جغرافيا الشرق الأوسط الجديد

دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكس

جغرافيا
الشرق الأوسط الجديد

دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكس

د.عمر كامل حسن

جغرافيا الشرق الأوسط الجديد
دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكس
تأليف: د.عمر كامل حسن
سنة الطباعة: ٢٠١٨
الترقيم الدولي: ٥-٣١-٤١٠-٩٩٣٣-٩٧٨ ISBN
جميع العمليات الفنية والطباعية تمت في:
دار ومؤسسة رسلان
للطباعة والنشر والتوزيع

يطلب الكتاب على العنوان التالي:

دار مؤسسة رسلان
للطباعة والنشر والتوزيع
سوريا - دمشق - جرمانا
هاتف:٠٥٦٢٧٠٦٠ - تلفاكس: ٠٥٦٣٢٨٦٠
ص . ب جرمانا ٢٥٩
darrislansyria@ gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا (٤) فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا (٥) ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا (٦) إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُئُواْ وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُواْ الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا (٧) عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا

صدق الله العظيم

سورة الإسراء (٤ -٧)

الإهداء

إلى

أكف الفتية الذين آمنوا بربهم

في جنين ... ورام الله ... وطولكرم ... والقدس وكل فلسطين

وهم يرمون بحجارة من سجيل

طائرات الأباتشي ... ودبابات وناقلات ومدرعات

ومجنزرات العدو الصهيوني الغادر

إلى شهداء الانتفاضة المباركة

وهى تنتفض لثأر يحمل يقظة السماء

وثورة الأرض

إليكم ... أيها المنتظرون دوركم في عليين

أهدى جهدي المتواضع

راجياً الله القبول

عمر

المستخلص

يتمركز هذا البحث حول دراسة تأثير النظام الشرق أوسطي على الأمن المائى العربى حيث تمثل المياه عنصرا مهما من عناصر الصراع في الشرق الأوسط , وقدر لعبت عناصر الجغرافية الطبيعية والجغرافية السياسية في خلق جيوبوليتكية خاصة للمياه في هذا الإقليم

فالخصائص الطبيعية فرضت حاجة ملحة للمياه السطحية لدول وكيانات المنطقة ,فيما لعبت الجغرافية السياسية دورها الخطير في تعميق المشكلة من خلال خلق كيان توسعي منتصب اسرائيل في قلب الأمة العربية ووجود أهم أنهار الأمة

الجغرافية في توجيه السياسة , وأصبحت معها المياه تحتل عنصر قوة وضعف لأطراف الصراع حتى أصبحت المياه في الشرق الأوسط أكثر اشتعالا من النفط .

إن إسرائيل ورغم استغلالها لمعظم مياه نهر الأردن والجولان والمياه الجوفية والسطحية في فلسطين المحتلة , سائرة في تحقيق شعارها المعروف (أرضك ياإسرائيل من النيل إلى الفرات) ... وهى تعمل لتحقيق ذلك وفق استراتيجية مزدوجة (الحرب , والسلام) مستغلة بذلك المتغيرات الدولية الجديدة وهيمنة الولايات المتحدة على مقاليد الأمور في العالم , وما رافق ذلك من خلق حالة ضعف استراتيجي في الأمة العربية , متمثلة بإخراج مصر الدولة العربية الكبرى من الصراع , والحرب والتدمير الذي حد من إمكانات العراق , مما خلق وضعاً جيوبوليتكياً لخنق وتطويق الأمن المائي العربي كأحد عناصر قوة الأمة العربية بالتنسيق مع دول الجوار الجغرافية العربى , وجاءت التسوية والنظام الشرق أوسطي لخلق هيمنه إسرائيلية كاملة على الإقليم اقتصادياً , وسياسياً , وعسكرياً , وقد تناولت الرسالة موضوع المياه في إقليم الشرق الأوسط ومشاكله الجيوبوليتكية مع إبراز المخاطر التي ستتحق بالأمة , إذا ما ظلت سياستها مرهونة بالمطالب الأمريكية التي اتضح للأمة العربية مخاطرها الجسيمة من خلال الدعم اللامحدود لأسرائيل دون أن تجنى الأقطار العربية من السلام إلاالمزيد من الإجهاز على الأمن القومي العربي

المقدمة

بَعْدَ انتهاء الحرب الباردة طرحت عدة مفاهيم: ((النظام الدولي الجديد)) و((الشرق أوسطية)) و((العولمة)) ولتمكن في بعض أهدافها "إسرائيل " وتركيا أن يلعبا أدواراً قيادية جديدة في خلق إقليم جديد والسيطرة عليه وبشكل خاص موارده المائية.

وَقَدْ حمل عقد التسعينات متغيرين أساسيين في المشهدين الدولي والإقليمي:

المتغير الأول: انهيار المعبد الشيوعي، في أغرب وأسرع سقوط عرفه التاريخ لدولة تمتلك من مقومات القوة والمنعة ما جعلها تكون إحدى القوتين الأعظم على الصعيد الكوني فكان العامل الاقتصادي والعامل القومي ولعوامل التأثير الخارجي تأثيراتها في إحداث هَذَا السقوط لصالح الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

المتغير الثاني: العدوان الثلاثيني عَلَى العراق حَيْثُ أثار هَذَا العدوان عَلَى العراق جملة قضايا حيوية.

من حَيْثُ التوقيت يمكن اعتبارها من أولى العمليات لتأكيد الهيمنة الأمريكية في عالم أحادي القطبية.

ومن حيث الموقع فإنها حدثت عَلَى أرض عربية لفرض أداة أجنبية في صميم قضية عربية.

ومن حيث الهدف فإن الوطن العربي برمته هدفها الأعظم.

لقد جاء الحدثان ليمثلان في نتائجهما ميلاد حقبة جديدة لتوزيع القوة والنفوذ في منطقتنا العربية وعلى المستوى العالمي.

لقد نتج عن الحدث الأول تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من فرض الهيمنة والسيطرة عَلَى العالم وانفرادها كقوة وحيدة في العالم.

أما الحدث الثاني فَقَدْ نتج عَنْهُ انفراد الكيان الصهيوني بامتلاك أسلحة الدمار الشامل وجعل ميزان القوى يميل لصالحه.

وفي ظل هَذِهِ الزلازل الجيوســتراتيجية خرج إلى الحياة مولود ســياســي جديد أطلق عليه اسم ((النظام الشرق - أوسطي)).

ومشروع النظام الشرق أوسطي هو أحد أخطر المشاريع الاستعمارية التي بدأت تلك الدوائر العمل بتنفيذه بعد العدوان عَلَى العراق واتفاقية غزة - أريحا التي تعتبر خطوة العمل الاســتراتيجية فيه، رغم كونه ليس جديداً في الفكر الصــهيوني الأمريكي.

وتلعب المياه دوراً مهماً في تشكيل النظام الشـرق - أوسـطي وفق وجهة النظر "الإسرائيلية" التي تقول وعلى لسان صانعي القرار فِيْهَا أن الماء هُوَ حياتنا لهذا لا نستطيع أن نضع هَذِهِ الثروة في أيدي أناس لدينا شك كبير في نواياها تجاهنا.

إن زوال القطبية الثنائية وأم المعارك والمتغيرات الدولية التي اســتجدت في الســنوات الأخيرة والتي انعكســت خللاً متعاظماً في موازين القوى العربية - الإقليمية، فتحت المجال على مصــراعيه أمام شــتى الاحتمالات بالنســبة للنزاعات الدائرة حول مســألة الموارد المائية، فتركيا تسـعى مجدداً للاضـطلاع بدور القطب المهيمن على منطقة الشرق الأوسط، وما يقال عن تركيا ينسحب وإن بصيغ وأشكال أخرى على "إسـرائيل" التي توصـلت بعد نصـف قرن من الصـراع مع العرب إلى إحلال مشــروع السـيطرة (الإيكوسـياسـية) على المنطقة العربية كبديل لمشــروع سيطرتها (الجيوسياسية) المباشرة. فبات الاقتصاد - والمياه من صلبه - هو المجال الطبيعي لسعيها إلى ممارسة هيمنتها على دول المنطقة.

وتنطلق في مشـروعها من أوضــاع تتميز بها عن العرب على غير صـعيد، فهي تمتلك حليفاً اسـتراتيجياً راسـخاً هو الولايات المتحدة الأمريكية (والشـواهد أكثر من أن تحصــى، وربما لا تحتاج إلى شـواهد) فهذا الحليف ما انفك حتى اللحظة بالرغم من بدء عملية السلام - وهو راعيها - يؤكد ضمانه للتفوق "الإسرائيلي" على دول المنطقة العربية مجتمعة.

أولاً: مشكلة الدراسة

تنطلق مشكلة الدراسة من التساؤل الآتي:

في مدى انعكاسات وتداعيات النظام الشرق - أوسطي على الأمن القومي العربي من منظور جيوسياسي وجيوبوليتكي من خلال ركيزته الأساسية وَهُوَ الأمن المائي العربي.

ثانياً: فرضية الدراسة

ومن خلال مشكلة الدراسة، وما يترتب عَلَى تطبيق النظام الشرق أوسطي يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

إعطاء شرعية قانونية لوجود الكيان الصهيوني في جسد الأمة العربية، وطمس الخصوصية القومية للأمة العربية في منطقة أوسع (الشرق الأوسط).

يترتب عَلَى ذَلِكَ حق قانوني للكيان الصهيوني في استغلال كافة الموارد المائية العربية.

سيترتب عَلَى ذَلِكَ تداعيات خطيرة عَلَى الأمن المائي العربي، الَّذِيْ يعد الركيزة الأساسية للأمن القومي العربي.

تهديد الأمن الغذائي العربي، واستمرار التبعية العربية وانكشافها نحو الخارج.

ثالثاً: حدود الدراسة

بما أن الشرق الأوسط هُوَ مصطلح جيوبوليتيكي غَيْر محدد المعالم تماماً، ويختلف تحديده موقعياً بحسب أهداف الدراسة. فإن منطقة الدراسة الَّتِيْ نحن بصدد التعامل معها مع رفضنا المسبق لتحديد منطقة تحت اسم الشرق الأوسط، إلا أن متطلبات الدراسة تقتضي وضع مثل هَذَا التحديد، وعليه فإن المنطقة المقصودة بالدراسة هِيَ المنطقة العربية الَّتِيْ تضم مياهاً تقع في مخططات الكيان الصهيوني ودول الجوار الجغرافي وخاصة تركيا، أثيوبيا، لتنفيذ مشروع الشرق أوسطي.

رابعاً: أهمية الدراسة

أ. تقف الأمة العربية اليوم عَلَى مشـــارف مرحلة جديدة هِيَ مرحلة غاية في الخطورة تهدد مســتقبلها ووجودها، إذْ ظل النظام العالمي الجديد وطرحه بإلحاح لمسألة العولمة المستأنفة وشكلها الإقليمي المحلي المشروع "الشرق أوسطي " كأحد أهم عناصــر ومفاهيم وتوجهات وســياســات هَذَا "النظام" حَيْثُ مثل هَذَا المشروع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (عَلَى الأقل) حلم قوى الهيمنة العالمية في تفكيك المنطقة وإعادة تركيبتها عَلَى أســاس غَيْر قومي، بما يضــمن ألا تكون الأمة العربية فاعلة في شــؤونها وشــؤون غيرها، بَعْدَ أن تنضــوي الأقطار العربية في منظومات جديدة تكون السيطرة فِيْهَا لغير العرب، ومحاولة نفاذ "إسرائيل" ودمجها بدول المنطقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وَقَدْ شــكل العدوان الثلاثيني عَلَى العراق مناســبة للدفع بالمشــروع "الشــرق أوسطي" إلى حيز التنفيذ، إذْ رتب ذَلِكَ العدوان فرصة ومعطيات حررت السياسة الأمريكية من قيود فاعلة وأتاح لها ممارسة ضغوطها في استمرار عملية التسوية، ودعم دعوة إقامة نظام إقليمي جديد، الَّذِيْ - هُوَ بالتأكيد - لن يؤسس في إطار الهوية العربية، خاصــــة في ظل ما يعانيه النظام العربي من هزال وعجز في مواجهة هَذِهِ التحديات.

ب. يمثل طرح قضــية الأمن المائي العربي بأبعاده الاســتراتيجية، الســياســية، الفنية، الأمنية والقانونية في هَذَا الوقت الحاســم من تاريخ الأمة العربية وفي ظل التغيرات والإرهاصـــات الجارية عَلَى الســاحة الدولية أمراً بالغ الأهمية، كَمَا إنه يعكس الإدراك العميق والواعي لحجم المشكلة وتطورها التاريخي ومستقبلها تحت مظلة الندرة الَّتِيْ يتسم بِهَا هَذَا العصر والعصور المقبلة.

فبعد إن كانت الوفرة هِيَ السمة السائدة في العصور الماضية، وكانت كثيراً من الدول تلجأ للتخلص من الفائض لديها بإلقائه في البحر أَوْ إعدامه باتت الندرة تميز كُلّ الموارد الطبيعية وفي طليعتها الماء العذب.

ولأن الاقتصـــاد هُوَ صـــانع الحرب والســلام، فإننا نتوقع أن يَكُوْن الماء العذب كعنصر أساسي للتنمية الاقتصادية الشاملة هُوَ محور كُلّ الصراعات القادمة في

أنحاء كثيرة من العالم... ونخص مِنْهَا المناطق الحساسة الَّتِيْ احتدم فِيْهَا الصراع الاســـتراتيجي منذ فترة طويلة ولا يزال مســـتمراً لتحقيق التميز والســـيطرة عَلَى مقومات الحياة الرئيسية وفي قمة أولوياتها الماء العذب.

وللحديث عن المنطقة العربية في هَذَا المجال. لابد من أن نتناول أَيْضـــاً الموقف في دول مجاورة تؤثر سلباً أَوْ إيجاباً عَلَى مواقفنا ومستقبلنا، خاصـة وإن لها الكثير من التطلعات.. ســـواء بفرض الأمر الواقع. أو بخلق مناخ يصـــعب مَعَهُ تحقيق أي تقدم، أو بتنفيذ أعمال دون تشــاور يَكُوْن من شــأنها السـيطرة الاقتصــادية كتخطيط مسبق طويل المدى ....

وفي نهاية الأمر يتقلص الدور العربي في هَذَا المجال ولا يكون أمامه إلا القبول بما يقدم لَهُ خاصـــة وإننا لا نزال في منطقتنا نتعامل مع موضــوع المياه من منطلق ردود الأفعال دون وجود خطط مسبقة طويلة المدى تشمل عدداً من السيناريوهات والخطط التفاوضية والبدائل للمناورة.

خامساً: منهجية الدراسة

بالرغم من تعدد مناهج البحث في الجغرافية الســياســية، يرى الباحث أن منهاج تحليل القوة **Power Analysis approach** هُوَ أفضـــل وأنســـب طرق البحث المعروفة، ذَلِكَ أن هَذَا المنهاج يجعل رؤية الباحث للموضوع واضحة تماماً في كُلّ مراحل البحث، خاصة وأن موضوع الدراسة متشعب بحكم الظاهرة (النظام الشرق أوسطي) وعلاقته بالمياه، ظاهرة شمولية مركبة، تجمع العديد من العناصر والقوى، إضـافة لِذَلِكَ فإن المنهاج يتميز بالمرونة مِمَّا يتيح للباحث أن يسـتعين بمناهج البحث الأخرى كجزء من تحليل القوة، فالباحث لا يســتطيع أن يســقط من اعتباره عنصــر الزمن في دراسة من هَذَا النمط، كَمَا لا يمكن غض النظر عن أهمية عامل العلاقات الدولية في مدى نجاح أو فشـــل موضـــوع بحثنا. ولا يتوقف الأمر عِنْدَ هَذَا الحد بَلْ يتجاوز ذلك إلى العناية بدراســـة ســـلوك الدولة **State Behavior**، إزاء مواطن الضعف وجوانب القوة. وهذا يعني أن العناصر الجغرافية تتدخل بطريق مباشر أو

غَيْر مباشر في صنع القرار وفي توجيه التخطيط السياسي، ولعل عنصر المياه من بَيْنَ أهم تِلْكَ العناصر أهمية في هَذَا الأمر.

سادساً: الدراسات السابقة

نظراً لأهمية الموارد المائية ومشاكلها في الشرق الأوسط، فَقَدْ تعددت الدراسات المتعلقة بموضوعة المياه وحسب وجهات نظر الباحثين، إلا أن معظمها وخاصة الجغرافية مِنْهَا تناولت الأمر بشكل مجتزئ، كالدراسات الخاصة، بالأطماع الصهيونية بالمياه العربية ومشاكل المياه في الوطن العربي، وكرس قسم مِنْهَا لدراسة نهر الفرات وأثره في الأمن المائي العربي، إلا أن النظام الشرق أوسطي وعلاقته بأمن المياه لَمْ يعالج من قِبَل الجغرافيين حسب علم الباحث وخاصة بالمنهجية الَّتِيْ عالجت بِهَا الدراسة المشكلة وبيان مخاطرها، مع الإشارة إلى أن المشروع الشرق أوسطي بدأ تنفيذه بشكل واقعي بما سمي بـ: عملية السلام، واتفاقيات التسوية بَيْنَ بعض الأطراف العربية والكيان الصهيوني ... ومن هنا يعتقد الباحث أن الدراسة جاءت لتضع أمام صانعي القرار العربي والأمة العربية تِلْكَ المخاطر الَّتِيْ سيتعرض لها الأمن المائي العربي بضوء ما كشفت عَنْهُ الدراسة من حقائق مع تأكيد الباحث عَلَى أهمية مواصلة مثل هَذِهِ الدراسات وتكثيف البحث عن أهم معضلات الوطن العربي والمخططات الرامية لتفتيت الوطن العربي، ونكران خصوصيته القومية بمشاريع ما دأبت الإمبريالية أن تطرحها لتحقيق غاياتها. ومن هَذِهِ الدراسات، دراسة سعيد حسين علي الحكيم، لحوض الفرات في العراق، وَهِيَ دراسة هيدرولوجية (١)، ودراسة عطا الله سليمان الحديثي، عن الأطماع الصهيونية في المياه العربية، وَقَدْ خصصت الدراسة لبحث المشاريع الصهيونية المائية وسياسة نهب المياه في فلسطين المحتلة وحوض نهر الأردن فَقَطْ (٢)، ودراسة عَبْد الأمير عباس الحيالي عن حوض نهر الفرات، والتي

---

(١) سعيد حسين علي الحكيم، حوض الفرات في العراق - دراسة هيدرولوجية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٦.

(٢) عطا الله سليمان الحديثي: ((الأطماع الصهيونية في المياه العربية))، كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٩٨٩.

اقتصـرت عَلَى تأثير المشـاريع التركية عَلَى الأمن المائي العربي (١)، فِيْمَا كتبت صبرية أحمد لافي رسـالة عن اسـتثمار المياه السـطحية في العراق ودورها في الأمن المائي الوطني (٢).

ولا ننسـى أن نذكر أن الباحث تناول الموضـوع بمنهجية مختلفة جاءت منسـجمة مع خصوصية الموضوع.

سابعاً: هيكلية الدراسة

تضـمنت خطة بحثنا لموضـوع النظام الشرق أوسطي وتأثيره عَلَى الأمن المائي العربي؛ فضلاً عن المقدمة والخاتمة أربعة فصول.

تناول الفصـل الأول، تعريفاً جغرافياً وسـياسـياً لإقليم الشـرق الأوسـط من خلال ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأول ليعالج المفاهيم الجيوبوليتيكية والجيوسـتراتيجية للشـرق الأوسـط، مع تطور المصـطلح ودلالاته والتصـور الغربي والعربي لهذا المصطلح.

فِيْمَا تناول المبحث الثاني النظام الشـرق أوسـطي باعتباره وثيق الصـلة بالشـرق الأوسـط، وما هُوَ في الحقيقة إلا تطور جديد للشـرق الأوسـط المعروف، إقليم جيوبوليتيكي لَهُ خصـوصـية جغرافية معروفة وله أهداف محددة، اقتصـادية، أمنية، سياسية.

أما المبحث الثالث فكان لابد من تعريف جغرافي لأهم العناصـر الجيوبوليتكية لهذا الإقليم الهلامي الَّذِيْ يصـعب تحديده والاعتراف بِهِ كواقع جغرافي، إلا أن البحث سـيكون قاصـراً دون الإشـارة إلى المقومات ذات العلاقة بمشـكلة المياه موضوع دراستنا.

وَقَدْ عالج الفصل الثاني فَقَدْ تناول دراسة الإقليم باعتباره إقليماً جيوبوليتيكياً تحدد علاقاته السياسية والجيوبوليتيكية قوى خارجية ومجاورة ومتقدمة، لتحقيق

---

(١) عَبْد الأمير عَبَّاسٍ الحيالي: ((نهر الفرات والأمن المائي العربي))، كلية التربية - الجامعة المستنصرية، ١٩٩٥.

(٢) صبرية أحمد اللافي، استثمار الموارد المائية السطحية في العراق وأثرها في الأمن الوطني، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، كانون٢، ١٩٩٦.

مصـــالح هَذِهِ القوى وخاصـــة "إســرائيل ". وجاء الفصـــل في مباحث ثلاثة، خصـــص المبحث الأول مِنْهَا لدراســـة مراكز القوى الداخلية في الإقليم والتي تعد المجال الحيوي التطبيقي للنظام الشـرق أوسـطي، وللضـرورة العلمية فَقَدْ وضـعت "إسرائيل " كإحدى القوى الداخلية لاحتلالها قلب الإقليم (فلسطين المحتلة) ولكونها الأداة والوســيلة والهدف الأكثر تأثيراً في القوى الداخلية، وبقدر تعلق موضـــوع دراســتنا بالمياه فقد تناول المبحث القوى الخارجية (دول الجوار الجغرافي) للوطن العربي والتي تعد دول التطويق الجغرافي، ودول المصـدر للمياه العربية موضـوع الدراسـة. أما المبحث الثالث فَقَدْ عالج أهم القوى الدولية الكبرى ذات المصـلحة الَّتِيْ تبحث عن مصـالح لها في الإقليم وخاصـة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الأخرى، مع الإشـارة هنا إلى أن خصـوصـية الدراسـة (لموضـوعة المياه) والنظام تقتضـــي دراســة ما تم الإشــارة إِلَيْهِ من القوى الداخلية أو المجاورة وذلك لأن الأمر في الجانب الاقتصـــادي يتطلب دراســة أكثر شــمولية لمنطقة الخليج العربي ودور النفط فِيْهَا.

أما الفصـل الثالث فقد كرس لدراســة المياه في الشـرق الأوسـط الَّتِيْ تتمثل فِيْهَا المشاكل الجيوبوليتكية من خلال أربعة مباحث، تناول الأول مِنْهَا دراسة واقع المياه في بلاد الشام واحتياجاتها المستقبلية. فِيْمَا تناول المبحث الثاني المصادر المائية في العراق وتركيا وآفاقها المسـتقبلية والمشـكلات الجيوبوليتكية المتعلقة بهذه المياه. أما المبحث الثالث فَقَدْ تناول المصادر المائية في حوض النيل واقعها وآفاقها المستقبلية، من خلال دراســـة الموازنة المائية لدول الحوض. أما المبحث الرابع فَقَدْ تناول الأنهار العربية ومشاكلها الجيوبوليتكية وَقَدْ ركز هَذَا المبحث لدراسة أنهار: الفرات ودجلة والنيل والأردن واليرموك والليطاني وأهم التحديات الَّتِيْ تواجه هَذِهِ المياه ومخططات "إسرائيل " ودول الجوار الجغرافي.

فِيْمَا تناول الفصـــل الرابع جيوبوليتكية المياه العربية في ظل النظام الشـــرق أوســـطي، إِذْ تم في المبحث الأول مِنْهُ التطرق إلى المفهوم القانوني للأنهار الدولية وموقف القانون الدولي من قضـايا الأنهار الدولية، مع دراسـة خاصـة للمياه العربية المشتركة مع كلٍ من تركيا وأثيوبيا، فضلاً عن دراسة الوضع القانوني للمياه في

فلســطين المحتلة وموقف القانون الدولي مِنْهَا. أما المبحث الثاني فَقَدْ خصــص لدراســة الأطماع الجيوبوليتكية الصــهيونية المائية، فِيْمَا اختص المبحث الثالث بدراسة المياه في المفهوم الصهيوني للمشروع الشرق أوسطي. أما المبحث الرابع فَقَدْ خصص لدراسة المياه في المفهوم التركي للمشروع الشرق أوسطي، مع عرض للسياسة المائية الأثيوبية، فضلاً عن دراسة وتحليل العلاقات "الإسرائيلية " مع دول الجوار العربي (تركيا وأثيوبيا). فِيْمَا خصــص المبحث الخامس لدراســة المياه العربية ومستقبل الأمن القومي العربي، إِذْ تضمن تحليلاً لأثر نقص المياه في الأمن القومي العربي باعتبار أن مشـكلة الغذاء لها أهمية خاصــة بارتباطها بحياة الشـعب واستقراره وأمنه، لاسيما بَعْدَ أن بدأ يتضـح في الآونة الأخيرة عدم التوازن بَيْنَ ما هو متاح من مياه من ناحية وبين النمو السكاني المتزايد من ناحية أخرى. فضلاً عن دراسة مستقبل المياه العربية في ظل النظام الشرق أوسطي، واختتم المبحث بوضع استراتيجية عربية من خلال ثلاثة سيناريوهات محتملة أو ممكنة الحدوث بوضـع تصور واضح حول مشاكل المياه في المنطقة.

إن الباحث ورغم تعدد المصــادر عن الشـرق الأوسـط والنظام الشـرق أوسـطي والدراسـات الخاصـة بالمياه، إلا أن الصـعوبات كانت كبيرة لوضـع منهجية خاصـة لإيجاد علاقة وثيقة بين الأهداف السـياسـية الكبيرة وموضـوع المياه الَّذِيْ يشـكل في الشـرق الأوسـط مشـكلة حقيقية مسـتقبلية، فضــلاً عن صـعوبات الحصـول عَلَى إحصاءات خاصة بالإيرادات المائية.

الفصل الأول

....

الشرق الأوسط جغرافياً

....

تمهيد

يمثل الشـرق الأوسـط مفهوماً سـياسـياً وجيوبوليتكياً، له مدلولات جغرافية غير محددة المعالم، ويتسع الإقليم أو يضيق حسب استراتيجيات الدول الكبرى المهيمنة على السياسة العالمية.

وفي كل الأحوال فإن منطقة المشـــرق العربي تقع في قلب الإقليم، فضـــلاً عن مصـــر والســـودان، ومن هذا المنطلق يســتوجب البحث، دراســـة الإقليم جغرافياً - سياسياً، لإعطاء صورة واضحة عن جغرافية هذا الإقليم ووفق مختلف التصورات ووجهات النظر، ومن هنا فإن الفصل ينصرف إلى دراسة مفهوم الشرق الأوسط، موضحين وبالخرائط الكيانات السياسية التي يضمها الإقليم، كما وإن النظام الشرق أوســطي الذي هو في حقيقة الأمر جيوبوليتكية جديدة للشــرق الأوســط القديم، مما يتطلب الخوض في الجذور التاريخية لهذا النظام ذو المدلول الجغرافي - السياسـي. واستكمالاً للهدف العلمي فقد تم دراسة أهم مقومات الإقليم الجيوبوليتكية مقتصرين بِذَٰلِكَ على الإقليم الذي يمكن أن يمثل المجال الحيوي التطبيقي للتآمر على الأمن المائي العربي.



المبحث الأول

مفهوم الشرق الأوسط

أولاً: الشرق الأوسط المفهوم والتطور

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي، شاع استخدامه عَلَى كُلّ الألسنة في أجزاء العالم المختلفة؛ حَتَّى نحن ـ سكان المنطقة ـ اعتدنا في الوقت الحاضر أن نطلق عَلَى إقليمنا التسمية ذاتها الَّتِيْ يطلقها عليه الآخرون[١]. غير أنه لم يصر إلى اتفاق محدد بصدد منطقة الشرق الأوسط من ناحية التحديد الجغرافي، فالطروحات الأوربية والأمريكية والصهيونية تختلف فيما بينها في تحديد المنطقة، فتدخل دولٌ وتخرج أخرى؛ وفقاً لمقتضيات السياسة العالمية.

إن الصعوبة في تحديد الإقليم بصورة قاطعة تكمن في أن المصطلح ليس مجرد ابتكار لمنظري قاموس السياسة الدولية وإنما هُوَ هلامي القوام، بمعنى أنه يمكن أن يتسع أو يضيق عَلَى خريطة العالم وفق مصالح وأهداف وسياسات الدول الاستعمارية، أو حسب التصنيف الَّذِيْ تتخذه هيأة خاصة أو دولية، أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم[٢].

ولكن ما يتطلبه البحث العلمي من تحديد المفهوم أو الدول الَّتِيْ يتضمنها يجعلنا نتطرق وبشكل مبسط إلى البدايات التاريخية لهذا المفهوم، مع ذكر لآراء مختلف الأطراف داخل وخارج هذه المنطقة من أكاديميين وسياسيين ومؤسسات محلية ودولية، حول تحديدها لمفهوم الشرق الأوسط.

---

(١) محمد رياض، الشرق الأوسط دراسة في التطبيق الجيوبولتيكي والسياسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٤، ص١٩.
(٢) المصدر السابق، ص٢٠.

والشـــرق الأوســط تعبير حديث الاســتعمال، إلى جانب تعبيري الشـــرق الأدنى والشرق الأقصى، وهما أقدم إلى حد ما من التعبير الذي نحن بصدده، فقد كان يطلق مثلاً على البلاد القريبة من أوربا والتي كانت خاضـعة للإمبراطورية العثمانية اسـم الشـــرق الأدنى، أي يقصـــد بذلك المناطق المتاخمة لأوربا من آســـيا، وما عدا هذه المناطق كان يطلق عليها تعبير الشرق الأقصى، ويقصد به المناطق البعيدة كالفلبين والهند وإندونيسيا وما جاورها من مناطق [1].

أما بخصـوص اصـطلاح "الشـرق"، فقد كان سـكان بحر إيجه القدماء يعنون به: آسيا الذي يشير إلى الأراضي التي تقع في شرقهم والتي تشرق منها الشمس[2].

وتكاد تُجمع جميع الكتابات في الوقت الحاضـر على اسـتخدام مصـطلح الشـرق الأوسط كبديل للمصطلحات السابقة[3]، وتبين في معظم التسميات والتقسيمات، أنه يراد بتعبير الشرق الأوسط: مجمل الرقعة الجغرافية الفسيحة الَّتِيْ يقع معظم الوطن العربي وقسـم من الجوار الإسـلامي الشـمالي والشـرقي الممتد من الأناضـول إلى حدود باكستان[4].

والتعبير في صـــورته الخارجية وصـــف جغرافي ينتمي إلى ترســـانة التعاريف الجغرافية الأوربية - البريطانية تحديداً - التي تتخذ من أوربا مركزاً ونقطة انطلاق لتعيين المواقع والاتجاهات الجغرافية. إنه الموقع الجغرافي الوســـط بين الشـــرق الأقصى

---

(١) شريف جويد العلوان، السياسة الخارجية الأميركية وأزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧-١٩٧٣)، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٨، ص ١٨.

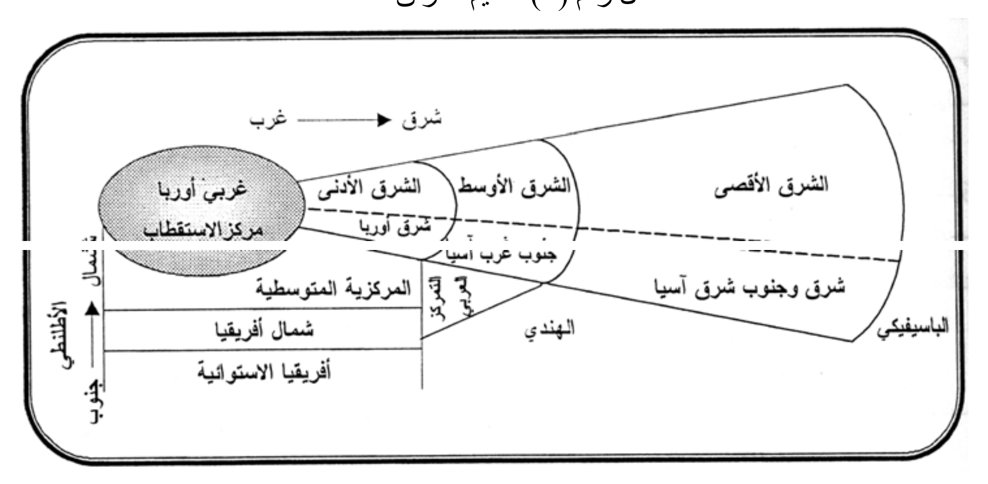
(٢) إبراهيم شريف، الشرق الأوسط دراسة تجاه سياسة الاستعمار حَتَّى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، دار الجمهورية، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٩٦٥، ص١٥.

(٣) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، النظام الشرق أوسطي ومستقبل الأمن القومي العربي، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع٦، ١٩٩٦، ص٤٣.

(٤) عبد الإله بلقزيز، تحديات إقامة " النظام الشـرق أوسـطي " وانعكاسـاته على مجال الثقافة، مجلة المسـتقبل العربي، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، المجلد١٨، ع٢٠٣، ١٩٩٦، ص١٤.

الآسـيوي المطل على المحيطين الهندي والهادي، والشـرق الأدنى الواقع غرب الأناضول الذي تقع فيه بلدان شرق أوربا[1]. [شكل ١]

شكل رقم (١) تقسيم العراق



المصدر/ سيار الجميل المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات تحديات مستقبلية، العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٩، ص٢٢٧.

غَيْر أن تسـويق هذه التسـمية لم يكن بغرض تعريف المنطقة تعريفاً جغرافياً وصفياً صورياً؛ وإنما لصياغة تعريف سياسـي ثقافي جديد للمنطقة، مختلف تماماً عمّا قصدته التسمية الجغرافية التقليدية للشرق الأوسط.

عليه... فإن استعمال المصطلح أساساً يدخل في صميم حرب الهوية؛ لأنه جاء بديلاً عن استخدام المنطقة العربية أو المنطقة العربية الإسلامية، أي إعادة التقسيم الجغرافي للعالم حسـب متطلبات الاسـتراتيجية الغربية الاسـتعمارية. وهكذا فالمصطلح يعكس مبدأ ثقافياً فضلاً عن بعده السياسي أو الاقتصادي أَوْ العسكري، وَهُوَ جزء من خطاب طمس الهوية[2].

---

(١) عبد الإله بلقزيز، مصدر سابق، ص١٥.

(٢) مُحَمَّد مورو، الشـرق أوسـطية محاولة لاجتثاث الهوية، أعمال المائدة المستديرة للأسـاتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، الدورة الخامسـة في الفترة من ٢٣ ـ ٢٨ تموز، ١٩٩٥، جامعة ناصر الأممية، ليبيا، ص١٣١.

لقد توارد استخدام التعبير منذ أن حققت بريطانيا اختراقاتها الاستعمارية في قارة آسيا في القرن الثامن عشر، ثم تلتها في القرن التاسع عشر فرنسا عندما حققت اختراقاتها في قارة إفريقيا [١].

ومنذ ذلك الوقت أخذ المفهوم بالتداول وورد في كتابات الباحثين والمستشرقين وفي الخطابات الرسمية بين الدول، وقد استخدم هذا التعبير أول مرة في عام ١٩٠٢ بواسطة ضابط بحري أمريكي هو الكابتن ألفريد ماهان - صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ - وذلك في مقال له صدر في أيلول من ذلك العام في لندن بعنوان: "الخليج الفارسي والعلاقات الدولية" ولم يذكر الكاتب البلاد التي يشملها هذا الاسم [٢].

وفي العام نفسه ١٩٠٢ ورد المفهوم في سلسلة مقالات بعنوان "المسألة الشرق أوسطية"، وكان موضوعها الدفاع عن الهند، للكاتب فالنتاين شيرول. وأخذ المفهوم بعد ذلك بالتداول فصدر كتاب هاملتون بعنوان ((مشكلة الشرق الأوسط)) في لندن عام ١٩٠٩، كما أشار إِلَيْهِ اللورد كيرزون حاكم الهند عام ١٩١١، حَيْثُ تحدث عن الشرق الأوسط باعتباره مدخل الهند. وهكذا حَتَّى الحرب العالمية الأولى، عرف الفكر الغربي ثلاثة مصطلحات. الشرق الأدنى وتركز حول الدولة العثمانية، والشرق الأوسط وتركز حول الهند، والشرق الأقصى وتركز حول الصين [٣].

وفي آذار /مارس ١٩٢١ أنشأ ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني إدارة الشرق الأوسط؛ لكي تشرف عَلَى شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق [٤]. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم، فأنشئ مركز تموين الشرق الأوسط

---

(١) سيار الجميل، مصدر سابق، ص٢٢٥.

(٢) جميل مطر و علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٦، أيلول، ١٩٩٩، ص٣٠.

(٣) خليل إبراهيم العزاوي، أم المعارك ومخططات الصهيونية العالمية العولمة والإقليمية (النظام الشرق أوسطي)، دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع٤، ١٩٩٧، ص٣٤-٣٥.

(٤) نوري عَبْد الحميد العاني، الجذور التاريخية للشرق الأوسط، دراسات الشرق الأوسط، مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع٢، ١٩٩٦، ص٣٧.

وقيادة الشرق الأوسط، التي كانت تشرف على مساحة غير محددة تزداد وتقل تبعاً لتطورات الحرب، فإيران أضيفت إليها عام ١٩٤٢، وإرتريا أسقطت منها في أيلول ١٩٤١، ثم أضيفت بعد ذلك بخمسة شهور [١].

وفي الفترة الَّتِيْ تلت الحرب العالمية الثانية ذاع هَذَا التعبير، وتحت الاسم يدرس الآن العديد من المواد في الجامعات، وتعتمد المؤتمرات العلمية، وتقام مراكز البحث والدراسة.

مع ذَلِكَ فلا تزال هناك اختلافات عديدة حول تحديد المنطقة الَّتِيْ يشار إِلَيْهَا بهذا المصطلح.

فقد حدد المعهد البريطاني للعلاقات الدولية الشرق الأوسط ليشمل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر والسودان وقبرص. [خريطة١]

أما مجلد الشرق الأوسط الذي يصدر سنوياً في لندن فإنه يحدد جغرافية الشرق الأوسط بأنها تضم تركيا وإيران وقبرص والهلال الخصيب وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية والعراق ومصر والسودان وليبيا وأفغانستان[٢].

أما الحركة الصهيونية فإنها ترى بأن مضامين المفهوم مستمدة من المضامين والأصول التوراتية وكتابات مؤسس الصهيونية ثيودور هيرتزل ومن الفكر الصهيوني التوسعي المعاصر الذي يدعو لإقامة مملكة إسرائيل الكبرى التي تحمل شعاراً: من الفرات إلى النيل أرضك يا إسرائيل. ومما يؤكد ذلك ما جاء في بروتوكولات بني صهيون البالغة أربعة وعشرين بروتوكولاً التي تضمنها مؤتمرهم الأول في مدينة بال عام ١٨٩٧[٣].

---

(١) جميل مطر، وعلي الدين هلال، مصدر سابق، ص٣٠.

(٢)خليل إِبْرَاهِيْم العزاوي وفؤاد عوني، النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الأهداف - السيناريو - التصورات، دراسات الشرق الأوسط، مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع٢، تشرين٢، ١٩٩٦، ص٣٧-٣٨.

(٣) بروتوكولات حكماء صهيون هُوَ من أخطر الكتب الَّتِيْ ظهرت في العالم وَقَدْ تضمنت أبشع الخطط لتهديد العالم واستعباده. لدراسة أكثر تفصيلاً راجع: محمد خليفة التونسي، الخطر اليهودي (بروتوكولات حكماء صهيون)، ترجمة وتحليل الأستاذ عباسٍ محمود العقاد، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة.

حيث يرى هيرتزل زعيم الصـــهيونية عام ١٩٠٤ ((إن ما يلزمنا ليس الجزيرة العربية الموحدة، وإنما الجزيرة العربية الضـعيفة المشـتتة المقسـمة إلى العديد من الإمارات الصغيرة الواقعة تحت سيادتنا، المحرومة من إمكانات الاتحاد ضدنا بفعل قوى محيطة بها لا يمكن التجانس معها)) [١].

أما مفهوم الشرق الأوسط لدى الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية بواسطة معهد شيلواح للأبحاث فإنها ترى بأنه يشمل ((المنطقة الممتدة من تركيا شمالاً إلى أثيوبيا والصومال والسودان جنوباً، ومن إيران شرقاً إلى قبرص وليبيا غرباً)) [٢].

وتتفق وجهات النظر الصـهيونية مع نظيراتها الغربية حول وجوب إسـقاط حق العروبة الغالبة على الشـرق الأوسـط، وأنه ليس ملكاً خالصـاً للعرب؛ بَلْ متعدد الملكيات، وضمن هذا السياق يقول بن غوريون: ((إن الشرق الأوسط ليس منطقة عربية خالصـة بل على النقيض من ذلك، فإن غالبية سـكانه ليسـوا عرباً فالأتراك والإيرانيون واليهود دون أن نأخذ في الاعتبار الأكراد والأقليات غير العربية في الدول العربية أكثر من العرب في الشرق الأوسط)).

ويبالغ ابا أيبان في تبني هذه النظرة الصهيونية إذ يقول: ((إن الشرق الأوسط لم يكن في الماضـي ولا في الحاضـر ولا يمكن أن يكون في المسـتقبل ملكاً خالصـاً للعرب)) [٣].

---

(١) وائل محمد سليمان، مخطط التفتيت والنظام الشرق أوسطي، رؤية سياسية، دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع١، ك١، ١٩٩٥، ص٧١.

(٢) فاضـل عبد القادر أحمد الشـيخلي، النظام الشـرق أوسـطي قواعد قديمة لعبة جديدة، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، ع٣٠، تموز، ١٩٩٦، ص٨١.

(٣) سـاسـين عساف، الصـهيونية والنزاعات الأهلية، النزاعات الأهلية العربية، العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص١٤٤.

أما شمعون بيريس فقد حدد جغرافية الشرق الأوسط في كتابه ((الشرق الأوسط الجديد)) إذ جعل المنطقة تمتد من حدود مصر حتى حدود الباكستان الشرقية، ومن تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوباً [(١)]. [خريطة ٢]

فيما قدم مركز ((جافي للدراسات الاستراتيجية)) تعريفاً للشرق الأوسط بأنه: يضم جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء: موريتانيا والصومال بالإضافة إلى "إسرائيل "وإيران[(٢)].

أما التحديد الألماني للمفهوم حسب استخدام الهيئات والدوائر الرسمية فإنه يشمل: (أفغانستان وباكستان والهند وبنغلادش وبرما ونيبال وسريلانكا - سيلان -).

أما الشرق الأدنى وفق الرؤية الألمانية فإنه يشمل: الإقليم الممتد من بحر قزوين والقوقاز والبحر الأسود في الشمال إلى البحر العربي في الجنوب، أي يشمل كافة الدول الممتدة من إيران في الشرق إلى ليبيا في الغرب [(٣)].

أما وجهة النظر الفرنسية حول المفهوم: فقد تباينت التحديدات الجغرافية لحدود الشرق الأوسط، فقد أطلقت دائرة المعارف الفرنسية (لاروس) تسمية الشرق الأوسط على: (تركيا - سوريا - مصر - إسرائيل - لبنان - السعودية - العراق - إيران) وتتسع التسمية لتشمل أحياناً: ليبيا والسودان وتضاف أحياناً كل من: (أفغانستان والباكستان والهند). أما موسوعة (كيبة الفرنسية) فتحدد جغرافية الشرق الأوسط بالمنطقة التي تشكل التقاء القارات (آسيا - أفريقيا - أوربا) على امتداد (٥) مليون

---

(١) شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤، ص٣٥.

(٢) عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢٢، تشرين١، ١٩٩٥، ص٦١.

(٣) محمد رياض، مصدر سابق، ص٢٣.

كم٢، من الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط حتى الشواطئ الشمالية الغربية للمحيط الهندي [١].

أما مفهوم الشرق الأوسط في الأدبيات الروسية فليس هناك اتفاق حول المقصود تحديداً بمنطقة الشرق الأوسط في الأدبيات الروسية.

وغالباً ما يستخدم مصطلح "بليزني فوستوك" أي الشرق الأدنى للإشارة إلى منطقة العالم العربي بمفهومه الواسع وإسرائيل.

إلا أن البعض يستخدم المفهوم للدلالة على الجزء الآسيوي من العالم العربي، أي: (المشرق العربي) متضمناً مصر وإسرائيل.

كما تميل الأدبيات الروسية إلى ضم إيران وأفغانستان إلى منطقة الشرق الأوسط. وتعتبر تركيا دولة شرق أوسطية وأوربية في نفس الوقت.

وتحدد الخارجية الروسية الشرق الأوسط ليشمل كل من: (سوريا ولبنان وفلسطين والأردن ومصر وإسرائيل) وتستبعد كلاً من الخليج العربي وشمال أفريقيا من مفهومها للشرق الأوسط [٢]. [خريطة ٣]

أما لتشوفسكي فيحدد الشرق الأوسط بحيث يشمل جميع البلاد الآسيوية الواقعة جنوب الاتحاد السوفيتي، وغرب باكستان ومصر من قارة أفريقيا [٣].

أما كارل براون: فقد حدد الشرق الأوسط ليشمل العالم العربي برمته باستثناء (المغرب وموريتانيا) وإسرائيل وتركيا. ويشمل هذا التعريف معظم شمال أفريقيا،وباستبعاد إيران.وبهذا التعريف يشمل الشرق الأوسط كافة المنطقة الأفرو -

---

(١) فاضل عبد القادر الشيخلي، النظام الشرق أوسطي قواعد قديمة لعبة جديدة، مصدر سابق، ص٨١.

(٢) أ. نورهان الشيخ، السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سوريا، ع١٣، ك٢، ١٩٩٨، ص١٠.

(٣) جورج لتشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، الجزء الأول، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بغداد، ص٢١.

آســـيوية التي شـــكلت في أحد الأوقات جزءاً من الإمبراطورية العثمانية التي تهاوت أمام ثنائي القوى الأوربية والتي أدت إلى ما يعرف ((بالمسألة الشرقية)) [*].

وتطلق وزارة الخارجية الأمريكية على المنطقة التي تشـمل: (مصـر والسـودان ودول شـــبه الجزيرة العربية والمشـــرق العربي وإيران وتركيا وقبرص واليونان) اصطلاح الشرق الأدنى.

وتقسم شؤونه على مكتبين:

الأول: خاص بتركيا واليونان وإيران.

الثاني: خاص بالدول العربية في المنطقة وحسب التحديد السابق [١].

وحدد (دالاس) الشـــرق الأوســـط وفقاً للمنظور الأمريكي بثلاث مجموعات في آسيا وأفريقيا وأوربا عَلَى النحو الآتي:

- الأقطار العربية وإسرائيل في آسيا.
- مصر والسودان وليبيا والحبشة في أفريقيا.
- تركيا واليونان وقبرص في أوربا [٢]. [خريطة ٤]

وفي عام ١٩٨٩ قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (**IAEA**) تعريفاً للشـــرق الأوسط وحددته بأنه تلك المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً إلى إيران شرقاً ومن سوريا شـــمالاً إلى اليمن جنوباً، ولكن هذا المفهوم وجدته الدراســـة المقدمة من هيأة الأمم المتحدة حول نزع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، مفهوماً قاصراً؛

(*) المســألة الشــرقية: وهو المصــطلح الذي يطلق على الفترة الزمنية الممتدة من أواخر القرن الثامن عشــر حتى ســنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى بقليل وهي الفترة التي قامت خلالها القوى الأوربية بتفكيك الإمبراطورية العثمانية... راجع: ل. كارل براون، الســياســة الدولية والشرق الأوسط قواعد قديمة لعبة خطيرة، ترجمة عبد الهادي حسين جياد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص١٤-١٥.

(١) محمد رياض، مصدر سابق، ص٢٣.

(٢) نوري عبد الحميد العاني، مصدر سابق، ص٤٣.

لأنه يحد من مهمتها، ومن ثُمَّ اقترحت ضـــم جميع الدول الأعضـــاء في جامعة الدول العربية وإيران و"إسرائيل " إلى منطقة الشرق الأوسط [1].

وقد انعكس هَذَا الاضــطراب في تحديد نطاق مصــطلح الشــرق الأوســط عَلَى الدراســات الَّتِيْ تتعلق بالنظام الإقليمي، ويظهر ذَلِكَ من الجدول (١)، الَّذِيْ يوضــح البلاد الَّتِيْ تضـمنها تعريف النظام الإقليمي الشـرق أوسـطي في كُلّ دراسـة من هَذِهِ الدراسات.

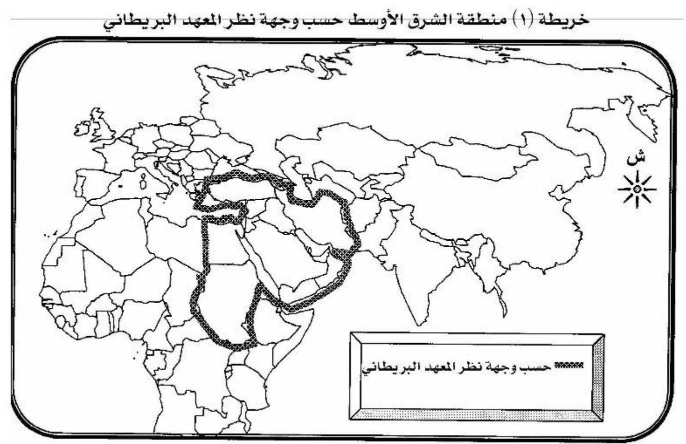
فتعريف بيرسـون - عَلَى سـبيل المثال - وَهُوَ مسـتمد من دراسـته عن المنطقة لا يتضـــمن الســـودان وبلدان المغرب العربي. ويلاحظ أن الدولة غَيْر العربية الوحيدة المتضمنة في النظام هِيَ "إسرائيل".

أما برتيشـــر فمن الواضـــح أن تعريفه انطلق من مدى مشـــاركة الدول في الصـــراع العربي - "الإســـرائيلي"، ويلاحظ عَلَى هَذَا التعريف أنه يشـــمل المنطقة الممتدة من قبرص إلى الصـــومال إلى إيران، ويعتبر "إســـرائيل " من دول القلب، والسعودية من دول الأطراف.

---

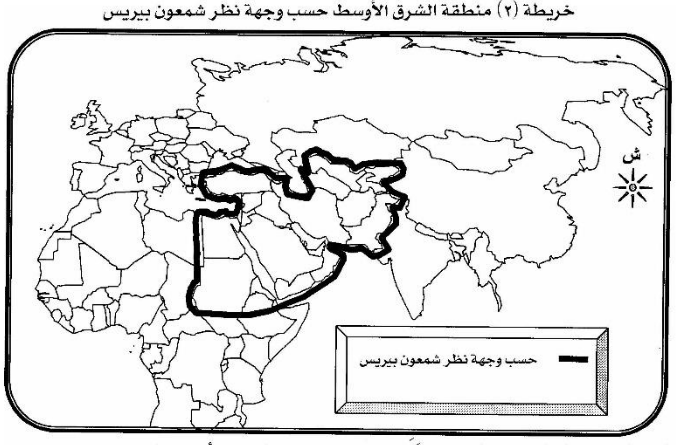
(١) عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص٦٢.

خريطة (١) منطقة الشرق الأوسط حسب وجهة نظر المعهد البريطاني



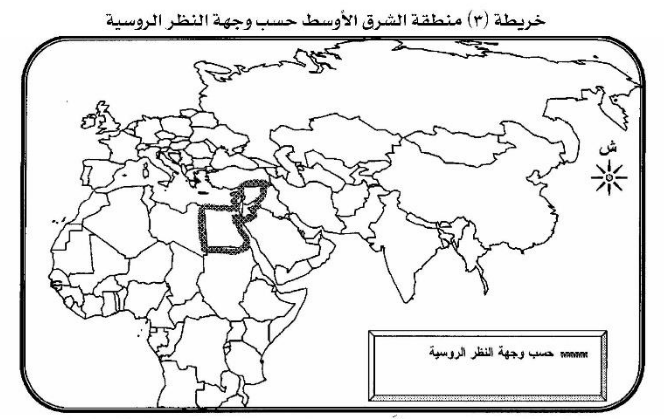
المصدر/من عمل الباحث بالاعتماد على: د.خليل إبراهيم العراوي وفؤاد عوبي، النظام الاقتصادي الشرق أوسطي، مصدر سابق، ص٣٧.

خريطة (٢) منطقة الشرق الأوسط حسب وجهة نظر شمعون بيريس



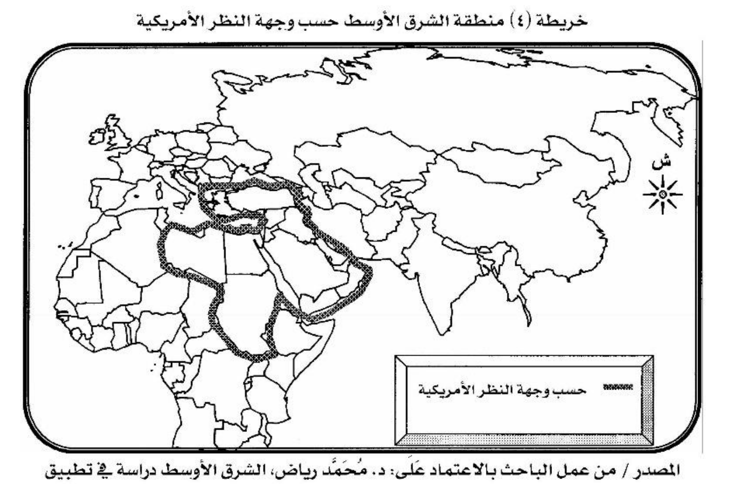
المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على: شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، مصدر سابق.

خريطة (٣) منطقة الشرق الأوسط حسب وجهة النظر الروسية



المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد عَلَى: نورهان الشيخ، السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، مصدر سابق.

خريطة (٤) منطقة الشرق الأوسط حسب وجهة النظر الأمريكية



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد عَلَى: د. مُحَمَّد رياض، الشرق الأوسط دراسة في تطبيق الجيوبولتيكي، مصدر سابق.

جدول رقم (١) تعريف النظام الإقليمي للشرق الأوسط

بانيدر ١٩٥٨	برتيشر ١٩٦٩	كانتوري وشبيغل ١٩٧٠	تومسون ١٩٧٠	بيرسون ١٩٧١	أفرون ١٩٧٣	تومسون ١٩٧٦	هدسون ١٩٧١
دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب	دول القلب
الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	"إسرائيل"
"إسرائيل"	"إسرائيل"	الإمارات	تونس	"إسرائيل	"إسرائيل"	"إسرائيل"	إيران
ليبيا	سوريا	السعودية	الجزائر	السعودية	سوريا	أفغانستان	تركيا
السعودية	العراق	السودان	ليبيا	سوريا	لبنان	إيران	الجزائر
السودان	لبنان	سوريا	السعودية	العراق	العراق	باكستان	السعودية
سوريا	مصر	العراق	السودان	الكويت	مصر	تركيا	سوريا
العراق	دول الهامش	الكويت	سوريا	لبنان	دول منطقة البحر الأحمر	تونس	العراق
لبنان	أثيوبيا	لبنان	العراق	مصر	اثيوبيا	الجزائر	مصر
مصر	إيران	مصر	الكويت	اليمن العربية	"إسرائيل"	ليبيا	دول الهامش
دول خارج القلب	تركيا	اليمن الديمقراطية	لبنان		السعودية	السعودية	الأردن
إيران	الجزائر	اليمن العربية	مصر		السودان	السودان	الإمارات
تركيا	السعودية	دول الهامش	المغرب		مصر	سوريا	البحرين
دول الهامش	قبرص	"إسرائيل"	اليمن العربية		اليمن الديمقراطية	العراق	تونس
أفغانستان	الكويت	ايران			اليمن العربية	الكويت	ليبيا
باكستان	دول الحلقة الخارجية	تركيا			دول منطقة الخليج العربي	لبنان	السودان
تونس	تونس				ايران	مصر	عمان
المغرب	ليبيا				السعودية	المغرب	قبرص
	السودان				العراق	اليمن الديمقراطية	الكويت
	الصومال				الكويت		لبنان
	المغرب						المغرب
	اليمن الديمقراطية						اليمن الديمقراطية
	اليمن العربية						اليمن العربية

المصدر: جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سابق، ص٣٢.

ويتضح من خلال التحديد الجغرافي لمفهوم الشرق الأوسط، ولجميع التحديدات ان دول الجوار الجغرافي لفلسطين المحتلة، كذلك العراق تشكل مركز هذا الإقليم، أو قلب هذا المفهوم، وإن توضيح هذا المفهوم جغرافياً ودفعه باتجاه الأطراف سواء شمالاً أو شرقاً أو جنوباً أو غرباً، ليضم مناطق جغرافية غير عربية يهدف أساساً إلى إضفاء الشرعية على المفهوم؛ لأن المفهوم لو اقتصر جغرافياً على المنطقة العربية، لأصبح لا مبرر له ولا يمكن استمراره [١].

وبالتالي إسقاط القوام الماهوي عن المنطقة - وهو العروبة والإسلام - وتبديده داخل تعريف بديل تكون فيه الجغرافيا هي الاسم الحركي للسياسة بالمعنى الَّذِيْ يتحول فِيْهِ الأمر الواقع الجغرافي الصهيوني إلى حقيقة سياسية وكيانية في المنطقة.

هَذِهِ إذن البنية التحتية الدلالية لمفهوم الشرق الأوسط، وَهِيَ استبدال الثقافة والحضارة بالجغرافيا من أجل إعادة صياغة هوية المنطقة عَلَى نحو جديد، ولعل هذا يضع في حوزتنا الأدوات الكافية لبناء إدراك صحيح للأهداف المطلوبة من إقامة ((نظام الشرق الأوسط)) [٢].

ثانياً: التصور الغربي لمفهوم الشرق الأوسط

يستند التصور الغربي لمفهوم الشرق الأوسط إلى مسلمة تقول إنه منطقة فسيفسائية **Mosaic** تتكون من خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية.

وتبدو صورة الشرق الأوسط تبعاً لهذا المنطق منطقة تتسم بالتنوع والتعدد الثقافي واللغوي والديني والسلالي، إذْ يسكن هَذِهِ المنطقة ثلاثة أنواع من الشعوب:

- الشعوب السامية: وتضم العرب، وهؤلاء ((لا يمثلون أمة، لأن هناك العديد من الاختلافات الإقليمية والقومية والدينية بينهم)) وتضم كذلك "الإسرائيليين" الَّذِيْنَ يتحدثون العبرية والآشوريين الَّذِيْنَ يستخدمون السريانية.

---

(١) فاضل عَبْد القادر أحمد، النظام الشرق أوسطي قواعد قديمة لعبة جديدة، مصدر سابق، ص٨٢.

(٢) عبد الإله بلقزيز، مصدر سابق، ص١٤.

- الشعوب الهندية - الأوربية: وهؤلاء يتكلمون الفارسية وبعض اللغات القريبة أَوْ المشتقة مِنْهَا، وتضم شعوب إيران وأفغانستان وبعض أجزاء روسيا الآسيوية وأوزبكستان.

أما بخصوص الأديان فنجد الصورة نفسها إذ تقدم الكتابات صورة غريبة للتعدد الديني للمنطقة، فأكثر الأديان انتشاراً هُوَ الإسلام، ولكن أبناءه ينقسمون إلى سنة وشيعة، وينقسم الشيعة بدورهم إلى جعفرية، وزيدية، وعلوية، كَمَا إن هناك الكثير من الحركات الصوفية في إطار الإِسْلاَم.

أما المسيحية فهي بدورها تنقسم أَيْضاً إلى عدد من الكنائس تصل إلى اثنتي عشرة كنيسة مثل الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية، والروم الكاثوليك والانجليكان والبروتستانت ... الخ.

بالإضافة إلى اليهودية، علاوة عَلَى أديان ومذاهب أخرى متعددة.

وتبعاً لهذا التصور تبدو المنطقة (فسيفساء) تضم شبكة معقدة من أشكال التعدد اللغوي والديني والقومي والسلالي ما بَيْنَ عرب وإيرانيين وأتراك وأرمن و"إسرائيليين " وأكراد ودروز ويهود وبروتستانت وكاثوليك وعلويين وصابئة وشيعة وسنة ويزيديين ... الخ.

ويستخلص البعض من ذَلِكَ أن المنطقة ما هِيَ إلا مجموعة أقليات وأنه لا يوجد تاريخ موحد يجمعها، ومن ثَم يصبح التاريخ الحقيقي هُوَ تاريخ كُلّ أقلية عَلَى حدة[1].

عليه فإن تسمية هَذِهِ المنطقة بالشرق الأوسط في الكتابات الغربية ((لا ينبثق من خصائصها أو طبيعتها، ولكن سميت دائماً من حَيْثُ علاقتها بالغير))، وإن هدف ذَلِكَ ((سياسي يترتب عليه دائماً إدخال دول غَيْر عربية في المنطقة وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية مِنْهَا))، إضافة إلى إضفاء صفة التنوع والتعدد وليس الوحدة والتماثل، أي أنها خليط من القوميات والأديان الَّتِيْ تسهل تفتيتها وتجزئتها، من أجل

---

(١) جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سابق، ص٣٣-٣٤.

السيطرة والهيمنة عَلَيْهَا وفقاً لما تتطلبه استراتيجيات القوى الكبرى ومصالحها الحيوية، ولاسيما في العالم العربي الَّذِيْ تحاول هَذِهِ التسمية تمزيقه إلى أجزاء ومناطق ولا تعامله عَلَى أنه وحدة متميزة ما عدا أنها تشترك في نقطة واحدة، وبالإجماع، هِيَ اعتبار "إسرائيل" قلب هَذَا النظام ـ بالإضافة إلى مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن ـ، ويجب أن تكون عنصراً فعالاً في تقرير ترتيباته الأمنية ورسم فضاءاته الاقتصادية، وسوقه الواسعة [1].

ثالثاً: التصور الصهيوني لمفهوم الشرق الأوسط

تنطلق التصورات "الإسرائيلية"، من إن المنطقة تتألف من شعوب وأعراق متباينة ومذاهب وطوائف متعددة، وبهذا الخصوص يقول شمعون بيريس: ((إن المنطقة تتألف من قوميات مختلفة وليس من العربية وحدها، كَمَا إنها تضم أدياناً أخرى، بالإضافة إلى الإسلام)). ويضيف بيريس: ((إن سبب عدم استقرار المنطقة يعود إلى المد القومي والهاجس الوحدوي العربي حين يقول إن سبب الحروب والاضطرابات والتباين العرقي واختلاف الفجوات الاجتماعية والانقسامات السياسية هُوَ القومية العربية)) [2].

عليه ترى الصهيونية أن الانتماء القومي والهوية القومية العربية، هِيَ من أهم العوامل المؤدية لحالة اللاأمن واللااستقرار الَّتِيْ تعيشها "إسرائيل " لِذَلِكَ فإن تقيض المشروع القومي العربي، يعد ضرورة وهدفاً استراتيجياً لوجود "إسرائيل" وأمنها ((لا يمكن تصور وجود "إسرائيل " آمناً في ظل وحدة الدول العربية))، وَقَدْ سلكت لهذا الهدف شتى السبل من بينها ((استثمار التوجه القطري العربي والعداء الإقليمي والدولي للعرب، لصالح احتواء التحدي الأكبر المتمثل في فكرة العروبة والسياسات القومية)).

(١) ناظم عَبْد الواحد الجاسور، الأمة العربية ومشاريع التفتيت،الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٨، ص٦٧.

(٢) إبراهام تامير، نهاية عهد التسويات المؤقتة، صحيفة السفير اللبنانية في ١٩٩١/١/٢، ص٦، أرشيف مركز الدراسات الدولية.

لِذَٰلِكَ تركز "إسرائيل" عَلَى إعادة ترتيب المنطقة وصولاً إلى استبعاد الانتماءات الموحدة، لكي يتسنى لها بَعْدَ ذَٰلِكَ العيش في ظل ترتيب إقليمي لا قومي من دون تغير في نموذج الشرق الأوسط، لا الأمن ولا السلاح يمكن أن يضمنا دولة "إسرائيل".

رابعاً: التصور العربي لمفهوم الشرق الأوسط

لقد شكك بعض العرب في صحة هذا المصطلح (الشرق الأوسط) لأنه يتسم بالغموض ونشأته الغربية، فيرى غسان سلامه أن المفهوم أو المصطلح يثير الشكوك كونه يمزق الوطن العربي، ويدخله مجزءاً في نظم إقليمية مع دول غير عربية،ويهدي كذلك إلى إضفاء الشرعية على وجود الكيان الصهيوني(١).

إذ يرى الأستاذ جميل مطر أن هَذِهِ التسمية لا تستمد من طبيعة المنطقة نفسها وخصائصها البشرية أَوْ الحضارية أَوْ الثقافية أَوْ شكل نظمها السياسية، بَلْ تسمية تشير إلى علاقة الغير بالمنطقة. فالشرق الَّذِيْ يقال عَنْهُ: متوسط يثير السؤال: (متوسط) بالنسبة لمن، علاقته مع أي منطقة جغرافية أخرى؟ والسؤال نفسه يثار بالنسبة لمصطلح الشرق الأدنى (٢).

ويرى غازي حسين أن فكرة الشرق أوسطية ترتبط بالمخططات الصهيونية الَّتِيْ اتجهت منذ نشأتها إلى السيطرة عَلَى المنطقة العربية الممتدة من النيل إلى الفرات (٣).

وما يزال هذا الهدف في الماضي والحاضر والمستقبل الجوهر الأساس للصهيونية كأيديولوجية وحركة وكيان.

وقد ميز الأستاذ محمد حسنين هيكل بين المفهوم العربي والمفهوم الغربي لهوية هذه المنطقة من العالم، وإن جوهر هذا التمييز هو أن الغرب يرتكز على الجغرافية والاعتبارات الاستراتيجية للتوكيد على وجود شرق أوسط.

---

(١) غسان سلامه، أفكار أولية عن السوق الشرق الأوسطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع١٧٩، ك٢، ١٩٩٤، ص٧٩.

(٢) جميل مطر، علي الدين هلال، مصدر سابق، ص٣٣.

(٣) عبد الله أبو هيف، الشرق أوسطية والفكر العربي: المفهوم والمقاومة والأبعاد والمواقف، الأوائل للنشر والتوزيع، سوريا، ط١، ١٩٩٦، ص١٧.

أما المفهوم العربي فإنه يرتكز على التاريخ والثقافة؛ أي وجود أمة عربية. ويرى السيد هيكل بأن الشرق الأوسط هو خطة لوضع يفترق فيه العرب أحدهم عن الآخر، ومن ثم يختلطون بصورة غير مرغوب فيها مع جيرانهم (١).

خامساً: التصور العراقي لمفهوم الشرق الأوسط

أما الباحثون العراقيون فيرفضون المصطلح ويعتبرونه مصطلحاً منحازاً جغرافياً وسياسياً، فهو يشير من الناحية الجغرافية إلى منطقة غير محددة المعالم، وإن الترويج السياسي للشرق أوسطي بديلاً عن النظام الإقليمي العربي، يرمي إلى الإجهاز على الوطن العربي، وإدخاله في نفق ما يسمى (بالإقليمية الجديدة) يتوزع العرب على عدة نظم إقليمية، فهو لا يتساوق مع الحقائق الجغرافية، ولا التكوين القومي والنسيج الثقافي العربي (٢).

ومن أولئك الباحثين الدكتور كمال مظهر أحمد إذ يرى أن مصطلح الشرق الأوسط من المصطلحات ذات المدلولات المجازية أكثر من كونها واقعية، وهو من صنع أوربي، ولكنه لا يخلو من اعتبارات عنصرية (٣).

ويمكن إدراك الموقف العراقي بصورة أدق من خلال موقفه الرافض لكافة مشاريع التسوية الاستسلامية بدءاً بكامب ديفيد مروراً باتفاقية غزة أريحا والاتفاقية الأردنية - "الإسرائيلية " وصولاً إلى ما يجري الآن من مناورات سياسية هدفها التطبيع الشامل مع الكيان الصهيوني الغاصب.

---

(١) عبد المنعم السيد علي، البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٧-٨، تموز، ١٩٩٤، ص٣٢.

(٢) عبد اللطيف علي حسين المياح، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، مركز دراسات وأبحاث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، ع٦-٧، ١٩٩٩، ص١٢.

(٣) كمال مظهر أحمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، ١٩٧٨، ص١٠.

المبحث الثاني

جيوبوليتكية النظام الشرق أوسطي

تمهيد:

شهد الشرق الأوسط في بداية التسعينات عملية تغير سياسية شاملة اختلفت عما شهدته سابقاً، حيث استطاعت قوى خارجية إخضاع قوى إقليمية تحت مكونات برنامجها بما يخدم مصالحها ونفوذها ولعبت "إسرائيل " فيها المحور الأساس في عمليات التغير الإقليمي فيما لعبت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الأهم على الصعيد الدولي. ومن بين أهم هذه المتغيرات يبرز النظام الشرق أوسطي الّذي يمثل جيوبوليتكية جديدة للشرق الأوسط، ويمكن القول إن النظام يمثل إقليماً جيوبوليتكياً تتم صياغته بخطوات ستكون لها مدلولات جغرافية - وجيوستراتيجية بالغة الخطورة على الأمن القومي العربي ومن خلال التركيز على أهم عناصر الأمن القومي (المياه).

أولاً: النظام لغة واصطلاحاً

النظام في اللغة: النّظم: التأليف، نظمه ينظمه نظماً ونظاماً وهو كلّ شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته كنظمك للشيء من خيط وغيره، ويقال: ليس لأمره نظام، أي: لا تستقيم طريقته [1].

أما اصطلاحاً: فإن كلمة ((النظام)) هي اصطلاح يستخدم في أكثر من علم، وهو يعني مجموعة من القواعد والاتجاهات العامة الّتي يشترك في اتباعها أفراد ودول، ويتخذونها أساساً لتنظيم حياتهم الجمعية وتنسيق العلاقات الّتي تربط

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج١٢، دار صادر للنشر، بيروت، ط١، بلا تاريخ، ص٥٧٨.

بعضــهم ببعض وتربطهم بغيرهم، كذلك ما يجري بينهم من تفاعلات، وما يحكم عملهم من آلية [١].

ويعرف ديفيد أســتن النظام: بأنه تلك الظواهر الّتي تكونت في مجموعها نظاماً هو في الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعي ولكنه تفرع عنه بقصــد البحث والتحليل.

أما روبرت داهل فيعرفه: بأنه التركيب المستمر للعلاقات الإنسانية الّذي يشمل إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة [٢].

ثانياً: مفهوم النظام الشرق ـ أوسطي

يقصد بالنظام الشرق أوسطي: بأنه نظام من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والحضــارية،يرتكز على اعتبارات التقارب الجغرافي ولا يتطلب هوية ثقافية وانتمائية متماثلة، أي أنه يشمل عدداً من القوميات ويؤسس على أطر التعاون المشترك في مختلف الأصعدة [٣].

ومن حيث المنظور التاريخي لفكرة النظام الشـرق أوسـطي، فإن وجهات النظر حول بداياته تختلف،فمنهم من يرجع الفكرة إلى بدايات ظهور الاســتعمار الحديث بعد الكشــوفات الجغرافية،ومنهم من يرجعها إلى أبعد من ذلك إلى بدايات الحروب الصــليبية (١٠٩٦)، والبعض يرجعها إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٨) [٤]. إلا

---

(١) تعقيب أحمد صـدقي الدجاني على بحث غســان ســلامه: أفكار أولية عن الســوق الشــرق أوســطية، ندوة التحديات الشــرق أوســطية الجديدة والوطن العربي، مركز دراســات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٩، ص٦٠.

(٢) إبراهيم درويش، النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٩، ص٢١.

(٣) هدى شاكر معروف، النظام الشرق أوسطي ـ رؤى وملاحظات ـ، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع١، ك٢، ١٩٩٥، ص١٠٤.

(٤) فاضـل عبد القادر أحمد، النظام الشــرق أوســطي قواعد قديمة لعبة جديدة، مصــدر ســابق، ص٨٣.

ان البعض يرد هذه الفكرة إلى الفترة الّتي تلت الحرب العالمية الثانية ومع بدايات الإعلان عن تأسيس المشروع الصهيوني عام ١٩٤٧، من أجل تثبت الدولة [١].

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر، فإن فكرة النظام الشرق أوسطي ترتبط بإطار الحركة الصهيونية.

فقد أدرك الصهاينة منذ هرتزل وحتى الوقت الحاضر أهمية اندماجهم بدول المنطقة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، كما أدركوا حجم مأزقهم الاقتصادي منذ قيام ما يسمى بـــ "دولة إسرائيل ". إذ لا يمكن أن يوصف الاقتصاد الإسرائيلي باقتصاد دولة بالمعنى الاقتصادي للدولة الّذي يختلف عن المعنى السياسي للدولة، حيث إن الأول يعني أن معظم عوامل العرض والطلب تكون من داخل الدولة ذاتها ولا تعتمد على الخارج إلا في الجزئيات وليس في الكليات، أي أن تكون هذه الدولة ذات علاقات اقتصادية خارجية متكافئة، وأنها لا تستند على العوامل الخارجية في بناء صرحها الاقتصادي، وإنما إلى قدراتها الذاتية.

وعلى وفق هذا يمكن القول: إن الاقتصاد "الإسرائيلي " هو ((اقتصاد مصطنع)) وليس اقتصاد دولة بالمعنى الاقتصادي للدولة وبالتالي فإنه اقتصاد ذو أهداف سياسية وعسكرية بالدرجة الأولى [٢].

لذلك أعدت الصهيونية للمنطقة عدة سيناريوهات من أجل الهيمنة والسيطرة على المنطقة متمثلة في مشروع التفتيت ومشروع النظام الشرق أوسطي اللذين يشكلان هجوماً على الأمن القومي العربي.

فالتفتيت في جوهره يهدف إلى تقطيع أوصال الجسد العربي إلى أشلاء متناثرة متمثلة في وحدات جغرافية ضعيفة، أثنية، دينية، طائفية، أما المشروع الشرق أوسطي فيعمل على تذويب هذه الكيانات المجزأة بفعل التفتيت ودمجها مع دول

---

(١) هدى شاكر معروف، مصدر سابق، ص١٠٤.

(٢) رضا القريشي، المشروع الشرق أوسطي، دراسة في الاقتصاد والسياسة لأبعاد العدوان إقليمياً، دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع٤، ١٩٩٧، ص١٢٥-١٢٧.

الجوار الجغرافي، استناداً إلى فكرة الحدود المرنة والمفتوحة بين الشعوب الّتي يرتكز عليها المشروع الشرق أوسطي [1].

لذا فإن الدعوة إلى الشـــرق أوســـطية الّتي تفتقت عنها الذهنية "الإســـرائيلية" (شـــمعون بيريز) وما تحمله من دلالات، تعتبر من الناحية الواقعية منهجاً تخريبياً مدمراً في انعكاساته السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، فهي ترتكز على إلغاء الوجود العربي لصـالح الوجود الإقليمي وخاصـة: "إسـرائيل " وتركيا، كما ترتكز على توظيف كلّ مقومات القوة المتاحة لدى "إسـرائيل " لتعبر كلّ القواعد وتتجاوز كلّ الأوضـــاع الســياســية والاقتصــادية والثقافية، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تطويق المنطقة بأكملها، وفقاً للإرادة "الإسرائيلية " [2].

وقد سـاهم الكاتب كارلتون كون **C.S.COON** مسـاهمة كبرى في تأسيس الرؤية النظرية للنظام الشرق أوسطي من خلال كتابه القافلة الشرق الأوسط (**Caravan, The Story of the MiddleEast**) المنشور عام١٩٥١، إذ يرى الكاتب بأن الوطن العربي بوصفه يضم مجتمعات،بحاجة إلى إعادة دمج لتستبدل فيها الرابطة العرقية برابطـة اتحـاديـة **Corporate** نـابعـة ومســـتمـدة من الثقـافـة الحـديثـة الّتي تمثلهـا "إسـرائيل"،وقد شـبه كون مجتمعات إقليم الشـرق الأوسـط بالقافلة المتحركة، فهي صورة متعددة الألوان أو فسيفساء لقوميات وأديان وأعراق ولغات مختلفة لا تتجمع إلا من أجل تحقيق مصلحتها [3].

ويؤشـــر التاريخ عدة محاولات غربية أريد بها دمج المنطقة العربية في إطار إقليمي واسع، منها مشروع قيادة الشرق الأوسط، وحلف بغداد، ومشروع أيزنهاور ومشروع

---

(١) ساسين عساف، مصدر سابق، ص١٨١.
لدراسة أكثر تفصيلاً عن مخطط التفتيت والنظام الشرق أوسطي... انظر: وائل محمّد إسماعيل، مصدر سابق، ص٧٠-٨٢.

(٢) حلمي عبد الكريم الزعبي، الاختراق الإســـرائيلي للمنطقة العربية ومخاطره على الأمن القومي العربي، الدار العربية للنشر والترجمة، دراسة رقم ١٣، ١٩٩٦، ص١٦٤.

(٣) رضا القريشي، المشروع الشرق أوسطي، دراسة في الاقتصاد والسياسة، مصدر سابق، ص١٢٥-١٢٦.

سد الفراغ [1] والبيان الثلاثي في عام ١٩٥٠ الداعي إلى قيام نظام شرق أوسطي تكون "إسرائيل" طرفاً فيه، وسياسة الإجماع الاستراتيجي في الثمانينيات، لاحتواء وتحجيم الدول العربية المناوئة لمصـــالح الغرب والولايات المتحدة في المنطقة، وغيرها من المشاريع [2].

وقد اكتســبت هذه الأطروحة قوة دفعها مع بدء التســوية، ووفق صـــيغة مدريد ١٩٩١، وبعد إنجاز اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، ومعاهدة الصلح الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤، ثمّ مؤتمر الرباط عام ١٩٩٤ ومؤتمر عمان ١٩٩٥ والتحاق كلّ من تونس والمغرب وعمان بركب التطبيع.

وكان هناك أكثر من جهة قد تعهدت بالترويج لفكرة الشـــرق أوســـطية وتبني مشـــروعها، مثل صـــندوق أرموند هامير في "إســـرائيل " ومركز أبحاث الســـلام، وجامعة كاليفورنيا الّتي نظمت عام ١٩٩٢ مؤتمراً برعاية مؤســـســـة الصـــراع والتعاون الدولي تحت شـــعار (("العرب و "إســـرائيل")) والبحث عن الســـلام، ثمّ المؤتمر الّذي نظمه المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع مؤسسة (فريد ريشن) الأمريكية عام ١٩٩٣ [3].

وقد عملت المؤســـســـات الأمريكية و "إســـرائيل" معاً من أجل تســـويق هذه الأطروحة وســـعت إلى اســـتخدام أســـلوب الإغراء والإغواء في ذلك بالحديث عن المنافع والمزايا والفوائد الّتي ستحقق لشعوب المنطقة من جراء قيام النظام الإقليمي الشرق أوسطي.

ومن المؤســـف القول: إن هذه الدعوة وجدت أصـــداء لدى أوســـاط في بعض الأقطار العربية، ولم تقتصـــر على رجال الأعمال والســـماســـرة والوكلاء الّذي يضـــحون بمصـــالح أوطانهم من أجل مصـــالحهم الخاصـــة، وإنما وجدت تجاوباً من بعض المثقفين

---

(١) محيي الدين الطائي، ومجذاب بدر العناد، التعاون الاقتصـــادي العربي بديل لفشـــل الصـــياغة الشرق أوسطية، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٧، ٢٠٠٠، ص١٤.

(٢) هدى شاكر معروف، مصدر سابق، ص١٠٤.

(٣) حلمي عبد الكريم الزعبي، مصدر سابق، ص١٦٤.

الّذين تداعوا إلى حضــــور مؤتمرات داخل "إســــرائيل " أو انبروا على أروقة الصــــحف، أو من خلال المقابلات الإذاعية والتليفزيونية يدافعون بحماس منقطع النظير عن مشروع الشرق أوسطية حتّى ببعده الثقافي.

وكانت اســــتجابة بعض هذه الأوســــاط قد امتدت لتشــــمل بعض كبار الكتاب والشـعراء والفنانين، وقد بلغ الحماس إلى حد السـفر إلى "إسـرائيل "، والدعوة إلى قيام تطبيع ثقافي وتعاون ثقافي وتنظيم لقاءات ثنائية من أجل تدشــــين مرحلة جديدة من التعاون (١).

ولم يع هؤلاء الّذين اســتدرجوا إلى شــرك أطروحة الشــرق أوســطية -ببعدها الثقافي- أن "إســرائيل" حين تتحدث عن التعاون في إطار الشــرق أوســطية كانت تعني مرحلة ظرفية تكتيكية وصـولاً إلى أهداف أخطر وأبعد أثراً تتمثل في الإجهاز على الوجود العربي بكل مظاهره وأشكاله لتنفرد في نهاية المطاف بالهيمنة المطلقة على المنطقة.

تأسـيسـاً على ما تقدم، يتضـح أن النظام الشـرق أوسـطي يتجه في الأسـاس إلى القضــــاء على النظام الإقليمي القائم في ظل الجامعة العربية، وإضــــعاف الانتماء القومي العربي، ومســخ الهوية القومية العربية واســتبدالها بهوية شــرق أوســطية، وإنشـاء تكتلات إقليمية متعددة الديانات والقوميات واللغات والثقافات، بحيث يصـبح الوضــع ملائماً ومناسـباً لوجود وتعايش "إسـرائيل " في المنطقة وتقبلها كعنصـر طبيعي وشرعي في المنطقة.

---

(١) حلمي عبد الكريم الزعبي، مصدر سابق، ص١٦٨.

ثالثاً: جيوتاريخية النظام الشرق أوسطي

إن تاريخية المفهوم حاضـرة في أغلب الصـياغات، فهي نتاج فترة الاسـتعمار، وما يزال إطاراً لتعميق التبعية:

المرحلة الأولى ١٩١٤-١٩٤٨:

لقد جرت في هذه المرحلة صـياغتان للوطن العربي، ومشـروع النظام الشـرق أوسـطي، فقد تمت الصـياغة الأولى عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، فخضـعت المنطقة العربية لنظام الانتداب الاسـتعماري الّذي ترافق مع وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين [١].

أما المحاولة الثانية، فقد تمت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث خضـعت المنطقة لنظام التجزئة والتبعية ونجحت الدول الاستعمارية بزرع الكيان الصهيوني في فلسـطين [٢]. فانفجر الصـراع العربي - الصـهيوني منذ ذلك التاريخ حتّى يومنا هذا بوقفاته التاريخية المريرة وحروبه الساخنة.

وفي كلتا المحاولتين شـكل واقع التجزئة والوجود الصـهيوني في فلسـطين الركيزتين الأسـاسـيتين للسـيطرة الامبريالية على الوطن العربي، خصـوصـاً على مشرق الوطن العربي، إذ يكمن مركز التطورات التاريخية فيه .

المرحلة الثانية ١٩٤٨-١٩٧٣:

تعد هذه المرحلة من أهم وأخطر مراحل تطور المشروع الشرق أوسطي، حيث عمدت قوى الغرب إلى إقامة الترتيبات والمشـاريع الإقليمية بهدف ربط المنطقة في إطار إقليمي واسـع، بدءاً بمشـروع قيادة الشـرق الأوسـط، مروراً بحلف بغداد، وصولاً إلى مشروع جون فوستر دالاس، الداعي إلى ضرورة حماية أمن المنطقة، ومبدأ أيزنهاور

---

(١) بهاء بدري، مخططات تغيير الخارطة السـياسـية للوطن العربي في نهاية القرن العشـرين، دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع٤، ١٩٩٧، ص٢٣٩.

(٢) سيار الجميل، مصدر سابق، ص٢٢٧.

في الخامس من كانون الثاني عام ١٩٥٧[١]. وغيرها من المشـــاريع الّتي ورد ذكرها سابقاً.

كذلك وضمن سياق التفتيت والتقسيم لابد من الإشارة إلى سيناريو بن غوريون لتقســيم وتقويض الكيان اللبناني عام ١٩٥٤، وهو ما أكدته الوثائق الصـــهيونية المنشورة في صحيفة دافار "الإسرائيلية" الصادرة في ١٩٧١/٧/٢٩ [٢].

وبهذا الصــــدد يشـــير ابا ايبان في جامعة كولومبيا الأمريكية عام ١٩٧٤: ((إن الخلل الطبيعي الّذي يضـــمن أمن الدولة العبرية هو التفتيت)). إذ دعا إلى تشـــكيل ((دويلات للأقليات الواقعة شمال "إسرائيل")).

وهكذا عمدت "إســرائيل" إلى تشـــجيع إقامة الدويلات الطائفية لضـــرب وحدة النظام العربي وتهديد الوجود العربي، فأقامت علاقات خاصة مع مجموعات طائفية لبنانية [٣].

إلا أن حركة القومية العربية قد تكفلت إلى حين بفضل عنفوان المد الّذي اتسمت به في تلك المرحلة بوأد معظم هذه المشاريع. غير أن ظروف الانحسار القومي في النصف الثاني من عقد الستينات وما تلاها قد سمحت بإحياء الطرح الشرق أوسطي من جديد [٤].

المرحلة الثالثة ١٩٧٣-١٩٩١:

يمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة التطبيق العملي لقيام النظام الإقليمي الشـــرق أوســـطي نتيجة التغيرات الكبيرة الّتي طرأت على الســـاحة الإقليمية للمنطقة بعد حرب تشرين ١٩٧٣، وتوقيع مصر والكيان الصهيوني على اتفاق سيناء برعاية

---

(١) ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سابق، ص٤٤.

(٢) ساسين عساف، مصدر سابق، ص١٥٨-١٥٩.

(٣) المصدر السابق، ص١٥١.

(٤) محيي الدين الطائي، ومجذاب بدر العناد، مصدر سابق، ص١٤.

الولايات المتحدة الأمريكية [1]، والذي أتاح المجال لتمركز أمريكي في سـيناء، وانسحاب جزئي "إسرائيلي" بلغ ٥% منها [2].

ثمّ جاءت زيارة السـادات للقدس عام ١٩٧٧، والتوقيع على اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ لتجهز على الأمن القومي العربي وترسي قواعد النظام الإقليمي الشرق أوسطي [3].

وكجزء من مخطط التفتيت للمنطقة، وتمهيداً لرسم خارطة جديدة للمنطقة جاءت خطة واستراتيجية "إسرائيل" في الثمانينات الّتي وضعها أودينون ونشرتها بالعربية مجلة الثقافة العالمية في عددها السابع من سنتها الثانية [4].

وعلى الرغم من هذه المتغيرات الكبيرة الّتي طرأت على السـاحة الإقليمية والتي شـكلت مفتاحاً لرسـم سـياسـة جديدة للمنطقة، إلا أن هذه السـيناريوهات قد واجهت مقاومة عربية تمثلت في موقف العراق لإجهاض مثل هذه المشاريع.

لذلك عمدت القوى الغربية والصهيونية إلى محاولة إضعافه وإشغاله عن طريق دفع إيران لشن حرب عليه.

كما أن مشروع (مارشال الشرق الأوسط) في منتصف الثمانينات، الّذي وضع أسسه شمعون بيريس ومصطفى خليل - رئيس الوزراء المصري في عهد الرئيس

---

(١) يوسف حمدان، اتفاقية التسوية ومكاسب "إسرائيل"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع٥٠-٥١، تشرين١، ١٩٧٥، ص١٢٣.

(٢) الياس شوفماني، الاتفاق المرحلي في سيناء... دفعة أولى على حساب التسوية،، مجلة شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع٥٠-٥١، تشرين١، ١٩٧٥، ص٥٩.

(٣) ولمان شومان، كامب ديفيد أكثر الطرق أمناً إلى السلام، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع٣٢، ١٩٨٢، ص٤٧.

(٤) ساسين عساف، مصدر سابق، ص١٥٢.

الســـادات - الذي مولته دول غربية وأخرى عربية نفطية [١]، هو ضـــمن هذا السياق التاريخي الّذي يرمي إلى ربط المنطقة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

وفي عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان تم طرح فكرة الإجماع الاســـتراتيجي والتي هدفت إلى إقامة تحالف إقليمي في المنطقة يضـــم تحت مظلته "إســـرائيل " والدول الحليفة لأمريكيا في المنطقة، تمهيداً لإقامة نظام شـــرق أوســـطي يمتد من شمال أفريقيا إلى الباكستان [٢].

واختفت السمة الشرق أوسطية، إثر الصحوة العربية المؤقتة الّتي امتدت ما بين قمة عمان في تشرين الثاني ١٩٨٧ إلى قمة بغداد في أيار ١٩٩٠ [٣].

المرحلة الرابعة بعد عام ١٩٩٠:

بعد خريف عام ١٩٨٩ انقلبت السـياسـات التقليدية في العلاقات الدولية، ووقعت سـلسـلة من المتغيرات الجيوسـتراتيجية قوضـت العديد من معادلات توازن القوى الدولية والإقليمية الّتي نشأت أبان الحرب الباردة. ومن أبرز هذه المتغيرات:

أولاً: انهيار الاتحاد السوفيتي: الّذي ساهم في إسقاط المشروع فيما مضـى، من خلال نجاحه في بناء تحالفات وازنت من حيث القوة تحالفات الولايات المتحدة مع أطراف عربيـة أخرى، أي تمكن الســـوفيـت من الحفـاظ على توازن القوى في المنطقة[٤].

---

(١) التقرير الاسـتراتيجي العربي ١٩٩٣، مركز الدراسـات السـياسـية والاسـتراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢٣١.

(٢) سـمير جسـام راضـي، إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، دراسة في الواقع والمستقبل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٢٢.

(٣) أحمد يوسف أحمد، العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي، مناقشة لبعض الأبعاد السياسية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع١٩٦، ١٩٩٤، ص٥٥.

(٤) عبد الإله بلقزيز، مصدر سابق، ص١٤.

ثانياً: قيام الولايات المتحدة في مطلع عام ١٩٩١ بقيادة أكبر تحالف دولي في تاريخ العالم الحديث ضد العراق، لتحجيم دوره الإقليمي، الّذي يشكل الخطر الأكبر على وجود "إسرائيل"، والعقبة الكؤود أمام فكرة قيام الشرق أوسطية [١].

ثالثاً: لقد ساهم العدوان على العراق، في انفراط عقد النظام العربي، وتهلهل العلاقات بين أطرافه، إلى حد قيام تحالفات خارجية عقدتها أطراف عربية ضد طرف عربي آخر [٢]؛ ممّا شكل هجوماً داخلياً على الأمن القومي العربي وتفجيره من الداخل.

رابعاً: شروع العرب والكيان الصهيوني بإجراء مفاوضات التسوية، والتي بدأت في مؤتمر مدريد بتاريخ ١١/٣٠. والتي كان من أبرز نتائجها اتفاقية غزة- أريحا في ١٩٩٣/٩/١٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية و "إسرائيل "، واتفاقية وادي عربة بين الأردن و"إسرائيل" في عام ١٩٩٤ م.

ويمكن تلمس عودة الطرح من جديد للمشروع الشرق أوسطي في الكلمة الّتي ألقاها الرئيس الأمريكي كلينتون أثناء توقيع الاتفاق الفلسطيني - "الإسرائيلي" بالبيت الأبيض يوم ١٩٩٣/٩/١٣ إذ تحدث عن ((مثلث الازدهار الّذي يضم "إسرائيل" والكيان الفلسطيني - الأردن)) وقال أيضاً: ((إن هذا المثلث التاريخي مطالب بعودة قوافل التجار والتجارة وقوافل البشر والثقافات والبضاعة والممرات)) ووصف هذا المثلث بأنه: ((الممر التاريخي بين طرفي البحر المتوسط وصولاً إلى العمق العربي في اليمن ومن ثم إلى آسيا)) [٣].

---

(١) خلدون ناجي معروف، خلفيات اتفاق غزة أريحا، مجلة الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٤٨، ١٩٩٤، ص٣.
(٢) عبد الإله بلقزيز، مصدر سابق، ص٤.
(٣) رفعت سيد أحمد، التبعية الثقافية للآخر كثمن محتمل للشرق أوسطية في ظل النظام العالمي الجديد، أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، الدورة الخامسة في الفترة من ٢٣-٢٨ تموز، ١٩٩٥، جامعة ناصر الأممية، ليبيا، ص١٥٤.

رابعاً: الأبعاد الجيوبولتيكية لمشروع النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن القومي العربي

لا شك أن البعد الاستراتيجي والسياسي هو الأهم، كون الشرق أوسطية أساساً من أسس السياسة الأمريكية - الصهيونية في المنطقة العربية والسياسة الأوربية من قبل، وتقوم هذه السياسة على الحيلولة دون قيام نظام إقليمي عربي، وإذا قام فينبغي أن توضع أمامه العراقيل والعقبات، وهذا هو سير السياسة الغربية في الوطن العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث الكفاح العربي الدائم لنيل الاستقلاليات القطرية، وحيث العمل المضني مع القوى الاستعمارية لتفريغ هذه الاستقلالات من محتواها الوطني والقومي لمنع التوحيد والتكامل والتنمية المستقلة.

إن الشرق أوسطية في الواقع السياسي الراهن بديل عن النظام الإقليمي العربي، ولذلك كان التساؤل في محله حول مصير هذا النظام في ظل السياسة الأمريكية - الصهيونية بقوة لإضعاف العرب ولإبقائهم تابعين أو متلقين في عالم القوى الصاعدة والتكتلات الكبرى، بتعبير ناصيف حتي الّذي يفيد استغراب التعامل العربي من بعض الأطراف والأشخاص مع الدعوة إلى الشرق أوسطية، ولو بمفهوم جديد؛ لأنه يعتقد أن النظام الإقليمي العربي بذاته لا يحتاج إلى الكثير من تطويره والتفاف أهله حوله فهو: ((يقوم في منطقة تتسم بالتواصل الجغرافي، وبوجود درجة عالية نسبياً من التماثل في البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية بين الدول المكونة لهذا النظام، وكذلك شبكة من التفاعلات المتنوعة الكثيفة تربط بين هذه الدول، ويؤدي متغير التماثل والتفاعلات وبالأخص هذا الأخير إلى تمييز النظام عن محيطه المباشر، أو رسم حدوده الجغرافية السياسية، والملاحظ بالطبع أن كلاً من التواصل الجغرافي على الرغم من ثورة المواصلات والاتصالات، وكذلك درجة التماثل في البنى المجتمعية يساعدان في زيادة التفاعلات على تنوعها وعلى بلورة هوية النظام المميزة)).

وضمن هذا الإطار تفهم الشرق أوسطية على أنها اليوم مسار المخططات الأمريكية للمنطقة، وتفهم أيضاً مقولات تعطيل جامعة الدول العربية، وإملاء صيغ

التسوية بين العرب وعدوهم، والتعاون الإقليمي في المنطقة، ومشروعات السلام والتطبيع.

وكان هذا واضـــحاً في مخطط برنارلويس الّذي حمل عنوان (إعادة النظر في الشـــرق الأوســـط) وفيه قول صـــريح بالتخلي عن (حلم القومية العربية الّذي طال تقديسه والمتعلق بدولة عربية واحدة أو حتّى بكتلة سياسية متماسكة) (١).

وهذه الأبعاد:

البعد الاقتصـــادي: وأســـاســـه إجراء تحولات في ســـياســـات وبنى الاقتصـــاديات العربية، لكي تكون مهيأة لاســـتقبال اندماج "إســـرائيل " في المنطقة، وتفتح أبوابها أمام الاقتصـــاد الأمريكي والغربي بوجه عام. ومن أهم عناصـــر هذا النظام إجراء تحولات في الاقتصـــاديات العربية من الاعتماد على التخطيط إلى اقتصـــاد الســـوق. ومن اعتماد قطاع عام واســـع إلى اعتماد كلي على القطاع الخاص (٢). ويدخل حقل استثمار المياه ضمن الشق الاقتصادي حيث يدعو بيريس لإنشاء مشروعات التعاون المائي لتحقيق شـــراكة عادلة في توزيع المياه بين القنوات المفتوحة أو الأنابيب أو بصورة غير مباشرة من خلال الحاويات ومن هذه المشاريع الّتي طرحت من جديد مشروع أنابيب السلام لنقل المياه من تركيا إلى دول الشرق الأوسط الّتي تشح فيها المياه (٣).

البعد السياسي: وأساسه إجراء تحولات في بنى الأنظمة السياسية العربية تحت شـــعار الديمقراطية والتعددية الحزبية، وحق النظام العالمي التدخل في الشـــؤون الداخلية إذا تعرضت الديمقراطية للانتهاك من النظام السياسي المعني ويكمل هذا

---

(١) عبد الله أبو هيف، مصدر سابق، ص٣٤-٣٥.

(٢) حميد الجميلي، اســتشــراق في مســتقبل الاقتصـــاد العربي، مجلة آفاق عربية، دار الشــؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٣، ١٩٩٤، ص٢٨.

لدراسة أكثر تفصيلاً عن البعد الاقتصادي راجع: رسلان خضور، البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوســطي، أعمال المائدة المســتديرة للأســاتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، الدورة الخامسة في الفترة من ٢٣-٢٨ تموز، ١٩٩٥،جامعة ناصر الأممية، ليبيا، ص١-٧.

(٣) شمعون بيريس، مصدر سابق، ص٤١.

النظام النظام الفرعي الاقتصـــادي ليجعل البلدان العربية ســاحات مفتوحة أمام النظام الأمريكي الصهيوني في المجالات والميادين كافة [1].

البعد الأمني: واساسه نزع سلاح العرب ووضع قدراتهم العسكرية تحت الرقابة والسيطرة لضمان أمن "إسرائيل" أولاً، والحيلولة دون نمو مراكز قوة عربية في أي جزء من أجزاء الوطن العربي ثانياً [2].

البعد الثقافي: وأساسه إخضاع الوطن العربي، لتحكم إعلامي صهيوني عبر ماكنته الإعلامية الداخلية أو الخارجية (الأمريكية)، وبشكل يؤدلج لمنظومة قيم جديدة بهدف القضاء على القيم العربية الإسلامية وفقاً للتصورات الصهيونية ممّا يشكل خطراً على الفئات الشابة خصوصاً والتي تكون غير محصنة إزاء هذه الهجمة ممّا يجعلها عرضة للتهجين القيمي؛ لأنها في هذه الحالة ستكون مبهورة ومتلقية تابعة بما تشاهد وتسمع وتقرأ حيث تمرر سياسات الصهيونية والعولمة، عبر الترويج لقيم تقسيم العمل الدولي، الخصخصة، والانفتاح على الآخر والتعامل معه في حين أن الصهيونية تفعل العكس ممّا تروج له، فهي تتمسك بأيديولوجيتها، وتضحي بالمصلحة الاقتصادية إذا تعارضت مع المصالح السياسية حيث إنها تتمسك بالولاء للوطن والأمة المزعومين ممّا يؤثر حتماً على طبيعة العلاقات العربية الثقافية[3].

---

(١) صبري مصطفى البياتي، صفحات جديدة في الحلف الأمريكي للنظام الشرق أوسطي، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع١، ك٢، ١٩٩٦، ص٣٧.

(٢) قيس محمّد نوري، المشروع الأمني الأمريكي - الصهيوني للمشرق العربي، مجلة بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (٤١)، ص١٢.

(٣) فتحي بن عبد الوهاب علياني، العولمة والعلاقات العربية - العربية، دراسة جيوبولتيكية، رسالة ماجستير، كلية التربية - جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٢٤٧.

خامســاً: الفكر الجيوبوليتكي العربي والموقف من مشــروع النظام الشــرق أوسطي

اختلف المفكرون العرب في نظرتهم للنظام الشرق أوسطي تحت التشكيل بأبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية فهناك من يحبذه وهناك من يرفضه. وهناك الرأي التوفيقي.

فالرأي المؤيد لهذا المشــروع رغم أنه يهدف إلى تفريق الأمة أرضــاً وشــعباً إذ يرى أصحاب هذا الرأي أن المسألة ستحسم لصالح تبلور نظام أمني وسياسي جديد في الشرق الأوسط، وأن كلّ تقدم في مسار التفاهم العربي - "الإسرائيلي " سيسهم في التخلص من مفاهيم الأمن السائدة في المنطقة الآن. ويرى أن محاولة هذا النظام تختلف عن المحاولات السابقة لعدة أسباب منها:

إن هذه المحاولة لا تجري لإسقاط نظام شرق أوسطي من الخارج حيث تكون وظيفة خارجية فقط.

إن هناك محاولة لإعطائه هوية منفعية متعددة الجوانب وبمشــاركة الأطراف الداخلية تقوم على إنشاء شبكة من التفاعلات وخلق نخب شرق أوسطية يكون من مصلحتها الحفاظ على هذا النظام.

يرى أصــحاب هذا الموقف أن إقامة هذا النظام لا تعني بالضــرورة أنه نقيض وجود النظام العربي إذا اســتطعنا كمجموعة عربية أن نكون قطباً مثل الأقطاب الأخرى الداخلة في هذا النظام.

إلا أن أصــحـاب هذا الرأي يحذرون من مغبة دخول العرب منفردين لأنهم سيقعون في مثلث ثلاثي الأقطاب يضم: إيران - تركيا "إسرائيل " وكلها دول قومية وقوية. كما أن النسيج القومي فيها يسمح بأن يشكل وتيرة أساسية للتعبئة ولبلورة مشروع سياسي بالإضافة إلى أن هذه الدول لها عمق استراتيجي وهذا كله لا يملكه العرب

حالياً. وكانت دعوات الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة وملك المغرب الحسن الثاني وأنور السادات وحسني مبارك والرئيس السوداني السابق جعفر نميري[١].

وفي هذا الإطار يقدم الأمير الحسن بن طلال (ولي عهد الأردن السابق) مشروعاً للأمن والتعاون العربي الإقليمي في المنطقة مشابهاً لصيغة هلسنكي للوحدة الأوربية. ويتلخص المشروع بالدعوة لقيام نظام شرق أوسطي ليحقق الشعور بالأمن للعرب ككل، و "إسرائيل " يتيح لهما إمكانية التحول من الصراع العدائي إلى التعايش المشترك والتفاعل الحضاري ويدعو إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون والتنمية في الشرق الأوسط وأن يدخل العرب إلى هذا المؤتمر بمقترحات ومواقف يتم التوصل إليها من خلال مفاوضات عربية - عربية وبذا يكون الجانب العربي فاعلاً لرسم مستقبل المنطقة [٢].

ويرى الاتجاه الرافض أن المشروع ما هو إلا مؤامرة أمريكية - "إسرائيلية " لتمزيق الوطن العربي والأمة العربية عن طريق الإمعان في التجزئة أي تجزئة التجزئة.

ويرى جلال أمين أن الاقتراح المتعلق بالشرق الأوسط هو اقتراح "إسرائيلي" والزعم بأنه مفيد للعرب غير صحيح لأن "الإسرائيل " مشروعاً يؤدي تحقيقه إلى ضرر محقق بالمشروع العربي والآمال العربية، أما عبد العظيم أنيس فيرى أنه حتّى لو وقعت الحكومات العربية اتفاقات سلام غير عادلة وغير شاملة فإن النضال سيستمر ضد "إسرائيل" في العالم العربي والإسلامي [٣].

ويدعو أصحاب هذا الرأي إلى ضرورة تجديد الفكر القومي وإظهار المضمون الإنساني للقومية العربية.

أما أصحاب الرؤية التوفيقية فهؤلاء يدعون إلى إمكانية التعايش بين النظامين العربي والشرق أوسطي إلا أن المطلوب من النظام العربي أن يدخل بقوته الجماعية

---

(١) عبد المنعم السيد علي، البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي، مصدر سابق، ص٣٢.
(٢) محمّد سعيد أبو عامود، الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢، ١٩٩٤، ص١٧٠.
(٣) المصدر السابق، ص١٧١.

شـريكاً في نظام إقليمي، كما أن هذا النظام ليس بديلاً عن النظام العربي فالعلاقة تقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل، فالعروبة لا تعني العزلة إنما تعني التفاعلات مع دول الجوار وتنظيم العلاقـات معهـا. ولكن المرفوض هي أن تكون مثـل هـذه الترتيبات مفروضـــة من الخارج وعلى نحو يتجاهل المصـــالح العربية. ويرون أن الخطورة تكمن في تزامن التسوية السياسية مع مرحلة ضعف وتفكك عربي بحيث أن الســـيناريو الأكثر احتمالاً هو دخول العرب هذا النظام فرادى وليس قطباً عربياً متماسكاً [1].

وبعد استعراض الآراء الفكرية حول الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمة العربية فإننا نميل إلى الرأي الثاني أي الرأي الّذي يرفض هذا المشـروع فالشـرق أوسـطية تهدف إلى إحكام السيطرة على المنطقة العربية من خلال آليات دائمة بالإضـافة إلى الوجود العسكري الأمريكي.

كما أن الشرق أوسطية في جانبها الاقتصـادي ستؤدي إلى سيطرة "إسرائيل" الاقتصـــادية على المنطقة العربية لأن الســـوق الشـــرق أوســـطية ســـتحقق التنمية "الإسرائيل" بالأموال العربية كما ستؤدي إلى إغلاق ملف السوق العربية المشتركة مع إلغاء شبه تام لأي دور عربي في هذه السوق.

إن هذا المشروع سيحول "إسرائيل" إلى دولة عظمى إقليمية في المنطقة. كما أن هذا المشـــروع لا يحقق الأمن والاســـتقرار لأنه يقوم على أســـس غير عادلة لأن التوازن الإقليمي القائم هو في غير صالح العرب.

والشـــكل رقم (٢) يبين التأثيرات الخارجية الّتي تعمل على تهديد هذه المنطقة واستخدام قوى مختلفة للضغط على أي قوة يمكن أن تظهر في هذه المنطقة العربية. فإن الدول رقم (١) في الشـــكل تحارب أي محاولة يمكن أن تقوي هذه الأمة عن طريق الاسـتعانة بالدول رقم (٢) المشـرفة على سـياسـة رقم (١) وفي نفس الوقت فإن

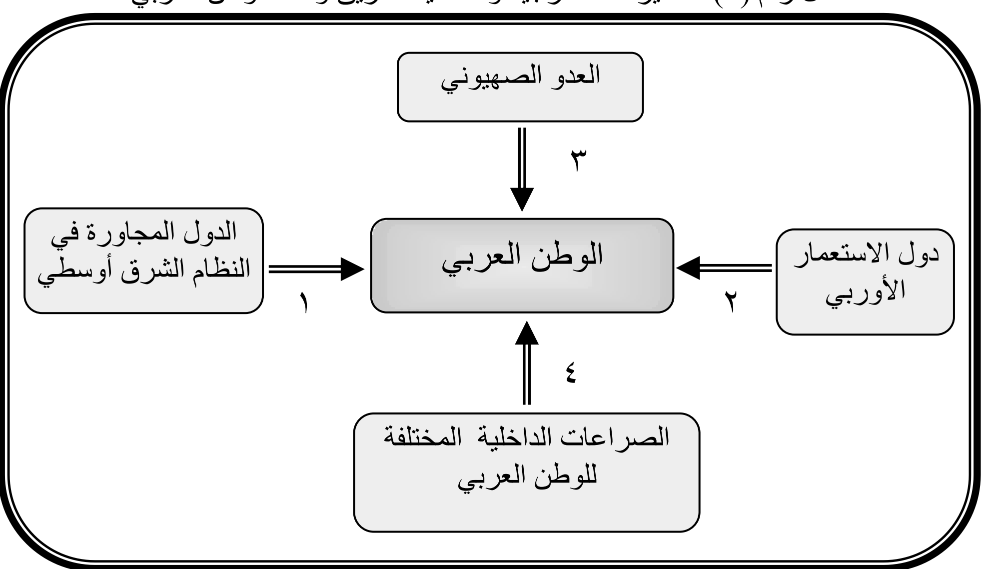
(١) مهدية صـالح العبيدي، الشـرق أوسـطية دراسـة في الأبعاد الاقتصـادية، بحث غير منشـور، مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص١٧.

رقم (٣) تكون هي الأخرى مستمرة في عملية اغتصاب أراضي هذه المنطقة بتأييد من (١) و (٢).

هذا هو التحليل الخارجي لطمس كلّ ما يسمى بالوطن العربي أو الأمة العربية.

أما من ناحية الصراعات الداخلية. ففي الوقت الّذي تعمل به القوى الخارجية (١) و(٢) و (٣) على فرض سيطرتها. فإنها في نفس الوقت خلقت صراعات عرقية لا وجود لها الهدف منها فقدان الأمن والاستقرار الداخلي ليبقى الفرد العربي في دوامة جملة من الصراعات الداخلية والخارجية، وهذه الحالة لها مردودها النفسي على الفرد العربي وخلق ما يسمى بحالة (سوء التوافق الاجتماعي، **Maladjustment**) والذي هو عكس عملية (التكيف **Adaptation**)

شكل رقم (٢) التأثيرات الخارجية والداخلية لتمزيق وحدة الوطن العربي



المصدر/ د. فاتن عبد الكريم حسن، الشرق أوسطية وأثره على البيئة السايكلوجية (التكيف النفسي) للفرد العربي، أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب للجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، الدورة الخامسة في الفترة من ٢٣ـ٢٨ تموز، ١٩٩٥، جامعة ناصر الأممية، ليبيا، ص١٦٩.

سادساً: الآليات المقترحة للنظام الإقليمي تحت التشكيل

يقسم هذا المشروع إلى أربع مراحل زمنية على أساس التسوية العربية - "الإسرائيلية" الأمنية والاقتصادية:

المرحلة الأولى: عقد اتفاقيات ثنائية بين "إسرائيل" وكل دولة عربية على انفراد (دول الطوق العربي)، بحيث تحدد هذه الاتفاقيات طبيعة الروابط الاقتصادية والأمنية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية وما يتبعها من ترتيبات وإجراءات تنظيمية ومؤسساتية في المجالات المذكورة [١].

المرحلة الثانية: البدء بتطبيع العلاقات عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف. لذا يرى شمعون بيريس أن: ((السلام بين "إسرائيل " وجيرانها العرب يستحق البيئة الموائمة لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط بصورة أساسية)) [٢].

المرحلة الثالثة: تشكيل تنظيم سياسي واقتصادي وأمني يأخذ أحد صيغ (الكونفدرالية) يضم في جنباته كلاً من: الأردن وفلسطين مع الكيان الصهيوني (محور ثلاثي) ومن ثم توسيع هذا التنظيم ليشمل كلاً من سوريا ولبنان، مع التصنيع (نسيج خصوصاً) والطاقة والسياحة، ليشمل هذا التنظيم جميع دول الطوق العربي [٣].

المرحلة الرابعة: الخطوة الّتي تلي ذلك أو تصاحب الخطوات السابقة تتمثل بتطبيع العلاقات الاقتصادية فضلاً عن العلاقات السياسية والدبلوماسية مع جميع الدول العربية.

ثمّ يعرض بيريس المشروعات المقترح تطبيقها عند إتمام المشروع مثل: مشروع البنية التحتية، والمشروعات الثنائية في مجالات السياحة وصناعة النسيج والملابس،

---

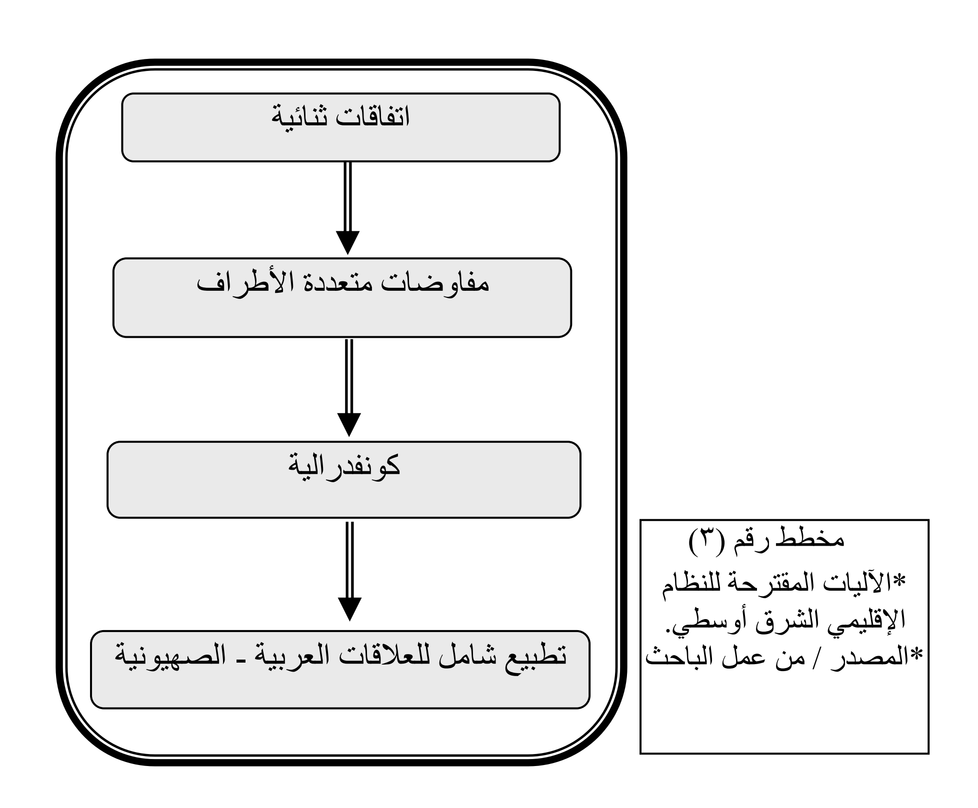
(١) ناظم محمّد نوري، اقتصاديات دول الطوق العربية والتوجهات الصهيونية الجديدة، مجلة بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (١٧)، آذار، ١٩٩٧، ص٣٥.

(٢) شمعون بيريس، مصدر سابق، ص٦١.

(٣) ناظم محمّد نوري، مصدر سابق، ص٣٥.

والمشروعات الّتي تخدم عملية التطبيع على غرار إنشاء مشروع إقليمي لتمويل مشروعات التنمية ومراكز طبية وجامعات وغير ذلك من المشروعات الّتي تساعد في تنمية فكرة السوق الشرق أوسطية [1]. [شكل رقم ٤]

وبذلك يؤكد بيريس على مفهوم الحدود اللينة الّتي تسمح أو تساعد على تبادل الخدمات والسلع. المفهوم -بالنسبة له - يدل على أن الحدود مفتوحة للحركة ... فالاعتبارات الدينية والدنيوية تحتم على سكان الأرض المقدسة -الأردنيون و "الإسرائيليون "- السماح بتحرك الناس والأفكار والبضائع [2].



مخطط رقم (٣)
*الآليات المقترحة للنظام الإقليمي الشرق أوسطي.
*المصدر / من عمل الباحث

(١) شمعون بيريس، مصدر سابق، ص١٤٠-١٩٠.
(٢) المصدر السابق، ص١٩٢.

المبحث الثالث

المقومات الجيوبوليتكية للشرق الأوسط

تمهيد

تلعب المقومات الجيوبوليتكية أهمية خاصة في دراسة أي إقليم، وذلك لتحليل عوامل القوة والضعف فيها للوصول إلى تحليل جيوستراتيجي للإقليم السياسي، ومع تعدد المقومات الجيوبوليتكية وشموليتها فإن المبحث سيركز على التعريف بأهمية المنطقة وخصائصها الجغرافية العامة على الرغم من إيمان الباحث بخصوصية الوطن العربي ورفض كلّ أشكال تجزئة أرض الأمة العربية، وكذلك فإن التركيز سيكون على الجزء العربي من هذا الإقليم مع الإشارة إلى مناطق الجوار الجغرافي للوطن العربي، للتمهيد إلى حقيقة المشكلة المائية من خلال خصائصها الجغرافية.

أولاً: الموقع الجغرافي

تلعب البيئة الجغرافية للدولة من حيث موقعها ومساحتها وحدودها دوراً مهماً في تحديد سياستها الخارجية، وهذا التأثير دفع الكثير من دعاة مدرسة الجغرافية السياسية إلى النظر إلى العلاقات الدولية على أنها انعكاس للفوارق الجغرافية بين الدول [١].

إلا أن البعض يؤكد على الأهمية النسبية للعوامل الجغرافية على ضوء الزمان والمكان، حيث إن التطورات العلمية والتقنية أحدثت انقلاباً في العلاقة بين الجغرافية والسياسة، فالحدود الآمنة لا تحددها الأوضاع الجغرافية وحدها فسرعان

---

(١) مازن إسماعيل الرمضاني، إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، محاضرات، كلية القانون والسياسة، طبعة مكتبة الجامعة، ١٩٧٨، ص٨٢.

ما تتهاوى الحدود المرســـومة كخطوط دفاعية وتتحول إلى التهام الأرض وفقاً لنزعة توسعية. وعلى الرغم من ذلك لاتزال الجغرافية تلعب دوراً كبيراً من الناحية الجيوبولتيكية [١].

يتضح ممّا تقدم أنه وإن ساعد على تحرير صانع القرار من تأثير قيود المتغير الجغرافي إلا أن هذا لا يعني في الوقت نفسه إلغاء دوره؛ لأنه لا يزال فاعلاً ومؤثراً من خلال العناصر المكونة له.

ومن أهم المؤثرات الجغرافية في ســـياســـة الدولة وجودها في منطقة مهمة من الناحية العســـكرية والاقتصـــادية إذ يعطيها هذا الموقع قوة وفاعلية في ســـياســـتها الخارجية إذا امتلكت القوة واستطاعت أن تستغل هذا الموقع للضــغط على الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها، وقد يكون تأثيره عكســـياً عندما تكون الدولة في حالة من الضعف ومجاورة لدولة قوية ممّا يجعلها في المحصلة كقاعدة واقعة ضمن مطامع هذه الدول وتأثيرها. ممّا يدفعها إلى ســـلوك ســـياســـي خارجي قد يتمثل في التحالف مع دولة أخرى أو التزام الحياد ســـواء فرض هذا الحياد عليها أو اختارته هي لنفسها لحماية أمنها القومي [٢].

وعلى الرغم من أن الموقع الجغرافي لأي منطقة على ســـطح الأرض ثابت لا يتغير، فإن قيمته السياسية والستراتيجية في تغيير مستمر [٣].

---

(١) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، ١٩٧٩، ص١١١.

(٢) مازن إسماعيل الرمضاني، إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، مصدر سابق، ص٨٣.

لمزيد من التفاصيل عن أهمية الموقع راجع:كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية الدولية، شركة أياد للطباعة، بغداد، ١٩٨٨، ص١٥١-١٥٥.

(٣) عبد الرزاق عبّاسٍ حســـين، الجغرافية الســـياســـية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتكية، جامعة بغداد، مطبعة أسعد بغداد، ١٩٧٦، ص٢٧٣. وراجع أيضـــاً: فاضـــل عبد القادر أحمد، صراع القوتين العظميين في القسم الشرقي من البحر المتوسط، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٧.

أ. الموقع الفلكي:

هو الموقع الجغرافي بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض. تقع منطقة الدراسة بين خطي طول (٢٣) و (٦٣) شـــرقاً، وبين دائرتي عرض (٢) شـــمالاً و (٤٢) شمال خط الاستواء. [خريطة ٥]

وهذا الموقع له دلالات مهمة من الناحية الجغرافية، ســـواء الطبيعية منها أو السياسية، فمن الناحية الطبيعية يعني وقوع معظم المنطقة وخاصة العربية منها في مناطق جافة وشبه جافة، وهذا يعني من الناحية الجيوبوليتكية بروز أهمية مصــادر المياه المتمثلة بالأنهار والتي شـــاءت الجغرافية الطبيعية ودور الإنســـان في خلق جغرافية ســـياســـية ذات أبعاد جيوبوليتكية متمثلة بتحكم قوى خارجية معروفة في وضع خريطة سياسية للشرق الأوسط تحمل في طياتها مشكلات متعددة تعد المدخل الرئيسي للسياج الأمني لهذه المنطقة.

وبالإمكان الاســتنتاج من أن الجغرافية وعناصــرها الجغرافية المتعددة ســاهمت إلى حد بعيد في خلق أهمية خاصـــة للموارد المائية في إقليم يعاني من مشـــكلات متعددة في التنمية يشـكل الماء محور تقدمها الأســاســي، ومن هنا كان التعرف على خصائص الإقليم الجغرافي يعد مفتاحاً أساسياً لدراسة المشكلة السياسية.

ب. الموقع القاري والبحري وأهميته الاستراتيجية:

من نظرة إلى خريطة الموقع الجغرافي لمنطقة الشـــرق الأوســـط، تبرز حقيقة جغرافيـة مهمـة، وهي أن المنطقـة تعـد من أهم المنـاطق في العـالم من نـاحيـة اســـتراتيجية المواصـــلات في الجو والبر والبحر وأنها همزة الوصـــل بين القارات الثلاث آسيا وأوربا وأفريقيا.

وقد طرحت العديد من النظريات الّتي تبين أهمية المنطقة، منها ما قدمه هارفرد ماكندر في نظريته، على اعتبار أن العالم القديم عبارة عن قارة واحدة ذات ثلاثة أقســام متلاصــقة يتوســطها البحر المتوســط والتي أطلق عليها (الجزيرة العالمية)، ويضـع ماكندر بين قلب العالم والهلال الخارجي الّذي تمثله القارات أمريكا الشمالية والجنوبية واستراليا، يضع نطاقاً وسطياً يغلف القلب أسماه (الهلال الداخلي) ويشمل

ألمانيا والنمسا وتركيا والهند والصين.

وانطلاقاً من هذا التشخيص وضع ماكندر معادلته، من يحكم شرق أوربا يسيطر على قلب الأرض ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم [1]. [خريطة ٦]

كما أشـــارت النظرية الجيوبوليتكية الّتي قدمها أحد أســـاتذة العلاقات الدولية الأمريكية نيكولاس ســـبايكمان **Nicolas Spykman**، إلى أن الســـيطرة على هذه المنطقة الّتي تقع ضـــمن منطقة الحافة الّتي نادت بها النظرية تدفع إلى الســـيطرة والتحكم في علاقات القوة في العالم [2]. [خريطة ٧]

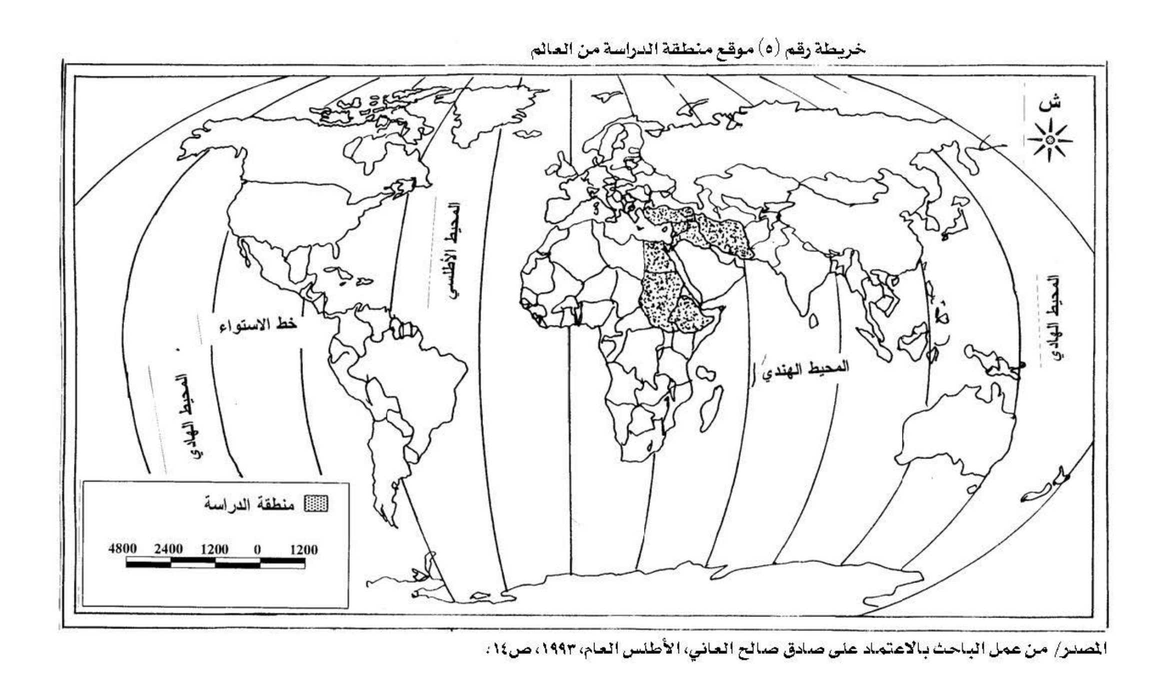
إن موقع الشرق الأوسط هذا، سهل عليه أن يكون حلقة الوصل بين شرق العالم وغربه، سواء في عصرنا الراهن، أم في العصور القديمة، حيث إن أي اتصال بين الشـرق الأقصـى وبلاد أوربا لابد أن يمر عبر الأراضـي الّتي تشـعبت فيها الطرق وكثرت فيها الممرات التجارية.

---

(١) فاضل عبد القادر أحمد، صراع القوتين العظميين، مصدر سابق، ١٤.

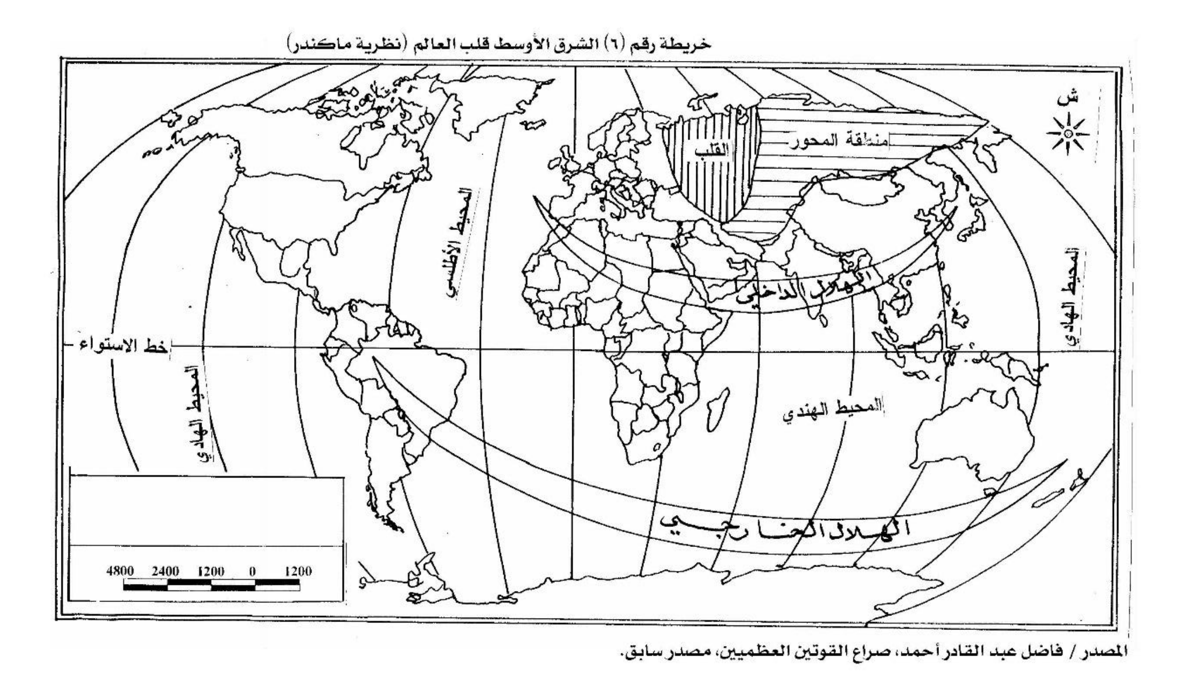
(٢) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، وزارة الثقافة والفنون - بغداد، ١٩٧٩، ص١٨.

خريطة رقم (٥) موقع منطقة الدراسة من العالم



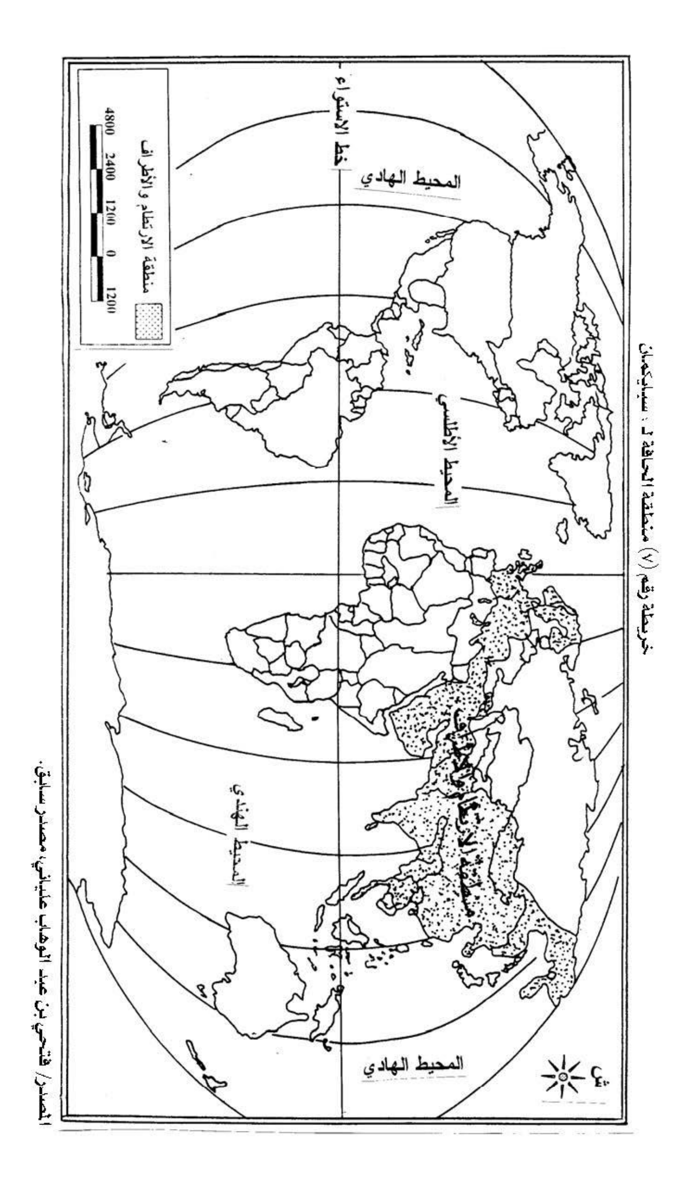
المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على صادق صالح العاني، الأطلس العام، ١٩٩٣، ص١٤؛

خريطة رقم (٦) الشرق الأوسط قلب العالم (نظرية ماكندر)



المصدر / فاضل عبد القادر أحمد، صراع القوتين العظميين، مصدر سابق.

خريطة رقم (٧) منطقة الحافة لـ : سبايكمان



المصدر/ فتحي بن عبد الوهاب عليان، مصدر سابق.

فضـلاً عن ذلك تتمتع منطقة الشـرق الأوسـط بأهمية اسـتراتيجية حيوية. إذ تحتضـن مياه البحر المتوسط، والبحر الأحمر، وبحر قزوين، وبحر العرب، والخليج العربي، والمحيط الهندي. فضلاً عن سيطرتها على الممرات الملاحية الدولية مثل:

١. **قناة السويس:** تصل قناة السويس بين خليج السويس والبحر المتوسط. وتعد القناة أهم الممرات المائية الاستراتيجية العالمية. وقد تصـارعت قوى عالمية كبرى لأجل السـيطرة عليها. إذ إنها تعد الطريق الأقصـر والأسـرع، للسـفن التجارية والعسـكرية. وليس أدل على ذلك من اسـتخدام القطع البحرية الأمريكية للقناة، أثناء أم المعارك الخالدة [١].

٢. **مضـيق باب المندب:** يعد مضـيق باب المندب نقطة اختناق، ومدخلاً للبحر الأحمر الجنوبي. ويعد من الممرات المهمة اسـتراتيجياً لكل من الأردن، والسـودان، وأرتيريا، لأنه يعد الممر الوحيد لتجارتها البحرية، إذا أغلقت قناة السـويس. وقبل انهيار الاتحاد السـوفيتي، اعتبر المضـيق منطقة تنافس بينه وبين الولايات المتحدة، خاصـة بعد تحول الحكومة الأثيوبية في أديس أبابا إلى حكومة موالية للاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٤. كتعبير عن هذا التنافس، أقام الاتحاد السوفيتي قاعدة عسكرية في جزيرة دهلك الأثيوبية في البحر الأحمر، وأقام الأمريكان قواعد عسـكرية في مقاديشو وبربره في الصومال [٢].

٣. **مضـائق البسـفور والدردنيل:** تقع هذه الممرات الاسـتراتيجية ضـمن المياه الإقليمية التركية. غير أن قربها من أراضـي الوطن العربي أكسـبها أهمية إضـافية. ويصـل مضـيق البسـفور بين البحر الأسـود، وبحر مرمره، بينما يربط مضـيق الدردنيل بين بحر مرمره، وبحر إيجه، الّذي يتصل بدوره بالبحر المتوسط.

٤. **مضـيق هرمز:** يصـل مضـيق هرمز بين الخليج العربي وخليج عمان. نظراً لتزايد الأهمية الجيوستراتيجية للخليج والمضيق، فقد حاولت الولايات المتحدة إقامة قواعد

---

(١) قاسم الدويكات، الجغرافيا العسكرية، الأهلية للنشر والتوزيع، ط١، بلا تاريخ، ص١٢٧.
(٢) محمّد رياض، مصدر سابق، ص٣٥.

عسكرية في مسقط وصلالة، جزيرة مصيرة، لتكملة حلقة القواعد العسكرية الّتي أقامها كطوق على الاتحاد السوفيتي. ومن اشهر تلك القواعد ديجو جارسيا **Digo Garcia** على بعد نحو ٤٠٠٠ كم من مضيق هرمز جنوب سيريلانكا، وتسعى الولايات المتحدة إلى إحكام السيطرة على المضيق من خلال محاولتها المستمرة لفرض وجودها العسكري في المنطقة (١).

ونتيجة لذلك فقد بذلت القوى العالمية الشرقية والغربية أقصى الجهود للاحتفاظ بمراكز نفوذ وسيطرة فيها، لإحكام السيطرة على تلك الممرات لضمان تلك السيطرة، عملت تلك القوى على إقامة أحلاف عسكرية بين مجموعات من الدول غايتها ضمان مراقبة تلك الممرات والسيطرة عليها.

ومن هذه الأحلاف على سبيل المثال حلف بغداد الّذي أنشئ عام ١٩٥٥ الّذي يضم العراق، إيران، تركيا، وباكستان، بالإضافة إلى بريطانيا.

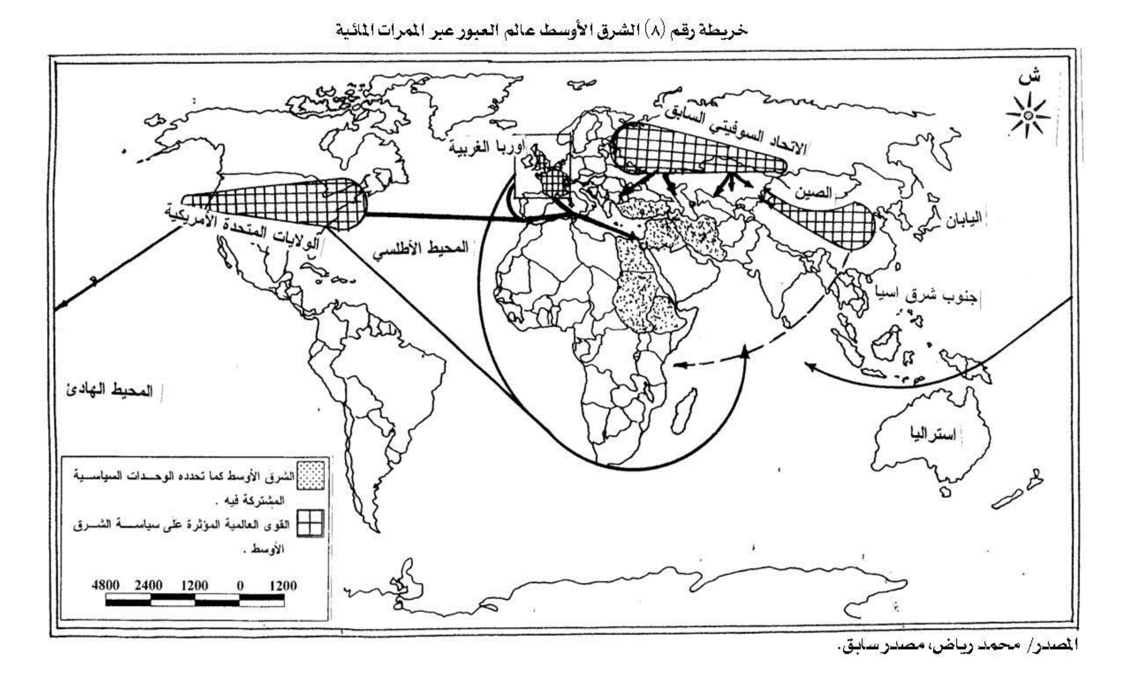
كما ضمت تركيا لحلف شمال الأطلسي نظراً لأهمية موقعها الجغرافي وإشرافه على ممرات البسفور والدردنيل. وما إقامة ما يسمى بدولة "إسرائيل " إلا جزء من ذلك الهدف العام الّذي يسعى إلى ضمان حليف استراتيجي في المنطقة، لضمان السيطرة عليها. وقد دعمت الولايات المتحدة شاه إيران لفترة ٤٠ عاماً لحماية مصالحها الاستراتيجية في الخليج بشكل خاص، وفي المنطقة بشكل عام. [خريطة ٨]

من هنا يمكن القول إن للشرق الأوسط أهمية بالغة، لا تتحدد بعصر من العصور، وعلى مدار التاريخ الطويل لبلدان المنطقة وما شهدته من قيام الإمبراطوريات، نرى ان كلّ قوة، سواء كانت من داخل محيطه أم من خارجه ترغب في بسط نفوذها عليه. فمن يسيطر على المنافذ البحرية فيه والمنافذ البرية يكون قد شل أطماع غيره من الدول.

---

(١) قاسم الدويكات، مصدر سابق، ص١٣٠-١٣٢.

خريطة رقم (٨) الشرق الأوسط عالم العبور عبر الممرات المائية



المصدر/ محمد رياض، مصدر سابق.

وقد بدأت هذه الأطماع مع صعود حركة الاستعمار الأوربي الحديث عقب الاستكشافات الجغرافية، حيث تحول الشرق الأوسط إلى مسرح للتصارع الاستعماري العنيف من أجل تطمين المصالح وتأمين سبل الوصول إليها.

فبريطانيا مثلاً كانت ترى أنها لا تستطيع تأمين مصالحها في الهند (درة التاج البريطاني) إلا إذا أمنت الطرق المؤدية إليها، وهذا يعني احتلال مناطق عديدة من الشرق ولا سيما تلك الّتي تتمتع بمواقع استراتيجية كعدن والسويس وجبل طارق وغيرها [1].

أضف إلى ذلك تعد منطقة الشرق الأوسط من أغنى مناطق العالم ففيها من الخيرات الزراعية ما لا يحصى، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية وعلى رأسها البترول **Petroleum** الّذي قدر له أن يكون أكبر مصدر للطاقة الضرورية لتحريك الآلات وتشغيل الأجهزة الّتي هي عماد الحضارة الصناعية الحديثة. فبدونه يصعب على الصناعة أن تتقدم وبدونه لا تستطيع دولة أن تكسب حرباً ضد دولة أخرى لها موارد بترولية طائلة وفي النهاية أصبح البترول من العوامل المؤثرة في السياسة العالمية ويعول عليه كثيراً في الازدهار الاقتصادي [2].

ففي الشرق الأوسط القلب يتركز حوالي ٣٥% من إنتاج البترول الخام العالمي، وحوالي ٦٠% من احتياطي البترول العالمي المؤكد أيضاً.

وهذه الثروة البترولية الهائلة، قد أضافت عاملاً هاماً من عوامل الجذب في هذه المنطقة لا سيما في مطلع القرن العشرين عندما بدأت الشركات البريطانية بالحصول على عقود الامتياز والتنقيب ثمّ قيام شركات الاستثمار الكبرى بعد ذلك بنهب خيرات المنطقة دون رقيب، ولعل من اهم ما يذكر، الخصائص الفريدة لنفط الشرق الأوسط والتي تجعل منه أرخص نفوط العالم أجمع.

---

(١) شريف جويد العلوان، مصدر سابق، ص١٩-٢٠.

(٢) نعمة السعيد، النظم السياسية في الشرق الأوسط، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٨، ص٩. وراجع أيضاً: شريف جويد العلوان، مصدر سابق، ص٢٠.

وفي الواقع فإن البترول في الشرق الأوسط قد أضاف إلى المنطقة أشكالاً جديدة من الاستراتيجيات الجيوبوليتكية العالمية، متمثلة في الصراع الدولي حول المنطقة. وقد اتخذت جيوبوليتكية البترول في تأثيرها السـياسـي على دول المنطقة عدة مراحل[1]:

وكانت **المرحلة الأولى** صـراعاً واضـحاً بين الرغبات القومية ومصـالح الشـركات الأجنبية المنتجة للبترول.

أما **المرحلة الثانية** من جيوبولتيكية البترول. فقد تحول الصراع حول البترول إلى صـراع قوميات المنطقة والمصـالح القومية للعالم الغربي بأسـره. وفي هذه المرحلة ألقت أمريكا بكل ثقلها السـياسـي والاسـتراتيجي كخليفة للقوى الامبريالية الأوربية القديمة [2].

ولقد بدأت **المرحلة الثالثة** في جيوبولتيكية البترول بالتلويح باسـتخدام البترول في الشـرق الأوسـط عامة وفي العالم العربي بشـكل خاص، كجزء من أسـلحة الصـراع العربي "الإسـرائيلي". وكان ذلك في حرب تشـرين ١٩٧٣. ولأول مرة يصـبح البترول سـلاحاً سياسـياً ذا فعالية خطيرة على مسـتوى ذي أبعاد دولية، بعد أن كان مجرد سـلاح تتدرع به القوميات النامية، كالمكسـيك وفنزويلا وإيران، لحماية مصالحها القومية فقط [3].

وهكذا نرى أن النفط منذ البداية كان عاملاً مهماً في إيجاد التنافس بين الدول الكبيرة لاستعمار هذه المنطقة وتحديدها وبالتالي كان سبباً مهماً في التدخل بالشؤون الداخلية والسياسية لبلدان هذه المنطقة.

---

(١) محمّد رياض، مصدر سابق، ص٣٦-٣٧.
(٢) شريف جويد العلوان، مصدر سابق، ص٣٢-٣٤.
(٣) شريف جويد العلوان، مصدر سابق، ص٣٥.

ثانياً: المناخ وجيوبوليتكية المياه في الشرق الأوسط

يتدخل المناخ بدرجة مباشــرة أو غير مباشــرة في تحديد قيمة الإقليم الســياســي ويلعب دوراً مهماً في جيوبوليتكية الوحدة الســياســية، فالمناخ بعناصـــره المختلفة يعطي صــفات خاصـــة لذلك الإقليم، ممّا يولد في النتيجة عامل قوة أو ضـــعف في إطار عناصــر القوة المعروفة في الجغرافيا الســياســية، ويمكن القول إن خصــائص منطقة الشرق الأوسط وخاصة جزءه المقصود بالدراسة لعب المناخ دوراً هاماً في خلق خصـــائص متباينة بين دول المشــرق العربي وحوض النيل. ومن بين أهم هذه الخصـــائص وقوع المنطقة العربية ضـــمن الأقاليم الجافة وشـــبه الجافة، ممّا يعني اعتمادها الكبير على المياه الســـطحية (مياه الأنهار) وشـــاءت الطبيعة والجغرافيا السياسية أن تضع منابع أهم أنهار الوطن العربي خارج حدودها الإقليمية، ومن هنا ولدت جيوبوليتكية خاصــة لموضــوع المياه، إذ من المعروف في علم الجيوبوليتكس والجغرافيا السياسية أن تستخدم الدول عناصر قوتها للضغط السياسي والاقتصادي على الدول المتأثرة بهذه القوة، ممّا يخلق نمطاً من العلاقات السياسية، يأخذ مشاهد مختلفة من الصـــراع إلى التعاون وتكوين التحالفات وغيرها، ممّا يدخل في جوهر موضــوع اســتخدام عامل المياه في المنطقة لخلق إقليم جيوبوليتكي خاصـــة كالذي ينادي به أصحاب الشرق أوسطية.

وبما أن منطقة الدراسة غير محددة تحديداً دقيقاً نظراً لكون إقليم الشرق الأوسط كما هو معروف مصـــطلح هلامي يكبر ويصـــغر حســـب الأهداف والنوايا... ومن الناحية العلمية والعملية فلا وجود لحدود طبيعية أو ســـياســـية له. ولذلك ســـيتم إعطاء أهم الخصـــــائص العامة لدول الجوار الجغرافي المهيمنة على أهم المصـــــادر المائية، والخصـــائص العامة لقلب الإقليم والذي نقصـــد به (فلســطين المحتلة) والمنطقة العربية المجاورة والتي تشترك مع دول الجوار الجغرافي بالموارد المائية آنفة الذكر.

أ. الخصائص العامة لمناخ الوطن العربي:

يمتد الوطن العربي على عدد كبير من درجات الطول ولكن هذا الامتداد لا يحمل أي اختلاف بين شرقي الوطن وغربه، والاختلاف الأكثر وضوحاً يكون على

امتداد درجات العرض بين الشمال والجنوب، وهو مجموعة حاجز فاصل بين النطاق المداري الحار في الجنوب والنطاق المعتدل في الشمال، ولذا فإن الطبيعة المتميزة لمناخ البلاد العربية كونها بلاداً حارة معتدلة وتترك العوامل الآتية آثارها على المناخ:

١- **أثر امتداد خطوط العرض:** كما هو معروف يمتد الوطن العربي بين دائرتي عرض ٢ جنوباً و٣٧ شمالاً، وقد ولّد هذا الموقع صفات لها علاقة مباشرة بالمياه هي[1]:

- غلبة الحرارة على معظم البلاد العربية.
- سيادة الجفاف لأن الصحارى تحتل معظم هذا الموقع.
- قصر الفصول الانتقالية.

وهذه الخصائص تعني أن معظم الوطن العربي يعتمد على المياه السطحية والجوفية في قيام الحياة فيه.

٢- **ضعف تأثير المحيطات:** إن موقع البلاد العربية في قلب أجزاء اليابسة في العالم القديم يجعلها محاطة بالمناطق القارية الواسعة أكثر ممّا هي محاطة بالبحار، ويلاحظ أن البحار المجاورة تكون غالباً ضيقة داخلية شبه مغلقة كالبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، أما المحيطان الأطلسي والهندي فتأثيرهما محدود جداً وخاصة في المشرق العربي.

٣- **التضاريس:** يتمثل أثر التضاريس في تكثيف الأمطار وتعديل الحرارة صيفاً، وتوزيع الجبال والمناطق المرتفعة يتوافق إلى حد كبير مع الحدود العربية، حيث تحيط بالبلاد العربية جبال تمتد من الحدود السورية التركية إلى خليج العقبة مسايرة للمنطقة الساحلية للبحر المتوسط، وبذلك يكون تأثيرها سلبياً في جعل الوطن العربي أكثر جفافاً كما أعطى ميزة لدول الجوار الجغرافي، بأن أصبحت مخزوناً للمياه ومتحكمة في معظم الجريان السطحي وخاصة تركيا.

---

(١) محمّد أزهر سعيد السماك وهاشم خضير الجنابي، جغرافيا الوطن العربي، جامعة الموصل، ١٩٨٥، ص١٧٠-١٧٥.

ولعب المناخ دوراً مهماً في خصـــائص الهطول المطري، حيث إن معظم أمطار المنطقة العربية هي شــتوية (باســتثناء الســودان والصــومال واليمن)؛ أما منطقة المشرق العربي فإن معظم الأمطار تسقط شتاءً وتتميز بالتذبذب الشديد في كمياتها وزمن سقوطها.

عموماً يتســم ســقوط الأمطار في الجزء العربي من الإقليم بالتذبذب على مدار السنة وبالتغيرات من سنة إلى أخرى وبضعف فعاليتها حيث يصل الفاقد منها عن طريق التبخر إلى حوالي ٨٠% إذ يزداد معدل الهطول على سفوح الجبال الساحلية حيث يصـــل فوق قمم الجبال العالية إلى ما يزيد على ١٠٠٠ ملم في جبال لبنان وأطلس وزاغروس ثم يتدرج الهطول في منطقة الظل (**Rain Shadow**) ســـريعاً ليصـــل إلى معدلات متدنية حســب التدرج الطوبوغرافي والبعد عن البحر ويصـــل أخيراً إلى أقل من ٢٥ ملم عند مشارف الصحراء وشمال المملكة العربية السعودية [١] [خريطة ٩]. وتقدر كميات الأمطار السنوية الساقطة في الوطن العربي بنحو ٢٢٢٨ مليار م٣ في الســنة منها حوالي ١٨٤٤ مليار م٣ تتســاقط على مناطق تمثل نحو ١٨% من مســاحته وبمعدل ٣٠٠ ملم أو أكثر ســنوياً. ويسـقط نحو ٣٩٦ مليار م٣ على مناطق أكثر جفافاً بمعدل ١٠٠ـ٣٠٠ ملم [٢].

نستشف من عرضنا هذا أن مناخ منطقة المشرق العربي إلى جانب الأنهار دائمة الجريان (ومعظمها قادم من خارج المنطقة العربية) ســـاهم في خلق حالة من عدم التوازن بين دول المشـــرق العربي وبين دول الجوار الجغرافي الّتي تتميز بوفرة مواردها المائية الّتي يشــكل المطر فيها المصــدر الرئيســي. وبذلك أصــبحت المياه عنصـــر قوة وظفتـه دول الجوار الجغرافي على الطرف الآخر (دول المشـــرق العربي) كورقة ضغط سياسية بهدف تحقيق أهدافها بما يتواءم مع أهداف ومصالح الكيان الصهيوني في

---

(١) جان خوري وواثق رســـول أغا ود. عبد الله الدروبي، الموارد المائية في الوطن العربي وآفاقها المستقبلية، ندوة: مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي،المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة،الكويت ١٧ـ٢٠ شباط، ١٩٨٦، ص٥٢.

(٢) التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد لســـنة ١٩٩٧، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص٣٥٣.

المنطقة من خلال ... تشكيل نظام شرق أوسطي، تكون فيه مشاريع المياه المشتركة إحدى خطوات العمل الأساسية فيه، بعدما اتضح أن منطقتنا العربية تعاني شحةً في مواردها المائية المتاحة.

أ. المناخ في دول الجوار الجغرافي وأثره في مشكلة المياه العربية

يقصد هنا بدول الجوار الجغرافي كلاً من: تركيا وإيران وأثيوبيا، حيث خصائصها الطبيعية (من حيث الموقع الفلكي وطبيعة التضاريس) قد خلق أنماط مناخية مختلفة كانت نتائجها على صعيد توفر الموارد المائية واستغلالها جيوستراتيجياً وكالآتي:

١. **تركيا:** تمتاز تركيا بوفرة الموارد المائية فيها نتيجة للظروف المناخية والتضاريسية الّتي منحتها شبكة واسعة من المجاري المائية، ويقدر معدل التساقط السنوي في تركيا بنحو ٥١٨ مليار م٣، يفقد منها نحو ٦٤% بالتبخر، وما يتبقى منها كمياه سطحية يقدر بنحو ١٨٦ مليار م٣ (١).

ولعل هذه الخصائص التي منحت تركيا ميزة مائية هامة، حيث تعتبر تركيا (أم المياه) في الشرق الأوسط، وفضلاً عن وجود منابع أهم نهرين في الحياة العربية الشرق أوسطية (الفرات ودجلة) في داخل أراضيها، ويستخلص من ذلك أن العوامل الجغرافية، (الطبيعية) ألقت بظلالها على إقليم الشرق الأوسط جيوبوليتكياً، ممّا يوضح دور الجغرافيا في السياسة الإقليمية والدولية من خلال عناصرها المختلفة.

يتأثر مناخ تركيا بصفات مناخ البحر المتوسط الجاف صيفاً والممطر شتاءً، مع تطرف في درجات الحرارة داخلياً. أما المنطقة المطلة على البحر الأسود فإنها تتمتع بصفات المنطقة الانتقالية بين المناطق المعتدلة الدافئة، وبين المناطق المعتدلة الباردة، وحيث تسقط الأمطار صيفاً أيضاً.

(١) صباح محمود محمّد، وعبد الأمير عبّاسٍ، السياسة المائية التركية، مطبعة المتوسط، بيروت، ١٩٩٨، ص٤.

إن مناخ تركيا هذا نتاج مجموعة من العوامل المتمثلة بالموقع الفلكي لتركيا في المنطقة المعتدلة الشـــمالية، وموقعها بالنســـبة إلى كتل اليابس والماء المجاور لها، فضلاً عن طبيعة شكلها وتضاريسها [١].

٢. **إيران**: يغلب عليها ولاسيما إقليمها الأوسط، المناخ شبه الصحراوي بسبب وقوعها ضمن الحزام الآسيوي الجاف، إلا أن جهاتها الشمالية الشرقية تتأثر بمناخ بحر قزوين، كما أن جهاتها الغربية فإنها تتأثر بمناخ حوض البحر المتوســـط. وفي ضوء موقع إيران بالنسبة للتضاريس والبحار المجاورة - اختلفت كمية التساقط من مكان لآخر، فمعدلها السنوي على مرتفعات بحر قزوين يصل إلى ١٠٠٠ ملم، أما على جبال زاجروس فيبلغ ما يقرب من ٣٠٠٠ ملم. فيما يبلغ معدلها الســـنوي في ســـهول إيران الجنوبية ما يقرب من ٢٠٠ ملم [٢]. وتقدر كميات الأمطار الهاطلة على إيران بنحو ٥٠٠ مليار م٣ يضـــيع نحو ٦٠% منها بالتبخر، ويتحول نحو ٢٥% إلى أنهار وجداول تجري تحت سطح الأرض، ويتسرب ١٥% منها داخل الأرض وتضاف إلى المياه الجوفية [٣].

إلا أن إيران في ضـــوء طبيعة مناخها وتضـــاريســـها تعد من الدول الفقيرة في الموارد المائية وخاصة في الأقاليم الوسطى والغربية، ممّا جعلها تتجه في أطماعها نحو المشـــرق العربي، وخاصـــة بلاد الرافدين، وقد قامت إيران بتحويل العديد من المجاري المائية داخل أراضيها وحرمت مساحات واسعة من الأراضي العراقية من مياهها ...، ومن ناحية أخرى أدركت الســـياســـة الإيرانية حجم العجز في المياه العربية لدول الخليج العربي وتحاول من خلال عدة مشـــاريع ســـنأتي على ذكرها لاحقاً خلق نمط من جيوبوليتكية العلاقة مع دول الخليج العربي من خلال الموارد المائية.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٠.

(٢) هاشـم خضـير الجنابي، جغرافية أوراسـيا: دراسـة في الجغرافيا العامة والإقليمية، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص٢٤٩.

(٣) محسن عبد الصـاحب المظفر، مشكلات الموارد المائية في إيران، دراسة جغرافية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، ع٢٣، تموز، ١٩٨٩، ص٣٣.

٣. أثيوبيا: بالرغم من وقوعها في المنطقة المدارية، وفي أقصـــى الشـــرق بعيداً عن مصادر الرياح الرطبة الجنوبية الغربية، فإن مناخها يختلف عن المناطق الجافة وشبه الجافة في الصومال وارتيريا، وذلك بسبب الارتفاع الشاهق الّذي يعدل من درجات الحرارة ويسبب سقوط الأمطار، فالرياح الشمالية الشرقية الهابة من المحيط الهندي وخليج عدن تتسبب في بعض أمطار الشتاء بعد اصطدامها بالهضبة، كما تساعد أيضاً على نمو الغابات خاصة في الأقسام الغربية، والجنوبية الغربية [(١)]. وتقدر كمية الأمطار الّتي تسقط في أنحاء متعددة مرتفعات ومنخفضات فيبلغ معدل هطولها ١٠٠٠ ملم على الأقل، تقدر كمياتها بـ: ٤٠ مليار م٣، وتزداد هذه الأمطار في الثلث الغربي من هضبة أثيوبيا ـ حيث منابع النيل حتّى يبلغ متوسطها السنوي ١٨٣٠ ملم[(٢)].

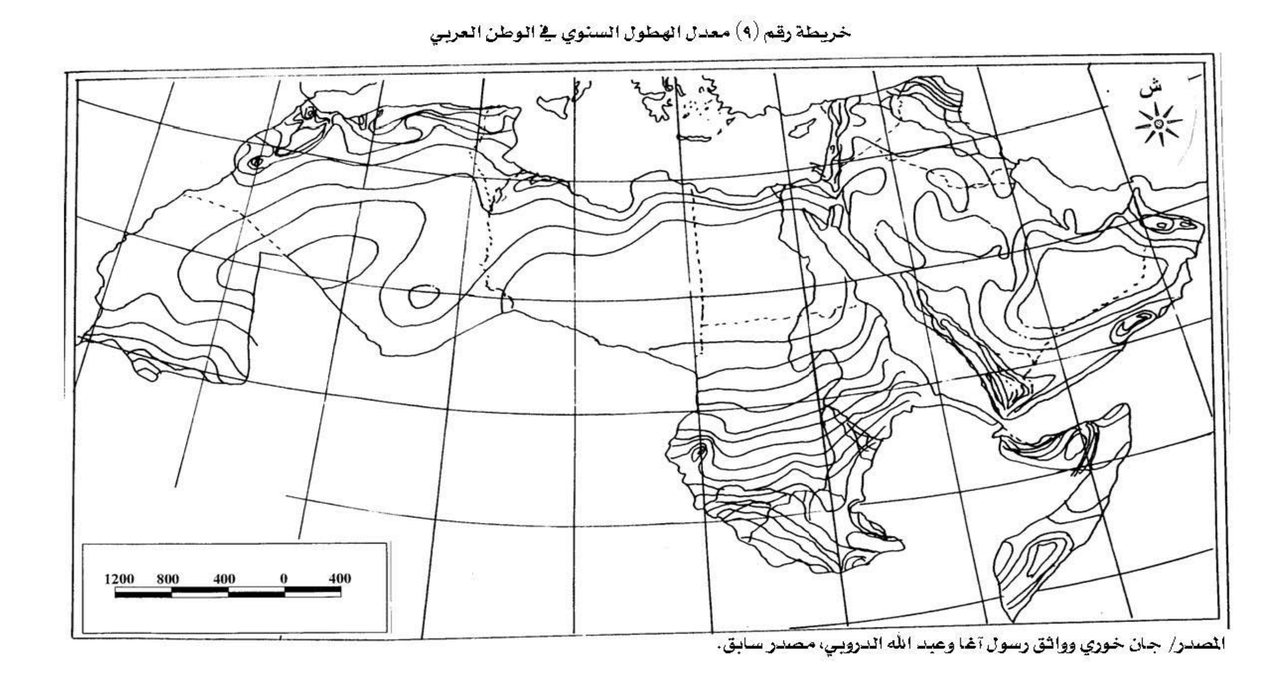
وتحاول أثيوبيا استغلال هيمنتها على مصادر المياه في نهر النيل في خلق مصالح جيوبوليتكية مع الكيان الصهيوني من خلال خبرة المياه هذه وحاجة دول المصب وخاصة مصر إلى مثل هذه المياه.

---

(١) هاشم خضير الجنابي، ود. طه حمادي الحديثي، قارة أفريقيا دراسة عامة وإقليمية لأقطارها غير العربية، بغداد، ١٩٨٠، ص٦٠٦.

(٢) سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة (٢٠٩)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٥٦، ص٥٢.

خريطة رقم (٩) معدل الهطول السنوي في الوطن العربي



المصدر/ جان خوري ووائق رسول آغا وعبد الله الدروبي، مصدر سابق.

ثالثاً. ظاهرات السطح الطبيعية

أ. الهضـاب: تشمل منطقة الدراسـة مسـاحات واسعة من الهضـاب ولعل من أهم الهضاب الّتي تتضمنها منطقة الدراسة هي هضبة أثيوبيا الّتي تعد المصدر الرئيسي الّذي يرفد نهر النيل بالمياه. وهي من الناحية الجغرافية تعد قلب أثيوبيا وترتفع في بعض مواقعها إلى ٤٦٢٠ متراً فوق سـطح البحر. تربطها مجموعات من الجبال الّتي تنحدر بنسـب متفاوتة في الاتجاهات الجغرافية الأربعة حتّى تصـل إلى بعض المنخفضـات الّتي تصـل إلى ١٠٠ متر تحت سـطح البحر قرب البحر الأحمر [١]. وداخل هذه الهضـبة الّتي عرفت تأريخياً باسـم: هضـبة الحبشـة، نما عدد من الحضارات القديمة [٢].

أما هضـبة الأناضـول والتي تعد مصـدر المياه الرئيسـي الّذي يرفد تركيا ودول الجوار الجغرافي التركي، فتشـكل ثلث مسـاحة تركيا تقريباً، ويطلق عليها أحياناً اسم: الهضبة الحوضية، لإحاطتها بالسلاسل الجبلية. ويتراوح منسوبها بين ٢٠٠٠ قدم إلى ٤٠٠٠ قدم فوق منسوب سطح البحر. وهي تتألف من مجموعة من الهضاب الداخلية الّتي تقطعت بفعل المجاري المائية الّتي تنبع من الحافات الجبلية المحيطة بالهضبة.

ويمثل القسم الشـرقي للهضـبة منطقة لتقسيم المياه وتوزيعها على جهات متعددة حيث تنبع منها عدة مجاري مائية أهمها بعض الروافد العليا لنهر أراكس الّذي يصـب في بحر قزوين. إلى جانب الروافد العليا لأنهار دجلة والفرات وأراكس وكورا. فيما تعد انهار كيرماستي وجديز ومندرس وسياف أهم أنهار القسم الغربي من الهضبة [٣].

---

(١) هاشم خضير الجنابي، وطه حمادي الحديثي، مصدر سابق، ص٦٠٢.

(٢) عبد المنعم سـعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، ط١، تموز، ١٩٨٧، ص٦١-٦٢.

(٣) هاشم خضير الجنابي، مصدر سابق، ص٢٣٦-٢٣٧.

أما إيران فتشكل الهضبة نحو ٥٠% من مساحة البلاد، ترتفع عن سطح البحر ارتفاعات تراوح ما بين ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠ م تحيط بها مجموعة جبال شاهقة أهمها مجموعة جبال زاكروس الّتي تنحدر مكونة مجموعة من الوديان والسهول. وتضم الهضبة بعض الأحواض المائية المقفلة ذات التصريف المائي الداخلي [١].

فيما يغلب على هضاب المنطقة العربية صفة الجفاف وقلة المصادر المائية التقليدية الأمر الّذي حد كثيراً من نشاطها الاقتصادي وتطورها العمراني.

ب. الجبال: تتمثل جبال منطقة الدراسة بمرتفعات البونتس ومرتفعات طوروس التركية، حيث تمثل مرتفعات البونتس امتداداً شرقياً لمرتفعات الألب الأوربية، وهي تحيط بهضبة الأناضول من جهة الشمال وتمتد في اتجاه عام من الغرب إلى الشرق وعلى طول البحر الأسود وعلى شكل سلاسل جبلية متتالية يتراوح منسوبها بين ٧٥٠٠ – ٩٠٠٠ قدم فوق مستوى سطح البحر.

أما مرتفعات طوروس، فهي تشكل امتداداً لمرتفعات الألب الدينارية الّتي تشغل الجزء الغربي من شبه جزيرة البلقان على طول امتداد البحر الادرياتي. والتي تختفي تحت مياه البحر لتظهر بعد ذلك في جزر قبرص ورودس وكريت، ثمّ تختفي تحت مياه البحر لتظهر مرة أخرى حيث تحيط بهضبة آسيا الصغرى من جهة الجنوب. وتمتد في اتجاه عام من الغرب إلى الشرق على طول البحر المتوسط. ويتراوح منسوب هذه المرتفعات بين ٩٠٠٠ – ١٢٠٠٠ قدم فوق مستوى سطح البحر [٢].

تجدر الإشارة إلى أن السفوح الجنوبية لمرتفعات طوروس الشرقية تشكل المنابع الرئيسية لنهر دجلة [٣]. فيما تشكل المرتفعات الجبلية المحصورة بين بحيرة وان

(١) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مصدر سابق، ص٥٧.
(٢) هاشم خضير الجنابي، مصدر سابق، ص: ٢٣٥.
(٣) سالم الياس سليمان، الموارد المائية في حوض نهري دجلة والفرات في تركيا، دراسة جغرافية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (الملغى)، ١٩٨٨، ص٢٤. وراجع أيضاً: شاكر خصباك، العراق الشمالي، دراسة لنواحيه البشرية والطبيعية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٣، ص٩٨.

والبحر الأسود المنابع الرئيسية لنهر الفرات [١].

أما جبال إيران فهي عبارة عن حوائط جبلية معقدة أشــبه بالحرف (**v**) الّذي يقع رأسه في شمال غرب إيران ويمتد عبر حدود تركيا. وتمثل سلسلة جبال زاجروس الذراع الجنوبي لهذا الحرف بموازاة الحدود العراقية وساحل الخليج العربي. وتمثل هذه الجبال مصــدر مياه الأنهار القصــيرة الّتي تنحدر نحو الأراضــي العراقية. في حين أن الذراع العلوي يبدو شــمال إيران وهو يتكســر إلى ســلاســل أخرى عبر أفغانستان وباكستان وتمثله جبال البرز من الغرب إلى الشرق [٢].

أما جبال أثيوبيا، فهي عبارة عن قمم متناثرة فوق ســطح الهضــبة الّتي تغطي معظم ســطح أثيوبيا، والتي تكونت نتيجة خروج اللوافظ البركانية، وأهم قممها جبل رأس داشان الّذي يبلغ ارتفاعه ٤٦٢٠ متراً الّذي يقع في الشمال الشرقي من بحيرة تانا وهي من أهم منابع النيل الأزرق وترتفع على ســطح البحر بمقدار ١٨٠٠ متر [٣].

أما المنطقة الجبلية في العراق، فتتمثل في سـلسـلة جبال زاكروس الحدودية مع كلّ من تركيا وإيران ويصــل أقصــى ارتفاع لها إلى ٣٧٠٠ متر وتتخللها وديان تتكون من الصــخور الكلســية، ويتراوح معدل الهطول المطري فيها بين ٥٠٠ إلى أكثر من ١٠٠ ملم ســنوياً، وتبلغ مســاحتها نحو ٣٠٠٠٠ كم٢ تمثل ١٨,٣% من مساحة القطر الكلية [٤].

وتعد مرتفعات شــمال شــرق العراق من المنابع الرئيســة لنهري العظيم وديالى (رافدي نهر دجلة) [٥].

---

(١) أحمد سوسة، في ري العراق (نهر الفرات)، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٨، ص٦٩.

(٢) محسن عبد الصاحب المظفر، مصدر سابق، ص٢٩.

(٣) هاشم خضير الجنابي، ود. طه حمادي الحديثي، مصدر سابق، ص٦٠٢.

(٤) محمود شوقي الحمداني،لمحات من الري في العراق-قديماً وحديثاً، مطبعة السعدون، بغداد، ١٩٨٤، ص١٥٨.

(٥) مهدي الصحاف، الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث، وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٨٠، ص٦٨.

أما مرتفعات بلاد الشام فتمتد على طول المنخفض الأخدودي من الشمال الشرقي باتجاه الجنوب الغربي، وهي تتكون من التواءات خفيفة لا تشبه التواءات طوروس المتفرعة عنها، وتتكون هذه المرتفعات من سلسلتين متوازيتين بشكل عام يفصلهما المنخفض الأخدودي، تعرف السلسلة الأولى بالسلسلة الغربية، والثانية بالسلسلة الشرقية [١]، الّتي تمتاز بوجود أعلى قمة فيها جبل الشيخ حرمون الّذي يبلغ ارتفاعه ٢٨١٤ متراً [٢] والذي يعد مصدر المياه الرئيسية لأنهار بلاد الشام.

أما الجبال الأخرى الّتي تتضمنها منطقة الدراسة فتمتد من رأس خليج السويس شمالاً نحو الجنوب موازية للساحل الغربي للبحر الأحمر، وتمتاز بالانحدار الشديد نحو البحر والانحدار التدريجي نحو الداخل الّذي يتراوح ما بين ١٥٠٠ – ٢٠٠٠ متر،ومن أعلى هذه القمم جبل الشايب الّذي يصل ارتفاعه إلى ٢١٨١ متراً وجبل حماطه ١٩٧٨ متراً ويقع كلا الجبلين في مصر.

أما الجهات الجنوبية فهي عبارة عن جبال نارية معقدة الترتيب يبلغ ارتفاعها ٢٥٨٥ متراً وتغطي هذه الجبال الوديان الّتي ينحدر قسم منها إلى خليج العقبة شرقاً والقسم الآخر إلى خليج السويس غرباً. وتنحدر مرتفعات سيناء بحافات شديدة نحو البحر الأحمر وخليج العقبة والسويس، بينما تأخذ بالانحدار التدريجي نحو الشمال حتّى تنتهي بمنطقة قليلة الارتفاع تكثر فيها الكثبان الرملية والوديان من أهمها وادي العريش [٣].

ج. السهول: تشمل منطقة الدراسة نوعين من السهول هما: السهول الساحلية وتشمل:

السهول الساحلية التركية، والتي يتباين اتساعها من جهة إلى أخرى تبعاً لمدى اقتراب السلاسل الجبلية من خط الساحل، وتتصف السهول الساحلية الشمالية

---

(١) فاضل عبد القادر أحمد، صراع القوتين العظميين، مصدر سابق، ص٦٩.

(٢) خطاب صكار العاني ود. إبراهيم عبد الجبار المشهداني، جغرافية الوطن العربي، جامعة بغداد،١٩٩٩، ص٥٤.

(٣) عبد علي حسن الخفاف وسالم سعدون، جغرافية الوطن العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥، ص١٠٧.

بضيقها الواضح وإن كانت تتسع بشكل كبير في نطاقات الأودية النهرية المتجهة صوب البحر الأسود، كما هو الحال بالنسبة لسهول هرست، كينزوارماك، فيليوس، سكاريا، كوره، وتمتد في الغرب سهول أزميت وبورصه على الجانب الشرقي لبحر مرمرة ومنديراس ومانيســا في إقليم أزمير. وجميع هذه الســهول قد اســتغلت في الزراعة وعلى نطاق واسع.

وإلى الجنوب الشــرقي تمتد الســهول الســاحلية الّتي تطل على البحر المتوســط وبحري إيجه ومرمره. وتعد من المناطق المهمة في إنتاج المحاصــيل الزراعية التجارية ولاسيما القطن. إذ يسود هذه المنطقة مناخ انتقالي بين مناخ البحر المتوسط ومناخ جبال البونتس [١].

أما إيران فتمتلك ســهولاً ســاحلية تطل على بحر قزوين فضــلاً عن الوديان الّتي تمتد بين جبال البرز في الجهات الشــمالية. وتعد من أكثر جهات إيران إنتاجاً للعديد من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية. كما تمتلك إيران سهلاً ساحلياً ضيقاً يطل على خليج عمان [٢].

وفي العراق يشرف السهل الساحلي على الخليج العربي مباشرة بمسافة تقرب من ٦٠ كم، وقد أثرت العوامل التكتونية على عدم توسع هذا السهل الساحلي بسرعة وعدم ارتفاعه عن مستوى سطح البحر [٣].

أما السهول الساحلية لبلاد الشام فتمتد على طول الساحل الشرقي للبحر المتوسط وقد تكونت نتيجة للتعرية البحرية والتعرية الأرضية؛ ولهذا تختلف أشكالها من منطقة إلى أخرى فتكون رملية منخفضة في بعض جهاتها، صخرية منبسطة أو متضرسة في جهات أخرى، كما تتصف بصورة عامة بالضيق حيث يضيق هذا السهل ويتسع بسبب تداخل الجبال مع البحر في سوريا ولبنان، ففي سوريا يتراوح السهل بين

---

(١) هاشم خضير الجنابي، مصدر سابق، ص٢٣٧.

(٢) المصدر السابق، ص٢٤٥-٢٥١.

(٣) نافع القصــاب ود. خالص الأشــعب، جغرافية الوطن العربي مع دراســة خاصــة لجغرافية العراق، جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص٢٠٣.

٣ – ٢٠ كم، ولا يزيد عرضه في لبنان عن ٦ – ٨ كم، ويبلغ أقصى اتساع له في صيدا وصور، ويتخذ شكل سهول متعددة في فلسطين سهل عكا وسهل شارونه والسهل الجنوبي. في الأجزاء الشمالية والوسطى، في حين تأخذ في الاتساع جنوباً، حتّى تندمج في جهاتها الجنوبية مع الأراضي المتصلة بصحراء النقب.

وأدى تباين اتساع هذه السهول الساحلية إلى كونها متقطعة؛ ولهذا فهي تحمل أسماء محلية متعددة، ويمكن تتبعها من الشمال إلى الجنوب، وهي: سهل اسكندرون وبانياس وطرطوس وسهل صيدا – صور وسهل عكا وسهل فلسطين [١].

وفي مصر تكون السهول الساحلية للبحر المتوسط المحصورة بين مدينة الاسكندرية وبور سعيد ذات تربة خصبة تتخللها بعض المنخفضات الّتي تكون بحيرات ومستنقعات دائمة مثل: المنزلة والبرلص ومريوط. وإلى الشرق من مدينة الاسكندرية تأخذ السهول الساحلية بالضيق والتقطع لتصبح على شكل أحواض صغيرة يتراوح عمقها ما بين ٢٠ – ٣٠ كم في سهل مريوط.

أما السهول الساحلية لشبه جزيرة سيناء فهي قليلة الارتفاع تنتشر عليها الكثبان الرملية الغنية بعيونها وآبارها. هذه السهول تمثل عقدة المواصلات البرية باتجاه الشرق عبر سيناء، وعن طريق هذه السهول يمكن التحكم بقناة السويس، وبالتالي التحكم بمنافذ البحر الأحمر اللذين يتحكمان في المنطقة الحيوية من العالم[٢].

فيما يتميز الساحل الأثيوبي بالضيق، ويمتد وراءه في الشمال حافة تبدو على شكل حائط، تسمى مرتفعات أثيوبيا وهي حافة انكسارية، وإلى الجنوب تمتد مرتفعات دناكل وراء هذا السهل [٣].

---

(١) فاضل عبد القادر أحمد، صراع القوتين العظميين، مصدر سابق، ص٦٣-٦٤.
(٢) محمّد عبد الغني، جغرافية الوطن العربي، المكتبة النموذجبة، القاهرة، بلا تاريخ، ص٣٥.
(٣) هاشم خضير الجنابي ود. طه حمادي الحديثي، مصدر سابق، ص٢٣٨.

- أما السهول الفيضية الّتي تتضمنها منطقة الدراسة فتتمثل في:

السـهل الرسـوبي في العراق الّذي تبلغ مسـاحته ٩٣,٠٠٠ كم٢ أي ما يقرب من ٢٠% من مسـاحة العراق، ويمتد بشـكل مسـتطيل باتجاه شـمالي غربي - جنوبي شـرقي، ويمتد من مدينة سـامراء على نهر دجلة ومدينة هيت على نهر الفرات من الشـمال، والحدود العراقية - الإيرانية من الشـرق، والهضـبة الغربية من الغرب. ويبدأ هذا السـهل بالارتفاع كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشـمال حتّى يصـل إلى ارتفاع ١٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر [١].

أما سهول سوريا الفيضية فتمثلها سهول حوض الفرات الّتي تعد أكبر مجموعة سـهلية في سـوريا وتشـمل سـهول الجزيرة وسـهول وادي الفرات وتقع في الجزء الشمالي الشرقي من سوريا.

كذلك سـهول نهر العاصـي الّتي تمتد على طول الجبال السـاحلية من جهتها الشرقية والتي تمتد ضمن أراضـي لواء الاسكندرونة السليب، إضـافة إلى سـهول الغاب والعشارنة والروج وحمص وحماة وحوران [٢].

وفي كلّ من فلسـطين والأردن يمثل وادي نهر الأردن وضـفافه سـهولاً داخلية تمتد جنوباً إلى وادي البحر الميت، إضافة إلى سهول وادي اليرموك والعاصي [٣].

أما السهول الداخلية في لبنان فتتمثل في سهل البقاع الممتد بين المرتفعات الشرقية والغربية، والّذي يجري في قسـمه الشـمالي نهر العاصـي وفي قسـمه الجنوبي نهر الليطاني إلى جانب ذلك توجد بعض المناطق الجبلية السـهلية متمثلة في الوديان الّتي تتوفر فيها مناطق صالحة للزراعة والتي يمكن عدها ضمن السهول الداخلية[٤].

---

(١) محمّد أزهر سـعيد السـماك وآخرون، العراق دراسـة إقليمية، ج١، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٥، ص٢٦.

(٢) زينة كمال خورشـيد، الأهمية الجيوبوليتكية لسـوريا في الأمن القومي العربي، رسـالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٥٥-٥٦.

(٣) خطاب صكار العاني، ود. إبراهيم عبد الجبار المشهداني، مصدر سابق، ص٧٧.

(٤) نافع القصاب ود. خالص الأشعب، مصدر سابق، ص٢٠٩-٢١٠.

أما سهول وادي النيل والدلتا الّتي تشكل عماد الحياة في مصر والسودان، فتمتد من الخرطوم حتّى سواحل البحر المتوسط، ويختلف عرض الوادي من مكان لآخر فهو ضيق بين الخرطوم وأسوان، ثمّ يتسع شمالاً ويصبح أكثر اتساعاً شمالي القاهرة، مكوناً الدلتا الّتي كونتها ترسبات نهر النيل وهي على شكل مثلث رأسه في القاهرة وقاعدته ساحل البحر المتوسط ما بين الاسكندرية وبورسعيد. وتقدر مساحة الوادي والدلتا بما يقرب من ٣٣ ألف كم٢ (١).

رابعاً: موارد المياه في الإقليم

تتمتع الموارد المائية في إقليم الشرق الأوسط ذي المناخ الصحراوي الحار، بأهمية خاصة بسبب قلة الأمطار وتركز المياه السطحية في بعض الأنهار الدولية ذات المشكلات الجيوبوليتكية وخاصة نهر الفرات ودجلة والنيل وأنهار بلاد الشام. لذلك فإن المبحث يهدف إلى الكشف عن طبيعة الموارد المائية المتوفرة في الإقليم تمهيداً لدراسة مفصلة عن تلك الّتي تمثل حقيقة المشكلات الجيوبوليتكية المائية.

أنواع الموارد المائية:

١. **المياه السطحية**: يمثل هذا الإقليم وحدة إقليمية لتكامل المياه إذ إن غالبية مياه هذا الإقليم في الواقع مشتركة، وتتأثر سلباً وإيجاباً بالنزاعات والمخططات المائية ذات الأهداف الجيوبوليتكية.

ويبلغ عدد الأنهار الّتي تجري في الأرض العربية من الإقليم نحو ٥٧ نهراً [جدول ٢]. فضلاً عن مئات الآلاف من الأودية الموسمية الّتي تجري فيها المياه لفترات محدودة في السنة، وإن نحو ٦٧% من مياه هذه الأنهار الّتي تجري في الأرض العربية تنبع من خارج الأرض العربية (٢).

---

(١) محمّد عبد الغني، مصدر سابق، ص٤٢.

(٢) هيثم الكيلاني، الأبعاد الاقتصادية قضايا المياه والغذاء والنفط من منظور الأمن القومي، المؤتمر القومي العربي السابع، آذار، ١٩٩٧، ص٢٥٧.

الأمر الّذي يجعل العالم العربي في موقف حرج إزاء إمكان تحكمه بموارده المائية فمنابع أنهار النيل والفرات ودجلة تقع خارج الأرض العربية. مع العلم أن هذه الأنهار مجتمعة تشكل نحو ٨٠-٨٥% من إجمالي الموارد المائية العربية [(١)].

وتتعرض الموارد المائية السطحية إلى تبخر كميات يسيرة منها، خصوصاً في منطقة الأهوار في جنوب العراق، ومنطقة المستنقعات في جنوب السودان، فضلاً عن التبخر من الخزانات ومجاري الأنهار. وتبلغ كمية المياه التي تفقد في عملية التبخر بين ٧٠ و ١٠٠ مليار م٣ سنوياً [(٢)].

فضلاً عن التهديدات الأمنية والاستراتيجية التي تمثلها دول المنبع، والتي يحاول بعضها استخدام المياه كورقة لتحقيق مآرب سياسية وأخرى اقتصادية وأمنية، فضلاً عما يمثله الكيان الصهيوني الغاصب من عبء ثقيل على العرب إذ سرق أرضهم ومياههم ضمن مخططة الرامي إلى تعطيش العرب داخل الأراضي المحتلة وفي الأردن لإجبارهم على الهجرة.

وتشكل الاتفاقيات التي عقدها الكيان الصهيوني مع تركيا وتلك التي حصل عليها جراء مفاوضات التسوية سواء أكانت من اتفاقيات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة وغيرها كلها تصب في خانة هذا الكيان وعلى حساب الحق العربي.ويشكل التحالف الاستراتيجي الأمريكي الصهيوني الغطاء لكل التحركات الصهيونية ومخططاتها الرهيبة حيال المياه العربية،وهذه كلها تندرج في نقاط الضعف العربي [(٣)].

---

(١) كمال حمدان، الموارد المائية العربية والمتغيرات الدولية، مجلة الطريق، ع١، كانون٢ - شباط، ١٩٩٥، ص٨٩.

(٢) عدنان هزاع البياتي، أزمة المياه في المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، المجلد ١٨، ع٢٠٤، شباط، ١٩٩٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص٧٢

(٣) مهدية صالح العبيدي، أزمة المياه في المنطقة العربية، مجلة حولية العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،ع١،أيلول، ٢٠٠١،ص٨٢.

ومن هنا فإننا سنتناول في المباحث اللاحقة وبتفصيل أشمل أحواض الفرات ودجلة والنيل والأردن علاوة على المواقف التركية والأثيوبية والصهيونية تجاه هذه الأحواض وبعض الأحواض القريبة الأخرى الّتي شملتها منطقة الدراسة.

جدول رقم (٢) الأنهار دائمة الجريان في الوطن العربي

الإقليم	اسم النهر	مساحة الحوض الصباب كم٢	طول المجرى الرئيسي كم	التصريف السنوي مليون م٣	المنبع
الأوسط	نهر النيل	٢,٨٠٠,٠٠٠	٤,٨٠٠	٨٤,٠٠٠	الهضبة الاستوائية والحبشة
	النيل الأبيض	٣٥٣,٣٥٣	٢,١٥٠	-	بحيرة فكتوريا
	بحر الجبل	-	١,٤٦٠	-	بحيرة فكتوريا
	بحر الغزال	٥٢٦,٠٠٠	٨٢٠	-	بحيرة فكتوريا
	بحر العرب	-	-	-	بحيرة فكتوريا
	نهر لسول	-	-	-	بحيرة فكتوريا
	نهر الجور	-	-	١٢,٠٠٠	بحيرة فكتوريا
	لونجو	-	-	-	بحيرة فكتوريا
	نهر جل	-	-	-	بحيرة فكتوريا
	نهر السوباط	-	٦٠٠	-	الهضبة الحبشية
	نهر البارو	-	٤٠٠	١٣,٠٠٠	الهضبة الحبشية
	نهر البيور	-	٤٠٠	٢,٨٠٠	الهضبة الحبشية
	النيل الأزرق	-	١,٣٥٠	٤٨,٠٠٠	بحيرة تانا
	نهر الدندر	-	-	-	الهضبة الحبشية
	نهر الرهد	-	-	-	الهضبة الحبشية
	نهر عطبرة	-	١,٠٣٠	١٢,٠٠٠	الهضبة الحبشية
	نهر ستيت	-	-	-	الهضبة الحبشية
	نهر شيبيلي	٢٦٠,٠٠٠	١,٦٥٠	١,٨٠٠	الهضبة الحبشية

	نهر جوبا	٢٠٠,٠٠٠	١,١٥٠	٦,٤٠٠	الهضبة الحبشية
المشرق العربي	نهر دجلة	٢٥٨٠٠٠	١,٧١٨	٤٨,٧٠٠	جبال طوروس
	الزاب الكبير	٢٦,٠٠٠	٢٦٠	١٣,١٨٠	جبال طوروس
	الزاب الصغير	٢١,٥٠٠	٣٨٠	٧,١٧٠	جبال زاغروس
	العظيم	١٣,٠٠٠	٢١٠	٧٩٠	جبال قرة
	ديالى	٣٢,٠٠٠	٤٤٠	٥,٧٤٠	جبال زاغروس
	الكرخة	٤٦,٠٠٠	٧٨٠	٦,٣٠٠	جبال زاغروس
	الطيب	٥,٠٠٠	٨٠	١,٠٠٠	جبال زاغروس
	دويريج	٥,٠٠٠	١١٠	١,٠٠٠	جبال زاغروس
	نهر الفرات	٤٤٤,٠٠٠	٢,٣٣٠	٢٩,٠٠٠	هضبة أرمينيا
	الخابور	٣٦,٩٠٠	٤٣٠	١,٥٠٠	جبال طوروس
	البليخ	١٤,٤٠٠	٢٠٢	١٥٠	جبال طوروس
	الساجور	٢,٣٥٠	١٠٨	١٢٥	جبال طوروس
	نهر شط العرب	نهري دجلة والفرات	١٩٠	٢٥,٢٠٠	-
	كارون	٥٨,٠٠٠	٤٠٠	٢٤,٧٠٠	جبال زاغروس
	نهر بردى	١,٤٥٠	٧٩	٣٥٠	جبال لبنان الشرقية
	نهر الأعوج	١,٢١٠	٩١	١٠٠	جبل الشيخ(الحرمون)
	نهر قويق	٤,٢١٠	١٢٦	٩٥	جبال طوروس
	نهر السن	-	٦	٣١٥	جبال العلويين
	نهر الكبير الشمالي	١,٠٦٠	٨٠	٣٢٥	جبل الأقرع
	نهر العاصي	١٦,٩٠٠	٥٧١	٢,٠٠٠	سهل البقاع
	عفرين	٢,٦٨٠	١٤٩	٢٨٠	جبل كرداغ
	نهر الكبير الجنوبي	٩٨٠	٥٠	٣٢٠	جبال العلويين
	نهر اسطوان	٢٢٠	٤٠	-	جبا اكروم
	نهر عركي	١٣٠	-	-	-
	نهر البارد	١٩٠	٣٥	-	جبل المكمل
	نهر أبو علي	٣٩٠	٤٠	-	جبل المكمل
	نهر الجوز	١٥٠	٣٣		جبل المنيطري
	نهر إبراهيم	٢٧٠	٤٢	٣,٠٠٠	جبل المنيطري

	نهر بيروت	١٩٠	٣٨	-	جبل الكنيسة
	نهر الدامور	٣٩٠	٣٥	-	جبل الباروك
	نهر الأولي	٢٥٠	٥٠	-	جبل الباروك
	نهر الزهراني	٨٩	٣٨	-	جبل الريحان
	نهر أبو الأسود	٢٢٠	٢٣	-	سفوح جبل الريحان
	نهر الليطاني	١,٩٤٠	١٧٠	-	سهل البقاع
	نهر أبو زبل	-	٢٠	-	-
	نهر جوبة	-	٣٠	-	-
	نهر الأردن	-	٢٢٥	-	سهل الحولة
	نهر اليرموك	٩,٣٠٠	١٣٠	٨٠٠	جبل العرب - جبل الشيخ

المصدر/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٩٧، مصدر سابق، ص٣٥٤

ب. المياه الجوفية: للمياه الجوفية أهمية كبيرة في الدول الّتي تقل فيها المياه السطحية وهي مخزون استراتيجي، وتلعب المياه الجوفية دوراً مهماً وأساسياً في اقتصاد البلد وتكون لها أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية.

تعد المعلومات المتوفرة عن الموارد المائية الجوفية في الوطن العربي قليلة جداً مقارنة بمساحة الأحواض التي تحتويها، وإن السبب في ذلك يعود إلى أن الدراسات التي نفذت في العديد من الدول العربية قد تركزت في بعض المواقع المحدودة حسب متطلبات وخطط التنمية والحاجة العاجلة لتوفير المياه فيها. كما ان حصر الموارد المائية الجوفية في الوطن العربي يتفاوت من قطر إلى آخر وحتى في داخل القطر الواحد وإن معظم المعلومات المتوفرة تتركز حالياً في الطبقات المتوسطة العمق، والتي لا يتجاوز عمق الحفر فيها عن ٦٠٠٠ متر [١].

- ويمكن التمييز بين نوعين من الطبقات المائية في الوطن العربي

- طبقات مائية ذات موارد متجددة (**Renewable**).
- طبقات مائية ذات موارد غير متجددة (**Non Renewable**).

(١) باسم فاضل لطيف الدوري، الموارد المائية والأمن الاقتصادي في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٤٥.

ويقصـــد بالمتجددة تلك الموارد التي لا ينجم عن اســـتثمارها لفترات طويلة أي هبوط في المنسوب(١). وتتمثل في المناطق التي تمتاز بكميات هطول مرتفعه نسبياً، كما هو الحال في مرتفعات ســوريا ولبنان والأطلس في المغرب والجبل الأخضــر في ليبيا (٢). وتشغل حوالي ١٠% من مساحة الوطن العربي (٣).

أما الموارد غير المتجددة فهي التي يتم اســتثمارها بشــكل واســع في المناطق البعيدة عن مناطق التغذية وينجم عنها هبوط في مســتويات المياه. وفي هذه الحالة فإن التغذية الحالية لا تقوم بتعويض كميات السحب بما يتسبب في حدوث استنزاف للطبقة المائية (٤). وتمثل في الصـــحراء الكبرى والنوبة ومعظم أحواض الجزيرة العربية والمشــرق والمغرب العربي. وتشــغل حوالي ٩٠% من مســاحة الوطن العربي (٥). وتقدر كميات الاحتياطي من المياه الجوفية في الوطن العربي حوالي ٣٩ مليار م٣ (٦).

وفي منطقتنا العربية تقع معظم هذه المياه في مناطق حدودية، وربما المشـــاكل حولها وهي تحت الحدود أكثر تعقيداً من المياه الســطحية فوق الأرض، إذ يوجد ارتباط وتداخل في الموارد المائية الجوفية بين الأقطار العربية كذلك تشـترك بعض الأقطار العربية في أحواض مائية مع بعض الدول المجاورة غير العربية. [جدول ٣] [خريطة ١٠].

وقد يؤدي الاستنزاف الزائد للحوض المائي المشترك إلى تفجر النزاع في المنطقة كما تسببت الأحواض النفطية المشتركة بين العراق والكويت بسبب استثمار

---

(١) جان خوري وواثق رسول أغا ود. عبد الله الدروبي، مصدر سابق، ص٦٩.
(٢) عبد القادر الطرابلسي، أزمة المياه العربية بين تحديات الداخل وأخطار الخارج، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ع١٩٥، أيلول، ١٩٩٨، ص١٤٨.
(٣) عدنان هزاع البياتي، مصدر سابق، ص٧٤.
(٤) جان خوري وواثق رسول أغا وعبد الله الدروبي، مصدر سابق، ص٦٩.
(٥) عدنان هزاع البياتي، مصدر سابق، ص٧٢.
(٦) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٩٧، مصدر سابق، ص١٦٣.

الكويت الزائد للنفط المخزون في الآبار المشـــتركة مع العراق حيث لا تقل المياه أهمية عن النفط في الوقت الراهن والتي يمكن أن يتفجر النزاع حولها في المنطقة (١).

إن وجود تفاهم عربي مشـترك في هذا الأمر سـيؤدي بالتأكيد إلى اسـتخدام هذه المياه كاحتياطي اسـتراتيجي مهم ومصـدراً بديلاً لمواجهة شـحة مصـادر المياه السطحية الناشئة عن السياسات المائية لدول الجوار الجغرافي.

جدول رقم (٣) خصائص بعض أحواض المياه الجوفية المشتركة عربياً ودولياً

ت	اسم الحوض	الدول المشتركة	خصائص المياه ملغ/لتر	سماكة الحوض بالمتر
١.	شرقي المتوسط	سوريا - لبنان - الأردن - فلسطين	٥٠٠	-
٢.	حوران وجبل العرب	سوريا - الأردن	-	-
٣.	شرقي الجزيرة العربية	عمان - الإمارات - اليمن - العراق - الأردن - سوريا - السعودية - البحرين - قطر	١٠٠٠-٦٠٠٠	٥٠٠-٧٠٠
٤.	العرق الكبير	الجزائر - تونس	أكثر من ٢٠٠٠	٢٥٠-١٠٠٠
٥.	تيندوف	المغرب - موريتانيا	١٢٠٠	١٥٠٠-٧٠٠٠
٦.	الجزيرة العليا	سوريا - تركيا	-	٣٠٠-٥٠٠٠
٧.	الحجر الرملي النوبي	مصر - ليبيا - السودان - تشاد	-	٣٠٠٠-٥٠٠٠
٨.	تاودني	موريتانيا - مالي	٨٠٠-٣٥٠٠	١٠٠٠-٤٠٠٠

المصـــدر/ المؤتمر الوزاري الأول للزراعة والمياه ١٩٩٧، الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي ومصادرها المختلفة ومدى كفايتها لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تلك هي الخصـائص الجيوبوليتكية للشـرق الأوسـط والتي تشـكل عاملاً مهماً من عوامل أهمية الشـرق الأوسـط سـياسـياً وجغرافياً وتأثيره على العالم المحيط به عبر العصـور، ويشـهد تكالباً أشـد في قرننا الحالي وما يزال بعد أن اتضـحت الكثير من نقاط الجذب في هذه المنطقة.

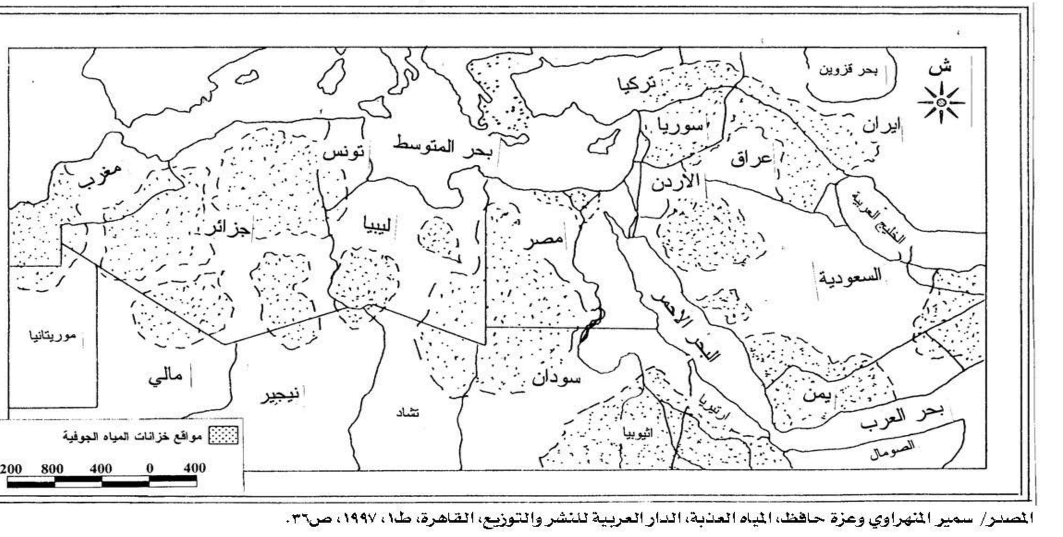
---

(١) جويس ستار، حروب المياه في الشرق الأوسط، مجلة صامد الاقتصادي، عمان، ع٨٨، ١٩٩٢، ص٢٣.

لدراســـة أكثر تفصـــيلاً عن الصـــراع حول المياه الجوفية بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي... راجع: زكي حنوش، العرب ومأزق المياه الوضـع الراهن والتحديات المسـتقبلية، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد١٨، ع٧١، ١٩٩٧، ص٦٢-٧٠.

خريطة رقم (١٠)

مواقع خزانات المياه الجوفية الرئيسية في الوطن العربي المشتركة مع دول الجوار الجغرافي



المصدر/ سمير المنهراوي وعزة حافظ، المياه العذبة، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٧، ص٣٦.

الفصل الثاني

....

الشرق الأوسط إقليم جيوبوليتكي

....

تمهيد

يهتم علم الجيوبوليتكس **Geopolitics** من بين اهتماماته المتعددة في العلاقة بين السياسة والرقعة الجغرافية، بما يمكن من تحويل المعلومات الجغرافية عن الأقاليم العالمية إلى ذخيرة حية، يزود بها زعماء الدول وقادتها لتساعدهم في انتهاج استراتيجية تخدم مصالح بلدانهم.

ويأتي إقليم الشرق الأوسط من بين أهم الأقاليم الجيوستراتيجية، والتي نعني بها أقاليم التأثير بالنسبة للقوى العالمية، حيث تعاظم الاهتمام الجيوستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط، وأخذ طابعاً جيوبولتيكياً بأهداف استراتيجية وأخرى مرحلية بل وحتى تكتيكية من أجل إحكام السيطرة على هذا الجزء من العالم وخاصة جزءه العربي بل والأمة العربية برمتها.

ومن هنا فإن جيوبوليتكية الشرق الأوسط هي محصلة تفاعل قوى غربية كبرى مع "إسرائيل" ودول الجوار الجغرافي العربي من أجل تجريد المنطقة العربية من مميزاتها الجيوستراتيجية وخلق نظام جديد شرق أوسطي تكون فيه "إسرائيل" بمثابة قلب الإقليم، وتلعب دول الجوار الجغرافي دوراً مهماً في خلق جيوبولتيكية شرق أوسطية من شأنها أن تضع الأمة العربية أمام تحديات كبرى خاصة إذا ما نمت

تحالفات سياسية واقتصادية وعسكرية بين هذه القوى و "إسرائيل"، أو تعاظمت قدراتها الذاتية فضلاً عن تحالفها مع دول عظمى أو كبرى.

ونظراً لتعدد الأطراف الفاعلة في الإقليم وسعة البحث فيها، فإن الفصل سيتناول بالتحديد مراكز القوى الداخلية باعتبارها المجال الحيوي للإقليم وستكون "إسرائيل" من بين هذه القوى للضـــرورة البحتـة، ومراكز القوى الإقليميـة والـدوليـة ووفق المباحث الآتية:

أولاً: مراكز القوى الداخلية.

ثانياً: مراكز القوى الإقليمية (دول الجوار الجغرافي).

ثالثاً: مراكز القوى الدولية (الكبرى).

المبحث الأول

مراكز القوى الداخلية

أولاً: الكيان الصهيوني والبحث عن هوية إقليمية

تتمتع فلسطين بالعديد من المزايا الدينية والاقتصادية والاستراتيجية ممّا جعلها من أهم بقاع الأرض ومحط أنظار أصحاب الديانات السماوية وأصحاب المطامع ممن يتطلعون إلى السيطرة والاستعمار على القارات.

ونتيجة لهذا برزت المطامع الصهيونية الاستعمارية في فلسطين ليس بسبب الاعتبارات الدينية أو الاقتصادية فحسب وإنما بسبب موقعها الاستراتيجي في الدرجة الأولى [١]. [خريطة ١١]

وقد عد الصراع العربي - "الإسرائيلي" من أهم الصراعات الإقليمية وأخطرها في المنطقة وذلك نظراً لتميزه بالعديد من الخصائص فهو صراع حضاري من أجل البقاء بين طرفين متناقضين في الأهداف والوسائل فكل طرف يختلف في سلوكه وتفسيره للصراع عن الطرف الآخر، فضلاً عن أنه يدور في منطقة تتمتع بالموارد الاقتصادية الكبيرة وذات موقع جغرافي متميز، كما إنه لم يقتصر على طرفيه الأساسيين فقط وإنما تدخل في إطاره العديد من الدول والقوى الدولية المؤثرة، فضلاً عن أنه يمثل صراعاً ممتداً ذلك بسبب ثبات العوامل الأساسية لهذا الصراع [٢].

وقد بدأت "إسرائيل" في مشروعها الصهيوني الاستعماري منذ وعد بلفور عام ١٩١٧، وتم تنفيذ أول مخطط لهذا المشروع بتقسيم أرض فلسطين العربية عام

---

(١) عبد الرزاق محمّد أسود، الموسوعة الفلسطينية، الدار العربية للموسوعات، المجلد الثاني، ص٣٢٧.

(٢) رفيق شاكر النتشة، الاستعمار وفلسطين - "إسرائيل" مشروع استعماري، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر، عمان، آذار، ١٩٨٤، ص٩.

١٩٤٨، ثمّ تلت محاولات الكيان الصــهيوني المتكررة لاحتلال أكبر جزء ممكن من الأرض العربية الفلسطينية من خلال شنها للحروب ضد الدول العربية والمتمثلة في حروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٢ (١).

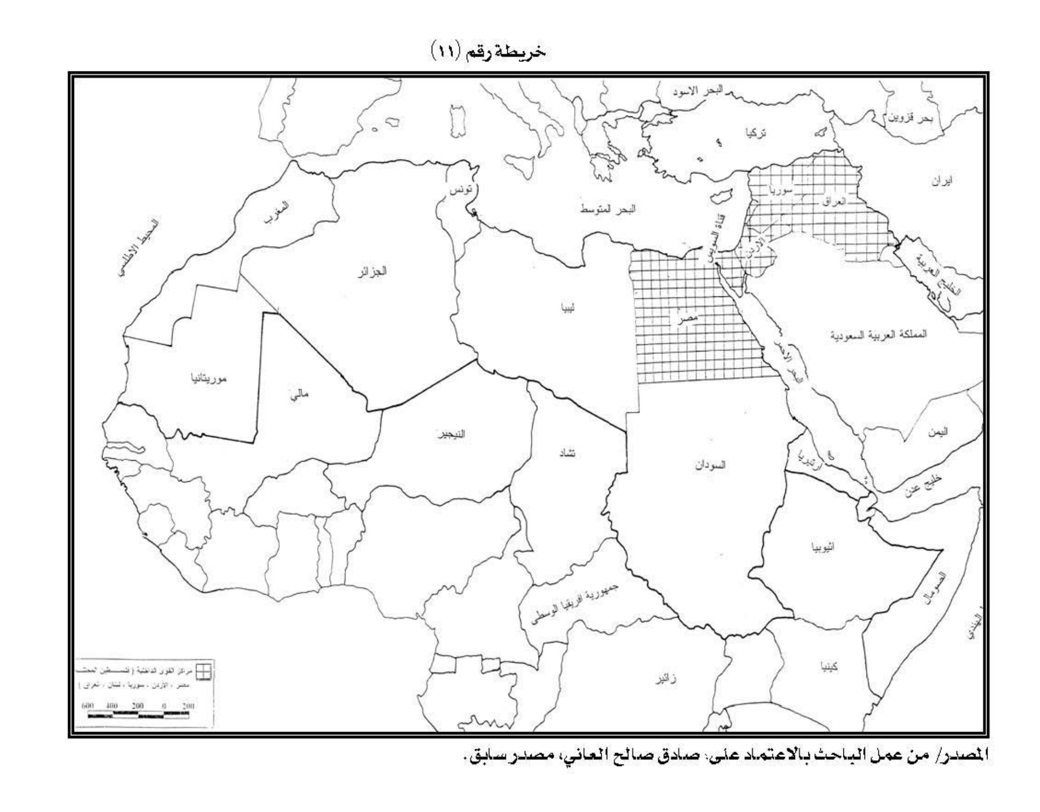
ويبدو أن المشـروع الصـهيوني لا ينوي التوقف بل إنه أخذ في الاسـتمرار ولكن بأسـلوب ونهج مختلفين عما سـبقهما من أسـاليب وهو نهج قائم على السـلام أو ما أطلق عليه تسـوية الصـراع العربي - "الإسـرائيلي"، والذي بدأت أولى خطاه في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، والذي جاء نتيجة لأسـباب دولية وإقليمية ومحلية عديدة تمثلت أهمها في انهيار الاتحاد السـوفيتي - السـابق - وقيام نظام دولي جديد ترأسـه الولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة الأخيرة فرض قانونها الخاص على العالم وما سـببته فيما بعد من هجوم عدواني على العراق في أحداث آب ١٩٩٠ (أم المعارك) والذي عد من أهم الأسـباب الإقليمية الّتي دفعت إلى التسـوية، فضـلاً عن الأسـباب المحلية الأخرى سواء كانت الداخلية الفلسطينية أم الأسباب الداخلية "الإسرائيلية"، حيث نرى أن منظمة التحرير الفلسـطينية باتت تؤيد الاتفاق مع "إسـرائيل" وذلك ما نلاحظه من خلال عدد الاتفاقيات الّتي تم التوصـل إليها بين الجانبين الفلسـطيني و "الإسـرائيلي" بدأ باتفاق أوسـلو ١٩٩٣ (*) وحتى اتفاق واي بلانتيشـن عام ١٩٩٨، وذلك كله بدعم وإسـناد واضـح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الّتي حاولت بكل جهدها إنجاح هذه التسوية خدمة لمصالحها ومصالح حليفها الأول "إسرائيل".

---

(١) شـفيق عبد الرزاق السـامرائي، المشـرق العربي، القسـم الأول، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطابع مؤسسة الكتب لطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٠، ص٣٩-٤١.

(*) شـكل اتفاق أوسـلو الركيزة الأسـاسـية لبناء نظام إقليمي شـرق أوسـطي، يلعب فيه الكيان الصـهيوني دور القوة الإقليمية الجيوبوليتكية المهيمنـة على المنطقة بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ... وبفضـل هذا الاتفاق تقدم الكيان الصـهيوني خطوات هامة على الطريق نحو احتلال الموقع ليستثمر تفوقه الاستراتيجي والعسكري.

خريطة رقم (11)



المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على: صادق صالح العاني، مصدر سابق.

أ. الخريطة الصهيونية وعامل المياه

إن خلق "إسرائيل" في قلب المنطقة العربية والتي شاع تسميتها بـ: الشرق الأوسط، هو هدف استعماري لخلق إقليم جيوبولتيكي يخدم المصالح الغربية، وقد نجد ذلك في كلّ مراحل التخطيط لخلق مثل هذا الكيان وكذلك في ترسيم حدود "إسرائيل" إذ كانت المياه من أهم المصادر الطبيعية والاقتصادية والعامل الأكثر أهمية في رسم خريطة "إسرائيل".

وإذا توخينا الدقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أثناء اقتسام أقطار المشرق العربي بين الاستعمارين البريطاني والفرنسي، ولم تكن الحكومة البريطانية آنذاك قد أقرت حدوداً معينة في فلسطين التي لم يكن لها مدلول جغرافي محدد وقتها، نشط الزعماء الصهاينة لتضمين رقعة كيانهم لكل مصادر المياه الواقعة في لبنان وسوريا على وجه الخصوص، وتاقوا إلى أن تبسط بريطانيا سيطرتها على مجرى نهر الأردن برمته، وأن تتضمن فلسطين المنطقة التي يجري فيها نهر الليطاني وسفوح جبل الشيخ على أقل تقدير لتنسجم حدود الدولة مع تلك الحدود التي تخيلتها الفكرة الصهيونية [١].

وفي عام ١٨٩٧ على أثر انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول الّذي عقد في بازل لخص هرتزل نتائج لمؤتمر قائلاً: ((إننا في هذا المؤتمر قد وضعنا أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية الّتي ستمتلئ حتّى نهر الليطاني، وبعد خمسين عاماً سيرى كلّ إنسان بالتأكيد هذه الدولة)). أما ديفيد نيرينتش فقد وجه خطاباً إلى هرتزل عام ١٨٩٩ قائلاً: ((أود أن أقترح عليكم أن تعدلوا من وقت إلى آخر برنامج فلسطين الكبرى، "إسرائيل" الكبرى قبل فوات الأوان كان ينبغي أن يتضمن بالكلمات وفلسطين الكبرى أو فلسطين والأراضي المجاورة؛ لأنه من غير ذلك يصبح البرنامج بلا معنى، فأنت لا تستطيع أن تؤوي عشرة ملايين يهودي في أرض مساحتها ٢٥٠٠٠

---

(١) عبد القادر رزيق المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر، ط١، دمشق،١٩٩٩، ص٢٠-٢١.

كم٢)) [١] هذه الدعوة لجعل الحدود مائعة وغير ثابتة هي بالتأكيد دعوة إلى ضم الأنهار العربية، وإلا كيف يمكن تأمين حياة ١٠ ملايين يهودي بمياه فلسطين فقط.

ب. الكيان الصهيوني قوة جيوبوليتكية

استند الوجود "الإسرائيلي " منذ بدء نشأته على بناء جيش عصري متطور ومجهز بإمكانات نوعية وبأحدث الأسلحة والمعدات العسكرية؛ وذلك لاعتبارات سياسية واستراتيجية وعسكرية، "فإسرائيل " تدرك أنها وجدت بالقوة وسط محيط معادٍ لها، وأنها جعلت من التوسع الإقليمي أساساً لاستراتيجيتها العليا، وقد ترتب على ذلك أن تغلغل العنصر العسكري في المنطق "الإسرائيلي "، هذا المنطق الذي ينبع من التقاليد التاريخية للتعامل المحلي للصهيونية على أرض فلسطين[٢]. [جدول ٤] إذ يعتقد "الإسرائيليون" أن بقاء كيانهم، متوقف على التفوق العسكري "الإسرائيلي" على العرب وعلى الرغبة بالاستفادة من هذا التفوق في تنفيذ السياسة الخارجية "الإسرائيلية"، بالنظر لعدم إمكانية الاعتماد على مساعدة القوى الكبرى الأخرى أو الأمم المتحدة.

- ويستند الإطار العام الذي يحكم العقيدة العسكرية القتالية والمؤسس على قاعدة التفوق "الإسرائيلي" إلى ما يأتي:

استثمار جميع الموارد القومية وصولاً لتعبئة أكبر عدداً من الرجال والنساء في سن الخدمة العسكرية، يكمل ذلك نظام الدفاع الإقليمي الذي يتيح الإفادة من العناصر دون سن الخدمة العسكرية الإلزامية أو ممن تجاوزها.

تشكل قوات الاحتياط معظم القوات البرية التي تستدعى وقت الأزمات، لما لذلك من فائدة في تقليل تكاليف الاستعدادات العسكرية وبشكل خاص في بلد

(١) فرج بن لامه، الدولة اليهودية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص٣٠. وراجع أيضاً: روجيه غارودي، ملف "إسرائيل" دراسة للصهيونية السياسية، ترجمة مصطفى كامل فوده، دار الشروق، ص١٤٧.

(٢) فرج بن لامه، مصدر سابق، ص٦٥.

"كإسرائيل"[1].

ولرفع القيمة المتراكمة للردع "الإســـرائيلي" بشـــقه التقليدي وفوق التقليدي، اهتمت "إسرائيل" بتطوير مدرعاتها العسكرية سواء بصورة منفردة أو بالتعاون مع الولايات المتحدة ودول أوربية أخرى، لتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي يحررها من مزاجات الدول المنتجة للسلاح فيما يتعلق بأنظمة معينة من الأسلحة تحتكرها الدول الكبرى كجزء من أسرارها العسكرية [2].

إذ تعد "إســرائيل" حالياً من الدول المصــدرة للأسـلحة التقليدية في العالم، نتيجة لاهتمامها الشــديد بالبحوث العلمية المتعلقة بمجال الدفاع وتصــنيع الأسـلحة، حيث ترصد أكثر من ثلث الميزانية السنوية لتلك البحوث وتبلغ قيمة صادرات السلاح إلى إجمالي الصادرات "الإسرائيلية" حوالي ١٦% وتأتي دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا في مقدمة المستوردين [3].

أما فيما يتعلق بالقوات التقليدية وغير التقليدية "الإســـرائيلية" فإنها تشـــير إلى تفوقها النوعي لا الكمي إضافة إلى التنظيم والسيطرة والتدريب. [جدول ٤]

---

(١) Ben Halpern, The Role of Military in Israel, in Jonhnson (Ed) The Role of military in derderveloped countries (princeton: princeton, university press, ١٩٦٢), p.٣٥٠.

(٢) عبد الله أحمد، الميزان الاستراتيجي بين العرب و "إسرائيل": الاختلالات الراهنة وتصورات المستقبل، مجلة قضايا دولية، باكستان، ع١٢٦، كانون٢، ١٩٩٥، ص١٣٠.

(٣) الهيثم الأيوبي، ميزان القوى التقليدي بين العرب و "إســرائيل" بعد ٤٠ عاماً من النكبة، شؤون عربية، ع٥٧، آذار، ١٩٨٩، ص٨٦.

جدول رقم (٤) القوات المسلحة "الإسرائيلية" لسنة ١٩٩٦

العناصر الرئيسية	حجم القوة	نوعية القوة
القوات النظامية	١٧٥,٠٠٠جندي	بينهم ١٣٨٥٠٠ من المجندين لفترات مختلفة
القوات الاحتياطية	٤٣٠,٠٠٠جندي	تضاف إليها القوات شبه العسكرية في الدفاع المدني
حجم القوات عند التعبئة	٦٠٥,٠٠٠جندي	يعبر الرقم عن الحجم الحقيقي لقوة الجيش عند الاستدعاءات
القوات البرية	١٣٤,٠٠٠	تضمهم ٣ فرق مدرعة تصل إلى ١٢ فرقة عند التعبئة
دبابات القتال الرئيسية	٤٣٠٠	بينها١٠٠٠دبابة مير كافا، و١٢٠٠ دبابة طراز ات أم-١١٣
العربات المدرعة وناقلات الجنود	٩٨٨٠عربة	تضم ٥٩٠٠ ناقلة جند مدرعة من طراز أم-١١٣
قطع المدفعية والمدفعية الصاروخية	٤٣٧٠قطعة	تمتلك "إسرائيل " ٤٠٠ هاون ذاتي الحركة
القوات الجوية	٣٢٠٠٠جندي	بعض عناصرها تتمركز في تركيا للتدريب المشترك
طائرات القتال والقاذفات	٤٤٨طائرة	تضاف إليها ٢٥٠ في المخازن، وبينها طائرات أف-١٥
الهيلوكوبتر المسلح	١٢٠طائرة	أهمها طائرات أباتشي الأمريكية
القوات البحرية	٩٠٠٠جندي	توجد ٣ قواعد بحرية "إسرائيلية"حيفا - اشدود - إيلات
فرقاطات - مدمرات	لا توجد	لا تضم القوة البحرية "الإسرائيلية" قطع بحيرة من هذا النوع
الغواصات	٣غواصات	بينها واحدة من طراز دولفين٢١٢متطورة
زوارق الصواريخ	٢١زورقاً	لدى "إسرائيل" ٣ زوارق كروفيت و٢٩ زورق دورية
الصواريخ أرض - أرض	جيركو-٢	بينها ١٠٠صاروخ جيركو-٢غالباً محملة برؤوس نووية
أسلحة التدمير الشامل	نووية - كيمياوية	لا يوجد تقدير محدد لعدد الرؤوس النووية "الإسرائيلية"

المصدر/ التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٨، ص٢٣٠.

وتضيف القدرات النووية "الإسرائيلية" فرصة للتفوق على العرب، ويقيناً أن امتلاك "إسرائيل" للسلاح النووي يعزز من إنجاح خطابها الردعي، ويوفر ردعاً ذا مصداقية، وبإمكاننا هنا فهم الأسباب التي دفعت التقني "الإسرائيلي" فعنونو في منتصف الثمانينات للكشف عن حيازة "إسرائيل" لحوالي ٢٠٠ قنبلة نووية تقريباً قادرة على محو مدن عربية بأكملها على حد تعبيره لإيصال رسالة إلى الطرف العربي بالإمكانات "الإسرائيلية" التي لا تقهر، وصولاً لبسط سيطرتها على المنطقة، وهي مطمئنة. إن دولة عربية لن تجرؤ على الاعتراض؛ لأنها تعلم مقدماً

الثمن الذي يمكن دفعه لو تطور الأمر لمواجهة عسكرية [١].

ـــ وتملك "إسرائيل" عدداً من المنشآت النووية تشمل خمسة مفاعلات ذرية هي [٢]:

١. **مفاعل ديمونا:** ذو قدرة ٨٥٠ مليون واط، وهو مفاعل إنتاجي من أهم المفاعلات الموجودة في الكيان الصهيوني.

٢. **مفاعل التخنينيون:** ذو قدرة ٨ ملايين طن حراري.

٣. **مفاعل ناحال سوريك:** ذو قدرة ٨ ملايين طن حراري، أنشأ عام ١٩٥٧.

٤. **مفاعل ريشـــون ليزون:** ذو قدرة ٨ ملايين طن حراري، وهو أول مفاعل نووي أنشأه الكيان الصهيوني عام ١٩٥٤.

٥. **مفاعل النبي روبين:** ذو قدرة ٢٥٠ ألف واط حراري، أهدي هذا المفاعل من قبل الرئيس الأمريكي جونسن عام ١٩٦١.

وتعد تهديدات "إسرائيل" باستخدام السلاح النووي وسيلة لجر الدول العربية إلى الموافقة على الانخراط بتسـويات مع الجانب "الإسـرائيلي"، ترافقها عملية تخطيط واسـعة النطاق؛ لإضـعاف الإرادة العربية من خلال حرب نفسـية لا تتجه فقط إلى رجل الشارع بل وإلى القيادات المسؤولة، بوصفه ـ أي السلاح النووي ـ أداة ضغط ومساومة.

ويأتي ليكمل هذا الإطار سـعي "إسـرائيلي" لمنع العرب من امتلاك قدرات نووية تؤهلهم لتجاوز حالة التخلف العلمي، والاقتراب من أسـوار الذرة، بما يمكنهم ـ أي العرب ـ من إيجاد توازن متبادل مع "إسرائيل"، يدعم من قدراتهم العلمية والعسكرية، نذكر هنا بقصف المفاعل النووي العراقي بقصد عرقلة برنامجه العلمي.

---

(١) محمّد عبد السـلام، الموقف "الإسـرائيلي" من معاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢٠، نيسان، ١٩٩٥، ص٧١.

(٢) بهاء الدين حسين معروف، الأثر البيئي للنشاط النووي الصهيوني، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث دراسات أم المعارك، بغداد، ع٢١، نيسان، ٢٠٠٠، ص٩٥-٩٦.

غير أن أحداث المنطقة التي بلغت ذروتها مع العدوان على العراق، قد عززت كثيراً من الرؤى "الإسرائيلية" المتعلقة بالسلاح النووي، باتجاه تبني الكشف عنه كرادع إزاء الطرف العربي.

- ففي استفتاء أجري عام ١٩٩٠ في "إسرائيل" بخصوص العوامل المرجحة استخدام السلاح النووي جاءت النتيجة على النحو الآتي:

أشار ٩١% من المشتركين في الاستفتاء إلى أن السلاح النووي لدى "إسرائيل" ضمانة لأمنها، وطالب ٨٨% باستخدام هذا السلاح عند الضرورة وفي حالة حدوث خطر حقيقي، باعتباره أداة الحسم الأكثر مصداقية إبان التهديدات الخطرة [١].

ومن هنا تصر "إسرائيل" على عدم توقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، وترفض التفتيش الدولي الشامل لمنشآتها النووية. وتدعي القبول بمبدأ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وعلى أساس ثنائي وبتفتيش متبادل بين جميع دول المنطقة دون استثناء. ويستند الهدف المعلن لهذه الرؤية "الإسرائيلية" على ضمان الأمن "الإسرائيلي" الذي سيبقى مهدداً، ما دامت عملية التسوية لم تصل بعد إلى مرحلتها النهائية، ولذا فإن "إسرائيل" تتمسك بخيارها النووي لحين الوصول إلى نهاية عملية التسوية وبعد مراحل من بناء الثقة بين الجانبين، وبالتالي فإن ضبط التسلح يتوقف على القبول الكامل بشرعية الكيان "الإسرائيلي" [٢].

ج. عناصر الضعف في الفكر الصهيوني

يمثل الفكر الصهيوني نقطة الضعف الأولى باعتباره فكراً عنصرياً. إذ يقول أحد الكتاب اليهود: ((خلق الله اليهود وعندما كشفت له ميزاتهم أعلن عن نفسه يهودياً))[٣]. إن هذا الشعور بالتفوق تطور إلى قلة متعصبة متزمتة معادية لكل الشعوب

---

(١) الحلقة النقاشية لمجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ع٢٠٨، حزيران ١٩٩٦، ص١٠٨.

(٢) محمّد عبد السلام، مصدر سابق، ص٧١-٧٢.

(٣) سرمد زكي الجادر، تطور سياسة الاستيطان الصهيوني، بغداد، ١٩٨٥، ص٣٣.

وليس فقط الشـــعب العربي. ونقطة الضـــعف الثانية أن الصـــهيونية ذات مطامع واســعة تفوق اســتحقاقها وهي تســعى إلى القيام بدور عالمي أكبر بكثير من إمكاناتها الذاتية الأمر الذي يؤدي بها باســتمرار إلى التجاوز على الآخرين والاســتحواذ على أدوارهم. وثمة نقطة ضــعف ثالثة تتمثل بالانغلاق الناجم عن العنصــرية والتعصــب ويترتب على ذلك أن الصـــهيونية لا يمكن أن تكون قوة مســـتقبلية فأي تجديد فيها ســيكون تجديداً ســطحياً - تجديد أســاليب ووســائل وليس وتجديد عقيدة - ممّا يحتم تعرضها لاحتمالات الاصطدام مع الغير والتلاشي في النهاية.

مثل هذا التطور نلاحظه اليوم فيما يسمى بالصـهيونية الجديدة، الصـهيونية الّتي تدور حول فكر عنصـــري يدعو للتحكم بالوطن العربي ودول الجوار الجغرافي، والمشروع الشرق أوسطي بكل مقدماته وتفاصيله يؤشر إلى ذلك. ولذلك فإن القوة الظاهرية للكيان الصهيوني لا تكمن في ذاته بل فيما يحصل عليه من حماية خارجية من الدول الإمبريالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ومتى ما ضـــعفت هذه الحماية أو زالت فإنه لن يكون قادراً على حماية نفســـه من أية معركة جديدة قادمة. وقد أثبتت (أم المعارك) الخالدة أن العرب قادرون على تجاوز حالة التوازن الاســتراتيجي مع الكيان الصــهيوني إلى حالة التفوق وإلحاق الهزيمة التاريخية به، وبالفكر الصـهيوني والحركة الصـهيونية، إن الصـهيونية العالمية تدرك هذه الحقائق جيداً كما تدرك مكامن القوة الجيوبوليتكية في الأمة العربية، وانطلاقاً من هذا الإدراك تســعى لأن يكون الخطر الصــهيوني يومياً مباشــراً متعدد الاتجاهات كثير التفاصيل وأبرز ما في هذا الخطر تستر الكيان الصهيوني وراء الادعاء بالدفاع عن النفس وعن حقوق ومصـــالح مشــروعة، ويربط هذا الادعاء بتحطيم الأمة العربية وتمزيقها إلى كيانات أصــغر من كياناتها الحالية ومحو هويتها الحضــارية والثقافية وإضــفاء هوية مشــوهة هي الهوية الشــرق أوسطية، يرافق ذلك محاولات واســعة لتســويقها عبر فئات وأوســاط عربية تفضــل هذا التوجه وتنضــوي تحت شــعارات مضـللة كشـعارات (الواقعية) و (العقلانية) و(مسـايرة المتغيرات الدولية الجديدة) و (الانسجام) مع حركة العصر واتجاهاته ...

وأخيراً وانطلاقاً من هذا الإدراك تسعى الصهيونية العالمية إلى تطوير مشروعها إلى مزيد من اغتصاب عصب الحياة للأمة العربية المتمثل بمواردها المائية وصولاً إلى سلب الدور الإنساني للأمة العربية.

د. المنظور الصهيوني للمشروع الشرق أوسطي وتحقيق الاندماج الإقليمي

لقد بقيت "إسرائيل" ومنذ نشأتها تسعى للانخراط في تفاعلات المنطقة من خلال تأمين الاعتراف الصريح بوجودها، وفسح المجال لها للاشتراك في التعاملات الإقليمية والمؤسسية، وكسر عزلتها من قبل الدول العربية ليتسنى لها لعب دور المركز المتقدم كونها قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية لا تنازع.

وإن الشرعية القانونية التي حصلت بإعلان (دولة إسرائيل) وما استتبعها من شرعية دولية وقبولها عضواً في الأمم المتحدة، لم يفدها في اكتساب الشرعية الإقليمية التي ظلت تسعى لتحقيقها، وصولاً لانتزاع الاعتراف العربي بها، حتى تم توقيع اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ فأزالت جزءاً من هذا الحاجز الذي منعها من اكتساب الشرعية الإقليمية.

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" قد حققت أكبر أهدافها في تحقيق شرعية ما، إلا أن ذلك لم يبلغ هاجساً كبيراً، لا تزال تعيشه، ممثلاً في دور إقليمي متعدد الأبعاد، وقبول عربي واسع، يؤهلها للتسلل إلى نسيج المنطقة والاشتراك في تفاعلاتها خصوصاً إن المنطقة تعاني من الإحساس بالعجز وفقدان الوزن السياسي والقدرة على التأثير في الأحداث [1].

وتصب مزايا الشرعية الإقليمية في إرساء مناخ عربي يقبل بالوجود "الإسرائيلي" ومستعد للاعتراف به والتعايش معه، وصولاً لقبول إرادته لعملية التوازن الإقليمي، وإن كان ذلك لا يحدث إلا عبر تنازلات عربية، ستفتح الأبواب لعصر "إسرائيلي" قادم ومهيمن على المنطقة العربية تدعمه حالة الفرقة والتنافر العربي.

---

(١) أحمد ثابت، مخاطر تحديات المشروع الشرق أوسطي، مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، ع٨، شتاء ١٩٩٥، ص٩-١٠.

ومن هنا فإن اتفاقات التسوية قد أعادت إلى الأذهان وبقوة قضية النظام الشرق أوسطي مجدداً وما يترتب عليه من نفي للعروبة وتجاهل للهوية القومية،وهو هدف دأبت القوى الدولية على تحقيقه[1].

وتؤشر البيئة الإقليمية أنها أضحت مهيأة لتقبل الوجود "الإسرائيلي" والتعامل معه بسبب ما اعتراها من انحسار في المد القومي، وما آلت إليه المتغيرات الدولية التي عصفت بالحرب الباردة.

صحيح أن العلاقات العربية - العربية لم تخل خلال المرحلة السابقة من الصراع العلني وأحياناً المستتر في الأغلب بيد أنها لم تصل إلى أن يكون الشعار ((أنا وليأت من بعدي الطوفان)) كما هو الحال اليوم، ويترتب على ما تقدم أن تحركت السياسة الأمريكية بكل جهدها إلى استثمار الواقع أعلاه بغية إقامة توازن إقليمي جديد يضمن لها الإمساك بعصب الرأسمالية (النفط) ويؤمن صياغات ثقافية واقتصادية وسياسية وعسكرية جديدة [2].

وعلى هذا الأساس يتطلب قيام النظام الشرق أوسطي الإسراع بتقويض النظام العربي،وبناء الشرعية الإقليمية للوجود "الإسرائيلي" تحت ذريعة التسوية؛ لتكون قطباً مهماً يحرك كومة أشلاء عربية ممزقة.

ويلاحظ بصفة عامة أن هذا المشروع يلح أولاً على أهمية اتخاذ إجراءات لبناء الثقة بين العرب و"الإسرائيليين" والتي تقتضي تنازلات عربية حول قضايا الأراضي المحتلة والسيادة والمياه والتنمية الإقليمية المشتركة وترتيبات الأمن والإطار التنظيمي والمؤسسي للمنطقة.

---

(١) أحمد صدقي الدجاني، وجهة النظر الأمريكية حول مشروع الشرق أوسطية، نشرة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ع٢٢، أيلول، ١٩٩٣، ص١١.

(٢) مازن إسماعيل الرمضاني، الواقع العربي بعد أم المعارك وآفاق المستقبل، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع١، ك٢، ١٩٩٤، ص٩. وراجع أيضاً: هدى شاكر معروف، مصدر سابق، ص١٠٧.

وعبّر عن ذلك شـــمعون بيريس بصـــراحة في كلمته أمام البرلمان الأوربي في ١٩٩٣/٣/٩، إذ قال: ((إن على العرب أن يفاضـلوا بين كابوسـين: الكابوس الأول: هو بقاء الوضـــع كما هو، والكابوس الثاني: هو الســـلام بما يتضـــمنه من تنازلات وحلول وسط تشبه عملية بتر جراحية)) (١).

لذا نرى أن "إسرائيل" تحاول الترويج لهذا النظام ضمن خطة مستقبلية لاحتواء الشـرق الأوسـط في مرحلة ما بعد السـلام؛ وذلك لأنها تدرك أنها لا يمكن أن تندمج في إطار التعاون الإقليمي لمنطقة الشـرق الأوسـط ما لم تسـع لإقامة "سـلام" في المنطقة، تتســلم فيه "إســرائيل" دور القيادة ويؤدي إلى تهميش النظام الإقليمي العربي القائم وذلك بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية (٢).

وتهدف "إســرائيل" من وراء هذا المشــروع إلى تذويب الهوية القومية العربية ضـــمن إطار جغرافي واقتصـــادي واســـع النطاق ومتعدد الهويات وذلك لجعل "إســرائيل" هي المركز الرئيس، والدول العربية بمثابة الدول الأطراف التابعة لها (٣).

ومن أجل ذلك فإن جوهر الفكرة الشرق أوسطية التي تدعو لها "إسرائيل" تؤكد على التمسـك بالتفوق الذي يؤمن لها صـياغة نظام قطبي مصـغر تمثل فيه المركز، وترتبط مع دول المنطقة: إما ثنائياً أو جماعياً على نحو يضـــمن لها المركزية والسلطة(٤). [شكل ٤]

وحتى تسـتطيع "إسـرائيل" أن تكون قلب المنطقة وعقلها المدبر فإن "السـلام" يؤدي إلى خلق مناخ لإعادة تنظيم مؤسـسـات الشـرق الأوسـط وإلى نوع جديد من التعاون،

---

(١) محمود عبد الفضيل، مشاريع التسوية والترتيبات الاقتصادية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع١٢٥، شتاء ١٩٩٦، ص١٠٥.

(٢) فؤاد العشـــا، النظام العالمي الجديد عالم بخمســـة رؤوس - الحقيقة والوهم، دار الجمهورية للنشر والطباعة، سوريا، ط١، أيلول، ١٩٩٤، ص٢٣٤-٢٤٤.

(٣) خلدون ناجي معروف، مســارات الصــراع العربي - الصـــهيوني في التســعينات، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع٨-٩، ك١، ١٩٩٦، ص٩٢.

(٤) محمود عبد الفضيل، مشاريع التسوية والترتيبات الاقتصادية، ص١٠٥.

وسيكون التنظيم الإقليمي مفتاحاً "للسلام" والأمن، وسوف يشجع الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والتطوير ورفاهية الأفراد.

ويتطلب ما تقدم ثورة في المفاهيم، للوصــول إلى هدف هو خلق مجتمع إقليمي من الدول بســوق مشــتركة وهيئات مركزية منتخبة، ومصــممة على غرار الجماعة الأوربية(١)؛ إذ يتمثل هذا المشــروع وفق التصــورات "الإســرائيلية" في إقامة هيكل متكامل من اللجان والهيئات الإقليمية المشــتركة الفنية والاقتصــادية، أي إقامة بنى تنظيمية ترســم حدود النظام الإقليمي المقترح وينطوي على مرحتين: الأولى: عقد اتفاقيات ســلام ثنائية بين "إســرائيل" وكل دولة عربية على حدة، أما الثانية فتنتهي بتطبيع العلاقات بين الدول العربية و "إســرائيل" من خلال المفاوضــات المتعددة الأطراف (٢).

من هنا جاء مفهوم السلام "الإسرائيلي" ليتجاوز إنهاء حالة الحرب مع الجانب العربي بل ويتجاوز حتى الاعتراف "بإسرائيل" ليشمل بالتحديد العلاقات العربية - "الإسرائيلية" في ظل فسحة كاملة للتعامل المتبادل والمشترك لانتقال السلع والعمالة ورأس المال والتكنولوجيا دون عوائق في إطار ســوق مشــتركة للشــرق الأوســط والاستيلاء على ثروات العرب سلمياً.

كما إن النظام الجديد وفقاً للتصــورات "الإســرائيلية" والأمريكية ســوف يتحدد عبر ثلاثة مستويات، الأول: يشمل إقامة تجمع اقتصادي ثلاثي بين الكيان الفلسطيني و "إسرائيل" والأردن على غرار الاتحاد الاقتصــادي القائم بين دول البنيولكس(*)، والثاني: إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر تشــمل إلى جانب الدول الثلاث كلاً من مصــر وســوريا ولبنان، أما المســتوى الثالث: فيمثل إقامة منطقة موســعة للتبادل التجاري الحر تشمل إلى جانب الدول المذكورة دول مجلس التعاون الخليجي (٣).

---

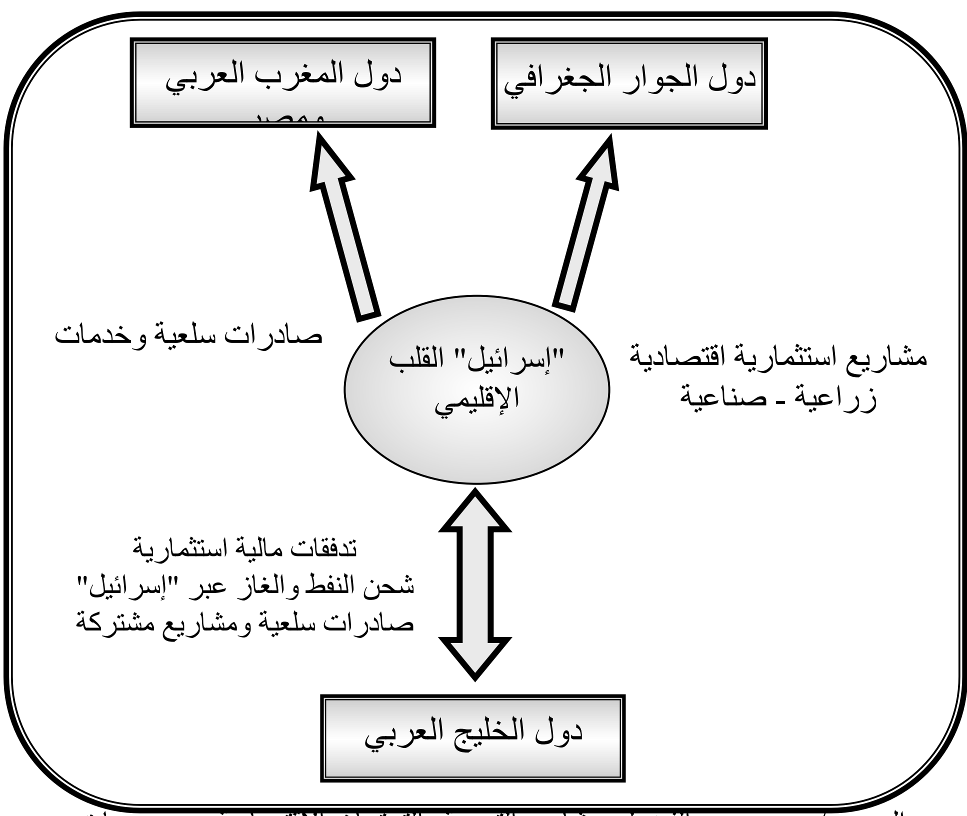
(١) شمعون بيريس، مصدر سابق، ص٦١-٦٢.

(٢) خلدون ناجي معروف، مسارات الصراع العربي الصهيوني، ص٩٩.

(*) البنيولكس: تجمع اقتصادي أوربي يضم: بلجيكيا وهولندا ولكسمبورغ...

(٣) رسلان خضور مصدر سابق، ص٢.

شكل رقم (٤) "إسرائيل" القلب الإقليمي



المصدر/ محمود عبد الفضيل، مشاريع التسوية والترتيبات الاقتصادية، مصدر سابق، ص١٠٥

ولعل البعد الاقتصـــادي للتســـوية يعتبر من أهم الأبعاد المطروحة في ترتيبات السلام القادمة، إذ إن الاتفاقات والمعاهدات السياسية بما في ذلك التبادل الدبلوماسي والترتيبات الأمنية لا تكفي من وجهة النظر "الإســرائيلية" لتحصــين الســلام على المستوى البعيد.

فالسـلام القائم على المعاهدات السـياسـية والترتيبات الأمنية هو نوع من السـلام البارد في العرف "الإسـرائيلي" بينما إرسـاء هذا السـلام على قاعدة من الترتيبات الاقتصادية والمعاملاتية بين "إسرائيل" وبلدان المنطقة العربية، يفضي إلى نوع من السلام الحي والديناميكي **warm peace** (١).

(١) عبد الله أبو هيف، مصدر سابق، ص٢٨.

ووفقاً لهذا المنطق فإن حدود "إسـرائيل" لن تكون حدوداً جغرافية فحسـب قد تتعرض لضربات الصواريخ العربية في لحظة معينة، بل ستكون أعماقاً اقتصادية وسياسية تضرب بجذورها بين دول المنطقة الأمر الذي يجعل الفكاك منها عملية باهضة الكلفة.

وبهذا الصدد أشار شمعون بيريس في مقال ضمن كتاب نشر في القاهرة بعنوان "ما بعد حرب الخليج" يقول: ((لم نعد بحاجة إلى حدود جغرافية آمنة مع الجيران لأن هناك صاروخاً قد يأتيك من مكان مثل بغداد ويهدد أمن "إسرائيل" ولكن علينا أن نبني أعماقاً آمنة في بلاد الجوار ويتطلب ذلك بناء عمق اقتصادي وسياسي وثقافي يحقق الأمن "الإسرائيلي")) (١).

ويعتبر البعد الاقتصادي للتسوية مداعبة لحلم صهيوني قديم تحدث عنه تيودور هرتزل في روايته السياسية اليوتوبية **Altreuland** فأشار إلى أهمية قيام كومنولث عربي - يهودي بين "إسـرائيل" والاقتصـادات العربية، حيث يتم خلق مصـالح اقتصادية متبادلة تسمح بدخول "إسرائيل" في النسيج الاقتصادي العربي لتصبح "إسرائيل" بمثابة سنغافورة الشرق الأوسط (٢).

وكان إيغال آلون يذهب منذ الخمسـينات إلى أن الحل النهائي للصـراع العربي - "الإسـرائيلي" هو تكوين رابطة (كومنولث) إقليمية للتعاون الاقتصـادي والسـياسـي والعلمي والثقافي والتعاون في مجال الأمن، بحيث تضـم جميع دول المنطقة أو معظمها(٣).

- ولقد بدأت "إسـرائيل" العمل على تحقيق النظام الإقليمي عبر المفاوضـات المتعددة الأطراف، ويدعو بيريس إلى تحقيقه على مرحلتين:

الأولى: وتتضـمن إقامة مشـاريع مشـتركة بين "إسـرائيل" وبعض الأقطار في الشرق

---

(١) حميد الجميلي، الهندسة الجيواقتصادي للشرق أوسطية: الآفاق والأبعاد، نشرة دراسات، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، ع١٠، آذار، ١٩٩٦، ص١٩.

(٢) عبد الله أبو هيف، مصدر سابق، ص٢٨-٢٩.

(٣) حامد ربيع، مبدأ شد الأطراف وتطور السياسة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط خلال الثمانينات، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٦، ص١٨٩.

العربي وتركيا، حيث يدعو بيريس لإنشـــاء مشـــروعات التعاون المائي لتحقيق شـــراكة عادلة في توزيع المياه عبر القنوات المفتوحة أو الأنابيب أو بصـــورة غير مباشـــرة من خلال الحاويات ومن هذه المشـــاريع التي طرحت من جديد مشـــروع أنابيب السلام لنقل المياه من تركيا إلى دول الشرق الأوسط التي تشح فيها المياه [١].

أما المرحلة النهائية: فتتضمن إقامة سوق شرق أوسطية مشتركة مع مؤسساتها المركزية على غرار السوق الأوربية المشتركة. وخلال هذه المرحلة النهائية تصبح الأعمال الاقتصـادية أهم من السـياسـة، والسـوق أهم من الدول، والمنافسـة أهم من الحدود القديمة، الأمر الذي سيؤدي إلى ظهور هوية شرق أوسطية جديدة [٢].

ويعتبر رابين أن قيام الشـرق ـ أوسـطية في المنطقة سـيحفز ملايين اليهود على الهجرة إلى فلسطين والتوزيع في المنطقة بعد سقوط حدودها في مشاريع اقتصادية على غرار انتشار البريطانيين في إمبراطوريتهم [٣].

ويتحقق التعاون عبر السوق الشرق ـ أوسطية بدمج "إسرائيل" لتستفيد من النفط والغاز، وتصـــبح مركزاً تجارياً ومالياً لا يمكن الاســـتغناء عنه أو تجاوزه إلى نظام اقتصـادي إقليمي عربي مستقل عنها، أو متجاوز إياها، حيث تريد "إسرائيل" تنمية شـــبكة واســـعة ومنتقاة من التشـــابكات الاقتصـــادية بين الاقتصـــاد "الإســـرائيلي" والاقتصـادات العربية من شـأنه أن يجعل كلفة الانفصـال غالية جداً بالنسبة للأقطار العربية التي تود الانفكاك من تلك الترتيبات الإقليمية الجديدة [٤].

ويقدم بيريز مبرراته للسوق الشرق ـ أوسطية بأنها منافسة التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى، ومنها السوق الأوربية المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة بين

(١) شمعون بيريس، مصدر سابق، ص٢٨ـ٢٩.
(٢) محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، التصورات ـ المحاذير ـ أشـكال المواجهة، ندوة: التحديات الشـرق أوسـطية الجديدة والوطن العربي، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص١٢٩ـ١٣٠.
(٣) عبد الله أبو هيف، مصدر سابق، ص٤٦.
(٤) محمود عبد الفضيل، مشـاريع الترتيبات الاقتصـادية، الشـرق أوسطية، مصـدر سـابق، ص١٣١ـ ١٣٢.

أمريكا والمكسيك وكندا.

ويقول عن دور كيانه في هذه السوق الشرق ـ أوسطية: بأنه شبيه بدور الولايات المتحدة مع أميركا اللاتينية من خلال علاقة اقتصادية انفرادية استعمارية رأسمالية تهيمن على مقدرات المنطقة الاقتصادية ومواردها الطبيعية [١].

أما موشيه أرينز فيقول: ((إذا وقفنا النظر في التاريخ: سنرى أن المشكلات الاقتصادية أهم من النزاعات القومية، ويسعى الفكر الصهيوني حسب تصوراته إلى ملاءمة الأيديولوجيات القومية التي ستتم عبر الاندماج في النظم فوق القومية التي ستلغي الوزن الخاص للعناصر التاريخية في النزاعات بين الشعوب؛ لذا يرى أن النزاع العربي ـ "الإسرائيلي" سيجد له حلاً في إطار الشرق ـ أوسطية[٢].

لكن فريقاً "إسرائيلياً" آخر يمثل اليمين يمتلك رؤية أخرى بصدد الانتماء للمنطقة وفق نظام شرق ـ أوسطي، يرفض الاسترخاء العسكري وما قد يستشري في ظله من تهديدات لن توازي الازدهار المزعوم الأمر الذي يعني ضرورة بقاء "إسرائيل" كدولة غريبة حتى في حال اندماجها بالمنطقة [٣].

وإن منطق الأسوار الحديدية الواقية سيضمن "الإسرائيل" وجوداً وثباتاً ويخلق لدى الجانب الآخر قناعة مفادها القبول والتعايش كون "إسرائيل" ليست حدثاً عابراً أو كياناً طارئاً، وإن هناك الكثير الذي يواجه هذه الفكرة على الرغم من اتفاقات التسوية مع الأطراف العربية، التي ألغت حالة الصراع القائمة بين الجانبين ممثلاً (بالأصولية الإسلامية) وهي على حد الوصف "الإسرائيلي" ظاهرة سرطانية غير عقلانية قد تدفع إلى تغيير معادلة القوة في غير الصالح "الإسرائيلي"[٤].

---

(١) عبد الله أبو هيف، مصدر سابق، ص٣٠.

(٢) حسين علي إبراهيم، العولمة ومستقبل السيادة في العالم الثالث، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ٧٨.

(٣) ملف مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع٢٩٤، شتاء ١٩٩٧، ص٩٣-٩٤.

(٤) حسن عبد الله جوهر، الأصولية الإسلامية ونظرية الدومينو السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢٥، تموز، ١٩٩٦، ص٨٥.

في حين يرى فريق حزب العمل أن تنمية علاقات اقتصـــادية تجارية ومالية هي أنسب الطرق لفرض المشروع الصهيوني، والوصول عبر الطرق الاقتصادية إلى ما عجزت عنه السـياسـة والحرب لإحلال الاسـتغلال الأكبر لمجمل الثروات والإمكانات العربية مقابل ما ستتنازل عنه من الأراضي العربية المحتلة.

في حين تغدو القوة المدعومة بأحزمة أمنية أداة الحسم للوجود الصهيوني تحسباً لمخاطر كامنة ومحتملة هي الأفضل على صعيد المصالح "الإسرائيلية" بمستوياتها المختلفة[١].

ولا شـك أن "إسـرائيل" سـتظل ترى في التعبير عن وظيفتها، كدولة شـرق أوسـطية، هدفاً في المسـتقبل المنظور، مسـتفيدةً من التفاعلات الّتي لحقت باتفاقيات كامب ديفيد ثمّ حرب لبنان والحرب العراقية الإيرانية، والعلاقات "الإسرائيلية" مع دول المحيط المجاورة للوطن العربي ومنها إيران. بل إن "إسـرائيل"، تتعامل مع المتغيرات الّتي حدثت في الثمانينات، على أنها مجال طبيعي لتفاعل وظيفتها الإقليمية في الشـرق الأوسـط، ويعلل هذه النزعة الكاتب "الإسـرائيلي" ديفيد بولوخ **David Pollock** ضمن الندوة الّتي كرست لمعالجة "أوضاع" الشرق الأوسط بعد الغزو "الإسرائيلي" للبنان فهو يرى: ((أن المعوقات والفرص المتاحة أمام السياسة الخارجية "الإسـرائيلية" لا يمكن أن تسـتوعب إلا عبر مفهوم عريض للدور الإقليمي، ومن ذلك فإن خروج مصـر من المواجهة مع "إسـرائيل" واندلاع الحرب بين العراق وإيران وموقف سـوريا من هذه الحرب، هي عوامل تكرس الوظيفة الإقليمية للسياسة الخارجية في "إسرائيل" [٢].

ويمكن إجمال العوامل الّتي تمثل عناصـر الدافعية في السـياسـة "الإسـرائيلية" الّتي تكرس الدعوة لاعتبار "إسـرائيل" دولة شـرق أوسـطية وليسـت جزءاً من أوربا، كما كان السائد من

---

(١) ملف مجلة الدراسات الفلسطينية، مصدر سابق، ص٩٥.

(٢) **Freedman,Robert.O."The Middle East after The Israel Invasion of Lebanon",London, ١٩٨٦,p.٢٨٨.**

قبل،... على النحو التالي:

١. دور اليهود الشـرقيين المنحدرين من أصـول عربية وشـرق أوسـطية، الّذين يشـكلون نصـف السـكان، ويملكون حنيناً للعودة للتعامل مع الأقطار التي انحدروا منها، حيث ما يزالون يعتبرون أنفسـهم أبناء ثقافات المجتمعات الّتي تركوها، وأنهم قادرون عل التعامل معها مجدداً، ولكن بصفة "إسرائيليين".
٢. السـعي لتحقيق الهدف البعيد بجعل "إسـرائيل" مركز الشـرق الأوسـط الاقتصادي والعلمي والسياحي والمصرفي والاتصالي، حيث يتعذر أن تكون "إسرائيل" مركز ثقل لمثل هذه الأدوار بالنسبة لأوربا، أو أية منطقة أخرى.
٣. الحاجة للتمتع بتفويض من الدول الكبرى، للقيام بوظيفة إقليمية علنية ومباشرة تحظى بالرعاية الدولية وموافقتها، وحمايتها بحيث ينتهي التعامل مع "إسرائيل" ككيان طارئ ومعزول في الإقليم.
٤. إن المنطقة تتسـم بكونها منطقة متعددة التحالفات الإقليمية وهو أمر يجعل "إسرائيل" في حاجة للانضواء تحت مظلة إقليمية، تنتزع من خلالها حاجتيها الرئيسـيتين: الأولى: الحصـول على شـرعية إقليمية كاملة وعملية وفعالة، والثانية: التمتع بامتيازات التفاعل الإقليمي حيث يتسم التاريخ الحديث للشرق الأوسـط بالتحالفات الإقليمية، والثنائية، ومتعددة الأطراف، ويصـعب على "إسـرائيل"، بقناعة مفكريها واسـتنتاج مراكز البحوث الاسـتراتيجية فيها، أن تكون معزولة عن منظومة التحالفات الإقليمية [١].

وشيئاً فشيئاً: صارت "إسرائيل" تهيئ الوسطين الإقليمي والدولي، للتعامل مع وظيفتها الإقليمية باعتبارها جزءاً من المنطقة مفوضـةً بهذه الوظيفة من قبل حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية.

هـ. المكاسب "الإسرائيلية" من المشروع الشرق أوسطي

من العرض السـابق يتبين أن الأطروحة "الإسـرائيلية" للشـرق أوسـطية أو ما يعرف

(١) التوازن العسـكري في الشـرق الأوسـط، مركز الدراسـات الاسـتراتيجية، جامعة تل أبيب، ترجمة دار الجليل، عمان ١٩٨٤، ص٥٣.

بالنظام الإقليمي الشـــرق أوســـطي، طرحت لتكون الوليد الشـــرعي لمخطط الاختراق والهيمنة "الإسرائيلية" على المنطقة العربية.

وبديهي والوضـع كذلك أن تضـع "إسـرائيل" نصـب عينيها المنافع أو المكاسـب الّتي ستجنيها من وراء ذلك، وهي - بالطبع - مكاسب لطرف واحد "إسرائيل" على حساب الطرف الآخر الّذي سيكون الخاسر الوحيد (العرب).

بناء على ذلك يمكن أن نحدد المكاسـب الّتي سـتجنيها "إسـرائيل" من جراء ذلك المشروع، على النحو الآتي [١]:

١. سـتتحول "إسـرائيل" إلى أقوى دولة في السـوق الشـرق أوسـطية وسـيكفل لها ذلك الهيمنة على هذه السوق. ومن ثم ستكون "إسرائيل" أقدر من غيرها على تحديد ترتيبات إقامة هذه السوق، ووقف تطبيقات إقامة مؤسسات هذه السوق بما يخدم مصلحتها هي فقط.

٢. ستتمكن "إسرائيل" في ظل الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية من تحويل مبدأ مقايضـــة الأرض بالسـلام إلى مقايضـــة الجزء بالكل ومبادلة أمن الحدود الجغرافي بأمن الأعماق الاقتصادية ومبادلة الجزء بالكل.

فالنظام الشـرق أوسـطي الّذي يقوم على توظيف منظومة الترتيبات الاقتصـادية الشرق أوسطية الجديدة، سيمكن "إسـرائيل" من بناء تلك الأعماق والأبعاد اللازمة للدفاع عن أمنها الجديد المتمثل في الأعماق الاقتصـــادية. بدلاً من الاقتصــــار على الحدود الجغرافية، فالحدود الجديدة "الإســـرائيل" لن تكون حدوداً جغرافية وفقاً لمنطق الصـــهيونية الجديد، بل أعماقاً اقتصـــادية وسـياسـية تضـرب بجذورها في أعماق الاقتصــاد العربي، لذا فإن المفهوم الجديد لأمن "إسـرائيل" هو أمن الأعماق الاقتصادية وليس أمن الحدود الجغرافية.

٣. سـتصـبح "إسـرائيل" المركز التكنولوجي المتقدم، خاصـة بعد أن تم الاتفاق على إقامة مؤســـســة للعلم والتكنولوجيا بينها وبين الولايات المتحدة، تضــمن استمرار

---

(١) حميد الجميلي، الهندسة الجيواقتصادية للشرق أوسطية، مصدر سابق، ص٣٦-٣٨، وراجع أيضاً: حلمي عبدالكريم الزعبي، مصدر سابق، ص١١٧-١٢٠.

تفوق "إسرائيل" تكنولوجياً في المنطقة وتقديم سلع عالية التقنية تمكن "إسرائيل" من الهيمنة على الأسواق العربية وعلى السوق الشرق أوسطية ككل.

ولتحقيق هذه الهيمنة التكنولوجية "الإسرائيلية" في المنطقة، تعتزم الولايات المتحدة إنشاء لجنة أمريكية - "إسرائيلية" مشتركة للتكنولوجيا الراقية للعمل في مجال البحث والتطوير الخاص بميادين تكنولوجيات الحادي والعشرين.

٤. ستصبح "إسرائيل" مركز الاستقطاب الرئيسي للاستثمارات الأجنبية، خاصة بعد فتح الأسواق العربية ورفع المقاطعة الّتي كانت مفروضة على الشركات الّتي تتعامل مع "إسرائيل"، والاستفادة من موقع "إسرائيل" كمحطة إقليمية لتصدير السلع الصناعية العالية التقنية.

٥. ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية (المياه - النفط - العمالة - السياحة- الثقافة - رأس المال) بالاقتصاد "الإسرائيلي" من خلال شبكة واسعة من التشابكات ومشروعات الربط الإقليمي بحيث تكون تكلفة الانفصال عالية جداً لتلك الأطراف الّتي ستفكر بالانسحاب.

٦. سيؤدي النظام الشرق أوسطي إلى تحويل "إسرائيل" إلى شريك كامل للولايات المتحدة في المنطقة بعد أن كانت تقوم بدور الوكيل (**Proxy**)، إذ في إطار الهندسة الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة ستتحول "إسرائيل" إلى دولة إقليمية كبرى في المنطقة تدور في فلكها التخوم الاقتصادية العربية الّتي ستنزلق إلى هاوية النظام الاقتصادي الشرق أوسطي.

٧. دمج "إسرائيل" استراتيجياً في الحياة الشرق أوسطية بعد إدماجها استراتيجياً في الحياة الاقتصادية العربية، من خلال مشروعات الربط الإقليمي العديدة، لذا فإن الدمج الاستراتيجي "الإسرائيل" في الحياة الاقتصادية العربية يعد بمثابة الخطوة التمهيدية للدمج الاستراتيجي الأكبر في الحياة الاقتصادية الشرق أوسطية.

٨. تمكين "إسرائيل" من امتصاص رؤوس الأموال العربية، لتغذية تنميتها المستقبلية الاقتصادية والتكنولوجية.

٩. تمكين "إسرائيل" من أن تصبح قوة اقتصادية إقليمية مسيطرة، ومن ثم تتمكن من أن تصبح إمبريالية اقتصادية إقليمية قائمة على منهج الردع الاقتصادي "الإسرائيلي"، وأن تصبح مركز الثقل في كلّ الأنشطة الاقتصادية المستهدفة ونقطة الالتقاء لكل الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية. وهكذا تصبح "إسرائيل" في ظل الاقتصاد الشرق أوسطي، قوة اقتصادية مسيطرة ومرجعية اقتصادية. وبهذا المركز الاقتصادي ستصبح "إسرائيل" مركز الثقل في جميع الأنشطة الاقتصادية المستهدفة ونقطة الالتقاء أو العبور لمعظم مشروعات البنية التحتية، والمصدر الرئيسي الإقليمي لكثير من السلع والخدمات إلى الأسواق العربية.

- صفوة القول: إن المكاسب الّتي ستجنيها "إسرائيل" وفقاً للنظام الشرق أوسطي، سوف تكون لها انعكاسات مدمرة على الكيان الاقتصادي العربي، فمخاطر هذا الاختراق - كما بيناها شرحاً وتفصيلاً- تهدد الأمن الاقتصادي وتسعى إلى تقويضه وهدمه عن طريق تحقيق الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية وإلحاق هزيمة أخرى بالعرب من خلال استعمال سلاح الاقتصاد، ذلك السلاح الأكثر فعالية.

و/ إستراتيجية المراقبة عن بعد ودور إسرائيل في غزو العراق واحتلاله.

رداً على(استراتيجية الخنق) التي اتبعتها دول الخليج العربي باستخدامها السياسي لسلاح النفط لفرض رؤيتها لحل الصراع العربي الإسرائيلي آنذاك.

تبلور اتجاه أمريكي من خلال دراسة أعدتها لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي في ٢١ أب ١٩٧٥: احتمال القيام بعمل عسكري منسق مع إسرائيل ضد دولة منتجة للنفط عند محاولتها فرض خطر نفطي.

وقد تحدد الهدف الاستراتيجي لاستخدام القوة المسلحة الأمريكية بالتعاون مع القوة الإسرائيلية في حال نشوب هذه الأزمة ليكون القيام بعملية عسكرية للاستيلاء على منطقة حقول النفط الرئيسية الواقعة بالمنطقة الشرقية الممتدة بمحاذاة الخليج العربي وتأمين تدفق أهم حقول النفط في المملكة العربية السعودية والتسهيلات المصاحبة لها والاحتفاظ بها أو السيطرة غير المباشرة عليها.

إلا أن اســتراتيجية إســرائيل بدت مخالفة لما تم التخطيط له مع حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩١, وغزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣.[١]

إذ لم يكن لأحد أن يدرك مدى الحذر والحيطة الذين تعاملت بهما إســـرائيل مع ملف العراق إبان الغزو الأمريكي عليه، حيث اتبعت إســرائيل خلاله "اســتراتيجية المراقبة عن بعد" حيث تحرى الإســـرائيليون الحديث عن إي أهداف في العراق انتظاراً لإعلان الانتصار الأمريكي هناك.

وما إن حدث هذا حتى خرجت النوايا الإسـرائيلية إلى العلن وأصـبح التصـريح بالمصالح الإسرائيلية في العراق أمراً مباحاً بل ومنطقياً في ظل العلاقة الوثيقة التي تربط بين صقور واشنطن ومتطرفي تل أبيب.

وظهر أول تعبير عن الخطط والنوايا الاســرائيلية تجاه العراق حين أعلن وزير البنية التحتية يوســف باتريز كي عقب ســقوط بغداد مباشــرة عن رغبة الحكومة الإســـرائيلية في إحياء خط النفط القديم (الموصـــل – حيفا) الذي توقف عن العمل عقب قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. [٢]

ز/ المكاسب الإسرائيلية من غزو العراق واحتلاله

لم تقتصـــر المكاســـب الإســـرائيلية من غزو العراق واحتلاله على النواحي الاستراتيجية والأمنية فقط وإنما امتدت لتشمل الجوانب الاقتصـادية التي تمثل قلب وركيزة المشـــروع الشـــرق أوســـطي. لذا لم يكن مســـتغرباً أن تعبّر دوائر المال والأعمال في إســرائيل عن فرحتها بســقوط النظام القومي العربي في العراق الذي كان يشكل

---

(١) لدراســة أكثر تفصــيلاً حول دور إســرائيل في غزو العراق واحتلاله راجع: جون جي. مير شـايمر و ستفن ام. والت، ترجمة فاضـل جتكر: أمريكا المختطفة: اللوبي الاسـرائيلي وسـياسـة الولايات المتحدة الخارجية، مؤسسة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ٢٠٠٦.

(٢) لدراسـة أكثر تفصـيلاً حول أطماع إسـرائيل في نفط العراق راجع: جون فيالز، العراق أولاً: حرب إسرائيل الخاطفة على نفط الشرق الأوسط (عملية شيخينيا) ترجمة مروان سعد الدين، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق ط ١، ٢٠٠٣.

عقبة أمام تحقيق المشروع الشرق أوسطي لكونه يمثل جدار الانعزالية في وجه الدولة العبرية منذ نشوئها ولحد الآن.

ولا يخفى أن لإسرائيل أهدافاً اقتصاديه في العراق تهدف إلى تحقيقها أولاً وقبل كل شئ لربط العراق نهائياً بالمشرع الشرق أوسطي بشقه الاقتصادي الذي يعد مقدمة لأي تطبيع في العلاقات المستقبلية سياسية وأمنية وثقافية.

- ولعل أهم تلك الأهداف هي:

١. التخلص من حالة الاختناق التي يمر بها الاقتصاد الإسرائيلي والتي وصلت درجات غير مسبوقة منذ إنشاء الدولة العبرية ذاتها، وهي الحال التي نجمت عن اندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) وأطاحت بالعديد من القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية ودفعت بها نحو حافة الهاوية.

٢. فتح السوق العراقية إمام المنتجات الإسرائيلية وما يعنيه ذالك من ترويج الصادرات الإسرائيلية الراكدة في المصانع التي اعتراها الصدأ وتوقفت عن العمل، وهو ما يصب في النهاية في خدمة الموطن الإسرائيلي ذاته سواء من ناحية خلق فرص عمل جديدة وخفض معدلات البطالة التي تخطت حاجز ٩% للمرة الأولى في تأريخ إسرائيل، أو من ناحية زيادة الدخول الفردية هناك، قدر رئيس معهد الصادرات الإسرائيلي أن طاقة التصدير الإسرائيلي غير المباشر إلى العراق في السنوات الثلاث المقبلة قد تصل إلى ١٠٠ مليون دولار سنوياً.

٣. اعتبار العراق هو الجسر نحو بدء الخروج من العزلة العربية، وتمهيد الطريق نحو زخم في العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية، وذالك بالنظر إليه كنقطة التقاء الشركات العربية الراغبة في المساهمة في إعمار العراق، وهو ما يمكن أن يمهد الطريق نحو فتح الأبواب العربية المغلقة أمام المنتجات الإسرائيلية.

٤. بناء علاقات تحالف استراتيجي طويل الأمد مع العراق الجديد وذلك عبر الوسيط الأمريكي، مما يعني اعتراف أي حكومة عراقية قادمة بالمصالح الإسرائيلية في العراق بحيث تصبح العلاقة بين الطرفين علاقة كاثوليكية يصعب فكها، خاصة في ظل الاحتياج العراقي للتكنولوجيا والأموال

الاسرائيليه لإعادة بناء منشآته وبنيته التحتية، بحيث يصبح هناك اعتماد عضوي على رأسمال إسرائيلي في مشروعات الإنشاء والتعمير المستقبلية.

ثانياً: جمهورية مصر العربية ودورها الإقليمي

تمثل مصر أهمية كبيرة على الساحة العربية بسبب تراثها الثقافي والتاريخي والسياسي الطويل، ولكونها تضم أكبر كتلة سكانية إذ تمثل ثلث سكان الوطن العربي، فضلاً عن موقعها الجيوبوليتكي المهم وإطلالتها على البحر المتوسط في حوضه الجنوبي وعلى البحر الأحمر، وقناة السويس التي تعتبر أهم طرق الملاحة بين آسيا وأفريقيا وأوربا خاصة بعد أن تعاظمت صادرات النفط العربية، فضلاً عن الأهمية الجيوبوليتكية لهذه القناة. [راجع خريطة ١١]

ومما زاد من أهمية موقع مصر الجيوبوليتكي في منطقة الشرق الأوسط هو الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين مما شكل منطقة ضعف جيوبوليتكي لما يسمى بـ " دولة إسرائيل "، حيث إن مدينة بورسعيد لا تبعد سوى ١٥٥ ميلاً عن تل أبيب، والقاهرة عن تل أبيب ٢٦٠ ميلاً (١).

كما أن مصر تعد في مقدمة الدول العربية من حيث القوة العسكرية، لامتلاكها الحجم السكاني الذي سخرته في بناء قوتها العسكرية، إضافة إلى امتلاكها الخبرة القتالية نتيجة الحروب التي خاضتها ضد العدو الصهيوني وآخرها حرب ١٩٧٣ التي حقق فيها الجيش المصري أعظم إنجاز عسكري في العصر الحديث في عبوره خط بارليف.

وإذا أخذنا المعطيات الجيوستراتيجية التي تتمتع بها مصر من ناحية أخرى، لأدركنا مدى أهمية الدور المصري في المنظومة الشرق ـ أوسطية، خصوصاً بعد إبرامها معاهدة سلام مع الكيان الصهيوني التي أذنت بدخول مصر في تلك المنظومة.

---

(١) حسن البزاز، مصر العربية بين الإقليمية والدولة، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد ١٨، ١٩٦٥، ص١٤٦.

أ. الدور الإقليمي لمصر والنظام الشرق أوسطي

١. الدور الإقليمي في التسوية مع العدو الصهيوني:

بما أن مصـــر تعد قلب هذه المنطقة الحيوية بموقعها المتميز وثقلها الســـياســـي والثقافي، عربياً وإســـلامياً وأفريقياً، فقد عدتها الإدارة الأمريكية مفتاحاً لأي اســتراتيجية ناجحة في الشــرق الأوســط، ولهذا ســعت الولايات المتحدة على إبقاء مصـــر في دائرة الغرب، وكان الوزير الأمريكي المفوض في القاهرة كيرك **Kirk** قد أكد في وقت مبكر أهمية مصـــر في الصـــراع الدولي، عندما طلب من حكومته تقديم الدعم ليس بهدف الحفاظ على أمن المنطقة باعتبارها قاعدة عسكرية مهمة في تنفيذ الحرب في أوربا والشــرق الأوســط فحســب، بل لأن مصـــر بفضـــل موقعها الجغرافي المهم ســـوف تبرز في الســـنوات المقبلة كعامل له اعتباره في إعادة بناء وتطوير هذا الجزء من العالم [١].

هذا وقد كانت هناك محاولات لجر مصـــر إلى الأحلاف، وأن تكون مقر القيادة في الشـرق الأوسط بناء على اقتراح هربرت موريسـون **H. Morrison** وأن يكون لمصر مركز هذه القيادة وقال: ((نحن لا نستطيع أن نتحمل ترك مصر لأننا بحاجة إليها، ونحن نحتاج إليها ليس فقط لأنفســـنا ولكن لنا جميعاً ما دمنا قد قررنا التحدي لأي تهديد يستهدف طريق حياتنا)) [٢].

ومع أن مصر عارضت الطروحات الأمريكية الخاصة بإقامة أحلاف عسكرية وخاصـــة ما عرف بالحزام الشـــمالي ومن ثم حلف بغداد، إلا أن ذلك لم يمنعها من التوجه نحو الغرب عموماً، وأمريكا خصـــوصـــاً، لتلبية متطلباتها العســـكرية والاقتصـــادية ... غير أن إصـــرار الولايات المتحدة على تلبية هذه المتطلبات كان مرهوناً بشروط التسوية بين الكيان الصهيوني ومصر،غير أن ذلك قد أدى إلى توتر هذه العلاقة إذ أوقفت الولايات المتحدة تمويل بناء السد العالي بسبب رفض صانع القرار

---

(١) ظاهر محمّد صـــكر الحســـناوي، الرؤية الأمريكية للصـــراع المصـــري البريطاني: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص١١.
(٢) المصدر نفسه، ص١٣.

الســياســي المصــري الرئيس جمال عبد الناصــر إجراء تســوية مع الكيان الصهيوني.وقد اتضح ذلك من خلال فشل بعثة اندرسون أوائل عام ١٩٥٦ (١).

بمجيء الرئيس السادات إلى الحكم بدأت مصر تتجه نحو التسوية وأخذت تقترب من الولايات المتحدة في هذا الأمر. وقام الســادات في هذا الســياق، بطرح مبادرته في ٤ شــباط ١٩٧١ لفتح قناة الســويس أمام الملاحة الدولية في مقابل انســحاب "إسرائيل" التدريجي من سيناء (٢).

وتوالت الاتصــالات الســرية المصــرية الأمريكية من خلال مستشــار الســادات للأمن القومي حافظ إسماعيل ومستشار الرئيس الأمريكي، وكانت نتيجة الاتصالات أن قام الرئيس الســادات بإخراج الخبراء الروس من مصــر، ثم قامت حرب تشــرين الأول ١٩٧٣، وبعدها توالت جهود كيســنجر الذي ســلمه الســادات مقاليد التســوية. فتمكن كيســنجر أن يعقد اتفاقيتين بين مصــر و "إســرائيل" الأولى ١٩٧٤/١/١٧، والثانية في ١٩٧٥/٩/١ وكانت الاتفاقية الثانية من الأهمية حيث عدت مقدمة لاتفاق سياسي محض، ولذلك قام السادات بزيارته للقدس في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧.

وقد توجت تلك الاتصـــالات بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية - "الإسرائيلية" ١٩٧٩(٣). ونظراً لكون مصر القوة الجيوبوليتكية الأعظم في المواجهة مع "إســرائيل" فإن ذلك قد أدى إلى حالة ضــعف وفقدان التوازن الســتراتيجي بين "إســرائيل" ودول المواجهة ممّا قاد هذه الأنظمة إلى التباين في مسلسل الاستسلام مع "إسرائيل" والتي على ما يبدو كانت مستعدة لذلك.

---

(١) عصام فاهم العامري، العلاقات المصرية الأمريكية، هل تستطيع مصر أن تقول لا، محطات اســتراتيجية، مركز الدراســات الدولية، كلية العلوم الســياســية، جامعة بغداد، ع٤٢، بغداد، ٢٠٠٠، ص٢-٣.

(٢) شريف جويد العلوان، مصدر سابق، ص٨١.

(٣) حسن نافعة، مصر والصراع العربي - "الإسرائيلي" - من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، آب، ١٩٨٦، ص٤٧-٦٧.

وعلى الرغم من خروج مصر من دائرة الصراع العربي - "الإسرائيلي" إلا أن الأكثر خطورة في سلوكها كان سعيها لجر الأطراف العربية إلى كامب ديفيد، ودعم عمليات الصلح والتطبيع مع "إسرائيل"، إلا أنها حجمت على أثر مؤتمر قمة بغداد في عام ١٩٧٩. ورغم عودتها إلى الصــف العربي، إلا أنها كانت مثقلة بالاتفاقيات مع "إســرائيل". وبدلاً من أن تؤدي عودتها إلى الصــف العربي إلى وقف تطبيعها لعلاقاتها مع "إســرائيل" عملت على دفع الأطراف العربية إلى إجراء تســويات سياسية انفرادية على نمط اتفاقها مع "إسرائيل" [١]. وعندما بدأت أم المعارك (أزمة الخليج) لم تلعب مصر الدور القومي المؤمل منها، باتجاه حلول عربية تبعد المنطقة عن التدخلات الأجنبية أو أن تلعب دور القائد العربي للأمة ... وإنما كان دور صانع القرار المصري متماشياً مع الإدارة الأمريكية والصهيونية ولذلك يمكن اعتبار دور صــناع القرار في مصــر نابعاً من تبعيتها للولايات المتحدة أكثر ممّا هو نابع من سياسة الاعتدال الّتي ينتهجها صناع القرار وكما هم يدعون.

من هنا عدت مصر العمود الرئيس للاستراتيجية الأمريكية ومشروعها الإقليمي، وجاءت مشــاركتها ودول الخليج العربي في مؤتمر مدريد ١٩٩١ وجهود التســوية المرتبطة به بشكل لم يكن مستقلاً بل هو نابع من تبعيتهم للولايات المتحدة اكثر مما هو نابع من سياسة الاعتدال التي تنتهجها هي وكما تدعي[٢].

٢. الدور الإقليمي في العدوان على العراق:

بخروجها عن الصـف العربي، أصـبحت مصـر دولة معزولة لا تقدر حتى على توفير أبسط مقومات الحياة الاقتصـادية لشـعبها، وذلك لكونها تعاني من مشـكلات اقتصـادية صـعبة لذلك كان للمسـاعدات الاقتصـادية والعسكرية الأمريكية دور وإن كان يسيراً في تثبيت مصر على سياستها الموالية للولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) ضاري رشيد الياسين، البيئة الإقليمية للعراق رؤية عامة، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٥، ١٩٩٨، ص٣٩.

(٢) محمّد السيد سليم، المصالح العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٢٨.

وقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية الوضع الصعب لمصر واستثمرته في جر مصر إلى دائرة النفوذ الأمريكي، ويقدم وليام كوانت تفسيرات للموقف المصري تجاه الرؤية الأمريكية لدور مصر في المنطقة بالقول: ((إن مصر لها طموحات إقليمية واسعة ومشكلات اقتصادية صعبة لذلك فهي بحاجة إلى دعم خارجي كبير، إلا أنها تشعر بالاستياء حينما تصبح حركتها مقيدة ومرتبطة بالمعونات ... فإنه لا يمكن تصنيف مصر بأنها مجرد دولة تابعة عميلة للولايات المتحدة، وإنما يمكن اعتبارها شريكاً متميزاً **Fumior partaner**)).

ولذلك وظفت الإدارات الأمريكية حاجات مصر والاستعداد المصري للقيام بما تطلبه الأولى، ولم تتردد ولو للحظة واحدة للمشاركة في التحالف الدولي الذي أنشأته الولايات المتحدة للعدوان على العراق، وقبل ذلك أججت الموقف العربي في ما يسمى بمؤتمر قمة القاهرة ١٩٩٠ لصالح العدوان الأمريكي على العراق [١].

وبذلك أثبتت مصر أنها ذخر استراتيجي للولايات المتحدة والغرب في وقت الأزمات وأنها العنوان الرئيس في العالم العربي الذي ينبغي التوجه إليه لمعالجة القضايا الرئيسة، من خلال الدور الذي مارسته في الحفاظ على وحدة الائتلاف المعادي للعراق ويقيناً أنه لولا هذا الدور المصري لما استطاعت الولايات المتحدة الحفاظ على هذا الائتلاف.

ولم تخيب مصر هذا الظن أو الاعتقاد الأمريكي بها، بل كانت دائماً سباقة لتنفيذ ما يطلب منها، وهو في غالبيته توظيف البيئة العربية وتهيئتها لتقبل السياسات والمواقف الأمريكية. وهنا يمكن الاستشهاد بما قاله (وليام كوانت) بهذا الصدد: ((ولقد أدت أزمة الغزو العراقي للكويت ومشاركتها في قوات التحالف الدولي لتحرير الكويت إلى إدراك القيادة الأمريكية لأهمية دور مصر الإقليمي في الدائرة العربية بصفة خاصة)).

---

(١) ضاري رشيد الياسين، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المحيط العربي للعراق، المؤتمر السنوي الثالث لمركز الدراسات الدولية، ١٩٩٨-١٩٩٩، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص٩٣.

أي اســتثمار مصــر وتوظيفها لتمرير مخططاتها إزاء العالم العربي، ورغم علم مصـر بهذه الحقيقة، فإنها ولأسـباب كثيرة منها الصـلح مع الكيان الصـهيوني رمت بثقلها في الشـبك الأمريكي، لذا فإنها ارتضـت أن تقوم بهذا الدور، على أمل المكافأة الأمريكية لمصــر في المنطقة العربية أو في محيطها الإقليمي الآخر، لاســيما وإن مصـر ترى في الولايات المتحدة الطرف المهيمن على العلاقات الدولية في المرحلة الحالية، وهو ما يتم عن قصــر نظر وحســابات مغلوطة [١]. لذلك فقد عدت مصــر الحليف الأول للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعد من أكبر الدول العربية تلقياً للمساعدات الأمريكية، إذ انها تلقت مساعدات تصل إلى ٢٤٧٨ مليون دولار سنوياً أي أنها تشكل ٩٤,٦% من إجمالي المساعدات الأمريكية للدول العربية[٢].

كما سعت الولايات المتحدة إلى منحها مساعدات عسكرية سنوية تقدر بـــ ١٣٠٠ مليون دولار لغرض استيراد أنظمة التسليح الأمريكية،كما أنها حصلت من الولايات المتحدة الأمريكية على العديد من الأنظمة الحديثة فضلاً عن أن الولايات المتحدة قد شملتها بنظام الأفضلية التجارية في تعاملها معها.

وقد أقرت الوثيقة التي أصــدرتها القيادة العســكرية لمنطقة الشــرق الأوســط المعروفة ((بالقيادة المركزية))**Central Command**التي صــدرت في عام ١٩٩٥ بدور مصـــر الرئيســـي في كل من المنطقة العربية وأفريقيا واعتبرتها من أقرب أصــــدقاء الولايات المتحدة من بين دول المنطقة،وإنها بحكم دورها لعبت جميع الأدوار التي طلب منها القيام بها منذ الصــلح مع الكيان الصــهيوني وتهيئة الســاحة العربية لتقبل الصـلح مع الكيان الصـهيوني، ومن ثم التعهد وتوفير المناخ السياسـي العربي للعدوان على العراق ولا زالت تقوم بهذا الدور على أفضل ما يمكن أن تقوم به دول صديقة أو حليفة للولايات المتحدة [٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص٩٤.
(٢) محمّد السيد سليم، مصدر سابق، ص١٣٥.
(٣) المصـدر نفســه، ص١٢٦-١٢٩. لدراسـة أكثر تفصـيلاً عن المسـاعدات الأمريكية والإذعان السياسي المصري راجع: عصام فاهم العامري، مصدر سابق، ص٥-٨.

ب. التطبيع المصري - الصهيوني ترسيخ للمشروع الشرق أوسطي

بموجب السلام مع "إسرائيل" الذي اكتملت أبعاده بتوقيع معاهدة السلام بين مصر و "إسرائيل" في آذار ١٩٧٩، فقد تسببت مصر في إعادة الطرح من جديد للمشروع الشرق أوسطي، طبقاً لأسس هذا السلام، أصبحت "إسرائيل" طرفاً فاعلاً في الترتيبات الإقليمية.

واتجهت مصر في إطار الشرق أوسطية إلى إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة مع العدو الصهيوني كمشروع مارشال الشرق الأوسط، ومشروع إنشاء مصفاة للنفط في الإسكندرية بقيمة مليار دولار تتولى تنفيذه شركة مختلطة أسسها اثنان من رجال الأعمال المصريين و "الإسرائيليين" في آب ١٩٩٤ باسم مصافي نفط الشرق الأوسط واشتركت فيه الهيئة المصرية العامة للبترول بنسبة ٢٠%، كما تعهد البنك الأوربي بتقديم تمويل قدره ٣٠٠ مليون دولار. أما بخصوص مشاريع المياه فتطرح "إسرائيل" مشاريع مشتركة وهذا ما تناولناه بالتفصيل في الفصل الرابع من الرسالة.

أما على مسار التبادل التجاري، فبلغت صادرات مصر إلى "إسرائيل" ١١٦٦٨٤ مليون دولار و ١٠٦٨,١ مليون دولار خلال العام ١٩٩٧. وبلغت واردات مصر من "إسرائيل" خلال الفترة نفسها ١٢٤,٢٧ مليون دولار و ١٤٢,٢٦ مليون دولار على التوالي، والأهم من هذه الزيادة الرقمية أن صادرات مصر إلى "إسرائيل" أصبحت تمثل نسبة ملموسة من صادرات مصر الكلية، إذ مثلت في العام ١٩٩٦ نسبة ٩,٧٢% من صادرات مصر الكلية، وفي العام ١٩٩٧ ٨,٠٥% وهو رقم يكتسب دلالة أخرى مقارناً بحجم صادرات مصر إلى مجموع البلدان العربية إذ بلغ ٦٩,١% و٦٣,٥% خلال العامين نفسيهما على التوالي [1].

تجدر الإشارة هنا، بالرغم من وجود علاقات سياسية واقتصادية وثقافية بين مصر والكيان الصهيوني، إلا أن هناك تعارضاً واضحاً بينهما، فالكيان الصهيوني يريد إنشاء قناة بين خليج العقبة والبحر المتوسط وهو أمر ضار بمصر لأن القناة

---

(١) مظهر خزعل فيصل التكريتي، التسوية العربية - " الإسرائيلية " وأثرها على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٢٠٨-٢٠٩.

الجديدة ستنافس قناة السويس في النقل والتجارة، فضلاً عن سعي الكيان الصهيوني إلى جر أنابيب النفط من الخليج إلى السواحل الفلسطينية مباشرة، لذلك طرحت أفكار بأن تلتحق مصر باتجاه دول المغرب العربي لإبعادها عن النظام الشرق أوسطي كما إن مصر ترى بأن مصالحها في ذلك النظام لن تحقق لأن الصناعات الصهيونية والتركية تزاحمها في ذلك، ورغم ذلك فإن العديد من المصريين يدعمون الالتحاق بهذا النظام وعدم ترك المجال للكيان الصهيوني باحتلال مركز الصدارة فيه (١).

في حين يرى كثيرون أنه ليس هناك أدنى قدرة، بل حتى محاولة عربية جدية لوقف الزحف الأمريكي. وهناك من يرى أن النقطة الأساسية في هذا الصدد تكمن في تغيب مصر وتدهورها وتآكل الدور المصري، والواضح أن هناك استمراراً في تآكل الدور المصري، وتآكل دور الثقافة المصرية، ودور المثقفين المصريين والجامعات المصرية (٢).

فيما نرى أن العدوان على العراق ومحاصرته ومحاولات عزله إقليمياً ودولياً، وجر مصر في فلك السياسة الأمريكية والصهيونية قد أدى إلى تزايد معدل تسارع الشرق أوسطية لما يشكلانه من ثقل كبير في المنطقة العربية.

ج / السياسة الخارجية لمصر والموقف من احتلال العراق

مثل غزو الولايات المتحدة وبريطانيا تحدياً كبيراً للسياسة المصرية، والتي ترفض من حيث المبدأ استخدام القوة المسلحة لحل المشكلات والأزمات الدولية. وقد زاد من عمق التحدي أن القائم بالغزو هو الدولة العظمى الأولى في العالم، ولم يكن هناك طرف دولي آخر أو مجموعة قوى دولية تستطيع منع هذا الغزو. وفي الوقت نفسه فإن العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة تعد استراتيجية بكل المعاني، ولها تأثيراتها على كثير من أوجه الحياة المصرية، ولم يكن مطلوباً أو مرغوباً تعريضها إلى أزمة كبرى، وفي المقابل كان الطرف المعرض للغزو، بلداً

---

(١) صلاح مهيوب، فكرة السوق الشرق أوسطية، مجلة الحوار، ع٢٦، كانون ثاني، ١٩٩٥، ص٤٥.

(٢) عبد الله أبو هيف، مصدر سابق، ص٧٣-٧٤.

عربياً له مصـالح ممتدة مع مصـر، في الوقت نفسـه كان متعذراً الوقوف بجانبه عسكرياً في مواجهة الغزو.

هذا هو الموقف الرسـمي المصـري لما جرى للعراق تعذر في مواجهة الولايات المتحدة وبريطانيا ؟ وزاد عليه سـماح الحكومة المصـرية بدخول السـفن الحربية لقوات الغزو إلى الخليج العربي عبر قناة السويس.

وفي مقابل الموقف الرسـمي موقف شـعبي اتسـم بالغليان والحماس ودعوات للمقاطعة، ومناداة بالوقوف مع العراق وشعبه وقوى المقاومة فيه.

وقد عبرت كافة الجماعات والقوى السياسية الحزبية وغير الحزبية والمؤسسات الدينية والرأي العام في مصـر عن رأيها الرافض بقوة وإدانتها للنزعة العسـكرية الأمريكية، ودعت إلى مسـاندة العراق بكل السـبل. ومع وقوع الاحتلال زادت هذه الإدانة وارتفعت المطالبات بمقاطعة الولايات المتحدة وكل من سـاهم في الغزو وسهل الاحتلال. وبالرغم مما شكله ذلك من ضغط معنوي وسياسي على السياسة المصرية، فقد بدا وضحاً أن لا مكان للاستجابة لدعوات المقاطعة وطرد السفراء، أو سـحب السـفراء المصـريين من دول الغزو، أو منع السـفن الحربية الأمريكية والبريطانية في قناة السويس، وذالك استناداً إلى اتفاقية القسطنطينية التي تبيح المنع فقط في حالة تعرض مصر للعدوان، وهو ما لم ينطبق في هذه الحالة. [١]

ثالثاً: المملكة الأردنية الهاشمية والنظام الشرق أوسطي

يحتل الأردن موقعاً جغرافياً استراتيجياً مهماً في ما يسمى بإقليم الشرق الأوسط. وقد أكسبه موقعه الجغرافي هذا أهمية كبيرة في جميع مراحل الصـراع في التاريخ القديم والحديث على هذه المنطقة المهمة.

---

(١) لدراسـة أكثر تفصـيلاً حول الموقف الرسـمي والشـعبي المصـري من الاحتلال الأمريكي للعراق راجع: التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦/٢٠٠٥

وقد برزت أهمية الموقع السوقي للأردن في الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح الطريق البري الوحيد الذي استخدمته بريطانيا للوصول إلى العراق وإيران، إلا أن الأهمية الســوقية لموقع الأردن الجغرافي ازدادت أكثر من أي وقت بعد قيام الكيان الصـهيوني عام ١٩٤٨ باعتباره الدولة العربية الأولى التي تواجه هذا الكيان بأطول شــريط حدودي ٥٦٠ كم. [راجع خريطة ١١] وفي ظروف الصـــراع العربي - الصـــهيوني كان قادة العدو دوماً يدركون أهمية الموقع الســوقي للأردن ((فبكونه صـاحب أطول حدود مع "إسـرائيل" يمكنه أن يتحول إلى مركز مثالي لحشد القوى التي سيدفع بها إلى الجبهة))(١).

ولقد علق الصـــهيوني بن غوريون مدللاً على تلك الأهمية بقوله: ((إن احتلال الأردن عســكرياً لا يفرق الدول العربية فحســب، ولكنه يقضـــي على آمال الوحدة العربية وروحها)) (٢).

وقد أثر الموقع كثيراً في سياسة الأردن بالقدر نفسه الذي تأثرت به بعض جارات الأردن كمصـــر مثلاً، فكلاهما ملتقى القارات الثلاث ومحط الأنظار لنزاع الحرب الباردة في وقت من الأوقات، كما حصـــل في أزمة حلف بغداد عندما توجهت الأنظار إلى الأردن للانضمام إلى الحلف لتكملة حلقة تطويق الاتحاد السوفيتي بدول متصلة جغرافياً ابتداءً من إيران وتركيا وحتى العراق فالأردن (٣).

أ. المساعدات الأمريكية ودورها في السياسة الأردنية

بادئ ذي بدء لابد من الإشارة، إلى أن القوة الاقتصـادية تؤثر في صـناعة القرار السـياسـي بعدة أوجه، فالاقتصـاد المعرض لتأثيرات خارجية يؤثر في حرية اتخاذ القرار السياسي خصوصاً في ما يتعلق بالمساعدات الأجنبية والمواد الأولية.

---

(١) فيصل الرفوع السعودي، ملامح عامة في السياسة الخارجية الأردنية، سلسلة التثقيف الشبابي (٢٢)، وزارة الشباب، عمان، ص١٨.

(٢) سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ك٢، ١٩٩٠، ص٥٢.

(٣) سعد أبو دية، مصدر سابق، ص٥٣.

وهناك علاقة مهمة جداً بين التبعية الاقتصـــادية واتخاذ القرار الذي يتلاءم مع المصلحة القومية. ولا شك أن الحديث عن المساعدات الأجنبية والاستقلال السياسي يشكل تعارضاً يتمثل في القيد الذي تفرضه المساعدات الأجنبية على صنع القرار، ويؤثر هذا على علاقة الدولة المســتلمة مع دولة أخرى، كما يؤثر على شـــعور الجماعات الوطنية، وقد يثير سخطهم.

والواقع أن الأردن بلد يعاني من مشـــكلة المســـاعدات الأجنبية وقد أثرت هذه الظاهرة على موقف الأردن السياسي. ولقد أصبحت المساعدات الأجنبية في الأردن هدفاً لا وسيلة وأصبحت شيئاً مزمناً يصعب التخلص منه.

إذ إن شحة الموارد الأردنية هو الذي يدفع الأردن إلى استدراك تلك المساعدات، حيث يعتبر من أفقر بلدان الشـــرق الأوســـط في الموارد الطبيعية والمواد الأولية، وحتى الموجود منها فإنه غير مستغل، وصناعاته قليلة محدودة [١].

إن هذا الواقع الاقتصـادي قد شـكل حالة ضـعف جيوبوليتكي لدى صـانع القرار السياسي الأردني في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

فعلى سـبيل المثال في عام ١٩٦٧ ونتيجة لقرار الدخول في حرب حزيران ضـد الكيان الصـهيوني، انخفضت المساعدات الأمريكية للأردن من ٦٧,٩ مليون دولار في عام ١٩٦٦ إلى ١٩,٤ في عام ١٩٦٨. واعتمد الأردن على المسـاعدات العربية التي تقررت في مؤتمر قمة الخرطوم [٢].

وبعد قرار الأردن المواجهة مع المقاومة الفلســطينية وإخراجها من الأردن عام ١٩٧٠، خسر الأردن بعض المساعدات العربية مثل الليبية والكويتية [٣]، في الوقت

---

(١) المصدر نفسه، ص٥٩-٦٠، لدراسة أكثر تفصيلاً عن الموارد الطبيعية والمعدنية في الأردن راجع: ماجد عيادة حداد، القرار الســياســي الخارجي الأردني حيال الأزمة والعدوان الثلاثيني على العراق وانعكاســاته على الأمن الوطني، رســالة ماجســتير (غير منشــورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٤٠-٤٤.

(٢) سعد أبو دية، مصدر سابق، ص٢٠٥-٢٠٦.

(٣) ماجد عيادة حداد، مصدر سابق، ص٥١.

الذي ازدادت المسـاعدات الأمريكية إذ بلغت عام ١٩٧١ نحو ٧٦ مليون دولار، ثم ارتفعت إلى ١١١,٦ مليون دولار في عـام ١٩٧٢ بعد أن كـانـت ١٢,٤ مليون دولار عام ١٩٧٠ [١].

إن المتغير الاقتصــادي كان يشــكل دوماً نقطة الضــعف التي يســتغلها مانحو المساعدات الأجانب لممارسة ضغوطهم على صانع القرار السياسي الأردني لثنيه عن قراره الوطني والمستقل. وبالرغم من أن خطط التنمية الأردنية سعت باستمرار للتخلص من هذا الضـــعف وبالرغم من كل ما تحقق في هذا الجانب فإن المتغير الاقتصادي الأردني يبقى في غير صالح صانع القرار ويجعله دوماً يدفع ثمناً قاسياً لأي قرار سـياســي مسـتقل يتخذه، وإن محاولات الآخرين الضـغط عليه ووضـعه ضمن دائرة التبعية لم تتوقف في هذا الشأن.

ويلاحظ المتابع للأحداث أن الأردن كان يخســـر دائماً المســـاعدات الأمريكية بســـبب مواقفه العربية ســـواء أكان الموقف عام ١٩٦٧ عندما اشــترك الأردن في حرب ١٩٦٧ مع مصر ضد الكيان الصهيوني أو موقفه في أم المعارك حيث اعتبر الغرب أن الموقف موال للعراق هذا فضلاً عن قطع كافة المساعدات بسبب الموقف الأردني الذي اعتبر موالياً للعراق.وفي الأزمة نفســـها حذت الدول العربية المانحة للمساعدات حذو الموقف الأمريكي وقطعت مساعداتها كلياً.

وبعد العدوان على العراق وفي ١٩٩١/٦/١٩ وافق مجلس الشــيوخ الأمريكي على مشروع قانون يتضمن إملاء موقف سياسي على الأردن مقابل الحصول على المســـاعدات إذ نص هـذا القـانون على أنـه: ((يتعين على الأردن أن يـدخـل في مفاوضـــات ســـلام مباشـــرة مع "إســـرائيل" وأن يعترف بحقها في الوجود قبل أن يحصل على مساعدات من الولايات المتحدة)) [٢]. من هنا جاءت اتفاقية وادي عربة في ٢٦ / ٤ / ١٩٩٤ التي أذنت بدخول الأردن في المنظومة الشـــرق أوســـطية الجديدة.

---

(١) سعد أبو دية، مصدر سابق، ص٢٢٦-٢٢٧.

(٢) ماجد عيادة حداد، مصدر سابق، ص٥٢.

ب. الاتفاقية الأردنية - "الإسرائيلية" خطوة نحو الشرق أوسطية

بتوقيع إعلان المبادئ الفلسطيني - "الإسرائيلي" في ١٩٩٣/٩/١٣ وقع الأردن و "إسرائيل" في اليوم التالي جدول أعمال مشترك تمهيداً لعقد معاهدة سلام بينهما. وتلا ذلك إعلان واشنطن في ١٩٩٤/٧/٢٥ الذي أكد موافقة الأردن و "إسرائيل" على إنهاء حالة الحرب بينهما، وعلى حق الطرفين في العيش مع بعضهما البعض ضمن حدود آمنة ومعترف بها، واحترامها واعترافها بسيادة كل دول المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي،ثم وقع الطرفان المعاهدة في ١٩٩٤/٤/٢٦ [١].

ومما يذكر أن المفاوضات مع الجانب الأردني اعتبرت أكثر المفاوضات سهولة بالنظر إلى العلاقة التاريخية التي تربط الأسرة الهاشمية بالحركة الصهيونية التي نسجت أولى خيوطها في بداية القرن العشرين بلقاء فيصل - وايزمان والتوقيع على أول اتفاق للتعاون، ثم مواصلة هذه العلاقات وتطويرها على يد الملك عبد الله وحفيده حسين [٢].

وقد جاءت الاتفاقية مع الأردن لتفتح الآفاق رحبة أمام التغلغل "الإسرائيلي" في المنطقة العربية بما نصت عليه وتضمنته من اتفاقيات للتعاون في كل المجالات. فقد حققت "إسرائيل" من خلال الاتفاقية المفروضة بقوة التأثير والضغط الأمريكي، واستعداد نظام الملك حسين للرضوخ لكل الشروط - أفضل، بل أكثر مما توقعت وتوخت [٣].

من هنا وصف بيريز تلك الاتفاقية بأنها أفضل اتفاقية سلام توقع بين طرفين على مدى نصف قرن تقريباً في مواجهة بعضهما البعض على جانبي خطوط المواجهة العسكرية. فقد بلغت "إسرائيل" كل مآربها. وحققت كل الشروط التي حرصت

---

(١) مظهر خزعل فيصل التكريتي، مصدر سابق، ص١٦٧.
(٢) حلمي عبد الكريم الزعبي، مصدر سابق، ص١٠٠.
(٣) علاء سالم، التعاون بين الأردن و "إسرائيل" وانعكاساته على الدول العربية، نشرة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للنشر والترجمة، ع١٥، آب، ١٩٩٥، القاهرة، ص١٢.

على تضمينها الاتفاقية [١].

- إضــافة إلى ما تقدم، تعد هذه المعاهدة من أخطر المتغيرات الاســتراتيجية التي تعرضــت لها الأمة العربية بعد المعاهدة المصــرية - "الإســرائيلية"، واتفاق غزة - أريحا فأبعادها تعكس مضـــامين خطيرة على الأصـــعدة كافة. ولعل أخطر ما في المعاهدة الآتي [٢]:

١. أصبح الأردن بسبب وضعه الجغرافي دولة عازلة ومغلقة لحدود "إسرائيل".
٢. لقد كان الموقع الجيوســـتراتيجي للأردن قبل المعاهدة يشـــكل مصـــدر قلق "لإسرائيل" وهو موقع مهم وخطير بالنسبة "لإسرائيل"، فمنه تنطلق الحربة إلى ما يســـمى (بطن "إســـرائيل" الرخوة). وكان قرب الأردن من الأهداف "الإسرائيلية" الحيوية شاغل "إسرائيل" وبخاصة عندما تتخذ احتمالات قدوم قوات عراقية أو سورية للتمركز في الأردن.
٣. تقلص وانحســـار التهديدات من الشـــرق، وهو ما يؤدي إلى تقلص حاجة "إسرائيل" إلى انتشار كثيف في الضفة الغربية.
٤. إن المعاهدة ذات طابع اســـتراتيجي خاص، فقد طور الاتفاق مجموعة من الخطوات والمشـــاريع بشـــكل غير مســـبوق على المســـتوى العربي - "الإسرائيلي"، وهي تختلف عن المعاهدة المصرية - "الإسرائيلية" التي بقيت العلاقات الناجمة عنها خالية من العاطفة، إن لم تكن باردة.
٥. تحول الأردن إلى عمق اســتراتيجي "إســرائيلي" في مواجهة كل من العراق وســـوريا.واســـتعداد الأردن بالســـماح لقوات " إســـرائيلية " بالدخول إلى الأراضـــي الأردنية والمرابطة على مناطق من الحدود مع كل من العراق وسوريا في حالة ظهور بوادر خطر على كل من الأردن و "إسرائيل" وبهذا الصـــدد كتب المحرر العســـكري لصـــحيفة هاموديح "الإســـرائيلية" في ١٩٩٥/٤/٦ بعد عودته من الأردن:

---

(١) حلمي عبد الكريم الزعبي، مصدر سابق، ص١١.
(٢) هيثم الكيلاني، البعد الأمني لمعاهدة الســلام الأردنية - "الإســرائيلية" والاتفاقات العســكرية التركية - "الإســرائيلية"، ندوة: مســتقبل الترتيبات الأمنية في الشــرق الأوســط وتأثيرها على الوطن العربي، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص١١٦-١١٨.

إن "إســـرائيل" يمكنها إرســـال قوات إلى الأردن والمرابطة على الحدود العراقية والتدخل ضد أي عمل عسكري أو حشود عسكرية عراقية أو سورية وضرب قواعد الصواريخ، وإن خط الدفاع عن "إسرائيل" يقف الآن عند الحدود الأردنية ـ العراقية، وإن الأردن أصـــبح يمثل عمقاً اســـتراتيجياً "لإســـرائيل" بعد المعاهدة الأردنية ـ "الإسـرائيلية" بحيث تسـتطيع قوات "إسـرائيلية" أن تتمركز، في حين تمنع أي قوات عربية أن تفعل ذلك، ممّا يعني أن الأردن أصـــبح محوراً رئيســـياً في تعزيز الأمن "الإسرائيلي" [1].

٦. أتاح اتفاق تقاســـم المياه اعترافاً أردنياً بمشـــروعية موقف "إســـرائيل" في اســـتحواذها على المياه منذ بداية الخمســينيات.بينما كان الأردنيون يصــفونها بسـرقة المياه والاسـتيلاء عليها بالقوة العسـكرية. حيث اعترفت "إسـرائيل" للأردن بخمســـين مليون م٣ من الماء ســـنوياً زيادة على اســـتهلاكه الحالي وستساهم في مشاريع مشتركة سدود ـ قنوات وغيرها بغية تزويد الأردن بـ ١٠٠ مليون م٣ في السنة[2].

ج. التطبيع الأردني ـ "الإسرائيلي" وانعكاساته على الأمن القومي العربي

على الرغم من أن الأردن ظـل منذ أواخر عـام ١٩٦٧ في علاقـات نشـــطـة وطبيعية، فإن اتفاقية الصـــلح الأردنية ـ "الإســـرائيلية" المبرمة في تشـــرين الأول ١٩٩٤ تضمنت بنوداً أساسية تنظم هذه العلاقات وتقننها.

وغني عن البيان أن "إسـرائيل" اعتمدت أواخر عام ١٩٦٧ ما يعرف بسـياسـة الجسور المفتوحة مع الأردن لتمر من فوقها وعبرها الصـادرات "الإسرائيلية" إلى الحدود العربية.

وتكشـف دراسـة صـادرة عن صـندوق أرموند هامير ١٩٩٣ جوانب كثيرة عن أبعاد العلاقات الاقتصـــادية الأردنية ـ "الإســـرائيلية" منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٩٤. وتذكر الدراســة أن "إسـرائيل" اسـتفادت من وجود الجسـور المفتوحة مع الأردن

---

(١) مظهر خزعل فيصل التكريتي، مصدر سابق، ص١٧١.

(٢) محمّد أحمد عقلة المؤمني، مكتســبات الأردن المائية من معاهدة الســلام الأردنية ـ "الإسرائيلية"، المجلة الثقافية، وزارة التربية والتعليم، عمان، ع٩، أيلول، ١٩٩٦، ص٣٠٠.

لتصدير منتجات زراعية طازجة ومصنعة ومواد غذائية إلى الشرق الأوسط وخاصة السعودية والكويت وقطر وعمان، عن طريق الأردن.

وأضافت الدراسة: إن التعاون الاقتصادي بين الجانبين دخل حيزاً عملياً بعد عدوان ١٩٦٧. وإن "إسرائيل" كانت تصدر سنوياً بما قيمته عشرات الملايين من الدولارات[١].

ومن هنا من الصعب الحديث عن تطبيع للعلاقات الاقتصادية بين الأردن و"إسرائيل" عقب معاهدة الصلح، وإنما من الأجدر الحديث عن ترسيم جديد لتلك العلاقات، وهي الصيغة التي حرصت الدوائر "الإسرائيلية" عليها في تلك المعاهدة.

ومن المعروف أن العلاقات الاقتصادية بين الأردن والحركة الصهيونية، سبقت قيام ما يسمى بـ ((دولة إسرائيل))، إذ بدأت في منتصف الثلاثينات. وتكشف وثائق وسجلات الوكالة اليهودية عن أبعاد تلك العلاقات وأنماط التعاون بين الأردن و"إسرائيل" التي ظلت قائمة لكن بشكل سري حتى أواخر ١٩٦٧ مع بداية تطبيق سياسة الجسور المفتوحة.

ومع ذلك فإن الجانب "الإسرائيلي" خلال مفاوضاته مع الجانب الأردني ركز على الجانب الاقتصادي وعلى ما أسماه بأهمية قيام شراكة أردنية - "إسرائيلية" لتكون نموذجاً للتعاون الإقليمي[٢].

ومنذ التوقيع على الاتفاقية طور الأردن شبكة متكاملة من الإجراءات والمشروعات الاقتصادية مع "إسرائيل" بشكل جعلها غير مسبوقة على المستوى العربي.

ويعد هذا التطور في أحد محدداته تصديقاً لمقولة: ((إن ما يحدث الآن من تسريع في العلاقات الثنائية ليس تطبيعاً، وإنما إعادة ترسيم للعلاقات بشكل قانوني وعلني)). والمثير في هذا الترسيم للعلاقات اتفاق الجانبين الأردني و"الإسرائيلي" على

---

(١) علاء سالم، مصدر سابق، ص١٥-١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص١٧-١٩.

طبيعة الدور المستقبلي للأردن في المنطقة، وهو إنه جسر يمكن أن يعبر من خلاله الاقتصاد ورجال الأعمال "الإسرائيليين" إلى المنطقة العربية،وتحديداً منطقة الجزيرة العربية والخليج بما في ذلك العراق، وهو دور يلقى استجابة متعاظمة من جانب الزعامة الأردنية التي تطمح - نظراً لوضعية الأردن الجيوستراتيجية - في الانخراط في هذا الدور، بعدما كان الأردن - وفق تأكيدات رسمية - يمثل طوال السنوات الماضية المنطقة العازلة بين "إسرائيل" والدول العربية، ومن ثم تأهيل "إسرائيل" لتصبح جزءاً لا يتجزأ من منطقة الشرق الأوسط (١).

والقراءة المتأنية لمدلولات المعاهدة الأردنية - "الإسرائيلية" تظهر أن هذه المعاهدة انطوت على أبعاد وسياسات تتجاوز الأطر الثنائية للعلاقات بين الجانبين إلى تطلعاتهما إلى المنطقة وأدوارهما فيها. وفي الوقت الذي قنع فيه الأردن - نظراً لإمكانياته - بأن يكون الجسر بين "إسرائيل" والمنطقة العربية، تسعى "إسرائيل" من خلال العبور على هذا الجسر إلى الانفتاح الكامل على المنطقة وخاصة منطقة الخليج.

- وثمة ثلاث آليات ضمنت في المعاهدة الأردنية - "الإسرائيلية"، كأساس لاضطلاع الأردن بدور الجسر الإقليمي "الإسرائيلي" في المنطقة (٢):

الأولى: قيام منطقة حرة للتجارة بين البلدين، يمكن من خلالها إنشاء شركات صناعية أردنية -"إسرائيلية" مشتركة؛بهدف تصدير منتجاتها إلى المنطقة العربية والأوسطية،إضافة إلى التوصل إلى ترتيبات تجارية أخرى لتشجيع الصادرات "الإسرائيلية" لدول المنطقة العربية، والاستفادة من الصادرات إلى الأردن،من خلال آلية إعادة تصديرها في مرحلة أخرى للمنطقة.

الثانية: تحقيق اندماج اقتصادي بين الأردن و "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، بحيث تستفيد "إسرائيل" من شبكة العلاقات التجارية

---

(١) حلمي عبد الكريم الزعبي، مصدر سابق، ص١٠٠.
(٢) المصدر نفسه، ص١٠٠-١٠١.

الإقليمية للأردن للنفاذ إلى المنطقة، ويستفيد الأردن بدوره من شبكة العلاقات التجارية بين "إسرائيل" والعالم العربي.

الثالثة: أن يصبح الأردن نقطة عبور رئيسة للبضائع والسلع والخدمات القادمة للمنطقة العربية عبر "إسرائيل" والعالم الغربي، براً عبر الشاحنات أو عبر خطوط السكك الحديدية أو الطيران الجوي بما يتضمنه ذلك من ربط الموانئ "الإسرائيلية" على البحر المتوسط بسلسلة الطرق البرية والحديدية في الأردن عبر مثيلتها "الإسرائيلية"، حيث يستفيد الأردن من الرسوم التي سوف يحصل عليها من مرور التجارة العابرة على أرضه، فضلاً عن تنشيط الحركة في قطاع الخدمات الأردنية.

وقد أظهرت التطورات المتلاحقة في علاقات البلدين أن ثمة توجهاً وميلاً عاماً نحو تفضيل الآلية الثالثة؛ لأن تكاليفها المحتملة والحالية من الناحيتين الوقتية والمالية متاحة بيسر، كما أن عوائدها سريعة في دمج "إسرائيل" في المنطقة، بعكس الآليتين الأولى والثانية، ويضاف إلى ذلك استعداد المؤسسات الدولية لتمويل مشروعات هذه الآلية، في إطار خططها الرامية إلى تحقيق اندماج اقتصادي في المنطقة تكون "إسرائيل" جزءاً منه؛ لأن جمع طرفي البنية الأساسية المقترح إنشاؤه لربط "إسرائيل" بالمنطقة العربية لابد أن يمر عبر الأراضي الأردنية بحكم الموقع الجيوسياسي [(١)]. [خريطة ١٢ و ١٣]

وإذا مضى هذا التعاون الأردني - "الإسرائيلي" في مجال التنمية الأساسية للنقل وبلغ مداه النهائي، فما من شك في أن تداعياته السلبية سوف تنال العديد من الدول العربية. فثمة تقديرات "إسرائيلية" للحجم المتوقع للتجارة الأردنية التي سيتم نقلها عبر الموانئ "الإسرائيلية" وطرقها بنحو ٣ ملايين طن سنوياً.

وسيعمل هذا المسار الجديد للتجارة على تآكل حجم التجارة التي كان مقرراً لها

---

(١) حلمي عبد الكريم الزعبي، مصدر سابق، ص١٠١.

عبر قناة السويس، وفي هذه الحالة ستفقد قناة السويس جزءاً من العوائد المالية نتيجة لتحول جزء هام من التجارة الخارجية إلى منطقة المشرق والخليج العربي لاستخدام الموانئ "الإسرائيلية" نظراً للمزايا النسبية التي سوف تنالها، خصوصاً في عامل الوقت. ومن المتوقع أن تستقطب الموانئ "الإسرائيلية" قرابة ٣٠% من حجم تجارة الأردن الخارجية التي كانت تمر عبر قناة السويس. وهذا الاستخدام المكثف والتزايد للموانئ "الإسرائيلية" سوف يؤدي إلى إحداث التطورات التقنية في إدارتها، وتسهيل عمليات النقل والاستيعاب والتخزين. وسوف يتم ذلك على حساب الموانئ اللبنانية والسورية التي سوف تشهد حالة انكماش واضحة، وتراجع نصيبها في التجارة الإقليمية.

أما المخاطر في دولتي البحرين والإمارات وتحديداً دبي، فهي ذات طبيعة تنافسية، فمن المعروف أن هاتين الدولتين يعتمد اقتصادهما على التجارة العابرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والقادمة من اليابان وآسيا وأوربا الغربية والولايات المتحدة؛ لذا فإن هاتين الدولتين سوف تدخلان في منافسة حادة مع الصادرات سواء "الإسرائيلية" أم تلك القادمة من أوربا الغربية والولايات المتحدة والعابرة عبر الأردن إلى منطقة الخليج العربي [1].

- عليه يمكن القول هنا: إن الرقعة الجغرافية التي نشأت عليها الدولة الأردنية قد جرى تحديدها في ضوء رؤية مستقبلية للمنطقة عموماً تحقق أهداف المشروع الاستعماري الغربي.

د/ الدور الأردني في المشروع الأمريكي في العراق بعد الاحتلال

لابد من التأكيد من خطورة المشروع الأمريكي في المنطقة بعد احتلال العراق والدور الأردني ضمن هذا المشروع.

تتمثل أهم معالم الدور الأردني في اعتباره أداة من أدوات تنفيذ السياسة الأمريكية، بالإضافة إلى دوره الأمني في مكافحة الحركات الإسلامية الأصولية،

---

(١)علاء سالم، مصدر سابق، ص٢٢-٢٣.

وتقديم المعلومات الاستخبارية المطلوبة أمريكيا.

والسؤال هنا. هل كان الأردن طرفا في غزو العراق واحتلاله ؟

في مقابلة مع الملك عبد الله الثاني مع وكالة الأنباء الأردنية بترا بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢ (أثناء الغزو)، نفى الملك الأردني ما روجته وسائل الإعلام أن الأجواء الأردنية تستخدم لضرب العراق بقوله: " هذا كلام غير صحيح. نحن لسنا طرفاً في هذه الحرب وموقفنا واضح وصريح وأكدنا عليه أكثر من مرة فالأردن لم ولن يكون منطلقا لضرب العراق الشقيق... ولن نسمح أن يكون الأردن خطاً لنقل القوات العسكرية الأمريكية باتجاه العراق ". [١]

إن الدور الأردني الذي ترغب الولايات المتحدة أن يؤديه في المنطقة هو:

الولايات المتحدة تفكر في بناء إجماع استراتيجي في الشرق الأوسط يحفظ المصالح الأمريكية، ويشكل بيئة جديدة يتم من خلالها دمج إسرائيل في المنطقة، والأردن مرشح قوي ليؤدي دوراً بارزاً في هذه المرحلة خاصة أن نظام حكمه متماه إلى درجة كبيرة مع المشروع الأمريكي.

تهدف الولايات المتحدة ترشيح الأردن مع حكومة العراق الجديد الموالية لها وإسرائيل لتكون نواة صلبة للشرق الأوسط الكبير. بمعنى أخر: تجديد فكرة حلف بغداد لكن هذه المرة لإعادة ترتيب المنطقة وصوغها ضد مصادر تهديد جديدة وأهمها الحركات الإسلامية.[٢]

---

(١) موقع وزارة خارجية المملكة الأردنية الهاشمية.

(٢) لدراسة أكثر تفصيلا حول الخوف الأمريكي من الحركات الإسلامية والهلال الإسلامي راجع: عطا الله سليمان وعمر كامل حسن، الجغرافية السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية، مؤسسة رسل للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٧

هـــ / الثوابت الاستراتيجية التقليدية في السياسة الخارجية الأردنية والخوف من الهلال الشيعي.

لم يخرج الملك عبد الله الثاني عن الثوابت الاستراتيجية التقليدية في السياسة الأردنية. فما زال الأردن وثيق الصلة مع الولايات المتحدة وبريطانيا. وما زال حريصاً على تجنب غضب إسرائيل من مشروعه الأردني القديم. لكن حدث تطور ملحوظ على صعيد التكتيك، فقد انتقل الأردن من أسلوب الدفاع والمسايرة إلى اعتماد الهجوم والمبادرة في سياسته الإقليمية. اختير شعار التكتيك بدقة وذكاء. الأردن اليوم متحمس للعروبة القومية انطلاقا من غيرته الشديدة على عروبة العراق المهددة بـــ " هلال شيعي يخترق الغالبية السنية " في المنطقة الممتدة من النهرين إلى البحر.

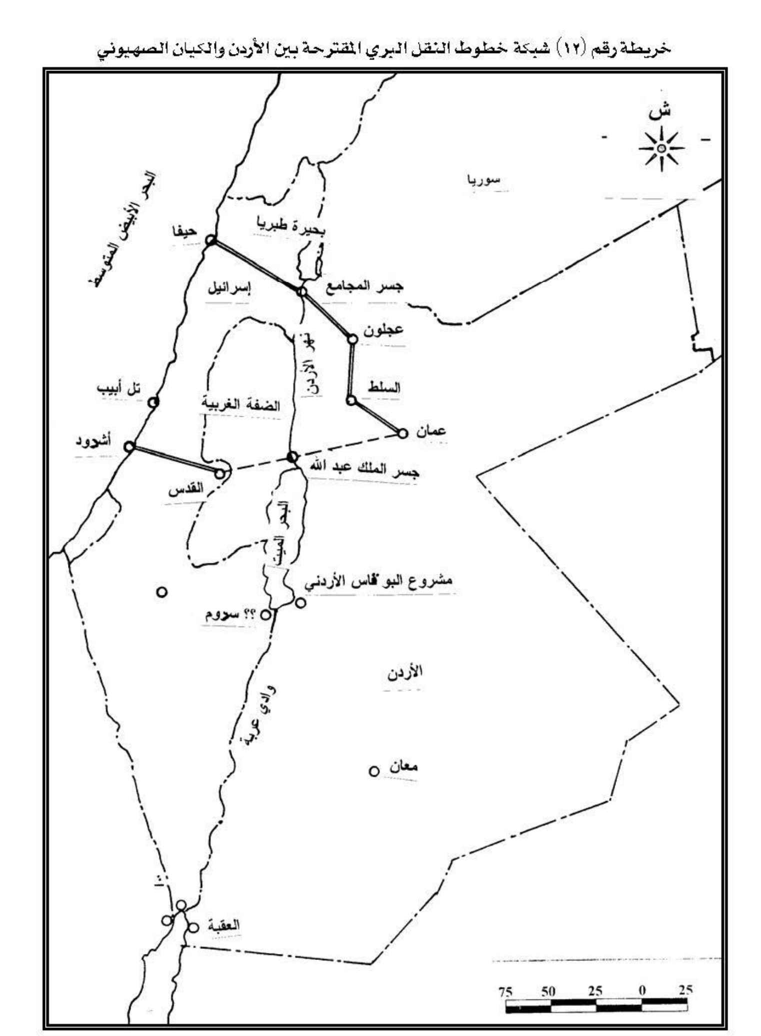
الرغبة الأردنية قوية في قيام نظام صديق للأردن في العراق ليس تخوفا من حلفه مع إيران فحسب، وإنما لحماية مصالح الأردن الأمنية والاقتصادية. هناك ٤٠٠ ألف عراقي في الأردن، بالإضافة إلى العلاقة الوثيقة التي تربط العشائر الأردنية النافذة بالعشائر العراقية السنية، وقد يخسر الأردن في حالة قيام نظام عراقي معاد له، ٥٠٠ مليون دولار هي قيمة النفط العراقي الذي كان يحصل عليه الأردن قبل الاحتلال، والجدير بالذكر أن المبلغ يعادل قيمة المساعدة الأمريكية للأردن سنوياً.[١]

إذ يمكن القول إن التدخل الأردني سياسياً حالياً ومستقبلياً لم يكن تدخلاً وإنما تخوفاً من ظهور " الهلال الشيعي " الذي حذر منه الملك عبد الله الثاني. إذ تبنى الأردن عودة التيار العروبي المتمثل في القيادات الوطنية العراقية في تشكيل كتلة تستطيع أن تقف بوجه التيارين الشيعي والكردي وإعادة فكر القوميين مرة أخرى بوجوه جديدة وبالأفكار نفسها.

---

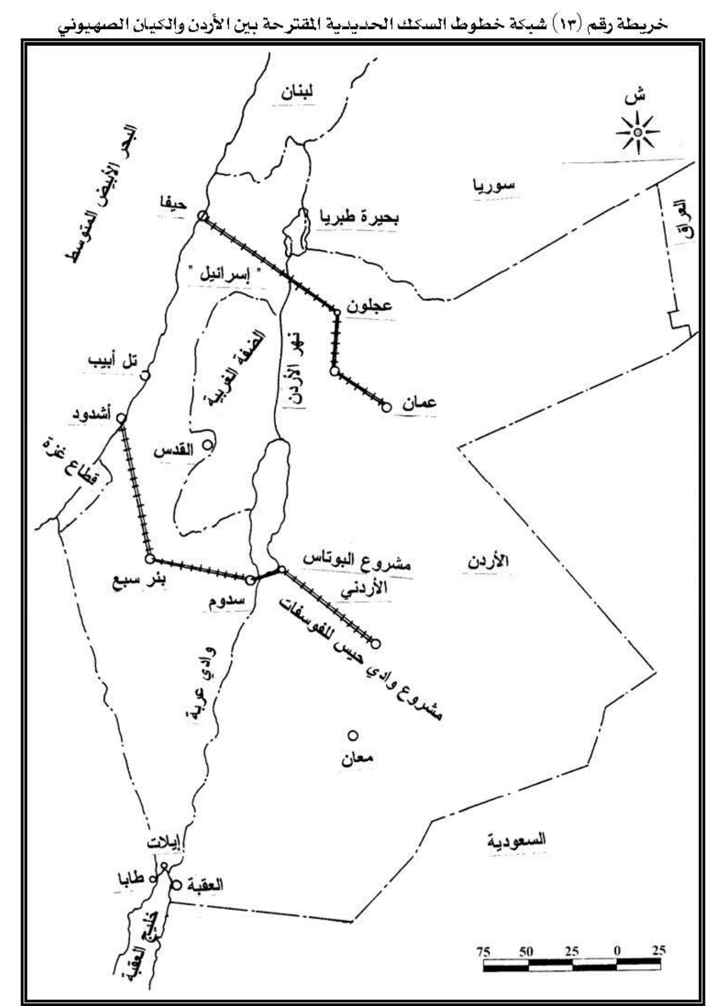
(١) غسان الإمام، الأردن يبحث عن دور في صراع الأدوار، جريدة الشرق الأوسط، لندن عدد ٩٥٤٨، الثلاثاء، ١٨ يناير ٢٠٠٥

خريطة رقم (١٢) شبكة خطوط النقل البري المقترحة بين الأردن والكيان الصهيوني



المصدر / حلمي عبد الكريم الزعبي، مصدر سابق.

خريطة رقم (١٣) شبكة خطوط السكك الحديدية المقترحة بين الأردن والكيان الصهيوني



المصدر / حلمي عبد الكريم الزعبي، مصدر سابق.

رابعاً: الجمهورية العربية السورية والمشروع الشرق أوسطي

أ. جيوبوليتكية الموقع السوري وأثره في النظام الشرق - أوسطي

يمثل موقع سوريا الجغرافي أهمية جيوبوليتكية خاصة في النظام الشرق أوسطي حيث تقع جغرافياً ضمن أكثر المناطق حساسية في الشرق الأوسط، حيث تقع سوريا في الجزء الغربي من قارة آسيا وهي تشكل جزءاً مما يمكن تسميته بالقارة العربية الآسيوية،فتحدها من الشمال تركيا،ومن الشرق والجنوب الشرقي العراق،ومن الجنوب والجنوب الغربي فلسطين المحتلة والأردن، ومن الغرب لبنان والبحر المتوسط الذي تشرف سوريا على حوضه بساحل طوله ١٨٣ كم(١). [راجع الخريطة ١١]

وقد أدى احتلال الكيان الصهيوني لهضبة الجولان السورية عام ١٩٦٧ التي كانت تمثل عنصر قوة لسوريا؛ كونها تطل على القلب الحيوي للكيان الصهيوني إلى أن تصبح عنصر ضعف جيوبوليتكي بالنسبة لسوريا؛ لأنها أصبحت تطل على القلب الحيوي لسوريا ولا تبعد سوى ٦٠ كم عن العاصمة السورية دمشق (٢).

وقد أدى وقوع تركيا شمال سوريا والكيان الصهيوني إلى جنوبها الغربي، والعراق إلى جنوبها الشرقي، وما يشكله من قوة جيوبوليتكية فاعلة في المنطقة، إلى السعي لضم سوريا ضمن تشكيلة المنظومة الشرق أوسطية تحت التشكيل، من أجل كسب طرف فاعل في المنطقة طالما شكل تهديداً مباشراً وخطيراً لكيان "إسرائيل" المغتصب من ناحية، ومن أجل عزل العراق واحتوائه وإحكام الطوق عليه كونه يشكل عمقاً سوقياً لسوريا بوجه أطماع الكيان الصهيوني التوسعي من ناحية أخرى.

عليه جاء التحالف التركي - "الإسرائيلي" ليتيح تعزيز مكانة الطرفين على المستوى الإقليمي، فتركيا تصبو لأن تكون أحد الفواعل الإقليمية المؤثرة في المنطقة، لتمتعها بإمكانات اقتصادية وبشرية وجيوستراتيجية. وبالنسبة "لإسرائيل"

---

(١) زينة كمال خورشيد، مصدر سابق، ص٣٨.

(٢) سهى العامري، الجولان في الخريطة الصهيونية، الجزء الثاني، مجلة محطات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٣٩، ٢٠٠٠، ص٢.

فإن الإبقاء على تفوقها المطلق هدفاً لن تحيد عنه، والذي من شأنه ضمان هيمنة "إسرائيلية" على القدرات العربية.

وفحوى هذا الاتفاق أو التحالف يشير إلى ضرورة خلق الانسجام في مفردات الأمن لكلا الطرفين، ومؤذناً بتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق الفائدة القصوى، بوصفه ورقة ضغط تخدم "إسرائيل" وتركيا على حد سواء.

وبقدر تعلق الأمر بالجانب "الإسرائيلي" فإن الاتفاق سيتيح تحقيق عدة أهداف: فمن ناحية تريد "إسرائيل" من خلال الاتفاق مع تركيا، وعبر التواجد في المجال الحيوي التركي، إحكام قبضتها على سوريا براً وبحراً وجواً، مما يؤدي إلى إيقاع ضغوط على السوريين، وحملهم للاستجابة لتركيا و "إسرائيل" في لحظة معينة (١).

ولا يبدو من قبيل المصادفة اختيار المجال البحري المواجه للساحل السوري مكاناً لأول مناورة عسكرية مشتركة تجري في ظل التحالف التركي - الصهيوني، ومما يعزز كون سوريا مهددة إلى حد كبير في موقعها بالنسبة للدول المجاورة هو تصريح وزير الدفاع التركي في أجواء الاتفاق العسكري التركي - الصهيوني إذ قال: ((إن سوريا هي المقر العام للإرهاب الذي يمارس ضد تركيا وضد "إسرائيل" في وقت واحد)) (٢).

ب. سوريا والصراع مع الكيان الصهيوني

ترى سوريا أن لها دوراً رئيسياً في الصراع العربي - الصهيوني، فهي قدمت تضحيات جسيمة في الصراع كما أنها لعبت دوراً رئيسياً في قيام المقاومة الفلسطينية ومساندتها، وجعل القضية الفلسطينية في قائمة الاهتمامات الدولية. وحاولت سوريا الوقوف بوجه أية تسوية للصراع العربي - الصهيوني تتجاهلها؛ لهذا فإن المقولة التي

---

(١) عبد الله صالح، الاتفاق التركي - "الإسرائيلي" وعملية السلام، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢٥، تموز، ١٩٩٦، ص٨٠.

(٢) عراك تركي حمادي،الموقع الجغرافي للعراق وسوريا والكيان الصهيوني، ندوة: الخصائص الجغرافية للعراق وسوريا والكيان الصهيوني وأثرها في الصراع العربي- الصهيوني، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، ٢٠٠١،ص١٠.

تؤكد أهمية سوريا في عملية التسوية السلمية للصراع مع "إسرائيل" - بما يعنيه ذلك من صعوبة تحقيق أي سلام بدونها - هي مقولة صحيحة [1].

وفي أعقاب العدوان على العراق طرأ تغيير كبير في رؤية الرئيس الراحل حافظ الأسد فيما يتعلق بأسلوب معالجة النزاع، فقد انتقل إلى مرحلة التبني العلني للنظرية الأمريكية و "الإسرائيلية"، والمدعومة من قبل مصر، والقائلة بالمفاوضات المباشرة، ودون أية شروط مسبقة، بعد أن كان يرفض أساساً مبدأ التفاوض مع "إسرائيل"، وطرحه العديد من الشروط المسبقة حتى بالنسبة للمفاوضات غير المباشرة - كالتزام "إسرائيل" المسبق بإعادة جميع المناطق المحتلة [2].

كما أدى موقف سوريا من العدوان الأمريكي على العراق إلى تدعيم سياستها الجديدة التي أفضت إلى اشتراكها مع منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية في مؤتمر مدريد للسلام. وقد حاولت سوريا أن تقود دول الطوق وتنسق معها في محادثات مدريد وأن تمنع الحلول المنفردة التي تتنافى مع شمولية الحل والتسوية التي تنادي بها سوريا.

وإذا نجحت سوريا لبعض الوقت في التنسيق مع دول الطوق إلا أن الأحداث التالية لمؤتمر مدريد أظهرت وجود سباق الأدوار والمسارات، فدبلوماسية عرفات ((السرية)) انتهت إلى اتفاق "أوسلو"، وعلى رغم تحفظات سوريا عليه، لم تقف في وجهه حتى رغم اعتقاد صانع القرار السوري أنه كان اتفاقاً سيئاً للغاية بالنسبة للفلسطينيين ولكل الأطراف العربية [3].

الملاحظ أن سوريا من الدول العربية المتمسكة بصيغة المؤتمر الدولي والمفاوضات الجماعية بين الدول العربية و "إسرائيل"، والذي من اجله رفضت محاولات التسوية الانفرادية. وبينما كانت سوريا ترفض محاولات التسوية الانفرادية فإن رفضها

---

(١) عبد العزيز شحاذة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠، ص٣٥-٣٦.
(٢) مظهر خزعل فيصل التكريتي، مصدر سابق، ص٩٧.
(٣) عبد العزيز شحاذة المنصور، مصدر سابق، ص٣٨.

المتكرر لصيغ السلام المنفردة بالإضافة إلى الطريقة التي عارضت بها عملية التسوية المنفردة، قد ساهما في تدعيم صورة سوريا كخصم ينوي تدمير "إسرائيل" مما أسهم في تدعيم التشدد "الإسرائيلي" تجاه المفاوضات مع سوريا (١).

وقد شهد المسار السوري منذ بدء عملية التسوية في مدريد عثرات كبيرة اعترضت طريقه، والتي يمكن إرجاعها إلى جملة التقاطعات ما بين الطرفين التي تحول دون التوصل إلى اتفاقات تضمن مصالحهما وبأقل قدر من التنازلات. وكانت المفاوضات قد حققت في بعض مراحلها تقدماً محسوماً ولا سيما في فترة حكم رابين - بيريز، إلا أنها عاودت لتتوقف نهائياً بسبب التوتر الذي أعقب عمليات حماس الاستشهادية في شباط ١٩٩٦، وارتكزت استراتيجية التفاوض السورية على كيفية تطبيق المقررات الدولية للوصول إلى تسوية عادلة تضمن انسحاباً "إسرائيلياً" من الجولان. وعلى الضد من ذلك كانت الاستراتيجية الصهيونية تستبعد مبدأ الانسحاب من الجولان، متكئة على تفوق عسكري مسند بدعم الولايات المتحدة(٢). تجدر الإشارة إلى أن مرتفعات الجولان تشكل جوهر الخلاف والصراع السوري - الصهيوني لما لها من أهمية استراتيجية في الصراع فضلاً عن مخزونها المائي.

وبصرف النظر عن تطورات عملية التسوية وما ستؤول إليه من نتائج؛ فإن اتجاهات التوازنات العسكرية المحتملة في إطار الهيكل الجديد للتسوية،سوف تكون أيضاً مختزلة ولصالح الكيان الصهيوني بأكثر مما هو قائم حتى في المدة الحالية، وذلك في ظل القناعات المتزايدة من جانب "إسرائيل" والولايات المتحدة بضرورة الحفاظ على ميزان القوى الراهن وتدعيم التفوق العسكري "الإسرائيلي" (٣).

ولابد من الإشارة هنا، أن من شأن اتفاق سوري - "إسرائيلي" أن يضع حداً في وجهات النظر الإيرانية والسورية بصدد الوجود الصهيوني وتهديداته على الأمن الإقليمي، أضف

---

(١) مظهر خزعل فيصل التكريتي، مصدر سابق، ص٩٧.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام١٩٩٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٦٦.

(٣) زينة كمال خورشيد، مصدر سابق، ص١٧٨.

إلى ذلك فإن خطوة من هذا القبيل ستساعد على عزل وإضعاف النظام الإيراني. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، إن خطوة كهذه تعني انخراطاً ســورياً فعلياً في المنظومة الشــرق أوســطية الأمر الذي يفضـــي بالتالي إلى إبعاد العراق عن ســاحة المواجهة مع الكيان الصــهيوني وإحكام الطوق عليه، بما يتواءم مع الأهداف الأمريكية والصــهيونية الرامية إلى تفكيك أواصر بنية الأمن القومي العربي.

ج / اســـتراتيجية ســـوريا في إدارة الصـــراع بعد احتلا ل العراق وخيارات المواجهة.

لا شـــك أن ســـوريا تبدو دولة الممانعة الوحيدة في منطقة المشـــرق العربي بوجه المشــروع الشــرق أوســطي بعد احتلال العراق ومحاولات تغير وجهته القومية باتجاه المشـــروع. وتحاول الإدارة الأمريكية التي يســـيطر عليها المحافظون الجدد تكرار سيناريو العراق مع سوريا لإسقاط القيادة السورية وتنصيب قيادة بديلة قوامها العملاء مستعدة للرضوخ والاستسلام. ومن ثم الاجهاز بهجمة واحدة على العروبة والإسلام.

- بدأت الإدارة الأمريكية بعد احتلال العراق حملة إعلامية وســـياســـية لجعل سوريا الهدف القادم تحت ذرائع عدة بدأت تسوقها للرأي العام العالمي ومنها:

١. امتلاك سوريا لأسلحة الدمار الشامل.
٢. عدم ضـــبط ســـوريا لحدودها مع العراق وتهريب المقاتلين لقتال القوات الأمريكية.
٣. دعم ســوريا للإرهاب، ووجود مقرات لفصــائل المقاومة الفلســطينية كحركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية.
٤. قمع القيادة السورية لمعارضيها وعدم تبنيها الديمقراطية في البلاد.
٥. اتهام سوريا بأنها كانت السبب في تمديد ولاية الرئيس لحود.
٦. اتهام سوريا باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

يذكر أن الاتهامات الأمريكية لســـوريا تعود إلى قبل احتلال العراق وأثناء ســـير العمليات العسكرية. إذ اتهمتها الولايات المتحدة بإرسـال المقاتلين السـوريين والعرب وتدريبهم، بل ودعم العراقيين بالســـلاح، ومنها قصـــة المناظير الليلية. ثم وســـعت الاتهامات بعد نشاط المقاومة وتشكيلها عبئاً ثقيلاً على قوات الاحتلال وبخاصة في

المناطق الغربية القريبة من الحدود مع سوريا، وظهور أشخاص على شاشات القنوات الفضائية العراقية زعم أنهم (إرهابيون عرب) أرسلتهم سوريا للقيام بعمليات التفجير لقاء رواتب شهرية تصل إلى ألف دولار، وزعم أولئك (الإرهابيون العرب) أنهم تدربوا في معسكرات خاصة أعدت لهم في اللاذقية ودير الزور على يد ضباط في المخابرات السورية، ولا زال مسلسل الاتهام جارياً من قبل الولايات المتحدة.[١]

ودعت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس سوريا إلى إعادة النظر في سياستها فيما يتعلق بالولايات المتحدة ولبنان وفلسطين والعراق بقولها: "لنضع علاقتنا على مسار أفضل".

وقالت رايس للصحفيين. في أعقاب اجتماعها في ١٥ شباط ٢٠٠٥ مع وزير الخارجية المصري احمد أبو الغيط: "إن العلاقات الأمريكية السورية تسير إلى الأسوأ لا إلى الأحسن".

وكانت الولايات المتحدة قد استدعت سفيرتها في سوريا لاستشارات عاجلة عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في بيروت في ١٤ شباط. في حين أن رايس لم تتهم سوريا بالضلوع بشكل مباشر في الهجوم إلا أنها قالت: "لا شك في أن الأوضاع التي خلفها الوجود السوري هناك أوجدت حالة من عدم الاستقرار في لبنان".

كما دعت الوزيرة الأميركية سوريا إلى الامتثال لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩ الذي طالب بسحب القوات السورية من لبنان، وحل جميع المليشيات وبسط سيادة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية.

وقالت إن الولايات المتحدة أوضحت بواعث قلقها بشأن علاقات سوريا بالإرهاب وأشارت بشكل محدد إلى أنه "ينبغي اعتبار سوريا مسؤولة عما يحدث في بغداد بسبب الأشخاص اللذين يتخذون من دمشق مقراً لهم أو يعملون من دمشق".

---

(١) فايق العلي، إيران ودعم الجماعات المسلحة في العراق، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، ع ٢٢٠ يناير / ٢٠٠٦، ص ٦٤.

وأعربت رايس عن الأمل في أن تعتبر ســوريا التطورات الأخيرة "مؤشــراً قوياً جداً على أن الولايات المتحدة غير راضـــية عن الاتجاه الذي تســير فيه العلاقات الأمريكية السورية. وسوف نواصل دراسة الخيارات الأخرى المتوفرة لدينا"[1] فلم تكن أمريكا والصهيونية خلال الأعوام الماضية من احتلال العراق إلا تنتظر أو تعمل على خلق أي ذريعة أو مبرر لضرب سوريا".[2] حتى حدوث عملية خطف الجنديين الإســرائيلين من قبل مقاتلي حزب الله اللبناني وقيام الحرب بين إســرائيل وحزب الله والتي انكســرت فيها هيبة الجيش الإســرائيلي وعدم تمكنه من اختراق دفاعات حزب الله والتقدم نحو الأراضـــي اللبنانية كما حدث في الاجتياح الإســرائيلي في لبنان عام ١٩٨٢.

إذاً الجميع في دائرة التخطيط العســكري والســياســي بعد احتلال العراق، ومستهدف وعلى المحك وفي مرمى ميزان المصالح الصهيوامريكية وعلى مراحل ولا احد ســيكون في معزل عن ما تســعى أمريكا القيام به في المنطقة وفي مقدمتها سوريا . إلا أن سوريا وبالرغم من كل الضغوط عليها التي ذكرناها فهي تبدو أكثر دهاء في استراتيجيتها في إدارة الصــراع مع الولايات المتحدة وفرنســا التي شكلت مع الولايات المتحدة جبهة واحدة ضـــد ســـوريا في مجلس الأمن الدولي وإصـــدار القرارات الواحد تلو الآخر تمهيداً لإعادة السيناريو العراقي على سوريا.

خامساً: الجمهورية اللبنانية والمشروع الشرق أوسطي

أ. الموقع الجيوبوليتكي للبنان

تقع أراضــي الجمهورية اللبنانية داخل نطاق قلب الشــرق الأوســط، وتتألف هذه الأراضي من سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية وسهل البقاع الذي يفصل بينهما. ويطل الجانب الغربي للبنان على البحر الأبيض المتوسط، في حين تشترك الحدود

---

(١) USINFO.STATE.GOV
وتبدو ســوريا أكثر اســتشــعاراً للخطر المحدق بها بعد احتلال العراق وهي تســتعد لمنع تكرار السيناريو العراقي عليها. لقد كان الرئيس السوري بشار الأسد محقاً وصادقاً في تحليله وتناوله لتداعيات ونتائج وانعكاسات غزو العراق عربياً وإقليمياً.

(٢) احمد علي الأســدي، الجميع في قلب الخطر، صــحيفة الأضــواء الأســبوعية، ع ١٠٨، ٧/٥/٢٠٠٦ .

الشمالية والشرقية للأراضي اللبنانية مع الحدود الجنوبية الغربية لسوريا. كما تطل الحدود الجنوبية للبنان على الأراضي الشمالية لفلسطين المحتلة. هذا الموقع أكسب لبنان أهمية خاصة كمنطقة استراتيجية في الصراع العربي الصهيوني [1]. [راجع خريطة ١١]

إذا كان الموقع الجغرافي للمشرق العربي قد أعطاه أهميته الاستراتيجية، فإن جبل لبنان أعلى السلاسل الواقعة بين جبال طوروس وسيناء، زاد في أهمية هذه البقعة وحولها إلى حجر أساسي في حلبة الصراع الدولي والإقليمي منذ نشوء المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا. وإذا كانت معضلة ((الرجل المريض)) قد أطلقت السباق الدولي إلى المسألة الشرقية، فإن لبنان أو جبل لبنان كان الباب الأوسع لهذه الرياح العاتية التي اجتاحت المنطقة بأسرها [2].

ب. لبنان في الاستراتيجية الصهيونية

توراتياً تقوم "إسرائيل الكبرى" من: نهر النيل إلى نهر الفرات، وهي الحدود التي تعرف اختصاراً بشعار: ((من النيل إلى الفرات))، وضمن هذه الحدود التي يمكن قراءتها من خلال ستة أسفار، وعلى الرغم من اختلاف الحدود الشمالية في هذه الأسفار، فالاجتهادات التوراتية كلها قامت على اعتبار لبنان - أرضاً ومياهاً - جزءاً من التصور التوراتي لأرض الميعاد، وللمثال نورد ما جاء في سفر يشوع: ((وأرض الجبلين [جبيل] وكل لبنان نحو شروق الشمس من بعل جاد تحت جبل حرمون إلى مدخل حماة)) [3].

---

(١) حسن السيد أبو العينين، لبنان دراسة في الجغرافية الطبيعية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص١٥.

(٢) عارف العبد، لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، تشرين٢، ٢٠٠١، ص٣٠.

(٣) بيان نويهض الحوت،خلفية الأطماع "الإسرائيلية" في المياه اللبنانية، انعكاس الجذور الدينية والصهيونية والقانونية على مفاوضات السلام،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع١٩٥، أيار، ١٩٩٥، ص٤٣.

وفي سنة١٩١٧نشرت دراسة الحاخام ايزاكس التي كان قد أعدها في مطلع القرن العشرين،وهي أول دراسة للأراضي وللحدود المطلوبة للدولة اليهودية، وقد اعتمدت الدراسة والخريطة المرفقة بها على الأصل التوراتي،وبالتحديد على ما ورد في سفر العدد ٦. وبالرغم من كون هذا السفر يشير إلى أصغر مساحة لأرض الميعاد، فالدراسة وفقاً لاجتهادات ايزاكس وشروحاته للأسماء الجغرافية تشمل لبنان كله،وإن مؤدى ذلك إلى أن الثروة المائية بأكملها وفقاً لخريطة ايزاكس تصبح ((ملكية يهودية)).

وتكمن الخطورة في هذه الدراسة أنها لم تعد تقتصر على اعتبارها لسان حال الجناح الأرثذوكسي المتدين في الفكر الصهيوني بل إنها أصبحت منذ عام ١٩١٧ مرجعاً وحجة للحركات الصهيونية المتعددة، حتى العلمانية منها، ذلك لأن الدمج ما بين الشأن الديني والشأن التاريخي هو طريق الخلاص من متاهة التناقضات التي يقع فيها الفكر الصهيوني [١].

ج. تفتيت لبنان خطوة نحو الشرق أوسطية

دولة لبنان من وجهة نظر صهيونية هو خطأ جغرافي - تاريخي، وهو ما عبر عنه موشي أرينز يوم كان سفيراً "لإسرائيل" في الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنه - بادعائها - قام على توسيع حدود "الكيان المسيحي" - جبل لبنان، أو لبنان الصغير). فهو تالياً كيان مركب يحمل في ذاته طابعه التكويني، منذ لحظة تأسيسه أو إعلانه ((دولة لبنان الكبير))، وهو كيان يجمع في داخله أقليات دينية صاحبة آمال وتطلعات قومية - ذاتية [٢].

انطلاقاً من هذا الاعتبار الصهيوني بدأت خطة "إسرائيل" لتقويض الكيان اللبناني، وهي خطة واضحة في عدة وثائق "إسرائيلية"، نقف عند ثلاث منها والتي نشرت في صحيفة دافار "الإسرائيلية" الصادرة في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧١. تؤكد خطة الدولة الصهيونية لتمزيق لبنان:

---

(١) المصدر نفسه، ص٤٤.

(٢) ساسين عساف، مصدر سابق، ص١٥٨.

- رسالة بن غوريون إلى موشي شاريت في ١٩٥٤/٢/٢٧.
- رسالة موشي شاريت إلى بن غوريون في ١٩٥٤/٣/١٨.
- رسالة ساسون إلى موشي شاريت في ١٩٥٤/٣/٢٥.

إذ تشير هذه الرسائل إلى دور "إسرائيلي" واضح في الفتنة في لبنان. فمنذ عام ١٩٥٤ والمسؤولون الصهاينة يعملون لتفتيت لبنان عن طريق إثارة النزاعات الطائفية.

إذن... هذه الوقائع تساعد على فهم: أن ما حل بلبنان من اقتتال بين مجموعات من أبنائه منذ العام ١٩٧٥، هو مؤامرة لتفكيك وترسيم الحدود بين الطوائف.

والجدير ذكره هنا أن بن غوريون كان يعتقد أنه في حال تمكنه من تفكيك لبنان، فإن عصراً جديداً سيبدأ، وأن الشرق الأوسط سيشهد ترتيبات جغرافية وسياسية جديدة [١].

وقد وجدت الأنشطة "الإسرائيلية" في لبنان الهادفة إلى إنجاز المشروع التدميري، فرصتها المناسبة في أوائل السبعينات، إذ بدأت "إسرائيل" تتعامل مع المجموعات الطائفية في لبنان كحاجة ملحة لحفظ أمنها القومي، بدءاً بالمجموعات المتواجدة في الجنوب وانتهاء بها على امتداد شمال الليطاني حتى أعماق الجبل، فمدت جسور التحالف مع بعض القوى والأفراد [٢].

غير إن المشروع "الإسرائيلي" في لبنان قد أصيب بضربة قوية إثر إبرام اتفاق الطائف الذي شكل جسر العبور باتجاه إعطاء اللبنانيين فرصة إعادة بناء الدولة [٣].

وإذا كان المخطط لم ينجح نتيجة وعي القوى اللبنانية ووحدتها - مسيحية ومسلمة على السواء - فليس معنى ذلك أن "إسرائيل" قد تخلت عنه، وإنما يبدو من المؤكد حسب ما توضحه الوثائق التاريخية ان هذا المخطط محور رئيسي من محاور

---

(١) المصدر نفسه، ص١٥٩ - ١٦٣.
(٢) عارف العبد، مصدر سابق، ص١٣٢-١٣٩.
(٣) المصدر نفسه، ص١٦٣- ٢٧٣.

الاســتراتيجية الصــهيونية. لذلك يكتســب موضــوع انخراط لبنان في المنظومة الشرق أوسطية أهمية بالغة في الاستراتيجية الصهيونية.

سادساً: العراق والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط

منذ أن ظهر العراق على مســرح الحياة الدولية في مطلع العشــرينات كدولة مستقلة، وبما امتلكه منذ فجر استقلاله الحديث من عوامل تأثير في محيطه الإقليمي والعربي بشكل خاص، وفي المحيط الدولي بصـورة عامة، فإنه لعب دوراً محورياً ســواء في دعم حركات التحرر العربي في الأقطار التي كانت ترزح تحت وطأة الاسـتعمار، أو في صـياغة العلاقات العربية - العربية باتجاه قومي، ومشـاركة في جميع معارك التحرير العربية القومية على امتداد التاريخ العربي المعاصــر، بما فيها معارك فلسطين ١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٧٣، وكان له فيها دور لا ينسى.

ولم يتوان العراق طيلة ما سبق عن تقديم الدعم والعون السياسي والمادي لجميع الأقطار العربية دون اسـتثناء، فكانت مواقفه القومية حيال القضـايا والأحداث التي مرت على الوطن العربي نموذجاً للسياسات القومية والوحدوية.

ولقد أدى تبني العراق بعد عام ١٩٦٨ لرســالة حزب البعث العربي الاشــتراكي إلى أن تصــبح الأهداف القومية مكملة للأهداف الوطنية في كل لا يتجزأ. وتتجمع الأهداف القوميـة في هدفين حيويين همـا ضـــمـان الأمن القومي العربي، وتحقيق الوحدة العربية.

أ. المقومات المادية للدور العراقي في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط

تفاعلت مجموعة مقومات مادية لتشكل الأرضية لدور عراقي إقليمي فاعل ومن أبرز تلك المقومات:

- المقوم الجغرافي.
- المقوم الاقتصادي.
- المقوم العسكري.

١. المقوم الجغرافي:

لقد منح العامل الجغرافي العراق أهمية جيوبوليتكية في منطقة من اكثر المناطق اصطراعاً في العالم. فطبقاً لنظرية سبيكمان **SPYKMAN** إن العراق يقع ضمن ما أسـماه الإطار الأرضـي **RIMLAND** ذا الأهمية الاسـتراتيجية الذي يشـكل هلالاً يحيط بالقلب الروســي والذي أعطاه العالم مكندر أهمية خاصــة وتنبأ له منذ عام ١٩٠٤ بمستقبل كبير [١].

أما ما جاء في نظرية القوة الجوية مفتاح للبقاء **Air Power Key to Survival** لسفرسكي فالعراق يقع ضمن منطقة المصير **Area of Decision** وهي أهم المناطق من الناحية الاستراتيجية والتي تعني السيطرة عليها السيطرة على الأجزاء الأخرى من العالم [٢].

وطبقاً لنظرية القلب الأرضـي **Heart land** يعد العراق جزءاً من الجسـر الذي يربط بين القلب الشـمالي (الرقعة الجغرافية الممتدة بين الفولفا حتى شـرق سـيبريا) والقلب الجنوبي (أفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى)، كما أن العراق وفق ما جاء في تلك النظرية يدخل ضـمن الهلال الداخلي **Inner Crescent** الذي يشـمل سـواحل أوربا والجزيرة العربية وسـواحل جنوب شـرقي آسـيا والهند وقسـماً كبيراً من البر الصـيني المحيط بمنطقة الارتكاز **Pivot Area** التي تشـمل نطاق الاسـتبس من التركستان الروسية حتى جنوب شرقي أوربا، وبما أن العراق يقع في نهاية الهلال الداخلي من جهة الشـرق أي في قلب جزيرة العالم بين القارات الثلاث القديمة لذا فإن موقعه الجغرافي ذو أهمية إسـتراتيجية عالية كبيرة بسـبب تحكمه في الطريق الذي يربط بين تلك القارات [٣].

---

(١) عراك تركي حمادي، الموقع الجغرافي للعراق وسوريا والكيان الصـهيوني، مصـدر سـابق، ص٨.

(٢) محمد عبد المجيد عبد الباقي، الأهمية الجيوسـتراتيجية للعراق وأثرها في بناء قوته الدولية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص٣٩.

(٣) المصدر السابق، ص٣٧.

هذا فضلاً عن أن العراق يشكل عمقاً استراتيجياً لدول مواجهة الكيان الصهيوني وخاصة سوريا والأردن في حالة وقوع هجوم " إسرائيلي " عليهما. كما يعد العراق الواجهة الرئيسية للتصدي لكافة التحديات الإقليمية والدولية لمنطقة الخليج العربي. ولهذا يكون الموقع الاستراتيجي للعراق عنصراً هاماً من عناصر القوة لا يستهان به من الناحية الاستراتيجية [١].

ومن أدق التشخيصات العربية المعاصرة لأهمية موقع العراق، تحليل الدكتور حامد ربيع في بحثه عن الوظيفة الدولية للعراق، حيث يرى أن هناك خمس خصائص إيجابية في موقع العراق من الناحية الاستراتيجية، ليس لأية قوة إقليمية (بما فيها "إسرائيل") أو دولية، أن تتجاهلها، وهو يحدد هذه الخصائص بما يأتي:

- إن موقع العراق يجعله حائطاً أمام التيارات القادمة من إيران.
- إن العراق يقع وسط المسافة الممتدة من منطقة القوقاز حتّى مشارف المحيط الهندي فيتحكم بالأرض الّتي تفصل الإقليم السوفيتي عن الخليج، وهو موقع قادر على أن يهدد القوس الدفاعي السوفيتي الّذي يمثل حائط الحماية للجناح الشمالي للهجوم (**Northern Tier**) في الاستراتيجية الأمريكية.
- إن العراق يمثل قلب القوس الممتد من وسط شبه جزيرة الأناضول حتّى بحر العرب. وهو القوس الّذي يعتبر أحد المواقع الأساسية في الاستراتيجية الكونية الأمريكية. ويلاحظ هنا محدودية فعالية "إسرائيل"، إذا ما قورنت بالفعالية المتاحة للعراق.
- إن العراق يستطيع من موقعه الاندفاع في التصدي " لإسرائيل "، في حالة محاولتها للاستيلاء على آبار النفط في منطقة الخليج واستغلالها لصالحها، ويكون من المستحيل أن تتمكن إحدى القوتين الدوليتين من التدخل لمنع "إسرائيل" من مثل هذه المحاولة.

---

(١) مها ذياب حميد بدي التكريتي، الوزن السياسي للعراق في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٣١.

- إن التعاون الحقيقي بين العراق ومصـــر، في هذه اللحظة التاريخية، يعوض عن محاولات تفريغ مصـــر ولو مؤقتاً من عناصـــر قوتها، وســـيكون الأمر لصـالح العراق ومصر معاً، وبهدف خلق عمق استراتيجي لكل منهما في آن واحد [1].

وقد أضـــفى اســـتقلال العراق أهمية خاصـــة على الموقع العراقي فبعد أن كان تحركه السياسـي مقنناً بحكم الهيمنة الاستعمارية امتلك الحرية الجزئية في التحرك السـياســي بعد ثورة تموز ١٩٥٨ ومن ثم الحرية الكاملة بعد ثورة ١٩٦٨ ولهذا أصــبح يشــكل قوة تتربع على رأس الخليج العربي وتهدد المصـــالح الاســتعمارية والتوسعية (رغم أن العراق لا يمتلك إلا إطلالة ضيقة جداً على الخليج العربي تبلغ حوالي ٦٠ كم).

من هنا اكتســب العراق أهميته الموقعية الجيوســتراتيجية في إطار هذه المرحلة وهو ما يؤكد أهمية تبني دراســة الموقع بنوع من الديناميكية واعتباره متغيراً وليس عاملاً يتصف بالثبات، فلا يمكن معرفة تأثيرات الموقع من رقعة الأرض فقط ولكن من خلال علاقة هذه الرقعة بما عليها من نظام ســياســي ومدى التفاعل بينهما وبين الرقعة الجغرافية المجاورة ونظامها السياسي [2].

ويؤكد هذا التحول منطوق فرضـــية علمية قوامها أن غبن الجغرافية لا يصـــبح فاعلاً إلا في أوقات الضعف وضآلة التأثير الخارجي [3].

٢. المقوم الاقتصادي:

اقتصـادياً، يعد العراق دولة ثرية في مصادر الطاقة - ولاسيما النفط - والمعادن غير الوقودية، فضلاً عن نوعية إمكاناته الزراعية الفعلية والكامنة.

وقد أفضـــى ما تقدم إلى تعزيز فاعلية الســـياســـة الخارجية للعراق باتجاهين أساسيين، أولهما: دعم قدرتها على التأثير عبر صيغة تقديم المساعدات الاقتصادية

---

(١) حامد ربيع، الوظيفة الدولية للعراق، الجمعية العراقية للعلوم الســياســية، بغداد، ١٩٨٧، ص٣٦-٤٩.

(٢) محمّد عبد المجيد عبد الباقي، مصدر سابق، ص٣٨.

(٣) مازن إسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق، ١٩٦٨-١٩٩٠، سلسلة آفاق (٩)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٤، ص٩-١١.

الخارجية، حيث بلغ حجم المســاعدات الخارجية المقدمة من العراق عام ١٩٧٩ حوالي ٤% من النـاتج القومي الإجمـالي لـه. وثـانيهمـا: تحرير حركتهـا من قيود الحاجة لدعم الدول، أو المؤسسات الدولية المانحة للمساعدات الخارجية. الأمر الذي أدى إلى جعل العراق واحداً من أكثر الأنظمة الموازنة اقتصــادياً وسـياسـياً ضـمن دائرته الإقليمية الشرق أوسطية.

٣. المقوم العسكري:

إن المصــدرين الرئيسـيين لقدرة العراق العسـكرية هما عدد سـكانه والإيرادات المالية النفطية وقد اعتبرت القيادة العراقية القدرة العســكرية أحد عاملين إلى جانب القدرة الاقتصادية في أية سياسة خارجية فعالة [١].

ومن المعروف أن القوة العســكريـة للعراق لم تكن قبل عـام ١٩٦٨ فـاعلـة في العموم، ولا يغير من ذلك موضـوعياً اسـتخداماتها المختلفة،وبضـمنها المشـاركة في حربي عـام١٩٤٨و١٩٦٧. وبعـد عـام ١٩٦٨ أخـذت هـذه القـدرة بـالتطور الكمي والنوعي التـدريجي وعلى نحو جعـل العراق في عـام ١٩٨٠ مثلاً ثـالـث أكبر قوة عسكرية عربية من حيث العدد، وثالث دولة عربية أيضاً من حيث الإنفاق العسكري.

بعد هذا العام استدعت ضرورة الدفاع عن العراق الارتقاء بقدرته العسكرية عدة وعدداً، إلى آفاق أرحب وأوســع وعلى نحو أدى إلى تصــاعد الإنفاق العســكري العراقي إلى مستويات عالية.

ولم يعتمد العراق فقط على طبيعة القدرات العسـكرية المتوفرة لديه من مصــادر متنوعة التسـليح في مرحلة الثمانينات بل اعتمد على إيجاد مؤسـسـة لإنتاج وتطوير الأسلحة بمختلف أنواعها جعلته ضمن حلقة الدول المنتجة لأسلحة الدمار الشامل.

وإن ما تقدم كان محصلة لتفاعل إيجابي بين عدد سكاني كبير نسبياً، وثروة مالية ضخمة، ورؤية استراتيجية لوظيفة القوة العسكرية العراقية.

---

(١) هاني خضـر الياس الحديثي، العراق ومحيطه العربي، المؤتمر السـنوي الثالث لمركز الدراسـات الدولية لعام ١٩٩٨-١٩٩٩، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص٦٣.

لقد اقترن استخدام القوة العسكرية في الفكر الاستراتيجي للعراق بوظيفة محددة، هي الردع في أوقات السلم والإكراه والإرغام في أوقات الحرب، إلا أن استخدامها فعلياً مقيد باستنفاذ فاعلية الوسائل السلمية. وهنا لنتذكر قول القائد صدام حسين: ((نحن مع الدبلوماسية بشرط أن لا تضيع حقوقنا. ونحن مع السلام إذا لم يكن من حمل السلاح من بد)) [1]. ولعل خير مثال على تلك الرؤية الرد العراقي الحازم ضد إيران، وأحداث الثاني من آب عام ١٩٩٠. ولذلك يعد استخدام القوة العسكرية من المنظور العراقي أداة الاضطرار لا غير.

وليس من شك أن هذا العامل شكل قاعدة مادية مؤثرة إيجابياً لدور عراقي إقليمي فاعل مكنه لولا حرب ١٩٩١ أن يلعب دور الموازن الإقليمي للقوى الإقليمية وخاصة "إسرائيل" التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل التي وضفتها للعب دور إقليمي فاعل، أصبح أكثر فاعلية في تنفيذ الاستراتيجية "الإسرائيلية"- الأمريكية بعد تدمير قدرات العراق العسكرية إثر العدوان الثلاثيني عليه عام١٩٩١ حيث أفضى إلى دفع مشروع الشرق الأوسط إلى واجهة العمل الإقليمي الذي انضمت إليه دول عربية مثل الأردن وأقطار الخليج العربي تحت دواعي الانهيار العربي بسبب تحجيم قدرات العراق الإقليمية [2].

والصحيح أن قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق أضحت تشكل قيداً على إعادة بناء قدراته العسكرية، وعلى نحو يكرر تجربة الثمانينات، بيد أن تجربة التاريخ تؤكد أن هذا القيد أو ما شابهه يتجه إلى التآكل عندما تبدأ المعطيات الدولية التي أدت إليه هي الأخرى بالتآكل.

ومما لا شك فيه أن الهيمنة الأمريكية الراهنة على مجلس الأمن لا يمكن أن تكون قدراً دولياً مستمراً، ولنتذكر هنا أن تجربة التاريخ تؤكد أن البقاء على قمة الهرم السياسي الدولي مدة طويلة ينطوي على قدر كبير عال من الصعوبة. فالصعود إلى قمة الهرم السياسي الدولي يقترن بالهبوط منها. وهنا نتذكر قول القائد: ((لو

---

(١) مازن إسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق، مصدر سابق، ص١١-١٢.
(٢) هاني خضر الياس الحديثي، مصدر سابق، ص٦٦.

درسـنا التاريخ لوجدنا أن كل دولة كبرى أو عظمى تصـل إلى مرحلة القوة، ثم يبدأ الخط البياني بالهبوط، وأنا أؤمن بهذا التحليل)) [1].

ب. العراق في المنظور الجيوبوليتكي الصهيوني

تنظر "إسـرائيل" إلى العراق على أنه من أكبر الأقطار العربية المتحدية لها في الوطن العربي. لذلك سعت دائماً بالتحالف مع عدد من الدول الاستعمارية والإقليمية على إشـغاله في حرب اسـتنزاف طويلة دائمة في محاولة لإضـعاف قدراته على الاشتراك في إسناد دول المواجهة والتصدي الفعال لمخططاتها التوسعية.

١. لماذا تخشى "إسرائيل" من العراق؟

إن عدم وجود العراق في جبهة المواجهة المباشرة، لا يقلل من شعور "إسرائيل" بـالخطر، بـل على العكس، إن العراق في موقعـه الحـالي، يعتبر من وجهـة النظر "الإسرائيلية" مصدر خطر وتحدٍ.

فخطورة العراق على "إسـرائيل" هي في وجوده في موقعه، رغم عدم امتلاكه حدوداً مباشـرة مع "إسـرائيل"، ورغم أنه ليس دولة مواجهة، "فإسـرائيل" ترى أن أصـعب موقف أمامها. هو أن تواجه حرباً تشـترك فيها كتلة وادي النيل من الغرب والجنوب، وكتلة شـبه الجزيرة وكتلة الهلال الخصـيب من الشـرق، والعراق يمثل محور الكتلتين الأخيرتين.

ولذلك فإن المعيار الّذي يحدد موقع العراق في النظام الأمني "الإسـرائيلي" لا يقوم على اعتبارات الوجود في منطقة التماس المباشـر، بل يقوم على أسـاس مجمل الصراع العربي - "الإسرائيلي"، وبالتحديد النظر إلى العمق السوقي الّذي يمثله في أيـة مواجهـة محتملـة وهكـذا تقـاس علاقـات العراق بـدول الكتلتين (كتلـة الهلال الخصـيب، وكتلة شـبه الجزيرة)، ويتوسط الكتلتين في هذه الحالة الأردن الّذي يرى مدير الاستخبارات العسكرية "الإسرائيلية" ((أن تفاهم العراق والأردن الّذي ظهر قبل وخلال الحرب العراقيـة الإيرانيـة يهدد بنشـوء حلف بين دولتين في الجبهـة الشرقية))،

---

(١) مازن إسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق، مصدر سابق، ص١٢-١٣.

ويزيد من الشــعور بالخطر وجود قاعدة اقتصــادية لهذا الحلف، وتؤخذ الأمور على أسـاس: كيف ينظر العراق إلى مثل هذا التحالف؟... ((فالعراق يملك كلّ شــيء تقريباً ليكون الملك المتوج للجبهة الشـرقية ومنصــة قفز لتحقيق الهيمنة، مثل النفط، وعدد السكان وكذلك الجيش القوي المجهز جيداً))[1].

وكانت مشاركة العراق في الحروب ضد "إسرائيل" فعالة جداً بحيث إن شمعون بيريس رئيس الوزراء "الإسرائيلي" الأسبق روى في مذكراته أن مشـاركة العراق في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتحرك قواته السـريع لإسـناد سـوريا في تلك الحرب جعل موشـــي دايان وزير الدفاع "الإســـرائيلي" في حينه متشـــائماً ((هذه نهاية المعبد الثالث)) أي نهاية "إسرائيل" [2].

ونظراً لمواقف العراق القومية الداعمة بقوة لنضـــال الشـــعب الفلســـطيني، فقد عملت "إســـرائيل" على الدوام على إيذاء العراق، ومحاولة إبعاده عن نهجه القومي الداعم للقضية الفلسطينية.

لذا فإن الاستراتيجية "الإسرائيلية" كانت تقوم منذ عقود ولا زالت على ضرورة تحجيم دور العراق، وذلك بســبب قدراته المتناهية وقيادته الحكيمة وتجربته الرائدة مع غياب الدور المصـــري عن الســـاحة العربية، لذا صـــار العراق يحتل المرتبة الأولى في أولويات الاستراتيجية "الإسرائيلية" سواء كان إقليمياً أم عربياً [3].

ولا شـك إن عناصـر القوة في أي جسـد: إنما تقاس بمقدار القدرة على تشـغيلها، والاستفادة منها، ولذلك فإن "إسرائيل" لا تجد في موقع العراق حالة جامدة متخشبة،

---

(١) صحيفة عل همشمار "الإسرائيلية" ١٩٨٠/١٢/٨، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

(٢) خليل إبراهيم الطيار، التحدي العراقي في المنظور "الإســـرائيلي"، مجلة مركز الدراســـات الفلســطينية، مركز الدراســات الفلســطينية، كلية العلوم الســياســية، جامعة بغداد، ع٢، أيلول ٢٠٠١، ص٤٠.

(٣) مازن إسماعيل الرمضاني، الاستراتيجية الصهيونية حيال العراق، ندوة: دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٧، ص١٤٢.

فسرعة الأحداث في هذا البلد، منذ استقلاله الوطني ١٩٢١، تشير إلى تحولات فكرية واجتماعية عميقة تحدث فيه، وإن موقعه وثرواته تجعله مؤهلاً بصورة طبيعية لتجسيد أهمية موقعه من الناحية الاستراتيجية في البحث عن الوظيفة الإقليمية المناسبة وهي الوظيفة الّتي تتعامل معها "إسرائيل"، بحذر وقلق لأنها لا تحتمل أن تجد في العراق العدو القوي المحتمل [١].

٢. المؤامرات "الإسرائيلية" للنيل من قوة العراق(التحالف مع القوى الانفصالية شمالي العراق):

وجدت "إسرائيل" في هذه المشكلة سبيلاً إلى زعزعة الوضع الداخلي العراقي الذي كان بتماسكه يشكل تهديداً حقيقياً للأمن "الإسرائيلي"، فاتقاءً ورداً للخطر العراقي على أمنها عمدت "إسرائيل" إلى تشجيع الاتجاهات الانفصالية في الحركة الكردية كي تستمر الحرب على العراق إضعافاً لقدراته السياسية والعسكرية وصرف اهتماماته إلى تمزقاته الداخلية.

فالاضطراب في العراق يفسح المجال الأضمن لزعزعة المنطقة بكاملها، إذ سرعان ما يتحول الصراع الكردي العراقي إلى صراع سني / شيعي ـ وسرعان ما يجر إليه عدداً من الدول المعنية، وتحديداً إيران وتركيا وسوريا.

هذا فضلاً عن أن صراعاً إثنياً في المنطقة يشكل على المستوى الأيديولوجي حجة قوية تسوغ وجود الكيان وتدعم استمراره.

وقد كانت محاولات القيادات الصهيونية للاتصال بالحركة الكردية في شمال العراق قد بدأت منتصف الأربعينات: ((روبين شيلواح ومردخاي بن فرات وشلومو هليل تولوا مهمة الاتصال بالحركة الكردية في العراق ونقلوا تصور بن غوريون للوسائل التي يمكن "لإسرائيل" من خلالها دعمهم للحصول على الحكم الذاتي أو الاستقلال التام)) [٢].

---

(١) حامد ربيع، الوظيفة الدولية للعراق، مصدر سابق، ص٦٧.
(٢) ساسين عساف، مصدر سابق، ص١٧٠-١٧١.

وتذكر المصـادر "الإسـرائيلية" أن مصـطفى البارازاني زار "إسـرائيل" مرتين في أيلول ١٩٦٧ وأيلول ١٩٧٣. وأن غولدا مائير رئيســة الكيان "الإســرائيلي" زارت طهران في أيار ١٩٧٢ وتزامنت زيارتها مع زيارة قام بها الرئيس الأمريكي ريتشارد نكسون للعاصمة الإيرانية. فقد شجع الرئيس نكسون الشاه لدعم البارزاني، وخصــص له مبالغ من المال. ومن تلك الأموال الأمريكية التي كشـف النقاب عنها مبلغ ١٦ مليون دولار، فضلاً عن الأموال والمساعدات العسكرية والطبية التي كان يتلقاها البارزاني من الأطراف [١].

وكان الهدف الأسـاسـي من التدخل "الإسـرائيلي"، هو منع العراق من القيام بأي عمل عسـكري ضـد "إسـرائيل" ((ولذلك كان التنسـيق "الإسـرائيلي" مع المتمردين يدفع في اتجاه تحريك الفعاليات العســكرية عند اندلاع المعارك الّتي يحتمل أن تشــارك فيها القوات العراقية)) ((فخلال حرب ١٩٦٧، عندما دفع العراق عدداً من ألوية المشاة والدروع للمشاركة في الحرب ضد "إسرائيل"، بادرت "إسرائيل" لكي يسـتخدم الموسـاد علاقاته مع التمرد لمنع العراق من إرسـال قوات كبيرة إلى جبهة الحرب لمساعدة سوريا ضد "إسرائيل". وقد حصل الأمر نفسه خلال حرب ١٩٧٣ عندما طلبت "إســرائيل" من البارزاني أن يشــن هجوماً ضــد القوات العراقية في تشرين أول / أكتوبر)) [٢].

ولم تكتف "إسرائيل" باستخدام حركة التمرد لإشغال الجيش العراقي ومنع إرسال قطعات عراقية إلى الجبهة الشـرقية، فقد تعاونت مع حركة التمرد بزعامة مصـطفى البارزاني لإعاقة خطط العراق الإنمائية، والاقتصــادية بعد تأميم النفط، وعقد معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي ((فالموقف الّذي اتخذه البارزاني من هذه

---

(١) خليل إبراهيم الطيار، مصدر سابق، ص٤١.

(٢) **Jawad Saad, "Recent developments in the Kurdish isuue" Iraq, The contemporary state, Edition by Tim Niblock, Croom Hilm, London ١٩٨٢, p.٥٢.**

القضايا كان بالتنسيق في علاقاته مع "إسرائيل" والمخابرات المركزية الأمريكية وهو الأمر الّذي أثار تساؤلاً حول غايات حركة البارزاني وأهدافها)) [١].

إن المحاولات الصـــهيونية للاتصـــال بالحركة الكردية هي نموذج التدخلات "الإسـرائيلية" في العراق. ومن شـأنه كما هو ماثل في التصـور الصـهيوني تحقيق مصـــالح "إســـرائيل" في المنطقة، وذلك يتم كما عبر أويد - أونيون أحد المقربين لبيغن في دراسته عن استراتيجية "إسرائيل" في الثمانينات: ((إن القوة العراقية هي التي تشـكل الخطر الأكبر على "إسـرائيل" ... لذلك اقترح تقسـيم العراق إلى مناطق ثلاث بالاعتماد على الأسس الدينية والقومية)) [٢].

٣. الدور الصهيوني في الحرب العراقية – الإيرانية:

لقد وفرت الحرب العراقية - الإيرانية الفرصـــة "لإســـرائيل" لشـــغل العراق بصـراع فرعي يبعده عن سـاحة المواجهة معها، ويضـعف احتمالات إحياء الجبهة الشمالية الشرقية، ويضيف مادة ملتهبة جديدة إلى قضايا الخلاف في العالم العربي، تبعاً للموقف من هذه الحرب [٣].

لذلك نرى أن "إسـرائيل" سـعت مثلاً إلى اسـتمرار هذه الحرب عن طريق الدعم العسـكري المسـتمر لإيران،إذ كان الهدف "الإسـرائيلي" هو ضـمان اسـتمرار هذه الحرب إلى ما لا نهاية دون أن يحقق أحد الطرفين حسماً، لأن العراق إذا ما انتصر فإن ذلك يشـكل مجابهة عدو يمتلك خبرة عسـكرية واسـعة، أما إذا انتصـرت إيران فإن ذلك سوف يؤدي إلى انتشار حركات التطرف الإسلامي في المنطقة.

وقد عبر إسحاق شامير - رئيس الوزراء "الإسرائيلي" - رسمياً عن هذا الموقف بقوله: ((إن مصلحتنا تكمن في أن يستمر الطرفان في القتال)) [٤].

---

(١) **Jawad Saad, Op.cit, p.١٤.**

(٢) ساسين عساف، مصدر سابق، ص١٥٤.

(٣) مدحت الزاهد، "إســـرائيل" والحرب العراقية - الإيرانية، مجلة الســـياســـة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع٨٥، ١٩٨٦، ص١٠٨.

(٤) مازن الرمضاني، الاستراتيجية الصهيونية حيال العراق، مصدر سابق، ص١٥٢.

ومن جهة أخرى أكد صـــانعو القرار في الكيان الصـــهيوني آنذاك عن اســتعداد "إســـرائيل" لتقديم مســـاعدات مهمة لإيران، وتمكينها من الناحية اللوجســـتية من مواصلة حربها ضد العراق.

ولم يتأخر دعم "إســرائيل" للنظام الإيراني في حربه ضـــد العراق، واتخذ ذلك الدعم صيغتين:

الصـــيغة الأولى: مشـــاركة الطيران "الإســـرائيلي" في تنفيذ عدد من الهجمات الجويـة على العراق. ونظراً لطـابع الغموض الـذي يكتنف الحرب عـادة لم يكن بالإمكان معرفة كل النشــاطات الجوية التي قامت بها "إسـرائيل"،إلا أن من المؤكد أن "إسـرائيل" ارتكبت عدوانها على المفاعل النووي العراقي في ٧حزيران ١٩٨١ بعد أن دربت عدداً من طياريها طيلة أشهر على القيام بتلك العملية الإجرامية.

الصيغة الثانية: تزويد "إسرائيل" النظام الإيراني بالأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة، وإجراء اتصـالات مع كبار المسـؤولين الإيرانيين آنذاك لتنسـيق التعاون العسكري بين الطرفين وتبادل المعلومات والمشورة التي تفيد إيران في حربها ضد العراق [١].

وعندما انتهت الحرب بانتصـار العراق في الحرب وفشـل المخطط الصـهيوني، أوضـحت التقارير "الإسـرائيلية" أن العراق هو مشـكلة "إسـرائيل" ليس في عام ١٩٨٩ فقط وإنما هو المشـــكلة منذ قيام الكيان اليهودي في فلســـطين مما عمق الهواجس الصهيونية منذ انتصار العراق على إيران... فالمشكلة الآن هي العراق.

إذ استطاع العراق، بعد خروجه منتصـراً من حربه مع إيران، أن يؤسس قاعدة صناعية ضخمة تثير الانتباه، بحيث أصبح يشكل توازناً عسكرياً واستراتيجياً على المسـتوى الإقليمي مما وضـعه في إطار تنافســي مع القوى الفاعلة في المنطقة. كما إنه كان يمثل مرحلة تحدي للقوة الصـهيونية. فضـلاً عن سـعيه إلى إقامة قوة إقليمية ضخمة لتحقيق أهدافه في المنطقة، فضلاً عن تحالفه مع منظمة التحرير الفلسطينية

---

(١) خليل إبراهيم الطيار، مصدر سابق، ص٤٢-٤٣.

وتقديم المساعدات العسكرية والدعم السياسي لها وفتح المجال لها لبناء قواعد تدريبية لكوادرها في العراق، كل هذا أدى إلى اصطدامه بتحديات إقليمية ودولية[١].

لهذا شكل العراق القوة الإقليمية الكبيرة والوحيدة في المنطقة مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية إلى الاعتقاد بضرورة تحجيم هذه القوة والقضاء عليها[٢].

ج. أم المعارك والاستراتيجية الأمريكية

كانت أهداف السياسة الأمريكية ولا زالت وستبقى في الأمد المنظور مرتكزة إلى اتجاهات ثلاثة:

- منع صيرورة العراق قوة إقليمية بأية وسيلة من الوسائل،لأن مثل تلك الصيرورة - طبقاً للتصور الأمريكي - تعني القدرة على التأثير في محيطه العربي وفي منطقته الإقليمية. وهي الّتي تشكل إقليم النفط، ذلك يعني بالضرورة أن بلوغ العراق مرتبة القوة الإقليمية سيزيد إمكانيته من التأثير على الدول النفطية. لا سيما العربية، وهذا ما يعكس آثاراً سلبية على كمية النفط المنتج وأسعاره.
- منع العراق من التأثير في السوق النفطية العالمية، ومن باب أولى من التأثير على السياسات النفطية العربية، الّتي تمس المصالح الأمريكية والغربية بصورة مباشرة، بضمان عدم تكرر استخدام النفط العربي لخدمة الأهداف والمصالح العربية وقضاياها القومية. وإضعاف دوره في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إن لم نقل إلغاءه.
- إلغاء أي دور للعراق فيما يتعلق بالصراع العربي - الصهيوني، خاصة في التسويات الّتي خطط لإجرائها بين الأطراف العربية والكيان الصهيوني. حيث ظل العراق يعتبر أحد أهم الكوابح الّتي تعيق إطلاق عملية التسويات لذلك

---

(١) غازي صالح نهار، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج (آب ١٩٩٠ - آذار ١٩٩١)، ط١، بيروت، مطبعة البهجة، ١٩٩٢، ص٢٠-٢١.

(٢) المصدر السابق، ص٢٢.

الصراع. لاسيما وأنه شكل الظهير الاستراتيجي لدول المواجهة العربية ضد هذا الكيان على امتداد المواجهات العسكرية الّتي شهدتها المنطقة العربية منذ قيام الأخير وحتى إلى ما بعد حرب تشرين ١٩٧٣ (١).

وقد وجدت السياسة الأمريكية في العراق مصدر قلق وخوف على أهدافها في تلك الاتجاهات.

وعلى هذا باتت الولايات المتحدة تبحث عن فرضية ترتب معطيات تحرر سياستها من قيود فاعلة، وتتيح لها فرصة لتأمين مصالحها والصهيونية العالمية، وبضمنها التفكير الجدي والعملي في تفعيل مشروعها القديم بدمج الوطن العربي بمنطقة جغرافية أوسع، أي تحقيق المشروع الشرق أوسطي، لذا فإن العدوان الثلاثيني على العراق أريد به ترتيب هذه الفرضية ومن ثم المباشرة بترجمة هذا المشروع إلى واقع ملموس.

وقد جاء ذلك تطبيقاً لرؤية لكولن مان وهو أحد خبراء الاستراتيجية الأمريكية في إدارة الرئيس بوش في تقرير قدمه إلى إدارة الرئيس بوش عام ١٩٩٠ بأن الاستراتيجية الواجب تحقيقها في المنطقة تعتمد على مفهومين أساسيين:

١. شد الأطراف
٢. تمزيق القلب ومحاصرته.

والدول الأطراف من وجهة نظر الخبير الأمريكي هذا هي الدول المعتدلة، ودول القلب هي الدول الراديكالية. وتقتضي هذه الاستراتيجية بأن تشد الولايات المتحدة الدول الأطراف إلى سياستها وفلكها في النفوذ وأن تعمل على تمزيق دول القلب

---

(١) ضاري رشيد الياسين، الرؤية الأمريكية للعراق، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٥، ١٩٩٧، ص١٨. يراجع أيضاً:حازم عبد القهار الرّاوي، أم المعارك والاستراتيجية العسكرية الأمريكية، دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع٤، ١٩٩٥، ص١١٠-١١١.

عســكرياً وإن لم تتمكن من تحقيق هذا المفهوم تعمل على محاصــرتها واحتواء خطرها [١].

وعليه قامت الولايات المتحدة في مطلع ١٩٩١ بقيادة أكبر تحالف دولي في تاريخ العالم الحديث ضد العراق وشنت عدوانها الثلاثيني الذي حققت فيه الشطر الثاني من اســتراتيجيتها لتدمير القوة العســكرية الوحيدة التي كانت تمثل من وجهة نظر الولايات المتحدة الخطر الأكبر على أمن ووجود "إسرائيل"، وعلى مصالحها في المنطقة ألا وهو العراق حيث دمرت جميع بناه التحتية العســكرية والمدنية على حد سواء.

وفي خريف ١٩٩١ حققت الولايات المتحدة القســم الأكبر من اســتراتيجيتها من خلال جمع أطراف النزاع العربي - الصـهيوني في مؤتمر مدريد فقامت ولأول مرة في تاريخ المنطقة بداية لعملية تسوية سلمية بين العرب و "إسرائيل" لتسوية جميع مشـــاكلهم برعاية أمريكية كاملة وشـــكلت نتيجة لذلك مجاميع عديدة من اللجان المشتركة من الدول المشاركة في المؤتمر لمناقشة وإيجاد الحلول للعديد من القضايا غير العسكرية مثل قضايا المياه والطاقة وغيرها [٢].

إذن فقد جاءت أحداث آب ١٩٩٠ الفرصـة المناسـبة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها السياسية في المنطقة لاسيما وأن الولايات المتحدة أرادت أن تطبق ما هدفت إليه من زعامة العالم من خلال نظام عالمي جديد لاسيما وأن هذه المرحلة قد مثلت بروز قوى جديدة في العالم مثل الوحدة الأوربية واليابان لذلك قررت الولايات المتحدة ان تمارس دورها كشرطي عالمي بعد أن برزت مصداقية العراق السياسية والعسكرية والإقليمية بصورة واضحة بعد انتصاره على إيران مما وضعه في حالة مواجهة وجهاً لوجه مع الكيان الصهيوني وتوسعه الإقليمي [٣].

---

(١) سمير جسام راضي، مصدر سابق، ص٢٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٦.
(٣) كاظم هاشـم نعمة، مسـتقبل توزيع القوة في النظام العالمي الجديد (وجهة نظر جيوبوليتكية)، (النظام الدولي الجديد)، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢، ص٨٦-٨٨.

كما سـعت الولايات من خلال عدوانها على العراق ومن خلال تأثير الحصـار الذي فرضـته عليه إلى تدمير القوة العراقية والذي برزت تأثيراته على قطاعات الاقتصاد العراقي وإلى حرمان الجيش العراقي من المواد المهمة [١].

كما إن العدوان على العراق عام ١٩٩١ يمثل اختباراً لعملية التخطيط العسكري الأمريكي لاسيما وأنه كان مصمماً لمواجهة الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي - السابق -، إلا أنه وبانهيار هذه الكتلة وبروز تحولات عديدة في المنطقة أراد الغرب اختبار التخطيط العسكري على أول أزمة تحدث بعد فترة الحرب الباردة[٢].

عليه يمكن القول إن الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كانوا مصـممين على شـن الحرب ضـد العراق بهدف تدمير قدرته وإزالة أسـلحته المتطورة، وأن يفعلوا ذلك بأسرع وقت ممكن وبأقل الخسائر، وتحت ستار شرعية الأمم المتحدة.

لقد ربط جورج بوش بين أم المعارك (حرب الخليج) والتسوية للصـراع العربي - الصـهيوني عندما صـرح بأنه سيحول انتباهه من جديد إلى ناحية صـنع السـلام العربي - "الإسرائيلي" بعد أن يفرغ من مواجهته مع العراق [٣].

عليه يمكن القول أن من بين أهم الأسباب للحرب إبقاء "إسرائيل" في حالة تفوق مطلق على العرب لأن "إسـرائيل" تمثل رأس الحربة للاستعمار وبالتالي كان لابد من أن تقطع الطريق أمام العراق لتحقيق نهضته ومن ثم النهضة العربية فضلاً عن حماية

(١) ليس أسـبين، الدفاع من أجل عهد جديد (دروس في حرب الخليج)، ترجمة منقذ محمد داغر، قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية، السلسلة الخاصة رقم (٩٥)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٩٣، ص١٣٧.
لدراسـة أكثر تفصـيلاً عن آثار الحصـار على العراق راجع: فتحي بن عبد الوهاب علياني، مصدر سابق، ص٢١١-٢١٧.
(٢) ليس أسبين، مصدر سابق، ص١٣٨.
(٣) وليام كوانت، عملية السـلام (الدبلوماسـية الأمريكية والنزاع العربي - "الإسـرائيلي" منذ ١٩٦٧)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٤، ص٣٧٢-٣٧٤.

المصـــالح الغربية وإبقاء النفط العربي تحت هيمنة شـــرائها وإبقاء عوائد النفط تصب في الاقتصاد الغربي من أجل حمايته وإبقائه حياً [١].

فقد سعت الولايات المتحدة إلى إقامة السلام بين العرب و "إسرائيل" بشكل يتيح "لإسـرائيل" من بسط نفوذها على المنطقة دون قيد أو شـرط كونها الحليف الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية والتي يخدم مصـــالحها في المنطقة، وبما أن العراق قد رفض هذا المشــروع لذلك ســعت الولايات المتحدة الأمريكية لضــربه اقتصـــادياً وتحطيمه عسكرياً [٢].

عليه يمكن القول إن العدوان على العراق يمثل في حقيقته جوهر الصــــراع بين مشــروعين متضــاربين، هما المشــروع النهضــوي العربي الذي يتزعمه العراق، والمشروع الأمريكي الصهيوني الذي يهدف إلى السيطرة على نفط الخليج العربي، وفي الوقت نفسـه حماية حليفتها الاسـتراتيجية "إسـرائيل" فضـلاً عن ضـمان تفوقها العسكري والإقليمي في مواجهة الدول العربية مجتمعة [٣].

إن ما جرى للعراق ويجري حتى الآن لم يكن منفصـــلاً عن اتفاقية كامب ديفيد وموقف العراق القومي فيها وتطويقها ومنع امتداد آثارها وكذلك اتفاقية غزة - أريحا. فلقد كانت قوة العراق - كونه صـــمام الأمان لمعادلة الأمن القومي العربي - سـبباً في عسـر ولادة اتفاقية غزة - أريحا فكان ضـرب العراق وحصـاره هو ثمن ولادة الاتفاقية وتبني مشــروع التســوية وتحول المقاطعة العربية "لإســرائيل" إلى مقاطعة عربية وإقليمية ودولية ضـد العراق، لأن العراق يتبنى المشـروع الوحدوي النهضوي للأمة،

---

(١) ميشـيل كولون، عرض كتاب بعنوان (احذروا الإعلام)، ترجمة: ناصـرة السـعدون، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع١١، تموز ١٩٩٧، ص١٧٤.

(٢) فاضـــل زكي محمد،الأزمة الدولية بين مقترحات ومفترقات المصـــطلحات: دراســـة تحليلية علمية مقارنة - دراســـة حالة أم المعارك، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع٨/٩، تشرين١، ١٩٩٦، ص٥٣-٥٤.

(٣) د.كريم محمد حمزة، القرار الأمريكي بوقف إطلاق النار، مجلة بيت الحكمة، سـلسـلة المائدة الحرة (١٥)، ١٩٩٧، ص٩٦.

والوحدة التي يدعو إليها سوف تتقاطع تقاطعاً حاداً مع مشروع التسوية التي سوف لا تبقي على التجزئة القائمة وإن ما هو مخطط هو تجزئة التجزئة بخلق كيانات ضعيفة متنافرة ومتصارعة وصولاً إلى (مخطط التفتيت) ليسهل على "إسرائيل" كما هو مخطط لها أن تكون قوة إقليمية عظمى في الشرق الأوسط لقيادة المنطقة والتي تسعى إلى تسميتها (الشرق الأوسط) بهذا يلتقي المخطط الصهيوني الإقليمي بخلق نظام (شرق أوسطي) القيادة فيه " لإسرائيل" مع مخطط العولمة الذي ستكون القيادة لأمريكا للسيطرة على الاقتصاد العالمي (1).

د/ احتلال العراق وإعادة صياغة الشرق الأوسط

لقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ م فرصه سانحة لعرض ملامح المخطط الصهيوني الأمريكي لإعادة صياغة الشرق الأوسط. حيث تلاقت الأهداف الأمريكية مع الأهداف الصهيونية من خلال الاستراتيجية الكونية التي أعلنها الرئيس الأمريكي في ٢٠ سبتمبر عام ٢٠٠٢ في ذكرى مرور عام على إحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ والتي جاء فيها " إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت توافق وتساير عدم النظام في الشرق الأوسط، وكان اهتمامها الأول والأخير منصباً على النفط وامن إسرائيل فقط"، على اعتبار أن الصراع العربي الإسرائيلي لم يكن يهدد التوازنات الاستراتيجية، بل إن عدم الاستقرار كان يخدم أمريكا لتجعل الجميع تحت سطوتها في المنطقة. إلى أن فوجئت بهجوم تنظيم القاعدة، وفي قلب السعودية ظهر تهديد المصالح الأمريكية الذي جسده أسامة بن لادن وكان هدفه المعلن إخراج القوات المسلحة الأمريكية من الأراضي المقدسة وإقامة دولة إسلامية تهيمن على منابع النفط في العالم.

وفي ضوء ذلك قرر بوش الابن إعادة تشكيل الشرق الأوسط بغزو جمهورية العراق وإزاحة حكم صدام حسين وإقامة نظام عميل في العراق بعد غزوه واحتلاله ليقوم بدورين في آن واحد "دور القوة الموحدة لإقليم الهلال الخصيب الأمريكي المشكل في العراق وسوريا ولبنان والأردن. وذلك لتحقيق المخطط الصهيوني بتأسيس

---

(١) خلدون ناجي معروف، خلفيات اتفاق غزة - أريحا، مصدر سابق، ص٤.

تحالف اســتراتيجي يحكم الشــرق الأوســط يقوده العراق الجديد" (قيادة الهلال الخصيب) وإسرائيل وتركيا وذلك بعد تصفية الوضع السوري واللبناني.. وبذلك يمكن حســم مســألة الوحدة العربية نهائياً وعزل مصــر عن الخليج والمشــرق العربي[1]. إلا أن السبب الأساسي للحرب وغزو العراق هو الاستيلاء على نفط العراق. وأكبر دليل على ذلك ما جاء في مجلة (لونوفيل) الفرنســية في تقريرها الأخير عن حياة بوش قائلة: " في حياة حاكم أمريكا جورج بوش تختلط الســياســة بالبزنس دائماً".. والمتابع لملحمة عائلة بوش يدرك الهدف الحقيقي وراء ضــرب العراق وخاصــة إذا علمنا أن ثراء عائلة بوش قائم على الذهب الأسود الذي ساهم في صعود اثنين منهما إلى الحكم في أمريكا.. وهما بوش الأب والابن ".

كما تصف مجلة (جالا) الفرنسية في إحدى التحقيقات الصحفية حول ثروة عائلة بوش قائلة: "جورج دبليو بوش هو النتاج الأصيل لثورة الذهب الأسود التي تدين عائلة بوش بكل ما لديها له ويعتبر رئيس قبيلتهم ومثلهم الأعلى هو جورج هيربرت والد بوش الذي جاء من نيوجلاند إلى تكســاس بحثاً عن البترول بدلاً من المحاماة التي درسها واستطاع في أعوام قليلة خاصة عام ١٩٥٣ إن ينهض بشركة استثمار ضخمة سميت (زياتا) صنع منها معظم ثروته.. ومن هنا أصبح رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٨".

كما إن معظم إدارة جورج بوش تملك أو تعمل في شــركات النفط، كوندو ليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية الحالية كانت تعمل ولمدة تسعة أعوام في شــركة (سيفون) للبترول وهي التي أدارت الإستراتيجية النفطية في أسيا الوسطى، إما نائب الرئيس ديك تشيني فقد رأس ولمدة عشرة أعوام شركة (هاليبورتن) للبترول ويعتبر قائد النفط الذي يتحكم في العالم كله بما في ذلك الحكومات أيضا.[2]

---

(1) راجع: زيغينو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٧.

(2) محمد إبراهيم بسيوني، المؤامرة الكبرى: مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق، دار الكتاب العربي، دمشق، ط١، ٢٠٠٤، ص ٥٠-٥١

إلى جانب النفط هناك هدف استراتيجي امريكي هو تمزيق الجغرافية السياسية للعراق لتحقيق عدة متطلبات من أهمها:

- تأمين أمن الكيان الصهيوني بإبعاد العراق عن ساحة الصراع وجعله دولة ضعيفة مفتتة.
- تأمين السيطرة على ثرواته وخاصة النفط.
- تفتيت وتمزيق العراق يعد مقدمة لتفتيت وتمزيق المنطقة العربية بشكل عام.

ومن أقدم الخرائط لتقسيم الوطن العربي هي تلك التي وضعت وأقرها الكونجرس الأمريكي في جلسة سرية بالإجماع عام ١٩٨٣ ونشرتها صحيفة الأهرام المصرية في ٧ آب ١٩٨٧ في مقال لإبراهيم نافع بعنوان (إحداث الهرم الأخير.. الهدف والمخطط والنذير). والخرائط قدمها برنارد لويس والفكرة الأساسية فيها هي إجهاض كل النظم السياسية العربية المستقلة وتحويل المنطقة إلى دويلات طائفية وعرقية صغيرة بلا حكومات فاعلة واستباحة الشعب العربي وثرواته وموارده وتحويلها إلى المجتمع الغربي لتحقيق الرفاهية له ! (وضمن الخرائط نجد خارطة واضحة عن ضرورة تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات:

١. دولة شيعية في الجنوب.
٢. دولة سنية وسط العراق.
٣. دولة كردية في شمال العراق.[١]

والحقيقة أن هذه الخرائط المهمة لتقسيم العراق خاصة والوطن العربي تحدث عنها كولن باول وزير الخارجية الأمريكية السابق قبل غزو العراق في حديث متلفز لقناة **CNN** الأمريكية بضرورة رسم خريطة جديدة للمنطقة.

وفي إطار هذا المخطط، فقد تحدد ألهدف الأمريكي من غزو العراق الذي انتهى بسقوط بغداد في ١٩ مارس ٢٠٠٣ تحدد الهدف ليكون خلخلة المنطقة العربية وإعادة رسم خريطته السياسية الإقليمية بما يخدم الهدف الإسرائيلي بتسوية الأرض

---

(١) محمد إبراهيم بسيوني، مصدر سابق، ص ٩٢- ٩٣

عسـكرياً وسـياسـياً ونفسـياً للتهيئة لواقع عربي متخلخل يسـهل تقبله للضـغط من أجل حل النزاع العربي الإسرائيلي وفقاً للرؤية الإسرائيلية !!.

وعلى طرق تنفيـذ الهـدف، تحققـت الخطوة الأولى على طريق المخطط الصـــهيوامريكي لإحداث التغير بإســقاط النظام القومي في العراق باعتبارها بداية لخطوات أخرى لإسقاط حكومات وتقسيم دول.

المبحث الثاني

مراكز القوى الإقليمية (دول الجوار الجغرافي)

أولاً: تركيا

أ. الموقع الجيوستراتيجي التركي واتجاهات السياسة الخارجية

منح العامل الجغرافي تركيا موقعاً جيوستراتيجياً فريداً، كانت له انعكاساته وأبعاده الهامة عبر التاريخ القديم والمعاصر، وكان له أثره في اتجاهات السياسة التركية (الداخلية والخارجية) كما أثر في توجيه الأفكار والنظريات الستراتيجية الدولية (خاصة الأوربية والأمريكية).

تنفرد تركيا بموقع شديد الأهمية، حيث لا يمكن وصفها إلا بكونها حلقة ربط بين قارتي آسيا وأوربا من جهة وبين آسيا وأفريقيا وأوربا من جهة ثانية عبر الجسر العربي (**Arab Bridge**)، وهو الكتلة البرية الضخمة التي تشكل المشرق العربي (العراق وبلاد الشام). كما أنها كتلة رابطة بين بيئات إقليمية خمسة هي على التوالي العربية والقفقاسية والسلافية (روسيا وأوكرانيا عبر البحر الأسود) والبلقانية والإيرانية وآسيا الوسطى. وقد لعبت تركيا على الدوام لعبة امتلاكها لهذا الموقع المتميز والذي يزيد من أهمية امتلاكها لمضيقي البسفور والدردنيل وبحر مرمره.. أضفى هذا الموقع لتركيا أهمية جعلت القوى الكبرى في العالم تحسب لها

حســاباً وتحاول أن تصــل إلى نوع من التفاهم على الأهداف والمصــالح والنوايا [(١)]. [خريطة ١٤].

تبلغ مســاحة تركيا الإجمالية نحو ٨٧٠٠٠٠ كم٢، يقع قســم منها في قارة أوربا بمساحة تبلغ ٢٣٧٦٤ كم٢ أي نحو ٣% من مساحة تركيا الإجمالية، ويعرف باسم (تراقيا الشــرقية)، أما القســم الأكبر من مســاحتها فيقع في آســيا ويطلق عليه اســم (أنضــوليا). ويفصــل بين القسـمين مضـيقا البسـفور والدردنيل وبحر مرمره وبذلك أعطى هذا الموقع الجغرافي المميز لتركيا أهمية كبيرة للاتصال والعلاقات بين البر الآســيوي وبحاره [(٢)]، وبالتالي دوراً مهماً في التأثير على الأحداث الدولية والمشاركة في صنع تاريخ المنطقة.

كما تتأتى الأهمية الجيوســتراتيجية لتركيا من الدور الذي بإمكانها لعبه مهما تطورت العلاقات الدولية. فقد كان دور تركيا مركزياً عندما كانت تشكل قلب ونواة الدولة العثمانية، وظل هذا الدور بأهميته المعروفة في العلاقات الشــرقية الأوربية سواء في شكلها الإيجابي أو السلبي...وفي حقل التبادل المعرفي السلمي أو في حقل التقاطع والقتال والحروب ... ومن هنا نشأت الثنائية المعروفة: تركيا بلد آسيوي مع أمل أوربي ... رغم كل المحاولات التي تبذلها حالياً لتتحول إلى بلد أوربي بنظرة أوربية، بعد كل ما قدمته الكمالية لأوربا في محاولتها قطع أواصرها مع الشرق [(٣)].
تشــغل تركيا المرتبة الرابعة والثلاثين من حيث اتســاع مســاحتها من بين دول العالم الذي ينوف على ١٨٠ دولة، كما أنها تشكل المركز التاسع عشر من حيث عدد

---

(١) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، تهديدات دول الجوار الإقليمي للأمن القومي العربي تركيا-دراســة حالة، أوراق عربية، مركز دراســات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المســتنصــرية، ع٢٨، شباط، ٢٠٠٠، ص٥. لدراسة أكثر تفصيلاً عن موقع تركيا الجغرافي وأهميته... راجع: نصـيف جاسـم المطلبي، موقع تركيا الجيوسـتراتيجي وأهميته للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص٣٢.

(٢) صـــباح محمود محمد، تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الأوربي، مركز الدراســات والبحوث، بيروت، ١٩٩٦، ص٤-٥.

(٣) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، مصدر سابق، ص٦.

سكانها ... وتركيا هي الدولة الثامنة والعشرون من حيث المستوى الاقتصادي لغناها ... أما من حيث حجم القوات المسلحة فإن تركيا هي الدولة الثامنة في العالم. وهكذا حدد الموقع الجيوستراتيجي لتركيا دوراً مهماً لها في علاقاتها ببيئتها الإقليمية، وهو الدور الذي لا غنى عنه ... إنه دور "المفتاح" لقد سبق أن أشرنا فيما تقدم للأهمية بأن تركيا هي حلقة ربط بين بيئات مختلفة، أي أنها الثابت بين متغيرات مصفوفات العلاقات الدولية لهذه البيئات **International Relations Matrises** وإذا ما عكسنا هذه الأهمية على الوطن العربي سيتبين لنا مقدار الفعل **Action** الإيجابي والسلبي الذي تشكل تركيا في هذا المجال [١].

ومن هنا يتضح أن للموقع الجغرافي التركي وزناً وتقديراً كبيرين بالنسبة لصانع القرار السياسي التركي الذي انعكس على طبيعة التحرك السياسي التركي سواء داخل تركيا أو خارجها.

وقد عبر وزير خارجية تركيا التر توركمن عام ١٩٨٢ عن تأثير الموقع الجغرافي التركي على سياسة بلاده الخارجية عندما قال: ((إن تركيا لن تنتهج أبداً سياسة ذات حد واحد. كما إنها ليست غافلة لتنهج مثل هذه السياسة؛ لأن الموقع الجغرافي والاستراتيجي لتركيا لا يسهل تنفيذ مثل هذه السياسة أبداً ...)) [٢].

لقد ساعد هذا الموقع الجيوستراتيجي لتركيا على جعل أراضيها منطقة تواجد لقوات وقواعد حلف الأطلسي، جعلها ذلك وحسب وجهة النظر الغربية (ميمنة الحلف على الجبهة الأوربية والخط الأول بل الوحيد الدفاعي عن شرق المتوسط) هذا

---

(١) إحسان غوركان، تركيا في الجيوسياسية الجديدة وآثارها في مستقبل العلاقات العربية التركية، ندوة: العلاقات العربية - التركية / حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز، ١٩٩٥، ص٥٨٩.

(٢) مهدية صالح العبيدي، العلاقات العراقية التركية من عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨٠، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص١٧٧.

التواجد جعلها تتداخل لصـالح دول حلف الأطلسـي التي تتعارض مصـالحها مع مصالح دول المنطقة العربية منها تحديداً [١].

فتركيا ومنذ انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ كانت حلقة من حلقات اســتراتيجية الاحتواء الأمريكي والتي اســتهدفت إحاطة الاتحاد الســوفيتي الســابق بســلســلة من القواعد والأحلاف العســكرية ولهذا أصــبحت تركيا بمثابة خط الدفاع الجنوبي الشرقي للحلف ضد التهديدات السوفيتية طيلة فترة الحرب الباردة، لكن بعد انتهاء الحرب الباردة حدثت تحولات جذرية، فانحلال حلف وارســـو وتفكك الاتحاد السوفيتي أدى من الناحية الفعلية إلى احتواء الخطر الشيوعي الذي شكل الأساس لقيام الحلف، ولهذا تغيرت اســـتراتيجية الحلف التي لها علاقة بالدور التركي الجديد، ومن أهم مرتكزات هذه الاســتراتيجية هي توســيع نشــاطه الجغرافي - العملياتي. وبشــكل خاص التوســع في منطقة الشــرق الأوســط[٢]، مســتفيدة من المميزات التي تتمتع بها تركيا لتنفيذ مثل هذا الدور منها: موقعها الجغرافي ونزعتها العلمانية وعلاقتها التاريخية والحضارية مع دول المنطقة[٣].

ب. التأثير التركي في الأمن القومي العربي

- انطلاقاً من اعتبارات عديدة يمكن اعتبار تركيا دولة ذات تأثير مباشـــر على الأمن القومي العربي وهذه الاعتبارات هي:

١. عضــوية تركيا في حلف شــمال الأطلســي (الناتو)، وكونها جزءاً من تخطيطه الاســتراتيجي، خصــوصــاً بعد مؤتمر واشــنطن الأخير الذي وســع مســؤوليات والتزامات الحلف لحد يبلغ التدخل في الشؤون الداخلية في الدول الأخرى.

---

(١) ســتيفان براســيموس وتورغول كونتال، تركيا: ثوابت الجغرافية الســياســية والاســتراتيجية الجديدة نحو المشرق، مجلة المنار، ع١٣-١٤، ١٩٨٦، ص٣٣.

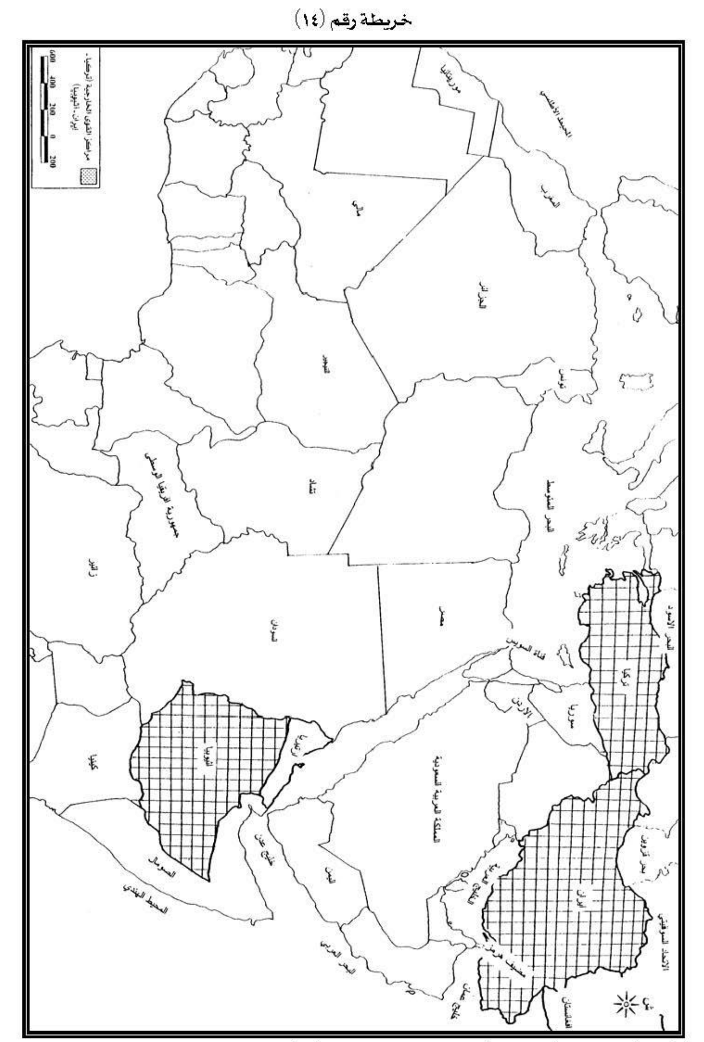
(٢) نزار إسماعيل الحيالي، الدور التركي الجديد في حلف الناتو، نشرة مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع١٥، ١٩٩٧، ص١١.

(٣) **Anthony Lake, Confronting Back states,Foregin Affairs, Vol.٧٣,No.٢, March-April, ١٩٩٤,p.٤٩.**

٢. ونظراً لكون تركيا عضواً في حلف شمالي الأطلسي، فقد أصبحت أراضيها خاضـــعة للانفتاح الاســـتراتيجي لقوات الحلف، وخصـــص جزء من قواتها المســـلحة لأغراض الحلف وكذلك قواعد بحرية وجوية مثل قاعدة انجرليك الجوية التي تستخدم في العدوان على العراق (١).

(١) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، مصدر سابق، ص٤.

خريطة رقم (١٤)



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على: صادق صالح العاني، مصدر سابق

٣. المســـألة المائية، حيث ينبع من تركيا اثنان من أهم أنهار الوطن العربي ذوا تأثير خطير على الحياة الاجتماعية والاقتصـــادية وحتى الســياســية للشــعب العربي في كل من ســـوريا والعراق، ويتعلق بحقيقة منبعهما تهديد خطير لقطاعي الأمن المائي والأمن الغذائي العربي.

٤. مشـاريع تركيا في مجالات المياه مثلاً وبالتنسيق مع الكيان الصـهيوني، ولعل خط " أنابيب السلام " واحد من هذه المشاريع.

٥. الأطماع الجيوبوليتكية الموروثة من الحقبة العثمانية، ولعل تلميحاتها لقضـــية الموصل بين الفينة والأخرى دليل على ذلك [١].

٦. تشـكل تركيا قوة اقتصـادية ذات ثقل نوعي في المنطقة، تسـعى بشـكل وبآخر لفتح أســـواق دول جوارها الجغرافي، حيث يشـــكل الوطن العربي أقرب الجيران والأكثر ملاءمة لهذا الغرض.

٧. تعد تركيا إحدى القوى العســـكرية الرئيســـة في العالم من حيث حجم القوات المسلحة وتسليحها وتنظيمها وفعالية القيادة فيها ودور المؤسسة العسكرية في القرار السياسي التركي [٢].

٨. تشـــكل القضـــية الكردية في تركيا بامتداداتها الإقليمية عاملاً فاعلاً في إخلال التوازن والاستقرار في المنطقة، وعاملاً مهدداً لدولتي الجوار العربيتين لتركيا - العراق وسوريا -، عبر تدخلات تركيا أو المقاتلين الأكراد عبر الحدود [٣].

---

(١) خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية - التركية، مطبعة الراية، ط١، بغداد، ١٩٩٠، ص٢٣٩-٢٥٠، لدراسة أكثر تفصيلاً عن قضية مدينتي الموصل وكركوك وأثرها في العلاقات العراقية التركية راجع: المصدر نفسه، ص٢٣٩-٢٥٠

(٢) عبد الوهاب عبد الســتار القصــاب، مصــدر ســابق، ص٥. لدراســة أكثر تفصــيلاً عن دور المؤسسة العسكرية التركية في القرار السياسي التركي راجع: وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسـكرية التركية، دراسـة في الدور السـياسـي، رسـالة ماجسـتير، معهد الدراسـات الآسـيوية والأفريقية (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨.

(٣) خليل إبراهيم الناصري، مصدر سابق، ص٢٥١-٢٦٨.

ج. الدور الإقليمي التركي في الترتيبات الشرق أوسطية

تعد تركيا جزءاً هاماً من نظام الشرق الأوسط الجاري إنشاؤه، حيث إنها العضو الوحيد في حلف الناتو التي لها حدود برية متاخمة مع دولتين من دول الوطن العربي سوريا والعراق حيث تستطيع أن تلعب دوراً رئيساً في أمنه الدفاعي إضافة إلى أنها ترتبط بتحالف استراتيجي مع الكيان الصهيوني.

وتبدي تركيا حماسة قوية لمشروع النظام الشرق - أوسطي إذ سيمكنها هذا المشروع من اكتساب مكانة إقليمية مهمة، وستلعب بدعم من "إسرائيل" ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب دوراً مهماً من خلال قضايا المياه والتكنولوجيا والمبادلات التجارية والأمن. وإذا كانت الظروف في الماضي القريب قد حالت بين تركيا وبين أدوار متميزة، فها هي الظروف قد واتتها وقد تمثلت في العدوان على العراق ودورها الواضح في مساعدة قوات التحالف الدولي المناهض للعراق ورغبتها الصريحة في اعتبار الأزمة بمثابة أداة لتغيير الخريطة السياسية في المنطقة وعلى ضرورة أن يكون لها دور في الجغرافية السياسية الجديدة في الشرق الأوسط.

إذ كان العدوان الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١ على العراق مناسبة لإبراز أهمية تركيا الاستراتيجية مجدداً.تلك الأهمية التي بدت لوهلة من الزمن متجهة نحو التدني إثر ما لاح في الأفق الدولي من تغييرات في سياسة الاتحاد السوفيتي ومن ثم العلاقة ما بين الشرق والغرب منذ عام١٩٨٥.ذلك ما أفصح عنه الرئيس أوزال آنذاك بكلمته أمام الأكاديمية العسكرية في اسطنبول في١٦شباط١٩٩١بالقول: ((من منطلق التصور القائل بأن الأهمية الاستراتيجية لتركيا بالنسبة إلى الغرب سوف تنخفض، بعد تفكك حلف وارسو بدأت أوربا تضغط على تركيا في مسائل قبرص وحقوق الإنسان وغيرها،ولكن أزمة الخليج أتاحت فرصة طيبة لدحض هذا التصور غير الدقيق...)).

ونفس هذا المعنى تضمنه حديث رئيس الأركان العامة التركي الأسبق نجيب تومناي في ندوة عن آثار تغيير علاقات الشرق والغرب على حلف الأطلسي والاحتياجات الدفاعية لتركيا في ١٩ تشرين اول ١٩٩٠ حيث ذكر ((إن أزمة الخليج عبرت بوضوح

عن حساسية وأهمية الوضع الجيوبوليتكي والاستراتيجي لتركيا التي ستواصل دورها الحيوي كعنصر استقرار في المنطقة، وستظل في وضع يمكنها من مواجهة التهديد الموجه إلى حلف الأطلسي في جناحه الجنوبي. وتركيا القوية عسكرياً واقتصادياً، خاصة بعد أزمة الخليج، سوف تؤدي دوراً حيوياً في التغلب على المشكلات الجديدة، وفي الإسهام بالمحافظة على السلام حيث سيواجه الحلف في المستقبل القريب مخاطر تتعلق بالإرهاب الدولي والمخدرات والتعصب الديني وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ويمكن لتركيا أن تلعب دوراً فعالاً في مواجهة معظم هذه المخاطر ...)) [1]. وقد أدى انهيار المعسكر الشيوعي وتفككه إلى بروز إمكانية أخرى واسعة لدور إقليمي تركي وسط آسيا والقوقاز [2].

إضافة إلى ما تقدم فإن النظام الشرق أوسطي سينهي معاناة تركيا من إشكالية الاختيار بين أن تكون القوة الاقتصادية الأخيرة والأكثر تخلفاً في أوربا، وبين السعي لتكون القوة الأولى والأكبر في الشرق الأوسط.

كما سيجد الاقتصاد التركي ضالته في المحيط الإقليمي العربي من حيث الحصول على النفط بأبخس الأسعار وتصريف بضائعه في السوق العربية، وتوريد العمالة التركية إلى البلاد العربية بحيث يتخلص الاقتصاد التركي من البطالة [3].

وتعود علاقة تركيا بالنظام الشرق أوسطي إلى فترة الخمسينات والتي تمثلت في إقامة حلف بغداد عام ١٩٥٥ والذي لعبت تركيا من خلاله دوراً في بناء تحالف إقليمي شرق أوسطي ضمن السياسة الدفاعية الغربية القائمة إبان تلك الفترة لاحتواء الخطر الشيوعي، فضلاً عن موافقتها على مبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧، كذلك التعاون مع إيران و "إسرائيل" في زمن حكم الشاه في مجال الأمن والاستخبارات،

---

(١) جلال عبد الله معوض، تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي: الجانب الأمني، شؤون عربية، ع٦٧، أيلول، ١٩٩١، ص٥٦-٥٧.

(٢) نبيل عبد الفتاح، العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١١١، ١٩٩٣، ص٥٨.

(٣) مهدية صالح العبيدي، مشروع الشرق أوسطية، مصدر سابق، ص٩-١٠.

والتحالف الستراتيجي مع "إسرائيل" مطلع الثمانينات [١].

- وقد عاد الدور التركي إلى الظهور من جديد في النظام الشرق - أوسطي من خلال بعض المؤشرات والتي يمكن حصرها على النحو الآتي:

١. الوجود العسكري الجوي الأمريكي في قاعدة انجرليك الجوية في جنوب شرق تركيا والتي تستخدم في شن الهجمات الجوية ضد العراق[٢]. وليس أدل على ذلك من موافقة تركيا الرسمية في ٢٠ من آذار ١٩٩١ على تخزين أسلحة وذخائر ومعدات عسكرية أمريكية على أراضيها ((لغرض توفير بعض احتياجاتنا الدفاعية))[٣]. وموافقتها في ٢٤ تموز من نفس العام، على تمركز قوات عسكرية غربية للتدخل السريع في قاعدة انجرليك وباطمان وسيلوبي مكونة من (٣-٥) آلاف جندي بضمنهم (١٠٠٠) من القوات العسكرية التركية، تعززها قوات أمريكية محمولة جواً من الأسطول السادس في البحر المتوسط بحجة ردع العراق من شن عمليات عسكرية ضد سكانه من الأكراد ... [٤].

٢. المشاركة التركية في جميع المؤتمرات الخاصة بالتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة بدءاً بالمفاوضات المتعددة الأطراف في مجالات المياه والبيئة والتعاون الاقتصادي مروراً بمؤتمرات الدار البيضاء ١٩٩٤، وعمان ١٩٩٥، والقاهرة ١٩٩٦ وما تلاها من مؤتمرات أخرى [*].

---

(١) جلال عبد الله معوض، تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص٥٢.

(٢) جلال عبد الله معوض، تركيا والأمن القومي العربي، السياسة المائية والأقليات، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع١٦٠، حزيران، ١٩٩٢، ص٦٣.

(٣) **Newspot TD, Year ١٠, No.١٣, March, p.٣.**

(٤) **Ibid. p.٥**

(*) تقدمت تركيا بالعديد من الصيغ لترتيبات سياسية - أمنية في مضمونها، اقتصادية في طبيعتها. وذلك انطلاقاً من أهدافها الأساسية في المنطقة التي تقوم على تلقي حصة اقتصادية كبيرة في إعادة بناء المنطقة (إعادة تشكيل بناها الاقتصادية)، وأن تكون جزءاً من الكتلة (المعتدلة) التي ينبغي أن تبرز وتهيمن في توازناتها.

وعلى هذا الأساس، جاءت مبادرة الرئيس أوزال، بتأسيس مصرف للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط يمول من الإيرادات النفطية العربية وإسهامات الدول الصناعية الكبرى لتوفير الأموال اللازمة لمشاريع إقليمية هامة مثل مشروع أنابيب مياه السلام ومشاريع أخرى تتعلق بالبنى الإقليمية الأساسية ... راجع: **NazinErtan, Cooperation of the Sphinx, Egypt talk of Mutual Action but don't say how. TP, May١٣, ١٩٩٤, p.٩**

٣. المشروع الخاص ببيع المياه إلى الدول العربية والمسمى بمشروع مياه السلام والرغبة التركية بمشـــاركة "إســـرائيل" عن طريق مد الأنبوب الغربي إلى الضفة الغربية لنهر الأردن.

٤. توجه الصــفوة السـياسـية التركية إلى عقد اتفاقات وتحالفات اسـتراتيجية في مجالات عديدة ومن بينها المجالات الاقتصادية مع "إسرائيل" التي تشكل مع الولايات المتحدة الأمريكية القوة الرئيسة الدافعة نحو ما يسمى بـــ ((الشرق الأوسط الجديد)) [١].

وهكذا فإن النظام الشـرق - أوسـطي يتيح لتركيا إمكانية القيام بدور مباشـر في الترتيبات الأمنية المتعلقة بالمنطقة العربية ... ويتيح لها أن تكون قوة توازن في إدارة وحفظ الاستقرار في الإقليم الشرق - أوسطي.

وتأتي خطورة الدور التركي من خلال تحكم تركيا بالموارد المائية لأكثر من قطر عربي. وهذه المســألة تتخذ أبعادها الخطيرة لما تشــكله المياه من عصــب للحياة... وعلى سـبيل المثال فإن مشـروع ري الأناضـول المكون من ١٣ مشـروعاً إروائياً سيؤدي إلى خفض حصة العراق من ٣٠ مليار م٣ سنوياً إلى ١١ مليار م٣ سنوياً [٢].

ويمكن ملاحظة الاعتبارات الآتية التي توضح مدى التصور التركي إزاء النظام الإقليمي المقترح، من خلال ورقة المياه [٣]:

---

(١) جلال عبد الله معوض، صــناعة القرار في تركيا، مركز دراســات الوحدة العربية، بيروت، ط١، آب ١٩٩٨، ص١٤٢-١٤٥.

(٢) مهدية صالح العبيدي، مشروع الشرق أوسطية، مصدر سابق، ص٩.

(٣) حميد الجميلي، الأطماع التركية بمياه دجلة والفرات الأبعاد والانعكاسـات، البعد الاقتصـادي السـياسـي، مجلة آفاق عربية، دار الشـؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٩-١٠، أيلول - تشـرين١، ١٩٩٩، ص٣٩.

- ترى تركيا أن دخولها كعضـو فاعل ومؤثر في الجغرافيا الاقتصـادية للمنطقة لن يدخل إلا عبر النظام الشرق - أوسطي وبخاصة مشاريع المياه التركية.
- السعي إلى إقامة نظام شرق - أوسطي جديد بمؤسسات اقتصادية جديدة كي تحتل موقعاً متميزاً، خصـــوصـــاً في المجالات المائية والتكنولوجية، وبهذا سوف تقوض المؤسسات الاقتصادية للنظام العربي.
- السعي إلى مقايضة مياهها بالنفط العراقي وإقامة علاقات شرق أوسطية على أساس هذه المعادلة.
- الســعي لتغيير الخريطة الســياســية للمنطقة؛ لبناء مكانة إقليمية متميزة في الدائرة الشرق - أوسطية عبر مشاريع الربط الإقليمي المائية.

د. تركيا والكيان الصهيوني ومتطلبات التحالف

تركيا التي كانت حائرة في توجهاتها حتى وقت قريب، يبدو أنها قررت أن تكون أحد اللاعبين الرئيسـيين في منطقة الشـرق الأوسـط، بعد أن وفرت لها المتغيرات الدولية وانعكاسـاتها الإقليمية منذ مطلع التسـعينات البيئة الملائمة للتحرك نحو بناء دور إقليمي فاعل، يسـندها في ذلك عضـويتها في عدد من التجمعات في الشـرق والغرب، فهي عضـو في المجلس الأوربي، وعضـو في حلف شـمال الأطلسـي من جهة، وفي منظمة المؤتمر الإسلامي من جهة ثانية [1].

وقد انصب إدراك صانعي القرار التركي على تفعيل علاقات تركيا مع ما يسمى بـ "دولة إسرائيل" وهي بذلك لا تستنبط جديداً، وإنما تقيم علاقات ثنائية استندت إلى عوامل جيوبوليتكية وتاريخية، مثلت تشـابهاً عميقاً ومتداخلاً بين الجوانب المتصـلة بالعلاقات التركية - "الإســرائيلية" من جهة والتركية - العربية من جهة أخرى، وإلى وجود جالية يهودية صـغيرة - لكن مؤثرة - في تركيا تمتد بتاريخها إلى الإمبراطورية العثمانية في القرن الخامس عشـر، وحتى أبعد من ذلك، مع جالية هامة

(١) قيس محمد النوري، التحديات التي يفرضـها التعاون العسكري التركي - "الإسرائيلي" على الأمن القومي العربي، مجلة العلوم السـياسـية، كلية العلوم السـياسـية، جامعة بغداد، ع١٩، ١٩٩٩، ص٩٩

من اليهود الأتراك الذين هاجروا من تركيا إلى "إسرائيل"، وإلى التماثل الطبيعي بين النخب التركية و"الإســـرائيلية" مع إدراك من جانب تركيا لما يمكن أن يقدمه الكيان الصــهيوني لهم في عدد من الميادين الهامة، ليس آخرها مسـألة الأمن والدور الإقليمي [١].

كما إن تركيا وجدت نفسـها بعد تفكك الاتحاد السـوفيتي السـابق، تبحث عن دور جديد في الشرق الأوسط، وربما هي تحاول أن تقيم نظاماً شرق أوسطياً على غرار حلف النـاتو تكون هي القـائـدة فيـه بـالتعـاون مع الكيـان الصـــهيوني، حيث يقول البروفيسـور ارغوارغبيل أحد خبراء السـياسـة الخارجية التركية ((إن "إسـرائيل" هي حليف طبيعي لتركيا؛ لأن خصـــوم "إســـرائيل" هم في الوقت نفســـه خصـــوم تركيا))[٢].

لقد كانت تداعيات أحداث الثاني من آب ١٩٩٠ وانعكاســـات ذلك على الوضـــع الإقليمي،قد أعطت تركيا زخماً جديداً لسـياسـتها العربية والشـرق أوسـطية، لتؤكد تحركها على ثلاثة محاور:الأمن الإقليمي، والمجال الاقتصــــادي، والمياه، وهي محاور أسـاسـية في التحرك "الإسـرائيلي" حيال المنطقة، وبهذا قد تحققت أكثر من نقطة مع الفاعل الرئيس للنظام الشرق أوسطي "إسرائيل"، خاصة وإن "إسرائيل" ترى في تركيا ثقلاً مضـاداً لإيران والعراق على السـواء وفي حالة الضـرورة ثقلاً مضاداً لسوريا [٣].

أما "إســـرائيل" فإنها تتصـــرف دائماً في علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي للعرب (تركيا - إيران - أثيوبيا) من ضــــرورات منطلقات اســـتراتيجية " العمل للدخيل "، التي اتســـمت بالعدوانية والتوســـع والارتباط العضـــوي بمركز القيادة العالمي للإمبريالية لأسباب موضوعية ضماناً للديمومة والاستمرار، فانطلق الكيان الصـهيوني في تعاملاته السـياسـية وتحالفاته مع دول الجوار من حسـابات مزدوجة تتطابق في

---

(١) المصدر نفسه، ص١٠٠-١٠١.
(٢) سـادات لانشـيز، عاصـفة في مشـروع الـــ (غاب)، شـؤون تركية، تقرير فصـلي، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوفيق، بيروت، ع١١، ربيع ١٩٩٤، ص٢٠.
(٣) قيس محمد النوري، التحديات التي يفرضها التعاون العسكري، مصدر سابق، ص١٠٤.

نهاياتها، لتشكل مزيجاً متجانساً من حسابات وضرورات القوة الدولية الكبرى، وحسابات وضرورات استمرار كيان الدولة في ظل رفض البيئة الإقليمية [١].

وتجد الإشارة بأن نظرة الكيان الصهيوني إلى تركيا تكتسب أهمية خاصة؛ نظراً لأنها كانت واحدة من بين الدول السباقة إلى الاعتراف بوجوده، وكان ابا إيبان (**Abba Eban**) أحد زعماء حزب العمل الصهيوني، قد كرس حيزاً هاماً للكتابة عن العلاقات بين كيانه وتركيا في كتابه صوت "إسرائيل" ١٩٥٠، ذاكراً، أن مثل هذه العلاقات تمنح كيانه (هوية شرق أوسطية)، وسوقاً هامة لتصريف سلعه ومنتجاته، أي فتح ثغرة في جدار الرفض السياسي والمقاطعة الاقتصادية العربية[٢].

ولا يخفي مُطّلعُون على كواليس السياسة الخارجية التركية، أن الجهة التي تريد التقارب بين "إسرائيل" وتركيا هي الولايات المتحدة الأمريكية التي برأي هؤلاء ترى أن الاستقرار الإقليمي سيكون ممكناً من خلال مناخ التعاون الذي سيشكل من تركيا و "إسرائيل" ومصر وإن أمكن السعودية. وهذا التعاون من زاوية واشنطن، هو الطريق الأرخص لضمان مصادر الطاقة في الشرق الأوسط من جهة ولمواجهة إيران والتيارات الإسلامية الناشطة في مصر وتركيا وأنحاء أخرى في الشرق الأوسط والتي ستكون أهم عقبة أمام الخطط الأمريكية لرسم نظام إقليمي جديد من جهة أخرى [٣]. وإن ما يؤكد أعلاه، ما يردده صانعو القرار التركي: ((إن التحالف التركي - "الإسرائيلي"، يهدف إلى الهيمنة العسكرية والأمنية على منطقة الشرق الأوسط بصورة تسهم في وضع قيود على تسلح الدول العربية وبصفة خاصة تلك التي تتقاطع توجهاتها مع المصالح الأمريكية)) [٤].

---

(١) المصدر السابق، ص١٠٠.

(٢) خيري عزه، خطط "إسرائيل" السرية في تركيا، مجلة الدستور، ع٥٥٤، ١٠ تشرين١، ١٩٨٨، ص٢٨.

(٣) سادات لانشيز، مصدر سابق، ص٢٤.

(٤) خليل الياس مراد، الاتفاق العسكري التركي - الصهيوني: حلف إقليمي في إطار الشراكة الأمريكية، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع١٢-١٣، تشرين١، ١٩٩٧، ص٦٢.

وقد جاء التحالف بين تركيا والكيان الصـــهيوني بأنماط متعددة،أهمها المجالات الأمنية والمجالات الاقتصـــادية بما يفســح المجال لإقامة نظام إقليمي جديد تكون عناصـر القوة فيه لغير صـالح العرب ويعمل على تفعيل عناصـر القوة الصـهيونية التي تستند على قوة دولية غاشمة هي الولايات المتحدة.

إن هذا التحالف بين تركيا والكيان الصــهيوني يجعل دولتين على الأقل من دول الشرق العربي - سوريا والعراق - في مجال تطويق جوي وبحري، مما سوف يزيد من أعباء مهمات تأمين الأمن القومي العربي الممزق، كما إن هذا التحالف يأتي منطبقاً ومنســجماً مع وجهة النظر الجيوبوليتكية الأمريكية لأمن المنطقة، وبما يتناسب مع طموحاتها وتصوراتها للنظام الدولي الجديد الذي دعت إليه بعد العدوان على العراق[١]. ولعل من أهم الاتفاقات هو:

*** اتفاق التعاون العسكري التركي - "الإسرائيلي"**

لعل من نافلة القول، إن اتفاق التعاون العسـكري التركي - "الإسـرائيلي" شـباط ١٩٩٦، هو واحد من أهم الاتفاقات التي عقدت لحد الآن في إطار إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية من خلال أطروحة النظام الشرق أوسطي، على نحو يضمن لتركيا دوراً إقليمياً بارزاً ومؤثراً في المنطقة بما يخدم مصـــالحها وأهدافها إقليمياً ودولياً، ويتيح للكيان الصـــهيوني هامشـــاً أكبر من المناورة والضـــغط على الدول العربية المشـــاركة في عملية التســوية وفي فرض هيمنته على المنطقة، كما يوفر للولايات المتحدة آلية فاعلة لخدمة مصـــالحها وأهدافها هي الأخرى؛ باعتبارها الطرف غير المبـاشـــر في الاتفـاق من خلال علاقـات التحـالف التي تربطهـا بطرفيه،هذا إن لم تكن راعيته والطرف الرئيس وراء قيامه.

وعلى الرغم من محـاولات تركيـا التقليل من أهميـة الاتفـاق للتخفيف من حـدة الانتقـادات العربيـة لوقفهـا،إلا أن إعلان الرئيس ديميريـل في حزيران١٩٩٦ ((إن تركيا وحدها من يقرر مع من تقيم علاقاتها وإن ("إسرائيل" حقيقة واقعة في الشرق

(١) عراك تركي حمـادي، التحـالف التركي - الصـــهيوني وأبعـاده على الأمن القومي العربي (منظور جيوبوليتكي)، مجلة الأستاذ، كلية التربية، جامعة بغداد، ع١٨، ١٩٩٩، ص٢٤٨.

الأوسط)))،يشير هذا إلى الأهمية التي تعلقها تركيا على الاتفاق.كما يشير إلى تمسكها به،حتى في ظل حكومة أربكان السابقة، وطبيعة توازنات القوى السياسية الداخلية في تركيا من ناحية، ومن ناحية أخرى مدى تطور العلاقات بينها وبين الكيان الصهيوني.

وهو ما تعكسه بشكل أوضح مما تضمنته البنود المعلنة من الاتفاق (دون الإشارة إلى ما لم يعلن عنه منها) وهي:

١. التعاون الوثيق بين سلاح الجو التركي والصهيوني، والسماح للطائرات العسكرية الصهيونية باستخدام قاعدة قونيا الجوية التركية لإجراء التدريبات في المجال الجوي التركي.
٢. التعاون بمناورات وتدريبات عسكرية مشتركة.
٣. إقامة منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين الطرفين بهدف رصد الأخطار المشتركة التي تهدد أمنيهما و (إقامة آلية مشتركة لمواجهة هذه الأخطار)، على أن يمتد نشاط هذا الحوار ليشمل مجالات تتعلق بأنشطة المخابرات، وإقامة أجهزة تنصت في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في سوريا وإيران والعراق وجمع المعلومات عنهم.
٤. قيام الطرفين بدوريات مشتركة للحيلولة دون وقوع (أعمال عدوانية) في شرقي البحر المتوسط وكإجراء متمم لنشاط الأسطول الأمريكي السادس في المنطقة [١].

- وترتيباً على ذلك، يمكن القول إن الاتفاق يتيح للطرفين تحقيق عدة أهداف استراتيجية من أهمها:

أ- تدعيم مكانة ودور كلا الطرفين في المنطقة العربية من أجل الهيمنة والسلطان. فتركيا تسعى لأن تلعب دوراً إقليمياً متميزاً انطلاقاً من المعطيات الجغرا-سياسية والبشرية والبيئية والاقتصادية التي تمتلكها. فيما يسعى الكيان

---

(١) جلال عبد الله معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية - "الإسرائيلية"، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ع٨٩، ايلول، ١٩٩١، ص١٣٣-١٣٤.

الصـهيوني إلى إقامة نظام أمني في المنطقة يقوم على التفوق الصـهيوني، بالاستفادة من الدعم الأمريكي والتعاون التركي، للضـغط على الدول العربية للوصـول إلى تسوية تكفل دمجه بالمنطقة اقتصـادياً وأمنياً في هذه المرحلة على الأقل، وتقربه طرفاً من أطرافها، لا كياناً غريباً عنها، تمهيداً لاحتواء صراع الأمة العربية معه في النهاية.

ب- تعزيز موقف الطرفين تجاه ما يعتبره كل منهما خطراً على أمنه، سـواء تعلق بدول معينة في المنطقة أو خارجها (سـوريا والعراق)، أو بحركات سـياسـية مناوئة (حزب العمل الكردي التركي، والتيار الإسـلامي، بالنسـبة لتركيا، حركة حماس والمقاومة اللبنانية في الجنوب اللبناني بالنسـبة للكيان الصـهيوني). وذلك تحت دعاوى مقاومة الإرهاب والأصـولية والتطرف، وذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود للضغط على هذه الأطراف على اختلافها.

ت- ما يتيحه الاتفاق من مجال لتطوير العلاقات بين الطرفين في حقول أخرى وخاصة التعاون الاقتصـادي عبر إقامة المنطقة التجارية الحرة عام ٢٠٠٠، التي يهدف الكيان الصـهيوني من خلالها إلى زيادة صـادراته من الأجهزة الإلكترونية وأجهزة الاتصـالات والآلات الزراعية والصـناعية إلى تركيا (وربما إعادة تصـديرها من خلال تركيا إلى الدول العربية)، والتعاون في مجال الطاقة وشـبكات الري حيث تقوم تركيا ببناء سـد بريجيك على نهر الفرات قرب الحدود السـورية، بمشـاركة صهيونية بعد نجاح سوريا في حشد الموقف العربي ضد الموقف التركي حول مياه نهري دجلة والفرات. هذا بالإضـافة إلى أن الكيان الصـهيوني يعتبر مصـدراً مهماً للسياحة في تركيا، حيث تشير الإحصاءات إلى زيارة نصف مليون سائح صهيوني زاروا تركيا عام ١٩٩٥، أنفقوا ما يزيد على ٣٠٠ مليون دولار [1].

فضلاً عن أن اتفاق التعاون العسكري التركي - "الإسرائيلي" يتيح مجالاً واسعاً أمام الكيان الصهيوني، وبالتنسيق مع الولايات المتحدة للاستطلاع الجوي والمناورة وتوجيه ضربة جوية أو شن حرب خاطفة محدودة ضد أية دولة عربية تعد سياستها

---

(١) عبد الله صالح، الاتفاق التركي - "الإسرائيلي" وعملية التسوية للسلام، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢٥، تموز، ١٩٩٦، ص٨٠.

معوقة لمصالحها وأهدافها، أو لتقديم الدعم العسكري للأنظمة الموالية لهما ضد أية محاولة وطنية للتغيير السياسي، أو تقديم الدعم لعصيان أو تمرد يدعمانه ضد حكومة وطنية، والعراق هدف رئيس في مثل هذه الحالة.

كما يستهدف الاتفاق سوريا أيضاً؛ لما يكتنف علاقاتها مع طرفيه من توتر بسبب موقفها من الترتيبات الإقليمية ودعوتها للتوصل إلى صيغة (للسلام) في المنطقة قبل الخوض في مثل هذه الترتيبات، وتعثر المفاوضات على المسارين السوري واللبناني مع الكيان الصهيوني منذ تشرين أول ١٩٩٥، وتوتر علاقتها بتركيا بسبب موضوع المياه ولواء الاسكندرونة واتهامها بدعم عناصر حزب العمال الكردي وإيواء قيادته ومعسكراته التدريبية من قبل تركيا.

وبالمقابل يتيح الاتفاق التركي - الصهيوني لتركيا هامشاً من الضغط على الدول العربية بشكل عام، وسوريا والعراق بشكل خاص نتيجة الخلل في توازنات القوى الإقليمية. كما يوفر لها دوراً أكبر في الترتيبات الموضوعة للمنطقة، يلتقي مع تطلعاتها الإقليمية [1].

نستشف من عرضنا هذا أن التحالف التركي - "الإسرائيلي" ومحاولات فرض الهيمنة العسكرية والاقتصادية والأمنية على المنطقة، يعد أحد السمات الهامة للنظام الإقليمي لما بعد عام ٢٠٠٠ الذي تقوم فيه كل من تركيا والكيان الصهيوني بدور المنفذ والحارس للسياسات والمصالح الأمريكية والصهيونية حاضراً ومستقبلاً.

---

(١) المصدر نفسه، ص٨١.

ثانياً: إيران

أ. الموقع الستراتيجي

يمثل موقع إيران الجغرافي أهمية جيوبوليتكية خاصة في منطقة من اكثر المناطق اضطراباً في العالم. يحدها الاتحاد السوفيتي - السابق - من جهة الشمال، وتركيا والعراق من جهة الغرب، وأفغانستان وباكستان من جهة الشرق، والخليج العربي من جهة الجنوب، حيث تطل إيران عليه وعلى خليج عمان بجبهة بحرية طولها ١٦٦٠ كم، ولها جبهة بحرية ثانية في الشمال تطل بها على بحر قزوين طولها ٨٠٠ كم [1]. [راجع خريطة ١٤]

ومثلما تحملت إيران ثقل وجودها المترامي الأطراف غنمت موقعاً جغرافياً متميزاً ذا عمق استراتيجي هائل. وبقدر ما وفر هذا الموقع لشاغليه من أمن وقدرة، أسس لها غلبة لا يستهان بها تبعاً لامتداده الحجمي وتمام شكله الخارجي، وتناسب أبعاده نسبياً بحيث لا تضيق في منطقة ولا يمكن شطرها أو اختراقها.

وعلى هذا الأساس حافظت إيران على رؤيتها الخاصة بقدراتها الاستراتيجية، وقد اتضحت معالم الجيوستراتيجية للموقع بصفة خاصة أثناء احتدام الحرب الباردة التي فرضت على إيران تبني خياراً ذا مسؤولية دولية حسمت تجلياته لصالح الارتباط بالمصالح الغربية [2].

ومن جانب آخر كان للموقع الجغرافي لإيران تأثيره الواضح في صياغة نمط السياسة الغربية حيالها. فبعد عام ١٩٩٠ الذي عد بداية لمواجهة الاستثمار العالمي للمتغيرات الدولية الجديدة، تعامل الغرب مع إيران من خلال الأنماط الآتية [3]:

١. سياسة الإقرار بحق إيران بالاستفادة من موقعها في الانفتاح السياسي والسوقي بصورة عامة شرط أن تبدي أفعالاً معتدلة الاتجاه والمطمح. وعلى ما يبدو ربطت

---

(١) هاشم خضير الجنابي، مصدر سابق، ص٢٤٥.

(٢) عبد المنعم ضاحي العمار، إيران وقابلية التكون من جديد، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع١٧، ٢٠٠٠، ص٩-١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص١١-١٢.

هذه السياسة بمقدار هجر إيران لمطامحها المتطرفة، فقد أكد وزير الخارجية البريطاني أن ((الكل يعرف أن إيران تمتلك أكبر إطلالة على شاطئ الخليج وعليه فإن نوايا إيران تجاه ما يجري في المنطقة لابد وأن تكون محل اهتمام لدى جيرانها الذين يودون معرفة تلك النوايا وتحليلها)). وقد أثمرت تلك السياسة عن انفراج كبير في العلاقات الخليجية الإيرانية،إلا إن الخليجيين ظلوا متوجسين من إيران لنواياها في تصدير المشاكل حيث الأصولية الإسلامية وبما يهدد البنية الأمنية الداخلية لدولهم...أو لفرض سيطرتها على الخليج على حساب السيادة العربية كما هو الحال مع إصرارها على احتلال الجزر الإماراتية الثلاثة.

٢. سياسة الاسترخاء: وقد تبلورت هذه السياسة حول نصيحة محسوبة مفادها: إن الغرب مدعو للإهمال المؤقت للتهديد الذي تمثله إيران على مصالحه في الخليج العربي بسبب حاجته لحضور الفعل المنتج للقلق والمحفز للتدخل. وقد بدت مظاهر هذه السياسة في سياسة إدارة كلنتون السابقة تجاه إيران بعد وصول خاتمي للسلطة حيال الأفعال الإيرانية التي أخذت تستدعي من الجميع مراقبتها خاصة بعد أن بانت جديتها المتطرفة كما هو الحال مع المسعى الإيراني لاكتساب القدرة الفنية.

٣. سياسة الضغط المتواتر والمتشدد على إيران. وقد اقترنت هذه السياسة عموماً بـ:

- مقدار السعي الإيراني لامتلاك الأسلحة النووية؛ وعلى هذا الأساس أقدمت الولايات المتحدة على اتباع سياسة الرد المتدرج باعتبارها الخيار الأكثر احتمالاً؛ لعدم موثوقية الوسائل الفنية وفشل سبل الإقناع حيال الفعل الإيراني بسبب إصراره وجديته الواضحة، الأمر الذي أدى بأمريكا إلى بناء درجات لردها بدءاً من السعي الدولي لتطويق ذلك التوجه خاصة لدى الدول الموردة وبأساليب هادئة أو مثيرة، المقاطعة الاقتصادية المقننة عبر قوانين فيدرالية كما هو الحال مع قانون داماتو وبيرتون، الحظر التكنولوجي... أو اتخاذ إجراءات عقابية أخرى.

مقدار ابتعاد إيران عن سياسة التوازن الإقليمي الذي يغري بالانتقال من الردع التقليدي إلى مستويات أعلى، وإدراكاً من الولايات المتحدة لذلك عمدت إلى سلب إيران تلك الفرصة عبر الاحتواء المزدوج.

ب. إيران والدور الإقليمي في الشرق الأوسط

لم تكن أم المعارك ومشكلة الكويت حدثاً إقليمياً محدوداً اقتصرت أصداؤه على المنطقة التي وقع فيها. وما كان بالإمكان أن يبقى كذلك فقد تعرضت منطقة العصب الحساس للاقتصاد العالمي لعدم الاستقرار وانتهك بما كان يدعى بـــ ((أمن الطاقة)) وكذلك كان من الطبيعي أن تتجاوز تأثيراتها حدود المنطقة كلها لتدخل بؤرة الاهتمام العالمي.

وما أن انتهت الحرب في الخليج العربي حتّى بدأت عملية إعادة ترتيب الأوضاع ليس فقط في الخليج العربي ولكن في منطقة الشرق الأوسط كلها التي دخلت مرحلة جديدة لها طابع انتقالي يمكن أن يتبلور عن شرق أوسط جديد غير الذي كان قبل ٢ آب ١٩٩٠.

إن أم المعارك (حرب الخليج) قد أفرزت واقعاً جديداً في المنطقة وعلاقتها بالقوى الخارجية. فقد أصبحت الولايات المتحدة مهيمنة على إقليم الشرق الأوسط عبر تواجدها العسكري المباشر في أهم منطقة منه وهي الخليج العربي والمحيط الهندي إضافة إلى وجودها في تركيا وبذلك أحكمت تطويق قلب الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة بسطت نفوذها بغية ردع كل القوى الإقليمية التي تحاول عرقلة الهيمنة العالمية لها على المنطقة. وكذلك الحفاظ على الثروة والإمدادات النفطية الموجودة في المنطقة. حيث إن التحكم بالنفط كمية وسعراً لا يزال هو الهاجس الوحيد والدائم المتسلط على الإدارة الأمريكية وكل ما عدا ذلك ليس سوى توابع وملحقات.

إن العالم يعاني حالياً من نظام مرتبك يمر بمرحلة انتقال، يتسم بعدد من التحالفات فيما بين الشركاء التقليديين،وكذلك بأوضاع جديدة تماماً وغير متوقعة أحياناً، ولكن الدول جميعاً عاجزة عن تحديد دورها في الأمن الدولي وتولي مسؤولياته عنه. أو غير راغبة في ذلك، وبذلك نعتقد ان القوى المحلية سوف يكون لها مجال محدود في الحركة لتحديد هوية الشرق الأوسط.

إن لإيران مواقف من كل القضـايا التي تواجه الشـرق الأوسـط. ولعدم وضـوح طبيعة واتجاهات هذه التحولات فإن إيران تبقى ذات مواقف غير واضـحة يغطيها الغموض. ومن ثم لا يمكن التعرف على الموقف الإيراني بشـكل محدد وثابت مع هذه القضـايا فهي تعارض الوجود العسـكري في المنطقة ولكنها لم تؤيد العراق بحربه ضـد التحالف الدولي كذلك مواقفها من الترتيبات الأمنية والإقليمية، فهي تبحث عن دور ولذلك هدأت مواقفها إزاء هذه الأطاريح [١].

وهناك العديد من القضايا من الممكن التعرض لها، ولكن قد اخترنا من بين جميع المشـاكل عدداً قليلاً منها متداخلاً مع كل القضـايا وله تأثيرات جانبية على كل التحولات. وبذلك سـوف نتعرض لأربعة قضـايا رئيسـة تحدد اتجاهات إيران الخارجية ودورها الإقليمي.

١. جيوبوليتكية العلاقة "الإسرائيلية" – الإيرانية:

ليسـت علاقة إيران "بإسـرائيل" علاقة مجردة؛ ذلك أن إيران - وفق المنظور "الإسـرائيلي" - لا تقع على الطرف الشـرقي للوطن العربي فحسـب، بل هي قوة رئيسـة في منطقة الخليج العربي التي تقع ضـمن الدوائر المهمة في الاسـتراتيجية "الإسرائيلية". وعلى هذا الأساس سعت "إسرائيل" إلى توظيف إيران بحكم موقعها وتأثير حركتها السـياسـية - سـلباً أو إيجاباً - على المصـالح العربية العليا بما يخدم الأهداف "الإسرائيلية" في المنطقة.

أ. العلاقات الإيرانية - "الإسرائيلية" قبل أم المعارك (حرب الخليج):

بادئ ذي بدء، يلاحظ أن هذه العلاقات على الرغم من التطورات السـياسـية العديدة التي طرأت على طرفي العلاقة، فإنها اتسـمت بالديمومة والتواصـل. وقد استندت على مصالح أمنية واستراتيجية عززتها مصالح اقتصادية وعسكرية؛ بيد أنها بالمقابل واجهت العديد من الكوابح التي حدت من اتسـاعها الأمر الذي جعلها تتخذ طابعاً سرياً على الدوام.

---

(١) حسيب عارف العبيدي، إيران والتطورات السياسية في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الدولية، مركز بحوث جريدة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، بغداد، ع١، تشرين١، ١٩٩٢، ص٢٢.

إلا أن فكرة التعاون بينهما قد اشتدت بعد ثورة ٣٠/١٧ تموز، وأخذ المسؤولون "الإسرائيليون" يتوافدون سراً إلى طهران للتنسيق خاصة فيما يتعلق بدعم أكراد العراق، ومنهم غولدا مائير التي زارت طهران في أيار ١٩٧٢، وزيارة موشيه دايان إلى طهران في ١٩٧٧/٧/١٨[١].

وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران وتسلم الخميني السلطة قامت إيران بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل" في ٧ شباط ١٩٧٩ ورفع العلم الفلسطيني على المبنى الذي كانت تشغله الدبلوماسية "الإسرائيلية". وكان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أول زعيم أجنبي يزور إيران بعد الثورة [٢].

ولكن مع بداية الحرب بين إيران والعراق أصبحت إيران بحاجة إلى السلاح، وقد أمنته "إسرائيل" لها مقابل بعض الشروط منها وجوب وقف إيران تعاملها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وحماية يهود إيران وتأمين خروج عشرات الآلاف منهم مع ثرواتهم. ولقد ساعدت "إسرائيل" إيران في حربها مع العراق وكانت تبغي من وراء ذلك تشتيت الجهد العربي والحيلولة دون قيام جبهة شرقية بقصد فتح ثغرة في الجسد العربي لشل قواه التي من الممكن أن توجه نحو "إسرائيل".

إذ كان اودينون قد كتب -محبذاً انتصاراً إيرانياً- يقول: ((إن الحرب العراقية الإيرانية سوف تمزق العراق إلى أجزاء، وسوف تحدث انهياراً في الداخل، قبل أن يتمكن من التحضير للنضال على جبهة واسعة ضدنا)). كما أعرب زئيف تشيف المراسل العسكري لصحيفة ها آرتس عن تقديرات مشابهة بقوله: ((إن أفضل ما يمكن أن يحدث للعراق،من وجهة نظر المصالح "الإسرائيلية" وهو تحلله إلى دولة شيعية،ودولة سنية، وانفصال الأكراد)) [٣].

---

(١) خلدون ناجي معروف وكريم سيد كنبار، إيران و "إسرائيل"، دراسة في تغير موازين القوى الإقليمية بعد حرب الخليج، مجلة الدراسات الدولية مركز بحوث جريدة الجمهورية،دار الجماهير للصحافة، بغداد، ع١ تشرين١، ١٩٩٢، ص١٣-١٤.

(٢) وزارة الخارجية العراقية، دليل المعلومات عن دول العالم، ط٢، ١٩٨٨، ص٧٤٨.

(٣) مدحت الزاهد،مصدر سابق، ص١٠٩.

فقد اعترف أبو الحسن بني صدر في ٢٠/آب /١٩٨١ بأن "الإسرائيليين" يبيعون منذ مدة الأسلحة والمعدات العسكرية لإيران. واعتراف هاشمي رفسنجاني في ١٩٨١/٧/٢٨ بأن إيران قامت بشراء أسلحة ومعدات عسكرية من "إسرائيل" [١].

ومن ناحية أخرى فلقد استغلت "إسرائيل" الحرب لإبطال النظرية العربية القائلة:إن ظاهرة عدم استقرار المنطقة هو بسبب ما تعانيه من تناقضات وهم بذلك عندما يشيرون إلى الحرب فإنهم يعتبرونها جزءاً من ذلك التفسير، " فإسرائيل " من خلال دعمها لإيران إنما تسعى إلى إدامة الصراعات وخلق حالة بديلة عن الصراع العربي - "الإسرائيلي" [٢].

ب. العلاقات الإيرانية - "الإسرائيلية" في حرب الخليج:

مما لا شك فيه أن إيران و"إسرائيل" هما من أكثر الأطراف الإقليمية التي استطاعت الحصول على مكاسب إثر العدوان على العراق (حرب الخليج). وعلى الرغم من أن كلا الطرفين قد أظهر حرصاً ملحوظاً في تجنب الانغماس المباشر والعلني في هذه الحرب.لكن المرء يستطيع أن يتلمس طبيعة كلا الدورين. فتسلسل الأحداث وتصاعدها دل على أن "إسرائيل" عملت من أجل مفاقمة الوضع ووجدت الأخذ بالخيار العسكري من أجل إحداث تغيير جيوستراتيجي في المنطقة يؤدي إلى تحسين الوضع الاستراتيجي لها.

وكانت تتجنب أن تتحول الحرب إلى حرب عربية - " إسرائيلية "، وجاء العدوان منسجماً تماماً مع الاستراتيجية "الإسرائيلية" لتكون بديلاً عن الصراع العربي - "الإسرائيلي" من ناحية، ومن ناحية أخرى انتهت حرب الخليج لتكون إيرانية الأداة وهو الأمر الذي يعكس حالة التلاقي بينهما لاسيما فيما يتعلق بالموقف من العراق. من هنا فإن محاولة تحديد نمط الحركة الإيرانية و "الإسرائيلية" نحو مشكلة الكويت لابد من أن تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة المتغيرات التي برزت إثر انتهاء الحرب العراقية الإيرانية والتي من أهمها:

---

(١) مدحت الزاهد، مصدر سابق، ص١١٠.

(٢) خلدون ناجي معروف وكريم سيد كنبار، مصدر سابق، ص١٤.

- تآكل القدرة الإيرانية.
- تصاعد دور العراق الإقليمي.
- استعادة الصراع العربي - "الإسرائيلي" مركزيته مرة أخرى في الاحتمالات العراقية خاصة، والعربية عامة.

وقد اتسم الموقف "الإسرائيلي" من أزمة الخليج بتصعيد جو الأزمة والحيلولة دون احتوائها بما يخدم ضرورة تبني الخيار العسكري خوفاً من أن تتم التسوية بانسحاب العراق وبذلك يحتفظ بكل قوته.

أما الموقف الإيراني فعلى الرغم من الحياد الذي أعلنته إيران نحو الأزمة، ودعوتها لانسحاب العراق من الكويت وقيامها بإدانة التدخل العسكري الأجنبي، إلا أنها سعت إلى توظيف الأزمة لتوسع دائرة المنافع.

وعلى الرغم من أن العراق عمل من أجل استمالة إيران إلى جانبه من خلال طرحه مبادرة جديدة تتضمن قبوله بالعودة إلى اتفاقية الجزائر لعام١٩٧٥ والانسحاب من الأراضي الإيرانية وتبادل فوري للأسرى، إلا أن إيران رغم ترحيبها بالمبادرة أصرت على موقفها الداعي إلى انسحاب العراق من الكويت[١].

وبهدف التمويه ولتلافي التناقض في شعاراتها المرفوعة، حرصت إيران على إظهار تعاطفها مع (الشعب العراقي المسلم) وحثت العراق على عدم الرضوخ للضغوط الأمريكية؛ لكن إيران لعبت دوراً خطيراً بعد توقف القتال إذ قامت بإثارة الاضطرابات والتي اصطلح على تسميتها بصفحة (الغدر والخيانة) مما رتب آثاراً سلبية على صعيد علاقاتها مع العراق [٢]، وكان ذلك يمثل خرقاً لاتفاق الصلح الموقع بينها وبين العراق.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٥-١٦.

(٢) محمد صالح العجيلي، تحليل جيوستراتيجي لمثلث قوى الجوار العربي، دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع٣، حزيران، ١٩٩٧، ص٧٣.

٢. الأمن في الخليج العربي

تســـعى إيران دوماً إلى أن يكون لها دور إقليمي مؤثر وفاعل في منطقة الخليج العربي؛ لما يضـــيفه مثل هذا الدور من أهمية فائقة على مكانتها الدولية لذا أصـــبح الخليج يحتل الدائرة الأولى في اهتمامات الساسة الإيرانيين. على مدى حقب سياسية عديدة، ومنها العهد الحالي، وعندما تضـــيق ســـاحة اللعب الخليجية أمام اللاعب الإيراني لأي متغير - كما هو حاصـــل الآن - فإنها - أي إيران - تحاول أن تذهب شـمالاً، الجمهوريات الإسـلامية الجديدة، أو شـرقا حيث أفغانسـتان، وباكسـتان، أو غرباً تجاه أفريقيا العربية أو الشـــرقية، ولكن أية حركة إيرانية في أي اتجاه من هذه الاتجاهات ما هي - في واقع الحال - إلا ورقة ضـــاغطة أو بديل مؤثر - مؤقت - للعودة ثانية أو بقوة فعالة إلى ميدان الحركة الأساسية لها - ونعني به الخليج العربي.

وقد وقفت إيران تاريخياً ضد النظام الإقليمي العربي،وهي تعمل على تقويضـه؛لأنه يتقاطع مع مصـالحها وطموحاتها. فإذا كانت إيران الشـاه قد احتلت جزر طنب الكبرى وطنب الصـــغرى وأبو موســـى التابعة لدولة الإمارات، فإن إيران الثورة لم تكف عن ادعاءاتها الإقليمية فهي تسعى للقيام بدور مهيمن في الخليج العربي [١].

فهي تســـعى إلى اســـتعادة نفوذها ودورها الإمبراطوري، ودائرة الاهتمامات الإيرانية تنصـــب على الخليج العربي فهي تردد دائماً أن مســـؤولية أمن الخليج هي مسؤولية دوله.

تكمن معضـــلة النظام الإيراني في لاتماثل أبعاده الفكرية والحضـــارية ومقوماته الثقافية والاجتماعية مع مقومات الواقع العربي الفكرية والاجتماعية وخصـوصـيته القومية الأمر الذي لا يتيح لإيران لعب دور إقليمي في إطار السياسات الأمنية [٢].

---

(١) حسـنين توفيق إبراهيم، العالم العربي وتحديات التسـعينات، مجلة قضـايا دولية، الباكسـتان، ع٢١١، كانون٢، ص١٢.

(٢) عبد القادر محمد فهمي، النظام الشرق - أوسطي تحت التشكيل الإشكاليات الفكرية والتحديات الأمنية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية،مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٤٨، ١٩٩٤، ص١٤٣.

واللافت للنظر أن إيران وخلال عام ١٩٨٩ بدأت باستعراض القوة في الخليج العربي خاصة بعد أن قامت بإجراء مناورات عسكرية في الخليج ومضيق هرمز في ١٩٨٩/٥/٧ التي أطلق عليها (ذو الفقار) ومع زيادة تطور هذا الاتجاه الإيراني بعرض القوة في المنطقة. تدهورت العلاقات السعودية - الإيرانية في أواسط عام ١٩٨٩ خاصة بعد فشل مفاوضات الحج بين الدولتين ومطالب إيران في جعل مواسم الحج تظاهرة سياسية دينية.

بعد العدوان على العراق (حرب الخليج) ظهرت عدة عوامل تساعد إيران في الخروج من عزلتها السياسية ومن أهمها الخلل الذي أصاب التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي وانتهاء دور القوة السوفيتية كعنصر موازن للولايات المتحدة الأمريكية وكتحدٍ تخشاه إيران في الشمال.

إضافة إلى ذلك فإن إيران تمتلك قدرات اقتصادية وثروات يمكن أن توظفها لخدمة حركتها السياسية، وفي الوقت نفسه تستفيد من حركتها الخارجية لخدمة اقتصادها.

هذه العوامل باختصار هيأت المجال لتحرك إيراني بحثاً عن دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط (الخليج العربي)، لكن الوجود الأجنبي الغربي شكل كابحاً لإيران حيث إن هذا الوجود يتميز بعدة خصائص فهو وجود كثيف ويحظى بتأييد الشرعية الدولية كما إنه يحظى بقبول دول مجلس التعاون الخليجي من الغرب يظهر بمظهر المتضامن مع هذه الدول.

إذن إن الفكرة التي تبلورت واستقرت لدى دول مجلس التعاون الخليجي هو أن أمنها واستقرارها يمكن تحقيقه من خلال الوجود الغربي ومن خلال عقد اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول الغربية كما هو الحال في الاتفاقيات التي عقدتها الكويت بعد الحرب. وهذا يعني استبعاد إيران من أي دور.

وهذا ما أوضحه عبد الله بشاره الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي حيث حدد دور إيران في أمن الخليج بقوله: ((سيكون دور الإيرانيين فيما يتعلق بالبحر فيجب التفريق بين مياه الخليج وبين سيادة واستقلال دول الخليج على مياه الخليج)).

وإذا كان هذا هو تصور دول مجلس التعاون الخليجي حول الترتيبات الأمنية في الخليج وحول الدور الإيراني؛ فإن لإيران تصوراً آخر حيث ترى إيران: ((إن المياه التي تربط إيران بأشقائها العرب على الجانب الآخر ليست مياهاً عربية وإن أمنها ليس اهتماماً أمنياً عربياً، إن لإيران ٢٥٠٠ كم من السواحل المطلة على الخليج ولابد أن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخليجية)) [١].

((إن إيران لا تعترض على شراء دول الخليج أسلحة من الغرب أو على وجود مستشارين غربيين لتدريب جيوش دول الخليج، وإنما لا تريد إحضار قوات من الخارج لحماية أمن المنطقة ... وإن هذا سيفتح الطريق أمام كثيرين للقدوم إلى المنطقة بأي حجة [٢].

واستكمالاً لهذا المفهوم أكد المسؤولون الإيرانيون أن ((إيران هي القوة الأساسية في منطقة الخليج الفارسي، وأنها أفضل من يستطيع ضمان السلام في الخليج)) [٣].

ولا يمكن فهم الموقف الإيراني تجاه الأمن الإقليمي والترتيبات الأمنية لفترة ما بعد حرب الخليج إلا من خلال العودة للوراء. ومؤدى هذه المواقف في منطقة الخليج وإن اتخذت أشكالاً مختلفة.

حيث قال (رضا شاه بهلوي) في وصيته لابنه الشاه محمّد رضا: ((لقد حررت الشاطئ الشرقي للخليج العربي وعليك أن تحرر الشاطئ الغربي)) [٤].

---

(١) محمد كاظم علي، إيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى مجلة الدراسات الدولية مركز بحوث جريدة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، بغداد، ع١ تشرين١، ١٩٩٢، ص٥.
(٢) طلعت مسلم، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، ندوة: تحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١٩٩٤،١، ص٢٠١.
(٣) حسيب عارف العبيدي، مصدر سابق، ص٢٤.
(٤) محمّد وصفي أبو مغلي، التحدي الإيراني للأمن القومي العربي، آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٣، ١٩٨٥، ص٣٢.

وفي عهد الشـاه كانت إيران حريصـة على القيام بدور ((شـرطي الخليج)) والدفاع عن المصالح الغربية في المنطقة وذلك من منطلق قومي وسياسي بحق دفعها للتوسع. وبعد قيام الثورة الإسلامية سعت إيران إلى لعب دور إقليمي في المنطقة استناداً إلى شعارات تصدير الثورة غير أن الحرب مع العراق حالت دون ذلك بل أدت إلى عزلة إيران.

إذ أشار صانعو القرار في إيران أن الأقطار العربية: أبو ظبي، قطر، عمان، دبي، منطقة الكويت، السعودية، هي ليست أقطاراً مستقلة بالنسبة لإيران، وأنها في تاريخنا هي جزء من الأراضي الإيرانية [١].

من هنا جاء العدوان على العراق بمثابة الفرصة المهمة لكسر العزلة والانفتاح على الدول العربية والغربية تمهيداً لاستعادة إيران دورها ووزنها الإقليمي والدولي [٢].

إن إيران قد أعادت بعضاً من وزنها ودورها الإقليمي في المنطقة بعد تقييد العراق. ولذلك فإن إيران سوف تحاول لعب دور إقليمي ولكن غير واضح نطاقه. فقد تقبل المشاركة وصولاً إلى الدور المركزي وليس المهيمن. ولكن هناك العديد من المقيدات على إيران منها محلية ذاتية خاصة بإيران وقدراتها الذاتية وإطارها السياسي. وإقليمي العراق ودول مجلس التعاون الخليجي مضافاً إلى ذلك تركيا وباكستان. ودولي لا يمكن أن تقبل القوى الأوربية والولايات المتحدة أمناً ترعاه أو تسهم فيه إيران إلا إذا دخلت إيران في إطار التحالفات مع الخارج وتخلت عن مفاهيمها للصراع والقوى الدولية ومساندتها للحركات الإسلامية في العالم.

٣. المياه والدور الإيراني الإقليمي:

نحو خطوة للعب دور إقليمي فاعل في المنطقة. طرحت إيران لجاراتها في الخليج العربي تزويدها بمياه الشرب وفق مبدأ بيع المياه. وضمن هذا الإطار طرحت إيران مشروعين هما:

(١) محمّد وصفي أبو مغلي، مصدر سابق، ص٣٣-٣٤.
(٢) حسيب عارف العبيدي، مصدر سابق، ص٢٦.

مشروع خط إيران - قطر:

في دولة قطر جرى توقيع اتفاقية مع إيران عام ١٩٩١ لتزويدها بالمياه العذبة من نهر كارون بجنوب إيران عبر أربعة أنابيب ضخمة لمسافة ١٨٠٠ كم فوق الأراضي الإيرانية وتحت المياه في قاع الخليج العربي وبتصريف يصل إلى أكثر من ٣٥٠٠٠ م٣/يوم. وقدرت تكاليف المشروع بنحو ١٣ مليار دولار (١).

مشروع خط إيران - الكويت:

يقضي هذا المشروع بنقل المياه من إيران إلى الكويت عبر أنبوب يبلغ طوله ٥٥٠ كم من سد كرجي في إقليم الأحواز (عربستان)، ويمر هذا الأنبوب تحت مياه الخليج ولمسافة ٢٢٠ كم قبل أن يبلغ السواحل الكويتية متجنباً العراق.

وقد أعلن الاتفاق في ٢٠ حزيران عام ٢٠٠١. في حين أعلنت بريطانيا استعدادها لإنشاء هذا الأنبوب في الوقت الّذي عارضت فيه بريطانيا إبان احتلالها للكويت مقترحات عراقية لتأسيس شركة عراقية - كويتية تتولى مهمة سحب المياه من شط العرب إلى داخل الكويت (٢).

هذا ما فعله الإنكليز قبل ٥٠ سنة وهم لا يزالون يقاومون أي تقارب بين العرب بل يحاولون تخويف دول الخليج من العراق ومن الأفكار القومية الّتي تنطلق منه.

وهذا يعني الوقوف ضد أية عملية تفكير بمشاريع مائية مشتركة بين الأقطار العربية وبما يوفر الأمن المائي العربي.

صفوة القول إن هناك توجهاً موحداً وتواؤماً ما بين الأهداف الغربية والإيرانية حيال المنطقة العربية من خلال ربط الشريان المائي لدول الخليج العربي بإيران واتخاذها ورقة ضغط سياسية حيال دول الخليج العربي وبما يتواءم وتوجهاتها

---

(١) سمير المنهراوي وعزة حافظ، مصدر سابق، ص٩٥.

(٢) خليل إبراهيم العلاف، جريدة الثورة العراقية ٢٠٠١/٧/٢٦، ص٣.

لدراسة أكثر تفصيلاً عن الموقف البريطاني من مشروع نقل المياه من العراق إلى الكويت راجع:
طيبة خلف عبد الله، موقف بريطاني من مشروع إيصال المياه من شط العرب إلى الكويت ١٩٥٤-١٩٥٨، بحث مقدم إلى كلية الآداب، جامعة البصرة، بلا تاريخ.

وأهدافها التوســعية في المنطقة الّتي تدعي إيران وعلى لســان صــانعي القرار السياسي فيها أن هذه المنطقة هي جزء من إمبراطوريتهم السابقة.

٤. الترتيبات الشرق أوسطية والموقف الإيراني

في ظل اســتبدال نظام شــرق أوســطي بالنظام الإقليمي العربي الحالي، ســوف تزداد قدرة إيران على اختراق المنطقة العربية، إذ ســيمهد الاندماج الاقتصــادي للتغلغل السكاني، وبالتالي النفوذ المستند إلى الدين والمذهب، ويصبح من الصعب إيقاف هذا التغلغل والاختراق حيث لا تستخدم القوة المسلحة وإنما المبادئ والدعوة [*]. وهكذا فمن المحتمل أن يصــبح العراق والخليج منطقة نفوذ إيراني على نحو مشابه لجنوب لبنان، كما قد يزداد نفوذ إيران في كل من السودان ومصر والجزائر والمغرب، ويكون للقوة العســكرية الإيرانية وجود ملموس في هذه الدول وربما لقوات عســكرية محلية موالية لإيران طالما لا توجد قوى قادرة على تقديم النموذج الصحيح والملهم للجماهير [١].

ومن هنا ترى إيران أن انهيار النظام العربي وتقويض أســاســه القومي وإبداله بنظام شــرق أوســطي يهيء لها مدخلاً للمســاهمة الفاعلة في أية ترتيبات أمنية أو سـياسـية ...؛ لذا اتجهت إيران لتسـويق جملة أمور تعدها مدخلاً يسـهم في تخفيف القيود على حركتها الخليجية، فهي من ناحية تحاول أن تســبغ على دورها صــفة الإســلامية، وأن تجعل منه دوراً مشـروعاً في إطار القيم والمواريث الدينية للمنطقة العربية ...

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تســعى إيران إلى أبعد من ذلك بحيث أخذت تتدخل في الشــؤون الداخلية للدول العربية وتطعن بشــرعية أنظمتها الســياســية (تصدير

(*) اعتمدت الثورة في إيران على أيديولوجية دينية عابرة للقوميات. ومن ثم فإن توجه الدولة الإيرانية أصـبح يتميز أسـاسـاً بالاعتماد على الذات بمعنى تعبئة الجهود الذاتية للدولة الإيرانية والجماهير الشــيعية خارج إيران وفي الأقطار العربية خصــوصــاً (الخليج العربي ولبنان) والجماهير الإســلامية بشــكل عام في المنطقة العربية وخارجها... راجع: عبد المنعم ســعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مصدر سابق، ص٨٥.

(١) طلعت مسلم، مصدر سابق، ص٢٥٣.

الثورة) [**]. والمنطقة الخليجية من خلال ما يلعبه النظام الإيراني والهجرة الإيرانية المتزايدة لدول المنطقة فإنها مرشحة لاندلاع حروب أهلية، وكانت أحداث البحرين السابقة خير دليل على هشاشة البنى السياسية والاجتماعية للدول الخليجية ... وضعف قدراتها العسكرية. كما إن إيران تسعى لبناء قوة عسكرية استراتيجية عندها يكون الموقف العربي أمامها في أضعف حالاته عوضاً عن كونها دولة نفطية.

وقد جاء استبعاد إيران والعمل على احتوائها من قبل الولايات المتحدة ليشكل أحد القيود المفروضة على الحركة الإيرانية، لاسيما وأنها استبعدت عن مجمل الترتيبات الأمنية التي أعدتها الولايات المتحدة في منطقة الخليج وبمشاركة بعض الدول الخليجية، على الرغم من تأكيد إيران على ضرورة اشتراكها كطرف إقليمي فاعل في هذه الترتيبات [1].

حيث إن موقف إيران يختلف عن موقف تركيا في أنها غير مقبولة من المجتمع الدولي الذي ترأسه وتحركه الولايات المتحدة لدرجة كبيرة. فالولايات المتحدة تعتبر إيران دولة ترعى الإرهاب وتتبع حياله سياسة الاحتواء، كما تتبعها حيال العراق.

فإيران وفقاً لتصور الإدارة الأمريكية، تشكل تحدياً للولايات المتحدة والمجتمع الدولي، فهي الدولة الأكثر دعماً للإرهاب والاغتيالات في العالم، فهي تسعى إلى إحباط جهودنا من أجل تسوية النزاع العربي - "الإسرائيلي" عبر دعمها لـ (حماس)

(**) على صعيد الإشارة إلى هذا الاتجاه، حربها العدوانية ضد العراق التي امتدت لثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨)، ورغم اتفاقية الصلح الموقعة بينهما بعد انتهاء الحرب بينهما، إلا أن إيران كشفت عن سوء نيتها مرة أخرى عندما تورطت بدعمها لصفحة الغدر والخيانة وهي الصفحة الثانية لأم المعارك الخالدة وكان ذلك يمثل خرقاً فاضحاً لاتفاق الصلح الموقع بينها وبين العراق ... راجع: محمد صالح العجيلي، مصدر سابق، ص٧٣.

(١) مظهر خزعل فيصل التكريتي، مصدر سابق، ص١٠٣.

و(حزب الله) [*]، ولعل أكثر ما يثير القلق أن إيران تسعى إلى الحصول على قدرة امتلاك أسلحة الدمار الشامل [١].

٥ / إستراتيجية(كل شيء تحت السيطرة) ومهمة إيران في العراق

إن غزو العراق واحتلاله.... وإسقاط حكمه الوطني قد تطلب أمريكياً وصهيونياً جمع متناقضات على سطح مصلحة مشتركة ضيقة، كان لإيران الفارسية الدور الأكبر فيه ولا زال سواء من حيث الدعم اللوجستي من فتح المياه الإقليمية والأجواء الإيرانية للطيران الأميركي أو الدور الموكل لعملائها الذين يحكمون ألان.

حيث إن الدور الإيراني تجاوز أدوار أنظمة عربية تعرض لها بوش في خطاباته، من حيث الاتفاق المسبق على إحلال حكم طائفي محل الحكم الشرعي في العراق، فإذا كانت أنظمة عربية حددها بوش قد تأمرت بتسهيل الغزو والاحتلال سياسياً ولوجستياً، فإن الدور الإيراني كان لازماً قبل الغزو وكان لازماً بعد الاحتلال، حيث إن حلفاء الاحتلال وعملاءه العراقيين هم أولاً حلفاء إيران وعملاؤها.

إن الإطار العام للموقف الإيراني يتضح في تصريحات متكررة وردت على لسان كل من الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي ونائبه محمد علي أبطحي ورافسنجاني الذين قالوا علناً (لولا الدعم الإيراني لما تمكنت أمريكا من غزو العراق وأفغانستان).

(*) المعروف أن إيران اتخذت منذ عام ١٩٧٩ موقفاً نظرياً نحو "إسرائيل" عبرت عنه بنوعية الشعارات التي رفعتها آنذاك والنابعة من طبيعة الاعتبارات الأيديولوجية التي تبنتها وحاولت الترويج لها في المنطقة.
وعملياً حاولت إيران ترجمة موقفها الرافض للتسوية بعدد من الخطوات، كتنظيم مؤتمر دعم الانتفاضة الشعبية الفلسطينية بمشاركة القوى الفلسطينية الرافضة لمسيرة التسوية في تشرين الأول ١٩٩١، وتعزيز دعمها لحزب الله في جنوب لبنان ... راجع: مظهر خزعل فيصل التكريتي، مصدر سابق، ص١٠٢-١٠٣.

(١) طلعت مسلم، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري، مصدر سابق، ص٢٤٩-٢٥٠.

والسؤال هنا كيف تشترك إيران مع الصهاينة والأمريكان في تنفيذ هذا المخطط وهم الذين يعلنون ليل نهار عن عدائهم لأمريكا التي ينعتونها ب (الشيطان الأكبر).

هناك شواهد كثيرة على التعاون الإيراني الأمريكي الصهيوني خصوصاً أثناء الحرب العراقية الإيرانية، ففي عز التطرف الإيراني المعلن في عدائهم للغرب عندما كان الخميني زعيماً لإيران؛ كانت المساعدات الفنية والاستطلاعية والعسكرية الأمريكية المباشرة تقدم لإيران يومياً، ومنها على سبيل المثال تزويد الأميركان لإيران بصور الأقمار الصناعية للقطعات العسكرية العراقية وتحركاتها، بل إن أميركا أوعزت لإسرائيل وجنوب أفريقا بتقديم قطع غيار للطائرات الإيرانية والدبابات الإيرانية والمدفعية، حتى وصل الأمر إلى قيام أميركا بتقديم إمدادات عسكرية مباشرة لإيران وعرفه الجميع بعد كشف فضيحة (إيران غيت).

وخلال الحرب العدوانية على العراق في عام ١٩٩١ قدمت إيران دعماً لوجستياً للولايات المتحدة الأمريكية بفتح أجوائها لضرب العراق من جهة إيران، في حين ركز العراق دفاعاته غرباً وليس على جهة الشرق المحاذية لإيران التي لم تخصص لها أية دفاعات جوية عراقية فاعلة . وعندما بدأت الحرب شنت الولايات المتحدة من الأجواء الإيرانية أول هجوم جوي قوامه ٥٠٠ طائرة مقاتله انقضت على القطعات الجوية العراقية المتمركزة في شرق العراق ودمرتها تماماً. وكان هذا احد الأسباب الاستراتيجية المهمة لتحطيم القدرة الدفاعية للقوات العراقية, والتي لولا التعاون الايراني لما استطاعوا تحقيقه.[1]

ثم أعادت إيران في الحرب الأخيرة التي أدت إلى احتلال العراق السيناريو نفسه حتى تم لها ما تريد وهو التخلص من حكم الرئيس صدام حسين لتكون لها اليد العليا في العراق الجديد.

---

(١) محمد القيسي، مهمة إيران في العراق، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، ع ٢٢٠، يناير ٢٠٠٦، ص٧٧

والمتتبع للأحداث يجد أن قوات الاحتلال الأمريكي التي دخلت بغداد يوم التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ قد أغمضت عينيها تماماً عن الحدود الشرقية للعراق مع إيران وتركتها مفتوحة كي تتيح لإيران الدخول بكل ثقلها إلى العراق. ومنذ ذلك الحين تحاول إيران تمزيق جغرافية العراق السياسية وتحويلها إلى أقاليم ضعيفة متهالكة لتكون تحت سيطرتها المطلقة بعد خروج الاحتلال الأمريكي.

إن مبدأ: (كل شي تحت السيطرة) يعد واحداً من أهم المبادئ التي تعتمدها الاستراتيجية الأمريكية في تنفيذ مخططاتها فهي تتعاون مع الشياطين ومع أعدى الأعداء من أجل تحقيق الهدف طالما أن الأمر (**under control**).

ويلاحظ المتتبع أن إطلاق يد إيران وأعوانها في العراق يجري بتزامن مع شيئين آخرين: أولهما: الحديث عن انسحاب عسكري أمريكي من العراق سواء كان ميدانياً، أي إلى خارج المدن، أو انسحاباً جزئياً أو كلياً، وثانيهما: تصاعد حدة المواجهة الإعلامية بين الأميركان والنظام الإيراني فيما يتعلق بموضوع تطوير المفاعل النووي الإيراني (١) وربما أدرك الأميركان مبكراً دور إيران المهم في تخريب الدول الإسلامية من الداخل عبر الانتماء للدين الإسلامي وهم المليئون بالأحقاد على العرب الذين أسقطوا دولتهم الفارسية.

٦ / الرؤية الإيرانية لمستقبل العراق الجيوبوليتيكي

يمكن تلخيص الرؤية الإيرانية لمستقبل العراق الجيوبوليتيكي بأنه يجب أن يكون: (عراقياً شيعياً ـ أو يحكمه الشيعة ـ يحكم بقاعدة ولاية الفقيه بمرجعية إيرانية؛ سواء في أمور الفقه أو في الأمور السياسية مع تهيئة الظروف الدستورية والسياسية والشعبية لإمكانية الاندماج مستقبلا بـ (الدولة الشيعية الكبرى)).

وهي تسعى لأن ينال حلفاؤها ذلك سياسياً ما دام ذلك ممكناً، فاحتلت عناصر (المجلس الأعلى وحزب الدعوة) أهم المراكز في الحكومة والجيش والشرطة، وسيكون التحرك الأساسي لتلك الفصائل بعد خروج الأمريكان، مكررين بذلك قصة حزب الوحدة الشيعي في أفغانستان، الذين أوصاهم الخميني بالحفاظ على أسلحتهم عندما كان القتال دائراً ضد الروس، ولم يظهروا إلا بعد انسحاب

السوفيت تحت وطأة ضرب المقاتلين العرب الأفغان، واستطاعوا الحصول على مقاعد في حكومات الأحزاب المتابعة، ثم حاربوا حكومة الطالبان، وحين انتصر الطالبان عليهم ودخلوا معقلهم ، قام الحرس الثوري الإيراني بمناورات على الحدود الأفغانية، وهددت إيران بدخول أفغانستان لإنقاذ الأقلية الشيعية من المجازر المزعومة التي يرتكبها الطالبان بحقهم، إلا إن الفارق بين الحالتين العراقية والأفغانية هي أن عملاء إيران في العراق بدؤوا بتصفية خصومهم قبل انسحاب المحتل مستقوين به.[١]

ثالثاً: أثيوبيا

أ. الأهمية الجيوبوليتكية لأثيوبيا في الشرق الأوسط

تقع أثيوبيا شرق القارة الأفريقية، مجاورة بذلك مباشرة أربعة أقطار عربية هي: السودان وجيبوتي والصومال وإرتريا، تنبع أهميتها الجيوستراتيجية كونها إحدى الدول المهمة المطلة على القرن الأفريقي وهو ما يجعلها جزءاً مهماً في استراتيجية الدول العظمى إضافة إلى مشاركتها اليمن العربية وجيبوتي التحكم في مضيق باب المندب ذي الأهمية الاستراتيجية. [راجع خريطة ١٤]

والأهم من ذلك كله من الزاوية الاستراتيجية أن أثيوبيا تسيطر مباشرة على قدر كبير من منابع النيل وتتيح أفضل طريق للوصول إلى وادي النيل من الشرق وتسيطر عليه بصورة غير مباشرة [٢].

ب. العلاقات الجيوبوليتكية العربية - الأثيوبية

تمثلت هذه العلاقة على الدوام بالتوتر والقلق، ولم تكن أثيوبيا في يوم ما صديقة للعرب. وقد استمدت علاقات العرب بأثيوبيا أصولها من الأوضاع الجيوبوليتكية والقومية. فبعد استيلاء أثيوبيا على كل من إرتريا وأوغادين من جانب واستقلال السودان والصومال وجيبوتي، وانضمامها إلى جامعة الدول العربية فإن جذوراً

---

(١) لدراسة اكثر تفصيلاً عن البرنامج النووي الإيراني، راجع: رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني ومخاطره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق ط ١، ٢٠٠٦. فايق العلي، مصدر سابق، ص ٦٦.

(٢) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مصدر سابق، ص٤٧-٤٨.

وضعت لتوتر وصراع عربي - أثيوبي طويل المدى.

فالجانب العربي يرى أن استيلاء أثيوبيا على هذه المناطق كان عملاً مضاداً لحركة التحرر الوطني العربية القومية التي كانت تسعى إلى تحقيق الاستقلال الوطني لجميع المناطق التي تعتقد في عروبتها وضرورة تخلصها من الاحتلال الأجنبي.

ومن الجانب الأثيوبي فإن قبول وجهة النظر العربية كان يعني تقطيع أوصال أثيوبيا وحصرها داخل هضبتها بعيداً عن ساحل البحر الأحمر والمحيط الهندي وحرمانها من أي أهمية استراتيجية متعلقة بمضيق باب المندب (١).

لذلك فإن أثيوبيا أخذت في اتباع مجموعة متكاملة من السياسات، حيث حاربت أثيوبيا الثورة الإرترية والشعب الإرتري الذي نشد الاستقلال، وتعاونها مع الحركة الانفصالية في جنوب السودان، والقضاء على محاولة لوجانين الانضمام إلى وطنها الأم الصومال، هذا إلى جانب تعاونها الوثيق مع الكيان الصهيوني كحليف ضد العرب.

من جهة أخرى استمرت أثيوبيا باتجاه توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني إذ لا زالت الأخيرة تحتفظ بعلاقات وثيقة مع أديس أبابا تحقيقاً لمصلحتها الاستراتيجية في جنوب البحر الأحمر (٢).

ج. الدور الإقليمي الأثيوبي في المنظومة الشرق ـ أوسطية

للقرن الأفريقي منزلة هامة في بنية الأمن القومي العربي، ويمثل أحد جوانب التهديد للأمن القومي العربي وبخاصة أن تاريخ أثيوبيا القريب لم يكن خالياً من المطامع سواء في الأرض العربية أو في غيرها.

وهناك أكثر من احتمال لهذا التهديد خاصة بعد استقلال إرتريا ـ ٢٤ نيسان ١٩٩٣ ـ تاركة أثيوبيا حبيسة اليابسة، فإن احتمال تحركها للبحث عن منفذ لها

---

(١) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مصدر سابق، ص٨٩.

(٢) محمد صالح العجيلي، مصدر سابق، ص٧٧ ـ٧٩.

لدراسة أكثر تفصيلاً عن العلاقات الأثيوبية ـ العربية راجع: عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مصدر سابق، ص٨٩-١١٣.

على البحر أمر لن يغيب عن أذهان الســاســة الأحباش وهي التي تعودت فيما مضى من تاريخها على إطلالة واسعة على البحر الأحمر وإمساكها بزمام الملاحة فيه وفي ضوئه وطدت علاقتها الخارجية مع الكيان الصهيوني [١].

إلا أنه لا يبدو أن الترتيبات الشــرق أوســطية قد أفردتها بأهمية تذكر لضــعفها الاقتصادي والسياسي والعسكري إثر حروب الاستنزاف التي شنتها ضد إرتريا. وما قام به نظام منغستو من مذابح. إلا أن خطورة أثيوبيا تبرز من إمكانية تحريضها من قبل الصــهاينة لاســتخدام ورقة المياه ودعم التمرد في جنوب الســودان وإثارة المشاكل الحدودية مع الصومال وهذا أمر غير مستبعد.

وقد تمثل هذا في متابعة الخبراء المائيين "الإســرائيليين" في عملية المســح الجيولوجي الأمريكية للهضــبة الأثيوبية التي تم اختيارها لإنشــاء عدد من الســدود على منابع نهر النيل. وفي الوقت نفســه تقوم "إســرائيل" بتحريض أثيوبيا على التنصل من الاتفاقيات المبرمة مع مصر والسودان بغرض تنفيذ تلك المشروعات، كما قامت "إســرائيل" بالتنســيق مع أثيوبيا بالاتفاق مع (جون قرنق) زعيم الحركة الانفصــالية في جنوب الســودان على إيقاف العمل في قناة (جونقلي) على النيل الأبيض، وقد تكفلت "إسرائيل" بتقديم العون المالي والعسكري إلى (قرنق) وحركته الانفصالية لتحقيق ذلك، لتمرير المخطط الصهيوني الأثيوبي حول المياه [٢].

---

(١) محمد صالح العجيلي، مصدر سابق، ص٧٧.

(٢) محمد أحمد حسـن السـامرائي، الكيان الصــهيوني ونهر النيل، مجلة الموقف الثقافي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ع٢٠، آذار- نيسان ١٩٩١، ص٢١.

المبحث الثالث

القوى الكبرى العالمية
ومصالحها الجيوبوليتكية في الشرق الأوسط

أولاً. الولايات المتحدة الأمريكية

أ. الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط

تعد منطقة الشـرق الأوسـط من المناطق ذات الحسـاسـية الشـديدة للمتغيرات العالمية سواء الخاصة بصعود القوى العظمى وهبوطها، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا. فبحكم موقعها المتوسـط للقارات الثلاث (آسـيا - أفريقيا - أوربا) كان عليها أن تتأثر بشدة الصراعات الكبرى التي دارت في هذه المناطق وحولها.

وقد اكتسـبت المنطقة أهمية كبرى في منظور المصـالح الأمريكية؛ وذلك بسـبب احتياطات النفط الهائلة في المنطقة، وبسـبب موقعها القريب من الاتحاد السـوفيتي - السـابق -، واتباع الولايات المتحدة لسـياسـة الاحتواء التي حاولت بمقتضـاها منع توسيع الاتحاد السوفيتي وانتشار نفوذه خارج نطاق مجاله الحيوي، الذي تم التسليم به في أوربا الشـرقية والوسـطى. وقد ترتب على هذا أن أبدت الولايات المتحدة اهتماماً متزايداً بنوعية نظم الحكم في المنطقة واتجاهاتها؛ لكون ذلك يمثل العامل الحاسم في المنافسة بين القوتين العظمتين.

وعلى ما يبدو أنه لم تبرز أهمية الشـرق الأوسـط في التخطيط الاسـتراتيجي الأمريكي إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث بدأت الولايات المتحدة تضطلع بممارسـة مسـؤولياتها،كدولة قطبية ذات مصـالح كونية،وحين أخذت الحرب الباردة بين قطبي النظام الدولي تنتقل إلى منطقة الشرق الأوسط.

وهنا يمكن القول: إن الدخول الأمريكي إلى المنطقة قد جاء كمحصلة لعاملين[1]:

العامل الأول: تحول النظام الدولي نتيجة الحرب العالمية الثانية من نظام متعدد الأقطاب إلى نظام القطبين الاثنين، والذي أدى إلى قيام الحرب الباردة واستتبع ذلك من محاولات القوتين العظميين لرسم حدودهما الجيوسياسية على الصعيد الكوني.

العامل الثاني: نشوء مناطق فراغ قوة (**Power Vaccum**) حسب مفاهيم الحرب الباردة في مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية نتيجة تقلص دور الدولتين في الشرق الأوسط بعد الحرب وضعفه، ذلك في انتقال تركة المحور الغربي الجديد وقيادته إلى الولايات المتحدة وبالتحديد تركة بريطانيا في الشرق الأوسط كان عاملاً رئيسياً وأساسياً في نشوء الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب وتطوره.

ب. المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط

مما لا شك فيه، أن السياسة الخارجية لأي قوة دولية هي تعبير عن مصالح دائمة، تأكيد لبديهية من بديهيات السياسة، بأنه ليس هناك صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصالح دائمة. وكذلك الاستفادة من الظروف المتغيرة.

وبمعنى آخر إن السياسة الخارجية لأي قوة دولية تمزج بين هذين العنصرين، عنصر الاستمرار العائد للاستراتيجية العليا لهذه القوة الدولية، ومن طبيعة علاقاتها الدولية مع دول أخرى، وعنصر طارئ يعود إلى ظروف استثنائية قد تكون من بينها تغيير الشخصيات الموجهة لهذه السياسة وتباين أمزجتها.

وقد بقيت منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر بقاع العالم التي احتفظت بقدر كبير ومستمر من الاهتمام الذي أولته إياها الإدارات الأمريكية المتعاقبة بسبب

---

(١) ناصيف حتي، الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٣٩٠، أيار، ١٩٨٢، ص٤.

اتفاقها جميعاً على المصـــالح والأهداف فيها والتي تبلورت في مرحلة (الحرب الباردة) على أساس الحيلولة دون وقوع هذه المنطقة تحت نفوذ الاتحاد السوفيتي - العقائدي - على نحو يهدد المصـــالح التي اعتبرت حيوية للولايات المتحدة، وفي مقدمتها مصادر الطاقة وإمداداتها وسبل إيصالها [١].

وقد شكل إقرار الولايات المتحدة بوجود مصالح استراتيجية لها في هذه المنطقة، بحد ذاته، أساساً لزيادة تدخلها فيها في ظل شبكة المصالح الاقتصادية والسياسية - الأمنية من تعاون عسكري وقواعد ودول صديقة وحليفة [٢].

وتقدم وثيقة ((الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط)) الصادرة عام ١٩٩٤ عن وزارة الدفاع الأمريكية، قائمة بما تعده المصــالح الأمريكية في الشـرق الأوسط وتضم القائمة الأهداف والمصالح الآتية [٣]:

- ضمان تدفق نفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة إلى السوق العالمية.
- إقامة سلام دائم بين العرب و "إسرائيل".
- ضمان أمن شركاء الولايات المتحدة الرئيسيين: "إسرائيل"، ومصر، والسعودية.
- حماية أرواح وممتلكات الأمريكيين الموجودين في المنطقة.
- حرية الملاحة في بحار وممرات المنطقة الحيوية.
- استكمال عمليات الإصلاح في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.
- دعم حقوق الإنسان والتطور الديمقراطي في المنطقة.
- فتح أسواق المنطقة أمام التجارة الأمريكية.

وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة المنشـــورة لوزارة الدفاع الأمريكية في تحديد أهداف الولايات المتحدة الخارجية، إلا أنه تبقى حقيقة لا تغيب عن أذهان دارسي

(١) عبير بســيوني، الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنســان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢٧، ك٢، ١٩٩٧، ص١٢٦.
(٢) المصدر نفسه، ص١١٦.
(٣) سمير جسام راضي، مصدر سابق، ص٢٨-٢٩.

العلاقات الدولية. إن الأهداف ترتبط بالنوايا والدوافع التي تتستر الدول عليها ولا تفصح عنها مما يجعل من تتبعها وتحديدها أمراً صعباً - يخضع للاجتهاد أكثر مما ينبني على الحقائق المؤكدة والثابتة؛ لأن هناك فارقاً بين ما تعلنه الدول من أهداف وبين ما تعتنقه منها في الواقع [(١)].

لذا فإننا سوف نتطرق لذكر أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وفق التصنيف الآتي:

١. المصالح الاقتصادية

تكمن هذه الأهمية في العديد من العناصر، لعل من أهمها عنصرين أساسيين هما:

أ. نفط الخليج العربي:

ليست أهمية نفط الخليج العربي للولايات المتحدة - وللعالم الغربي ككل - في حاجة إلى مزيد من التأكيد. إن هذه الأهمية تتبلور خلال عدد من الحقائق:أولها:إن النفط سوف يظل يحتل -في المستقبل المنظور - المرتبة الأولى ضمن مصادر الطاقة في العالم، الحقيقة الثانية: إن الولايات المتحدة - المستهلك الأول للطاقة في العالم - تعتمد وسوف تظل تعتمد بشكل متصاعد على النفط المستورد من الخارج إلى جانب إنتاجها المحلي الكبير، الحقيقة الثالثة: إن منطقة الخليج باعتبارها المنطقة الأهم في إنتاج النفط العالمي - حالياً ومستقبلاً - تمثل أهم مصادر توفير واردات النفط الأمريكية [(٢)].

وفي سياق مشكلة البحث عن (مصادر بديلة) للطاقة، أو ما عرف باسم (أزمة الطاقة) في العالم كله، وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص (التي تضم ٦% من سكان العالم وتستهلك حوالي ٣٣% من الطاقة المتاحة). انتهت الدراسات الأمريكية

---

(١) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط٤، ١٩٨٥، ص١٢٧.

(٢) أسامة الغزالي حرب، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي، مصالح ثابتة وسياسات متغيرة، السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، حزيران، ١٩٨٢، ص١٧٥.

إلى أن جميع البدائل لا تزال غالية جداً، وسيستغرق إنتاجها بسعر اقتصادي وقتاً طويلاً، ومن ثم فإن النفط سيظل يساهم تقريباً بـــ ٣٩,٦% من إجمالي الطاقة المستهلكة في العالم، وإن كان من المتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى ٣٨,١% خلال عام ٢٠١٠ فقط. [جدول ٥]

جدول رقم (٥) مكونات الطلب العالمي على الطاقة ١٩٩٤-٢٠١٠ (مليون طن)

النوع	١٩٩٤	%	٢٠١٠	%
الفحم	٢٢٢٠	٢٧,٥	٢٩٠٠	٢٦,١
النفط	٣١٧٠	٣٩,٦	٤٢٥٠	٣٨,١
الغاز	١٨٣٠	٢٢,٩	٢٨٠٠	٢٥,٢
الطاقة النووي	٥٧٠	٧,١	٧٠٠	٦,٣
الطاقة المائية	٢٠٠	٢,٥	٣٣٠	٣,٠

المصدر / هشام الخطيب، نظرة في مستقبل الطاقة العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، الأوبك، الكويت، ع٧٧، ١٩٩٦، ص١١.

وتمتلك دول الأوبك ٧٨% من احتياطيات العالم من النفط، فيما تبلغ حصة الدول العربية ٦٢% من احتياطات العالم النفطية، وهناك أربع دول عربية هي: السعودية والعراق والإمارات والكويت، تحوي أراضيها ٥٧,٧% من الاحتياطي العالمي موزعة حسب التسلسل ٢٥,٧% و ١٢,٨% و ٩,٧% و ٩,٥%، مما سيجعلها هي المسيطر الوحيد على إنتاج النفط في العالم طيلة قرن ونصف القرن [١].

ولتوضيح مدى أهمية نفط الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، يمكننا أن نرجع إلى ما جاء في أحد تقارير لجنة الكونغرس الأمريكي الذي جاء فيه: إن حرمان الولايات المتحدة من نفط السعودية وحدها لمدة عام واحد سيترتب عليه انخفاض إجمالي الناتج القومي الأمريكي بمقدار ٢٧٢ بليون دولار، وارتفاع معدل

---

(١) صبري فارس الهيتي، النفط في الميزان السياسي، الأهمية الجيوبليتكية للنفط العربي وسياسات دول الشمال المضادة، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٥-٦، حزيران، ١٩٩٩، ص٢٢.

التضــخم، ولعل في ذلك ما يؤيد صــحة القول: بأنه لا توجد دولة من بين دول العالم تعادل السعودية من حيث أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.

من هنا يعد ما جاء في ما عرف بــ: مبدأ كارتر **Carter Doctrine** ١٩٨٠، نقلة نوعية في الإعلان عن اســـتراتيجية أمريكية قوامها نقل منطقة الخليج العربي من دائرة المصـالح والصـراع الدولي إلى دائرة الأمن القومي الأمريكي، من خلال ربط المصـالح النفطية الأمريكية في هذه المنطقة بالأمن الأمريكي والربط بين ما وصـف بــ (أمن الطاقة) و (أمن الخليج) التي حملها مضمون خطاب الرئيس كارتر في ٢٣ كانون ثاني ١٩٨٠: ((ليكن موقفاً واضــــحاً وقاطعاً: إن أية محاولة من جانب قوة خارجية لتحقيق السيطرة على منطقة الخليج... ستعد هجوماً على المصلحة الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ومثل هذا الهجوم سيرد بأية وسـائل ضـرورية، بما في ذلك القوة العسكرية [١].

والواقع أن المبدأ هذا لم يكن تحذيراً موجهاً للســـوفيت فقط، وإنما لدول المنطقة المنتجة للنفط أيضــاً، حيث أضــحى أي تصـــرف أو محاولة للتصـــرف بثرواتها النفطية، إنتاجاً، تسـويقاً، أو تسـعيراً، أو باسـتخدامه سـلاحاً في الحرب العربية - الصـــهيونية عام ١٩٧٣، مســـوغاً كافياً للتدخل العســـكري المباشـــر في المنطقة باستخدام قوات التدخل السريع التي أعدت لهذا الغرض، وكذلك ما سمي عملية درع الصحراء التي أعدت لهذا الغرض، وفق خطط تم إعدادها للغرض نفسه [٢].

وهي العملية التي وضـــعتها إدارة الرئيس بوش موضــــع التنفيذ منذ خاطب مواطنيه في ٨ آب ١٩٩٠ قـائلاً: ((إن إدارتي كمـا هي الحـال أيـام كـل إدارة من الإدارات الســـابقة، منذ عهد روزفلت حتى عهد الرئيس ريغان، مرتبطة بـأمن الخليج))[٣].

---

(١) **Vide: Congressional Research Service, Oil Fields as Military Objectives, Library of Congress, washigton, Augast ٢١, ١٩٨٧, p٥.**

(٢) وليام بيري، الاســـتراتيجية الأمنية الأمريكية في الشـــرق الأوســـط، وزارة الدفاع الأمريكية، واشـــنطن، ٣مايس ١٩٩٥، ترجمة: الممثلية الدائمية لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة، ص١٣.

(٣) **Vide: Congressional Research Service, op.cit, p.٦.**

إن هذا التأكيد على الربط بين الأمن الأمريكي وأمن الخليج العربي، الذي دعم بالاستخدام الفعلي الواسع التدمير للقوة الأمريكية بشكل خاص إثر حرية التصرف التي تمتعت بها الولايات المتحدة في شن الحرب ضد العراق باعتبارها واحدة من النتائج الرئيسة التي تمخضت عنها نهاية الحرب الباردة، يعود في حقيقة الأمر إلى النظر لأهمية نفط الخليج باعتباره دعامة ضرورية وحاسمة للمصالح الاقتصادية الأمريكية ولتعزيز الازدهار الأمريكي الذي عد من بين الأهداف الأساسية الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي: إن أهمية نفط الخليج للولايات المتحدة يجب أن تكون واضحة بمفهومها العالمي ... فالنفط يدخل كعنصر مهم في التجارة العالمية، واي خطر أو (منع) لإنتاج الخليج أو المحاولة لزيادة الأسعار سيؤثر بشكل مباشر وفوري على الأسواق الدولية وترفع أسعار الطاقة للمستهلكين في كل مكان. ويؤثر في خلق الكساد والتضخم ويزعزع الاقتصاد العالمي ... ومن شأن ذلك تعريض قدرة المنتجين الأمريكان لتلبية حاجات السوق للخطر، بالإضافة إلى تأثيره في حاجاتنا الاقتصادية الذاتية [1]. ولذلك تحاول أمريكا خلق شرق أوسط جديد محوره "إسرائيل" وتركيا ودول أخرى.

وعلى الرغم، وبالرغم من أن الولايات المتحدة درجت على الإشارة إلى وجود مصالح أخرى لها في المنطقة، إلا أن النفط يبقى المصلحة المادية الأكثر وضوحاً وأهمية. وكل ما عداه لا يعدو أن يكون سوى مصالح ثانوية لابد منها لتامين السيطرة عليه، أو على الأقل ضمان حرية تدفقه وفق الشروط الأمريكية وما تحتاجه مصالحها الاقتصادية والسياسية - الأمنية.

ب. الأرصدة النقدية:

كما إن هناك مصالح تتعلق بمحاولة الولايات المتحدة استعادة المبالغ التي حصلت عليها الدول العربية النفطية كعوائد نفطية والتي تبلغ نحو ٥٠٠ مليار دولار تقريباً حتى الثمانينات في إطار ما يعرف بعملية إعادة تدوير الأرصدة النقدية

---

(١) وليم بيري، مصدر سابق، ص١٤.

Petrodollars Recycling والمقصــود منها اســتعادة الأرصــدة النقدية الهائلة التي تجمعت لدى الدول العربية وذلك من خلال [1]:

- محاولة جذب الأرصدة النقدية الشرق أوسطية كودائع ومدخرات لدى البنوك الغربية.
- تشجيع رؤوس الأموال الشرق أوسطية على الاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة.
- فتح أسواق جديدة في دول الشرق الأوسط؛لامتصاص فائض القوة الشرائية فيها مما تشجع سكان تلك الدول على أنماط الاستهلاك الغربية بهدف ترويج السلع الاستهلاكية والكمالية،ومن ثم ربط هؤلاء السكان بأنماط الحياة الغربية.
- تشجيع الدول الشرق أوسطية ذات الفوائض النفطية الهائلة، بالتوسع في مشروعات التنمية بما يزيد كثيراً عن احتياجاتها الفعلية؛مما يساعد على إحداث نوع من الرواج الاقتصادي للتقليل من آثار الكساد الاقتصادي الذي تعاني منه الدول الصناعية المتقدمة من جراء ارتفاع أسعار النفط.
- إذكاء حدة الصراعات الإقليمية وخلق نوع من التوتر السياسي وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط؛ بهدف فتح أسواق لتصريف الأسلحة التي تنتجها الدول المتقدمة،ومن ثم استنزاف الأرصدة النقدية النفطية من خلال تشجيع التوسع في الإنفاق العسكري،ولعل المثال الواضح في ذلك سعي دول الخليج للحصول على السلاح وبالتحديد في المدة من عام ١٩٩٠ وإلى الآن.

٢. المصالح العسكرية والسياسية

يتمثل هذا النوع بالأهمية العسكرية للمنطقة وذلك لقربها من الاتحاد السوفيتي (السابق)، وتحكمها بالمنطقة المحيطة بالإقليم، حيث يمكن السيطرة من خلالها على مخارج النفوذ السوفيتي إلى مناطق العالم المختلفة.

---

(١) ممدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥، ص٥٩-٦٠.

ولقد عدت الاستراتيجية الأمريكية الوطن العربي بمزاياه الاستراتيجية وأبعاده البرية والجوية والبحرية القاعدة الأكثر ضرورة في العالم للاستراتيجية الأمريكية في صراعها مع الاتحاد السوفيتي. وهنا تستطيع الاستراتيجية الأمريكية بقدراتها النووية أن تحتل موقعاً استراتيجياً متفوقاً في معادلة التوازن النووي الدولي يؤمن لها السيطرة على جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. وهي أيضاً منطقة القصف الصاروخي المثلى على حوض الدانوب ودول البلقان ومنطقة القفقاس الغنية بالنفط[1].

ج. أمن واستقرار الشرق الأوسط (وفق الرؤية الأمريكية)

إن أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها بخليجها العربي كان على الدوام يعني بالمفهوم الأمريكي، منع حدوث أية تغييرات محلية لصالح أية قوة ومن خارج المنطقة أو داخلها. فقد ارتكزت السياسة الأمريكية - كما يصفها يوجيني روستو مساعد وزير الخارجية المسؤول عن الشرق الأوسط، في إدارة الرئيس جونسون - على رفض التعامل مع أية حركة استقلالية واعتبارها خطراً منافساً لأمريكا، واعتماد الكيان الصهيوني كقوة إقليمية في المنطقة وتبني مقولاته حول الأمن الصهيوني، وذلك منذ رفض حركة القومية العربية الانسياق في المخططات السياسية - الأمنية - الأمريكية مطلع الخمسينات.

والى ذلك طبعاً الحيلولة دون قيام قوة عربية كبرى في المنطقة ... واعتراض طريق الوحدة بكل الوسائل، وضرب وإجهاض أية بوادر لنهضة عربية يمكن أن تقود إلى سياسة استقلالية تحررية وتطور اقتصادي تنموي حقيقي توظف فيه الثروة النفطية[2].

---

(١) خليل السامرائي، تطور المفاهيم الاستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، مجلة بيت الحكمة، سلسلة الدراسات الحرة (١٩)، بغداد، ١٩٩٨، ص١٤.

(٢) شاكر الباوي، أهداف التحالف الأمريكي - الصهيوني في الحرب على الخليج، دراسات عربية، ع١٩، تشرين٢، ١٩٩١، ص٦٢-٦٣.

بشـــكل عام يمكن إجمال العوامل التي تراها الولايات المتحدة مهددة لاســـتقرار منطقة الشـرق الأوسـط والخليج، ومن ثم لمصـالحها الاقتصـادية النفطية منها بشـكل خاص في:

١. الحركة الإسلامية:

بعد زوال الاتحاد السـوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وبعد انتهاء عصـر القطبية الثنائية لصـــالح تكريس زعامة الولايات المتحدة الأمريكية على دول العالم؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصـبحت تبحث عن عدو جديد محل الاتحاد السـوفيتي - السابق -.

ولقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية أن هذا العدو تمثل في العرب والإسـلام، لاسيما وأنهما يعدان النقيض للغرب ومشـروعه؛ لذلك سعت إلى احتواء هذا التحدي الثقافي العربي الإسـلامي عن طريق ما أسـمته بالنظام الدولي الجديد[1].

وقد أوضح مارتن انديك - المدير العام السابق لشؤون الشرق الأدنى في مجلس الأمن القومي الأمريكي - إنه بعد انتهاء الحرب الباردة يجب إعادة تعريف المنطقة وإدخال الدولة الإسلامية كأحد عناصر استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية،حيث أوضـــح: إنـه قد برز ثلاثـة تحديات رئيســـة في المنطقـة، أولها تحويل عملية المفاوضـــات الجارية إلى عملية لصـــنع الســـلام وتحقيق اختراق مبكر في مجال اتفاقيات السـلام،وثانياً:المحافظة على التوازن العسكري بين كل من العراق وإيران على مســتوى منخفض، وثالثاً: المخاطر التي تمثلها الحركات العنيفة التي تتنكر بأقنعة دينية والتي بدأت تتحدى الحكومات في أنحاء العالم العربي،ما ينطوي على خطر كامن لزعزعة الاستقرار في المنطقة [2].

---

(١) مازن إسـماعيل الرمضـاني، الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة شـؤون سياسية، مركز دراسات الجمهورية، بغداد، ع٢، مايس، ١٩٩٤، ص٢٩-٣٠.

(٢) محســن عوض، العلاقات العربية - الأمريكية في التســعينات، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٤٧.

كما أكد ذلك ليس اسبن وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في حديث له أمام اللجنة "الإسرائيلية" - الأمريكية للشؤون العامة (ايباك)، عن المخاطر الجديدة التي تهدد الولايات المتحدة ومصالحها والتي تمثلت في اكتساب التطرف المزيد من الاندفاع،والتي ستؤدي إلى تهديد الاستقرار الإقليمي وعملية السلام؛ وبالتالي فإنه سيهدد أمن "إسرائيل" [١].

٢. الصراع العربي - الصهيوني:

تدرك الولايات المتحدة أن الخطر الأكبر على تدفق النفط يتركز في الصراع العربي - الصهيوني. وعلى الرغم من عدم وجود مؤشرات على اندلاع حرب واسعة في الوقت الحاضر تدفع العرب إلى استخدام النفط كسلاح، إلا أن فشل عملية التسوية يزيد من احتمالات وقوعها، ومن ثم إمكانية حدوث أزمة نفطية من نوع ودرجة ما. كما أن التعثر المستمر في عملية التسوية بسبب سياسات الكيان الصهيوني، قد يدفع في وقت من الأوقات، تحت ضغط القوى الشعبية إلى اتباع سياسات نفطية لها القدرة على التأثير لصالح العرب وإن لم تقع الحرب.

وللحيلولة دون هذه وتلك، ولاحتواء الآثار غير المحسوبة؛ حرصت الولايات المتحدة ولا زالت على إيجاد تسوية لهذا الصراع على حساب الأمة العربية ومصالحها وأهدافها: ((إن اعتمادنا المتزايد على نفط الخليج وتعهدنا " لإسرائيل " وشركائنا الآخرين في المنطقة، يعطينا السند الواضح للاستمرار في عملية تحقيق سلام (عادل) وشامل ودائم بين "إسرائيل" وجيرانها العرب)) [٢].

د. جيوبوليتكية العلاقة الصهيونية – الأمريكية

منذ إنشائها، عرفت الحركة الصهيونية أن لا حياة لها ولا تحقيق لأهدافها دون التحالف مع إحدى القوى التي تلعب دوراً مؤثراً في العلاقات الدولية. وهكذا أخذت تحالفاتها تتغير من قوة إلى أخرى إلى أن استقر بها الحال بالاعتماد على الولايات

(١) المصدر نفسه، ص١٤٨-١٤٩.

(٢) وليام بيري، مصدر سابق، ص١٦.

المتحدة الأمريكية فنقلت ثقلها من بريطانيا إلى هذا البلد في بداية أربعينيات القرن الماضي.

وعلى إثر قيام "إسـرائيل" سـعت - منذ البداية - إلى التحالف مع الغرب، بادئة محاولتها منذ الخمسينات بأن ركزت على فوائدها للغرب والدور الذي يمكن أن تقوم به بدلاً من هذه القوى في المنطقة العربية.

ونتيجة لحرب ١٩٦٧ أخذت "إسـرائيل" تركز على الولايات المتحدة فسعت لإقامة تحالف رسمي مع الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس نيكسون، وكررت المحاولة أثناء حكم الرئيس كارتر. إلا أن هذه المحاولات لم تر النور من الناحية الرسمية العلنية إلا في عهد الرئيس رونالد ريغان [١].

وتنظر الولايات المتحدة إلى "إسـرائيل" على أنها بلد لا يخشى أن يحصل فيه تغيير سياسي يجعله يقف ضد المصالح والسياسات الأمريكية والغربية. بخلاف البلدان العربية المعتدلة والتي تقوم فيها أنظمة موالية للغرب. وتحمل في مكنون وجودها احتمالات الانقلاب ضد المصالح الأمريكية، بسبب نسيجها القيمي والاجتماعي، الذي يعد نسيجاً عربياً إسلامياً [٢].

ولقد كثر استخدام هذا التصور منذ أوائل الستينات، وكانت ذروة إثارته في عام ١٩٦٢ بعد ما وافقت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كينيدي على تزويد "إسـرائيل" بصواريخ هوك - أرض - جو بعد المحادثات المطولة التي أجرتها جولدا مائير وزيرة خارجية "إسرائيل" مع دين راسك وزير الخارجية الأمريكية.

ففي هذه الفترة أعلن جاكوب جافيتش بعد زيارته "لإسرائيل": ((إن صفقة هوك ليست سوى البداية لإعادة تقويم واشنطن لاحتياجات "إسرائيل" الدفاعية)). وجدد

---

(١) زياد خالد، الاتفاق الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و"إسـرائيل" (١٩٨١)، علاقات "إسرائيل" الدولية، سلسلة دراسات فلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠، ص٩٧.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩١،ص١١٢.

دافيتش دعوته لعقد معاهدة دفاع مشترك بين "إسرائيل" والولايات المتحدة، على أساس أن "إسرائيل" حليف فعال يمكن للعالم الحر أن يعتمد عليه في الشرق الأوسط [١].

ومن المفيد أن نقتبس هنا ما أشـــار إليه وزير الخارجية الأمريكي - في حكومة ريغان - الكسـندر هيغ في خطاب ألقاه في ١٩٨٠/١٠/٢٧ أمام منظمة الصـهيونيين الأمريكيين في ميامي ذاكراً: ((إن المبادئ الأخلاقية تقضـــي بتأييد حق الشـــعب اليهودي في دولة خاصة به... ولكونها - أي "إسرائيل"- القوة العسكرية الأقوى في الشرق الأوسط تشكل بحكم وجودها في حد ذاته عامل ردع ضد العدوان السوفييتي، وكما كان الوضع في السابق، فإن "إسرائيل" قوية وحيوية ستظل سنداً للمصالح والنشاطات الأمريكية التي تدعم أصدقاءنا في المنطقة وفي أماكن أخرى)) [٢].

"فإسرائيل" المنظمة تنظيماً عسكرياً دقيقاً تعد قاعدة عسكرية متقدمة ومتكاملة يمكن الاعتماد عليها على نحو كبير جداً،وكذلك اســتعدادها الكبير للاســتفادة من الفكرة الاستراتيجية الأمريكية؛ لتلعب دور الوكيل **Proxy** المنفذ في المنطقة شريطة الحصول على المكاسب المادية والتكنولوجية والسياسية على حساب العرب، إذ قامت "إســرائيل" في موقع ذي أهمية اســتراتيجية كبرى يمكنها أن تقدم الخدمات للولايات المتحدة في حالة وقوع أزمات أو حروب في منطقة أوربا والشــرق الأوسط؛وذلك بسبب توسط "إسرائيل" ووقوعها بالقرب من منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط. عليه تعد قاعدة انطلاق مثالية من أجل القيام بعمليات عســكرية يمكن استخدامها كموقع لتخزين العتاد يسمح لقوة تدخل أمريكي أن

---

(١) محمّد السعيد إدريس، الرؤية الأمريكية "لإسرائيل"، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، حزيران، ١٩٨٢، ص٢١٣-٢١٤.
(٢) زياد خالد، مصدر سابق، ص١- ٣.

تواجه أزمة تندلع في الخليج، وحلف شمال الأطلسي في آن واحد [١].

ودفعت الأحداث العالمية في بداية التسعينات إلى التكهن بتآكل دور "إسرائيل" وتراجع مكانتها باعتبارها رصيداً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية ويمكن الاستنتاج من تفحص قدرة "إسرائيل" في المساهمة بتحقيق الأهداف الأمريكية في أعوام التسعينات وبشكل لا يقبل الشك أن تفوق "إسرائيل" العسكري ظل أمراً ضرورياً كحد أدنى لا يمكن التخلي عنه [٢].

ونحن في معرض الحديث عن تقلص احتمالات اعتبار "إسرائيل" رصيداً استراتيجياً لابد أن نشير إلى زوال التأثير الشيوعي، وإرساء قواعد مجحفة في العلاقات الدولية قوامها الهيمنة الأمريكية، وإن كان تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ألغى أحد مصادر الالتقاء التي تربط الولايات المتحدة "بإسرائيل" غير أن هذا الأمر لا يلغي الأهمية "الإسرائيلية" وبهذا الصدد تحدث رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي الأسبق ليس اسبن عن العلاقات "الإسرائيلية" الأمريكية بين أمريكا و "إسرائيل" إذ قال: ((إن نهاية الحرب الباردة لن تضعف العلاقات الاستراتيجية بين أمريكا و "إسرائيل" لأن هذه العلاقات مبدئية لم تكن مبنية على الخوف من الخطر السوفييتي، بل على خوف "إسرائيل" من العرب)).

فخلال الفترة السابقة لاندلاع الحرب ضد العراق استجابت الإدارة الأمريكية للمطالب "الإسرائيلية"، بالحصول على صفقة أسلحة متطورة قيمتها مليار دولار لتعزيز قوة "إسرائيل" في مواجهة العراق، شملت هذه الصفقة طائرات من طراز أف١٥، أف١٦، وطائرات هليوكوبتر مسلحة من طراز أباتشي، وصواريخ أرض - جو من طراز باتريوت [٣].

---

(١) Steven J. Rosen, The strategic value of Israel (washington) D.C, Aipav Paper on U.S- Israel Relations ١٩٨٢، p.٤-٦.

(٢) ودودة بدران، القرار الاستراتيجي "الإسرائيلي" خلال أزمة الخليج، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ع١٢، تموز، ١٩٩١، ص١٣٩.

(٣) ودودة بدران، مصدر سابق، ص١٤١.

هـ. المنظور الأمريكي للمشروع الشرق أوسطي

في أعقاب الحرب ضد العراق أعلنت الإدارة الأمريكية عن جوهر استراتيجيتها المتعلق بالشرق الأوسط، تتمثل بالتزام أمريكي لضمان أمن "إسرائيل" وضرورة شمولها بنظام أمني ذي امتدادات إقليمية يكفل لها الحماية والبقاء، ناهيك عن حماية كيانات وسلامة أصدقائها وتدعيم علاقاتها بالحكومات المعتدلة التي تساند هذا النظام وتعمل ضمن إطاره.

ولخصت هذه الاستراتيجية مشروع إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على فكرة تحقيق مصالح الشراكة الأمريكية - "الإسرائيلية" في منطقة تحظى بأهمية خاصة في الإدراك الأمريكي؛ بسبب الاعتبارات المصلحية والاستراتيجية يمثل النفط أهمية قصوى كسلعة استراتيجية، فضلاً عن موقعها الحيوي على طرق التجارة العالمية، وجسراً هاماً يربط الشرق بالغرب [١].

ويأتي تشكيل النظام الشرق أوسطي هذا استناداً لمعادلة دولية تقوم على أساس الهيمنة الأمريكية على وظيفة القيادة العالمية، والتركيز على اعتبارات الجغرافيا والاستراتيجية والتحكم في التعاملات الاقتصادية والسياسية تلعب "إسرائيل" فيها دور القائد، وإلغاء ما له صلة باعتبارها مغتصباً محتلاً للأرض العربية. ووفقاً للتحليل السابق فإن الحركة "الإسرائيلية" إنما تدور حول تهيئة أوضاع المنطقة بما يدعم الوجود الأمريكي ويتناغم معه من جانب تكبيل الثروات العربية في مشاريع شرق أوسطية [٢]، تحقق الفائدة القصوى لكليهما، فضلاً عن محاصرة المستقبل العربي وضبط حركته ليعلن انسياقه وراء رغبات الغرب وسياساته، وهنا تبرز نقطة غاية في الأهمية مفادها تطويق الفعل العربي الفاعل الذي يمكن أن يقلب موازين الأمور لصالح تشكيل إجماع عربي موحد، وهذا هو العراق يعاني حصاراً اقتصادياً وعزلة

---

(١) مهدية صالح العبيدي، مشروع الشرق أوسطية، مصدر سابق، ص١٤.

(٢) عبد المنعم السيد علي، التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي، التناقض والتداخل والبدائل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٢١٤، ك١، ص١٥.

دولية؛ بقصـــد إبعاده عن اتخاذ خطوات حاســـمة في مواجهة تيارات الشـــرق أوسطية، ورفض التعامل مع الكيان الصهيوني.

ويمكن القول: إن العلاقة الأمريكية - "الإســرائيلية" تبقى علاقة دينامية متطورة تسهم في الحفاظ على مصالح كلا الطرفين وهذا ما أكده وليم كوانت مستشار الأمن القومي بقوله: ((... فالولايات المتحدة تجد نفســـها مربوطة بوجود الدولة اليهودية ورفاهيتها، ولو في جزء من أرض الانتداب البريطاني الســـابق في فلســـطين، ولم يحدث أبداً أن كان هذا الالتزام موضـــع تســـاؤل من أي رئيس وبكل تأكيد في أي كونغرس، وربما خضنا في جدل مع الحكومات "الإسرائيلية" (وكثيراً ما فعلنا ذلك) ولكن لم يحدث أن أدار رئيس ظهره "الإســـرائيل" إذا ما تعرض أمنها الحيوي للخطر، فإن احتاج المرء إلى برهان، فحســـب المرء أن ينظر إلى موقفنا القريب، وقرارنا بالدخول في حرب مع العراق كان الحافز فيه جزئياً هو قلقنا على أمن الخليج، ولكن من المؤكد أنه كان يتصل بخشيتنا من أن يغدو العراق خطراً محتملاً على "إسرائيل")) [١].

واليوم وفي إطار المتغيرات الدولية والعربية الراهنة تســـعى الولايات المتحدة وبشكل محموم لتسويق مفهوم النظام الشرق أوسطي ليدخل ضمن استراتيجيتها العســـكرية التي قامت في كل جانب من جوانبها على ازدواجية لإرهاق العدو وإضـــعافه من ناحية وابتزاز الحلفاء ومراقبتهم من ناحية أخرى. لكي لا يســـعى أيٌّ منهم أو يحاول التسلق إلى قمة الهرم الذي تتربع عليه حالياً - ولو إلى حين - [٢].

لذلك كانت الرؤى الأمريكية لضـــمان مصـــالحها الحيوية منطلقة من ضـــرورة التدخل الأمريكي في ترتيب أو إعادة ترتيب أوضاع المنطقة، وإحلال تعاون إقليمي في الشرق الأوسط يكون مبنياً على أساسين: أولهما جغرافي: يضم دول المشرق العربي إلى جانب "إسرائيل" وإيران وتركيا. والثاني اقتصادي وظيفي: يعمل على تنشيط التبادلات التجارية والسلعية وفتح الأسواق الإقليمية، كما أشار ألكسندر

---

(١) هدى شاكر معروف، مصدر سابق، ص١٠٧.
(٢) مهدية صالح العبيدي، مشروع الشرق أوسطية، مصدر سابق، ص١٥.

هيغ وزير الدفاع الأمريكي الأسبق إلى أن الولايات المتحدة تريد التوصل إلى إجماع استراتيجي يمتد من تركيا إلى باكستان معتبراً ذلك بمثابة ضمانة أساسية للاستقرار الإقليمي والمصالح الحيوية الأمريكية [١].

ففي وثيقة أمريكية صدرت عن وكالة التنمية الدولية في الثمانينات تحت عنوان: التعاون الإقليمي للشرق الأوسط، قدمت للكونغرس آنذاك - ساهم في إعدادها ثماني وزارات وعشرة مراكز أبحاث على رأسها الأكاديمية الأمريكية للعلوم - تم التأكيد فيها على ضرورة إحلال التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط على أساسين هما: الأساس الجغرافي، والأساس الاقتصادي، بدلاً من تعاون إقليمي مبني على أساس قومي سياسي والسعي للحصول على الاعتراف العربي بـــ "إسرائيل" وإدخالها في النظام الإقليمي للمنطقة.

وبحسب الوثيقة فإن البعد الجغرافي، يتمثل في قيام بنية إقليمية تضم مصر ودول المشرق العربي - عدا العراق - إلى جانب تركيا و "إسرائيل" واستبعاد دول المغرب العربي بغية دمجها بالفضاء الاقتصادي والأمني لدول البحر المتوسط، وعزل السودان والصومال واليمن - أي دول الأطراف وضمها لنظم أمنية ومناطق اقتصادية خاصة بأفريقيا والقرن الأفريقي [٢].

وفي وثيقة أمريكية صدرت عن وكالة التنمية الأمريكية قدمت للكونغرس عام ١٩٧٩، والتي تزامن إعدادها مع مفاوضات كامب ديفيد بين مصر و "إسرائيل" جاء فيها: ((في ظل مناخ السلام والتصالح بين العرب و "إسرائيل" الذي بدأ في كامب ديفيد يجب إعادة النظر في المفاهيم السائدة وتغيير العقليات القديمة. فالتعاون الشرق أوسطي الأوسع يجب أن يحل محل التعاون العربي - الإقليمي الذي أثبت فشله منذ قيامه - بإنشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥ - حتى الآن))[٣].

---

(١) عبد القادر محمد فهمي، النظام الإقليمي العربي، في العلاقات العربية - العربية في التسعينات، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص٩٣.

(٢) غسان سلامة، مصدر سابق، ص١٠٨.

(٣) ساسين عساف، مصدر سابق، ص١٨١.

إذن فإن النظام الشــرق أوســطي هو النظام البديل الذي تصــورته الوثيقة، نظاماً يتيح لما هو أكثر من الإطار العربي القائم على دعوة قومية أثبتت فشـــلها،ليشـــمل اندماجاً إقليمياً يضم إلى جانب الدول العربية كلاً من "إسرائيل" وتركيا وإيران.

ومع انتهاء الحرب الباردة، وتداعيات العدوان الثلاثيني ـ الأطلســي على العراق في أم المعارك، وتحجيم القدرات العســكرية العراقية، طرحت الإدارة الأمريكية في آذار ١٩٩١ على لســـان جيمس بيكر وزير خارجيتها آنذاك مفهوم البنية الأمنية الشــرق أوســطية الذي يؤكد على ضــرورة تســوية عناصــر الصــراع العربي ـ "الإســرائيلي" كمدخل لإقامة الســلام الدائم في المنطقة، وقد كان الرئيس الأمريكي أكثر وضـوحاً عندما بين التصـور الأمريكي للمنطقة الذي يعني: المعاهدات ـ الأمن ـ العلاقات الدبلوماســية ـ العلاقات الاقتصـــادية ـ التجارة ـ الاســتثمار ـ التبادل الثقافي، مركزاً ذلك على ضرورة تجاوز الحدود الوطنية والاعتبارات السياسية [١].

لذلك فقد بني التصور الأمريكي للنظام الشرق ـ أوسطي على ثلاث ركائز [٢]:

الركيزة الأمنية: وتعتمد على بناء ترتيبات أمنية مشـتركة ودائمة تسـعى إلى الحد من التسليح باستثناء "إسرائيل" وضمان الأمن الجماعي.

الركيزة الاقتصـــادية: وقوامها إقامة بنية اقتصـــادية إقليمية مركزها "إســـرائيل" تتولى تنظيم التبادل والتعاون الاقتصـــادي والتجاري، تمهيداً لبناء تكامل اقتصـــادي شرق أوسطي تكون "إسرائيل" فيه المركز المسيطر والمتطور.

الركيزة السياسـية: وتعتمد على إعادة ترتيب المفاهيم والقيم والأولويات السياسـية بين كل دول المنطقة عربية وغير عربية.

---

(١) عبد القادر محمّد فهمي، النظام الإقليمي العربي، مصدر سابق، ص١٣٦.

(٢) مازن محمّد الرمضـاني، النظام الشـرق أوسـطي الرؤى " الإسـرائيلية " والأمريكية، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٣، ١٩٩٤، ص٢٤.

وفي هذا الصدد يقول دان كيرتزر **Dan Kurtizer** نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشرق الأوسط: ((إننا نحاول بلورة تصور مستقبلي للشرق الأوسط يسمح للأطراف الإقليمية بالتغلب على مشاكل ستكون قائمة بغض النظر عن وجود نزاع عربي - "إسرائيلي". وهو هنا يدعو إلى الإفادة من تجارب التجمعات الإقليمية الأخرى مثل الاتحاد الأوربي لصياغة المشروع الشرق أوسطي.

وقد رأى في المفاوضات العربية - "الإسرائيلية" آلية للاندماج الإقليمي ((وهي التي تحدث التغيير المطلوب))، حيث يرى كيرتزر أن هناك ثلاث وظائف رئيسية للمفاوضات، التي تعد جزءاً أساسياً من المشروع:

- إسقاط الحواجز النفسية بين المشاركين العرب و "الإسرائيليين".
- إحداث نشاطات فعلية من خلال مجموعات العمل المختلفة.
- التوجه نحو إقامة مؤسسات إقليمية كوسيلة لدفع عملية المصالحة الإقليمية[١].

الملاحظ مما تقدم أن الولايات المتحدة هي أكثر الأطراف حماسة وقناعة بهذا المشروع وتتمثل قوة الدفع الأساسية في ترجمته إلى واقع قائم من خلال[٢]:

- الضغط باتجاه إلغاء المقاطعة العربية لـ "إسرائيل".
- فرضت الولايات المتحدة من خلال الموقع الخاص الذي احتلته في العلاقات العربية - العربية ما بعد العدوان على العراق، معادلة جديدة مفادها: إن إقامة علاقات معها أو تحسين العلاقات معها يتم عن طريق التطبيع مع "إسرائيل".
- وجوب إقامة نوع من الربط المعكوس بين عملية السلام من جهة، والخليج والمغرب العربي من جهة أخرى وفحواها درجات مختلفة من التطبيع مع

---

(١) سمير جسام راضي، مصدر سابق، ص١٥٤-١٥٥.
(٢) خلدون ناجي معروف، الخليج في الاستراتيجية الصهيونية، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع١١، ١٩٩٧، ص٨٧-٨٨.

"إسرائيل" موجهة نحو عملية السلام بحيث تؤثر علاقات التطبيع هذه في الضغط على الأطراف العربية المشاركة في عملية التطبيع.

من الناحية الأخرى كانت الضـــرورات النابعة من الرغبة في تحقيق أ هداف الاسـتراتيجية القومية للولايات المتحدة تحتم الإسـراع في وضـع الترتيبات الشـرق أوسطية بهدف تحقيق الآتي:

- إيجاد مخارج لأزمة الاقتصاد الأمريكي، إذ سيمكن المشروع الشرق أوسطي بأن تدخل الشـركات الأمريكية الاسـتثمارية طرفاً فاعلاً في معاملات السـوق الشــرق أوســطية إذ تعاني الولايات المتحدة من عجز فدرالي يزداد بصــورة كبيرة بحيث أصبح عام ١٩٩٣ بحدود ٣٤٠ مليار دولار، بينما كان لا يتجاوز ستة مليارات دولار عام ١٩٧٤.
- توطيد تبعية المنطقة بما يجعلها جســداً مطواعاً بيد الهيمنة الأمريكية، والذي يعد هدفاً يسعى إليه الغرب والولايات المتحدة للسيطرة على قراراته وثرواته والإمســـاك بمنابع النفط العربية، وعلى نحو يخدم الشـــراكة الأمريكية و "الإسرائيلية".
- إعـادة ترتيـب التوازنـات الإقليميـة بمـا يحقق المصـــلحـة الأمريكيـة و "الإســـرائيلية" في إطار مشـــروعات شـــرق أوسـطية، وعليه فإن الســـعي الأمريكي المحموم لتسـوية الصـراع لم يكن إلا وسـيلة لتحقيق توازن مسـتقر لصالح الولايات المتحدة على حساب المصالح العربية.

صفوة القول: إن الولايات المتحدة تسعى لترسيخ النظام الشرق - أوسطي الجديد لما يؤمنه لها من صـياغات سـياسـية وعسـكرية واقتصـادية وثقافية ويكرس هيمنتها الدولية ويعزز إحكام سيطرتها على الوطن العربي.

ثانياً: روسيا الاتحادية

أ. موروث السياسة الخارجية السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط

على الرغم من اختلاف الحقب التاريخية وتباين الأنظمة السـياسـية التي حكمت روسيا، شكلت المنطقة العربية، وبسبب من حقائق وضعها الجيوستراتيجي، أحد

محاور اهتماماتها الخارجية. ففي القرن الثامن عشر حظيت المنطقة، وخصوصاً خليجها العربي، باهتمام واضح من قبل روسيا القيصرية التي كان من بين أهداف سياستها الخارجية توسيع الامتداد الجغرافي لحدود إمبراطوريتها باتجاه الجنوب وصولاً إلى ما يعرف بـــ (المياه الدافئة). وتأمين حدود إمبراطوريتهم من الجنوب ضد بريطانيا القوية الموجودة في المنطقة.

وبقيام ثورة أكتوبر ١٩١٧ التي أنهت الحكم القيصري، لم يسقط السوفييت من تصوراتهم الاستراتيجية أهمية الوطن العربي وبضمنها منطقة الخليج كمنطقة حيوية لضمان أمنهم القومي [١].

وصاحب ذلك اهتمام الغرب بالمصالح القيصرية التقليدية في المنطقة والخوف من المبادئ البلشفية، ومع أن تدخل الروس فيها كان محدوداً قبل الحرب العالمية الثانية، إلا أنه تزايد منذ قيام الحرب واتسع بصورة فاعلة على حساب مصالح الغرب فيها، وهكذا أصبح الشرق الأوسط، منذ بدء الحرب الباردة مسرحاً فعلياً لتنافس (أمريكي - روسي) وعمل على تصاعد الصراع المحلي حتى امتد إلى مختلف أنحاء الوطن العربي [٢].[*]

---

(١) عبد القادر محمّد فهمي، روسيا الاتحادية والوطن العربي، دراسة مقارنة للسلوك السياسي السوفيتي - الروسي تجاه الوطن العربي، ندوة: العرب والقوى العظمى (العرب وروسيا)، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (٢٠)، آذار، ١٩٨٨، ص١٩. كذلك راجع: غانم محمّد صالح، روسيا والخليج العربي، ندوة: العرب والقوى العظمى (العرب وروسيا)، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (٢٠)، آذار، ١٩٨٨، ص٨١.

(٢) علي محمّد المياح، السياسة الروسية والموقع الجغرافي العربي، ندوة: العرب والقوى العظمى (العرب وروسيا)، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (٢٠)، آذار، ١٩٨٨، ص٧.

(*) طيلة المرحلة الممتدة من ثورة أكتوبر١٩١٧وحتى عام ١٩٥٣، لم يحظ الوطن العربي باهتمام واضح من قبل السوفييت، وخصوصاً في مرحلة الثلاثينات،حيث شدد ستالين،أثناء مدة حكمه،على عنصرين تقليديين للسياسة الخارجية السوفيتي هما: العزلة الدفاعية، والتأكيد على ضرورة إنجاز مستلزمات البناء والتقدم الداخلي كعنصر حاسم لتطور الثورة العالمية... راجع: عبد القادر محمّد فهمي، روسيا الاتحادية والوطن العربي، مصدر سابق، ص٢٠.

برغم هذا الالتزام كان محكوماً هو الآخر بانضباطية عالية خشية أن لا يقود السوفييت إلى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت ملتزمة الجانب "الإسرائيلي". وبقيت هذه السياسة حذرة ومتحفظة، برغم الانتكاسات التي تعرضت لها إثر تدهور العلاقات السوفييتية المصرية، حتى عام ١٩٨٥ [١].

وبرغم أن الاتحاد السوفييتي لم يكن قد شهد انهياره بعد عندما اندلعت أحداث الثاني من آب ١٩٩٠ إلا أن تلك المرحلة مثلت مدخلاً للتحولات الكبرى في النظرة السوفييتية إلى مشكلات العالم، بما فيها منطقة الخليج العربي، وطبيعة التزاماتها السياسية والعسكرية بما يتوافق مع توجيهات السياسة الأمريكية. فعند اندلاع الأحداث ساير الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة في سعيها نحو حصار العراق وإدانته بدخول الكويت. وقد ظهر ذلك في البيان المشترك بين الدولتين في ٤ آب ١٩٩٠ [٢].

وخلال المدة بين آذار - تشرين الأول ١٩٩١، قامت موسكو وواشنطن بإقناع جميع الأطراف المشتركة في الصراع العربي - "الإسرائيلي" على الاجتماع في مؤتمر السلام برعاية امريكية - سوفييتية. كما وافق السوفييت على إلغاء القرار رقم ٣٣٧٩ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ١٩٧٤، والذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية [٣].

وبعد انهيار الاتحاد وظهور كيان سياسي جديد عرف بـــ (روسيا الاتحادية)، بدأت صفحة جديدة من أنماط التعامل الروسي مع المنطقة العربية تختلف كلياً عن السياسة السوفييتية سمتها الأساسية غياب المظهر الأيديولوجي مع تغليب عامل المصالح القومية والاقتصادية أكثر من أي اعتبار آخر [٤].

---

(١) علي محمّد المياح، مصدر سابق، ص١٣-١٤.
(٢) المصدر السابق، ص٢٧-٢٨.
(٣) نورهان الشيخ، مصدر سابق، ص١١.
(٤) عبد القادر محمّد فهمي، روسيا الاتحادية والوطن العربي، مصدر سابق، ص٢٠.

ب. الشرق الأوسط في أولويات السياسة الخارجية الروسية

تعد روسيا الاتحادية أكبر الدول الأوربية من حيث المساحة وتعداد السكان، وإحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والدولة النووية الثانية في العالم، مما جعل لها مكانة خاصة في النظام الدولي رغم ما أصاب هذه المكانة من تدهور نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي، والضعف الاقتصادي، والخلل الكبير في أجهزة الدولة، واتجاه كثير من الجمهوريات والأقاليم فيها إلى الرغبة في الانفصال، واندلاع الحروب الأهلية داخل روسيا وحولها [١].

وبالرغم من أن كافة الملامح الأساسية للسياسة الخارجية الروسية ما زالت غامضة، إلا أنها تتجه نحو هدف واحد وهو العودة للمكانة المرموقة التي كان يشغلها الاتحاد السوفييتي في مدة الحرب الباردة مع إحداث تغييرات تتفق مع الوضع الجديد ليساعدها في تحقيق أهدافها في عصر العولمة وحرية الأسواق [٢].

لذا فإن روسيا اتبعت خلال السنوات الأولى من تشكيل الدولة الروسية سياسة خارجية ذات توجه غربي أطلسي، وسعت إلى الاندماج في الحضارة الغربية والانضمام إلى كافة مؤسساتها، وكان حديث الرئيس الروسي السابق يلتسين عن ((دخول روسيا العالم المتحضر))، اعتقاداً من القيادة الروسية بأن الغرب وحده وخاصة الولايات المتحدة، هو القادر على مساعدة روسيا على تجاوز أزمتها الاقتصادية، ومن ثم كان الاندفاع نحو الغرب هو السمة الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية.

إلا أن الغرب، وخاصة الولايات المتحدة لم يقدم لروسيا ما كانت تتوقعه من مساعدات واستثمارات وتكنولوجيا متقدمة تساعدها على تجاوز أزمتها الاقتصادية والنهوض من جديد، بل وعدم الرغبة في دمج روسيا في الحضارة الغربية، رغم كونها دولة أوربية، هذا إلى جانب محاولة الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة

---

(١) طلعت مسلم، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي، مصدر سابق، ص٢٥٦-٢٥٧.

(٢) نبيه الأصفهاني، انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٣١، كانون٢، ١٩٩٨، ص٢٧.

تجاهل روسياً دولياً واستبعادها من ممارسة دورها في بعض القضايا ذات الحساسية والأهمية بالنسبة لروسيا، ومنها قضية البوسنة. يضاف إلى هذا، قضية توسع حلف الأطلسي بالاتجاه شرقاً، والذي رأت فيه روسيا تهديداً لأمنها القومي [(١)].

وقد أدت تلك العوامل بالقائمين على السياسة الخارجية الروسية إلى التوجه نحو الشرق في محاولة لإعادة التوازن النسبي لتوجهات السياسة الخارجية الروسية وإعادة هيكلية أولوياتها بعد مدة من التوجه نحو الغرب، وهو ما تضمن دوراً روسياً فاعلاً على المستوى الدولي، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط [(٢)].

وتتطلع روسيا إلى دور أكثر فاعلية في منطقة الشرق الأوسط، لتحقيق أهدافها الاقتصادية والأمنية كما صرح بذلك يفجيني بريماكوف: ((إن الوجود الروسي في العالم العربي والشرق الأوسط غير كاف... وإنه يجب أن يكون لنا وجود ثابت وذو مستوى عال)) [(*)].

---

(١) نورهان الشيخ، مصدر سابق، ص٨-٩.

(٢) نبيل شبيب، الانتخابات الروسية: الشيوعيون عائدون... دون شيوعية، مجلة قضايا دولية، الباكستان، ع٣١٢، شباط، ١٩٩٦، ص٢٤.

(*) ومن ذلك تعيين فيكتور بوسو فاليوك نائب وزير الخارجية الروسية مبعوثاً دائماً خاصاً بعملية السلام في الشرق الأوسط،وقيامه بعدة جولات في المنطقة بهدف تنشيط عملية السلام. كذلك زيارة وزير الخارجية الروسي بريماكوف للمنطقة في أكتوبر ١٩٩٧ للهدف ذاته، هذا إلى جانب زيارة كبار المسؤولين في عدد من دول المنطقة لموسكو، لعل أبرزها وأهمها زيارة ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية للعاصمة الروسية في فبراير ١٩٩٧، أعقبها زيارة بنيامين نتنياهو رئيس وزراء "إسرائيل" - السابق - في مارس ١٩٩٧، ثمّ زيارة السيد رفيق الحريري رئيس الحكومة اللبنانية في أبريل ١٩٩٧، كذلك زيارة الرئيس محمّد حسني مبارك في سبتمبر ١٩٩٧.
يضاف إلى هذا الوساطة الّتي قامت بها موسكو في نوفمبر ١٩٩٧، ونجحت من خلالها في التوصل لتسوية سلمية للأزمة الّتي أثارتها الولايات المتحدة بعد طرد العراق للمفتشين الأمريكيين من اللجنة الخاصة بنزع الأسلحة التابعة للأمم المتحدة. وكذلك وساطتها في الأزمة الّتي اندلعت في يناير ١٩٩٨، إثر قرار بغداد وقف عمل فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة، ومحاولتها تهيئة الأجواء وتسهيل مهمة الأمين العام للأمم المتحدة وتوصلها لتسوية سلمية للأزمة... انظر: نورهان الشيخ، مصدر سابق، ص٦.

ويقول فيكتور يو سو فاليوك مبعوث يلتسين لشؤون التسوية في الشرق الأوسط والمدير العام لإدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بأن الروس لن يسمحوا لأنفسهم بالتغاضـــي عن ما يجري في هذه المنطقة من ألعاب ســياســية لأن مهمة روســيا الرئيسية كانت ولا تزال تتمثل في ضمان الأمن بنقل الجهود إلى النسق السياسي. ومن ثم فإن أمن الخليج العربي واســتقرار الأوضـــاع صـــوب الســلام بعد انتهاء العدوان على العراق أمر يهم روسيا بالدرجة الأولى [١].

وتجدر الإشارة إلى أن روسيا قد شاركت في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، كإحدى الدول الضامنة للترتيبات الشرق أوسطية، وأحد راعيي السلام في الشرق الأوسط [٢]. كما استضافت موسكو المؤتمر الأول للمفاوضات المتعددة الأطراف في كانون الثاني ١٩٩٢، وقد ترأســت إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية اللجنة التوجيهية لهذه المفاوضـــات، والتي انبثق عنها خمس لجان هي: الأمن الإقليمي، والتنمية الاقتصادية، والمياه، والبيئة، واللاجئين [٣].

ولا شك أن ضمن أهداف إشراك روسيا في وضع ترتيبات أمن الشرق الأوسط أن تلتزم بما تراه الدول الأطلسية من قيود وضبط التسلح في الوطن العربي وبعض الدول المجاورة له.

وذلك لأن لدى روسيا صناعة عسكرية متقدمة، وهي راغبة في تصدير منتجاتها لتوفير احتياجاتها من العملات الصعبة اللازمة لإنقاذها من أزمتها الاقتصـادية كما إن لديها الكثير من الكوادر الفنية ذات الخبرة في مجالات الإنتاج الحربي والمعدات

---

(١) جمال زهران، الدور الروسـي في توازن أمن الخليج العربي، مجلة السياسـة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢٢، أكتوبر،١٩٩٥، ص٥٦.

(٢) طلعت مسلم، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه وموقعهم منه، ندوة العلاقات العربية - التركية / حوار مســتقبلي، مركز دراســات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ك٢، ١٩٩٥، ص٤٠٧.

(٣) عبد المنعم سـعيد، نظرة عامة على المفاوضـات العربية - "الإسـرائيلية"، مجلة السـياسـة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١١٥، ١٩٩٤، ص٥.

ذات العلاقة بالدفاع. وهذه الكوادر لا تجد ما يكفيها لتوفير احتياجاتها من مستوى مناسب من المعيشة، وبالتالي فإنها مستعدة لتقديم خبراتها في مقابل ذلك [١].

تأسيساً على ما تقدم، يتضح أن دور روسيا فيما يجري في هذه المنطقة الحيوية من العالم هو دور يفتقد الى التأثير الفاعل وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها الآتي:

- انشغال روسيا في مشاكلها وصراعاتها الداخلية.
- الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها الجمهورية الاتحادية.
- توسـيع حلف شـمال الأطلسـي والذي امتد ليضـم تحت مظلته معظم الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق، وهو ما يهدد الأمن القومي الروسي.

ج. توجهات وأهداف السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط

طوال أربعة عقود من الحرب الباردة، كانت الاعتبارات الأيديولوجية هي الحاكمة لعلاقات روسيا وسياستها تجاه الشرق الأوسط. فقامت السياسة الروسية على مسـاندة حركات التحرر الوطني والحركات الثورية، وكذلك تأييد الأحزاب الشيوعية ومساندتها. وقد تسبب هذا العامل في فشل الاتحاد السوفييتي في إقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول ذات النظم التقليدية في المنطقة وعدد من دول الخليج.

ومع انهيار الاتحاد السوفييتي، ونظراً لتفاقم الأزمة الاقتصـادية والتدهور الحاد في الاقتصاد الروسي، وما نجم عن ذلك من مشاكل اجتماعية بل وسياسية خطيرة، تراجعت الاعتبارات الأيديولوجية نسبياً أمام الاعتبارات الاقتصـادية التي أضحت الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية.

ومن ثم يمكن القول بأن هناك مجموعتين أساسيتين من المصالح تحكمان السياسة الروسية في الشرق الأوسط وهما: المصالح الأمنية والمصالح الاقتصادية.

---

(١) نورهان الشيخ، مصدر سابق، ص١١.

١. المصالح الأمنية

كان الشرق الأوسط يقع جنوب الاتحاد السوفيتي السابق، ولكن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وحصول جمهورياته على الاستقلال، أصبحت جمهورياته السابقة هي الحدود الروسية الحالية والمتاخمة لدول الشرق الأوسط.

وقد أدى هذا إلى تراجع نسبي للمصالح الأمنية الروسية في المنطقة مقارنة بالمصالح الاقتصادية، ولكن تظل المحافظة على أمن واستقرار المنطقة أحد أهداف روسيا. ومن ثم قامت السياسة الروسية في المنطقة على:

- الحيلولة دون نشوب أي صراعات في المنطقة، وشجب أي عدوان من جانب إحدى دول المنطقة - حتى لو كانت حليفة - على دولة أخرى.
- الحيلولة دون تفاقم الصراعات القائمة وحلها بالطرق السلمية [١]. لأن أثر هذه الاضطرابات قد يمتد إلى مناطق النفوذ الروسية في الخارج القريب، وإلى روسيا نفسها، كما عملت روسيا بالتعاون مع دول شرق أوسطية من أجل حل الصراعات الإقليمية القريبة ما بين روسيا ودول الشرق الأوسط بالوسائل السلمية فعلى سبيل المثال طلب روسيا الاتحادية من إيران لمساعدتها في وضع حد للحرب الأهلية في طاجكستان[٢]، وكذلك مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة، وذلك لخوفها من ان تعزل عن امتدادها الجغرافي أو اقتطاع أجزاء منها لصالح الدول الأخرى[٣].
- المحافظة على التوازن الإقليمي القائم، والحيلولة دون اختلاله. وذلك من خلال عقد اتفاقيات عسكرية وأمنية مع دول الشرق الأوسط. والتي ستمهد الطريق للتعاون العسكري الواسع وطويل الأمد، والتي سوف تسهل بدورها العمل على إقامة علاقات اقتصادية مع دول الشرق الأوسط، وعلى سبيل المثال،

---

(١) نورهان الشيخ، مصدر سابق، ص١٠-١١.

(٢) أبو بكر الدسوقي،صراع المصالح الخارجية في الأزمة الأفغانية،مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٣، تشرين١٩٩٧،١، ص١٥٧.

(٣) مطيع الله نائب، أفغانستان واللعبة الكبرى، مجلة قضايا دولية، الباكستان، ع٣٥٥، ٢١ تشرين١، ١٩٩٦، ص٢٨.

الاتفاقية العسكرية بين روسيا الاتحادية والكويت في موسكو يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٣، والتي تضمنت بنوداً للدفاع عن سيادة واستقلال الكويت، وشراء الكويت لمعدات وأسلحة روسية، والقيام بمناورات مشتركة [1].

٢. المصالح الاقتصادية:

وتتمثل المصالح الاقتصادية الروسية في المنطقة فيما يأتي:

- جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال والحصول على المساعدات الاقتصادية من الدول الغنية بالمنطقة خاصة دول الخليج.
- تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة، والحصول على المعاملة التفضيلية معها وزيادة الصادرات من السلع والخدمات إلى دول المنطقة. وهذا ما حصل عليه الروس مع العراق من خلال برنامج (النفط مقابل الغذاء)، وذلك لمواقف روسيا الاتحادية المؤيدة لرفع العقوبات الاقتصادية عن العراق.
- تنشيط تجارة السلاح وزيادة الصادرات الروسية من الأسلحة إلى دول المنطقة[2]. وتلقى تجارة الأسلحة أهمية خاصة في روسيا، لقد تضاعفت صادرات الأسلحة الروسية فقد وصلت في مطلع التسعينات إلى ٧٠% من مجمل صادرات الأسلحة في العالم،وقد حددت روسيا هدف التصنيع العسكري الروسي في المرحلة القادمة ببيع أنظمة الأسلحة والصواريخ المتقدمة جداً وذات تقنيات بالغة التطور،لأي من الأطراف الدولية حتى وإن كانت سابقاً في خط مواجهة معاً، وهدف روسيا من ذلك الحصول على عملات صعبة مجزية تسهم في العلاج السريع للمتاعب الاقتصادية السريعة [3].

صفوة القول: إن توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط بدأت في التبلور تدريجياً، وفقاً لمدى نجاح روسيا ـ أو فشلها ـ في إقامة وإعادة هيكلة علاقاتها مع دول المنطقة على أسس مصلحية جديدة، وبما يحقق المصالح

---

(١) جمال زهران، مصدر سابق، ص٥٦.
(٢) نورهان الشيخ، مصدر سابق، ص١١.
(٣) جمال زهران، مصدر سابق، ص٥٨.

الاقتصــادية والأمنية لروسـيا في المنطقة، والسـابق الإشـارة إليها. ويمكن تحديد ملامح السياسة الروسية في المنطقة في خمسة توجهات أساسية وهي [١]:

١. الاحتفاظ بدور محدود في عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الصهيوني.
٢. الاحتفاظ بعلاقات قوية مع العراق، وتدعيم العلاقات مع إيران.
٣. تطوير العلاقات مع دول الخليج.
٤. تراجع العلاقات مع عدد من حلفائها التقليديين في المنطقة.
٥. محدودية العلاقات مع كل من "إسرائيل" وتركيا.

ثالثاً: دول الاتحاد الأوربي

أ. الاتحاد الأوربي والشرق الأوسط (مدخل تاريخي)

تمثل أوربا أحد العناصـــر الرئيســية للبيئة المحيطة بالأمة العربية والمؤثرة في أمنها، وتتميز بأنه يفصلها عن الوطن العربي البحر المتوسط وأذرعه بما فيها البحر الأسود، لذا فإن هناك دولاً أوربية تعتبر من دول الجوار الجغرافي، وقد ربطت هذه الدول علاقات هامة بالأمة العربية على مدى التاريخ، كما شــكلت مصـــدراً لتهديد الأمن القومي العربي.

ويبدو لنا من دراسـة التاريخ السـياسـي لهذه المنطقة أن قوى الاسـتعمار الأوربي أخذت بتثبيت أقدامها في الشرق الأوسط وترويج تجارتها في بلدانه منذ القرن الرابع عشر، إذ أخذ يفد إليها بقصد الإقامة تجار أجانب من جنوا والبندقية وفرنسا وإنكلترا وهولندا، وقد حصـــل هؤلاء الأجانب على امتيازات تجارية وحقوقية كالإعفاء من بعض المكوس الجمركية.

وقد اتسـع نطاق هذه الامتيازات في القرن السـادس عشـر والسـابع عشـر بفضـل نفوذ فرنسا السياسي لدى الإمبراطورية العثمانية.

وفي عام ١٨٦٠ أثارت بريطانيا الفتن الدينية لتتمكن من التدخل السـياســي الذي ساعد فيما بعد على بسط سيطرتها الاقتصادية.

---

(١) نورهان الشيخ، مصدر سابق، ص١٢-١٩.

وفي النصــف الثاني من القرن التاســع عشــر أخذت الثورة الصــناعية الأوربية تتطلع إلى أســواق جديدة أوســع مدى وأكبر من الأســواق المحلية ســواء كان ذلك للحصــول على المواد الأولية أو لتصــريف المنتجات المصــنوعة، وبذلك أصــبحت الســياســة وســيلة لتأمين المصــالح الاقتصــادية وهو بداية ما يســمى بالإمبريالية **IMPERIALISM** أو الاستعمار الاقتصادي (1).

وقد استلزم ذلك اتباع سياسة اقتصادية، خاصة إزاء هذه الأقطار لتمكين نفوذها الســياســي بدلاً من الاعتماد على العوامل الدينية، ومنذ ذلك التاريخ تحول النفوذ السياسـي الذي كان يتخذ في بادئ الأمر شـكل المراقبة المالية إلى تدخل أوسـع كان من مظاهره احتكار الأســواق وما يشــمل عليه من الاســتغلال بأشــكاله وأســاليبه المختلفة، وهكذا بدأ عصر الاستعمار القائم على استيراد المواد الأولية وصنعها في الغرب ثم تصــديرها، وبالتالي بدأت الأنظار تتجه إلى الشــرق الأوســط ومن ثم تجزئته جغرافياً لمناطق نفوذ للدول الاســتعمارية (إنكلترا، فرنســا، إيطاليا، ألمانيا) لما تتمتع به هذه المناطق من مزايا عديدة بالقياس إلى مصالحها (2).

وهكذا نرى أن النفط منذ البداية كان عاملاً مهماً في إيجاد التنافس بين الدول الكبيرة لاستعمار هذه المنطقة وتحديدها وبالتالي كان سبباً مهماً في التدخل بالشؤون الداخلية والسياسية لبلدان هذه المنطقة.

وأخيراً أصبح الشرق الأوسط هو مركز الاهتمام والهدف المركزي في الصراع الأوربي وخاصــة بالنســبة للإنكليز والفرنســيين ابتداء بالحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، عندما غدت المنطقة العربية بكامل جغرافيتها مخترقة أوروبياً في القرن العشــرين، وقد تفاقمت المصــالح الاســتعمارية على امتداد عقوده الزمنية الصــعبة بإشــعال أخطر قضــية تاريخية هي القضــية الفلســطينية بتأســيس كيان "إسرائيل" عام ١٩٤٧ إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، فانفجر الصراع العربي - الصهيوني منذ ذلك

(١) نعمة السعيد، مصدر سابق، ص٥-٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٧-٨.

التاريخ حتى يومنا هذا بوقفاته التاريخية المريرة وحروبه الساخنة: ١٩٤٨ ← ١٩٥٦ ← ١٩٦٧ ← ١٩٧٣ ← ١٩٩١ [١].

ب. أهمية الشرق الأوسط في السياسة الأوربية

اكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية خاصة في السياسة الأوربية للأسباب الثلاثة الآتية:

١. **النفط:** يعتبر النفط من أهم المصالح التي تتهافت الدول الأوربية للحصول عليها، وقد أظهرت الصدمة النفطية الأولى عام ١٩٧٣، والصدمة النفطية الثانية ١٩٧٩، مدى انكشاف دول المجموعة الأوربية على النفط العربي، وتحديداً الخليجي منه [٢]، الذي تستورد منه أكثر من ٦٠% من حاجاتها. وقد وصلت هذه النسبة إلى ٦٩,٤% عام ١٩٧٨.

٢. **الأسواق العربية:** تشكل الأسواق العربية المجال الاقتصادي الحيوي للتجارة الأوربية وقد أصبحت الأقطار العربية الشريك الأول للمجموعة الأوربية عام ١٩٧٥. وقد ازدادت قيمة هذه الأسواق لارتفاع قدرتها الشرائية كنتيجة لعوائد الدخل البترومالية العربية. فقد تحول الفائض المالي للأقطار العربية المصدرة للنفط من ثلاثة مليارات دولار في عام ١٩٧٣ إلى ٦٢ ملياراً في العام التالي فيما وجدت المجموعة الأوربية أن فائضها المالي الذي كان حوالي مليارين قد تحول إلى عجز بلغ ١٢ مليار دولار في الفترة نفسها. واتجهت دول المجموعة الأوربية للتركيز أيضاً على عملية إعادة تدوير العائدات المالية النفطية العربية في الأسواق المالية الأوربية [٣].

٣. **الاستقرار في الشرق الأوسط:** في المنظور الجغرا - استراتيجي تعتبر المنطقة العربية - الشرق الأوسط - الطريق التي يربط بين أوربا وآسيا، وكذلك بين أوربا وشرق أفريقيا. ويمكن أن يؤدي إقفال هذه الطريق إلى احتواء أوربا الغربية

---

(١) سيار الجميل، مصدر سابق، ص٢٢٦-٢٢٧.

(٢) علي الدين هلال، العرب والعالم، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، تشرين١، ١٩٨٨، ص٢٩٦.

(٣) ناصيف حتي، الشرق الأوسط في العلاقات العربية - الأوربية، مصدر سابق، ص١٣-١٤.

ومحاصرتها. وبقدر ما يكون البحر الأبيض المتوسط أساسياً وحيوياً بالنسبة إلى الجماعة الأوربية، بقدر ما تبرز أهمية الاستقرار على الشاطئ الشرقي والجنوبي لهذه البحيرة العربية - الأوربية. ونتيجة لعامل القربى الجغرافية، تزداد أهمية الاستقرار في المنطقة العربية - الشرق الأوسط - بالنسبة إلى الجماعة الأوربية، ويظهر اهتمام هذه الأخيرة في احتواء النزاعات المحلية والإقليمية والدولية التي تقوم في المنطقة العربية، أو مع دول الجوار، لما لهذه النزاعات من انعكاسات خطيرة على الأمن الأوربي [١].

وخير مثال على ذلك ما حدث عقب حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣، كما إن إغلاق قناة السويس أثبت مدى تأثير التوتر الإقليمي على أوربا الغربية وخصوصاً على مصالحها الاقتصادية [٢].

ج. الدور الأوربي في الترتيبات الشرق أوسطية الجديدة

قادت الحرب العالمية الثانية إلى نشوء مناطق فراغ قوة حسب مفاهيم الحرب الباردة في مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية نتيجة تقلص دور هاتين الدولتين في الشرق الأوسط بعد الحرب وضعفه، وبالتالي انتقال تركة المحور الغربي وقيادته إلى الولايات المتحدة وبالتحديد تركة بريطانيا في الشرق الأوسط.

غير أن هذه المتغيرات لم تعطل دور بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط وإنما حجمته وحولته إلى دور ثانوي تجاه تعاظم الدور الأمريكي. وفي معرض استقراء العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وتطورها بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينات يلاحظ أن مواقف مجمل دول أوربا الغربية كانت دائماً متوازية مع مواقف الولايات المتحدة أو مؤيدة لها ولو بدرجات متفاوتة.

ويبقى الخلاف الذي نشأ بين بريطانيا وفرنسا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، بعد الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الحادث الوحيد الذي شكل خروجاً على نمط العلاقات الأمريكية الأوربية القائمة. وذلك بسبب تخطي فرنسا

---

(١) علي الدين هلال، مصدر سابق، ص٢٩٥-٢٩٦.
(٢) ناصيف حتي، الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوربية، مصدر سابق، ص١٣.

وبريطانيا حدود الاعتبارات والمصـالح الاسـتراتيجية الأمريكية في تلك الفترة والتي كانت تقوم على التخوف من تفجر الوضـع في المنطقة بشـكل يهدد مصـالح الغرب ومواقعه ويكسب الاتحاد السوفيتي مواقع جديدة [1].

فقد بقيت دول الاتحاد الأوربي ذات دور هامشـي في المنطقة، ومواقف مؤيدة لمواقف الولايات المتحدة، وقد جاءت مشـاركتها ضـمن إطار الائتلاف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة ضـد العراق عام ١٩٩١ تجسـيداً لتبعيتها لسـياسـات الولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذه المنطقة الحيوية من العالم.

ويبدو أن الترتيبات الشـرق - أوسـطية لم تفردها بأهمية تذكر، سـوى مشـاركتها في المفاوضـات المتعددة الأطراف، والتي يمكن اعتبارها من الدول الضـامنة للترتيبات الشرق أوسطية إلى جانب كل من كندا واستراليا والصين والهند.

---

(١) المصدر نفسه، ص٤-٥.

الفصل الثالث

....

المياه في الشرق الأوسط ومشاكلها الجيوبوليتكية

....

تمهيد

تقتضي متطلبات الدراسة وتوافقاً مع الهدف منها، أن يقتصر هذا الفصل على دراسة واقع المياه ومشاكلها الجيوبولتيكية في كلّ من بلاد الشام والعراق وتركيا ووادي النيل، والتي تعد منطقة (تطويق الأمن المائي العربي) من قبل "إسرائيل" وعبر علاقاتها مع تركيا وأثيوبيا وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لخلق أزمة حقيقية في عموم الأمن القومي العربي، وأن هذا التحديد لجغرافية البحث يأتي منطلقاً من الحقائق الآتية:

١. إن هذه المنطقة تمثل المجال الحيوي التطبيقي لما يسمى بالنظام الشرق أوسطي في أهدافه المائية.

٢. إن جوهر الأمن الغذائي العربي يتقرر في هذا الجزء من الوطن العربي من وجهة النظر الاستراتيجية، حيث تمثل السودان والعراق وسوريا ومصر خزاناً للغذاء لا ينضب في حال تم استثمار عوامل الإنتاج الزراعية بصورة علمية، مع ضمان أمن مائي عربي فيها.

٣. في هذا الجزء من الوطن العربي تقع أهم موارد المياه العربية السطحية المتمثلة في نهر النيل والفرات ودجلة وهي أنهار دولية ذات مشاكل جيوبوليتيكية، فضلاً عن مياه نهر الأردن واليرموك وجنوب لبنان الّتي تقع تحت السيطرة الصهيونية.

٤. إن الأمن المائي العربي في الجزيرة العربية وبلدان المغرب العربي يغلب عليها الطابع الفني والإداري، ولا تثير مشكلات سياسية تذكر باستثناء نهر السنغال الّذي وضعت له حلول مقبولة مع موريتانيا.

وتأسيساً على ما تقدم فإن الفصل سيتناول بالبحث تعريفاً بموارد المياه ومصادرها في هذا الجزء من الوطن العربي وواقع الحاجة الحالية والمستقبلية، مع التركيز على الأنهار الدولية الّتي تشكل جوهر المشكلة العربية مع دول الجوار الجغرافي، الّتي تنبع منها هذه المصادر، وطبيعة العلاقة بينها وبين "إسرائيل".

المبحث الأول

المصادر المائية في بلاد الشام

أولاً. الأردن

أ. واقع المياه في الأردن

يقع الأردن إلى الشرق مباشرة من فلسطين، وهو بمعنى امتداد طبيعي وهيدرولوجي لها، وأمنه المائي مرتبط إلى حد بعيد بالأمن المائي الفلسطيني، فهما يشتركان في أهم المصادر المائية لكليهما وهو نهر الأردن، أضف إلى ذلك أن الأمن المائي الأردني يشكل جزءاً من الأمن المائي لسوريا ولبنان (أي بلاد الشام). وإن التأمين الاستراتيجي عليه لا يتحقق إلا في هذا الإطار، وإن الخطر الأكبر الذي يتهدده يأتي من "إسرائيل" كما أثبتت لاحقاً اتفاقية وادي عربة[١].

تؤكد العديد من الدراسات على أن أزمة المياه في الأردن تكمن في عدم القدرة في تطوير حصة المياه للفرد والبالغة ١٨٠ لتراً يومياً لكافة الاستخدامات، وإن عمق الأزمة يكمن في مياه نهر الأردن الذي هو المصدر شبه الوحيد للأردن [٢].

إذ يعاني الأردن من شحة وتذبذب المصادر المائية، حيث يقل فيها معدل الهطول المطري عن ٢٠٠ ملم / سنة، ولا تشكل المناطق شبه الجافة وشبه الرطبة سوى ٤,٢% فقط من المساحة والتي تعد مناطق استقرار زراعي مضمونة معتمدة على الأمطار، وكما يمثلها جدول (٦). وبالرغم من أن معظم أراضي المملكة تقع ضمن المناطق

---

(١) إلياس سلامه، مشكلة المياه في الأردن، ندوة: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١: دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤، ص٧٢.

(٢) عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٧٦.

الصحراوية والجافة إلا أن ترتبتها قابلة للزراعة إذا ما توفرت المصادر المائية فهناك حوالي ٧٥ كم٢ ضمن هذه المنطقة تروى من الآبار الارتوازية وتزرع بمختلف أنواع المحاصيل [١].

جدول رقم (٦) المناطق البيئية ومعدل الأمطار في الأردن

الرقم	المنطقة	معدل الأمطار ملم	النسبة المئوية من المساحة الكلية
١	الصحراوية	أقل من ١٠٠	٧٠,١
٢	الجافة	١٠٠-٢٠٠	٢١,٤
	مجموع (١ + ٢)		٩١,٥
٣	المنطقة الهامشية	٢٠٠-٣٠٠	٤,٣
٤	شبه الجافة	٣٠٠-٥٠٠	٣,٢
٥	شبه الرطبة	أكثر من ٥٠٠	١,٠

المصدر / د. عبد النبي فردوس، ومحمد مدبر، حصاد مياه الأمطار والري التكميلي في الأردن، ندوة: حصاد مياه الأمطار والري التكميلي في الوطن العربي، دمشق ١٧-١٩/أيلول، ١٩٩٧، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (إكساد)، ص٢٣٣

١. مصادر المياه التقليدية

• الأمطار: تعتمد موارد المياه في الأردن بشكل رئيسي على مياه الأمطار. ونتيجة للاختلال الكبير في طبوغرافية الأردن، فإن توزيع الأمطار يختلف من موقع إلى آخر فتصل إلى ٦٠٠ ملم/سنة في مرتفعات السلط وعجلون، وتتدنى إلى أقل من ٥٠ ملم/سنة في الجنوب والشرق.

إن إجمالي الهطول السنوي في السنين الجافة قد يصل إلى ٥٠٠٠ مليون م٣، وقد يزيد عن ١٢٠٠٠ مليون م٣ في السنين الرطبة. ويبلغ في معدله ما يقارب ٨٥٠٠ مليون م٣. ويقدر حجم الاستثمار المائي الحالي بنحو ٩٣٨ مليون م٣. أي بنسبة ١١% من معدل إجمالي حجم الهطول السنوي [٢].

(١) عبد النّبيّ فردوس ومحمد مدبر، مصدر سابق، ص٢٣٣.
(٢) عبد النّبيّ فردوس ومحمد مدبر، مصدر سابق، ص٢٣٤.

• الموارد المائية السطحية: تتمثل مصادر المياه السطحية في الأنهار والأودية دائمة الجريان الّتي ترجع إلى تصريف المياه الجوفية عبر الينابيع بالإضافة إلى جزء ناتج عن الفيضانات الّتي تسببها الأمطار خصوصاً في فصل الشتاء. [جدول ٧]

جدول رقم (٧) الأحواض المائية وكمية المياه التي توفرها

المصدر	معدل كمية المياه مليون م٣/سنة	المصدر	معدل كمية المياه مليون م٣/سنة
نهر اليرموك	٦٧,١٤٢٧	آبار النخيبة	١٦,٨٢٤٧
وادي زقلاب	٦,٢١٤٥	وادي الجرم	٣,٢٧٩٩
وادي كفرنجة	٣,٥٠٧٨	وادي راجب	١,٩٧٨٧
نهر الزرقاء	٦٥,٨٥٣٩	وادي شعيب	٤,٥٢٤٦
وادي الكفرين	٧,١٨١٢	وادي حسبان	١,٦٩٣٥
الخط الناقل	٥٠,٠٥٢٥	الأودية الشمالية الصغيرة الأخرى	١,٢٩٧٢
مجموع كميات الروافد الصغيرة للسدود	٣,٥٨٩	المجموع	٢٣٢,١٤٠٢

المصدر / وزارة المياه والري، سلطة المياه - سلطة وادي الأردن، المملكة الأردنية الهاشمية، التقرير السنوي، ٢٠٠٠، ص٣٥.

تجدر الإشارة بأن حوض اليرموك يعتبر من الأحواض الرئيسية والهامة حيث يتواجد فيه حوالي ٦٧ مليون م٣ من المياه السطحية، علماً بأن جزءاً من هذه المياه يأتي من أراضي القطر السوري، وأن مياهه تشكل الرافد الرئيسي لمشروع قناة الملك عبد الله الّذي يعتبر العمود الفقري للتنمية الزراعية في وادي الأردن. أما حوض نهر الزرقاء فهو كذلك من الأحواض الهامة نظراً لأنه يرفد في أجزائه السفلى بمياه محطات التنقية للمياه العادمة لمنطقتي معان، الزرقاء، ومن الجدير بالذكر أن هذا الحوض له امتداد داخل الأراضي السورية ويزود مساحة لا تقل عن ١٢٠٠٠٠ دونم من أراضي وادي الأردن بالمياه عن طريق سد الملك طلال الّذي أقيم على نهاية النهر(١).

(١) صباح محمود محمّد وعبد الأمير عباس، السياسة المائية الأردنية، مصدر سابق، ص٥١.

ولغرض الانتفاع بمصـــادر المياه الســـطحية، تم في الأردن تنفيذ العديد من المشاريع التخزينية، من أهمها سد الملك طلال على نهر الزرقاء، والذي تبلغ طاقته التخزينية نحو ٧٨ مليون م٣ من المياه، وسـد وادي عربة لتجميع مياه الفيضـــان في الوادي لتخزين نحو ١,٧ مليون م٣، فضـــلاً عن عدد من الخزانات الســـطحية الصغيرة التي تخزن نحو ١٣ مليون م٣ من المياه. [جدول ٨]

كما يخطط الأردن أيضـاً لإنشـاء العديد من الخزانات السطحية ضـمن أراضـيه منها: سـد الكرامة، وسـد الكفرين، وسـد التنور، وسـد النخيل. وفي حال نفذت هذه المشاريع فإنها سوف تؤمن إيراداً مائياً يزيد على ٣٠٠ مليون م٣ من المياه، إضافة إلى سد الوحدة المزمع إنشـاؤه على نهر اليرموك لتخزين نحو ٢١٠ ملايين م٣ من المياه [١].

جدول رقم (٨) السدود المقامة وحجم التخزين في الأردن

اسم السد	السعة مليون م٣	اسم السد	السعة مليون م٣
الملك طلال	٧٨	وادي عربة	١٧
الكفرين	٢,٥	زقلاب	٣
وادي شعيب	١,٤	سما السرحان	١,٧
غدير الأبيض	٠,٧	البرك	١,٥
الخالدية	١,١	دير كهف	١,٥
شعلان	١,٠	البويضة	٠,٧
القطرانه	٢,٢	السلطاني	١,٢
لافي	٠,٧	أبو صوانه	٠,٧٥
رجيل	٣,٥	الرويشد	١٠,٧
السواقه	٣,٥	أبو حفنه	٢,٦
		المجموع	١٣٤,٥٥

المصدر/ د. عبد النّبيّ فردوس ومحمد مدبر، مصدر سابق، ص٢٣٥.

(١) منذر خدام، الأمن المائي العربي / الواقع والتحديات، مركز دراســـات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ص١٧٦.

● مصـــادر المياه الجوفية: وتتمثل فيما يعرف بالنظام المائي العميق المكون من ثلاثة أنظمة جوفية، واســتغلال هذا النظام غير اقتصـــادي بالإضـــافة إلى الحجر الجيري الصـــواني الّذي تســتغل مياهه لجودتها ومحدودية عمقها، وكذلك نظام الصـــخر البازلتي في شــرق الأردن الّذي يتغذى من الأمطار الســـاقطة على جبل العرب في ســـوريا، وهذا نظام مســـتغل بالكامل تقريباً، ونظام رواســـب الأودية والأنهار في مجال الأودية والأنهار مثل وادي الأردن ووادي عربة و هذا النظام مستغل بدرجة عالية في وادي الأردن كما بدأ حديثاً استغلاله في وادي عربة (١).

تتكون أحواض المياه الجوفية من ١٢ حوضـــاً [جدول ٩] موزعة على مختلف مناطق المملكة تقدر بنحو ٤١٩ مليون م٣ (٢). غير أن الســـحب الجائر من هذه الأحواض الجوفية تســـبب في ارتفاع ملوحة المياه في هذه الأحواض، بل ونتيجة لذلك لم يعد حوض الجفر مثلاً صالحاً لشدة ملوحته (٣).

جدول رقم (٩) أحواض المياه الجوفية في الأردن

اسم الحوض	السحب الأمن	السحب الفعلي
الزرقاء	٩٤	١٤٩
نهر الأردن	١٤	٦
وادي الأردن (الطور)	١٢	٢٢
نهر اليرموك	٥٣	٦٥
البحر الميت	٦٠	٨٣
وادي عربة	٨	٦
البحر الأحمر	٨	١
الجفر	٧٨	٢١
الأزرق	٢٠	٢٩
السرحان	٥	٠,١
الحماد	٥	٠,٦
الديسي	٣٠	٦٠

المصدر / الياس سلامة، مصدر سابق، ص٧٨.

(١) سامر مخيمر وخالد حجازي، مصدر سابق، ص٧٤-٧٦.
(٢) محمّد بن هاني، المياه في الأردن، ندوة: المشـــكلات المائية في الوطن العربي، ٢٩-٣١ تشرين١، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٧١-٧٢.
(٣) منذر خدام، مصدر سابق، ص١٧٤.

٢. مصادر المياه غير التقليدية:

المصـــادر المائية غير التقليدية في الأردن لا تزال محددة. إذ بلغت كميات المياه المســتغلة من رواجع الصــرف الصــحي حوالي ٥٠ مليون متر مكعب عام ١٩٩٣ وينتظر أن تزداد بحيث تتضاعف في القرن الحالي [١].

ب. احتياجات الأردن المائية:

تطلب المياه في الأردن بالدرجة الأولى لتطوير القطاع الزراعي، فهي المحدد الأول لإمكانية التوسع الزراعي. ففي الأردن مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة. لكن الرقعة المزروعة فعلاً لا تزيد على ٤,٣ % من مســاحة البلد، يزرع منها رياً فقط نحو ١٣%، والباقي يزرع ديماً بالاعتماد على مياه الأمطار [٢].

ويبين الجدول (١٠) كميات المياه المســالة إلى مشــاريع الري خلال العام ٢٠٠٠ مقدرة بالمليون م٣ سنوياً.

جدول رقم (١٠) كميات المياه المسالة إلى مشاريع الري في الأردن

الموقع	مليون م٣		الموقع	مليون م٣
مشروع ري القناة شمالاً	٣٥,٤٢		مشروع ري الغور الأوسط	٣٨,٥٧
مشروع ري القناة جنوباً	٣٥,٢٩		مشروع ري وادي شعيب	٤,٠٧
مشروع ري حسبان والكفرين	٧,٥٦		المجموع	١٤٥,٠٢

المصدر/ وزارة المياه والري الأردنية، مصدر سابق، ص٣٦.

أما في المجال الصناعي فإن التقديرات المعلنة لعام ١٩٩١ قدرت بـ ٤٢ مليون م٣ سنوياً وبالذات في مصانع الأسمنت ومناجم الفوسفات والبوتاس والأسمدة الكيمياوية فيما بلغت حاجتها عام ٢٠٠٠ بحدود ٨٢ مليون م٣ ســـنوياً. فيما قدرت كمية المياه المطلوبة لغايات الاستخدام المنزلي للعام ٢٠٠٠ بنحو ٢٩٨,٦ مليون م٣ [٣].

---

(١) محمّد بن هاني، مصدر سابق، ص٧٢.

(٢) **Food and Aqiculture Orqanization of the united nations (FAO). Irsqation in the Noor East Reqion in Figures, water, Reports, ٩(Rome: Fao; ١٩٩٧),p.٢٥.**

(٣) وزارة المياه والري الأردنية، مصدر سابق، ص٣٠.

يوضح الجدول (١١) التباين الحالي والمتوقع مستقبلاً بين العرض والطلب على المياه في جميع الأحواض المائية الأردنية بحلول العام ٢٠٢٥.

إذ تظهر فجوة الموارد المائية بالمفهوم (أ) عجزاً مزمناً بالموارد المائية في الأردن في مقابل الاحتياجات، كما تظهر أيضـــاً بالمفهوم (ب) عجزاً مزمناً يتفاقم باطراد. كما يتبين أن نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية بالمتر المكعب متدن للغاية، وهو يتناقص من عام لآخر.

جدول رقم (١١) الموازنة المائية في الأردن للفترة ١٩٩٠-٢٠٧٠

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية						الاحتياجات المائية				نصيب الموارد من الموارد م٣/سنة	فجوة الموارد المائية	
		تقليدية		غير تقليدية		إجمالي	متجددة %	شرب	صناعة	ري	إجمالي		أ	ب
		سطحية	جوفية	تحلية	معالجة									
١٩٩٠	٣	٠,٣٢	٠,٥٢		٠,٠٤	٠,٨٨	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٠٣	٠,٦٧	٠,٩٤	٢٩٣	-٠,٠٦	٢,٩٤
٢٠٠٠	٥	٠,٣٢	٠,٥٢		٠,٠٥	٠,٨٨	٠,٣٦	٠,٣٦	٠,١	٠,٨٢	١,٢٨	١٧٦	٠,٤-	٣,٧٢
٢٠٢٥	١٠	٠,٣٢	٠,٥٢		٠,٠٦	٠,٨٨	٠,٦٥	٠,٦٥	٠,٢٦	١,١٢	٢,٠٣	٨٨	-١,١٥	٧,٩٧

المصدر/ سامر مخيمر وخالد حجازي، مصدر سابق، ص٧٥

بقي أن نشـــير إلى أن اســـتقرار الأمن المائي الأردني على المدى البعيد لا يمكن ضمانه إلا في إطار حل أشمل يطول المنطقة العربية في بلاد الشام والعراق، وربما في إطار إقليمي أوسع يشمل تركيا وإيران. غير أن ذلك يتطلب وضعاً إقليمياً جديداً يقوم على أساس التعاون والتكامل وليس على أساس الهيمنة والاستغلال كما تحاول تركيا والكيان الصهيوني فرضه على المنطقة.

ثانياً: سوريا

أ. واقع المياه في سوريا

تعد ســـوريا دولة فقيرة مائياً، فقد أصـــبحت تعاني الجفاف والتصـــحر، ووجود بوادر فجوة مائية بين مواردها المائية المتاحة والطلب عليها. وتنقسم الموارد المائية في سوريا بحسب مصادرها إلى:

١. مصادر المياه التقليدية

● الأمطار: تقدر كميات الأمطار التي تسقط على سوريا بنحو ٤٦,٦ مليار م٣ سنوياً، إلا أن ثلثيها يضيع بالتبخر؛ ويعود ذلك إلى كون الجزء الأكبر من الأراضي السورية- ما عدا المناطق الساحلية - يقع ضمن الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم، ولذلك يتفاوت المعدل السنوي لهطول الأمطار في سوريا بشكل كبير، فيتجاوز ١٠٠٠ ملم سنوياً في المرتفعات الجبلية والساحل، ويتناقص إلى أقل من ١٠٠ ملم سنوياً في البادية الجنوبية [١].

وتشكل هذه الأمطار المصدر الرئيسي للموارد المائية السورية، وتتوزع على مناطق القطر بنسب متفاوتة جداً. [جدول رقم ١٢]

جدول رقم (١٢) توزيع معدلات الهطول على الأراضي السورية

مساحة الأراضي (كم٢)	معدل الهطول (ملم/سنة)	من مساحة القطر الإجمالية (بالمئة)
٩٢٥٠	أكثر من ١٠٠٠	٥
٣٧٠٠٠	٥٠٠ - ١٠٠٠	٢٠
٤٦٠٠	٢٥٠-٥٠٠	٢٥
٧٤٠٠٠	١٠٠-٢٥٠	٤٠
١٨٥٠٠	أقل من ١٠٠	١٠

المصدر / د. محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، آب ٢٠٠١، ص٢١٧.

● المياه السطحية: تتمثل في الأنهار دائمة الجريان سواء المشتركة (دجلة والفرات والعاصي وعفرين واليرموك وقويق وجغجغ والكبير الجنوبي)، أو الداخلية (الخابور والبليخ والسن)، وكذلك الأنهار غير دائمة الجريان الّتي تنتشر في المنطقة (تجري المياه فيها لمدة لا تزيد على أربعة أشهر بشكل مستمر). [٢].

ويختلف تدفق الأنهار السطحية من سنة إلى أخرى بحسب غزارة الأمطار، وإذا

---

(١) عبد العزيز شحاذة المنصور، مصدر سابق، ص٩٧.

(٢) سامر مخيمر وخالد حجازي، مصدر سابق، ص٧٢-٧٤، لدراسة أكثر تفصيلاً عن مصادر المياه السطحية في سوريا راجع: زينة كمال خورشيد، مصدر سابق، ص٦٩-٧٢.

استثنينا نهري الفرات ودجلة، فإن التدفق السنوي للأنهار السطحية في سوريا يبلغ نحو ٨,٣٢٤ مليار م٣ سنوياً [1]. [جدول ١٣]

جدول رقم (١٣) الأنهار في سوريا ومعدل تصريفها السنوي

النهر	الطول (كم)		متوسط التصريف مليون م٣/السنة	متوسط التدفق (م٣/ثا)
	الإجمالي	داخل الأراضي السورية		
الفرات			٣١,٤٠٠	٩٩٥
الخابور وروافده	٤٠٥	٤٠٥	١٦٠٠	٥٠,٧
البليخ (الجلاب)	١١٠	١١٠	١٤٠	٤,٤
الساجور	١٠٨	٤٨	١٣٥	٤,٢
قويق	١٢٦	١١٠	٧٥	-
العاصي وروافده	٥٧١	٣٢٥	١٥٠٠	٢٥,٨
عفرين وروافده	١٤٩	٨٥	٢٣٠	٧,٢
بردى	٧١	٧١	٤٠٠	-
الأعوج	٦٦	٦٦	٨٠	-
اليرموك	٥٧	٤٧	٤٥٠	-
بانياس	١	١	٨٠	-
السن	٦	٦	٣١٥	-

المصدر / عبد العزيز شحاذة المنصور، مصدر سابق، ص١٠٠.

من بين جميع هذه الأنهار فإن نهر الفرات هو الأهم، سواء من ناحية إيراداته المائية أو من ناحية صلته المباشرة بالتوتر الحاصل بين سوريا وتركيا. ويرى الباحث أن مياه الفرات بالنسبة لسوريا تمثل أهمية قصوى تفوق أهميتها في تركيا؛ لأنه الموارد المائية السورية (السطحية والجوفية) لا تتعدى ١٠ مليارات م٣ سنوياً، فيما تبلغ هذه المياه في تركيا - عدا مياه دجلة والفرات - نحو ٢١٤ مليار م٣ [2].

(١) عبد العزيز شحادة المنصور، مصدر سابق، ص٩٧.

(٢) رفيق جويجاتي، المسألة المائية في سوريا، ندوة: المشكلات المائية في الوطن العربي، ٢٩-٣١ تشرين١ ١٩٩٤، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص١٧-١٨.

ويبلغ متوسـط الوارد المائي لنهر الفرات نحو ٣١,٤ مليار م٣ / سـنوياً، أي ما يعادل نحو ٩٩٥ م٣/ثا وفق القياسـات التركية في محطة بيرجك على الحدود السورية ـ التركية (١). إلا أن معدل تصريف النهر أصبح نحو ٥٠٠ م٣/ثا بموجب البروتوكول المؤقت لعام ١٩٨٧ بين تركيا وسوريا (٢). وبحسب ذلك فإن المياه التي ستصل إلى سوريا لا تتجاوز أكثر من ١٣ ـ ١٤ مليار م٣، وهذه الكمية لا تمتلك منها سوريا أكثر من ٤٢% حسب اتفاق عام ١٩٩٠ مع العراق، مما يعني أن كمية المياه التي ستحصل عليها سوريا من مياه الفرات لا تتجاوز أكثر من ٦ مليارات م٣ سنوياً (٣).

أما حصة سوريا من مياه نهر دجلة وفق القوانين الدولية فلا تقل عن ٣ مليارات م٣ من المياه، وعلى الرغم من أن نهر دجلة لا يقطع في سوريا سوى مسافة قصيرة هي أصلاً تشكل الحدود الفاصلة مع تركيا (٤).

أما الينابيع فهي ذات تصـاريف مختلفة وتقع بين ٠,٢ و ٤٠ م٣/ثا، وتوجد في المناطق الغربية والوسطى من سوريا، كذلك تتواجد في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية وعلى امتداد الحدود السورية ـ التركية، فضلاً عن الينابيع حول السلسلة التدمرية والمرتفعات الحوارية كتدمر وأرك والطيبة والسخنة.

أما البحيرات في سوريا فعددها محدود وتشغل مساحة قدرها ١٠١٧ كم٢، يعود منها لبحيرة الأسد على سد الفرات ٦٦%، ولبحيرة الجبول ٢٣,٥%، و٦% لبحيرة

---

(١) فتحي علي حسـين، المياه في الوطن العربي.. المشـكلة والحل، مجلة الوحدة الاقتصـادية العربية، ع١٥، تموز، ١٩٩٧، ص٨٨.

(٢) علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات، النزاع على المياه في الشـرق الأوسـط، دار الريس للنشـر، ط١، حزيران، ١٩٩٦، ص٩٤.

(٣) محمّد الجواد علي المبارك، اثر المياه في العلاقات بين الدول، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص١٦٧.

(٤) المصدر نفسه، ص١٦٢.

قطينة، والباقي يوزع على البحيرات الأخرى (العتيبة والبعث والخاتونية وفريريب ومسعدة) [1].

● المياه الجوفية: تتوافر مجموعة من الطبقات الحاملة للمياه وهي: الجير والدولوميت والجوراسي والطبقات البركانية والطبقات اللحقية الرباعية [2]. تسهم المياه الجوفية مساهمة جزئية في موارد سوريا المائية تقدر بـ (٤,١٤) مليار م٣ سنوياً، تتوزع على سبعة أحواض رئيسة. [جدول ١٤]

جدول رقم (١٤) المصادر المائية السطحية والجوفية في سوريا

اسم الحوض	المساحة (ألف كم٢)	معدل الهطول السنوي		سكان الحوض (مليون نسمة)	سطحي (أودية وسيول)	متوسط المصادر المالية				ملاحظات
						جوفي				
		(ملم)	مليار/م٣			آبار	ينابيع	مجموع الجوفي	المجموع الكلي	
العاصي	٢١,٦٢٤	٣١٦	٦,٨٣٣	٢,٤٩٧	١,١١٠	٠,٤٧٣	١,١٣٤	١,٦٠٧	٢,٧١٧	
الساحل	٥,٠٤٩	١٣٠٧	٦,٥٩٩	١,٣٢٠	١,٥٥٧	٠,٢٩٠	٠,٤٨٨	٠,٧٧٨	٢,٣٣٥	
بردى والأعوج	٨,٦٣٠	٢٦٦	٢,٢٩٧	٣,٧١٢	٠,٥٧٨	٠,٢٧٢	مشمولة في الجريان	٠,٢٧٢	٠,٨٥٠	
اليرموك	٦,٧٢٤	٢٨٧	١,٩٣٠	٠,٧٧٢	٠,١٨٢	٠,٠١٦	السطحي ٠,٢٤٩	٠,٢٦٥	٠,٤٤٧	
البادية	٧٠,٧٨٦	١٣٨	٩,٧٦٨	٠,٢٤٤	٠,١٧٢	٠,١٧٦	٠,٠٠٦	٠,١٨٢	٠,٣٥٤	
حلب	١١,١٥٥	٣٠٤	٣,٣٩١	٢,١٦٧	٠,٣٠٣	٠,٢٧٩	٠,٠٦٧	٠,٣٤٦	٠,٦٤٩	
دجلة والخابور	٢١,١٢٩	٤,٢	٨,٤٩٣	٠,٨٤٣	٠,٧٨٨	٠,٤٨٣	١,١١٧	١,٦٠٠	٢,٣٨٨	دون حصة سوريا من نهر دجلة الذي بلغ وارده السنوي على الحدود التركية ١٨ مليار م٣

---

(١) محمود الأشرم، مصدر سابق، ص٢٢٠.

(٢) سامر مخيمر وخالد حجازي، مصدر سابق، ص٧٤.

الفرات	٤٠,٠٨٣	١٨٢	٧,٢٩٥	٠,٩٤٥	-	٢٥	-	٢٥	٢٥	دون حصة سوريا من نهر الفرات الذي يبلغ وارده السنوي على الحدود التركية ٣١,٤ مليار م٣
الإجمالي	١٨٥,١٨٠	٢٥٠	٤٦,٦٠٦	١٢,٥٠٠	٤,٦٩٠	٢,٠١٤	٣,٠٦١	٥,٠٧٥	٩,٧٦٥	دون حصة سوريا من نهري دجلة والفرات

المصدر/ عبد العزيز شحاذة المنصور، مصدر سابق، ص٩٩.

٢. مصادر المياه غير التقليدية

فضـلاً عن الموارد المائية التقليدية للمياه في سـوريا،توجد بعض الموارد المائية غير التقليدية يأتي في مقدمتها الصـرف الزراعي والصـحي والصـناعي،إذ بلغت رواجع الصرف الزراعي التي أدخلت في حسـابات الموازنة المائية في سـوريا عام ١٩٩٨ مليون م٣. أما حجم رواجع الصـرف الصـحي والصـناعي التي أدخلت في حسابات الموازنة المائية لعام١٩٩٨ أيضاً فقد قدرت بنحو٩٧٥مليون م٣[١].

ب. احتياجات سوريا المائية

يتركز الطلب على المياه في ســوريا، كما هو الحال في جميع دول العالم، في القطاع الزراعي، إذ تعد الزراعة الركيزة الاقتصادية الأساسية في سوريا، فقد أدى هذا القطاع دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني لحقبٍ أو لسنواتٍ طويلة. وتتضح أهمية الزراعة في ســوريا بوجود مســاحات واســعة من الأراضـــي ذات تربة صـــالحة للزراعة تبلغ نسبتها (٣٢,٦ %) من مساحة سوريا الإجمالية [٢].

(١) منذر خدام، مصدر سابق، ص١٥٤-١٥٥.

(٢) زينة كمال خورشيد، مصدر سابق، ص١٣٠.

ومع أن المســاحة القابلة للزراعة في ســوريا تتراجع، فإن الأراضــي المزروعة والأراضي المروية منها تزداد. [جدول ١٥]

جدول رقم (١٥) تغيير استعمالات الأراضي الزراعية في سوريا (ألف هكتار)

السنة	الأراضي القابلة للزراعة	المساحة المزروعة فعلاً	المساحة المروية
١٩٦٨	٨٧٦٨	٢٦٥٥	٤٧٧
١٩٧١	٨٨٢٧	٣٢٩٩	٤٥١
١٩٧٤	٨٠٥٢	٣٥٣٤	٥٧٨
١٩٨٩	٦٠٢٩	٥٣٩٧	٦٧٠
١٩٩٠	٦١٤٩	٥٤٦٦	٦٩٣
١٩٩٣	٥٩٣٩	٤٩٣٩	١٠١٣
١٩٩٤	٥٩٧١	٤٨٥٢	١٠٨٢
١٩٩٥	٥٩٧٩	٤٩٨٢	١٠٨٩

المصدر/ د. منذر خدام، مصدر سابق، ص١٨٣.

ولكون سوريا لا تستطيع التوقف عن التوسع في الزراعة المروية؛ بسبب تزايد السكان ونمو الطلب على المنتجات الزراعية، فالأمن الغذائي السوري يتوقف على زيادة العائد الإنتاجي والاقتصادي من وحدة المساحة ومن وحدة المياه، على أن ذلك يتطلب مزيداً من المياه.

لذلك فقد اتسعت المساحة المروية في سوريا، إذ وصلت إلى نحو ١٢٥٥ ألف هكتار في عام ١٩٩٧، ويخطط لري مســاحة إضــافية تبلغ نحو ١١٣٥ ألف هكتار في عام ٢٠٢٠ [(١)].

ونتيجة الزيادة الكبيرة في عدد ســكان ســوريا فقد ازدادت حاجتهم إلى المياه، ســواء للأغراض الزراعية أو الصــناعية أو للاســتعمالات المنزلية، ففي المجال الزراعي ارتفع اســتهلاك الزراعة من المياه بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٥ ما يقرب من ٢٨٢%، وفي

---

(١) منذر خدام، مصدر سابق، ص١٨٣-١٨٤.

المجـال الصـــنـاعي ٣٨٠% وفي المجـال المنزلي ٢٦٠%. وفي عـام ٢٠٠٠ ارتفعت النســبة المذكورة إلى ٣٢٨ %، ٩٧٢ % و ٤٣٠% على التوالي. [جدول ١٦]

جدول رقم (١٦) تطور استعمالات المياه في سوريا خلال المدة ١٩٧٠ـ٢٠٠٠

السنوات	عدد السكان (مليون)	إجمالي المساحة المروية (١٠٠٠ه)	مخصصات الفرد من المياه (م٣/سنة)	استعمالات المياه (مليار م٣/سنة)			
				الري	الشرب	الصناعة	الإجمالي
١٩٧٠	٦٢٥٧	٤٥١	٧٧٥	٤٥١٠	٢٩٧	٤٦	٤٨٥٣
١٩٧٥	٧٣٨٠	٥١٦	٧٥٤	٥١٦٠	٣٥٠	٥٤	٥٥٦٤
١٩٨٠	٨٧٠٤	٥٣٩	٦٧٢	٥٣٩٠	٣٩٨	٦١	٥٨٤٩
١٩٨٥	١٠٢٦٧	٦٥٢	٦٩٠	٦٥٢٠	٤٨٧	٧٥	٧٠٨٢
١٩٨٦	١٠٦١٢	٦٥٢	٦٨٠	٦٥٢٠	٥٦٩	١٢٧	٧٢١٦
١٩٨٧	١٠٩٦٩	٦٥٤	٦٦٢	٦٥٤٠	٥٨٨	١٣٢	٧٢٦٠
١٩٨٨	١١٣٣٨	٦٥٠	٦٣٩	٦٥٠٠	٦٠٨	١٣٧	٧٢٤٥
١٩٨٩	١١٧١٩	٦٧٠	٦٣٧	٦٧٠٠	٦٢٩	١٤١	٧٤٧٠
١٩٩٠	١٢١١٦	٦٩٣	٦٣٨	٦٩٣٠	٦٥٠	١٤٦	٧٧٢٦
١٩٩١	١٢٥٢٩	٧٨٨	٣٩٥	٧٨٨٠	٦٧٢	١٥١	٨٧٠٣
١٩٩٢	١٢٩٥٨	٩٠٦	٧٦٥	٩٠٦٠	٦٩٥	١٥٦	٩٩١١
١٩٩٣	١٣٣٩٣	١٠١٣	٨٢٢	١٠١١٣٠	٧١٩	١٦١	١١٠١٠
١٩٩٤	١٣٨٤٤	١١٥٩	٩٠٣	١١٥٩٠	٧٤٣	١٦٧	١٢٥٠٠
١٩٩٥	١٤٣٤٢	١٢٦٦	٩٥٢	١٢٧١٤	٧٧٣	١٧٥	١٣٦٦٢
٢٠٠٠	١٧٥٠٠	١٤٨٢	٩٤٥	١٤٨٢٠	١٢٧٦	٤٤٧	١٦٥٤٣

المصدر/ د. محمود الأشرم، مصدر سابق، ص٢٢٤.

من خلال تحليلنا للجدولين رقمي (١٥) و (١٦) يتبين أن البيانات تشـــير إلى التبـاين المتوقع بين العرض والطلـب على الميـاه في جميع الأحواض المـائيـة السورية، إذ تلوح في الأفق أزمة مائية خانقة لها عواقبها الخطيرة إن لم يتم تداركها مع مطلع القرن الحالي وذلك في ظل التزايد الســكاني ومســتجدات وتطورات المشــاريع المائية التركية، وتردي نوعية المياه، وعدم التوازن بين مصـــادر المياه والاستهلاك وتباين نوع

مصادر المياه جغرافياً في سوريا، إذ نجد أن سوريا تعاني عجزاً مائياً بمقدار يقع بين ٣,٦ و ١٥,٦ مليار م٣ في عام ٢٠٠٠، وسيرتفع في عام ٢٠٣٠ لما بين ١٨,٨ مليار م٣ و ٤٠,٠ مليار م٣. [الجدول ١٧]

جدول رقم (١٧) الموازنة المائية في سوريا للمدة ٢٠٠٠-٢٠٣٠

نوع الطلب على المياه ٢٠٠٠	٢٠٠٠	احتمال (١) (١)			احتمال (٢) (٢)		
		٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠
الاستهلاك الزراعي	٢٤,٧٧	٢٩,٠٤	٣٥,٣٩	٤٣,٠٢	٢٨,٠٢	٣١,٩١	٣٥,١٨
الاستهلاك المنزلي	٠,٩٨٣	١,٦٥	٢,٧١	٤,٢٩	١,٥٩	٢,٤٤	٣,٥١
الاستهلاك الصناعي	٠,٤٠٣	٠,٩١	١,٧٦	٣,٢٢	٠,٨٨	٠,١٥٩	٢,٦٣
الاستهلاك الإجمالي	٢٦,١٥٦	٣١,٦٠	٣٠٩,٨٦	٥٠,٥٣	٣٠,٤٩	٣٤,٣٥	٤١,٣٢

(١) مع معدل سكاني ٣,٣% خلال المدة ١٩٩٥-٢٠٣٠.

(٢) مع معدل سكاني ٣,٨% خلال المدة ١٩٩٥-٢٠٣٠

المصدر / د. محمود الأشرم، مصدر سابق، ص٢٢٦.

وفي الواقع فإن سوريا لن تستطيع مواجهة العجز المائي الذي بدأت تعانيه، إلا من خلال حصولها على حقوقها المشروعة في مياه نهري الفرات ودجلة، ويبدو أن ذلك لن يتم إلا باستجابة تركيا لتوقيع اتفاق تقاسم مياه الفرات ودجلة، وحصول سوريا على حصتها العادلة والمعقولة في الانتفاع بالمياه الدولية المشتركة. هذا فضلاً عن كون التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا يرتبط بتلك الحصة من مياه الفرات ودجلة، حيث لا سبيل لسوريا لمواجهة ذلك العجز إلا بحصولها على حقوقها المائية الطبيعية والمشروعة من مياه النهرين.

ثالثاً. لبنان

أ. واقع المياه في لبنان:

تشير الدراسات حول واقع المياه في لبنان إلى أنه خزان يفيض كثيراً عن سعته، بسبب التهاطل الغزير فوقه من جهة، ومحدودية الطلب المحلي على المياه من جهة ثانية.

لذلك تطلعت إليه الأنظار للبحث عن حل استراتيجي لمشكلة المياه في العديد من دول المنطقة ولاسيما في الكيان الصهيوني. وهذا ما سيتضح لاحقاً بأن هناك مبالغات كبيرة في هذا المجال، وخصوصاً الدراسات الصهيونية، وهي مبالغات مقصودة للتغطية على أطماع "إسرائيل" في مياه لبنان.

١. مصادر المياه التقليدية:

● الأمطار: يقدر إجمالي ما يسقط من أمطار فوق لبنان بنحو ٨٦٠٠ مليون م٣ في السنة يضيع منها نحو ٥٠% بوساطة الأشعة الشمسية، وبتعرق النباتات، و ٣٥% منها يتسرب إلى باطن الأرض و ١٥% يندفع في مجار سطحية [١].

● المياه السطحية: يوجد في لبنان نحو ١٥ نهراً دائمة الجريان، منها ١٢ نهراً داخلياً وثلاثة أنهار مشتركة مع دولتي الجوار سوريا وفلسطين.[خريطة] تقدر كمية المياه السطحية المتوفرة في عموم لبنان بـ ٤٢٥ مليون م٣ يذهب منها إلى سوريا وفلسطين نحو ٦٥٠ مليون م٣. يتأثر تصريف هذه الأنهار بكميات الأمطار الّتي تهطل حتّى ارتفاع ٨٠٠ م عن سطح البحر، وبكميات الثلوج الّتي تتراكم فوق المرتفعات الأعلى من ذلك [٢]. [جدول ١٨]

● المياه الجوفية: يقدر تصريف الينابيع الجوفية في لبنان بنحو ١١٥٠ مليون م٣، وتصريف الينابيع البحرية بنحو ١١٥ مليون م٣. يذهب من المياه الجوفية إلى سوريا نحو ١٢٥ مليون م٣، وإلى فلسطين نحو ١٧٥ مليون م٣، وإلى البحر نحو ٢٧٠ مليون م٣ [٣]. وما يبقى بحدود ٤٠٠-٥٠٠ مليون م٣ يمكن الانتفاع به.

---

(١) كمال حمدان، مصدر سابق، ص٩٣.

(٢) منذر خدام، مصدر سابق، ص١٥٧.

(٣) بسام جابر، مشكلة المياه في لبنان، ندوة: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، معهد الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص٣٦.

جدول رقم (١٨) أهم الأنهار اللبنانية وتصريفها السنوي (مليون م٣)

المنطقة	التصريف السنوي	المنطقة	التصريف السنوي	المنطقة	التصريف السنوي
القسم الشمالي		القسم الأوسط		القسم الجنوبي للسفوح الغربية	
الكبير الشمالي	١٩٠	الدامور	٢٥٧	الليطاني الأسفل	١٣٠
الاسطوانة	٦٥	الاولي	٢٨٤	نبع رأس العين	٢٨
عرفا	٦٥	سينيق	١١		
البارد	٢٨٢	الزهراني	٣٩		
أبو علي	٢٦٢				
الكلب	٢٥٣				
الجوز	٧٦				
بيروت	١٠١				
انطلياس	١٨				
إبراهيم	٥٠٨				
المجموع	١٨٢٠	المجموع	٥٩١	المجموع	١٥٨
إجمالي حوض العاصي			٥١٢		
إجمالي حوض الليطاني (حتى الخردلي)			٦٤١		
إجمالي حوض الحاصباني			١٥١		
إجمالي مياه الاستخدام المنزلي الداخلية			١٠٥		
إجمالي تصاريف الينابيع الداخلية			٤٧		
المجموع			٤٠٢٥		

المصدر/ بسام جابر، مصدر سابق، ص٣٣.

٢. مصادر المياه غير التقليدية

لا توجد في لبنان مصادر للمياه غير تقليدية، فالصرف الصحي يذهب غالباً إلى البحر، ولا تمتلك لبنان منشآت لتحلية مياه البحر إلا بحدود ضيقة جداً، في معملي

الجيه والذوق لتوليد الطاقة الكهربائية [1].

باختصار يمكن إيجاز الوضع المائي في لبنان وفقاً لما موضح في أدناه:

جدول رقم (١٩) إجمالي إيرادات لبنان المائية

نوع المصدر	مليون م٣/سنة
الهطول المطري والثلوج	٨٦٠٠
المياه المفقودة في البحر	٤٥٠٠
المياه الجوفية والسطحية المفقودة (في البحر والدول المجاورة)	١٣٧٠
الباقي في لبنان	٢٧٣٠

المصدر / محمود الأشرم، مصدر سابق، ص٢٣١.

أي أن ما يتوفر من المياه سنوياً للبنان لا يزيد على ٢٧٣٠ مليون م٣. ويمكن لهذه الكمية أن تنخفض إلى النصف كل عشر سنوات، وإلى الثلث في حالة توالي ثلاث سنوات جافة [2].

ب. الاحتياجات المائية اللبنانية

يتوزع طلب المياه في لبنان على جوانب عدة منها:الزراعي والمنزلي والصناعي،كما هو الحال في جميع الدول. وسوف نتوقف عند كل منها بإيجاز حسب أهميته النسبية في إجمالي الطلب الكلي.

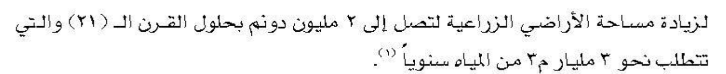
وقد قدرت مساحة الأراضي المزروعة في لبنان حتى منتصف السبعينات بما يقرب من ٥٠٠ ألف دونم، فبلغت احتياجاتها المائية ٦٤٠ مليون م٣، وفي أوائل الثمانينات انخفض حجم المياه المستخدمة في الري ليصل إلى ٤٢٥ مليون م٣ من المياه بسبب الحرب الأهلية التي كانت سائدة في لبنان، وتؤكد الدراسات أن لبنان يخطط

---

(١) منذر خدام، مصدر سابق، ص١٦٠.

(٢) محمود الأشرم، مصدر سابق، ص٢٣٣.

لزيادة مساحة الأراضي الزراعية لتصل إلى ٢ مليون دونم بحلول القرن الـ (٢١) والتي تتطلب نحو ٣ مليار م٣ من المياه سنوياً [١].


لزيادة مساحة الأراضي الزراعية لتصل إلى ٢ مليون دونم بحلول القرن الـ (٢١) والتي تتطلب نحو ٣ مليار م٣ من المياه سنوياً [١].



(١) محمّد جواد علي المبارك، أثر المياه في العلاقات بين الدول، مصدر سابق، ص١٥٥-١٥٦.

(١) محمّد جواد علي المبارك، أثر المياه في العلاقات بين الدول، مصدر سابق، ص١٥٥-١٥٦.

أما في مجال الاستعمالات المنزلية فكما هو معروف فإن الطلب على المياه في هذا المجال يتغير بحسب تزايد السكان وتحسن مستوى الحياة وطبيعة المناخ السائد. [جدول ٢٠]

جدول رقم (٢٠) تقدير استهلاك المياه في الأغراض المنزلية

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	استهلاك الفرد (لتر/يوم)	كمية الطلب السنوي (مليون م٣)
١٩٩٠	٥,٢	١٦٥	٣١٠
٢٠٠٠	٧,١	٢١٥	٥٥٠

المصدر/ بسام جابر، مصدر سابق، ص٣٩.

أما فيما يخص الطلب على المياه في مجال الصناعة، فمن الصعوبة تقدير استهلاك الصناعة اللبنانية من المياه بصورة دقيقة بسبب التعامل المباشر مع مصادر المياه دون رقابة حكومية، وفي الوقت الراهن يقدر الطلب الصناعي على المياه بنحو ٥٠ مليون م٣، ويمكن أن يرتفع إلى ٢٤٠ مليون م٣ بحلول عام ٢٠١٠ [(١)].

وتشير دراسة مجلس الإنماء والإعمار، استناداً إلى تقديرات وزارة الموارد المائية والكهربائية إلى أن احتياجات لبنان من المياه بحلول العام ٢٠١٥ سوف تصل إلى ٢٥٥٥ مليون م٣، موزعة على النحو الآتي: ٩٠٠ مليون م٣ احتياجات الاستهلاك المنزلي، و٣٤٠ مليون م٣ احتياجات صناعية، و١٤١٥ مليون م٣ احتياجات الري. وتأخذ هذه التقديرات في الاعتبار الارتفاع المرتقب في حجم السكان وفي المساحات الإضافية المروية بواسطة مشاريع الري المخططة، إضافة إلى التوسع المتوقع في القطاع الصناعي [(٢)].

ويستنتج من ذلك أن لبنان لا يمتلك فوائض مائية حسب ادعاءات "إسرائيل" وأوساط غربية داعمة لها، بل سيجد نفسه خلال وقت بعيد أمام عجز مرتقب في

---

(١) سامر مخيمر وخالد حجازي، مصدر سابق، ص٤٢.
(٢) كمال حمدان، مصدر سابق، ص٩٣.

ميزانه المائي. ويظهر هذا الاســتنتاج أن لبنان قد تأخر إلى حد معين في معركة المياه الدائرة من حوله، بســبب ما ألحقته الحرب اللبنانية من دمار في البنى التحتية المائية، ومن تأخير في تنفيذ أعمال بناء عشــرات الســدود التي كانت مخططة منذ الخمسينات وتوقف تنفيذ معظمها خلال سنوات الحرب.

رابعاً. فلسطين المحتلة

أ. واقع المياه في فلسطين المحتلة

تباينت تقديرات المياه الموجودة في فلســطين المحتلة عام ١٩٤٨ وذلك حســب تلك التقديرات، فمثلاً يرى جيمس هيس أن حجم الواردات المائية في فلسطين المحتلة،والتي نشــرها ١٩٤٨ يتراوح بين ٢,٣و٢,٨ مليار م٣ ســنوياً،في حين يرى المهندســان الأمريكيان جيمس جيمس وبون كوتون، وكانا يعملان لدى إدارة تل أبيب كخبراء مكلفين بدراسة الشبكة المائية،أن حجم الواردات هو٢٢٤٥ مليون م٣ [١].

وتكون موارد الماء في الأرض المغتصبة العامل الحاسم في اقتصاديات الكيان الغاصـــب في قدرته على الحياة فهو المحدد لكل تنمية زراعية واجتماعية،وإنه المحدد لقدرة الكيان على اجتذاب المهاجرين من العالم الخارجي إليه، وبه ترتبط جوانب مهمة من سياسة الكيان التوسعية، ولاسيما أن أكثر من نصف المساحة التي يحتلها الكيان الصهيوني عبارة عن مناطق صحراوية أو شبه صحراوية في وقت ترتفع معدلات نمو الســكان الناجمة أغلبها عن الهجرة، مع تصـــاعد مســتمر في عمليات التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية المعتمدة على موارد المياه المتاحة، الأمر الذي زاد من قيمة المياه وأهميتها الاستراتيجية[٢].

وتبرز هذه الأهمية من خلال الإعداد لتنفيذ مشـــاريع اســتثمار الثروة المائية بســرعة تجلب الانتباه، فما كان الكيان يرفع علمه في الأراضـــي الفلســطينية حتى شرع

---

(١) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص٥٤.

(٢) **Ameran, D.H.K., Land Use in Israel in Land Use in Semi, Arid.medli lerranean climate, UNISCO,١٩٦٤, p.١٠٥.**

بالقيام ببحث شـــامل لكل مواردها المائية المحتملة، ســـواء منها ما يجري فوق ســطح الأرض أو ما يوجد تحتها، ووضـــع الخطط الكفيلة لاســتثمار كل قطرة ماء فيها.

ولتقدير الاحتمال الدقيق للماء أقام الكيان ثلاث جهات أساسية لكي تهتم بالمسألة المائية وهي:

لجنة المياه: وتعد من أقدم المؤسسات المائية بعد إعلان دولة الكيان "الإسرائيلي" بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٤ م.

مؤســـسة نحال: وهي مؤســسة متخصـصـة بالتخطيط المائي، ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المائية المستقبلية، والبحث عن المصادر المائية الجديدة، وقد أسست عام ١٩٥٢، ويساهم في راس مالها الصندوق القومي اليهودي بنسبة ٢٤%، والوكالة اليهودية العالمية بنسبة ٢٤%، والحكومة "الإسرائيلية" بنسبة ٥٢%.

مؤسسة مكوروت: وتساهم في تنفيذ ومتابعة المشاريع المائية المخطط لها من قبل مؤسسة نحال، وتقوم بتنظيم عملية استهلاك المياه، ومنع أي ترخيص لحفر الآبار، أو استغلال مياه السدود والأنهر إلا عن طريقها ... ويساهم في رأس مالها الصندوق القومي اليهودي، والوكالة اليهودية بنسبة ٣٣% لكل منهما، ونسبة ٣٤% من رأس مال هذه الشركة تدفعه الحكومة "الإسرائيلية"[١].

ويرتبط عمل هذه المؤســـســـات مع عمل وزارات الزراعة، والمالية، والدفاع، ومعهد الدراســات الاســتراتيجية ...؛ لأن الكثير من المشـــاريع المائية التي ترغب المؤســـســـات المائية بتنفيذها يتطلب عمليات عســكرية ونفقات مالية، ودراســـات اقتصـادية - تخصـصـية - لنتائج أي مشـروع يطرح؛ كون هذه المشـاريع لا يتعلق تنفيذها بالخدمات المائية، بل يتخطاها إلى مســألة المســـاس بالأمن القومي "الإسرائيلي"[٢].

---

(١) الأرقم الزعبي، الغزو اليهودي للمياه العربية، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٢، ص٦٢-٦٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٦٤.

ويعتمد الكيان الصهيوني في سد احتياجاته على نوعين من المصادر، وهما:

١. المصادر التقليدية

تتكون مصـــادر المياه التقليدية في الكيان من مياه الأمطار، والمياه الســـطحية، والمياه الجوفية.

• الأمطار: تقدر كميات الأمطار الســـاقطة على الأرض المحتلة بنحو ٦٠٠٠ مليون م٣ كما تنصـــرف إليه ســطحياً وباطنياً من الأراضـــي العربية المجاورة في لبنان وســـوريا والأردن والضـــفة الغربية نحو ٤٠٠٠ مليون م٣،وعلى الرغم مما يبدو من ارتفاع كمياتها،إلا أن قيمتها الفعلية محدودة، فمنها نحو ٦٠-٧٠% تفقد بالتبخر،و٢٥% يتســـرب تحت الســـطح،ونحو٥% تجري ســـيولاً إلى البحار المجاورة[١].

• الموارد المائية الســـطحية: وتتمثل في مجموعة من الأنهار والبحيرات التي تجري في الأرض المحتلة ويأتي في مقدمتها نهر الأردن.

- **نهر الأردن**: يمتد نهر الأردن داخل الأراضـــي المحتلة في وادي الحولة وفي بحيرة طبريا وفي وادي بيسان من أراضي الغور، ويؤمن نهر الأردن وروافده نحو ٦٠٠ مليون م٣ سنوياً من المياه " لإسرائيل " [٢]، حيث يقوم الجانب "الإسرائيلي" بتحويل مياهه المتدفقة واســـتغلالها قبل وصـــولها بحيرة طبريا وتخزين المتبقي منه في بحيرة طبريـا، تـاركـاً وراءه القليـل من الميـاه ذات الملوحـة العـاليـة؛ نتيجـة الاســـتغلال المفرط لمياهه وكذلك اختلاطها بمياه الينابيع المالحة بعد بحيرة طبريا بالإضافة إلى مياه الصرف الخارجة من المزارع "الإسرائيلية" [٣].

---

(١) **State of Israel; Prime Minister Office; Economic Planning Authoroty; Israel Economic development, past progress and plan for the future jeruslem,** ١٩٦٨, **pp.** ٣٧٩-٣٨٠.

(٢) محمّد زهدي النشاشيبي، مخططات "إسرائيل" لسلب المياه العربية واستراتيجية التصدي لها، مجلة الوحدة المغربية، ع١، ك٢، ١٩٩٢، ص٨٧.

(٣) عمر عبد الرحيم دراغمة، الموارد الطبيعية (الأراضـــي والمياه) في مناطق الســلطة الوطنية الفلســطينية، ندوة: حصـــاد مياه الأمطار والري التكميلي في الوطن العربي، دمشـــق، ١٧-١٩ أيلول، ١٩٩٧، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (إكساد)، ص٢٥٨.

- **الأنهار الأخرى في فلسطين:** إضافة إلى مياه نهر الأردن تزخر الأرض المحتلة بعدد من الأنهار الدائمة الجريان، والينابيع والمســـايل الموســـمية التي يبلغ إيرادها الســـنوي من المياه نحو ١٠٥٧ مليون م٣، تتوزع على منطقتين: شـــرقية وغربية. يبلغ إيراد المنطقة الشـــرقية منهما نحو ٤١٥ مليون م٣. في حين يبلغ إيراد المنطقة الغربية نحو ٦٣٢ مليون م٣، ومن أهم أنهار فلسطين نهر المقطع الذي يصل تدفقه السنوي إلى ١٠ ملايين م٣، ونهر النعامين ٤٥ مليون م٣، ونهر الزرقا ١١٠ مليون م٣، ونهر العوجا ٢٢٠ مليون م٣.

وللوصـول إلى مسـتوى عالٍ من الانتفاع بمياه المصـادر السـطحية أنشـأ الكيان الصـــهيوني مجموعة من الخزانات السـطحية تبلغ سـعتها التخزينية نحو ١٠٠مليون م٣(١).

- **البحيرات:** وتشمل:

❋ بحيرة الحولة: وتبلغ مساحتها ١٤ كم٢، ويبلغ طولها ٦ كم، ويختلف عرضـها ما بين ٤,٤ كم في الشـــمال إلى ٨,٨ كم في الجنوب، فيما تبلغ المســـاحة الإجمالية للبحيرة والمســـتنقعات المائية شـــمالي البحيرة نحو ٦٧ كم٢، يرفد البحيرة عدد من الأودية أهمها وادي وقاص ووادي الخداج (٢). وقد بدأت "إســـرائيل" بتجفيف المستنقعات في سهل الحولة وطرد سكانها العرب في أوائل عام ١٩٥١ ضمن خطة أعلنت عنها، وهي تجفيف بحيرة الحولة نفسـها بقصـد اسـتغلال الأراضـي السـهلية حولها وفي مكانها، واســـتغلال مياه البحيرة وروافدها في ري الأراضـــي في تلك المنطقة، وقد حشدت قواتها في تلك المنطقة (٣).

❋ بحيرة طبريا: تعد هذه البحيرة الخزان الرئيســـي لمياه نهر الأردن، ويبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب ما يقرب من ٢١ كم، ومساحة تبلغ ١٦٥ كم٢، فيما يبلغ أقصى اتساع لها من الشرق إلى الغرب ١٢ كم، ويرفد البحيرة نحو ٨٠٠ مليون م٣ من المياه،

---

(١) منذر خدام، مصدر سابق، ص١٦٥.
(٢) بشير شريف البرغوثي، المطامع " الإسرائيلية " في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، دار الجليل للنشر، عمان، ط١، ١٩٨٦، ص٢٤٠-٢٤١.
(٣) نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥، ص٦٢١.

منها نحو ٥٦٠ مليوناً تصلها من نهر الأردن، إضافة إلى مياه الأمطار الشتوية التي تحملها الجداول والوديان القادمة من الجليل الأعلى ومرتفعات الجولان (١).

● الموارد المائية الجوفية: تعد المياه الجوفية من أهم مصادر المياه في فلسطين، فقد جاء نحو ٧% من مجمل استهلاك "إسرائيل" من المياه من هذا المصدر، وذلك كمعدل عام للمدة من ١٩٤٩-١٩٨٥ (٢).

وبسبب حساسية الموضوع المائي في فلسطين فإن "إسرائيل" لا تنشر أرقاماً فعلية تتعلق بالمخزون المائي في هذه الأحواض، وما تنشره تحت عنوان ((مخزون)) يشير في الواقع إلى الحد الأقصى الآمن للسحب وليس إلى المخزون الفعلي.

يقدر إجمالي المخزون المائي في الأحواض الجوفية في "إسرائيل" بنحو ١٧١٠ ملايين م٣ من المياه منها نحو ٥٧٥ مليون م٣ مخزونة في حوض طبريا الأعلى، و ٢٨٣ مليون م٣ في الحوض الساحلي و ٣٣٠ مليون م٣ في حوض العوجا الزرقاء، ونحو ٥٢٠ مليون م٣ مخزونة في أحواض أخرى صغيرة منتشرة في مختلف مناطق "إسرائيل"، بالإضافة إلى ذلك فإن "إسرائيل" تستغل المصادر الجوفية للمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة بمعدل ٣٦٠ مليون م٣ سنوياً باعتبارها غنائم حرب.

وتقوم "إسرائيل" بتخفيف ملوحة هذه الأحواض الجوفية الناجمة عن السحب الجائر، بحقنها من مياه الأمطار، ولهذا الغرض أنشأت مجموعة مشاريع تضخ سنوياً نحو ١٣٠ مليون م٣ في هذه الأحواض الجوفية.

وتسحب "إسرائيل" سنوياً نحو ٩٠٠ مليون م٣ من المياه من ٣٦ حوضاً منتشرة في مختلف مناطق "إسرائيل" والضفة الغربية وقطاع غزة (٣).

---

(١) **Orni, E., Efrat E., Geography of Israel. Geography of ISRAEL, Israel university press, Jerusalem, ١٩٧٦, p.٨٥-٨٦.**

(٢) **State Iical Ab, Tract of Israel, No - ٣٦, ١٩٧٨ p.٤٠٤.**

(٣) صبحي كحالة، المشكلة المائية في "إسرائيل" وانعكاساتها على الصراع العربي - "الإسرائيلي"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية رقم (٩)، بيروت،ط١، ١٩٨٠. وراجع أيضاً: بشير شريف البرغوثي، مصدر سابق، ص١٢١-١٢٢.

٢. مصادر المياه غير التقليدية

نتيجة لعجز مصـــادر المياه الطبيعية المتاحة في الكيان عن مســـايرة معدلات الاستهلاك المتزايدة اتجهت "إسرائيل" لتطوير بعض المصادر غير التقليدية لتأمين المياه، مثل إعادة معالجة الصرف الصحي والاستمطار الصناعي أو زراعة أنواع من المحاصيل باستعمال مياه غير عذبة.

وفي السنوات الأخيرة أخذت "إسرائيل" تطور نظام الاستمطار في بعض المناطق المختارة، وقد أشـــارت المصـــادر الصـــهيونية إلى أن هذه العملية أدت إلى زيادة المتســـاقط بنســـبة١٥%، وهذا معناه هطول ما بين ١٨٠-٢٠٠ مليون م٣ ســـنوياً، تم الاستفادة من ٦٠ مليون م٣ منها سنوياً بعد حذف ما يفقد منه مباشرة بالتبخر غير أن ما يحول دون تطور الاســتمطار الصــناعي في "إســرائيل" جملة من العقبات أهمها ضـــيق المجال الجغرافي، مما يجعلها غير قادرة على التحكم تماماً بمكان ســـقوط الأمطار المستمطرة [١].

أما فيما يخص مياه التحلية، فقد خططت "إسرائيل" لإنشاء مشروع كبير لتحلية نحو ٢٥٠ مليون م٣ من مياه البحر، لكنها تخلت لاحقاً عن هذا المشـروع واسـتبدل بإنشاء محطة نووية لتحلية نحو ٥٠ مليون م٣ من المياه.

وفي الواقع ليس معروفاً على وجه الدقة ما تحصـــل عليه "إســـرائيل" من مياه محلاة؛ لأنها لا تنشر بيانات عن ذلك [٢].

لقد أصبح الآن بالإمكان عرض صورة إجمالية لإيرادات الكيان الصـهيوني من المياه ومن ضـمنها ما تسـرقه من مياه عربية، من لبنان وسـوريا والضـفة الغربية وقطاع غزة. وهي موزعة على الشكل الآتي [٣]:

---

(١) عطا الله سـليمان الحديثي، الأطماع الصـهيونية في المياه العربية، رسـالة ماجسـتير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٨٠.

(٢) منذر خدام، مصدر سابق، ص١٦٦.

(٣) سـامر مخيمر وخالد حجازي، مصـدر سـابق، ص . وراجع أيضـاً: عباس قاسـم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبولتيكية، المسـتقبل العربي، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، ع١٧٤، آب، ١٩٩٣، ص٢٠.

- ٦٠٠ مليون م٣: من نهر الأردن وطبريا.
- ١٤٥ مليون م٣: مياه لبنانية مسـروقة من الحاصـباني والوزاني (بعد عملية الليطاني ١٩٧٨ والاجتياح سنة ١٩٨٢).
- ٨٠ مليون م٣: مياه سورية مسروقة من بانياس واليرموك بعد حرب ١٩٦٧.
- ٤٥٠ مليون م٣: مياه الضفة الغربية.
- ٤٥٠ مليون م٣: مياه المنطقة الساحلية.
- ١٠٠ مليون م٣: مياه النقب وقطاع غزة.
- ١٢٥ مليون م٣:: مياه صـرف ومياه مسـتعادة فيكون المجموع ١٨٥٠ مليون م٣.

وبالرجوع إلى الموسـوعة اليهودية (**Encyclopaedia Judaic**)، ومكتبة الجيب "الإسـرائيلية" ١٩٧٣ (**Israel Pocket Libra**)، فإن الحد الأقصـى للموارد المائية المتوافرة في أراضـي فلسـطين المحتلة عام ١٩٤٨ كان بحدود ١٦٥٠ مليون م٣ وتحددت مصادره كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (٢١) مصادر المياه في فلسطين

ت	مصادر التوريد المائي	الكمية (مليون م٣)	النسبة المئوية
١.	نهر الأردن وروافده مع ينابيع طبريا وبيسان	٦٠٠	٣٧
٢.	المياه السطحية والجوفية من جبال الجليل ووادي مرج ابن عامر (جزريل) المشمول في مشروع كيشون (نهر المقطع)	١٥٠	٩
٣.	المياه الجوفية في الساحل وفي أسفل مرتفعات الضفة الغربية	٥٠٠	٢٩,٥
٤.	نهر العوجا (اليركون) وينابيعه	٢٣٠	١٤
٥.	حجز مياه الفيضانات	٩٠	٥,٥
٦.	تكرير المياه المستعملة	٨٠	٥
	المجموع	١٦٥٠	%١٠٠

المصدر / صبحي كحالة، مصدر سابق، ص٩.

تشـــير معطيات الجدول رقم (٢١) أن إجمالي المتاح في "إســرائيل" من موارد مائية يبلغ نحو ١٦٥٠ مليون م٣. يؤمن نهر الأردن منها نحو ٣٧%، والأحواض الجوفية الساحلية تؤمن ٢٩,٥%.

وقد توقع "الإســـرائيليون" أن تبلغ مواردهم المائية في عام ١٩٥٦ نحو ١٨٠٠ مليون م٣، لكن ســرعان ما غيروا تقديراتهم في عام ١٩٦٩، بحيث أصـــبحت تقديراتهم للموارد المائية المتاحة لديهم نحو ١٤٢٧ مليون م٣. أما بعد عام ١٩٧٠ فقد أصبحت تقديراتهم ١٥٦٤ مليون م٣.

ولا يســـتبعد أن تكون تقديراتهم المتغيرة للموارد المائية المتاحة لديهم مرتبطة بالظروف الســياســية في المنطقة، بحيث تعزز من مطالب "إســرائيل" المائية تجاه الدول العربية، ولاسـيما أن الخبراء "الإسـرائيليين" لم يخفوا طموحاتهم بالوصـول بالموارد المائية المتاحة لديهم إلى نحو ٢٤٠٠ مليون م٣[١].

ب. الاحتياجات المائية في فلسطين المحتلة:

يستغل الكيان الصهيوني من مياه الأراضي المحتلة في فلسطين ما يعادل ٩٥% من مياه الضـــفة الغربية وقطاع غزة، وبحدود ٩٣٠ مليون م٣ ســـنوياً، ومن مياه الجولان السـورية نحو ٢٠٠ مليون م٣ إضـافة إلى اسـتغلاله لمصـادر مائية أخرى وردت سلفاً. وتشير الدراسات بأن الكيان الصـهيوني لو اضطر إلى الاستغناء عن هذه المياه واستبدالها بمياه محلاة لكلفه ذلك نحو ٥ مليارات دولار [٢].

وبحســب الدراســات التي أعدتها جامعة تل أبيب عن أزمة المياه في "إســرائيل" فإن الكمية المائية التي اسـتولت عليها "إسـرائيل" من المياه العربية تسـتهلك ٧٢% منها للزراعة بينما يذهب إلى الاســـتهلاك المنزلي نحو ٢٢%، و٥% في مجال الصناعة [٣].

---

(١) منذر خدام، مصدر سابق، ص٢١.

(٢) رياض حامد الدباغ، الأهمية الاســـتراتيجية للمياه في الوطن العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، ع٣، ١٩٩٢، ص١٤١.

(٣) فهد مقبول الغبين، حروب الماء العربية، نزاع المياه في الشرق الأوسط في السنوات العشر المقبلة، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، ١٩٩١، ص٢٦٥.

فقد صاحب النمو السكاني المذهل في "إسرائيل" والتطور الاقتصادي الذي شهدته، نمو هائل في حاجاتها المائية. فمن ٢٠٠ مليون م٣ عام ١٩٦٠، ارتفع استهلاك القطاع المنزلي إلى نحو ٤٥٠ مليون م٣ في السنة في نهاية الثمانينات.

وقد نجمت هذه الزيادة بشكل رئيسي عن تزايد عدد السكان أكثر مما نجمت عن ارتفاع مستوى المعيشة. ومما يعزز هذا الرأي حقيقة أن استهلاك الفرد للأغراض المنزلية قد نما بنسبة سنوية بلغت ٠,٦٨% فقط، بيد أن حاجة القطاع نفسه قد نمت بمعدل ٤,٠٢% سنوياً. وإذا ما استمرت هذه المعدلات الحالية لتزايد السكان وتزايد طلبهم على المياه، فمن المتوقع أن تبلغ حاجات "إسرائيل" من المياه للأغراض المنزلية بحلول العام ٢٠٢٠ ما يقارب ١٥٠٠ مليون م٣ في السنة، وهو ما سيفوق إجمالي كمية المياه العذبة المتوقع توافرها في كامل فلسطين في ذلك الوقت.

وعلى صعيد الصناعة "الإسرائيلية" فقد كانت نسبة ما يستهلكه هذا القطاع هي الأقل دوماً حيث تبلغ حالياً نحو ١١٠ ملايين م٣، منها نحو ٣٠ مليون م٣ مياه مالحة غير صالحة للشرب تزيد ملوحتها على ٤٠٠ جزء في المليون كلور. وتستأثر الصناعة في منطقة النقب بحصة الأسد من الـ ١١٠ ملايين م٣ الّتي يستهلكها كامل قطاع الصناعة في "إسرائيل" نحو ٤٠%، بينما بلغ معدل نمو حاجة قطاع الصناعة نحو ٤% في الماضي. ويمكن تقدير حاجة هذا القطاع من المياه عام ٢٠٢٠ بنحو ١٧٠ مليون م٣ سنوياً [(١)].

وقد تطور الطلب على المياه في الكيان الصهيوني من ٣٥٠ مليون م٣ عام ١٩٤٩ حتى وصل إلى ١٤٧١ مليون م٣ عام ١٩٦٧، ثم قفز عام ١٩٧٨ إلى ١٧٠١ مليون م٣ [(٢)].

ولتكوين صورة عن تغير الطلب على المياه في الكان الصهيوني منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠ انظر: [جدول ٢٢]:

---

(١) جاد إسحاق وهشام زعرور، مخططات "إسرائيل" المائية، ندوة: مشكلات المياه في الشرق الأوسط، ج١، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، بيروت، ١٩٩٤، ص١٥١-١٥٢.

(٢) سامر مخيمر وخالد حجازي، مصدر سابق، ص٨٧.

جدول رقم (٢٢) تغير الطلب على المياه في "إسرائيل" (مليون م٣)

السنة	الزراعة	الاستخدامات المنزلية	الصناعة	المجموع
١٩٩٠	١٥٨٩	٤٢٢	١١٨	٢١٢٩
١٩٩١	١٦١٤	٤٣٠	١٢٠	٢١٦٤
١٩٩٢	١٦٣٩	٤٣٨	١١٢٢	٢١٩٩
١٩٩٣	١٦٦٥	٤٤٥	١٢٤	٢٢٣٤
١٩٩٤	١٦٩٠	٤٥٣	١٢٦	٢٢٦٩
١٩٩٥	١٧١٥	٤٦٠	١٢٨	٢٣٠٣
١٩٩٦	١٧٤١	٤٦٨	١٣٠	٢٣٣٩
١٩٩٧	١٧٦٦	٤٧٦	١٣٢	٢٣٧٤
١٩٩٨	١٧٩١	٤٨٣	١٣٤	٢٤٠٨
١٩٩٩	١٨١٧	٤٩١	١٣٦	٢٤٤٤
٢٠٠٠	١٨٤٢	٤٩٨	١٣٨	٢٤٧٨

المصدر / عطا الله سليمان الحديثي، مصدر سابق، ص١٣٦.

ونشــرت صــحيفة معاريف تقديراً للطلب على المياه في "إســرائيل" في عام ١٩٨٠ بلغ نحو ١٨٥٠ مليون م٣. وبحســب صــحيفة عل همشــار بلغ الطلب على المياه في عام ١٩٨٥: ١٨٢٠ مليون م٣، في حين تقدره صحيفة دافار بنحو ٢٠٧٠ مليون م٣ (١).

وقد أصـدرت المسـؤولة الاقتصـادية للدولة الصـهيونية ميريام بن بورات في تقرير نشـرته في "إسـرائيل" مع بداية عام ١٩٩١: إن "إسـرائيل" من الناحية العملية لا تملك احتياطـات للميـاه في مســتودعـاتهـا، وقد ألقت بـاللائمـة على وزارة الزراعـة؛ لأنهـا خصــصــت للمزارعين كميات كبيرة من المياه بأســعار رخيصــة، وتجاهلت إنذارات الخطر، في الوقت الذي تفكر فيه الحكومة "الإسرائيلية" بشراء المياه من تركيا (٢).

---

(١) منذر خدام، مصدر سابق، ص١٩١.

(٢) محمّد زهدي النشاشيبي، مصدر سابق، ص٢٦٢.

من هنا يمكن القول إن التقديرات الصهيونية لحاجات الكيان من المياه مبالغ فيها، وتفوق ما هو متاح له من وارد، بحيث تعزز من مطالبهم وأطماعهم في المياه العربية المجاورة.

ج. الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

تحدثنا عن الأمن المائي في فلسطين باعتبارها وحدة جغرافية. وكنا نستخدم بدلاً من فلسطين تسمية "إسرائيل" للدلالة على جغرافية فلسطين المغتصبة قبل١٩٤٨،أو للدلالة على حقيقة سياسية جديدة في المنطقة،ندخل معها في علاقات صراعية مستمرة. لكن البحث لا يكتمل دون دراسة الوضع المائي في الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما إطاراً جغرافياً لتشكل سياسي جديد يحاول أن يتبلور مختزلاً فيه فلسطين كجزء من الحل السلمي للصراع العربي - الصهيوني الجاري التفاوض عليه الآن.

تقع الضفة الغربية وقطاع غزة على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وتبلغ مساحة كل منهما حوالي ٥٥٧٢ كم٢ و ٣٦٠ كم٢، وتختلف هاتان المنطقتان من حيث المناخ والتضاريس الطبيعية [١].

وتتباين المعلومات عن حجم مخزون المياه في الضفة الغربية باختلاف مصدرها،ويصعب تحديد ذلك بدقة في ظل تعتيم سلطات الاحتلال على الأرقام الحقيقية لإخفاء أبعاد نهبها وسياستها المائية،وعدم توفر الدراسات العلمية البيانية،فبعض المصادر تؤكد أن مجموع المياه المخزونة في الضفة الغربية تصل إلى ٢٠ مليون م٣، بالإضافة إلى ٣٥٠ مليون م٣ من مياه الأمطار السطحية ومياه نهر الأردن.

وفي دراسة دولية تمت بتكليف من اللجنة الدولية الخاصة لتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، تبين أن الطاقة المائية في الضفة الغربية عموماً

(١) أيمن الرابي، مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، الوضع الهيدرولوجي السياسي والقانوني، ندوة: المشكلات المائية في الوطن العربي، ٢٩-٣١ تشرين١، ١٩٩٤، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٨٩.

تبلغ ما يقرب من ٦٢٠ مليون م٣، ومهما يكن أمر تباين إحصاءات المصادر، فإن الحقيقة التي لا تحتاج إلى تأكيد هي أن الضفة الغربية تختزن في جوفها كميات هائلة من المياه، إضافة إلى مياه الأمطار السطحية [1].

وقد قام الكيان الصهيوني منذ احتلاله للضفة الغربية وقطاع غزة باستغلال ونهب الموارد المائية المتوفرة من مياه سطحية ومياه جوفية من خلال حفر الآبار الجوفية العميقة، أو عمل المصائد المائية، أو سحب مياه نهري الأردن واليرموك، أو عدم السماح للفلسطينيين بحفر مزيد من الآبار الجوفية، كما يمنع الكيان الصهيوني استغلال مياه الأمطار بإنشاء السدود بكافة أنواعها. وتشمل الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة على ما يأتي:

١: مصادر المياه التقليدية

• الأمطار: وهي المصدر الرئيس لجميع الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تتغير كمياتها من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق فهناك ما يقرب من ٥٣% من مساحة الضفة الغربية تسقط عليها أمطار أكثر من ٤٠٠ ملم وحوالي ٣٧% من المساحة تسقط عليها أمطار ما بين ١٠٠-٤٠٠ ملم في السنة والباقي يسقط عليها أمطار أقل من ١٠٠ ملم في السنة [2]. ويوضح الجدول (٢٣) مقدار التبخر والجريان السطحي، وذلك المتخلل داخل طبقات الأرض من مياه الأمطار الساقطة سنوياً على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

---

(١) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص٣٩-٤٠.

(٢) عمر عبد الرحيم دراغمة، مصدر سابق، ص٢٥٩.

جدول رقم (٢٣) كميات الهطول السنوي فوق الضفة الغربية وقطاع غزة

	الضفة الغربية	قطاع غزة
التبخر - نتح	١٩٢٨	٨٣,٥
الجريان السطحي	١٧٩,٥	١,٥
المتخلل داخل الأرض	٧٤,٥	٤٠
المجموع	٢٨٤٨	١٢٥

المصدر / عمر عبد الكريم دراغمة، مصدر سابق، ص٢٥٩.

• المياه السطحية: عندما نستعرض خريطة الضفة الغربية نلاحظ أنه يجري فيها جزء من نهر دائم رئيسي هو نهر الأردن، غير أن الجانب "الإسرائيلي" يقوم بتحويل مياهه المتدفقة واستغلالها قبل وصولها بحيرة طبريا تاركاً وراءه القليل من المياه ذات الملوحة العالية، نتيجة الاستغلال المفرط لمياهه وكذلك اختلاطها بمياه الينابيع المالحة بعد بحيرة طبريا بالإضافة إلى مياه الصرف الخارجة من المزارع "الإسرائيلية". لا يستطيع الفلسطينيون على ضفة نهر الأردن في الضفة الغربية استعمال حصتهم في مياه نهر الأردن للأسباب السابقة الذكر بالإضافة إلى منع الوصول إلى النهر لإغلاق منطقته عسكرياً لأسباب أمنية كما تدعي "إسرائيل". وحسب تقارير الأمم المتحدة تقدر كميات المياه التي يمكن أن يستفيد منها الفلسطينيون من نهر الأردن بحوالي ١٨٠-٢٠٠ مليون م٣ سنوياً [١].

• مياه الينابيع: تعتبر من الموارد الرئيسية للمياه في مناطق الضفة الغربية إذ يزيد عددها عن ٣٠٠ ويصل تدفقها السنوي حوالي ٥٠-٦٠ مليون م٣، أكثر من ٥٠ مليون م٣ منها يقع في المناطق الشرقية وحوالي ٥ مليون في المناطق الغربية من الضفة الغربية، يستفاد من معظمها في الشرب والزراعة ولكن أخذت كميات المياه المتدفقة في التناقص لضخ مياهها من قبل شركات المياه "الإسرائيلية" التي قامت بحفر آبار جوفية عميقة في العديد من أحواض تغذية هذه العيون، وهناك عدة وديان موسمية تتدفق فيها المياه خلال أشهر الشتاء وتقدر طاقتها بحوالي ٩٠ مليون م٣

(١) عمر عبد الرحيم دراغمة، مصدر سابق، ص٢٥٨-٢٥٩.

تحتاج الكثير من العناية والاهتمام لاستغلال هذه المياه المتدفقة [١].

● مياه الآبار الارتوازية: تعتمد الضفة الغربية في مجال الشرب والزراعة، إلى حد كبير، على الآبار الارتوازية، وتضم الضفة في حدود ٣٤٥ بئراً ارتوازياً، منها ٣٥ بئراً تستخدم لأغراض الشرب، علاوة على ٣٠ بئراً صهيونياً حفرت لخدمة المستعمرات، وتقدر كمية المياه المستخرجة بـ ٣٧,٩٣٨ مليون م٣ سنوياً، بالإضافة إلى هذه الآبار في الضفة الغربية، وقد قامت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بحفر عدد من الآبار في الضفة الغربية [٢]. [جدول رقم ٢٤]

وفي قطاع غزة يصل عدد الآبار إلى أكثر من ٢٥٠٠ بئراً، بما فيها تلك الخاصة بالمستوطنات وهي ١٧ بئراً وتقدر طاقتها الإنتاجية بنحو ١١٠ مليون م٣ [٣].

جدول رقم (٢٤) آبار الري في الأراضي الفلسطينية المحتلة

المنطقة	عدد الآبار		مجموعة المياه المضخوخة م٣ سنوياً	النسبة من مجموع المياه المضخوخة
	ري	شرب		
وادي الأردن	٩٦		٩,٩٣٢,٧٠٠	٢٦,٢
وادي الفارعة	٢١	٢	٢,٧٦٧,٣٠٠	٧,٣
منطقة جنين	٥٤	٢	٣,٧٢٧,٨٠٠	٨,٦
منطقة طولكرم ونابلس	٥٢	٧	١٠,١٢٨,٨٠٠	٢٦,٧
قلقيلية	٦٨	٢	٦,٧٩٨,٦٠٠	١٧,٩
رام الله وبيت لحم والخليل	٣	٧	٥,٠٣٣,٦٠٠	١٣,٣
مجموع الآبار العربية	٢٩٤	٢٠	٣٧,٩٣٨,٤٠٠	١٠٠%
مجموع الآبار الصهيونية	-	١٧	١٤,١٤٤,٨٠٠	
المجموع الكلي للآبار	٢٩٤	٥٧	٥٢,٠٨٣,٢٠٠	

المصدر/ عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص٤٧.

---

(١) المؤسسة العلمية العربية للأبحاث ونقل التكنولوجيا، الوضع المائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ندوة: مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، الكويت ١٧-٢٠ شباط ١٩٨٦، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (إكساد)، ص٣٦.

(٢) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص٤٦.

(٣) عمر عبد الرحيم دراغمه، مصدر سابق، ص٢٦٤.

خريطة رقم (١٦) الضفة الغربية وقطاع غزة



المصدر/المؤسسة العلمية العربية للأبحاث ونقل التكنولوجيا، مصدر سابق

• المياه الجوفية: هناك أربعة أحواض مائية في المناطق الفلسطينية، ثلاث منها في الضفة الغربية، والرابع في قطاع غزة وهي [1]:

- الحوض الغربي: وتقدر طاقته الإنتاجية بنحو ١٢٥ مليون م٣.

- الحوض الشرقي: وتقدر الإنتاجية بنحو ٤٠٠ مليون م٣ يستغل "الإسرائيليون" ٣٣٣ مليون م٣ والباقي يستعمله الفلسطينيون.

- الحوض الشمالي الشرقي: وتقدر طاقته الإنتاجية بحوالي ١٤٠ مليون م٣ يستغل الفلسطينيون نحو ٣٠-٢٥ مليون م٣.

- الحوض الساحلي (حوض غزة): وتقدر طاقته الإنتاجية بنحو ٦٠-٦٢ مليون م٣.

٢. مصادر المياه غير التقليدية

على الرغم من أن معظم المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تعاني من نقص وتدهور شبكات الصرف الصحي، إلا أن هناك عدة مشاريع لمعالجة المياه العادمة الخارجة من البلديات تقدر بنحو ١٤,٩ مليون م٣ في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

أما تحلية المياه المالحة فهي مكلفة وغير مجدية اقتصادياً لاستخدامها في الضفة والقطاع [2].

د. الاحتياجات المائية للضفة الغربية وقطاع غزة

ينصرف الطلب على المياه في المناطق الفلسطينية إلى ثلاثة مجالات، تحتل الزراعة من بينها المرتبة الأولى من كميات المياه المتاحة للاستعمال، تليها الاستعمالات المنزلية والبلدية، ومن ثم تأتي الصناعة.

ويتعرض العرب بشكل قاس إلى التمييز في مجال المياه في الأراضي المحتلة، فالمستهلك اليهودي يستهلك أكثر من خمسة أضعاف ما يستهلكه المواطن العربي من المياه، ويدفع من الأجور بقدر ما يدفع المواطن العربي.

---

(١) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص٤٧-٤٨.

(٢) عمر عبد الرحيم دراغمه، مصدر سابق، ص٢٦٦.

إذ يستهلك الفرد الفلسطيني سنوياً ما يقرب من ١٠٥-١٣٠ م٣ من المياه، يذهب منها للشـــرب نحو ٣٥-٤٠ م٣ والباقي منها يســـتخدم للأغراض الأخرى، بينما يستهلك المستوطن "الإسرائيلي" أكثر من ٥٣٧ م٣.

في عام ١٩٩٠ احتاج الفلســطينيون في الضـــفة الغربية والقطاع إلى نحو ٦٤ مليون م٣ لتغطية احتياجاتهم المنزلية، ويتوقع ان يحتاجوا في عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٢٢٣ مليون م٣ من المياه. بدورها احتاجت الزراعة الفلسطينية في الضفة والقطاع في عام ١٩٩٠ إلى نحو ١٥٤ مليون م٣، استهلكت الضفة منها نحو ٨٤ مليون م٣، واستهلك القطاع نحو ٧٠ مليون م٣ (١).

وتلعب الزراعة دوراً مهماً في تطور وبناء الدولة الفلســطينية المنشـــودة، وتعد ركناً مهماً في الاقتصـــاد الوطني. وتبلغ مســـاحة الزراعات المروية ما يقرب من ٢١٥ ألف دونم في الضفة والقطاع، وتشكل الزراعة المروية ما يقارب من ٥٠% من مساحة الأراضي المزروعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. فيما تستغل الزراعة المطرية ما يقارب من ١,٦ مليون دونم، وهي تشـكل الســواد الأعظم من المساحة المزروعة ٩٥% من الأراضي الفلسطينية .

وتشير الدراسات أن القطاع الزراعي في فلسطين يستهلك حوالي ١٢% من تلك الكمية من المياه التي يستهلكها القطاع الزراعي "الإسرائيلي" (٢).

أما اســتهلاك الصــناعة الفلسـطينية من المياه فقليل، فهو لا يزيد على ٧ ملايين م٣، ويتوقع أن يصل إلى نحو ٣٠ مليون م٣ في عام ٢٠٠٥ (٣).

لتكوين صـورة عن تغير الطلب على المياه في الضـفة والقطاع حتى عام ٢٠٠٥ انظر الجدول رقم (٢٥).

---

(١) جاد إسحاق ورياح عودة، مشكلة المياه في الضـفة الغربية وقطاع غزة، ندوة: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص١١٢-١١٣.

(٢) عمر عبد الرحيم دراغمه، مصدر سابق، ص٢٦٦-٢٦٧.

(٣) جاد إسحاق ورياح عودة، مصدر سابق، ص١١٤.

جدول رقم (٢٥) الطلب على المياه في الضفة والقطاع (مليون م٣)

السنة	الطلب الزراعي	الطلب المنزلي	الطلب الصناعي	المجموع
١٩٩٠	١٥٤	٦٤,٤	٧	٢٢٥,٤
١٩٩٢	١٥٣,٤	٧٣,٧	٨,٥	٢٣٥,٦
١٩٩٥	١٥٦,١	٩٧,٤	١١,٣	٢٦٤,٨
٢٠٠٠	١٩٩	١٥٣,٤٥	١٨,٢	٣٧٠,٦
٢٠٠٥	٢٤٤	٢٢٣,٤	٢٩,٣	٤٩٦,٧

المصدر/ جاد إسحاق ورياح عودة، مصدر سابق، ص١١٦.

من الواضح أن الفلسطينيين في حال ممارستهم لسيادتهم الكاملة على مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة لن يعانوا من أزمة مائية في المستقبل القريب، لأن الإيرادات المائية المتاحة تفوق الطلب عليها. لكن الضفة الغربية وقطاع غزة يعانيان في الوقت الراهن أزمة حادة في المياه بسبب سرقة "إسرائيل" لأكثر من ٨٠% من الموارد المائية المتاحة فيها [١].

إن موضوع المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة من الموضوعات الرئيسة المختلف عليها في التسوية السياسية التي تجري المفاوضات عليها بين الفلسطينيين و "الإسرائيليين"، ولا يتوقع أن تتخلى "إسرائيل" عن مصدر للمياه يؤمن لها جزءاً مهماً من احتياجاتها السنوية.

---

(١) The Mas Naff, The Jordan Basin: Political, Economic and international issues(١٩٩١) p.٢٤.

المبحث الثاني

المصادر المائية في العراق وتركيا

أولاً: العراق

أ. واقع المياه في العراق

يشـــكل الأمن المائي العراقي جزءاً لا يتجزأ من الأمن المائي لبلدان المشـــرق العربي، وهو أكثر التصاقاً بالأمن المائي السوري؛ نظراً لاشتراك البلدين الشقيقين في أهم حوضـــين مائيين في المشـــرق العربي وهما حوض نهر دجلة وحوض نهر الفرات. ومن جهة أخرى فإن الوضع المائي في العراق له أهمية كبيرة أيضاً لبلدان الجزيرة العربية من منظور استراتيجي، فهي فقيرة بمصادر المياه التقليدية في حين لدى العراق مزيد منها.

وتتكون مصـــادر المياه في العراق بالدرجة الأســـاس، من الموارد التقليدية التي تشـــمل الأمطار والمياه الســـطحية والجوفية. أما الموارد غير التقليدية فتكاد تكون محدودة ولا تعد مصدراً يعتد به لاستغلاله في الري أو الاستخدامات الأخرى.

١. مصادر المياه التقليدية

- الأمطار: تشـــكل الأمطار المصـــدر الرئيس لموارد المياه الســـطحية منها والجوفية، إذ تعد المغذي الأســـاس للجريان الســـطحي للمياه في العراق ولاســـيما أن تساقط الثلوج ينحصر في المناطق الشمالية الشرقية من القطر.

ونظراً لما يتسم به العراق من مناخ شبه جاف، لذلك نجد الأمطار تكون متذبذبة من موســـم لآخر ومن ســـنة لأخرى. فبينما لا تزيد معدلات التهاطل في المناطق الصـحراوية في غرب وجنوب البلاد على ٥٠-١٠٠ ملم سـنوياً،ترتفع في المناطق الشرقية والشمالية إلى أكثر من ٨٠٠ ملم سنوياً. أما في مناطق وسط العراق حيث تتركز الزراعة فلا يزيد معدل الأمطار السنوي على ١٠٠-١٥٠ ملم، وقد يرتفع في بعض

الجهات الشرقية إلى نحو ٣٠٠ أو ٥٠٠ ملم في السنة [١].

هذا التفاوت في مناطق محددة من العراق جعل القسم الأكبر من أراضيه، إما صحراوية أو شبه صحراوية، وتقدر المساحة المتصحرة بنحو ١٦١,٧ ألف كم٢ تمثل ما نسبته ٣٨,١% من مساحة العراق الإجمالية. أما المساحة المعرضة للتصحر فتبلغ نحو ٢٣٧,٦ ألف كم٢ وتمثل ٤,٣% من المساحة الكلية. لذلك لا يمكن صيفاً زراعة أي بقعة في العراق دون ري. وغير ممكن إقامة زراعة ديمية دون خط مطري ٣٠٠ ملم شتاء[٢].

ويقدر إجمالي ما يسقط من أمطار فوق العراق بنحو ٩٩,٨٦٥ مليار م٣ سنوياً [جدول ٢٦]، غير أن الجزء الأكبر منها يضيع بالتبخر والتسرب خصوصاً أن موسم الجفاف في العراق طويل، يصل إلى نحو ٨ أو ٩ أشهر، ترتفع خلاله معدلات التبخر في وسط وجنوب وغرب العراق بحيث تصل إلى نحو ١٥ ملم يومياً [٣].

في حين تشكل كمية الأمطار فوق ٤٠٠ ملم،والتي تسمح بقيام زراعة ديمية فيها،نسبة منخفضة من مساحة القطر؛لأن المناطق الّتي يكون فيها المطر أكثر من ١٠٠٠ملم غير صالحة للزراعة حيث تتمثل في قمم الجبال والمناطق الوعرة شديدة الانحدار،وتشمل المناطق الشمالية الشرقية من العراق[٤]. إذ تعتبر الأمطار الّتي تتساقط فيها من المصادر الرئيسة لتغذية مياه نهر دجلة والروافد الّتي تصب فيه، كما تعد من مصادر تغذية المياه الجوفية المتمثلة بالعيون العذبة في المنطقة المذكورة[٥].

---

(١) رياض حامد الدباغ،مشكلة المياه في العراق، ندوة: مشكلة المياه في الشرق الأوسط،ج١، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص٢٣٣.

(٢) أحمد عمر أحمد الرّاوي، مشكلات المياه بالعراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيراتها على الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٢٤.

(٣) رياض حامد الدباغ، مشكلة المياه في العراق، مصدر سابق، ص٢٣٤.

(٤) محمود شوقي الحمداني، مصدر سابق، ص١٥.

(٥) محمود شوقي الحمداني، مصدر سابق، ص١٦.

جدول رقم (٢٦) توزيع الأمطار السنوية في العراق ومساحة سقوطها

معدل الهطول المطري ملم	كمية الأمطار مليار م٣	النسبة %	المساحة التي تسقط فيها ألف كم٢	النسبة%
أقل من ١٠٠	٤,٧٢٤	٤,٧	٩٧,٨٠٦	٢١,٧
١٠٠-٣٠٠	٥٤,٤٨٥	٥٤,٥	٢٨١,٩٩٠	٦٢,٧
٣٠٠-٦٠٠	٢٠,٧٥٩	٢٠,٨	٤٧,٧٥٢	١٠,٦
٦٠٠-١٠٠٠	٧,١١٤	٧,٢	٩,٢٠٥	٢,٠
أكثر من ١٠٠٠	١٢,٧٨٣	١٢,٨	١٣,٢٣٢	٢,٩

المصدر/ د. رياض حامد الدباغ، مشكلة المياه في العراق، مصدر سابق، ص٢٣٥.

- المياه الجوفية: تعد المياه الجوفية من المصـــادر الاسـتراتيجية لموارد المياه في العراق؛ ولأسباب متعددة أهمها: انعدام المياه السطحية في مناطق شاسعة من القطر إذ لا توجد مصـادر المياه السطحية في منطقة الصـحراء الغربية مثلاً، والتي تشـكل مسـاحتها نحو ٥٠% من مسـاحة القطر يضـاف إلى ذلك الأراضـي البعيدة عن مصادر الأنهار أو التي تكون فيها المياه السطحية شحيحة (١).

وإن كانت هذه المياه لم تشـكل مورداً أسـاسـياً للاسـتغلال لحد الآن إلا أن كل المسـوحات تشـير إلى أن هناك احتياطياً للمياه الجوفية يقدر بنحو ١٥,١٢٤ مليار م٣، منها نحو ٨,٨ مليار م٣ صالحة للاستخدام البشري. [جدول ٢٧]

جدول رقم (٢٧) كميات المياه الجوفية حسب المناطق ودرجات ملوحتها

المنطقة	مجموع المياه الجوفية مليار م٣ ونوعيتها			المجموع مليار م٣
	أقل من ١غم/لتر	١-٣غم/لتر	٣-٥غم/لتر	
الصحراء الغربية	٠,٢٣	١,٦٦	٠,٦٣	٢,٥٢
الجزيرة	-	٠,١٣	٠,٦٨	٠,٨١
المنطقة المحصورة بين بيجي - الطيب	-	٠,٥٥	٠,٩٢	١,٤٧

(١) محمّد جواد علي المبارك، أثر المياه في العلاقات بين الدول، مصدر سابق، ص١٨٥.

منطقة بغداد/بصرة	٢,٢١	-	٠,٠٠٤	٢,٢١٤
الجبال الواطئة	٢,٤٨	١,٤٨	٠,٢٧	٤,٤٣
الجبال العالية	٣,٦٨	-	-	٣,٦٨
المجموع	٨,٨	٣,٨٢	٢,٥	١٥,١٢٤

المصـــدر/ د. محمد جواد علي المبارك، اثر المياه في العلاقات بين الدول، مصـــدر ســـابق، ص١٨٦.

• المياه الســطحية: تتمثل المياه الســـطحية في العراق بنهري دجلة والفرات وروافدهما، اللذين يلتقيان ليكونا شـــط العرب جنوب العراق. وتشـــمل مياه الأنهر المذكورة المصــــدر الرئيس للموارد المائية المتاحة في العراق؛ نظراً لقلة الأمطار المتساقطة على معظم مناطقه والتي انعكست على المياه الجوفية المتجددة أيضاً.

- نهر الفرات: على الرغم من أن نهر الفرات يجري أطول مســــافة له في العراق ١٢٠٠ كم، وأن مساحة حوضـه هي الأكبر أيضـاً ١٧٧ كم٢، إلا أن النهر يخلو من أي رافد له في الأراضــي العراقية باســتثناء الوديان التي تصــب فيه المياه أثناء مواســم الأمطار [١]؛ لذلك فإن النسبة العظمى من الوارد السنوي للنهر تأتي من خارج العراق.

وتعتمد على مياهه محافظات الأنبار وبابل وكربلاء والنجف والقادســية والمثنى وذي قار، وجزء من محافظة بغداد، وكذلك جزء من محافظة البصـــرة. ولا يوجد مصدر مائي في كل هذه المناطق سوى ما يأتيها من إيرادات مائية عبر نهر الفرات.

أما معدل الوارد المائي لنهر الفرات داخل الأراضــي العراقية، فقد بلغ في الفترة من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٧٠ ما يقرب من ٣٠,٣ مليار م٣ [٢].

لكن هذا المعدل أخذ بالانخفاض خلال الســنوات الأخيرة بعد قيام تركيا بتنفيذ برامج ســياســتها المائية التي تتيح لها التحكم بنحو أكثر من ٨٨% من معدل الوارد السنوي لنهر الفرات؛ بسبب انخفاض مساهمة كلّ من سوريا والعراق، والتي لا

(١) وفيق حسين الخشاب، ود. أحمد سعيد حديد، ود. ماجد السيد ولي محمّد، الموارد المائية في العراق، جامعة بغداد، مطبعة الجامعة، ١٩٨٣، ص٦٣.

(٢) وزارة الخارجية ووزارة الري، قسمة المياه في القانون الدولي، حقائق بشأن المياه المشتركة مع تركيا، بغداد، ١٩٩٩، ص٩.

تتجاوز ١٢% من المعدل المذكور، وكما هو موضـــح في المبحث الخامس من هذا الفصل.

وتشـــير بيانات الجدول (٢٨) إلى معدل الوارد المائي لنهر الفرات في محطة حصـــيبة، وهي تمثل الوارد المائي لهذا النهر القادم إلى العراق للمدة من ١٩٧١-٢٠٠٠، وقد اتسـم بعدم الاسـتقرار خلال المدة المشـار إليها لأسـباب منها طبيعية، وأسـباب تتعلق بنشـاط الإنسـان المتمثلة بقيام تركيا بإنشـاء السـدود والخزانات على نهر الفرات.

إذ نجد أن وارد النهر قد انخفض كثيراً عن معدلاته الطبيعية للمدة ٧٥/٧٣، وهي الفترة التي تم فيها ملء خزان كيبان، حيث انخفض إلى نحو ٩,٣٣ مليار م٣ عام ١٩٧٤ أي بنسبة انخفاض بلغت ٦٩,٥% عن معدله الطبيعي البالغ ٣٠,٣ مليار م٣ خلال المدة ١٩٣٠/١٩٧٠. كما انخفض هذا الوارد مرة أخرى في عام ١٩٩٠ إلى ٨,٩ مليار م٣. أي بنسـبة انخفاض ٧٠,٦% عن وارده الطبيعي المشـار إليه أعلاه. وإن الانخفاض لم يقتصـــر على عام ١٩٩٠ وإنما اســـتمر حتى عام ١٩٩٤، وفي المدة التي تم فيها ملء خزان أتاتورك.

وهذا الانخفاض خلال فترات إنشاء السدود التركية قد أثر في معدله خلال الفترة ١٩٧١-٢٠٠٠ الذي بلغ ٢٢,٩٩ مليار م٣. وكما موضح في الشكل رقم (٥).

جدول رقم (٢٨) الوارد السنوي لنهر الفرات للفترة ١٩٧١-٢٠٠٠ مليار م٣/سنة

السنة	الوارد	السنة	الوارد	السنة	الوارد
١٩٧١	٢١,٨	١٩٨١	٣٠,٥٦	١٩٩١	١٢,٤
١٩٧٢	٢١,٤	١٩٨٢	٣١,٠	١٩٩٢	١٢,١
١٩٧٣	١٥,١٧	١٩٨٣	٢٧,١٨	١٩٩٣	١٢,٤
١٩٧٤	٩,٣٣	١٩٨٤	٣٧,٢٢	١٩٩٤	١٥,٣
١٩٧٥	١٠,١٢	١٩٨٥	٢٣,٦٥	١٩٩٥	٢٣,٩
١٩٧٦	٢٥,٣٨	١٩٨٦	١٧,٢٢	١٩٩٦	٣٠,٠
١٩٧٧	٣١,٩٥	١٩٨٧	١٩,٥٨	١٩٩٧	٢٧,٦٦
١٩٧٨	٢٩,١	١٩٨٨	٤٦,٦٠	١٩٩٨	٢٨,٩٥
١٩٧٩	٢٦,٣٦	١٩٨٩	٢٧,٩٠	١٩٩٩	١٨,٦٣
١٩٨٠	٢٩,٨٠	١٩٩٠	٨,٩٠	٢٠٠٠	١٥,٣
				المعدل	٢٢,٨٩٥

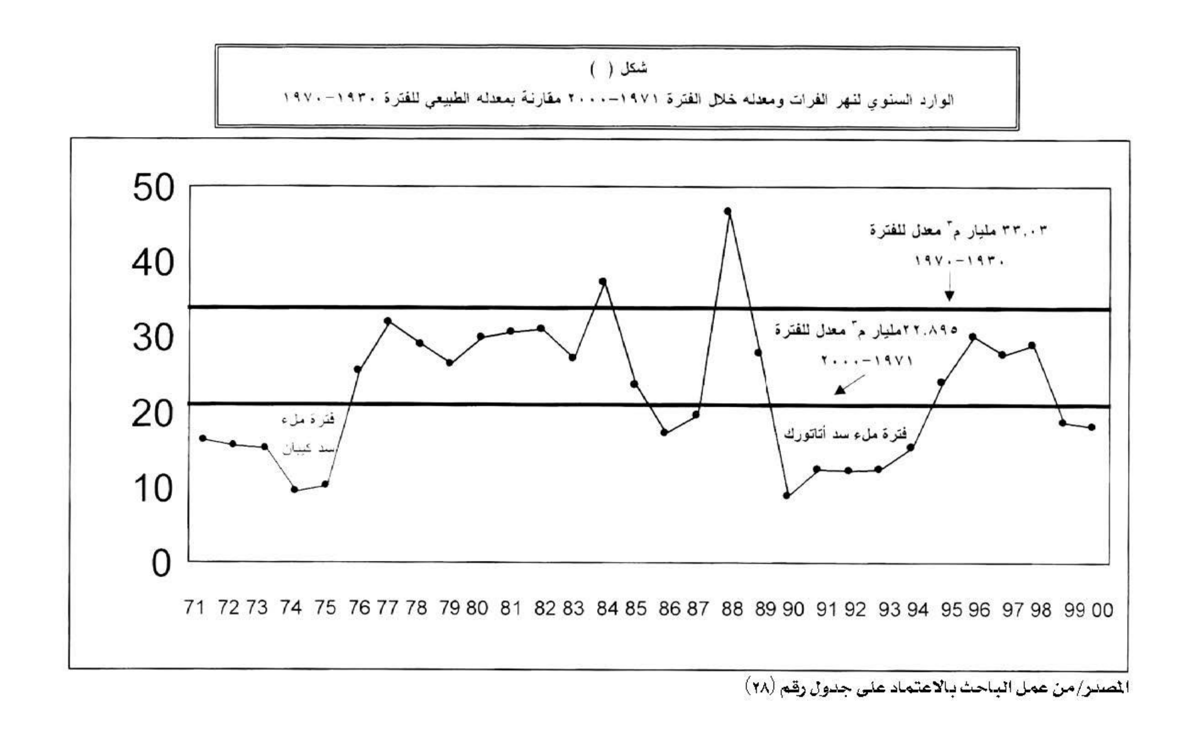
المصـــدر/ (*) البيانات من عام ١٩٧٠ - ١٩٩٦ نقلاً عن: أحمد عمر الرّاوي، مصـــدر ســـابق، ص١٠٣.

(**) البيانات من عام ١٩٩٧-٢٠٠٠ نقلاً عن: وزارة الري - الهيأة العامة للسدود والخزانات / قسم المعلومات المائية، سجلات التصاريف السنوية لنهري دجلة والفرات، بيانات غير منشورة.

- نهر دجلة: يبلغ طول نهر دجلة ١٩٠٠ كم، يقع ١٤١٥ كم منها داخل الأراضي العراقية. يدخل نهر دجلة الحدود العراقية عند قرية فيشخابور. وتصب فيه روافد عدة داخل الأراضـي العراقية أهمها: الخابور، والزاب الكبير، والزاب الصـغير، ونهر العظيم، ونهر ديالى. وتعتمد على مياهه داخل العراق عدة محافظات اعتماداً كلياً وهي: دهوك، وأربيل، والسليمانية، والتأميم، ونينوى، وصلاح الدين، وديالى، وبغداد، وميسان، وجزء من محافظة البصرة.

شكل ( )

الوارد السنوي لنهر الفرات ومعدله خلال الفترة ١٩٧١–٢٠٠٠ مقارنة بمعدله الطبيعي للفترة ١٩٣٠–١٩٧٠



المصدر/من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٢٨)

أما معدل الوارد المائي لنهر دجلة داخل الأراضـــي العراقية، فقد بلغ في المدة من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٧٠ بحدود ٥٩,١٤ مليار م٣ [١]. غير أن هذا الإيراد هو الآخر قد اتسـم بالتذبذب، إلا أنه لم يتعرض لسـحب كبير كما تعرض له نهر الفرات (جدول ٢٩) ومع ذلك فإن معدله للفترة ١٩٧١-٢٠٠٠ قد انخفض ليبلغ ٤٧,٢٩ مليار م٣. أي بنسبة انخفاض بلغت نحو ٢٠% هذا الانخفاض يعود في مقدمة أسبابه إلى تأثير المشروعات التركية في هذا النهر. وأسباب أخرى تتمثل بالظروف الطبيعية التي انعكسـت على تذبذب وارد النهر بين حد أدنى له بلغ عام ١٩٩٠ بمقدار ٣٠,٨٧ مليار م٣ وحد أعلى بلغ ٨٦,٦٦ مليار م٣ عام ١٩٨٨. وكما هو موضـح في الشـكل رقم (٦).

جدول رقم (٢٩) الوارد السنوي لنهر دجلة للمدة ١٩٧١-٢٠٠٠ (مليار م٣/سنة)

السنة	دجلة تقدم الموصل	الزاب الكبير أسكي كلك	الزاب الصغير	العظيم	ديالى	إجمالي دجلة
١٩٧١	١٢,٦٧	١٣,٢	٧,٩٩	٠,٠٩١	٧,١٣	٤١,٠٨
١٩٧٢	١٣,٨٥	١٤,١٢	٧,٣٢	٠,٠٩٩	٧,٧٨	٤٣,١٧
١٩٧٣	١١,٥١٠	١١,٨٧	٦,٠٩	٠,٠٥٧	٥,٢٧	٣٥,٧٧
١٩٧٤	١٧,٠٣٠	١١,٨٢	١٠,٠٩	٢,١٢	١١,٢٠	٥٣,٣٦
١٩٧٥	١٥,٧٠	٩,٠٥	٦,٠٦	٠,٩٦	٥,٦٥	٣٨,٠٦
١٩٧٦	٣٠,٣٤	١٤,٤٤	٨,٣٥	٠,٩٣	٧,٠٥	٦٢,٢٨
١٩٧٧	١٨,٣١	١٢,٤٩	٥,٥٥	٠,٢٨	٣,٦٣	٤٠,٧٦
١٩٧٨	٢٤,١٩٠	١٤,٠٠	٦,٠٢	٠,٣٢	٥,٤٢	٥٠,٧١
١٩٧٩	١٥,٥٣	١٢,١١	٦,٢٨	٠,٣٢	٥,٤٢	٥٠,٧١
١٩٨٠	٢٤,٥٧	١٤,٩٠	٦,٢٠	٠,٤١	٥,١٢	٥١,٩٩
١٩٨١	٢١,٣٨٠	١٥,١٣	٨,١٤	٠,٧٨	٦,٧٢	٥٢,٩٣
١٩٨٢	٢٣,٦٩	١٣,٨٦	٩,٠٢	١,٢٧	٥,٨٧	٥٤,٤
١٩٨٣	١٥,٣١	١٢,٥٦	٦,٥٩	٠,٤٢	٥,٩٠	٤١,٢٧
١٩٨٤	١٧,٢٠	١٠,٣٤	٢,٨٥	٠,١٦	٣,١٠	٣٤,٠٠

(١) وزارة الخارجية ووزارة الري العراقية، مصدر سابق، ص ٨.

١٩٨٥	١٩,٥٨	١٥,٦٦	٩,٤٩	٠,٦٢	٨,٦١	٥٤,٩٦
١٩٨٦	١٢,٢٩	٩,٩٥	٤,٧	٠,٣٤	٤,٣٢	٣٢,٤٦
١٩٨٧	٢٧,٧٨	١٧,٧٨	٦,٠٩	٠,١٥	٥,٦١	٥٨,٥٤
١٩٨٨	٤٢,٨٨	٢٣,٤٦	٥,٥	١,٥٥	١١,١٩	٨٦,٦٦
١٩٨٩	٩,٩٣٠	٣,٦٩	٦,٧١	٠,٧٧	٤,٧٤	٣٨,٨
١٩٩٠	٢١,٥٩	٧,٧٢	٤,٠٨	٠,٦٢	٣,٩٠	٣٠,٨٧
١٩٩١	١٣,١٢	٧,١٧	٤,٧٥	٠,٦٢	٤,٣٧	٦٢,٧٢
١٩٩٢	٢٤,٢٥	١٦,٥٢	١٢,٠٩	١,٤٩	٨,٣٧	٦٦,٣٦
١٩٩٣	٢٨,٥٩	٢٠,٦٤	١٠,٢٤	١,٦٣	٥,٢٦	٤٥,١٩
١٩٩٤	١٧,٦٠	١٠٧٩	٨,٣٦	١,٠٧	٧,٣٥	٦٦,٣٤
١٩٩٥	٢٦,٧٥	١٩,٧٩	٩,٧٧	١,٦	٨,٤٢	٣٩,٣٧
١٩٩٦	١٨,٣١	١٠,٨٨	٥,١٥	١,١٢	٥,٠٨	٤٢,٧٣
١٩٩٧	١٨,١١	٩,٩٨	٥,٠٢	١,١	٤,٨٨	٣٩,٠٩
١٩٩٨	١٨,٠٢	٩,٦٦	٤,٧٧	٠,٩٣	٤,٤٥	٣٧,٨٣
١٩٩٩	١٦,٨٦	١١,١٢	٥,٢٣	١,٢٣	٥,٣٣	٣٩,٧٧
٢٠٠٠	١٧,٣	١٠,٣	٥,١	١,٠٩	٤,٩٥	٣٨,٧٤

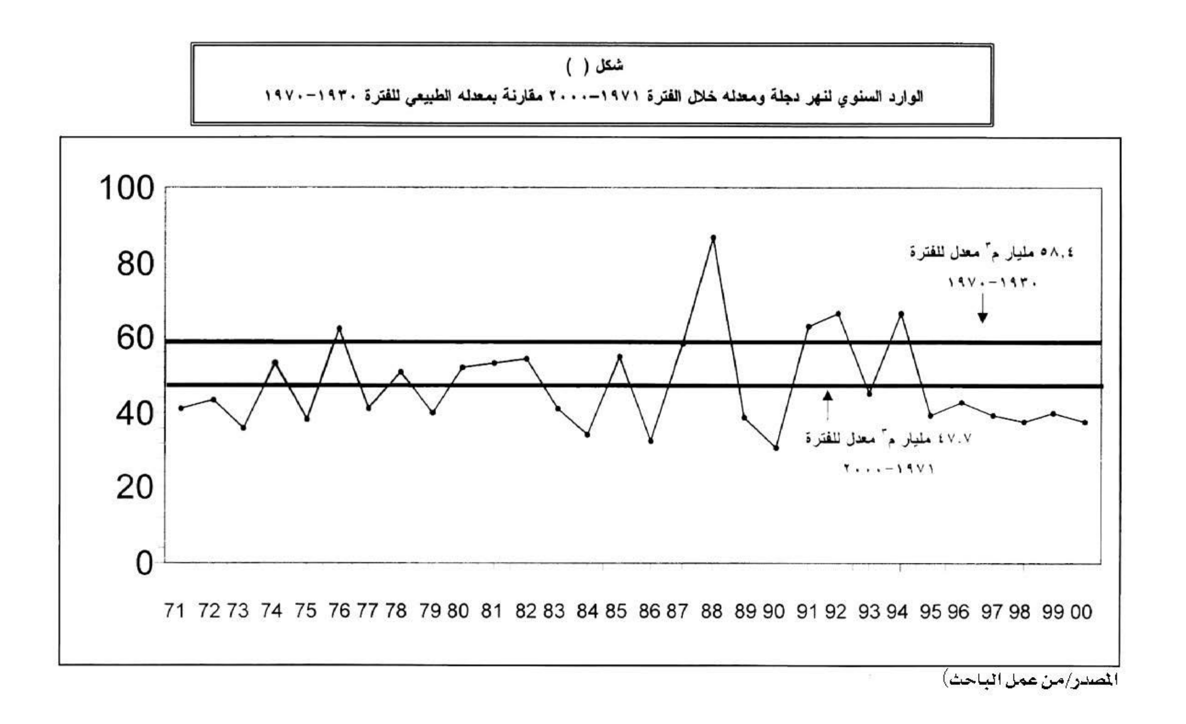
المصـــدر/ (*) البيانات من عام ١٩٧٠ ـ ١٩٩٦ نقلاً عن: أحمد عمر الرّاوي، مصـــدر ســابق، ص١٠٣.

(**) البيانات من عام ١٩٩٧-٢٠٠٠ نقلاً عن: وزارة الري ـ الهيأة العامة للســدود والخزانات / قسم المعلومات المائية، سجلات التصـاريف السنوية لنهري دجلة والفرات، بيانات غير منشورة.

وفي سـبيل تأمين احتياجاته المائية فقد أقام العراق العديد من السـدود والمشـاريع المائية تأتي في مقدمتها سـدود الهندية والقادسـية والرمادي ومشـروع الحبانية، كما حفر قناة الثرثار التي تزود نهر الفرات بـــــ ٦ مليارات م٣ من مياه نهر دجلة بعد انخفاض مســتوى جريانه. كذلك أنشـــأ العراق العديد من شـــبكات الري المبطنة بالخرســـانة والقنوات المعلقة لري الأراضـــي الزراعية لديه بهدف تأمين الغذاء للسكان وبخاصة بعد فرض الحصار الجائر عليه منذ عام ١٩٩١.

شكل ( )

الوارد السنوي لنهر دجلة ومعدله خلال الفترة ١٩٧١-٢٠٠٠ مقارنة بمعدله الطبيعي للفترة ١٩٣٠-١٩٧٠



المصدر/من عمل الباحث)

ب. احتياجات العراق المائية

تطلب المياه في العراق بالدرجة الأولى للأغراض الزراعية. فمن المعروف أن معظم الأراضـــي الزراعية في العراق يقع في المناطق الجافة في وســـط العراق وجنوبه،إذ معدل التهاطل الســـنوي لا يزيد على ١٥٠ ملم، في حين يرتفع معدل التبخر إلى نحو ١٥ ملم في اليوم. غير أن ما يلطف من قساوة هذه الظروف المناخية والطبيعية جريان نهري الفرات ودجلة في هذه المناطق حاملين إليها الماء.

ويبلغ متوسط المساحة المزروعة المروية فعلاً حتى عام ١٩٩٦ نحو٦,٠٨٦ مليون دونم، وهي تمثل نحو ٣٣% فقط من صافي مجموع الأراضي الممكن إرواؤها، ويقدر ما تحتاجه هذه المســاحة من مياه بحسـب المقننات المائية بنحو ٢٠,٦ مليار م٣ سـنوياً. ولكن في حالة زراعة كل المســاحات المروية والبالغ الصــافي منها ١٨,٦ مليون دونم فإن احتياجاتها للمياه لا تقل عن ٦٢ مليار م٣ سنوياً وفق المقنن المائي، وإذا ما أضيف إليها مقدار الضائعات (المتمثلة بالتبخر والنتح والفقدان أثناء النقل والتوزيع) والتي تقدر بنحو ١٠ مليارات م٣ فإن ما يتطلب تهيأته من موارد المياه لا يقل عن ٧٢ مليار م٣ سنوياً(١).

من جهته، فإن الطلب المنزلي على المياه في العراق مرتبط بالنمو الســـكاني وتوســـع العمران وتحســـن المســـتوى الاجتماعي والثقافي للســـكان. وكذلك تختلف الكميات التي يتطلبها باختلاف المستوى الحضـاري، فالكميات التي يحتاجها سكان المدن تزيد على الكميات التي يحتاجها ســـكان الريف؛ لذلك يقدر اســـتهلاك الفرد الواحد من المياه في العراق بنحو ٤٠ لتر/يوم في المدن الصـــغيرة والقرى وحوالي ٢٨٠ لتر/يوم في المدن الكبيرة (مراكز المحافظات والأقضية) (٢).

وقد حدد قرار لمجلس التخطيط المرقم ١ المقر في جلســـتـه ٢٤ المنعقدة في ١٩٧٣/١٠/٤٠ باعتماد ٥٠٠ لتر/فرد/يوم كمعدل اســـتهلاك ســـكنة بغداد و ٣٦٠ لتر/فرد/يوم كمعدل استهلاك سكنة المحافظات الأخرى، كمؤشر للتخطيط في إنجاز مشروعات تصفية المياه؛ لأغراض الشرب حتى عام ٢٠٠٠. ولكن هذا المؤشر

---

(١) أحمد عمر أحمد الراوي، مصدر سابق، ص١١٧.

(٢) مهدي الصـحاف، الموارد المائية في العراق وصـيانتها من التلوث، وزارة الإعلام، ١٩٨٠، ص٨.

لم يتم التوصـــل إليه، حيث أن المشـــروعات المنجزة لم توفرها هذه الكمية من المياه المخطط اعتمادها في تنفيذ مشروعات تصفية المياه، كما أن هذه المشروعات لم تشمل سوى نسبة ٤٤% من السكان [١].

وتشير بيانات الجدول (٣٠) إلى الكميات المنتجة من مياه الشرب خلال السنوات ٨٠ ـ ٢٠٠٠. إذ توضح البيانات إلى أن الكميات المتاحة للفرد من مياه الشرب حتى عام ١٩٩٠ لم تصل إلى الكميات المخطط لها، إذ بلغت في العام المذكور نحو ٢٥٠ لتراً لكل فرد يومياً، وقد انخفضت هذه الكميات بعد عام ١٩٩١ لتصبح فيها حصة الفرد ١٨٠ لتر/يوم نتيجة لما تعرضــت له مشــاريع تصــفية المياه من تدمير جراء العدوان العسكري على العراق عام ١٩٩١.

جدول رقم (٣٠) كمية مياه الشرب المنتجة خلال السنوات ١٩٨٠ـ٢٠٠٠

السنة	كمية المياه المنتجة مليون م٣	عدد السكان مليون	حصة الفرد لتر/يوم
١٩٨٠	٦١٣,٤	١٣٢٣٨	١٢٦
١٩٨٥	١١٥٥,٨	١٥٥٨٥	٢٠٣
١٩٩٠	١٦٢٧,٠	١٧٨٩٠	٢٤٩
١٩٩٥	٢٠٣٦,٠	٢٠٣٥٨	٢٧٠
٢٠٠٠	٣٤٥٧	٢٦٨٢٤	٣٥٣

المصدر / هيئة التخطيط ـ دراسة حاجة القطر لمشاريع الماء لغاية عام ٢٠٠٠.

بدورها تطورت الصـــناعة كثيراً خلال العقود الأخيرة وازداد نتيجة لذلك طلبها على المياه. إذ بلغت كميات المياه المســتخدمة من المياه في الصـــناعة عام ١٩٩٠ نحو ٥,٣٢ مليار م٣. ارتفعت في العام ٢٠٠٠ لتصل إلى نحو ٩,٧٩ مليار م٣ [٢].

---

(١) هيئة التخطيط والتشييد والإسكان والخدمات، حاجة القطر لمشـاريع الماء لغاية عام ٢٠٠٠، بغداد ١٩٨٩، ص٦. وراجع أيضاً: أحمد عمر الراوي، مصدر سابق، ص١٢٣.

(٢) وزارة الزراعة والري، قسـم الموازنة المائية، التقرير الشـامل لموارد المياه والأراضــي في العراق، (تقرير غير منشور)، ص١٢.

وتشـــير بيانات الجدول (٣١) إلى الكميات التي تحتاجها بعض الصـــناعات المعروفة في العراق إذ نجد أن بعض هذه الصـــناعات تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، مثل صـناعة الأسـمدة، وصـناعة السـكر، والورق، كما تسـتخدم المحطات الحرارية كميات هائلة من المياه لتوليد البخار في المراجل ولأغراض التبريد.

جدول رقم (٣١) حاجة بعض الصناعات إلى المياه

نوع الصناعة	كمية المياه التي تطلبها م٣/طن		نوع الصناعة	كمية المياه التي تطلبها م٣/طن
النسيج الصوفي	٦٠٠		صناعة السكر	٢٠٠-٤٠٠
النسيج القطني	٢٦٠		الأسمدة النتروجينية	٦٠٠
صناعة الصلب	١٥٠		صناعة الاسمنت	٤,٥
صناعة الورق	١٩٩		صناعة النفط	١٠

المصدر / د.مهدي الصحاف، مصدر سابق، ص١٥٦.

كما تعد المياه السطحية في العراق المصدر الأساس للإنتاج السمكي،والتي تشمل أحواض نهري دجلـة والفرات وروافدهمـا، والمســطحـات المـائيـة، والبحيرات، والخزانات المائية. وتقدر مساحة هذه المسطحات المائية بنحو ٤٢٨٧,٥ ألف دونم تمكن من إنتاج نحو ٣٢٨٥٧ طناً سنوياً من الأسماك.

وتعد المسـطحات والخزانات المائية من البيئات الجيدة لتنمية الثروة السـمكية في العراق. مما يتطلب تأمين المياه للخزانات والمسـطحات من أجل توفير بيئة مناسـبة لتكاثر الأســماك، لأن إمكانات صـــيد الأســـماك تعتمد على القدرة العلفية لـهذه المسـطحات والبحيرات، والتي تعتمد على التغيرات الحاصـلـة في مناسـيب المياه، وبالدرجة الأساس عمق مواقع التكاثر [١].

ولكن إنتاج الأسماك لا يقتصر على المسطحات المائية الطبيعية والبحيرات إنما على المزارع التي يقوم بها القطاع الخاص والمختلط. وقد سـعت الدولـة إلى تشـجيع هذه

---

(١) نجم قمر الدهام، تنمية الثروة الســمكية في منطقة الأهوار، المعوقات والحلول، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، مجلد ٢٤، جامعة البصرة، ١٩٨٨، ص٨٩.

المزارع الحوضية (التربية المكثفة) لتنمية الثروة السمكية في العراق. واستمرت هذه المزارع بالتوسع حتى بلغ عددها عام ١٩٩٠ نحو ١٩٥٧ مزرعة بمساحة ٣٤ ألف دونم تحتاج إلى حصـــة مائية بنحو ٣٧٩ مليون م٣ من المياه. ويتوقع أن يتم توسيع الإمكانات المتاحة في تربية الأسماك مطلع القرن الحالي لتشمل ٢٧,٧ ألف دونم إضافية تتطلب نحو ٣٣٢ مليون م٣ [1].

ولغرض الوقوف على واقع الموازنة المائية المتوقعة مستقبلاً في العراق ومدى إمكانية إرواء المســاحات الواردة في ثلاثة احتمالات مقترحة، تم حســاب الموازنة المائية في ضـــوء الوارد المائي المتوقع والاحتياجات المطلوبة، إذ تشـــير بيانات الجدول (٣٢) إلى حجم الوارد المائي المتوقع لنهري دجلة والفرات للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٢٥ بقســميها الخارجي والداخلي وبذلك يتوقع أن يبلغ مجموع الوارد المائي المتوقع عـام ٢٠٠٠ نحو ٦١,٧ مليـار م٣ ينخفض إلى ٥٢,٠٨ مليـار م٣ عـام ٢٠٢٥.

جدول رقم (٣٢) حجم الوارد المائي المتوقع لنهري دجلة والفرات حتّى عام ٢٠٢٥ / مليار م٣

السنة	وارد نهر الفرات		وارد نهر دجلة		إجمالي الوارد المائ
	الخارجي	الداخلي	الخارجي	الداخلي	
٢٠٠	١٥,٣	٠,٧٨	١٧,٣	٢٨,٤	٦١,٧٨
٢٠١	١١,٨	٠,٧٨	١٦,٠	٢٨,٤	٥٦,٩٨
٢٠٢	٩,٥	٠,٧٨	١٣,٤	٢٨,٤	٥٢,٨

المصدر/ وزارة الري - قسم الموازنة المائية / توقعات تطوير الأراضي الزراعية في كلّ من تركيا وسوريا (تقديرات غير منشورة)

وبمقارنة الوارد المائي المتوقع مع مجموع الاســتخدامات نجد أن هناك فائضـــاً عن حجم الاســـتخدامات في ظل الاحتمال الأول، والمتمثل بزراعة ٨,٧ دونم فقط، إذ يتراوح هذا الفائض بين ١٦,٢-١٨,٢ مليار م٣ عام ٢٠٠٠ ضـمن البديلين (أ) و (ب) وينخفض في عام ٢٠١٠ ثمّ يصـبح عجزاً في البديل (أ) بمقدار ٠,٧ مليار م٣ وعند

(١) صبرية أحمد اللافي، استثمار الموارد المائية السطحية في العراق وأثرها في الأمن الوطني، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ك٢، ١٩٩٦، ص١٥١-١٥٢.

حســـاب مقدار الصــــرف الطبيعي لنهري دجلة والفرات عند ذنائب النهرين المذكورين في الجنوب والتي تقدر بتصــــريف ٥٠ م٣/ثا والتي لا يقل مجموعها السنوي عن ٣ مليارات م٣ فإن الفائض سينخفض بهذا المقدار ويزداد العجز بنفس المقدار.

أما الاحتمال الثاني والذي يفترض زراعة ١٢,٨ مليون دونم فإن كلا البديلين (معدل نمو سكاني ٢,٨،٢,٥ %) يشير إلى عجز يتزايد بتزايد عدد السكان حتّى يبلغ ١٤,٢ مليار م٣ للبديل (أ) و١٠,٢ مليار م٣ للبديل (ب)، ويزداد هذا العجز ليبلغ ١٧,٢ مليار م٣ عند إضـــافة كمية المياه المطلوبة لإدامة جريان النهر (الصــــرف الطبيعي للنهر).

وتزداد حدة المشـــكلة في ظل الاحتمال الثالث الّذي يفترض زراعة مجموع صـــافي الأراضــــي القابلة للإرواء والبالغة ١٨,٦ مليون دونم، الّتي تتطلب مياهاً تفوق الموارد المتوقعة بنحو ١٦,٥ مليار م٣ للبديل (أ) و ١٤,٥ مليار م٣ للبديل (ب) عام ٢٠٠٠ م، ويرتفع العجز ليبلغ ذروته البالغة ٣٣ مليار م٣ عام ٢٠٢٥ وفق البديل (أ) (معدل نمو سكاني ٢,٨%) وبنحو ٢٩,٤ مليار م٣ وفق البديل (ب) (معدل نمو ٢,٥%)، وكما هي موضـحة بالجدول (٣٣)، وعليه يتعذر زراعة أكثر من نصف الأراضي القابلة للإرواء في ظل توقعات المياه القادمة إلى العراق نتيجة لتأثرها بالمشروعات التركية.

جدول رقم (٣٣) الموازنة المائية في العراق للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٥ م

السنة	مجموع الوارد المائي	الاحتمال الأول زراعة ٨,٧ مليون دونم				الاحتمال الثاني زراعة١٢,٨مليون دونم				الاحتمال الثالث زراعة١٨,٦مليون دونم			
		البديل (أ)		البديل (ب)		البديل (أ)		البديل (ب)		البديل (أ)		البديل (ب)	
		صافي الاستخدام	الفائض أو العجز	صافي الاستخدام	الفائض أو العجز	صافي الاستخدام	الفائض أو العجز	صافي الاستخدام	الفائض أو العجز	صافي الاستخدام	الفائض أو العجز	صافي الاستخدام	الفائض أو العجز
٢٠٠٠	٦١,٨	٤٥,٦	+١٦,٢	٤٣,٦	+١٨,٢	٥٩,٠	+٢,٨	٥٧,٠	+٤,٨	٧٨,٣	١٦,٥	٧٦,٣	١٤,٥
٢٠١٠	٥٦,٩	٤٨,٣	+٨,٦٨	٤٦,٦	+١٠,٣	٦١,٨	٤,٩	٥٩,٧	٢,٨	٨١,٠	٢٤,١	٧٩,٠	٢٢,١
٢٠٢٥	٥٢,١	٥١,٩	٠,٦	٤٩,١	+٣,١	٦٥,٨	١٣,٩	٦٤,٦	٩,٩	٨٧,٢	٣٢,٤	٨٢,٦	٣١,٣

(*) الأرقام الّتي تحتها خط تمثل عجز المياه عن تلبية الاحتياجات

المصدر/من عمل الباحث بالاعتماد على: أحمد عمر أحمد الرّاوي، مصدر سابق، ص١٣٥.

ثانياً: تركيا

أ. واقع المياه في تركيا

تعد تركيا دولة غنية بالموارد المائية، حتّى إنها توصف بكونها دولة ذات تخمة مائية حيث يوجد فيها ٢٦ حوضاً مائياً تبلغ مساحتها ٧٧٩٤٥٢ كم٢،مجموع إيرادها المائي ١٨٦,٥ مليار م٣ وبذلك فإن تركيا تحتضن داخل أراضيها بحيرة كبيرة من المياه العذبة،تمتد شرايين أنهارها داخل بلغاريا واليونان وأواسط آسيا وسوريا والعراق إضافة إلى أنهارها الداخلية كنهري سيحان وجيحان[1]. [جدول ٣٤]

هذا فضلاً عن وجود مياه جوفية تقدر بنحو ٩,٥ مليار م٣ ومياه ينابيع تماثل هذه الكمية، الأمر الّذي يكون نحو ١٨ مليار م٣ من المياه الجوفية والينابيع تكفي لإرواء نحو ٣٦% من مساحة الأراضي التركية[2]. عليه تبلغ حصة الفرد من هذه المياه أكثر من ٣٠٠٠ م٣ سنوياً [3].

كما أن كمية الأمطار الساقطة في تركيا تقدر بنحو ٦٠٠ مليار م٣ سنوياً، حيث تشير بيانات الجدول (٣٤) إلى معدلات الهطول المطري وحجم أحواض الأنهار داخل تركيا. إذ بلغت كمية الأمطار الهاطلة في حوض دجلة والفرات مقدار ١١٢ مليار م٣ سنوياً، وتكون هذه المياه المصدر الرئيسي لتغذية النهرين المذكورين.

جدول رقم (٣٤) الإيراد السنوي لأحواض الأنهار التركية (مليار م٣/سنة)

حوض النهر	الإيراد المائي	حوض النهر	الإيراد المائي	حوض النهر	الإيراد المائي
ميريك	١,٢٥	بوردور	٠,٣٤	العاصي	١,٢٠
مرمرة	٧,٦٢	قارسيا	٠,٤٥	جيحان	٧,٢١
سوسرلوك	٥,٣٥	سقاريا	٦,٠٣	الفرات	٣١,٦

(١) مروان عبد الملك ذنون، تقويم المشاريع المائية والإروائية لحوضي دجلة والفرات، ندوة: الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات واقعها وآفاقها المستقبلية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل،١٩٩٣، ص٣٨.

(٢) محمّد جواد علي المبارك، أثر المياه في العلاقات بين الدول، مصدر سابق، ص٣٩.

(٣) أحمد عمر أحمد الرّاوي، مصدر سابق، ص٦٨.

كوزي	٢,٢٠	باتي(البحر الأسود)	١٠,٠٤	كورو	٦,٥
جديز	١,٨١	يشيك أرماق	٥,٥٤	دوكو	١٤,٠
مندرس الصغير	١,١٢	قزيل أرماق	٦,٣٠	أراكسي	٥,٥٤
مندرس الكبير	٢,٩٥	كونيا كابالي	٣,٣٦	وان كابالي	٢,٥٩
بائي(البحر المتوسط)	٧,٧٦	دوكر(البحر المتوسط)	١٢,٢٧	دجلة	٢٥,٢٠
انتاليا	١١,٢٤	سيحان	٧,٠٦		

المصدر / مروان عبد الملك ذنون، مصدر سابق، ص٣٩.

جدول رقم (٣٥) بين مساحة حوض دجلة والفرات بتركيا ومعدل وكمية الأمطار الساقطة

النهر	مساحة الحوض كم٢	معدل سقوط الأمطار ملم/سنة	كمية الأمطار الساقطة مليار م٣
الفرات	١٢٤٩١٧	٥٨٢	٧٠,٢٧
دجلة	٥١٤٨٩	٨١٤	٤١,٩١
بقية الأنهار التركية	٧٦٦٨٧٠	١٧٤٦٢	٤٨٧,٥

المصدر/ د. مجذاب بدر العناد، السياسة المائية التركية وتأثيراتها على الموارد المائية والأمن الغذائي في العراق، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع٨، ٢٠٠٠، ص٥.

ب. احتياجات تركيا المائية

اتجهت تركيا في تحديد متطلباتها المائية استناداً إلى حاجاتها المائية لمجموع قطاعاتها المهمة، ويأتي في مقدمتها القطاع الزراعي الّذي يتطلب النصيب الأكبر من مياه النهرين وعلى وجه الخصوص بعد اكتمال مشروع الـ(غاب) الضخم في أوائل القرن الحالي،وعلى ما يبدو أن تركيا اتجهت إلى بناء السدود والخزانات سعياً منها إلى إحكام السيطرة شبه الكاملة على منابع حوضي الفرات ودجلة.وتشير الدراسات المائية إلى أن احتياجات تركيا المائية للأغراض الزراعية أو لغيرها محدودة ولكنها أخذت بالتصاعد وستزداد تبعاً للتطور الحاصل فيها بإضافة مساحات جديدة بحاجة للري.

وفي تقديرات سـابقة بحسـب دراسـة أجراها البنك الدولي عام ١٩٦٥ قدرت احتياجات تركيا السنوية من مياه الفرات بنحو ١,٥ مليار م٣ لري مساحة قدرها ١٥٣ ألف هكتار [١].

كما تشير المعلومات المتوفرة حالياً استناداً لما أعلنته الحكومة التركية أن الأراضي الّتي سيتم إرواؤها من حوض الفرات تبلغ ٦,٠٥٢ مليون دونم والتي يقدر احتياجها المائي بـ ٢٤,٢٠٨ مليار م٣ سنوياً، علماً أن ما استغل من الأراضي المنوه عنها يحدد بـ ٢,٠٢٠ مليون دونم ولا تزيد حاجتها عن ٨ مليار م٣ من المياه.

أما بالنسبة لحوض دجلة فإن الأراضي الّتي سيتم إرواؤها داخل الأراضي التركية تبلغ ٢,٣٢٨ مليون دونم ممّا يتطلب ٩,٣٠٢ مليار م٣ من المياه سنوياً [٢].

أما متطلبات المياه التركية غير الزراعية فإنها تدخل في متطلبات الثروة الحيوانية المختلفة في منطقة جنوب الأناضول بحدود ٥٦ مليون م٣ سنوياً وفي المجال الصناعي فإنها تمثل المرتبة الثانية عن الزراعة. أما في حالة اكتمال مشروع (الغاب) وتطور الصناعة في المنطقة كما هو مرسوم لها فإن حجم متطلباتها المائية سوف يزداد وهو ما ينعكس على كمية الإيراد المائي إلى دول الحوض الأخرى.

أما الاستخدامات السكانية للمياه فتقدر بـ ٢٧٦,٢ مليون م٣ من المياه سنوياً ومن الضروري أن لا ننسى الضائعات من المياه نتيجة عملية التبخر والتي تزداد كلما اتجهنا نحو الجنوب فبالنسبة لنهر الفرات تبلغ الضائعات داخل الأراضي التركية حوالي ٢,٣٨ مليار م٣ سنوياً، وسوف تزداد هذه بعد اكتمال سد بيرجك وقرقاش، أما نهر دجلة فيكون الضائع المائي منه مليار م٣، وبهذا تكون حاجة تركيا في النهرين بشكل عام ٣٩,٥٢٠ مليار م٣ [٣].

---

(١) وزارة الخارجية ووزارة الري العراقية، مصدر سابق.

(٢) علي غالب عبد الخالق، المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيراتها على الموارد المائي إلى العراق، الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، ع٢٤، تموز- أيلول، ١٩٩٠، ص١٢.

(٣) محمّد جواد علي المبارك، ملف المياه العربية والتهديد المحتمل، مجلة بيت الحكمة، بغداد، ع١٠،١٩٩٨، ص١-٢.

وبهذا تتحدد المتطلبات المائية لعموم جنوب الأناضـــول من خلال قراءة الجدول (٣٦).

إن الإيراد السـنوي لنهري دجلة والفرات والبالغ ٥٦,٨ مليار م٣ مضـــافاً لها ما هو موجود في المنطقة من مياه جوفية ليصبح الإيراد السنوي ٥٩,٢ مليار م٣، أما حاجة تركيا فتبلغ ٣٩,٥٢٠ مليار م٣ منها ٣٣,٥٢٠ مليار م٣ لأغراض الري و ٦ مليار م٣ متطلبات مائية أخرى، ممّا يعني أن صـــافي الوارد المائي لكل من سـوريا والعراق عبر النهرين سوف يتناقص إلى حد كبير.

جدول رقم (٣٦) الاحتياجات المائية التركية

نوع المطلب المائي	الاحتياج المائي / مليار م٣
الصناعة والتعدين	١,٨٩٠
الضائعات بالتبخر	٣,٧٨٠
الاستهلاك المنزلي	٠,٢٧٦
الثروة الحيوانية	٠,٠٥٦
المجموع	٦,٠٠٦

المصـــدر/ د. محمّد جواد علي المبارك، أثر المياه في العلاقات بين الدول، مصـــدر ســـابق، ص٧٤.

نســـتشـــف من عرضـــنا أن احتياجات تركيا للمياه لا تبرر عزمها على إقامة مشروعات خزنية كبيرة جداً، إذ أن ما يستخدم من المياه لأغراض الري لا يتجاوز ٣٣ مليار م٣ من أصـــل ما تملكه من موارد مياه متجددة. إلا أنها قامت منذ عام ١٩٦٠ ولحد الآن بإنشاء نحو ١١٢ سداً لخزن المياه وتوليد الطاقة الكهربائية.

إذاً ما هي حقيقة احتياج تركيا لموارد المياه ؟، وما هي طبيعة سـياســتها المائية وأهدافها ؟

المبحث الثالث

المصادر المائية في حوض النيل

أولاً. السودان

أ. واقع المياه في السودان

يمكن تبويب الموارد المائية في السودان على النحو الآتي:

١. مصادر المياه التقليدية

- الأمطار: أمطار السودان معروفة بتذبذبها من سنة لأخرى، فهي تتفاوت حسب المواسم والسنوات بين الجفاف والتصحر في بعض المواسم، والكوارث والفيضانات في مواسم أخرى، كالجفاف والتصحر في عام ١٩٨٤ مقارنة بالكوارث والغرق عام ١٩٨٨ م.

وتقدر كميات الأمطار التي تهطل في السودان بأكثر من ٥٠٠ مليار م٣، يتبخر القسم الأكبر منها نظراً لارتفاع درجات الحرارة في الصيف، ويتسرب قسم آخر إلى الأحواض الجوفية المنتشرة في البلاد وعلى امتداد اتجاه النيل من الجنوب إلى الشمال، وقسم ثالث يرفد مياه النيل[١].

لهذه الأسباب مجتمعة نجد أنه لا يمكن الاعتماد على أمطار السودان كمصدر مضمون للزراعة.

---

(١) مجدي النعيم حسين، مشكلة المياه في السودان، ندوة: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤، ص٣٥٥.

● الموارد المائية السطحية:

وتتمثل في:

- نهر النيل وروافده: يعد الجزء الذي يمر داخل السودان من نهر النيل وفروعه أطول منه في أي بلد نيلي آخر. ويصل إيراد النيل إلى ٨٤ مليار م٣ عند أسوان، ويجري اقتسام هذا الإيراد بين مصر والسودان طبقاً لاتفاقية عام ١٩٥٩ بين البلدين، والتي تحدد ٥٥,٥ مليار م٣ لمصر، و ١٨,٥ مليار م٣ للسودان. وقد أنشأت السودان على مجرى النهر عدة سدود منها: سد سنار، والروصيرص، وجبل الأولياء وحشم القرية [١]، وقناة جونقلي التي أنجز منها نحو ٦٥% ومن ثم توقف العمل بها بسبب الحرب الأهلية الدائرة في جنوب البلاد.

- الأودية والأنهار: منها النيلية وهي التي ترفد النيل ويمثل إيرادها حوالي ٩٥% من المياه السطحية، وغير النيلية كالأودية والنهيرات، وتمثل ٥% من الماء السطحي. وأهم الوديان في الشرق خور القاش الذي ينبع من المرتفعات الأريتيرية والذي يؤمن نحو ٨٠٠ مليون م٣، وينتفع بها السودان بزراعة أراضيه الدلتاوية الخصبة الكائنة بشمال شرق القطر. وهناك أيضاً مياه جبل مرة إذ يقدر الإيراد السنوي لجريان هذه المنطقة بنحو ٥٠٠ مليون م٣ في العام. فضلاً عن وديان أخرى في أنحاء السودان الأخرى يقدر إيرادها السنوي بين ١-٣ مليار م٣ [٢].

ومن أجل تكوين صورة واضحة عن تطور تصريف النهر خلف المواقع الرئيسة في أعالي النيل انظر [جدول ٣٧].

---

(١) عثمان التوم أحمد، مسألة المياه في السودان، ندوة: المشكلات المائية في الوطن العربي، ١٩-٣١ / تشرين١، ١٩٩٤، معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة، ص١٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٩-١٤٠.

جدول رقم (٣٧) تصريف النيل خلف المواقع الرئيسة في أعالي النيل (مليار م٣)

الموقع	١٩٨٢	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الملاكال	٢٨,١٩	٢٩,٠٩	٢٨,٢	٣١,٦٥	٣٢,٠٥	٣٠,٩٧
المقرن	٢٤,١٦	١٠,٧١	١٠,٧١	-	-	-
الرصيرص	٠,٠٠٠	١٢,٩١	٥,٨٣	٦,٧٨	٥٦,٦٣	٥١,٩٢
سنار	٠,٠٠٠	٢٨,٤٣	٢٨,٠٩	٣٤,٠١	٤٦,٩٦	٤٣,٩٦
الخرطوم	٢٥,٢٣	٣٠,٥٧	٢٩,٣٢	٣٤,٢١	٥٦,٥٩	٤١,٦
الثمانينات	٥٠,٩٢	٥٤,٧٢	٥١,٦٢	٦٠,٣٤	٧٤,١٣	٦٨,٥٥
الحديبة	٤٧,١٤	٥١,٦٩	٥٠,٨٥	٥٦,٥٧	٧٠,٢٢	٦٣,٧٧
عطيرة ك٣	٠,٠٠٠	٣,٦٤	٧,٥٥	٨,٨٨	٥,٣١	٧,٩٩
دنقلا	٥٢,٨٨	٥٢,٨٨	٥٠,٦٣	٦٦,٧٦	٧٨,٥	٧٩,٥٢
معدل التغير عند دنقلا	٠,١	٠,١	٠,٠٩	٠,١٣	٠,١٢	٠,١

المصدر/ د. منذر خدام، مصدر سابق، ص٥٥.

يلاحظ من الجدول (٣٧) التذبذب الكبير في تدفقات النهر وفروعه من سنة إلى أخرى، والذي يمكن أن يعزى إلى تغير كمية الأمطار الهاطلة في أعالي النهر، في الهضبة الاستوائية وفي الهضبة الحبشية، والمفقود من إيراد النهر سواء بالتبخر أو النتح أو التسرب.

فعند موقع دنقلا إذ يكون النهر قد قطع مسافة كبيرة من منابعه، ومر في مناطق الكسب والفقد، وتوحد المجرى وأخذ النهر يتهيأ لدخول مصر، يلاحظ أن تصريف النهر في عام ١٩٩٠ بلغ ٥٢,٨٨ مليار م٣، ليرتفع في عام ١٩٩٤ إلى ٧٩,٥٢ مليار م٣. بينما لم يحصل أي تغير يذكر في تدفق النهر في عام ١٩٩٠ بالمقارنة مع عام ١٩٨٢. [شكل ٧]

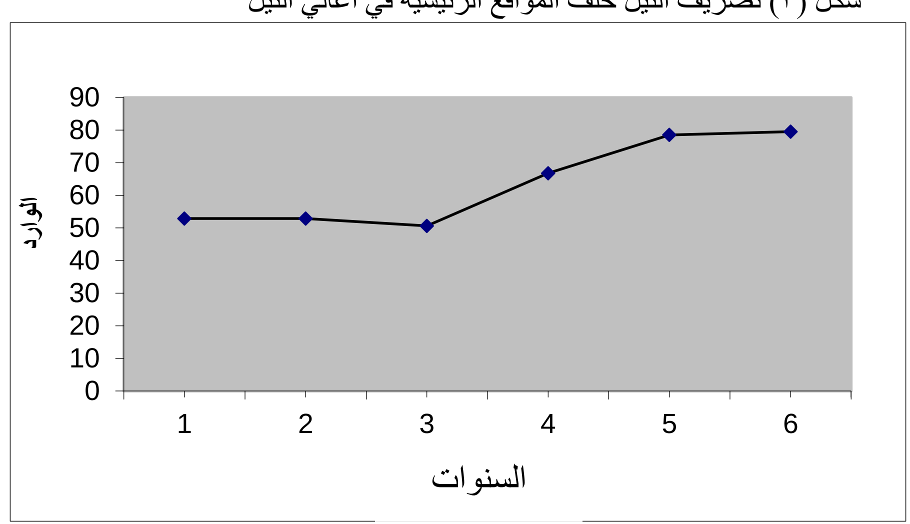
• الموارد المائية الجوفية: تعد المياه الجوفية أحد أهم مصادر المياه في السودان ولاسيما إذا علمت بأن ٨٠% من حاجات الإنسان والحيوان من مياه الشرب تأتي من هذا

المصـدر، وتسـتخدم كذلك في بعض المناطق التي تنعدم فيها المياه السـطحية أو يصـعب إيصـالها إليها. وتحتوي التكونات الجيولوجية على العديد من الخزانات، ويصـل مجموع تغذيتها السـنوية مجتمعة إلى ٦,٧٩ مليار م٣ بينما لا تتجاوز المياه المسحوبة منها سوى ٥٣٠,٢ مليون م٣ وهذا مؤشر إلى إمكان استغلال أوسع للمياه الجوفية المتاحة لمقابلة بعض الحاجات المائية لخطط التنمية [١].

٢. مصادر المياه غير التقليدية

المياه المالحة أو الاستفادة من مياه الصـرف الصـحي أو الزراعي، فالإفادة منها على نطاق ضـئيل جداً. فالصـرف الصـحي في حدود ضـيقة جداً، وكذلك الصـرف الزراعي إذ أن السودان يمتاز بأراض طينية وبكفاءة عالية في استغلال المياه وبهدر يقل كثيراً عن أغلب دول العالم الثالث [٢].

شكل (٣) تصريف النيل خلف المواقع الرئيسية في أعالي النيل



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٣٧)

(١) مجدي النعيم حسين، مصدر سابق، ص٣٥٣-٣٥٥.
(٢) عثمان التوم أحمد، مصدر سابق، ص١٤٠.

- ب. احتياجات السودان المائية

تعد الزراعة في السودان كما هو الحال في جميع دول العالم المستهلك الرئيس للمياه. إذ يقدر استهلاك السودان من المياه للزراعة نحو ١٨,٧١ مليار م٣ حوالي ٩٥% من النيل وروافده والأمطار والأودية النهرية.

ومع امتداد الرقعة الزراعية في السنوات الأخيرة، وتشييد مشاريع زراعية ضخمة بلغت مساحتها تقديرياً ١٥٦٨ ألف هكتار، تبلغ احتياجاتها من المياه نحو ١٤ مليار م٣[1]. [جدول رقم ٣٨]

جدول رقم (٣٨) احتياجات الزراعة المروية في السودان (مليون م٣)

مصدر المياه	المساحة المروية ١٩٨٤ألف هكتار	المطلوب من المياه	التوسعات حتى٢٠٠٠	الزيادة في الطلب على المياه
النيل الأزرق	١٢٦٢	١٢٠٣٢	٥٩٦	٥٥٥١
النيل الأبيض	٢٨٢	٣٣٤٠	٤٢٠	٣٥٠٠
نهر عطيرة	١٧٣	١٩٧٠	٢٦٠	٢٥٠٠
المياه الجوفية	-	١٢٥	٢٥٠	٢٠٠٠
الإجمالي	١٨٩٣	١٩٠٧.	١٥٦٨	١٣٩٣٦

المصدر / غسان دمشقية، مصدر سابق، ص١٣٢.

وتدعو الخطة الوطنية السودانية إلى استصلاح ما يقرب من ٢,٤ مليون هكتار جديد من الأرض الزراعية. وإذا ما تمت مواصلة هذه الخطة بأي درجة من النجاح فإنها ستطلب ١٥ مليار م٣ إضافية من المياه سنوياً، مما يشكل صعوبة أمام السودان لتلبية هذا الاحتياج. فحتى لو افترضنا بناء كل مشروعات أعالي النيل، فإن هذه المشروعات لن تؤمن سوى ٧ مليارات م٣. وهو ما يترك عجزاً في هذه الحالة يقدر بأكثر من ٤ مليارات م٣ سنوياً [2].

(١) غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٨٤، ص١٣١.

(٢) غسان دمشقية، مصدر سابق، ص١٣٣.

أما ما يتعلق بالصناعة فيقدر استهلاكها للمياه بـــ ٠,١٤ مليار م٣، في حين تبلغ تقديرات الاستهلاك المنزلي ما يقرب من ٠,٤٠ مليار م٣ (١).

ولو ألقينا نظرة على الجدول رقم (٣٩) الذي يمثل احتياجات المياه في الســودان في الصـــناعة والري، والاســتخدام المنزلي يتضـــح لنا أن هناك فرقاً كبيراً بين الاســتهلاك الســـابق للمياه، والذي يتجاوز ٢٠ مليار م٣ وبين التقديرات الحالية والمستقبلية لحاجة السودان من المياه التي تصل إلى أكثر من ٥٠ مليار م٣ حسب تقديرات الخطة الموضـــوعة والتي تشـــير إلى أن مصـــادر المياه في الســودان قد اقتربت من الوضع الحرج.

جدول رقم (٣٩) احتياجات السودان من المياه

نوع الاستخدام	١٩٩٣ (مليار م٣)	ما بعد عام ٢٠٠٠ (مليار م٣)
الري	١٩,٨	٢٣,٧
الطاقة الكهربائية	-	١٢,٠
الصناعة	٠,١٤	٢,٥
الاستخدام المنزلي	٠,٤	٢,٠
المجموع	٢٠,٢	٤٠,٢

المصدر/ غسان دمشقية، مصدر سابق، ص١٣٤.

ويتضـــح من الجدول أعلاه أنه إذا كانت المياه في مطلع التســعينات تكفي لســد حاجة الســودان من المياه بل كانت هناك حصـــة مائية فائضـــة من نصـيب الســودان تذهب إلى مصـــر بحدود ملياري م٣ ســـنوياً إلا أن مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٠ تمثل حاجة الســودان الملحة للمياه خاصـــة بعد أن أصـــبحت مياه الأمطار غير مضـمونة والتغذية الســـنوية للمياه الجوفية محدودة، واســـتخدامها مكلف، فإن الأمر يتطلب استثمار أكبر قدر ممكن من مياه النيل لري الأراضي الصالحة للزراعة.

ولتحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والطلب على الماء، يســـتلزم الأمر تنفيذ المراحل المتعددة لمشـــروع قناة جونقلي، ومشـــروعات تقليل الفواقد بالتبخر من منطقة بحر

(١) عثمان التوم أحمد، مصدر سابق، ص١٤٠.

الغزال والسوباط ومشار. وهناك المشروع الخاص بالمرحلة الثانية لسد الرصيرص؛ لزيادة حجم التخزين.

إضافة إلى ضرورة التوصل إلى اتفاق مع دول الحوض الأخرى بعيداً عن تأثيرات قوى الضغط الخارجي - الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية - اللتين تحاولان من خلال الضغط على دول الحوض الأخرى من أجل استعمال ورقة المياه كوسيلة للضغط على السودان ومصر من أجل تحقيق أهدافهما في المنطقة.

ثانياً. مصر

أ. المياه في مصر

يمكن تبويب الموارد المائية في مصر على النحو الآتي:

١. مصادر المياه التقليدية

• الأمطار: تقع مصر في المنطقة الجافة حيث يقل الهطل بحيث لا يعود يكفي لتطوير زراعة مستقرة. يقدر إجمالي ما يسقط من أمطار في مصر (باستثناء العواصف المطرية) بحدود ١٥ مليار م٣ لا يستفاد منها بالزراعة إلا بنحو ١,٤ مليار م٣. وتعتبر هذه المساهمة ضعيفة جداً فهي لا تمثل إلا نحو ١,٨% من إجمالي إيرادات مصر من المياه أو نحو ٩,٣ من الإيرادات المطرية [١].

• الموارد المائية الجوفية: تمثل المصادر الجوفية للمياه في مصر احتياطياً مهماً لموارد المياه،فهي تنتشر في جميع المناطق المصرية، وقد بلغت كمية المياه الجوفية المستخدمة خلال عام ١٩٩٠ نحو ٣,٦ مليار م٣ سنوياً في الوادي والدلتا، فضلاً عن ٠,٥ مليار م٣ سنوياً من المياه الجوفية العميقة[٢].

(١) منذر خدام، مصدر سابق، ص٦٠.

(٢) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد١٤، الخرطوم، ١٩٩٤، ص١٤١.

● المياه السطحية

- نهر النيل: لا توجد دولة في العالم يرتبط وجودها منذ القديم بنهر واحد مثل مصر، فهو بالنسبة لها المصدر الوحيد تقريباً للمياه التي بدونها لا يمكن الحديث عن وجود الحياة، أو كما يقول **H. Lorin**: ((إن النيل لا جدال " أبو مصر " منه استمدت جسمها ودمها، أو طينها وماءها)) [1].

يقدر إيراد النيل من المياه في مصر بنحو ٥٥,٥ مليار م٣ سنوياً طبقاً لاتفاقية ١٩٥٩ المبرمة بين مصر والسودان [2]. لذا تبدو أهمية ومكانة نهر النيل كبيرة في الموارد المائية المصرية في ظل محدودية مياه الأمطار والمياه الجوفية.

كما تبرز مشكلة الفاقد من مياه النيل كحالة مؤثرة في مياهه، فعلى الرغم من أن حصة مصر من مياه النيل هي ٥٥,٥ مليار م٣ سنوياً كما ذكرنا فإن نسبة الفاقد منها مرتفعة وتتمثل مجالات فقدان مياه النيل بما يلي: المياه المنصرفة سنوياً إلى البحر المتوسط والبحيرات الشمالية سواء مياه الصرف الزراعي أو السدة الشتوية[*] وفاقد المياه نتيجة تخلف نظم الري فضلاً عن فاقد مياه الشرب والاستخدام المنزلي[3].

ومن أجل تكوين صورة واضحة عن تطور تصريف النهر خلف المواقع الرئيسة في مصر انظر الجدول رقم (٤٠).

---

(١) عبد المنعم بلبع، الأرض... والماء... والتنمية في الوطن العربي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٩.

(٢) مجذاب بدر العناد، مشكلات المياه نهر النيل وضرورات التعاون الاقتصادي العربي - الأفريقي، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ع١٠، ص٦.

(*) السدة الشتوية: هي الفترة الّتي يتم فيها توقف الري في فصل الشتاء لإجراء الصيانة الدورية لشبكات الري والصرف وإصلاح المنشآت المائية.

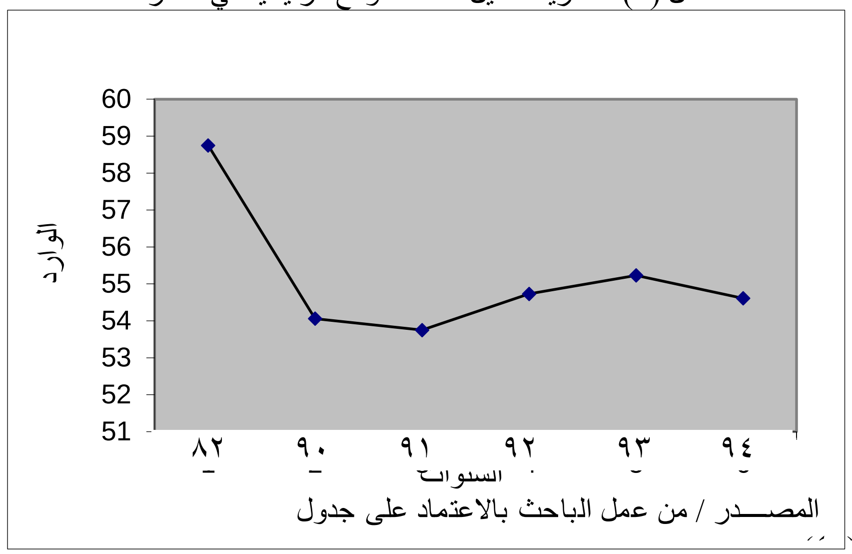
(٣) حسين توفيق إبراهيم، مشكلة المياه في مصر، ندوة: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص٣٠٠.

جدول رقم (٤٠) تصريف النيل خلف المواقع الرئيسية في مصر (مليار م٣)

الموقع	١٩٨٢	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
خزان أسوان	٥٨,٧٥	٥٤,٠٦	٥٣,٧٥	٥٤,٧٣	٥٥,٢٣	٥٤,٦١
قناطر أسنا	٥٣,٤٢	٤٩,٠٣	٤٩,٤١	٥٠,٢٥	٤٧,٩٧	٤٨,٥٨
نجع حمادي	٥٠,٢٨	٤٢,٨٩	٤٢,٤٨	٤٤,٠٢	٤٢,٧٣	٤٣,٠٩
قناطر أسيوط	٣٩,٠٠	٣١,٠١	٣٠,٩٨	٣٣,١٥	٣٣,٤٦	٣٥,٤٥
فرع الرشيد	٩,٧٩	٣,٩٧	٤,١٨	٥,٩٩	٤,٢	٣,٩٤
فرع دمياط	٨,٦٥	٨,١٥	٨,٤٦	٨,٧	٩,٢	٩,٥٨
قناطر ادفيشيا	٧,٢٧	١,٦٩	٢,١	٣,٠٦	١,٦٥	١,٤٢
قناطر زفيني	١,٨٤	٢,٣١	٢,٢٣	١,٩٤	٢,٢٢	٢,٢٧

المصدر/ د. منذر خدام، مصدر سابق، ص٥٦.

شكل (٤) تصريف النيل خلف المواقع الرئيسية في مصر



المصـــــدر / من عمل الباحث بالاعتماد على جدول

وإذا كان النيل يمثل المورد الرئيس للمياه في مصـر فإن هناك بعض المشـكلات المرتبطة بإهدار هذا المورد، وأبرزها زيادة نسبة فاقد المياه فضـلاً عن زيادة نسبة التلوث في مياهه وكلتاهما تمثل عنصـراً مهماً في المشكلة المائية لمصـر في الوقت الراهن وفي المستقبل. فمشكلة المياه لا تقتصر فقط على النقص القائم أو المحتمل

في إيراد المياه وعجزها عن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة بل ترتبط أيضاً بنمط إدارة الموارد المائية من ناحية أخرى [١].

٢. مصادر المياه غير التقليدية

• مياه الصرف الزراعي: يعد الصرف الزراعي المورد الثاني للمياه في مصر من حيث الأهمية بعد النيل. وطبقاً لبيانات وزارة الأشغال العامة والموارد المائية المصرية فقد بلغت كمية مياه الصرف الزراعي التي أعيد استخدامها في الري ٢,٥ مليار م٣ عام ١٩٨٠-١٩٨١ ثم ازدادت إلى ٤,٧ مليار م٣ عام ١٩٩٠ [٢].

• مياه الصرف الصحي: لقد بدأ الاهتمام يتزايد بهذا المورد مؤخراً، ولاسيما بعد أن تطورت تقانة معالجة مياه الصرف الصحي، هذا من جهة، وبسبب الضغوطات الناجمة عن قضية البيئة وضرورة المحافظة عليها ومنع تلوث النيل والمسطحات المائية الأخرى.

وتقدر المساحة التي يمكن زراعتها باستخدام مياه الصرف الصحي في الري في مناطق حلوان والقاهرة، والإسكندرية بنحو ٩٠ ألف هكتار، وهي تحتاج إلى نحو ٢,١ مليار م٣ من المياه سنوياً باستخدام طرق الري الحديثة.

وفي الوقت الراهن تستفيد مصر من نحو ٤ مليارات م٣ من مياه الصرف الصحي، ويتوقع أن تصل مستقبلاً إلى ١٢ مليار م٣ [٣].

• تحلية مياه البحر: تمتلك مصر احتياطياً كبيراً من المياه المالحة بسبب شواطئها الطويلة التي تقع على البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج السويس وخليج العقبة. إلا أن التكاليف الباهضة جعلت مصر لا تستفيد عملياً من هذا المصدر المائي المهم.

وتشير بعض الدراسات إلى أن تكلفة تحلية كل ١٠٠٠ م٣ من المياه المالحة تصل إلى ١٥٠٠ جنيه مصري، في حين أن تكاليف معالجة مياه الصرف الزراعي تتراوح

---

(١) جامعة الدول العربية، مصدر سابق، ص١٤١.
(٢) حسين توفيق إبراهيم، مصدر سابق، ص٣٠.
(٣) منذر خدام، مصدر سابق، ص٦٣.

بين ٨ و ١٠ جنيهات، ولا تزيد عن جنيهين للمياه الجوفية، بل هي تكلفة عالية جداً بالمقارنة مع تكاليف معالجة مياه الصرف الصحي التي تقدر بنحو ٣٠ إلى ٤٠ جنيهاً لكل ١٠٠٠ م٣.

ب. احتياجات مصر المائية

تمثلت المهمة الرئيسة للحكومات المصرية، على صعيد السياسة المائية، في تأمين التدفق الجاري لنهر النيل بكمية كافية؛ لتأمين إمدادات الإنتاج الزراعي للاستهلاك المحلي والتصدير ولتوسيع الرقعة الجغرافية لمواجهة النمو السكاني، حيث تشير الدراسات السكانية المتخصصة إلى أن معدل تزايد السكان في مصر لا يزال من المعدلات المرتفعة في العالم، على الرغم من أنه أخذ يتراجع في السنوات الأخيرة.

ففي عام ١٩٨٧ كان معدل تزايد السكان في مصر نحو ٣,٠٤% وانخفض إلى ٢,٣٨% في عام ١٩٩٢، وقد وصل إلى نحو ٢,١% في عام ١٩٩٥[١].

وتتطلب تلك الزيادة زيادة في الموارد المائية لإنتاج الغذاء، والاستهلاك المنزلي بالإضافة إلى الصناعة والطاقة وغيرها.

ولابد من الإشارة هنا إلى إن المياه في مصر تطلب بالدرجة الأولى لتطوير القطاع الزراعي، فهي المحدد الأول لإمكانية التوسع الزراعي. إذ تعد مصر الأولى في العالم من حيث نسبة الأراضي المروية إلى إجمالي الأراضي المزروعة، إذ تبلغ نحو ٩٨%، منها ٩٧% تعتمد على مياه النيل في الري، و ١% تعتمد على الموارد المائية الأخرى و ٢% تعتمد على مياه الأمطار.

وتبلغ مساحة الأرض القابلة للزراعة في وادي النيل القديم بما فيه الدلتا نحو ٤٠ ألف كم٢، أي ما يعادل نحو ٤% من مساحة مصر فقط. تقع بشكل رئيسي في منطقة الدلتا عند مصب النهر في البحر الأبيض المتوسط وعلى امتداد النيل [٢]. [خريطة ١٥].

---

(١) عبد المنعم بلبع، مصدر سابق، ص٤٤-٤٦.

(٢) منذر خدام، مصدر سابق، ص٧٠-٧١.

كما أسفرت الدراسات مؤخراً عن إمكانية استصلاح نحو ١,٢ مليون هكتار في شمال سيناء والدلتا ومنطقة اسوان، وفي الجنوب الغربي من الإسكندرية وبعض المناطق الأخرى. خاصة بعد أن قارب إنشاء ترعة السلام على الانتهاء، والتي سوف تنقل المياه إلى شمال سيناء، وتدشين قناة توشكي في بداية عام ١٩٩٧ لنقل المياه من خزان السد العالي إلى الوادي الجديد [١].

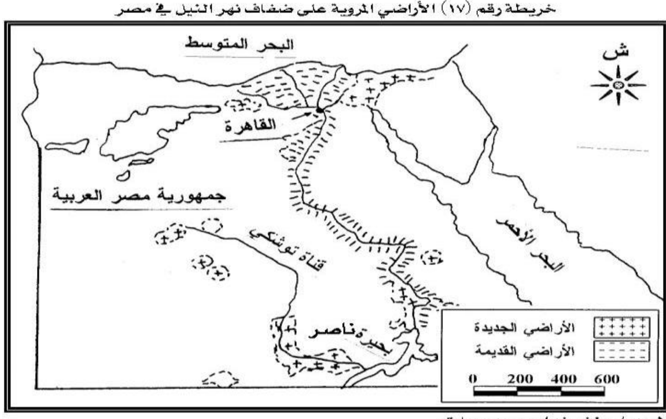
وتقدر مصادر مجلس الشورى المصري أن الزراعة المصرية قد احتاجت في عام ١٩٨٢/١٩٨١ إلى نحو ٤٨ مليار م٣ للري، تراجعت في عام ١٩٨٨/١٩٨٧ إلى ٤٦,٢ مليار م٣، غير أنها ارتفعت في عام ١٩٩٢/١٩٩١ إلى نحو ٥٠ مليار م٣، وإلى نحو ٥٦ مليار م٣ في عام ١٩٩٣، ومن ثم تراجع إلى ٤٨ مليار م٣ في عام ١٩٩٤. ويعزى هذا التذبذب إلى تغيير المقنن المائي والتركيبة المحصولية بهدف الحفاظ على توازن بين المتاح من المياه والاحتياجات المختلفة الأخرى[٢].

فيما شملت الاحتياجات المائية الأخرى في مصر ثلاثة مجالات هي: الاحتياجات المنزلية والبلدية، والاحتياجات الصناعية، والاحتياجات الملاحية في النيل، وسوف نتوقف عند كل منها قليلاً.

---

(١) سمير المنهراوي وعزة حافظ، مصدر سابق، ص٨٥-٨٨.
(٢) حسين توفيق إبراهيم، مصدر سابق، ص ٣١٨.

خريطة رقم (١٧) الأراضي المروية على ضفاف نهر النيل في مصر



المصدر/ منذر خدام، مصدر سابق.

فقد بلغت الاحتياجات المنزلية والبلدية من المياه عام ١٩٨٨/١٩٨٧ نحو ٣,٧ مليار م٣، وازدادت في عام ١٩٩٢/١٩٩١ إلى نحو ٤,٩ مليار م٣. فيما تشير البيانات المتاحة إلى أن الصناعة في مصر قد احتاجت في عام ١٩٨٨/١٩٨٧ إلى ٣ مليار م٣، وفي عام ١٩٩٢/١٩٩١ ارتفع إلى نحو ٣,٥ مليار م٣. اما احتياجات النيل الملاحية من المياه فتقدر حسب مصادر مجلس الشورى المصري بنحو ٤,٧ مليار م٣ من المياه، أما وزارة الأشغال والموارد المائية فتقدرها بنحو ٤ مليارات م٣، يضاف إليها نحو ٦٠٠ مليون م٣ تذهب إلى البحر [١].

ومن خلال ملاحظاتنا للجدول (٤١) يتضح لنا أن إجمالي الموارد المائية لمصر يبلغ عام ٢٠٠٠ ما يقارب من ٧٤,٠٥ مليار م٣ إذ يصل عدد سكانها ٦٢ مليون نسمة، بزيادة قدرها ١٠,٥٥ مليار م٣ عن ١٩٩٠. ومصادر هذا المورد المائي الجديد تتمثل في مليار م٣ زيادة في حصة مصر من مياه النيل. بعد إتمام مشروع قناة جونقلي المتوقف حالياً؛ بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي في جنوب السودان و٤,٣ مليار م٣ من المياه الجوفية غير المتجددة بالدلتا ووادي النيل، بينما تزيد طاقة تحلية المياه بحيث تنتج زيادة قدرها ٠,٠٣ مليار م٣ فإن جهود ومعالجة مياه الصرف الزراعي والصحي قد تفلح في إضافة ٣,٢ مليار م٣ فضلاً عن مليار م٣ يمكن توفيره بترشيد استخدام المياه وتحسين شبكات الري [٢].

وعندما يصل عدد سكان مصر إلى ٨٦ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ فإن الموارد المائية التي تظل ثابتة ٧٤,٥مليار م٣ وفقاً لتقديرات عام٢٠٠٠ تعجز عن مقابلة الاحتياجات المائية للأغراض المختلفة والتي تقدر ١٠٣,٢٥ مليار م٣. كما ينخفض نصيب الفرد من الموارد إلى٦٣٧م٣ (أقل من حد الاستقرار بـــ ٣٦٣ م٣) وعلى ذلك فإن الفجوة (أ)(الموارد - الاحتياجات) تظهر ناتجاً سلبياً قدره ٢٩,٢ مليار م٣ بينما تبلغ الفجوة (ب)(الموارد - الاحتياجات) على أساس نصيب الفرد (١٠٠٠م٣) ١١,٩٥
مليار م٣.

---

(١) منذر خدام، مصدر سابق، ص٨٥-٨٦.

(٢) سامر مخيمر وخالد حجازي، مصدر سابق، ص٤٨.

جدول رقم (٤١) الموازنة المائية في مصر للفترة ١٩٩٠-٢٠٥١

العام	عدد السكان	الموارد المائية					الاحتياجات المائية				نصيب الفرد من الموارد م٣/سنة	فجوة الموارد المائية	
		تقليدية		غير تقليدية		إجمالي							
		سطحية	جوفية	تحلية	معالجة		شرب	صناعة	ري	إجمالي		أ	ب
١٩٩٠	٥٢	٥٥,٥	٣,١	٠,٠٢	٤,٩	٦٣,٥	٣,١	٤,٦	٤٩,٧	٥٧,٤	١٢٢١	+٦,١	+١١,٥
٢٠٠٠	٦٢	٥٧,٥	٧,٤	٠,٠٥	٩,١	٧٤,٠٥	٤,٥	٦,١	٥٩,٩	٧٠,٥	١١٩٤	+٣,٥٥	+١١,٠٥
٢٠٢٥	٨٦	٥٧,٥	٧,٤	٠,٠٧	٩,١	٧٤,٠٧	٨	٩,٨٥	٨٥,٤	١٠٣,٢٥	٦٣٧	-٢٩,٢٠	-١١,٩٥

المصدر / سامر مخيمر وخالد حجازي، مصدر سابق، ص٤٧

ثالثاً: أثيوبيا

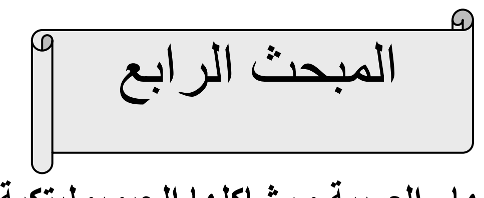
أ. واقع المياه في أثيوبيا

تمتلك أثيوبيا ثروة مائية ضخمة حتّى أنها توصف بأنها نافورة مياه أفريقيا، إذ ينبع من مرتفعات أثيوبيا أحد عشر نهراً تتدفق عبر حدودها إلى الصومال والسودان، حيث تصب هذه الأنهار في كلّ عام ١٠٠ مليار م٣ من الماء إلى جيرانها. وتناهز تصريفات النيل الأزرق - الّذي يعد أكبر هذه الأنهار - ٥٠ مليار م٣ (١).

أما المياه الجوفية فتبلغ كمياتها حوالي ٢٠ مليار م٣، في حين أن الأمطار الّتي تسقط في أنحاء متعددة من أثيوبيا (مرتفعات ومنخفضات) يبلغ معدل هطولها ١٠٠٠ ملم على الأقل تبلغ كمياتها ٤٠ مليار م٣. وتزداد هذه الأمطار في الثلث الغربي من هضبة أثيوبيا - حيث منابع النيل - حتّى يبلغ متوسطها السنوي ١٨٣٠ ملم (٢).

من هنا يمكن القول إن مياه نهر النيل لا تشكل أهمية نسبية في أثيوبيا وذلك بسبب توفر مصادر مياه أخرى بإمكانها تلبية حاجات أثيوبيا المختلفة.

(١) فتحي علي حسين، مصدر سابق، ص٨٧.
(٢) سامر مخيمر وخالد حجازي، مصدر سابق، ص٥٢.



المبحث الرابع

الأنهار العربية ومشاكلها الجيوبوليتكية

أولاً. نهر الفرات ومشاكله الجيبولولتيكية

ينبع نهر الفرات من السلاسل الجبلية في شرق الأناضول في الأراضي التركية، وتتجمع جداوله الصغيرة من فرعين هما (فرات صو) الذي يجري في سهول ارضروم، و(مراد صو) الذي يجري في هضبة أرمينيا. وعند التقاء الفرعين في كيبان يتكون المجرى الرئيس للنهر.

يقطع نهر الفرات الحدود التركية ـ السورية عند مدينة جرابلس، وتصب فيه داخل الأراضي السورية ثلاث روافد هي: الساجور، والبليخ، والخابور.

ويدخل النهر الأراضي العراقية عند مدينة القائم. ويخلو النهر من أي رافد في الأراضي العراقية باستثناء الوديان التي تصب فيه مياهها أثناء مواسم الأمطار [(١)]. [خريطة رقم ١٨]

وتشير بيانات الجدول (٤٢) إلى توزيع مساحة حوض الفرات بين الدول المتشاطئة (تركيا وسوريا والعراق)، إذ نجد أن طول النهر من منبعه حتى مصبه يبلغ ٢٩٤٠ كم، منها ١١٦٠ كم داخل العراق، والباقي موزعة بين تركيا وسوريا. وإن مساحة حوضه تقدر بـ ٤٤٤ ألف كم٢ موزعة في الدول الثلاث إضافة للسعودية الّتي تقع نسبة ١٥% من حوض النهر في أراضيها.

---

(١) لدراسة أكثر تفصيلاً عن خصائص حوض نهر الفرات راجع: عبد الأمير عبّاسٍ الحيالي، نهر الفرات والأمن المائي العربي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٥، ص٢٣-٤٣.

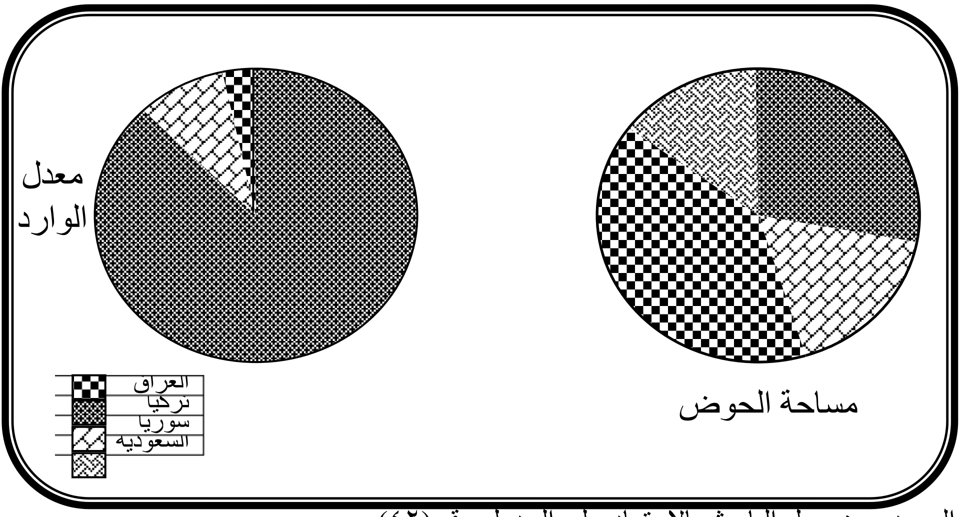
وتسهم تركيا بنحو ٨٨% من الوارد السنوي للنهر، فيما لا تتجاوز مساهمة كل من سوريا والعراق ١٢% من الوارد السنوي للنهر، الأمر الذي جعل تركيا تستخدم مياه الفرات كعامل قوة وضغط جيوبوليتكي للتأثير على سوريا والعراق. [شكل٩]

جدول رقم (٤٢) طول نهر الفرات ومساحة حوضه ومعدل إيراده السنوي

موقع النهر	طول النهر كم	مساحة حوض التغذية		معدل الوارد السنوي	
		المساحة ألف كم٢	%	مليار م٣	النسبة%
تركيا	١١٧٦	١٢٥	٢٨	٢٩,٠	٨٧,٧
سوريا	٦٠٤	٧٦	١٧	٣,٠	٩,٠
العراق	١١٦٠	١٧٧	٤٠	١,٠١	٣,١
السعودية	-	٦٦	١٥	٠,٠١	-
مجموع الفرات	٢٩٤٠	٤٤٤	١٠٠%	٣٣,٠٢	١٠٠%

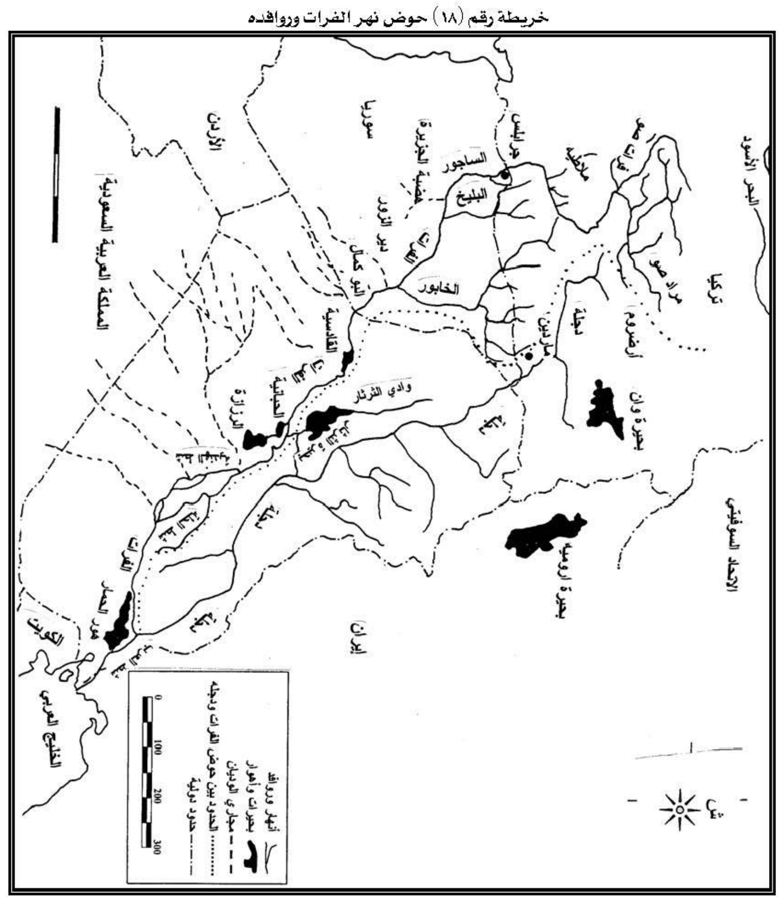
المصدر / وزارة الزراعة والري، دراسة التخطيط الشامل لموارد المياه والأراضي في العراق، الموازنة المائية

شكل رقم (٥) نسبة مساحة حوض الفرات والمساهمة في إيراده السنوي في دول الحوض



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (٤٢)

خريطة رقم (١٨) حوض نهر الفرات وروافده



المصدر / محمد سعيد كتانة، أحواض أعالي نهري دجلة والفرات وأهميتهما للعراق، معهد بحوث الموارد الطبيعية، بغداد، التقرير العلمي رقم (٧)، تموز ١٩٧٦ ص٨.

وقد ترتب على مرور النهر في هذه الدول الثلاث أن جعل لكل منها حقوقاً طبيعية في مياه النهر إلا أن العراق يعتبر المستفيد الأكبر منه؛ لطول المساحة التي يمر بها مجرى النهر في الأراضي العراقية، وأيضاً لما لها من عنصر السبق في الاعتماد والاستخدام المنتظم لمياه النهر. أما سوريا فتعتمد إلى جانب ذلك على الأمطار، وأما الاعتماد الرئيس لتركيا فعلى مياه الأمطار.

وقد جاءت الزيادة في الطلب التركي على المياه مؤخراً نتيجة المشاريع التي أقامتها، والتي تتضمن ما يقرب من ٢٠ سداً على الفرات في إطار مشروع ري الأناضول [١].

وقد برزت المشكلة في الوقت الحالي نتيجة زيادة الخطط المستقبلية للدول الثلاث لاستغلال النهر سواء بإنشاء سدود أو محطات كهربائية، وهو ما يفوق الإمكانيات الطبيعية للنهر، ومن هنا فإن أي استخدام من جانب دولة لمياه النهر دون تنسيق مع الدول الأخرى يؤدي إلى التأثير على حصصها، كما أن تنفيذ تركيا لمشروع ري الأناضول يؤدي إلى تخفيض الوارد المائي إلى كل من سوريا والعراق بما يصاحبه من نقص في المياه بالإضافة إلى تردٍ حاد في نوعيتها - بزيادة ملوحتها - ويؤثر هذا على مشاريع الري وتوليد الطاقة.

أ. جيوبولتيكية استغلال نهر الفرات

١. تركيا

بالرغم من أن تركيا لا تشكو من عوز مائي بالمقارنة مع سوريا والعراق، إذ أن معدلات الأمطار في أعالي حوض الفرات مرتفعة جداً لدرجة تكفي لضـــمان إنتاج زراعي ديمي مزدهر دون اللجوء للري. [راجع جدول ٣٥]

نظراً لما يتميز به حوض الفرات في تركيا من وجود فرق كبير في المنسوب؛ إذ يتمتع بعدد من الخوانق الضيقة والعميقة وتصاريف مهمة جداً، وبما أن هذه هي

---

(١) آمال سـعد متولي، المصـادر المائية والصـراع السـياسـي في المنطقة العربية، مجلة الوحدة المغربية، ع١، ك٢، ١٩٩١، ص٩٠.

الظروف المثلى لإنشاء سدود لتوليد الكهرباء، فقد فرضت نفسها فكرة استثمار الموارد المائية للحد الأقصى لتوليد الطاقة.

ولعل المحاولات الأولى حول استثمار مياه نهر الفرات تعود إلى عام ١٩٣٠ بعد تأسيس مؤسسة الكهرباء التركية (**ETE**)، فقد بدأت أولى دراساتها عام ١٩٣٧ لإنشاء سد كيبان الجنوبي - ملتقى فرات صو ومراد صو - لإنتاج الطاقة الكهربائية[١]. ومنذ سنة ١٩٥٠ ازداد اهتمام الحكومات التركية المتعاقبة بالتوسع الزراعي وذلك لتطوير مناطقها الشرقية أسوة بمناطقها الغربية، ولأجل تحقيق ذلك قامت بوضع الخطط والبرامج اللازمة للاستفادة من مياه نهر الفرات لتوليد الطاقة الكهربائية وإرواء مساحات واسعة في جنوب شرق الأناضول، وشهد عقد الستينات تنفيذ تركيا لبرامجها في حوض نهر الفرات [٢]. والمتمثلة بإقامة السدود والخزانات ومشاريع الري المختلفة، والتي يمكن الإشارة إلى بعض منها، وعلى النحو الآتي:

سد كيبان: وهو أول السدود المقامة على الفرات تم تنفيذه عام ١٩٧٤ عند مؤخرة التقاء نهر الفرات - فرات صو ومراد صو - تبلغ الطاقة الاستيعابية لخزان كيبان ٣٠,٧ مليار م٣، وهدفه الأساس توليد الطاقة الكهربائية سعة محطته الكهرومائية ١٣٦٠ ميكاواط ويبلغ معدل إنتاج الطاقة السنوية له ٥٧٥٨ مليون كيلوواط/ساعة في السنة [٣].

سد قرقاريا: يقع جنوب سد كيبان بنحو ٦٦ كم وقد اكتمل السد عام ١٩٨٦ وتبلغ الطاقة الاستيعابية للخزان ٩,٥٨ مليار م٣ من المياه، ويهدف للمشروع إلى توليد ٧,٥ مليار كيلو واط/ساعة سنوياً من الطاقة الكهربائية، كما أن الأراضي الزراعية

---

(١) نصيف جاسم المطلبي، السياسة المائية (الحالية والمستقبلية) لدول أعالي الفرات وأثرها على العراق، ندوة: الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات (واقعها وآفاقها المستقبلية)، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص١١٠.

(٢) سالم الياس سليمان، مصدر سابق، ص٩٧-٩٨.

(٣) **Kepan Project and Lower Euphrates Vally Development, ELE Bank, Haward University, USA, ١٩٦٠, p.١٣.**

الواقعة جنوب السد، والبالغة مساحتها ١,١ مليون هكتار سوف تستفيد من المياه المتدفقة منه خلال السنة(١).

سد أتاتورك: يعد أكبر السدود، وقد بدأ العمل به عام ١٩٨٩، ودشن في ٢٦ تموز ١٩٩٢، بعد ما بدأ ملؤه في شباط عام ١٩٩٠، يقع السد على بعد ٢٤ كم من مدينة يوزوفا و ٦٢كم من مدينة شانلي اورفه. ويعد السد الثاني في العالم من حيث ارتفاعه ١٩٠م، ويأتي في المرتبة الثالثة في العالم من حيث حجم قاعدته التي تبلغ ٨٤,٥ مليون م٣. يهدف مشروع أتاتورك لإرواء مساحة ٨٤٣ ألف هكتار من الأراضي الزراعية وإنتاج ٨,٩ مليار كيلوواط ساعة / سنوياً من الطاقة الكهربائية، وتبلغ الطاقة الاستيعابية للخزان ٤٧-٤٨ مليار م٣ من المياه. أما مساحة بحيرته الاصطناعية فتبلغ ٨١٧ كم٢ (٢).

سد بيره جك: يقع على بعد ٩٠ كم من مؤخر سد أتاتورك، تبلغ سعته الخزنية ٩٧٢ مليون م٣. يقوم السد بتزويد الجزء الرئيس من مشروع غازي عينتاب الإروائي بالمياه، تبلغ طاقة محطته الكهربائية ٦٧٢ ميغا واط (٣).

مشروع نفق شانلي أورفه: يعد هذا المشروع منشأة مهمة لتحويل مياه نهر الفرات إلى سهول ماردين أورفه وحران (**Harran**) وجيلان بينار (**Ceylan Pinar**) من أجل ري ٣٢٧,٧٢٥ ألف هكتار بالانحدار و١٤٨,٦٤٩ ألف هكتار بالضخ من أراضي هذه المناطق،ويتألف نفق أورفه من نفقين متوازيين طول كل منهما ٢٦,٤كم بقطر داخلي ٧,٦٢م،وبلغ التصريف الأقصى للنفقين ٣٢٨ م٣/ثا. وهذا النفق من أطول وأكبر الأنفاق المماثلة حجماً في الري على الصعيد العالمي.

---

(١) -١٨ **Tubitak, Guneydoqu Andolu Projects, Tarmosal Kalkinm & Simpozy amu** ١٢٩ **Ankara University, Zerat Fakultes, Solons, Ankara,** ١٩٨٦**, p.**٢٠-٢١.

(٢) صبري فارس الهيتي، مشكلة المياه في الوطن العربي، دراسة جيوبوليتكية، مجلة بيت الحكمة، دراسات اجتماعية، ع٦، صيف ٢٠٠٠، ص٢٥.

(٣) نصيف جاسم المطلبي، السياسة المائية الحالية والمستقبلية لدول أعالي الفرات، مصدر سابق، ص١١٦.

كما أن هناك ثمانية سدود رئيسية أخرى مخطط تنفيذها على الفرات وهي: (سد بيرجك، سد قرقاش، سد سلطان صو، سد هانغ، سد جات، سد حاج حيدر، سد مرسال، سد كايت)، وتبلغ إجمالي السعة الخزنية لهذه السدود بنحو ٣٨٩ مليار م٣، وتروي مساحة ٧١٤,٩ ألف دونم من الأراضي الزراعية وتنتج حوالي ٢٤٧ ميكا واط / ساعة من الطاقة الكهربائية.

وتشير الدراسات المائية أن احتياجات تركيا المائية للأغراض الزراعية أو لغيرها محدودة، ولكنها أخذت بالتصاعد وستزداد تبعاً للتطور الحاصل بينها بإضافة مساحات جديدة للري. وفي تقديرات سابقة بحسب دراسة أجراها البنك الدولي عام ١٩٦٥ قدرت احتياجات تركيا السنوية من مياه الفرات بنحو ١,٥ مليار م٣ لري مساحة قدرها ١٥٣ ألف هكتار [١].

كما تشير المعلومات المتوفرة إلى أن المشاريع الإروائية التركية المقامة على حوض الفرات تتضمن تسعة مشاريع، يبلغ إجمالي مساحة الأراضي المروية لهذه المشاريع نحو ٤٣٣٣,٧ ألف دونم، تتطلب كمية من المياه لإروائها بمقدار ١٠,٤٢٩ مليار م٣ سنوياً وكما هو موضح في الجدول (٤٣) والشكل (١٠) اللذان يوضحان منظومة هذه المشاريع على نهر الفرات والأراضي التي تخدمها [٢].

---

(١) علي غالب عبد الخالق، المشاريع الحالية والمستقبلية، مصدر سابق، ص١٢.

(٢) فتحي علي حسين، المياه في الوطن العربي، مصدر سابق، ص٨٩.

جدول رقم (٤٣) المشاريع الإروائية التركية على نهر الفرات

المشروع	الأراضي المروية التي يتضمنها المشروع ألف دونم		الاحتياجات المائية مليون م٣
	المساحة الإجمالية	المساحة الصافية	
غازي عينتاب	٣٢٦,٧	٢٧٦,٤	٧٢٠
أديمان-كاهتا	٣٠٩,٦	٢٦٥,٣	٦٧٧
أديمان كوكسو - عربان	٢٨٦,٤	٢٤٤,٣	٤٢٨
بزوفا	٢٧٨,٨	٢٤٣,٩	٧١٨
سفريك - هلفان	٦٤٠,٤	٥٦٠,٢	١٥٢٣
ماردين - سالينبار	٤١٩,٢	٣٥٩,٢	٩٩٤
سروك - يازكي	٥٨٦	٤٩٩,٩	١٤٧٢
أورفا حران	٥٦٦,١	٤٩٤,٢	١٥٢٧
المجموع	٤٣٣٣,٧	٣٧٢٥,٥	١٠٤٢٩

المصـــدر/وزارة الري، الهيأة العامة للخزانات والســـدود - تقرير مترجم عن مشـــاريع الري في تركيا(غير منشور)، ١٩٩٧.

شكل رقم (١٠) منظومة المشروعات التركية الرئيسة على نهر الفرات

شكل رقم (١٠) منظومة المشروعات التركية الرئيسة على نهر الفرات

مجرى النهر

كبان

قر ـار

مشروع أديمان ـ كاهتا

٧٧٤٠٠

مشروع سفريك ـ حلفان

١٦٠١٠

٦٩٧٠٠

أتـ ـور

مشروع أديان ـ كوسكو

٧١٦٠٠

مشروع سروك يازيكي

١٤٦٥٠

نفق أورفا

أورفا ـ حران

١٤١٥٠

مشروع غازي ـ عينتاب

٨١٧٠٠

٣٣٤٩٠

ماردين ـ سايلنبار

بـ ـرج

قر مش

المصدر /أحمد عمر الراوي، مصدر سابق.

هذا ويمكن للســـدود المنفذة، أو قيد التنفيذ في حوض نهر الفرات في تركيا أن تخزن حوالي ٩١ مليار م٣ من المياه، وهذا ما يعادل ثلاثة أضـــعاف إجمالي الواردات المائية للنهر. أما حجم التخزين في سوريا فتصل قدرته إلى ١٦,١ مليار م٣، وفي العراق ١١,٩ مليار م٣ فقط. [جدول ٤٤]

جدول رقم (٤٤) مقارنة بعض المعطيات عن السدود والخزانات الرئيسية المنفذة والجاري تنفيذها على نهر الفرات

ت	وجه المقارنة	تركيا	سوريا	العراق
١.	حجم الخزانات (كم٣)	٩١	١٦,١	١١,٩
٢.	حجم التخزين المفيد (كم٣)	٤٢	١٠,٥	٩,٧
٣.	الفواقد (كم٣)	٣,٥	١,٥	٢,٨
٤.	المساحات المراد ريها (ألف هكتار)	١٤٤٦	٧٣٦	١٩٥٢
٥.	الاحتياجات الصافية للري (كم٣)	١٢,٢	٩,٣	١٧,٢
٦.	الاحتياجات الأخرى (كم٣)	٠,٣٥٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠
٧.	حجم المياه الإجمالي (٣+٥+٦)	١٦,٠٥	١١,٣٠	٢٠,٥٠
	الطاقة (ميغاواط)	٦٢٣٢	١٥٦٥	٨٦٠
	الطاقة المولدة (مليار كيلوواط/ساعة)	٢٤,٥٠٤	٤,٣٥	-

المصدر/عبد العزيز شحاذة المنصور، مصدر سابق، ص١١٢.

من هنا يمكن القول إن ما تقوم به تركيا عند التخوم العربية يتعدى أبعاده التنموية المعلنة إلى أبعاد جيوبولتيكية مبطنة، وهي تستخدم سلاح المياه بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن الكيان الصـــهيوني، وتعمل على تهديد الأمن القومي العربي من خلال ضـــربها العمود الفقري للخطط التنموية في كل من ســوريا والعراق، وفي هذا المجال يقول الخبير المائي الأمريكي توماس ناف: ((إن سد أتاتورك قد يكلف سوريا خسارة ٤٠% من مياه الفرات، ويكلف العراق ٧٥ أو ٩٠ % من حصته في هذا النهر)).

وقد أكد مثل هذا الكلام المدير العام لســـد الفرات في ســـوريا، حين أعرب عن اعتقاده بأن سد أتاتورك سيخفض تدفق الفرات بمقدار الثلثين، مما يحوله إلى جدول مالح غير ذي أهمية، كما أكد إبان مدة الثلاثين يوماً التي قطعت خلالها

تركيا مياه الفرات لملء خزان أتاتورك في المدة من ١/١٣ ولغاية ٢/١٣ / ١٩٩٠ قوله: ((هذا لم يعد نهراً، لقد مات نهر الفرات، وإن الأتراك يقولون للناس الذين يعيشون على ضفتيه: أن يهاجروا أو يموتوا)) [١].

ولأن الماء بات أغلى من النفط، فإن تركيا تستعجل الخطا لبناء امبراطورية المياه وربط دول المشرق العربي بكونفدرالية اقتصادية، وتعمل تركيا على الإفادة من التحولات الإقليمية والدولية التي جاءت لصالح المعسكر الأمريكي، ومن المرجح أن تلعب دوراً جيوبولتيكياً فاعلاً في محاولة منها لأن تكون القوة الإقليمية الأولى في المنطقة. وأن تستعيد دورها الإمبراطوري في مجال حيوي يشمل مجموعة دول القوقاز في الشمال الشرقي، ومجموعة دول يوغسلافيا (سابقاً) في الشمال الغربي، ومجموعة المشرق العربي جنوباً.

٢. سوريا

تعد مياه نهر الفرات ذات أهمية مصيرية بالنسبة لسوريا. بخاصة أن سوريا أوشكت على استنفاذ مواردها المائية خارج حوض النهر؛ من أجل تأمين مياه الشرب والري والصناعة، نتيجة التزايد السكاني الذي تبلغ نسبته ٣,٦%، وكذلك ارتفاع نسبة التمدن [٢].

إذ يشكل الفرات فيها مصدر الطاقة المائية الرئيس، فهو يزودها بنحو ٩٠% من احتياجاتها المائية. فيما لا تزيد قدرة المصادر الأخرى عن ١٠% [٣]. لذلك ستبقى مياه الفرات حاضراً ومستقبلاً العماد الرئيس لأي تطوير اقتصادي تشهده سوريا في مختلف المجالات.

ويعد الفرات المصدر الرئيس لزراعة الحبوب والسكر في سوريا، كما تعتمد على مياهه محافظات: (الرقة، دير الزور، الحسكة) لتأمين مياه الشرب، إضافة

---

(١) عبد العزيز شحاذة، مصدر سابق، ص١٧٥.
(٢) رفيق جويجاتي، مصدر سابق، ص١٧.
(٣) مروان عبد الملك ذنون، مصدر سابق، ص٤٨.

إلى اعتماد القطر الســوري على مياه النهر في معالجة مشــكلة نقص المياه في مدينة حلب بعد تحويل تركيا لنهر القويق عام ١٩٤٧ (١).

وازدادت أهمية الفرات بشكل أكبر ولاسيما بعد التوسع الذي شهدته سوريا بعد الثمانينات وازدياد الحاجة إلى الوفرة المائية نتيجة لاستنفاد المصادر المائية الأخرى، ومحدودية اســتخدامات مياه نهر دجلة لأسـباب جغرافية واقتصــادية؛ لذا فإن مياه الفرات تمثل عماد الاقتصــاد الســوري الذي يعتمد أصــلاً على الزراعة التي بدورها تعتمد على مياه الفرات التي تساهم بنحو ٩٠% من وارد المياه السنوي في سوريا (٢).

وكانت سـوريا قد أنشـأت سـد الطبقة وسـد تشـرين وسـد البعث (٣) وتقوم حالياً بإنشــاء ســدي الخابور وحلبية (٤)، بهدف تطوير اســتخدام المياه وتقليل حجم الفاقد منها. كما قامت ســوريا باســتصــلاح الأراضـــي القابلة للزراعة من خلال عمليات استصلاح شاملة تضمنت إنشاء شبكات ري حديثة، وقنوات ري حديثة معلقة تعمل على زيادة كفاءة الري وتقليل الفاقد المائي (٥). [خريطة ١٩]

وقد قدر البنك الدولي المسـاحات المزروعة في سـوريا على نهر الفرات في عام ١٩٦٥ بــ ٢١٣ ألف هكتار قدرت استعمالاتها المائية بــ ٣ مليار م٣ سنوياً. وحسب المعلومات المقدمة من قبل الوفد الســوري في مفاوضـــات اللجنة الفنية للمياه المشتركة عام ١٩٨٣ فإن المساحات المروية في حوض الفرات كانت في ذلك العام ٢٥٨ ألف هكتار يبلغ احتياجها المائي بحدود ٣,٨٧ مليار م٣ (٦).

---

(١) زهير أبو داود، مشكلة الفرات، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، ع٢٣، ١٩٩٠، ص١٦.

(٢) **Thomas Naef and C.Matson, Water in the middle east conflict or cooperation, Penselvanya University Press ١٩٨٤, p١٠١.**

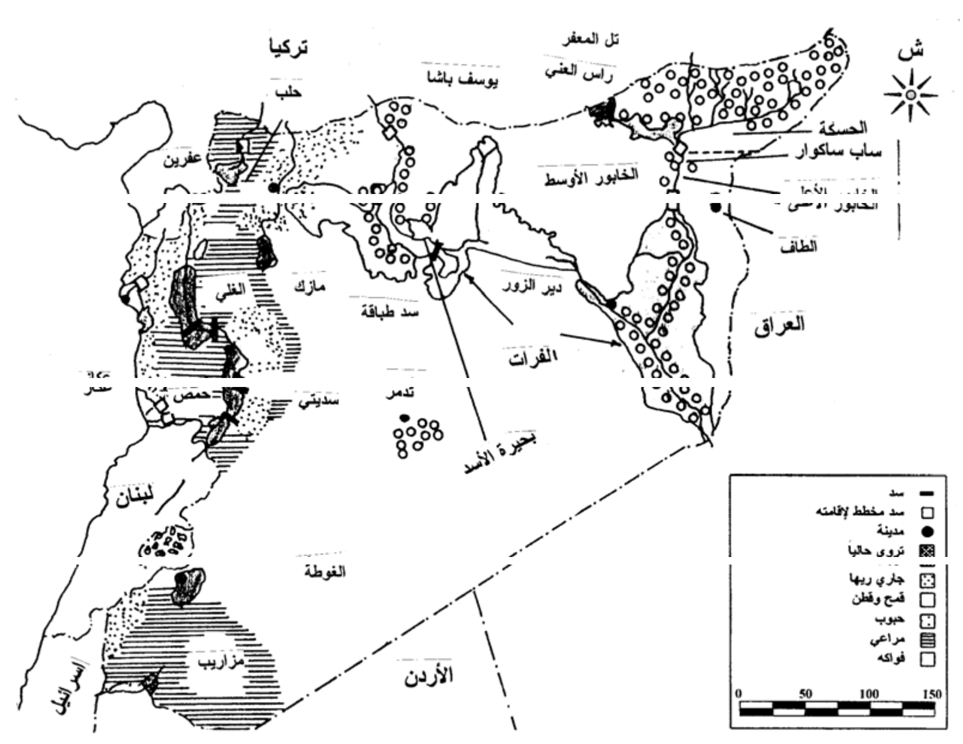
(٣) صبري فارس الهيتي، مشكلة المياه في الوطن العربي، مصدر سابق، ص٢٧.

(٤) نصـيف جاسـم المطلبي، السـياسـة المائية الحالية والمسـتقبلية لدول أعالي الفرات، مصـدر سابق، ص١١٧.

(٥) عبد العزيز شحاذه المنصور، مصدر سابق، ص١٠١.

(٦) وزارة الخارجية ووزارة الري العراقية، مصدر سابق، ص١٤.

وتخطط سوريا لري مساحة ٧٣٧ ألف هكتار من أراضيها الصالحة للزراعة، تقدر احتياجاتها المائية بنحو ١١ مليار م٣ (١).



المصدر/ أرنون سوفير , انهار من النار / الصراع على المياه في الشرق الأوسط إصدار : جامعة حيفا , تلاجمة الدار العربية للنشر والتوزيع , القاهرة ١٩٩٣ , ص ٩٦

وفي هذا الصدد يشير وزير الري السوري: ((إن نهر الفرات وحده المسؤول عن الأمن الغذائي لسوريا))، ويصب في هذا الإطار أن الغذاء يمثل ١٠-١٥% من واردات سوريا السنوية، أو ما يوازي ٣٠٠ ألف طن من القمح سنوياً. كما ان التزايد السكاني المطرد سيدفعها إلى استيراد المزيد من كميات الحبوب في السنوات القليلة القادمة.

(١) عبد العزيز شحاذه المنصور، مصدر سابق، ص١٠١.

كما أن مقارنة بسـيطة مع تركيا تدل على تفاوت كبير في إنتاج الغذاء، وتؤكد حاجة سـوريا للمياه، ففي عام ١٩٨٧ أنتجت تركيا نحو ١٩ مليون طن من القمح لإطعام ١٠,٣٣ مليون نسـمة. وبهذا يكون إنتاج تركيا من القمح يزيد ١١,٥ مرة على إنتاج سوريا، في حين أن عدد سكان تركيا يزيد ٤,٩ مرة فقط عن عدد سكان سوريا [(١)].

كما إن لسـوريا حاجة في مياه الفرات لتوليد الكهرباء الهيدروليكية، وذلك لكي تدخر وارداتها من مصادر الطاقة الأخرى (ولاسيما النفط). إذ كانت نحو ٦٠% من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في سـوريا في بداية الثمانينات هي كهرباء هيدروليكية. وقد تجلت جسـامة المشـكلة عندما انخفض منسـوب سـطح المياه في بحيرة الأسـد عام ١٩٩٠ نتيجة لإيقاف تركيا تدفق مياه الفرات فقد انخفض إنتاج السد من الكهرباء إلى ٥,٣٠% من قدرته الإنتاجية، الأمر الذي ألحق أضراراً بالغة بالاقتصاد السوري بشكل عام، وبإمدادات المدن بشكل خاص [(٢)].

يتضح ممّا سبق مدى أهمية مياه الفرات بالنسبة لسوريا، سواء كان إنتاج الغذاء وتحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائي أم لتوليد الطاقة أو غيرها من الاسـتخدامات. كما أن المعلومات التي تشـير إلى أن سـوريا تسـاهم بنسـبة ٩% من مياه الفرات لا تكشـف الحقيقة برمتها على مدى اعتماد سـوريا على نهر الفرات؛ لأن كثيراً من الأحواض الجوفية للينابيع السورية تقع في الأراضي التركية، وبالتالي فإن أي ضخ للمياه الجوفية شمال الحدود السورية سيؤدي إلى استنزافها وانخفاض منسوبها إن لم يكن نضوب تلك الينابيع بصورة كلية [(٣)]. من هنا يعتقد الباحث صحة وجهة النظر القائلة: ((إن نهر الفرات يعد حاسماً لبقاء سوريا على قيد الحياة)).

---

(١) رفيق جويجاتي، مصدر سابق، ص١٩-٢٠.
(٢) أرنون سوفير، مصدر سابق، ص٩٨.
(٣) عبد العزيز شحاذه المنصور، مصدر سابق، ص١٠٤.

٣. العراق

من المعروف أن نهر الفرات هو شـــريان حيوي تقوم على توفر مياهه حياة الملايين الذين يقطنون حوض النهر في العراق، فقد نشـــأت على ضـــفافه أقدم الحضـــارات المعروفة في التاريخ. واســـتطاع العراقيون تطوير أنظمة الري والزراعة، فبنوا الســـدود وشـــقوا القنوات للســـيطرة على مياهه واســـتغلالها أمثل استغلال.

ويعيش اليوم أكثر من ثلث ســـكان العراق في حوض النهر، يعتمدون في حياتهم ومعيشتهم على مياهه بصورة رئيسة، إذ تزرع مساحة تقدر بنحو ١,٣٧٠ مليون هكتار، كما أنشـــأت العديد من الصـــناعات المهمة ضـــمن حوض النهر، تعتمد هي الأخرى على مياهه. ولغرض اســـتخدام تلك المياه الاســـتخدام الأمثل، فقد أقيمت مشاريع جديدة، أما المشاريع القائمة منذ زمن بعيد، فقد أجريت عليها الإصلاحات اللازمة. كما جرى تحسين الشبكات الإروائية المرتبطة بها. [شكل رقم ١١]

ولكن إقامة المشـــاريع التركية قد أثر كثيراً على خطط المشـــاريع الزراعية والإروائية العراقية، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في الإيرادات المائية.

وتكفي الإشارة هنا إلى أن معدل واردات نهر الفرات المسجلة داخل الأراضي العراقية فقط لمدة ٤٠ عاماً في الفترة من العام ١٩٣٠ إلى العام ١٩٧٠، كان يبلغ ٣٠,٣ مليار م٣، في حين أن معدل إيراداته حالياً ـ كما أسلفنا سابقاً ـ بحدود ٢٢,٦ مليار م٣ (١).

---

(١) وزارة الخارجية ووزارة الري العراقية، مصدر سابق، ص١٥.

شكل رقم (١١) منظومة المشروعات العراقية الرئيسة على نهري الفرات ودجلة

ثانياً. نهر دجلة ومشاكله الجيوبوليتكية

تقع منابع نهر دجلة في مرتفعات تركيا الجنوبية الشرقية، وتتكون من عدة روافد يجري بعضـــها من المرتفعات القريبة من بحيرة وان،وتؤلف نهر بوتان صـــو، ويجري البعض الآخر من الجبـال القريبـة من بحيرة كولجك وتؤلف نهر بطمـان صو، وبالتقاء هذين النهرين يتكون المجرى الرئيس لنهر دجلة.

وقبل دخول النهر بشـــكل كامل الحدود العراقية، يشـــترك فيه كل من تركيا وسوريا والعراق لمسافة ٤٣,٥ كم، منها ٣٦ كم تشترك بين تركيا وسوريا، والباقي بين العراق وسـوريا، وبهذا فإن نهر دجلة لا يدخل الأراضـي السـورية بشـكل كامل وإنما بضـفته الغربية فقط، وتقدر مســاحة حوض دجلة في الأراضــي السـورية بـ ٨٣٤ كم٢. إلا أن سوريا لا تساهم بأي نصيب في مياهه [١].

يدخل نهر دجلة الحدود العراقية عند قرية فيشـــخابور، وتصـــب فيه روافد عدة داخل الأراضي العراقية وهي: الخابور، الزاب الكبير، الزاب الصغير، نهر العظيم، ونهر ديالى. يبلغ طول نهر دجلة ١٩٠٠ كم. وإن مساحة حوضه تقدر بــ ٤٧١٦٠٦ كم٢ موزعة في الدول الثلاث - تركيا والعراق وإيران إضافة لسوريا الّتي تقع نسبة ٠,٢% من حوض النهر في أراضيها.

جدول رقم (٤٥) طول نهر دجلة ومساحة حوضه في الدول المشتركة

الدولة	مساحة الحوض كم٢ (١)	نسبتها من المساحة الكلية%	المساحة المهمة في تغذية الحوض كم٢	نسبتها من مساحة الحوض في الدولة %	طول النهر كم (٢)	نسبته من طول النهر الكلي %
تركيا	٥٧٦١٤	١٢,٢	٥٧٦١٤	١٠٠	٤٤١	١٧
سوريا	٨٣٤	٠,٢	٨٣٤	١٠٠	٤٤	٢
العراق	٢٥٣٠٠	٥٣,٦	٨٣٢٣٧	٣٢,٩	١٤١٥	٨١
إيران	١٦٠١٥٨	٣٤	١٣٠١٥٨	٨١,٣	-	-
المجموع	٤٧١٦٠٦	%١٠٠	٢٧١٨٤٣	-	١٩٠٠	%١٠

المصدر / محمد سعيد كتانة، مصدر سابق، ص٨.

(١) محمد جواد المبارك، أثر المياه في العلاقات بين الدول، مصدر سابق.

وتوضــح بيانات الجدول (٤٦) أن مســاهمة العراق بمعدل الوارد الســنوي للنهر نحو ٣٢%، في حين تبلغ مساهمة تركيا ٥٦%، وإيران ١٢%. إذ نجد أن وراد نهر دجلة الرئيســـي والخابور يتكون معظمه داخل الأراضـــي التركية، ولكن وارد نهر الزاب الكبير يكون الجزء الأكبر منه البالغ نســـبته ٥٨% في الأراضــــي العراقية. والباقي في الأراضـــي التركية، أما الزاب الصــغير فتســاهم إيران بنســبة ٣٦% من وارده السنوي، كما تساهم إيران بنسبة ٥٩% من وارد نهر ديالى.

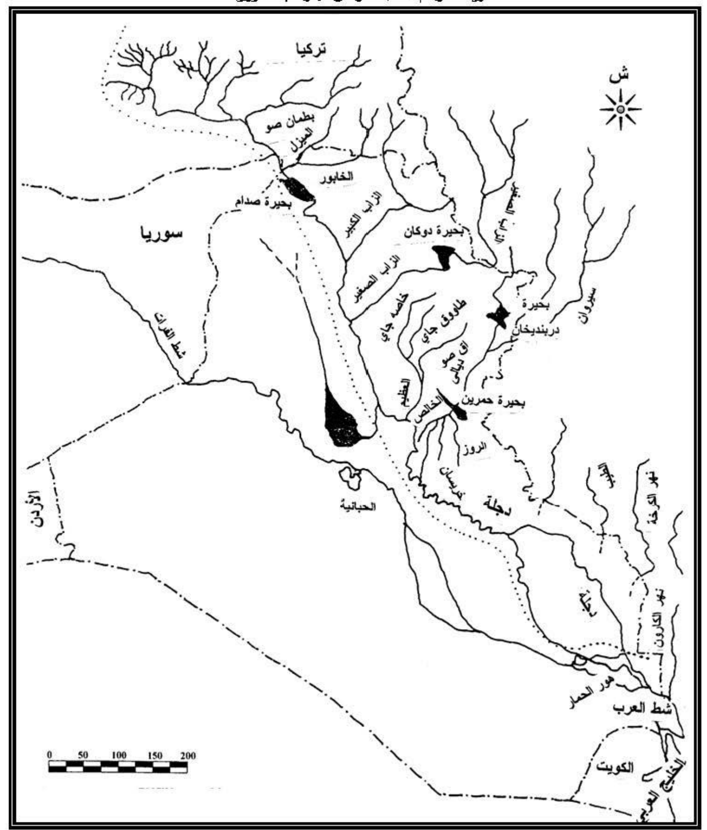
جدول رقم (٤٦) مساحة حوض نهر دجلة وروافده ونسبة المساهمة بمعدل وارده السنوي

النهر	الطول كم	مساحة الحوض كم٢	معدل الوارد السنوي مليار م٣	نسبة الوارد		
				العراق	تركيا	إيران
دجلة خارج العراق	٤٤١	٤٦٧٠٠	١٩,١	-	١٠٠%	-
الخابور	١٦٠	٦٢٧٠	١,٩٤	-	١٠٠%	-
الزاب الكبير	٣٩٢	٢٦٤٧٠	١٣,٢	٥٨%	٤٢%	-
الزاب الصغير	٤٠٠	٢٢٢٥٠	٧,٠	٤٦%	-	٥٦%
العظيم	٢٣٠	١٠٧٨٠	٠,٨٦	١٠٠%	-	-
ديالى	٣٨٦	٣٢٠٠٠	٦,١١	٤١%	-	٥٩%
مجموع نهر دجلة	١٩٠٠		٤٨,٢	٣٢%	٥٦%	١٢%

المصـــدر / وزارة الزراعة والري - الهيأة العامة لتشــغيل مشـــاريع الري، المدلولات المائية، أنهار العراق ١٩٩٠.

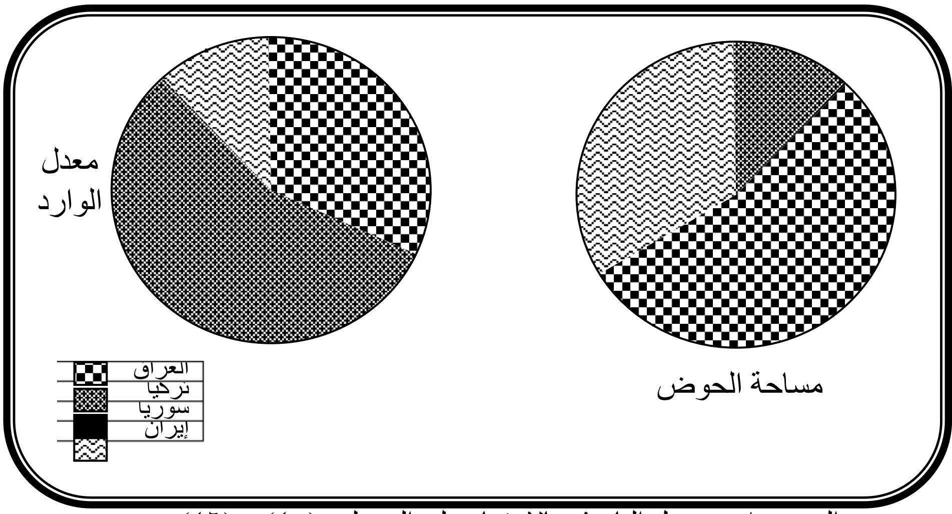
وفي رأينا إن مشـاكل دجلة تكاد تكون محدودة إذا ما قورنت بمشـاكل الفرات، إذ إن هناك فروعاً كثيرة تنبع من داخل العراق، كما أن المناطق الجبلية التي يمر بها النهر في تركيا تجعل من الصــعب إجراء أعمال تؤثر بصـــورة فعالة على العراق، أما المشكلة الرئيسة فهي تتعلق بموقع سوريا على هذا النهر وعلاقة تركيا بها ... إذ تمنع تركيا قيام ســوريا حالياً باســتغلال مياه النهر في الجزء المار بأراضــيها مقابلاً لأراضـــي تركيا ... وســوف تتعقد المشــكلة مســتقبلاً ولاســيما إذا ما قامت تركيا باســـتغلال بعض روافد النهر في أراضـــيها غير الجبلية على الرغم من ضــآلة تصرفاتها.


خريطة رقم (٢٠) حوض نهر دجلة وروافده



المصدر/ محمد سعيد كتانة، مصدر سابق.

شكل رقم (١٢) نسبة مساحة حوض دجلة والمساهمة في إيراده السنوي في دول الحوض



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على الجدولين (٤٥) و (٤٦)

أ. جيوبولتيكية استغلال نهر دجلة

١. تركيا

على الرغم من صعوبة استغلال مياه نهر دجلة في تركيا؛ لأن القسم الأعظم من أراضـــي حوض النهر هي مناطق جبلية وعرة ونائية، إلا أن الحكومات التركية حاولت بشتى الطرق والوسائل الاستفادة من مياه النهر المذكور والعمل على تطوير حوضه، وبشكل خاص الأراضي السهلية الواقعة بين الهضاب والسلاسل الجبلية العالية المحيطة بحوض النهر؛ وذلك لتحقيق فوائد اقتصـــادية من جهة ولكي لا تدع المياه تنساب حرة طليقة إلى دول الجوار التركي من جهة أخرى، مما يكسب تركيا إمكانية التحكم والسيطرة على مياه نهر دجلة أيضاً.

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت الحكومات المتعاقبة برنامجاً متكاملاً تضمن إنشاء ٣٧ خزاناً و ٣٨ محطة كهربائية مع ٤١ شبكة إروائية [١]، هذا مع العلم أن معظم وحدات هذا البرنامج هي جزء من مشروع (**GAP**) الذي سبق (سيتم) الإشارة إليه.

(١) سالم إلياس سليمان، مصدر سابق، ص١٠٦.

ولعل أبرز المشـــاريع التركية المنجزة، والمزمع إنجازها في حوض نهر دجلة هي:

- مشـروع جزرة: يضـم هذا المشـروع سـد جزرة ومحطته الكهرومائية وطاقتها السنوية ١,٢٠٨ مليار كيلو واط / ساعة من الكهرباء، إضـافة إلى مشـروع ري يؤمن الميـاه اللازمـة لري ٨٩ ألف هكتـار من الأراضـــي الزراعيـة في وادي سيلوبي.
- مشـروع محطة إيلي صـو: تقدر الطاقة الإنتاجية لهذه المحطة بما يقرب ٣,٨٣٠ مليار كيلو واط / ساعة من الكهرباء سنوياً [١].
- مشـــروع غرزان: تبلغ طاقته الخزنية ٤٣٦ مليون م٣، ويهدف إلى إرواء نحو ٦٠ ألف هكتار من الأراضـــي الزراعية، كذلك إنتاج طاقة كهربائية قدرها ٣١٥ مليون كيلو واط / ساعة سنوياً [٢].
- مشـروع سد ديوه كيدي: يقع على نهر فرطاق صـو أحد روافد دجلة صـو شـمال مدينة ديار بكر بـــــ ٢٧ كم، وتبلغ ســـعته الخزنية ١٩٥ مليون م٣ من المياه، ومسـاحة بحيرته الاصـطناعية ٣٢,١٤٠ كم٢، يروي مسـاحة ٨٩٦٠ هكتار من سهول ديار بكر، وهو من المشاريع التي تم إنجازها منذ سنة ١٩٧٢.

إضـــافة إلى ما ورد سـابقاً هناك مشـاريع أخرى في حوض نهر دجلة منها: سـد بوتان إلى الشمال من مدينة سعرت لغرض توليد الطاقة الكهربائية، وسد ديار بكر، وسد سلمان، وسد روزك، وسد كوك صو، وخزان جليخان [٣].

كما هناك نحو ٩ مشاريع أخرى مقرر إقامتها على نهر دجلة وكما هي موضحة في الجدول (٤٧) التالي:

---

(١) عبد العزيز شحاذه المنصور، مصدر سابق، ص١٧٠.
(٢) صبري فارس الهيتي، مشكلات المياه في الوطن العربي، مصدر سابق، ص٢٦.
(٣) سالم إلياس سليمان، مصدر سابق، ص١١٠.

جدول (٤٧) المشاريع التركية على نهر دجلة

اسم المشروع	المساحة المروية التي يتضمنها المشروع ألف دونم		الاحتياجات من المياه م٣
	المساحة الإجمالية	المساحة الصافية	
دجلة - كرالكيزي **I**	٢٠٨,١	١٧٧,٦	٥٢٨
دجلة - كرالكيزي **II**	٢٩٦,٠٣	٢٥٥,٩	٧٢٧
بطمان - الجانب الأيمن	٧٥,٠	٦٣,٧	١٩٦
بطمان الجانب الأيسر	٧٥,٩	٦٤,٣	١٦١
بطمان - سلفان	٨٥٢,٠	٧٤٨,٤	٢١١٤
جرزان	٢٤٠,٠	٢١٠,٨	٥٣٧
نصيبين - سيزر - أويل	٢٨٠,٠	٢٤٥,٩	٧٧٠
سيلوبي	١٢٨,٠	١١٠,٦	٣٣٩
المجموع	٢٢٣١,٣	١٩٤٤,٠	٥٥٥٤

المصـدر / وزارة الري - الهيأة العامة للخزانات والسـدود - تقرير مترجم عن مشـاريع الري في تركيا (غير منشور)، ١٩٩٧.

وتشـير بيانات الجدول إلى أن المشـاريع الإروائية التي سـتقيمها تركيا على نهر دجلة سـتروي بحدود ٢,٢٣١ مليون دونم تتطلب نحو ٥,٦ مليار م٣ من المياه ويوضح الشكل (١٣) منظومة هذه المشاريع ومواقعها على مجرى النهر.

شكل رقم (١٣) منظومة المشروعات التركية الرئيسة على نهر دجلة

مجرى النهر

مشروع كركاليزي
١٢٦٠٠٠ ه

كركا

مشروع ضخ٤

مشروع ضخ٥

دجلة

يو جندي

نهر دجلة

مشروع

مشروع

مشروع

مشروع

مشروع بطمان – سلفان ٢١٣٠٠٠هـ

سيلفان

قيصر

مشروع بطمان
٣٧٧٠٠ ه

بطمان

جرزا

السو

مشروع نصيبين

٨٩٠٠٠ ه

سيزر

مشروع سيلوبي

٢٢٠٠٠هـ

المصدر/ أحمد عمر الرّاوي، مصدر سابق.

٢. سوريا

قد أخذت ســوريا ومنذ الثمانينات في الاســتفادة من مياه نهر دجلة لإحياء منطقة حوض النهر نفسه، إلا انها لا تستطيع أن تقيم سدوداً رئيسية على حوض النهر في أراضيها إلا بالاتفاق مع إحدى الدولتين تركيا أو العراق بسبب ضيق المساحة من جهة وعدم توازي ضفتي النهر ضمن أراضيها فالجهات الشرقية تكون ذات حافات منخفضة على عكس الحافات الغربية، لهذا تحددت إمكانياتها فقط بسحب المياه عن طريق الضخ (١).

وتخطط ســوريا لري ١٥٠ ألف هكتار بمياه هذا النهر في المرحلة الأولى وحوالي ٢٢٠ ألف هكتار إضافية في المرحلة الثانية (٢).

٣. إيران

ضمن خططها الرامية للاستفادة من مياهها المتدفقة نحو نهر دجلة الذي يصب في الأراضي العراقية، أقدمت إيران على إقامة عدد من المشاريع الإروائية والسدود على الروافد التي تغذي نهري الزاب الصــغير وديالى (*). فقد قامت إيران وضــمن مشاريعها للري بفتح ثلاث قنوات للري لسحب المياه من نهر بناوه سوته لأغراض الزراعة (٣).

كما شرعت في إقامة عدد من السدود الوقتية على نهر قرة توق الذي يصب في نهر ديالى، لرفع منســوب المياه داخل إيران وتحويلها عن الأراضـــي العراقية مما يعرض البســاتين والمزارع إلى التلف. ونقص مياه الشــرب لناحية قره توق. كذلك قامت إيران بشق قناة قرب مدينة قصر شيرين لسحب مياه الوند إلى خسروي (٤).

---

(١) سالم إلياس سليمان، مصدر سابق، ص١٣٤.

(٢) فتحي علي حسين، المياه في الوطن العربي، مصدر سابق، ص٨٨-٨٩.

(*) روافد نهر الزاب الصــغير هي: قزلجه، زراوه، بياره، كوكه ســور، بانه، براوه ســوته. أما روافد نهر ديالى فهي: الوند، عباسان، سيروان، زمكان ... انظر: فلاح شاكر أسود، نهرا دجلة والنيل دراســة في علاقة الجوار، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، ع٢٠، تموز ١٩٨٧، ص١٠٧.

(٣) عبد المالك خلف التميمي، مصدر سابق، ص١٤٠.

(٤) فلاح شاكر أسود، مصدر سابق، ص١١٠.

وتجدر الإشارة هنا، إضافة إلى ما ترفده المرتفعات الإيرانية في قسمها الغربي من مياه باتجاه نهر دجلة داخل الأراضي العراقية. تخترق الحدود العراقية - الإيرانية أنهر صغيرة ومجاري مياه متعددة تتوزع على خمسة محافظات عراقية،،يكون قسم من هذه المجاري الحدود بين العراق وإيران لمسافات قصيرة بينما يعد القسم الآخر خط الحدود من منابعها في إيران لتصب في الأراضي العراقية المجاورة للحدود وتتدرج الأنهار المشتركة من الشمال حتى الجنوب.

٤. العراق

يلاحظ أن الوارد المائي لنهر دجلة الرئيسي الذي يمكن لتركيا أن تتحكم به يبلغ نحو ٢٦,٦ مليار م٣ سنوياً المتمثل: بوارد نهر الخابور ودجلة الرئيسي، ونسبة ٤٢% من الزاب الكبير. كما تقدر المياه التي يمكن لإيران أن تتحكم بها من وارد نهر دجلة عن طريق روافده هي بحدود ٦,١١ مليار م٣ سنوياً المتمثلة بمساهمتها بوارد نهري الزاب الصغير وديالى. الأمر الذي يعكس الآثار السلبية لأي السياسات المائية التي تقوم بها كل من تركيا وإيران على الموارد المائية للعراق.

بهدف ضمان استغلال موارده المائية في حوض نهر دجلة أمثل استغلال، أنشأت الجهات العراقية عدة سدود على نهر دجلة وروافده منها: سد دوكان عام ١٩٥٩، وسد دربنديخان عام ١٩٦٢، وسد حمرين عام ١٩٨١، وسد صدام عام ١٩٨٦، وسد دبس عام ١٩٦٥، وسد ديالى عام ١٩٦٩، والسد العظيم عام ١٩٩٩.

كما أنشأت عدداً كبيراً من السدات والنواظم القاطعة الرئيسية أهمها: سدة الكوت عام ١٩٣٩، وسدة سامراء ومنظومة الثرثار عام ١٩٥٦، ونواظم المشرح والكحلاء عام ١٩٧٧، والبتيرة والعريض عام ١٩٧٨ (١).

هذا إضافة للسدود التي نفذت، هناك عدد من السدود التي هي قيد التنفيذ، وقد تأخر تنفيذها بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها العراق والمتمثلة بالحصار المفروض عليه منذ عام ١٩٩٠، والسدود:

---

(١) وزارة الخارجية ووزارة الري العراقية، مصدر سابق، ص١١.

- سد بخمه: والذي يعد من المشاريع الاستراتيجية ويقع على الزاب الكبير، وتقدر الطاقة الخزنية لخزانه نحو ١٧ مليار م٣ وبمســاحة ٢٢٥ كم٢ مما يتوقع أن يؤمن خزيناً مائياً كبيراً إضـــافة إلى توليد طاقة كهربائية تقدر بنحو ١٥٠٠ ميكاواط[١].
- سد بادوش: يقع هذا السد جنوب سد صدام، والغرض من إنشائه لصد موجات الفيضانات الطارئة وخزن المياه وتوليد الطاقة الكهربائية.
- ســـد العظيم: ويقع على نهر العظيم في منطقة الخالص، والهدف منه هو لخزن المياه وبطاقة خزنية تبلغ ١,١ مليار م٣ لاســـتخدامها في الري، وكذلك لإنتاج الطاقة الكهربائية [٢].

هذا فضــلاً عن أن هناك دراســات لإنشــاء ســدود كســد الفتحة المقترح على نهر دجلة شــمالي مدينة بيجي وكذلك ســد باكرمان في منطقة باكرمان على نهر الخازر أحد روافد نهر الزاب الكبير [٣].

ثالثاً. نهر النيل ومشاكله الجيوبولتيكية

يمتد نهر النيل لمســـافة ٦٧٠٠ كم، وهو بذلك يعد أطول نهر في العالم، إذ ينبع من جنوب خط الاستواء عند خطي عرض ٣ و ٥ في القارة الأفريقية في البحيرات الكبرى، ويتجه شــمالاً ليصــب في البحر الأبيض المتوسـط عابراً حدود عشــر دول أفريقية هي: أثيوبيا، كينيا، أوغندا، تنزانيا، رواندا، زائير، الســـودان، مصـــر، بورندي، ارتيريا [٤].

---

(١) وزارة الزراعة والري، التقرير الشامل لموارد المياه والأراضي في العراق، المرحلة الثالثة، الموارد المائية، بغداد، ١٩٩١، ص٤٦.

(٢) وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الزراعي، دليل مشـــاريع القطاع الزراعي، الجزء الأول مشاريع الري واستصلاح الأراضي ١٩٩٠، ص٦.

(٣) وزارة الزراعة والري، الهيأة العامة للسدود والخزانات، مشاريع السدود المستقبلية (دراسة غير منشورة)، ١٩٩٢، ص٢٦.

(٤) مجذاب بدر العناد، مشكلات مياه نهر النيل، مصدر سابق، ص١.

ينبع النيل الأزرق من الهضبة الأثيوبية ويتجه باتجاه الشمال الغربي حتى يدخل الأراضي السودانية، ويتوحد مع النيل الأبيض الذي ينبع من البحيرات العظمى وذلك في منطقة الخرطوم في السودان. [خريطة ٢١]. يبلغ الإيراد الكلي لمياه نهر النيل ٨٤ مليار م٣ تستفيد مصر من ٥٥,٥ مليار م٣ والسودان ١٨,٥ مليار م٣ [1]. [انظر الجدولين ٤٨ و ٤٩، والشكل ١٤].

جدول رقم (٤٨) مساحة حوض نهر النيل ومعدل إيراده السنوي

البلد	مساحة حوض التغذية		معدل الوارد السنوي %	استهلاك المياه %
	المساحة كم٢	%		
السودان	١٩٠٠٠٠٠	٦٢,٧	١,٠	١٨,٥
أثيوبيا	٣٦٨٠٠٠	١٢,١	٨٥,٠	١,٠
مصر	٣٠٠٠٠٠	٩,٩		٨٠,٠
أوغندا	٢٣٢٠٠٠	٧,٧		
بقية الدول الاستوائية		٧,٦	١٤,٠	٠,٥
المجموع	٣٠٣٠٠٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر / ارنون سوفير، مصدر سابق، ص٥٢.

جدول رقم (٤٩) منابع النيل: مساحة المجرى المائي وتدفق المياه ونصيب المشتركين فيه

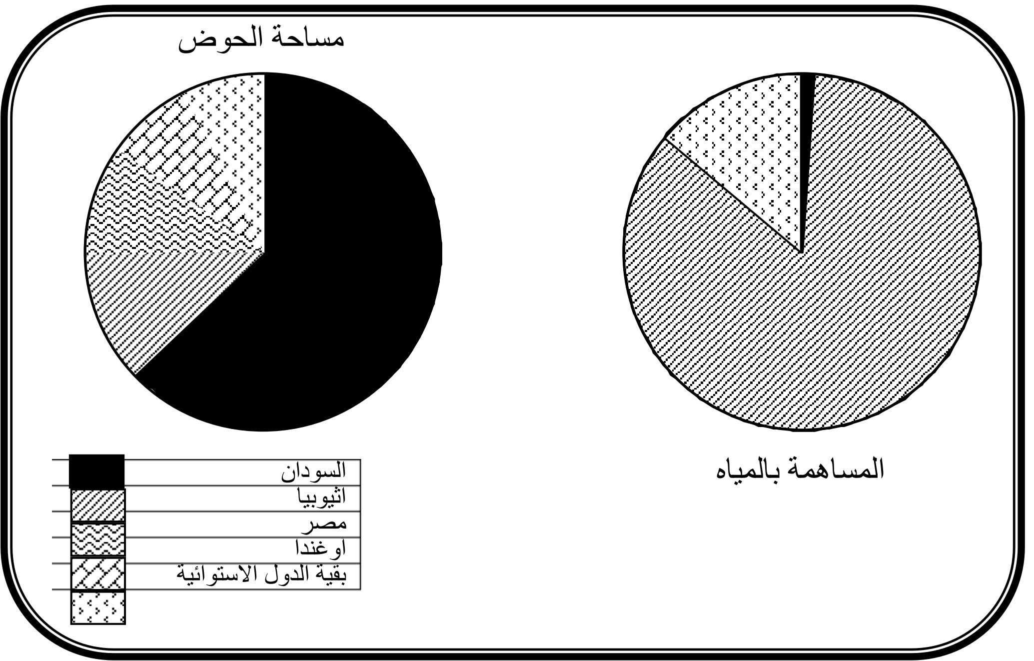
النهر	مساحة المجرى المائي كم	متوسط تدفق المياه مليار م٣	نصيب الدول المشتركة في مساحة المجرى المائي %	نصيب المشتركين فيه إمدادات المياه
النيل الأزرق (في الخرطوم)	٣٢٤,٥٣٠	٥٣,٥	أثيوبيا٩٠ السودان ١٠	تساهم أثيوبيا بكامل المياه
عطيره	١٠٠,٤٠٠	١١,٨	أثيوبيا ٥٠٠السودان٥٠	تساهم أثيوبيا بكامل المياه
السوباط	٢٢٥,٠٠٠	١٢,٤	أثيوبيا٥٠ السودان٥٠	تساهم أثيوبيا بكامل المياه
النيل الأبيض (في ملكال)	١,٣٣٢,٧٠	٣٠	السودان، كينيا، تنزانيا، أوغندا، بورندي، رواندا، زائير	تساهم كينيا وتنزانيا ورواندا ويورندي بغالبية المياه
بحر الغزال	٥٢٨,٠٠٠	٠,١٦ عند مدخل ٠,٦٥عند مخارج	السودان	تبخر كميات كبيرة من المياه في مستنقعات السدود بالسودان

(١) فتحي علي حسين، المياه في الوطن العربي، مصدر سابق، ص٨٤.

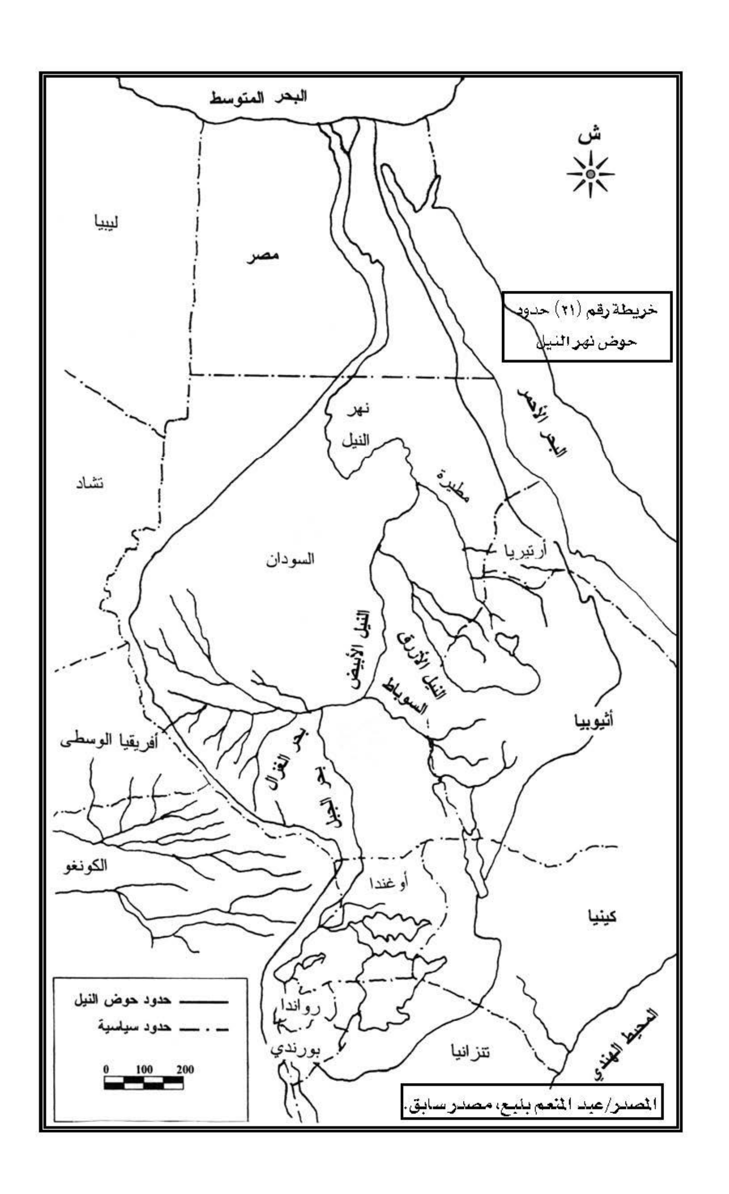
النيل الأبيض(من ملكال حتى الخرطوم)	١٠٠,٠٠٠	٣٠	السودان	
النيل الموحد من الخرطوم حتى البحر المتوسط	٢٧٠,٠٠٠	٨٢٠ متوسط متعدد الأعوام	السودان ومصر	
نهر النيل في مجمله	٣,٠٠٠,٠٠٠	٨٤ متوسط متعدد الأعوام	السودان٦٢,٧ مصر ١٢,١ أثيوبيا٩,٩ أوغندا٧,٧ بقية الدول الاستوائية٧,٦	

المصدر / أرنون سوفير، مصدر سابق، ص .

شكل (١٤) نسبة مساحة حوض النيل والمساهمة في إيراده السنوي في دول الحوض



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (٤٨).


البحر المتوسط
ش
ليبيا
مصر
خريطة رقم (٢١) حدود
حوض نهر النيل
نهر
النيل
البحر الأحمر
تشاد
مطبرة
أرتيريا
السودان
النيل الأبيض
النيل الأزرق
السوباط
أثيوبيا
أفريقيا الوسطى
بحر الغزال
بحر الجبل
الكونغو
أوغندا
كينيا
حدود حوض النيل
حدود سياسية
روواندا
بوروندي
تنزانيا
المحيط الهندي
0 100 200
المصدر/عبد المنعم بلبع، مصدر سابق.

من خلال ما قدمناه من عرض لتصـــريف نهر النيل والنســـب المثبتة للنهر وروافده، إضـافة إلى النسب الكبيرة التي تنفرد بها أثيوبيا في حصـتها من حوض ومياه نهر النيل الأزرق وعطيرة والسوباط يظهر لنا أن النصيب الأكبر لمياه نهر النيل والبالغة ٨٥% تأتي أغلبها من هضـــبة أثيوبيا،الأمر الذي يجعل دولة أثيوبيا تمتلك إمكانية تهديد جيوبولتيكي ضـد كل من السـودان ومصـر،مما فرض هذا الوضـع على هذه الدول أن تأخذ هذه المسألة بنظر الاعتبار في صياغة سياستها المائية وفي علاقاتها الدولية.

هذا وكانت أثيوبيا تسير في خططها وفق أوامر أمريكية وصهيونية لإقامة سدود على بحيرة تانا التي يخرج منها النيل الأزرق وعلى نهر اباي الصـــغير منذ أوائل عام ١٩٧٣ (١).

فضـــلاً عن ذلك ســـياســـتها في عرقلة مشـــروع قناة جونقلي عن طريق دعم المتمردين في جنوب السـودان، وفي إنشـائها مشـروعات ري النيل من اجل حرمان مصر والسودان من حصتهما المائية وبدعم صهيوني لها.

وإن ابرز ما يهدد السودان ومصر من هذه الأزمة دخول الكيان الصهيوني طرفاً في الصـــراع من خلال أثيوبيا، حيث ينشـــط خبراء الصـــهاينة في مجال الزراعة والري في مشـاريع تقام على نهر النيل في أثيوبيا وغيرها (٢)، بهدف الضـغط على مصـر والسـودان لإرضـاخهما فيما بعد للموافقة على تخصـيص جزء من مياه النيل في النقب عبر سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية.

وهي الفكرة التي تحدث عنها الرئيس المصـري السـابق السـادات قبل مصـرعه بحجة الضغط على الكيان الصهيوني كي يتخلى عن الضفة الغربية (٣).

ويؤكد مســؤولو وزارة الري المصـــرية أن اثيوبيا تمتلك من الأنهار ما يعطيها ٩٠٠ مليار م٣ ســـنوياً إضـــافة إلى ٢٠ مليار م٣ من المياه الجوفية وتفكر جدياً في حجز مياه

---

(١) رياض حامد الدباغ، الأهمية الاستراتيجية للمياه في الوطن العربي، مصدر سابق، ص١٤٥.
(٢) محمّد أحمد حسن السامرائي، الكيان الصهيوني ونهر النيل، ص٢١-٢٢.
(٣) عطا الله سليمان الحديثي، مصدر سابق، ص٢٠٤.

النيل لديها من دون حاجة إليها الأمر الذي يعود إلى خطورة الوجود الصهيوني في أثيوبيا ودول المنبع عموماً.

كما يؤكد أن أمريكا والكيان الصهيوني دفعتا (جون قرنق) للقيام بتمرد في جنوب السودان وتمويل حركته بالأسلحة والخبراء والمال واشترطتا عليه هدم قناة جونقلي وبالفعل تم ذلك وتوقف العمل بها علماً أن هذه القناة فضلاً عن توفيرها لمصر ٧,٥ مليار م٣ من المياه مهمة بصورة أكبر للسودان كأهمية قناة السويس لمصر، ويبلغ طولها ٢٥٠ كم [١].

وباستعراض التطور التاريخي لاستخدامات المياه نجد أن مصر والسودان هما أكبر مستهلكي مياه النيل، ويفوق الاستهلاك المصري غيره لأن الاعتماد الرئيسي في الزراعة في مصر على الري بينما الاعتماد في دول حول النهر الأخرى على المطر. [راجع جدول ٤٨]

بل وقد أضحت المشكلة لبعض هذه الدول - دول المنبع - تكمن في إفراط المطر والحاجة إلى تصريف [٢].

وتجدر الإشارة هنا، أن تبعية مصر المطلقة لنهر النيل، أعطت "إسرائيل" ميزة تكتيكية واستراتيجية في أوقات الحروب، ففي حروب الاستنزاف - على سبيل المثال - وجه الكيان الصهيوني ضربة - وإن كانت بقدر ضئيل فقط، وعلى سبيل التحذير - إلى قناطر نجع حمادي، وقناطر أسنا، وكذلك إلى خطوط الكهرباء التي تمتد من أسوان وحتى القاهرة. وكانت من نتيجة هذه الضربة أن غير الجيش المصري من انتشاره، وقام بإرسال قوات للدفاع عن سد أسوان، ولذا أصبح الضغط ضعيفاً على "إسرائيل" في منطقة القناة [٣].

---

(١) رياض حامد الدباغ، الأهمية الاستراتيجية للمياه في الوطن العربي، مصدر سابق، ص١٤٥-١٤٦.

(٢) آمال سعد متولي، مصدر سابق، ص٩٠.

لدراسة أكثر تفصيلاً عن استخدام مياه النيل من قبل دول الحوض انظر: أرنون سوفير، مصدر سابق، ص٥٠-٥٩.

(٣) أرنون سوفير، مصدر سابق، ص٦٩.

أ. جيوبولتيكية استغلال أثيوبيا لمياه نهر النيل:

أعلنت أثيوبيا ومنذ عام ١٩٥٦ انها تحتفظ لاستعمالها الخاص مستقبلاً بموارد النيل وتصرفاتها في الإقليم الأثيوبي، أي ٨٥% من إيراد النهر بأكمله. وقد وزعت مذكرة رسمية على جميع البعثات الدبلوماسية في القاهرة تضمنت احتفاظها بحقها في استعمال الدول المستفيدة الأخرى من هذه المياه أو مدى سعيها ورائها [١].

كما قام مكتب استصلاح الأراضي الزراعية الأمريكية بدراسة لصالح أثيوبيا لتنمية الأراضي الزراعية وتوليد الكهرباء. وحددت الدراسة أنه يوجد في أثيوبيا ثلاثة مواقع، عبارة عن مستودعات للمياه، تبلغ طاقتها التخزينية ٨٥ مليار م٣ من المياه، إلى جانب ٧١ موقعاً لإقامة السدود على النيل، من بينها ١٩ تصلح أيضاً لتوليد الكهرباء (٣٠ مليار كيلو واط/ساعة في العام) واقترح المخططون لهذا المشروع إنشاء هذه السدود التسعة عشر، من أجل استغلالها في تخزين المياه وفي إنتاج الكهرباء [٢].

كما قام الاتحاد السوفيتي - سابقاً - بمعاونة أثيوبيا أيضاً لإعادة دراسة هذا المشروع ولم ير أي منها النور بسبب الصعوبات الفنية والتمويلية بالإضافة إلى أن المشاريع التي تقام على الأنهار الأثيوبية شرق الهضبة أكثر فائدة لأثيوبيا من المشاريع التي يمكن أن تقام على الأنهار غرب الهضبة مثل السوباط وعطيره والنيل الأزرق[٣]. بسبب انبساط الأرض وخصوبة التربة.

عادت أثيوبيا في عام ١٩٧٧، في اجتماع للأمم المتحدة عن نيتها في استغلال مياه النيل الأزرق، ثم عادت فأعلنت عن ذلك في نهاية السبعينات، وفي عام ١٩٨١ إبان اجتماع الأمم المتحدة بشأن الدول الفقيرة. وقد تحدثت أثيوبيا في هذه التصريحات

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٩،ص٤٤٨.

(٢) أرنون سوفير، مصدر سابق، ص٥٠.

(٣) يوسف أبو نجم، نهر النيل والأمن القومي العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع٧٩، كانون٢، ١٩٨٥، ص٥٢.

عن ري ٣٨-٣٩ مليون دونم في حوض النيل الأزرق، إلى جانب بضعة ملايين من الدونمات في أحواض روافد نهر السوباط، ونهر بارو، ونهر أكومو [١].

وأثر إعادة العلاقات الأثيوبية - "الإسرائيلية" مبررة أثيوبيا ذلك باستئناف العلاقات المصرية - "الإسرائيلية" [٢]، أدى إلى قيام تعاون أثيوبي - " إسرائيلي " في مجال تنفيذ مشاريع مائية، وأعلنت أثيوبيا عزمها على تنفيذها والتي يصل عددها إلى أربعين مشروعاً مائياً على نهر النيل الأزرق لتنمية الأراضي الواقعة على الحدود السودانية - الأثيوبية، وتشمل هذه المشاريع إنشاء ٢٦ سداً على نهر النيل الأزرق لري ٤٠٠ ألف هكتار، وإنتاج ٢٨ مليار كيلو واط من الطاقة الكهربائية [٣]. ومن أبرز تلك المشاريع سد فتشا، وخور القاش، وستيت، والليبرد [٤].

وتستطيع أثيوبيا بمقتضى هذا المشروع أن تقوم بإعداد ٤٣ مليون دونم من الأرض للزراعة، إذا ما قامت بتحويل النيل الأزرق باتجاه الشرق، إلى حوض نهر دابوس، ومنه إلى منخفض نهر دانكيل، وكذلك إذا ما قامت أيضاً باستغلال مياه نهر أومو ورافدي نهر السوباط (وهو رافد النيل الأبيض) اللذين يجريان في أراضيها، وهما نهرا أكومو ونهر بارو [٥].

وإذا ما استغلت أثيوبيا جميع إمكانياتها في استغلال مياه النيل فسوف تستغل حوالي ٤٠ مليار م٣ من المياه سنوياً من النيل الأزرق [٦].

---

(١) أرنون سوفير، مصدر سابق، ص٥٨.

(٢) نصيف جاسم المطلبي، الأمن المائي العربي،مجلة شؤون سياسية، مركز دراسات الجمهورية، ع٤،١٩٩٥، ص٨٧.

(٣) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص١٣٧.

(٤) ياسر هاشم، الأبعاد السياسية والاقتصادية لأزمة المياه، مجلة السياسة الدولية بالأهرام، القاهرة، ع٤-٩، نيسان، ١٩٩١، ص١٥٣.

(٥) ارنون سوفير، مصدر سابق، ص٥١.

(٦) مجذاب بدر العناد، مشكلات مياه نهر النيل،مصدر سابق، ص٩. وراجع أَيْضاً: ارنون سوفير، مصدر سابق،ص٥١.

وما زال هذا المشـــروع حتى الآن ((داخل الأدراج)) حبراً على ورق، نتيجة لما مرت به أثيوبيا من حروب مع ارتيريا والصـــومال وما عانته من أوضـــاع داخلية. جعلها غير مســـتقرة داخلياً[1]. إضـــافة إلى نقص التجهيزات والتمويل والخبرة الفنية ولطبيعة انحدار الهضـــبة نفســـها،كل ذلك يجعل من أثيوبيا غير قادرة على إقامة مشاريعها المائية.ومع ذلك تظل أثيوبيا مصدر التهديد الرئيسي لحصة مصر من المياه فيما إذا توفرت ظروف ســـاعدت أثيوبيا على تنفيذ بعض مشـــروعاتها حالياً أو في المستقبل [2].

والجدير بالذكر أن اثيوبيا تمتلك ٣,٧ مليون هكتار من الأراضـــي الصـــالحة للزراعة، وفي حالة استخدام مياه النيل لري ولو نصف هذه المساحة سيؤدي إلى انعكاسـات خطيرة على كميات المياه المتدفقة في مجرى النهر.حيث سيؤدي خفض المياه المتدفقة في مجرى النيل بحوالي٩ مليار م٣ ســـنوياً، أي ما يعادل ١٦% من المخزون السنوي الحالي لمياه النيل في جمهورية مصر العربية [3].

رابعاً. نهر الأردن ومشاكله الجيوبوليتكية

يعد موضوع مياه الأردن موضوعاً شائكاً أكثر من أية مشكلة في المنطقة لأنه يتصـل بحياة عدد من الشـعوب في المنطقة والمتضـرر في الأوضـاع الراهنة هم الفلسطينيون والأردنيون.

فمن المعروف أن نهر الأردن كان نهراً وطنياً لأنه يجري داخل ثلاثة أقطار عربية هي ســـوريا والأردن ولبنان حيث تنازلت الدولة العثمانية عام ١٩٢٠ عن حوض الأردن للسكان الأصـليين بموجب معاهدة سيفر وعلى أثر انتهاء الانتداب الفرنســـي عام ١٩٤٦ أصـــبح نهر الأردن نهراً دولياً مشـــتركاً ما بين الدول الثلاث سوريا والأردن

---

(١) ارنون سوفير، مصدر سابق، ص٥١.

(٢) أحمد أبو الحسـن زرد، العلاقات المصـرية ـ الأثيوبية، السـياسـة الدولية، مركز الدراسـات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع٨٢، تشرين١، ١٩٨٥، ص١٣٨-١٣٩.

(٣) ساندرا بوستيل، ترجمة: شويكار زكي، تقسيم المياه الإقليمية، الأمن الغذائي وصحة النظام البيئي والسياسات الجديدة تجاه الندرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، معهد مراقبة البيئة العالمية (ورلد واتش) ١٣٢، ١٩٩٨، ص٦٦-٦٧.

ولبنان لأن روافده العليا بانياس والحاصـــباني ينبعان من ســـوريا ولبنان وإن قنواته المائية تسير باتجاه سوريا والأردن وفلسطين وكذلك اعترف بها اتفاق الحدود ما بين المملكة المتحدة وفرنســـا عام١٩٢٣ [١]. وبقي الحال على ما هو عليه حتى عام ١٩٤٨ حيث أعلن عن قيام "إسـرائيل" حيث قامت وبشـكل انفرادي باسـتغلال مياه النهر مخالفة بذلك كل القواعد والقوانين[٢].

يتكون نهر الأردن من ثلاثة فروع: الحاصـــباني في لبنان، والدان في المنطقة المغتصـبة من فلسـطين، وبانياس في سـوريا من قرى الجولان، وتلتقي هذه الفروع الثلاثة لتشــكل هذا النهر الذي يخترق بحيرة الحولة ويخرج منها ويتابع جريانه إلى طبريا[٣]، ثم يجتازها ليجتمع في موقع جســر المجامع مع نهر اليرموك الذي تتجمع مياهه من عدة أودية وينابيع من جنوب حوران، ثم ينحدر في وادٍ عميق مشكلاً عدة شـــلالات حتى يصـــب في الأردن جنوب بحيرة طبريا، ثم يتابع مجراه حاملاً مياه الأردن حتى يصب في البحر الميت [٤]. [خريطة ٢٢]

---

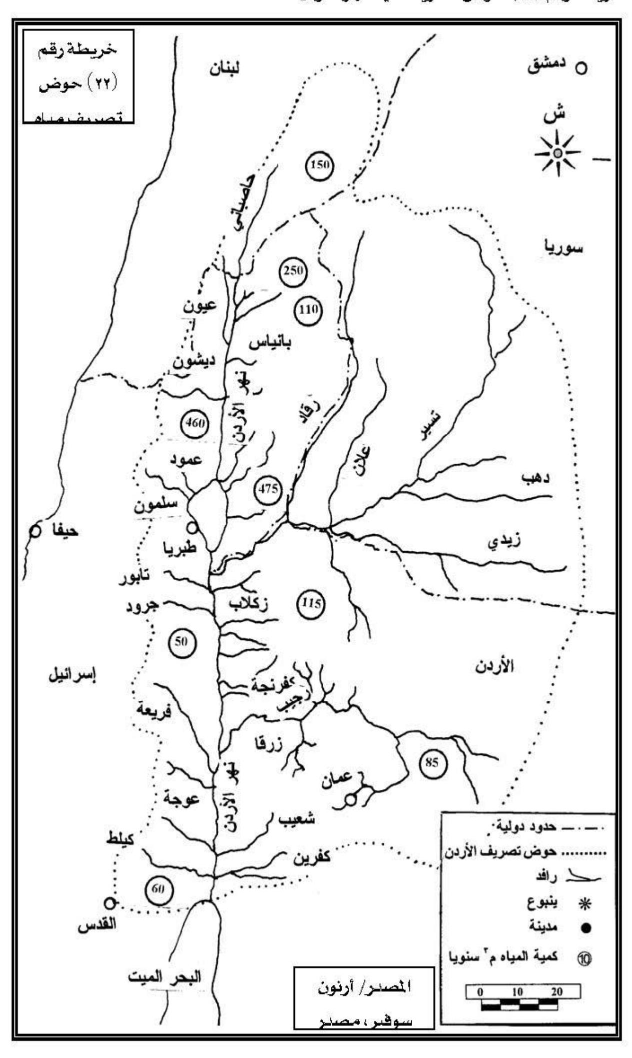
(١) يونس السيد، المشاريع المائية على نهر الأردن وحقوقها في الصراع العربي - "الإسرائيلي" مجلة صامد الاقتصادي، عمان، ع٨٨، ايار، ١٩٩٢، ص١٦٠.

(٢) حسـين عليوي عيشـون، مشـكلة المياه في الوطن العربي وأثرها على أمنه الوطني، رسـالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص٥١.

(٣) بشير شريف البرغوثي، مصدر سابق، ص٢٣٦-٢٣٨.

(٤) عبد المنعم بلبع، مصدر سابق، ص٧٢.

خريطة رقم (٢٢) حوض تصريف مياه نهر الأردن



يبلغ طول نهر الأردن نحو ٢٥٢ كم، وتصل مساحة حوضه إلى ٤٠ ألف كم٢، أكثر من ٦٠% منها يقع في الأردن. ومع أن مساحة حوض نهر الأردن التي تقع في سوريا ولبنان لا تزيد على ٥% من إجمالي حوضه،إلا انها تتلقى أكبر كمية من مياه الحوض التي ترفد بها مجرى النهر(١).

أ. جيوبوليتكية استغلال نهر الأردن:

تبلغ معدل كميات المياه المارة في نهر الأردن الأعلى حوالي ٥٠٤ مليون م٣ يستغل "الإسرائيليون" حوالي ١٠٠ مليون م٣ سنوياً منها في الزراعة بمنطقة الحولة. وعند مرور نهر الأردن في وادي الحولة يضاف إليه إنتاج بعض الينابيع المتواجدة بالقرب من جسر بنات يعقوب ومعدلها حوالي ١٤٠ مليون م٣ سنوياً حيث يبلغ معدل كميات المياه التي تدخل إلى بحيرة طبريا حوالي ٥٤٤ مليون م٣ سنوياً. كما يدخل إلى البحيرة حوالي ٢٠٠ م٣ من أمطار المياه السنوية خلال بعض الأودية المختلفة ومن بعض الينابيع حول البحيرة. ويبلغ متوسط معدل التبخر في البحيرة حوالي ٢٧٠ مليون م٣ سنوياً، وبذلك تبلغ كميات المياه الداخلة إلى منطقة الأردن السفلى في المتوسط حوالي ٤٧٤ مليون م٣ وإذا ما أضيف إلى ذلك الكميات الواردة من نهر اليرموك في الأردن ومياه بعض الأودية والينابيع في منطقة الغور فإن مجموع المياه الواردة في مياه الأردن الأسفل تبلغ في المتوسط حوالي ١٤٧١ مليون م٣ سنوياً.

ويدخل ضمن هذه الكمية ما تستغله الأردن والكيان الصهيوني من مياه نهر الأردن في جزئه الأسفل (٢). [شكل ١٥]

وقد قام الكيان الصهيوني بأخذ ثلث احتياجاته المائية والتي تقدر بحوالي ١٧٥٠ مليون م٣ سنوياً من نهر الأردن (أي ما يعادل حوالي ٥٩٠ مليون م٣ سنوياً) عن طريق تنفيذ مشروع خط الأنابيب القطري الضخم والذي يبدأ من الجزء الشمالي لبحيرة طبريا وحتى صحراء النقب، وبذلك فإن كمية المياه القليلة المتبقية في مسار نهر

---

(١) منذر خدام، مصدر سابق، ص١٦١.

(٢) المؤسسة العلمية العربية للأبحاث ونقل التكنولوجيا، مصدر سابق، ص٢٢.

الأردن أخذت حصـــتها من مياه نهر اليرموك وحســم المياه التي تمر خلال قناة الغور الشرقية التابعة للأردن التي تقدر بحوالي ٣٢٠ مليون م٣ [١].

إضــافة إلى ذلك فإن الأراضــي العربية في الضـفة الغربية المحاذية للنهر والتي تسمى بـــ (الزور) قد استولى عليها "الإسرائيليون" منذ حرب ١٩٦٧ معللين ذلك بالأسباب الأمنية وأعطت "إسرائيل" بعد ذلك للمستوطنين "الإسرائيليين" الحق في استغلالها زراعياً عن طريق ضخ حوالي ١٠ مليون م٣ سنوياً من مياه نهر الأردن وخلطها بمياه حلوة من بعض الآبار المتواجدة في المنطقة [٢].

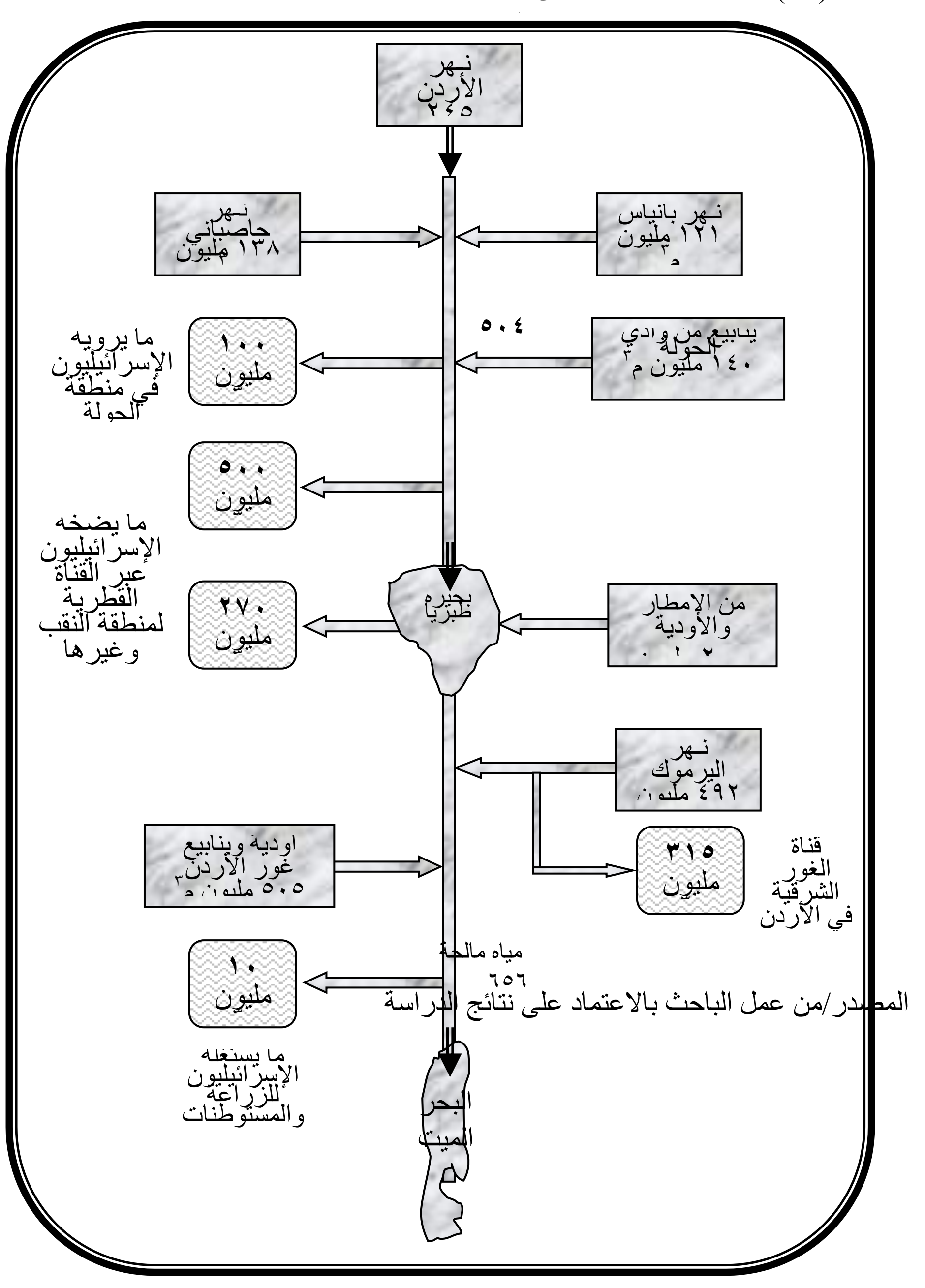
وبهذا فإن معظم مصـــادر المياه الســطحية والمتواجدة في بلدان عربية مجاورة لفلســطين المحتلة (ســوريا، لبنان، والأردن) أصــبحت مصـــادر تغذية للمياه في "إســرائيل" إما عن طريق التحويل أو عن طريق الضــخ المباشــر من بعض الآبار المتواجدة في المنطقة.

---

(١) **Sharif S. Elmusa, The Tordan- Israel Water Agreement: Model or an Exception? Vol.٢٤, No.٣, Spring ١٩٩٥.**

(٢) المؤسسة العلمية العربية للأبحاث ونقل التكنولوجيا، مصدر سابق، ص٢٢.

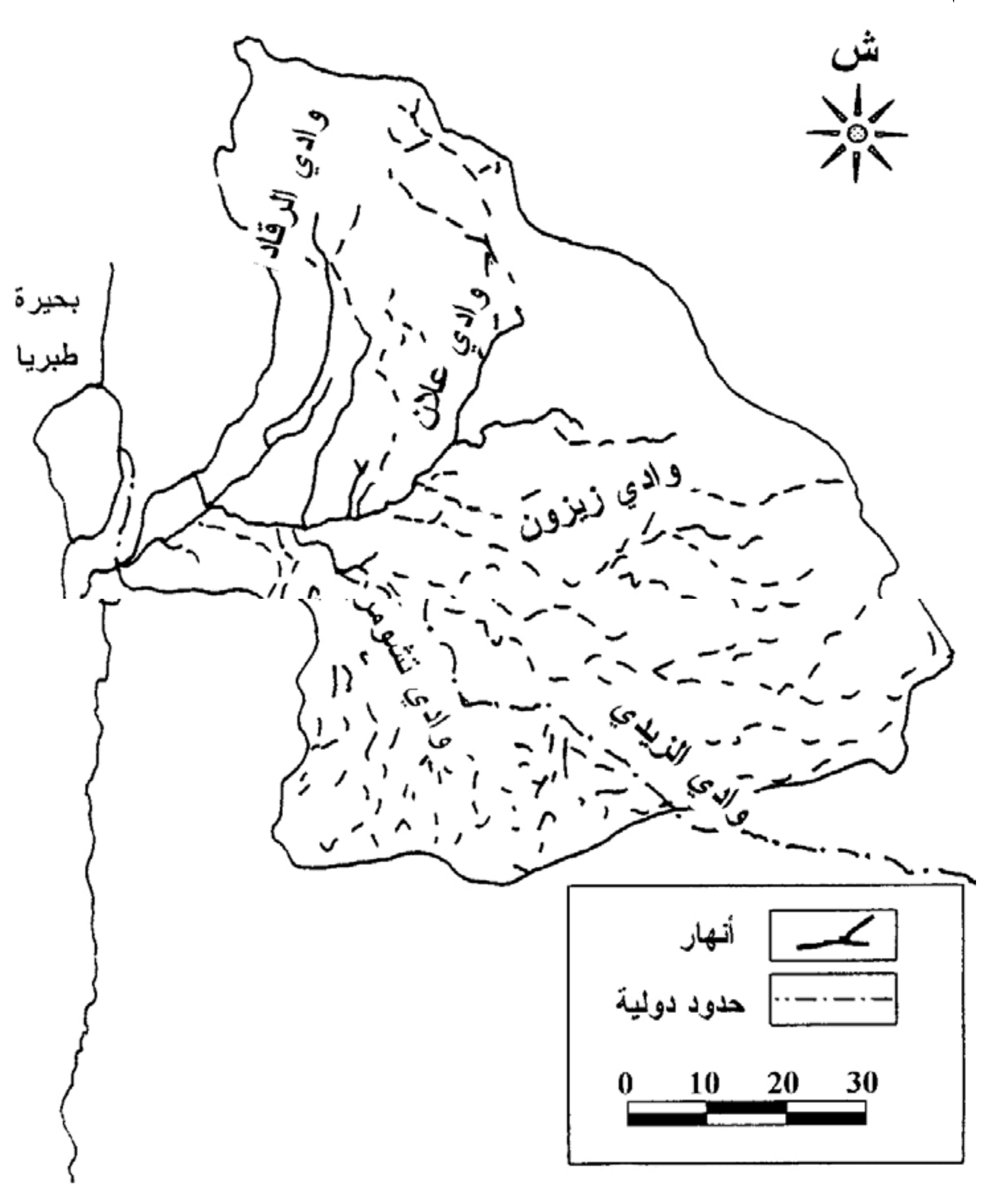
شكل (١٥) كميات المياه الداخلة إلى نهر الأردن والمستعملة منه ابتداء من منابعه



المصدر/من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة

خامساً. نهر اليرموك ومشكلته الجيوبوليتكية

ينبع نهر اليرموك من حوران في سوريا ويصب في نهر الأردن على بعد ١٠ كم جنوب بحيرة طبريا [1].



(١) بشير شريف البرغوثي، مصدر سابق، ص٢٠٧.

تبلغ مساحة حوض تصريفه ٦٨٠٠ كم، ومعظم هذه المساحة تقع في سوريا. ويقدر معدل إيراده السنوي بـ ٤٧٥ مليون م٣ حوالي ٤٠٠ مليون م٣ منها ترد من الأراضي السورية والباقي من الأردن.

غير أن هذه الكمية تتغير من سنة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال في عام ١٩٣٩/١٩٣٨ كانت كمية المياه المتوفرة نحو ٧٤٨ مليون م٣، وفي عام ١٩٢٨/١٩٢٧ بلغت ٢٧١,٤ مليون م٣ فقط [١].

وينحدر النهر من منسوب ٤٠٠ متر فوق سطح البحر في تل شهاب إلى منسوب ٢٢٥ متر تحت مستوى سطح البحر عند مصبه في الأردن عبر واد عميق تحده الأراضي السورية من الشمال والأردنية من الجنوب لمسافة ٦٦ كم ولا يمس الحدود "الإسرائيلية" إلا لبضعة كيلومترات عند مروره على حدود مثلث اليرموك قبل التقائه بنهر الأردن [٢].

فهو إذن نهر عربي صرف بكامل إيراده وحدوده، ومع ذلك فإن "إسرائيل" كانت وما زالت تعلن صراحة أن مياه النهر من حقها، ولن تتخلى عن هذا الحق، وتصر على تخزين مياهه في بحيرة طبريا بينما يؤكد الجانب العربي أن هذا النهر عربي من منبعه حتى مصبه ويجب أن تخزن مياهه في سد المقارن أو العديسة أو سد المخيبة.

وسبب إصرار "إسرائيل" على تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا واضح. فطبريا أصبحت منذ الخمسينات الخزان الأكبر والأهم لموارد المياه في "إسرائيل" وخاضعة لهيمنتها الكلية. وإن حدوث أي خلل في مياه بحيرة طبريا (زيادة الملوحة نتيجة التبخر أو نقص في كمية المياه) يربك نظام "إسرائيل" المائي كله [٣].

---

(١) ارنون سوفير، مصدر سابق، ص١٢١.

(٢) عبد الرحمن حمادي، جوانب من الاستراتيجية المائية "الإسرائيل" وأثرها على آفاق الصراع العربي - الصهيوني، مجلة الوحدة المغربية، ع١، ك٢، ١٩٩٢، ص١١٨.

(٣) محمّد زهدي النشاشيبي، مصدر سابق، ص١٠١.

أ. الجوانب الجيوبوليتكية لنهر اليرموك

لقد تمكن الكيان الصهيوني من إعطاء نفسه مسوغاً قانونياً للمطالبة بمياه نهر اليرموك حينما تمكن من شمول ٨ كم من المجرى الأدنى لنهر الأردن ضمن حدود فلسطين في ظل الانتداب على اثر خطوط الهدنة [١].

غير إن هذه المزاعم "الإسرائيلية" لا تستند إلى أي حق. فالكيان الصهيوني ليس دولة متشاطئة بالنسبة لنهر اليرموك، فضفة نهر اليرموك الشمالية اعتباراً من الحمة وحتى مصبه في نهر الأردن تقع ضمن الأراضي الفلسطينية. إن الأراضي التي تعرف بمثلث اليرموك هي أراض فلسطينية، وقد اعتبرت منطقة منزوعة السلاح في عام ١٩٤٩ ثم استولت عليها "إسرائيل" في حربها العدوانية عام ١٩٦٧ ويتوجب عليها أن تنسحب من هذه الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في عدوان ١٩٦٧ وفق قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن [٢].

إن احتلال "إسرائيل" لأراضي مثلث اليرموك لا يغير من طبيعة هذه الأرض. فهي فلسطينية وعليه فإن فلسطين هي الدولة العربية الثالثة المشاطئة لنهر اليرموك وهي صاحبة الحق في جزء من مياهه إضافة إلى سوريا والأردن وليس للكيان الصهيوني الحق المزعوم في أي نقطة من مياه اليرموك.

ب. جيوبوليتكية استغلال نهر اليرموك

منذ عام ١٩٧٥ تقوم سوريا بتطوير حوض اليرموك السوري لأهداف زراعية وسياسية وعسكرية، والجدول رقم (٥٠) يبين السدود التي أنشاتها سوريا على روافد النهر حتى عام ١٩٩٢ والسدود المخططة للمستقبل القريب. وحتى عام ١٩٨٧ جمع في هذه السدود ٨٩ مليون م٣ من المياه سبق أن تدفقت قبل ذلك إلى مجرى نهر اليرموك، وتستغل سوريا حالياً ١٥٣ مليون م٣ من المياه في حوض اليرموك.

وهناك خطة لإنشاء ثلاثة سدود على رافد الرقاد لتخزين ٣٦-٤٥ مليون م٣ من المياه.

---

(١) عطا الله سليمان الحديثي، مصدر سابق، ص١٩٨.
(٢) محمّد زهدي النشاشيبي، مصدر سابق، ص١٠٢.

جدول رقم (٥٠) مشروعات المياه في حوض اليرموك السوري

الروافد	الكمية السنوية	السد	حجم السد	مواعيد البناء
الرقاد	٨٤,٦	١. روحينه	١,١	١٩٧٥-١٩٧٩
		٢. بريقه	١,٨	١٩٨٣-١٩٨٦
		٣. غدير البستان	١٢,٠	١٩٨٣-١٩٨٦
عالان	٣,٧	٤. الجية	٠,٨٥	١٩٨٠-١٩٨٢
		٥. تاسيل	٦,٦٠	١٩٨٠-١٩٨٢
		٦. الغار	٥,٥٠	-
جريري	٤٤,٤	٧. أبطح الكبير	٣,٠	١٩٧٥-١٩٧٩
		٨. ابطح الصغير	١,٥	١٩٧٥-١٩٧٩
		٩. شيخ مسكين	١٥,٠	١٩٨٠-١٩٨٢
		١٠. عدوان	٥,٦٨	١٩٨٠-١٩٨٢
دهب	١٤,٥	١١. الشهبه	١,٠	١٩٨٠
		١٢. راسس	١,١٥	١٩٨٠
		١٣. الغربه	١,٩٥	١٩٨٠
		١٤. درعه الشرقي	١٥,٠٠	١٩٧٨-١٩٧٩
زيدي	٢١,٣	١٥. المطبعة	١,٠	في الثمانينات
		١٦. العين	١١,٥	في الثمانينات
		١٧. جرز	١,٩٥	في الثمانينات

المصدر/ ارنون سوفير، مصدر سابق، ص١٤٢

لذا وخوفاً من أن تستغل سوريا مياهاً أخرى من اليرموك، أسرعت الأردن في التوقيع على وثيقة تتعلق بإنشاء سد الوحدة الذي أشرنا إليه آنفاً.

ويبدو أنه منذ التوقيع على هذه الوثيقة أوقفت سوريا مشروعاتها الخاصة بإنشاء السدود لأن السد الجديد يوفر لها مياهاً إذا ما أرادت بالإضافة إلى السيطرة على مياه اليرموك.

وبعد أن وقعت كل من سوريا والأردن على الاتفاق لبناء سد الوحدة ازداد التوتر بين

الكيان الصـــهيوني وبين دولتي ســوريا والأردن في حوض اليرموك، وأعلن البنك الدولي أنه يعارض تمويل السـد إلا أن يتم حل مشــاكل توزيع مياه النهر بين هذه الدول الثلاث.

لقد وقف الكيان الصـهيوني ضـد مشـروع سـد الوحدة حتى وصـل ذلك إلى حد قصفه،وعندما حاول الأردن نقل المشروع إلى مكان آخر بعيداً عن نقاط الحدود مع فلسطين هدد الكيان الصـهيوني بضرب الموقع من جديد وما زال المشروع متوقف التنفيذ مع أنه حق مشروع لكل من الأردن وسوريا.

حيث أن إقامة ســد الوحدة وحجزه كميات كبيرة من مياه فيضـــانات النهر التي يستغلها الكيان حالياً في ري منطقة المثلث، وفي تلبية بعض احتياجات مسـتوطناته في الضفة الغربية والجولان، من شأنه أن يحرم الكيان من هذه المياه [١].

وقد بلغ معدل السحب السنوي من مياه نهر اليرموك للفترة ١٩٦٢-١٩٩٤ (لحين توقيع اتفاق وادي عربة) نحو ١٢٦ مليون م٣،أما معدل الســحب "الإســرائيلي" للفترة ذاتها فنحو ٣٠٧ مليون م٣ [٢].

سادساً. نهر الليطاني ومشاكله الجيوبولتيكية

يعد نهر الليطـاني من أهم أنهـار لبنـان. وميزاتـه الكثيرة جعلتـه محط المطـامع الصـــهيونية، إذ يبلغ طوله ١٧٠ كم، وهو يجري بطيئاً في أعلاه فيتراوح ارتفاعه بين منبعه جنوب بعلبك وبلدة القرعون بين ٨٥٠ - ١٠٠٠ متراً، ويجري في ســهل البقاع بشكل متعرج، ليسير بعد القرعون في خانق ضيق تعترضـه الجنادل، ليشق طريقه عبر جبل عامل ويصب في البحر الأبيض المتوسط عند بلدة صور الساحلية حيث يسمى بنهر القاسمية [٣].

تبلغ مســاحة حوضـــه ٢١٦٨ كم٢، وهو يعادل خمس مســاحة لبنان، فيما يبلغ مقدار تصريفه السنوي ٧٠٠ مليون م٣. ويروي مساحات واسعة من سهل البقاع،

---

(١) بشير البرغوثي، مصدر سابق، ص٢٠٨-٢٠٩. وراجع أيضاً: عطا الله الحديثي، مصدر سابق، ص١٩٩.

(٢) محمّد أحمد المؤمني، مكتسبات الأردن المائية، مصدر سابق، ص٢٩٥-٢٩٦.

(٣) بشير شريف البرغوثي، مصدر سابق، ص٢٢٢.

وسهل صيدا وصور [1]. ويوفر حوالي ٤٠% من الطاقة الكهربائية للبنان [2].

أ. الجوانب الجيوبولتيكية لنهر الليطاني

على الرغم من أن نهر الليطاني ليس نهراً دولياً. فإن علاقته وارتباطه بالمشروع الصـــهيوني قد حولته إلى نهر دولي.لقد كان هناك اقتراحان تاريخيان ربطا نهر الليطاني بالمشروع الصهيوني[3].

الاقتراح الأول: قدمه الهستدروت الصهيوني لعصبة الأمم في عام ١٩١٩ بشأن حدود الكيان اليهودي الذي ســيقوم في فلســطين. وقد دخل الليطاني في هذا الاقتراح ضــمن حدود الكيان. وقد جاء هذا الاقتراح منسـجماً ومتطابقاً وأحلام هرتزل بشـــأن الإمكانيات والفرص المتاحة لتطوير البلاد. وقد رفضـــت عصـــبة الأمم هذا الاقتراح بكامله. كذلك كان هناك زعماء صـــهاينة آخرون مثل بن غوريون قد أبدو اهتماماً بهذا النهر. فمنهم من اعتبر أن وادي نهر الليطـاني هو الحـد الشـــمـالي الطبيعي لـدولـة "إسرائيل" ومنهم من تحدث عن كميات المياه المهدرة بالليطاني.

الاقتراح الثاني: فقد جاء مطروحاً بمشـــروع ((لاودرميلك)) الذي قدم في عام ١٩٤٤، وبالمشروعات الأخرى التي تفرعت عنه مثل مشروع ((كوتون)) الذي طرح في الخمســينات. وقد تحدثت هذه المشـــاريع عن تحويل نهر الليطاني إلى مجرى نهر الأردن لتوليد الكهرباء من تســاقط المياه الذي سـينشـأ عن هذا التحويل. فتسـتخدم لبنان الكهرباء، وتسـتخدم المياه في ري أراض في الأرض المحتلـة (الشـــرقيـة والغربيـة). إلا أن الـدول العربية رفضـت المشـروع والتعاون مع الكيان الصـهيوني. وأخذت كل دولة طريقها الخاص والمنفصل لتطوير مصادر نهر الأردن.

---

(١) محمّد أحمد المؤمني، مكتسبات الأردن المائية، مصدر سابق، ص١٨١.
(٢) عبد المالك خلف التميمي، مصدر سابق، ص٩١.
(٣) انون سوفير، مصدر سابق، ص١٨٣.

وقد ثار الحديث في الستينات - في إطار مشروع التحويل العربي - عن تحويل آبار وينابيع نهر الحاصباني العلوية إلى نهر الليطاني لمنع الكيان الصهيوني من استخدام مياه نهر الأردن.

وقد أحبط الكيان الصهيوني تنفيذ المشروع [١]. ثم جاءت عملية الليطاني - بغزو لبنان في ١٩٧٨ - لتحقيق بند هام في استراتيجية الفكر الصهيوني منذ ١٩١٩. ولم تكتف بذلك بل عملت على اغتصاب مياه نهر الوزان عام ١٩٨٠، وغيرت معالم الأرض في محيط النهر، مما أدى إلى أن يطلب لبنان ١٩٨٨ من الأمم المتحدة التحقيق في سرقة "إسرائيل" للمياه اللبنانية. وبذلك تحقق للكيان الصهيوني من غزو لبنان هدفان: فقد نجحت في إخراج مقاتلي المقاومة الفلسطينية من لبنان، وأحكمت السيطرة على مياه الليطاني. [خريطة ٢٤]

وأياً تكن المعايير الّتي تستخدم دولياً لتحديد من يملك موارد المياه (الدولة الّتي ينبع النهر منها أو الدولة الّتي يتدفق النهر عبرها أو الدولة الّتي تتساقط الأمطار عليها، أو الدولة الّتي تحفر الآبار فيها ؟..) فإننا لا نجد واحداً من هذه المعايير ينطبق على علاقة "إسرائيل" بنهر الليطاني، ومع ذلك لم تعدم "إسرائيل" وسيلة في السر والعلن، إلا أوحت فيها لضرورة وحتمية الاستثمار المشترك اللبناني - "الإسرائيلي" لمياه هذا النهر وتنطلق "إسرائيل" في موقفها هذا من ادعاء مفاده أن لبنان يمتلك فائضاً من المياه وأن لا حاجة له بالتالي بكل الموارد المائية المتاحة في نهر الليطاني. ويلاحظ أن "إسرائيل" عندما اضطرت إلى الانسحاب من أجزاء واسعة من لبنان تحت ضربات المقاومة الوطنية اللبنانية، قد أبقت تحت سيطرتها جزءاً أمنياً في مناطق تركز الموارد المائية في الجنوب اللبناني، لا سيما مناطق تدفق نهر الليطاني إضافة إلى نهري الحاصباني والوزاني [٢].

ويبدو أن احتلال "إسرائيل" للشريط الحدودي في الجنوب اللبناني هو الأداة الّتي ستستغل لتحقيق سلامها القائم للاستفادة من المياه الجنوبية كخطوة أولى مرسومة

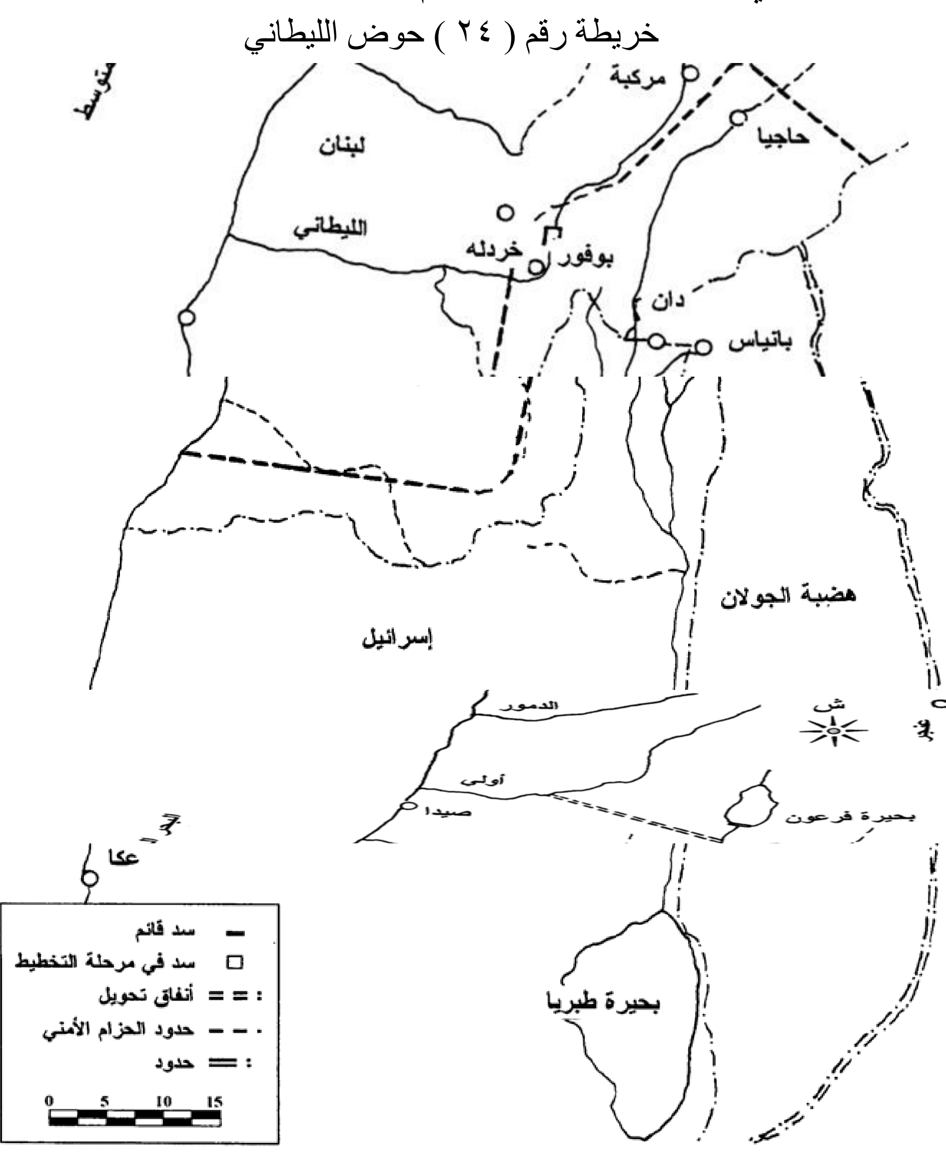
---

(١) أرنون سوفير، مصدر سابق، ص١٨٤.

(٢) كمال حمدان، مصدر سابق، ص٩٢.

في ضوء معطيات أنشودة السلام المزروع في الشرق الأوسط على ضوء ما ترسمه لفصل المسارين السوري واللبناني وطرح مشروع لبنان أولاً والتلويح بالتهديد العسكري والتنصل من اتفاق مدريد ثمّ أوسلو وغيرها.

خريطة رقم (٢٤) حوض الليطاني



المصدر / آرنون سوفير مصدر سابق



الفصل الرابع

....

جيوبوليتكية المياه العربية
في ظل النظام الشرق أوسطي

....

تمهيد

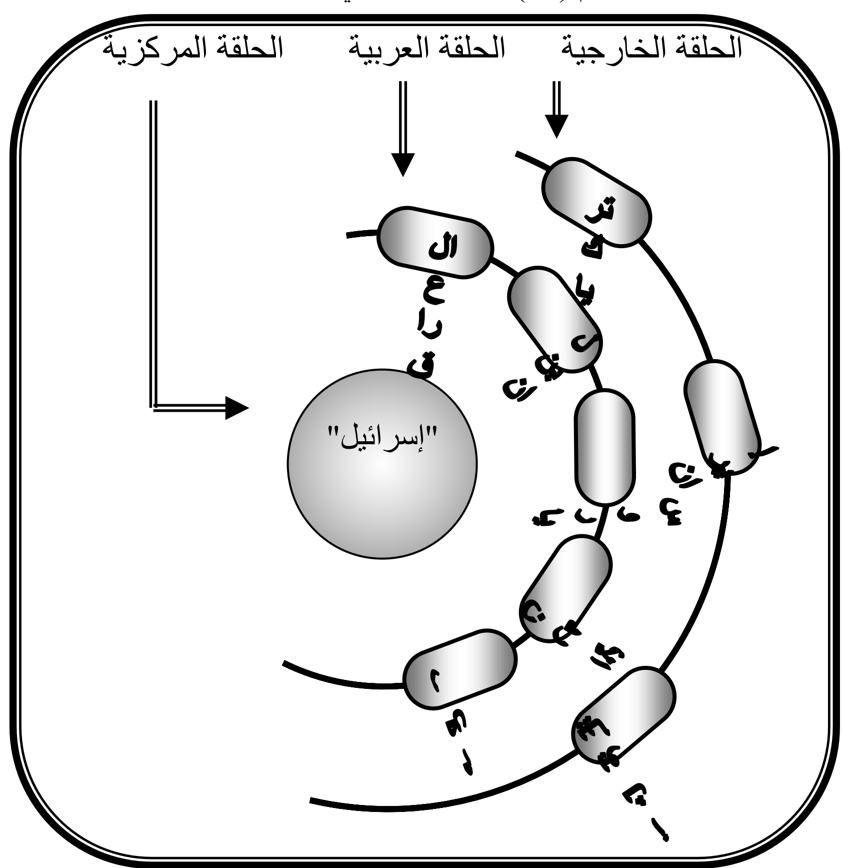
الجيوبوليتكيا علم سياسي يستمد جذوره من علم الجغرافية وحقائقه المتشعبة ويعمل على الإفادة منها لخدمة خطط سياسية معينة يتبناها صانع القرار السياسي. ووفقاً للجيوبوليتكية المعروفة، فإن الدولة أو الكيان السياسي تسعى أثناء مراحل نموها إلى ضم واستيعاب الأقاليم ذات القيمة الجيوستراتيجية وفي مقدمتها المياه (المجاري المائية والسواحل البحرية).

عليه فإن مسرح الصراع الجيوبوليتكي القائم في منطقة الشرق الأوسط، من الخليج العربي شرقاً إلى أعالي النيل والبحر العربي جنوباً إلى المحيط الأطلسي غرباً، وأعالي الفرات ودجلة شمالاً، ويشتمل هذا المجال الحيوي على جميع الأراضي الّتي تضم أحواض المصادر المائية في المنطقة، وأهم المنافذ البحرية في العالم، وتتحرك في هذا المجال خمس قوى إقليمية هي: (العربية، والإيرانية، والتركية، والأثيوبية، و"الإسرائيلية")، وتتحكم حركة هذه القوى وبالعلاقات القائمة في ما بينها جملة عوامل داخلية وخارجية، تاريخية وجغرافية،وتتوزع هذه القوى في مجال

جغرافي - ســياســي على دوائر أو حلقات ثلاث متتابعة،تحتل "إســرائيل" منها الحلقة المركزية تليها الحلقة الوســطى - العربية - ثمّ الحلقة الخارجية المحيطة منها وتمثلها تركيا شمالاً، وإيران شرقاً، وأثيوبيا جنوباً.



شكل رقم (١٦) دوائر الحركة في الشرق الأوسط



المصدر/ من عمل الباحث

وعلى الرغم من الأهمية التاريخية لتطور الأحداث الجيوبوليتكية الماضــية الّتي أســهمت برســم خريطة الصــراع الحالي في المنطقة. إلا أن أبرز المتغيرات الّتي حددت مسـار الصـراع الحالي والتي لا تزال فاعلة في المنطقة، هذه المتغيرات هي أربعة:

١. انهيار حلف بغداد الّذي تأســس عام ١٩٥٥ وهو الأمر الّذي أدى إلى تصــدع الحلف الأمريكي - التركي - الإيراني (البهلوي - الباكستاني - الحكومات

٢. العربية المحافظة) وبالتالي قيام نظام إسلامي في إيران على أنقاضه.
٣. نكسة حزيران / يونيو، ونتائجها المعروفة، وهو الأمر الّذي مكن "إسرائيل" من اختراق إحدى أهم جبهات الصراع العربي - الصهيوني وهي الجبهة المصرية.
٤. تفكك الاتحاد السوفيتي ومنظومة المعسكر الاشتراكي، الّذي وضع من جديد مقدرات العالم بيد الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.
٥. حرب الخليج الأولى والثانية القادسية وأم المعارك والتي أخرجت العراق من حلبة الصراع العربي - الصهيوني وأجهزت على التضامن العربي.

إن محصلة هذه المتغيرات كانت لمصلحة المعسكر الإقليمي "الإسرائيلي" الأمريكي الّذي اندفع في حلبة الصراع بقوة ويمارس ضغوطاً هائلة لا قبل للعرب على تحملها، ويفرض شروطاً لا قدرة لهم إلا إلى قبولها وفي مقدمتها النظام الشرق أوسطي والذي يتضمن (شرعته) الاستيلاء على المياه العربية، وقطع شرايين المجاري المائية. وسيتم في هذا الفصل تناول بعد التعرف على الأحكام القانونية المائية إلى جيوبوليتكيا المياه في الشرق الأوسط من خلال المباحث ذات العلاقة.

المبحث الأول

المياه في القانون الدولي

أولاً: المفهوم القانوني للأنهار الدولية

تنقسم الأنهار من حيث المركز القانوني إلى أنهار وطنية وأخرى دولية تحكم كلاً منها قواعد خاصـــة من حيث الكمية والانتفاع، فالأنهار الوطنية هي الّتي تقع من منابعها إلى مصـــابها وجميع روافدها في إقليم دولة واحدة، وتدخل في ملكيتها وتخضع لسيادتها وحدها كأي جزء من إقليمها كنهر السين في فرنسا والتايمز في بريطانيا. أما الأنهار الدولية فهي الّتي تفصل أو تجتاز إقليم دولتين أو أكثر وتباشر كلّ دولة ســـيادتها على الجزء من النهر الّذي يجري في إقليمها، كأنهار الدانوب والراين، النيل، والفرات [١].

وبالرغم من أن هذا التعريف للأنهار الدولية هو الأكثر قبولاً في أدبيات القانون الدولي إلا أنه ليس التعريف الوحيد، فقد عرفه أوكنيل – أســـتاذ القانون الدولي – ((بأنه: النهر الّذي يقع مع روافده وفروعه في منطقة تخضع لسلطة دولتين أو أكثر من الدول، أو هو النهر الّذي يشـــكل حدوداً بين دولتين أو أكثر)) [٢]. وقد عرفته محكمة العدل الدولية الدائمة بأنه النهر الصـــالح للملاحة الّذي يســـتخدم منفذاً إلى البحر لعدة دول، وهي بذلك اشترطت توافر ثلاثة شروط لاعتبار النهر دولياً:

أ- صلاحيته للملاحة. ب ـ كونه منفذاً إلى البحر. ج - يهم عدة دول. [٣]

أما إذا كان النهر واقعاً بين دولتين أو أكثر - نهر حدودي – فتملك كلّ دولة

---

(١) عصام العطية، القانون الدولي العام، ط٤، ١٩٨٧، ص٢٠٤-٢٠٥.

(٢) **D.P.O.' Cannel, International Law (London: stevens and Sons, ١٩٨٥), Vol. ١, p. ١١٦.**

(٣) عصام العطية، مصدر سابق، ص٢٠٥.

الجزء المجاور لها من النهر حتّى الخط الأوسط لتيار المياه الرئيس إذا كان النهر ملاحياً وحتى الخط الأوسط لصفحة المياه إذا لم يكن كذلك [١].

وعلى العموم فالأنهار الّتي تتطابق مع هذا الوصف يجب خضوعها لنظام قانوني خاص (نظام التدويل) والذي عرف لاحقاً بنظام المياه الدولية الّتي يقصد بها تلك المياه الّتي تتصل فيما بينها في حوض طبيعي متى ما امتد أي جزء من هذه المياه داخل دولتين أو أكثر، ونظام المياه الدولية بهذا المعنى يشمل إضافة إلى مجرى المياه الرئيس، روافده المغذية منها أو الموزعة للمياه [٢].

ولابد من الإشارة إلى حقيقة ان هنالك (٣٠٠) حوض من أحواض الأنهار وكثير من مكامن المياه الجوفية الّتي تقع تحت أراضي أكثر من دولة تنطبق عليه صفة النهر الدولي [٣].

ثانياً: القانون الدولي وقضايا الأنهار الدولية

إن جوهر مشكلة الاستخدام المشترك للأنهار الدولية، يتمثل في المساس بالسيادة الإقليمية المتعلقة (أي بالنهر) ونسوق فيما يأتي المبادئ الإرشادية الأربعة، الّتي تسترشد بها الجماعة الدولية لحل المنازعات الدولية، أو الحيلولة دون نشوبها منذ البداية، وهي على النحو الآتي:

المبدأ الأول:

إن للدولة مطلق الحرية في التصرف بمياه النهر المار بأراضيها وحقها في تغيير مجراه أو روافده الّتي تنبع من الأراضي دون قيد أو شرط، ولها الحق في ممارسة كلّ الحقوق الّتي تتفرع عن سيادتها المطلقة على جزء من النهر الدولي الّذي يخترق

---

(١) **Whiteman, M: Digest of International Law, Dep of State, Puplication, Washington, U.S.A, Vol.٣, ١٩٧٣, p.٦٨.**

(٢) حامد سلطان، الأنهار الدولية في الوطن العربي، المجلة العربية للقانون الدولي، مجلد٢٢، ١٩٩٦، ص١.

(٣) عبد الستار سلمان حسين، المياه الدولية المشتركة في القانون الدولي، مجلة الموقف الثقافي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ع٢٠، ١٩٩٩، ص٣٦.

أراضـــيها دون النظر إلى مصـــالح دول الحوض الأخرى وما يصـــاحبها من أضرار، (مبدأ هارمون)[*] وتتمسك بهذا المبدأ بصفة أساسية الدول العليا[١].

المبدأ الثاني:

وينص على ان النهر الدولي يعتبر ملكاً مشـــتركاً لجميع الدول المتعاقبة عليه مع التأكيد على ذلك من قيود على حرية الدولة بالتصـــرف بالجزء الذي يقع تحت سيادتها،الأمر الّذي يستبين معه ان أي دولة تقوم بالتخطيط لتنفيذ أعمال لتنمية المياه في أراضيها،يجب عليها استئذان شركائها في القيام بذلك[٢].

المبدأ الثالث:

وينص على أن للدولة الّتي يجري فيها النهر الدولي الحق التام بأن يبقى جريان ماء النهر على حاله، لأن النهر يشـكل من منبعه حتّى مصـبه وحدة إقليمية واحدة لا تؤثر فيها الوحدة السـياسـية للدول المشـتركة فيه والتي لا يمكنها ممارسـة سـيادتها الإقليمية المطلقة على الجزء المار فيها وعليها مراعاة حقوق الدول المشـــتركة الأخرى [٣].

(*) نسـبة إلى المدعي العام الأمريكي الّذي طلبت منه الحكومة الأمريكية رأيه بشـأن النزاع بينها وبين المكسـيك حول نهر ((يوغراندي))، وقد رد هارمون على ذلك في مذكرة قدمت لحكومته: ((إن قواعد القانون الدولي لا تلزم الولايات المتحدة من أن تمنع سـكانها من اسـتخدام مياه النهر وفق مصلحتهم، حتّى وإن ترتب على ذلك الاستخدام التأثير في كمية المياه المناسبة في النهر أو إلحاق الضـــرر بالمكسـيك حيث لا تفرض قواعد القانون الدولي أو ســوابقه أي التزام أو تعهد قانوني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المكســيك... راجع: حســين عليوي عيســون، مشكلة المياه في الوطن العربي مصدر سابق، ص١٠-١١.

(١) **Berbers. F. J. " Revers in international Law", London ١٩٥٩, p.١٣.**

(٢) محمّد عبد الله الدوري،المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي، ندوة: المشكلات المائية في الوطن العربي،٢٩-٣١ تشرين١، ١٩٩٤، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص٢٨-٢٩.

(٣) جابر إبراهيم الرّاوي، النظام القانوني لمســؤولية الدولة عن أضـــرار التلوث الناجم عن نشاطاتها في الأنهار والبحيرات الدولية، مجلة القانون الدولي، بغداد، ع١٢، ١٩٨١، ص٢٩.

المبدأ الرابع:

يرتكز هذا المبدأ على أساسين:

أ- إن لكل دولة الحق في التقسيم المنصف لمنافع الشبكة النهرية في ضوء حاجاتها وكذلك الظروف المتعلقة بالشبكة النهرية (نصيب معقول ومنصف(*))[1]. وقد تبنى هذا الاتجاه إعلان هلسنكي (١٩٦٦). وقد حددت المادة الخامسة منه بعض معايير المشاركة المعقولة والعادلة في الانتفاع بمياه النهر الدولي وهي: جغرافية الحوض، النظام الهيدرولوجي للحوض، ومساهمة كلّ دولة من الحوض، المناخ السائد في الحوض، الاستخدامات السابقة والحالية للمياه، الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض، مدى اعتماد سكان كلّ دولة من دول الحوض على مياهه، مدى توفر المصادر المائية البديلة، المدى الّذي يمكن معه إشباع حاجات الدول دون أن ينجم عن هذا الإشباع أضرار جوهرية لدولة أو دول متشاطئة[2]. [الشكل ١٧]

ب- إن الدولة لا تمنع فقط من وقف أو تحويل تدفق نهر يجري في أراضيها إلى أراضي دولة متشاطئة بل إنها تمنع أيضاً من أن تستخدم مياه هذا النهر

(*) إن تحديد المعقولية والعدالة كمبدأ سائد في تحديد حصص المياه واستخدامها في أحواض الأنهار المشتركة يعد من الإسهامات الواضحة للقانون الدولي، ولكن غموض المبدأ يتيح له أدنى حد من الاستفادة عند التطبيق. إن تحديد معنى ((معقول وعادل)) هي النقطة المحيرة في كلّ اتفاقية مشاركة في المياه، وهو معنى مفتوح على مصراعيه لتفسيرات متعددة ومختلفة. فمنطق مصر ـــ على سبيل المثال ـــ لتحديد حصتها من مياه النيل سيستند بدون شك على حجم تعدادها السكاني واستخدامها التاريخي للماء، أما أثيوبيا على الجانب الآخر فقد تشدد نسبياً على إسهام كلّ دولة من إجمالي المياه الجارية في حوض نهر الذيل وعلى احتمالات الري في المستقبل... راجع: ساندرا بوستيل، مصدر سابق، ص٧٣-٧٤.

(١) محمّد عبد الله الدوري، مصدر سابق، ص٢٩.

(٢)عبد العزيز شحاذة المنصور، مصدر سابق، ص١٢٣.

لدراسة أكثر تفصيلاً عن مبادئ إعلان هلسنكي راجع: **Rules of Hlsinki, The Confernce of The International Law Commission Assocciation on The Use of Water of International Rivers, ١٩٦٩.**

استخداماً يشكل خطراً على الدولة المتشاطئة أو يمنعها من استخدام تدفق مياه النهر من جانبها استخداماً مناسباً [١].

فيما يتعلق بتنظيم استخدام الأنهار الدولية، هنالك بعض المعاهدات[**] والاتفاقيات العامة الّتي لم تكن من الشمول بحيث تحكم كلّ ما يتعلق باستخدامات الأنهار الدولية، إلا أنها أرست قواعد دولية تطورت بمرور الزمن وكانت أساساً للأعمال اللاحقة.

وفي هذا الصدد فان اتفاقية فينا لعام ١٨١٥ الّتي جاءت لتنظيم استخدامات الأنهار الدولية في الأغراض الملاحية إلا أن تعريفها للنهر الدولي بأنه: ((النهر الصالح للملاحة الّذي يفصل أو يخترق عدة دول)) قد رسخ قاعدة قانونية مفادها: إن المعيار الأساس لكون نهر ما نهراً دولياً، يعتمد على وقوع أجزاء منه في دولتين أو أكثر، وقد جرى القياس على هذا التعريف في النظر إلى استخدام النهر الدولي للأغراض غير الملاحية [٢].

---

(١) محمّد عبد الله الدوري، مصدر سابق، ص٢٩.

(**) لقد عرفت المادة الثانية من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ المعاهدة بأنها اتفاق دولي يعقد بين دولتين أو أكثر كتابة ويخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر وأياً كانت التسمية الّتي تطبق عليه. وهي ثنائية **Bilateral** في حالة اقتصارها على دولتين، وهي جماعية **multilateral** إذا كانت معقودة بين عدد من الدول... راجع: عصام عطية، مصدر سابق، ص٦١، ٦٦.

(٢) عبد الستار سلمان حسين، المياه الدولية المشتركة في القانون الدولي، مصدر سابق، ص٢٦-٢٧.

شكل (١٧) عناصر التوزيع العادل والمنطقي لمياه النهر الدولي على الدول الشريكة(وفقاً لوثيقة هلسنكي)

الإمكانيات الهندسية لإقامة مشروعات مائية

منطقة مجرى الماء

تدفق النهر

طول النهر

رطب

حار شبه حار

المناخ

جيئو- مورفولوجيا والهيدرولوجيا

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: أرنون سرفير، أنهار من نار، مصدر سابق.

قيام سلطة قانونية

نزاعات داخلية

نزاعات دولية

حجم السكان ونسبة نموهم

المجتمع

مستوى السكان (السن- التعليم-الهجرة)

حوض النهر الدولي

النظام السياسي والقانوني

العلاقات بين الشركاء في المجرى المائي

عدد المشتركين في حوض النهر

النظام القانوني المحلي والدولي

توفر الأرض ونوعيتها

زراعة

إنتاج الغذاء واستيراد الغذاء

طرق استغلال المياه

أساليب الإعداد للزراعة

الاقتصاد

تنمية موارد أخرى (صناعة – سياحة - خدمات)

وجود موارد طبيعية (معادن - نفط)

وفي ٢١ مايس ١٩٩٧ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية. وقد نصت الاتفاقية على واجب دولة المجرى المائي في عدم التسبب بضرر لدولة أو دول المجرى المائي الأخرى في حالة قيامها بتنفيذ أية أنشطة عليه. وواجب التفاوض لعقد اتفاقات بشأن المشاريع المزمع إقامتها على النهر. ونصت أيضاً على حق كلّ دولة متشاطئة على نهر دولي بنصيب عادل ومعقول من مياهه [١].

وبسبب عدم وجود معاهدة دولية شاملة تنظم استخدام الأنهار الدولية اعتبرت المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف الوسيلة الأساسية لكل منازعات الأنهار الدولية، ممّا دفع ذلك بالكثير من الدول إلى الدخول في مفاوضات ثنائية أو جماعية سعياً وراء عقد معاهدات لفض النزاع على المياه المشتركة [٢].

وقد عقدت الدول الّتي تشترك في استغلال أنهار دولية أكثر من (٣٠٠) اتفاقية فيما بينها. وطبقاً لأحكام هذه المعاهدات تم تنظيم استغلال الأنهار المشتركة بين هذه الدول تنظيماً منصفاً ومعقولاً.

وندون أدناه عدداً من المعاهدات على سبيل المثال لا الحصر:

- اتفاقية ١٩٢٦: بين الاتحاد السوفييتي – السابق – وإيران بشأن استغلال نهر أراك والأنهار الحدودية المشتركة الأخرى والتي أقرت بالحقوق المتساوية في استغلال النهر [٣].
- اتفاقية ١٩٥٦: بين فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ بشأن استغلال نهر الموزيل.
- اتفاقية ١٩٦١: بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لتنمية موارد حوض نهر كولومبيا [٤].

---

(١) وزارة الخارجية ووزارة الري العراقية، مصدر سابق، ص١٨.

(٢) محمّد جواد علي المبارك، أثر المياه في العلاقات بين الدول، مصدر سابق، ص١٢.

(٣) عبد الستار سلمان حسين، المياه الدولية المشتركة في القانون الدولي، مصدر سابق، ص٢٧-٢٨.

(٤) عصام العطية، مصدر سابق، ص٢١٤.

وهناك الكثير من المعاهدات الأخرى والتي تؤكد جميعها أنه لا يحق لأية دولة أن تستعمل مياه نهر ما بصورة تعرض الدولة الأخرى للخطر.

ولابد من الإشــــارة إلى أن كمية المياه الّتي يحتاجها كلّ طرف، من الممكن تحديدها بطريقة موضــوعية وتؤدي إلى إحراز تقدم في عقد اتفاقيات المشــاركة في المياه.

في حين تؤدي النقاشـات في المفاوضـات حول (حق) أي طرف في كم من المياه دائماً ما يكون موضوع ذاتي مشحون بالانفعالات والعواطف ويؤدي إلى عرقلة عقد الاتفاقيات [(١)].

ثالثاً: المياه العربية والقانون الدولي

منذ نحو ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد أنشأ السومريون حضارة مائية، وفي الوقت نفسه بدأت تنشأ على ضفاف النيل حضـارة مائية أخرى، أدهشت العالم ولا تزال، وفي زمن لاحق وفي عصــر حمورابي ســادس ملوك الأســرة العاشــرة للبابليين (١٩٥٥ – ١٩١٣) ق.م، تم إصــدار ســلســلة القوانين لضــبط الســلوكيات العامة والاقتصــادية تعرف باسـمه (شـريعة حمورابي)، وقد احتلت المياه حيزاً مهماً فيها. وقد ورد فيما يخص المياه الآتي: ((إن المياه تستعمل بالدرجة الأولى لشرب الإنسان والحيوان والاستعمال المنزلي ثمّ الري والملاحة)) [(٢)].

وفي الوقت الراهن حيث تعقد المجتمع وازداد الطلب على المياه الّتي أصــبحت نادرة أكثر فأكثر، وفي ظل الســياســات المائية الّتي تســلكها دول المنبع تجاه دول المصب، أصبح الخطر محدقاً في منطقتنا العربية وأصبح ينذر بوقوع حرب سببها الماء، ويتناول هذا المبحث المياه العربية في ظل القانون الدولي والخروقات التركية للقانون الدولي.

---

(١) ساندرا بوستيل، مصدر سابق، ص٧٩.

(٢) منذر خدام، مصدر سابق، ص٣٤.

أ. المياه العربية المشتركة مع تركيا والقانون الدولي

برزت الأهمية القانونية لمياه الأنهار المشتركة بين تركيا ودول الجوار الجغرافي العربية – سوريا والعراق – بعد انهيار الدولة العثمانية أثر الحرب العالمية الأولى الّتي ترتب عليها انفصال العراق وسوريا وأجزاء أخرى خضعت لنظام الانتداب (١).

١. التوسع التركي وجيوبوليتكية المياه

بعد انهيار الدولة العثمانية في أواخر الحرب العالمية الأولى، وقع الحلفاء مع حكومة السلطان محمّد الخامس في استانبول معاهدة سيفر (١٩٢٠)، وبموجب هذه المعاهدة احتفظت تركيا بأراض عربية واسعة، هي حوض نهري سيحان وجيحان (كيليكيا)، ومنحدرات المياه على سفوح طوروس الجنوبية (بلاد مرعش وديار بكر)،وبموجب اتفاقية أنقرة (١٩٢١) تخلت فرنسا –المنتدبة على سوريا– للكماليين عن أراضٍ جديدة تشمل: عينتاب وكلس وأورفه وماردين وجزيرة ابن عمرو. وجرى ترسيم الحدود سياسياً إلى الجنوب من خط الحدود الطبيعي (وهو مقسم المياه في طوروس)، ولم يكتف الكماليون بهذا التوغل والاندفاع جنوباً، بل طالبوا بمنطقتي الموصل العراقية واسكندرونه السورية.

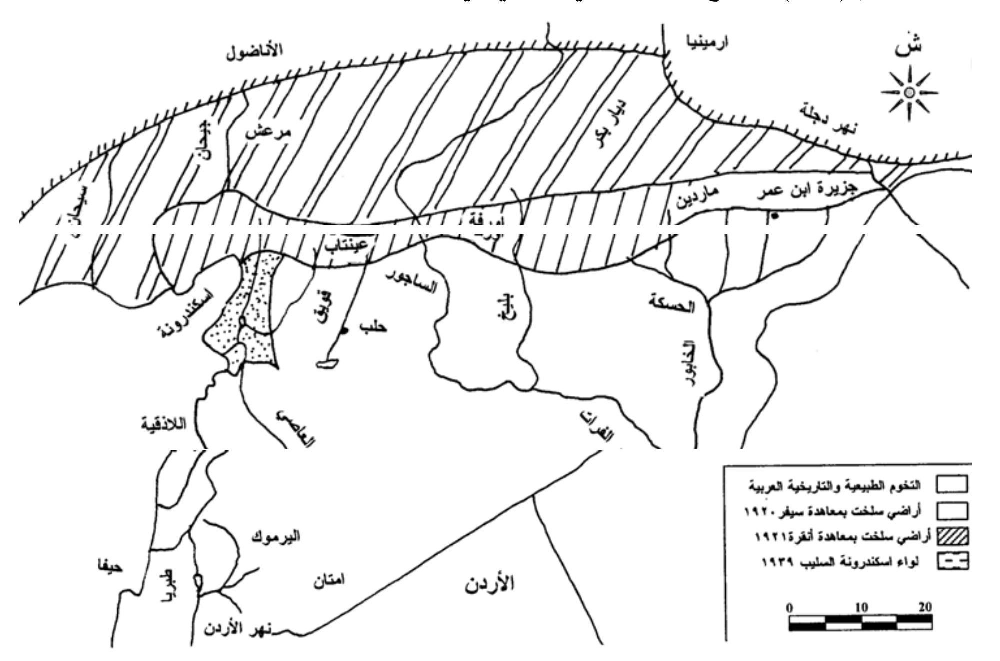
وبسبب الحرص البريطاني على حقول النفط في الموصل، فقد تمسكوا بالشمال العراقي وأجبروا الأتراك على الاعتراف به عراقياً عام ١٩٢٦، أما لواء الاسكندرونة فقد تنازلت عنه فرنسا لمصطفى كمال عام ١٩٣٩، وهو يشكل حوضاً مائياً ضخماً، تتوسطه بحيرة العمق وتنتهي إليه ثلاثة أنهار، هي: عفرين والأسود والعاصي، وكان من نتيجة هذا الاندفاع لخط الحدود باتجاه السهول العليا لمنطقة حلب والجزيرة في كلّ من سوريا والعراق ان سيطرت تركيا على أعالي دجلة والفرات الجبلية والهضبية، وعلى مجمل أحواض أنهار سيحان وجيحان في كيليكيا، والمجمع المائي في اسكندرونة، بالإضافة إلى أعالي أنهار قويق والذهب والساجور وبليخ والخابور (والثلاثة الأخيرة هي من روافد الفرات في سوريا). [خريطة رقم ٢٥].

---

(١) محمّد عبد الله الدوري، مصدر سابق، ص٣٤.

وهكذا وضـــعت الحدود التركيـة مع دول الجوار الجغرافي العربي بمـا يخـدم جيوبوليتكية المياه في السياسة التركية. وعلى الرغم من تثبيت الحدود الجيوبولتيكية الذي فرضـته تركيا، فإن عينها بقيت على ما تبقى من الموارد المائية المنحدرة نحو الأراضـــي العربية، وقد تمكنت من خلال الاتفاقيات الجائرة الّتي وقعتها مع دولتي الانتداب (البريطاني على العراق والفرنسي على سوريا)، أن تحصل على أكثر ممّا تعطيه القوانين الدولية لها [1].

خريطة رقم (٢٥) التوسع الجيوبوليتكي التركي في سويا الشمالية



(١) عبّاسٍ قاسم، مصدر سابق، ص٢٥.

٢. معاهدات المياه بين تركيا ودول الجوار الجغرافي العربي

وتأسيساً على ما أشرنا إليه أن النهر الدولي هو النهر الّذي تقع أجزاء منه في دول مختلفة. وبذلك تحول نهرا دجلة والفرات من نهرين داخليين إلى نهرين دوليين، واكتسبا الصفة القانونية وأصبحا خاضعين لقواعد القانون الدولي، الّتي تنطبق على الأنهار الدولية المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الصفة القانونية للنهرين قد ترسخت من خلال عقد عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات الّتي نظمت بعض أوجه استعمالاتهما، ومنها:

١) معاهدة باريس المعقودة في ٢٣ كانون أول ١٩٢٠ بين فرنسا وبريطانيا بصفتهما الدولتين المنتدبتين عن العراق وسوريا: نصت المادة (٣) من هذه المعاهدة على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة يكون من واجبها الفحص الأولي لأي مشروع تقوم به حكومة الانتداب الفرنسي – في سوريا – لمياه نهري دجلة والفرات الّذي من شأنه أن يقلل من كمية مياه الفرات ودجلة عند نقطة دخولها إلى المنطقة الواقعة تحت الانتداب البريطاني – العراق – [١].

٢) أفردت اتفاقية لوزان المعقودة بين دول الحلفاء وتركيا في تموز ١٩٢٣ مادة خاصة شاملة لهذا الموضوع وهي المادة (١٠٩) الّتي نصت علي ما يلي: ((عند عدم وجود مخالفة، يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية من أجل المحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منها، وذلك عندما يعتمد النظام المائي – فتح القنوات، الفيضانات، الري، البزل، والمسائل المماثلة – على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى، أو عندما يكون الاستعمال المائي في إقليم دولة ومصادر هذه المياه في دولة أخرى يسبب تعيين حدود جديدة، وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم)) [٢].

٣) معاهدة فرنسا (باسم سوريا) – تركيا (١٩٢١/١٠/٢٠): نصت المادة (١٢) منها على توزيع نهر (قويق) بين مدينة حلب والمنطقة التركية المحاذية لها. وأشارت هذه المعاهدة إلى أنه لمدينة حلب ان تأخذ من مياه الفرات، فهذه المعاهدة تؤكد حق سوريا المكتسب في نهر (قويق). غير أن تركيا خالفت هذه المعاهدة عندما قطعت مياه نهر قويق كلياً.

---

(١) عبد الأمير عبّاسٍ الحيالي، مصدر سابق، ص٢٠٧.
(٢) وزارة الخارجية ووزارة الري العراقية، مصدر سابق، ص٢١.

٤) معاهدة فرنسا (باسم سوريا) مع تركيا (١٩٢٩/٩/٢٩):وقد ضمنت هذه المعاهدة الحقوق المكتسبة للسكان المنتقلين (كالبدو) بالاستفادة من المياه على طرفي الحدود السورية – التركية [١].

٥) اتفاقية حلب ١٩٣٠: وقعته تركيا مع كلّ من فرنسا وبريطانيا، استناداً إلى معاهدة لوزان ١٩٢٣، وبموجبه تم ترسيم الحدود عند مجرى دجلة بين تركيا وسوريا والعراق في منتصف النهر وفق خط العمق، ونص الاتفاق على وجوب وضع قواعد استغلال هذا النهر بين الدول الثلاث [٢]. وعلى الرغم من اعتراف تركيا بأن دجلة نهر مشترك ذو صفة دولية، لكنها تصر على المطالبة بحصة أكبر كونها دولة المنبع، علماً بأن حوض دجلة في تركيا هو جبلي قليل السكان. في حين يشكل حوض النهر في العراق مركزاً استيطانياً حضارياً تاريخياً[٣].

٦) في عام ١٩٤٦ عقدت معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا. ونصت المادة الخامسة من البروتوكول على ما يلي: ((توافق حكومة تركيا على اطلاع العراق على أية مشاريع خاصة بأعمال الوقاية قد تقرر إنشاءها على أحد النهرين أو روافده وذلك لغرض جعل الأعمال تخدم على قدر الإمكان مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا)).

وقد ألحق بها بموجب المادة السادسة منها ستة بروتوكولات، عالج أولها موضوع تنظيم جريان مياه نهري دجلة والفرات مع روافدهما بالتأكيد على حق العراق في تنفيذ أية انشاءات أو أعمال على النهرين تؤمن انسياب المياه بصورة طبيعية أو للسيطرة على مياه الفيضانات سواء في الأراضي العراقية أو الأراضي التركية على أن يتحمل العراق تكاليف انشائها [٤].

٧) بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا (أنقرة ١٩٧١/١/١٧): تنص المادة (٣) منه على ما يلي: بحث الطرفان المشاكل المتعلقة بالمياه المشتركة للمنطقة واتفقا على ما يلي:

---

(١) عبد العزيز شحاذة المنصور، مصدر سابق، ص١٤٥.
(٢) عبد الأمير عبّاسٍ الحيالي، مصدر سابق، ص٢٠٨-٢٠٩.
(٣) المصدر السابق، ص٢٧.
(٤) وزارة الخارجية ووزارة الري العراقية، مصدر سابق، ص٢٢.

- تجري السلطات التركية المختصة أثناء وضع برنامج ملء خزان ((كيبان)) جميع المشاورات الّتي تعتبر مفيدة مع السلطات العراقية المختصة بغية تأمين حاجات العراق وتركيا من المياه بما في ذلك متطلبات ملء خزاني ((الحبانية)) أو ((كيبان)).
- يشرع الطرفان في أسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة ابتداء بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية. وواضح أن تعبير ((جميع الأطراف المعنية)) هو إشارة غير مباشرة لسوريا دولة المجرى الأوسط لنهر الفرات.

٨) البروتوكول الثلاثي (١٩٨٠): وقع هذا البروتوكول كلّ من تركيا والعراق، وانضمت إليه سوريا عام ١٩٨٢، وينص على ضرورة التوصل إلى كمية المياه العادلة المعقولة الّتي يحتاجها كلّ من البلدان الثلاثة من الأنهار المشتركة [١].

٩) بروتوكول سوريا وتركيا لعام ١٩٨٧: ويتضمن قسماً خاصاً بالمياه جاء فيه ما يلي:

- خلال فترة ملء حوض سد(أتاتورك) وحتى التوزيع النهائي لمياه نهر الفرات بين البلدان الثلاثة يتعهد الجانب التركي أن يوفر معدلاً سنوياً يزيد عن (٥٠٠ م٣/ثا)عند الحدود التركية - السورية.
- سوف يعمل الجانبان مع الجانب العراقي لتوزيع مياه نهري الفرات ودجلة في أقرب وقت ممكن.
- اتفق الجانبان على تفعيل عمل اللجنة الفنية المشتركة للمياه الإقليمية [٢].

١٠) في عام ١٩٩٠ وقع العراق وسوريا اتفاقاً مؤقتاً يقضي بتحديد حصة العراق بـ (٥٨ %) من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود السورية – التركية وحصة سوريا (٤٢%) منها ولحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي ونهائي حول قسمة مياه الفرات مع تركيا [٣].

---

(١) وزارة الخارجية ووزارة الري العراقية، مصدر سابق، ص٢٣.

(٢) عبد العزيز شحاذة المنصور، مصدر سابق، ص١٤٧.

(٣) محمود علي الداود، مخاطر المشاريع التركية المقبلة على مياه نهر الفرات وعلاقات الجوار،مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٩-١٠، أيلول- تشرين١، ١٩٩٩، ص٤٦.

نستشف من عرضنا هذا أن كلّ هذه الاتفاقات الموقع عليها من قبل تركيا، تمثل اعترافاً تركياً بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات وضرورة تقاسم مياههما بين البلدان الثلاثة وفقاً للقانون الدولي.

ولكن تركيا لم تعترف بهذه الاتفاقيات والمواثيق؛ وذلك من خلال اعتراضها على صيغة القانون المذكور والتصريحات العديدة لمسؤوليها حول نهري دجلة والفرات بكونهما نهرين تركيين، وتطلق عليهما وصف: المياه العابرة للحدود **Trans-Boundary Rivers** ، وتصر على أن المشكلة ليست بقسمة المياه وإنما بالاستثمار الكفوء.

وأكدت على استبعاد فقرة المشاركة العادلة والمعقولة، والتي ينص عليها القانون الدولي. وبذلك تجدها تعزو المشكلة إلى النواحي الفنية في المفاوضات وتتهم كلّ من سوريا والعراق بهدر المياه الواردة إليها في زراعة أراض جديدة غير ذي جدوى اقتصادية [١].

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة بعدم وجود صفة قانونية لمفهوم ومصطلح ((المياه العابرة للحدود)) بدليل ان لجنة القانون الدولي اعتبرت المياه الجوفية المشتركة في أكثر من دولة ((مياه جوفية عابرة للحدود)) هي مياه دولية تخضع للقوانين الّتي وضعت للأنهار الدولية والتي تم تعريفها بصورة قاطعة باعتبارها المجرى المائي الّذي تقع أجزاؤه في دول مختلفة. لذلك فان ادعاء تركيا باعتبار نهري دجلة والفرات هما نهرين عابرين لحدود لا يستند إلى مبادئ القانون الدولي [٢]. ويتضح من ذلك أن تركيا لا تلتزم بالاتفاقات الخاصة بموضوع المياه مع دول جوارها الجغرافي، وإنما تستخدم المياه بما يؤمن مصالحها الجيوبولتيكية واستخدام المياه كعامل ضغط سياسي من أجل التأثير على عناصر القوة للدول العربية وقراراتها السياسية.

---

(١) عوني عبد الرحمن السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ١٩٩٧، ص١٣. وراجع أيضاً: وزارة الخارجية ووزارة الري العراقية، مصدر سابق، ص٢٩-٣٠.

(٢) محمّد عبد الله الدوري، مصدر سابق، ص٤٢.

ب. المياه في فلسطين المحتلة ووضعها القانوني (*)

منذ اللحظة الّتي أعلن فيها قيام ما يسـمى بـــ ((دولة إسـرائيل)) على أرض فلسطين عام ١٩٤٨، أصـبحت "إسـرائيل" وبدون شـك وحسـب القوانين الدولية خاضـــعة لكافة القوانين والمعاهدات الّتي تنطبق على أية حالة تحتل فيها دولة دولة أخرى بالقوة.

ويمكن تلخيص المبـادئ الرئيســية لـــ (قـانون الاحتلال بـالقوة **Belligerent Occupation**) حسب ما اوردها البروفيسور انطونيو قسيسي لعام ١٩٨٨ كما يأتي [(١)]:

١) إن مفهوم الاحتلال هو وضع مؤقت ولذا فان حق الدولة المحتلة في الأراضي الّتي احتلتها ليس إلا حقاً مرحلياً وغير دائم (**Transitory**).

٢) لا تملك الدولة المحتلة حق السـيادة على الأراضـي الّتي تحتلها وإنما يمكنها ممارسـة سـلطة مؤقتة عليها، نتجت عن عملية الاحتلال غير الشـرعي **de Facto authority**.

٣) عند ممارسة صلاحية الدولة المحتلة يجب أن تراعي مبدأين هامين وهما: تغطية احتياجها العسكري، واحترام مصالح السكان الواقعين تحت الاحتلال.

٤) يجب على الدولة المحتلة عدم ممارسـة صـلاحيتها من أجل تدعيم وتغطية مصالحها أو مصالح واحتياجات شعوبها.

- ومن الجدير بالذكر ان هذه المبادئ ترتكز على قاعدتين أسـاسـيتين في القانون الدولي وهما [(٢)]:

١) قرارات هيج لعام ١٩٠٧ وملحقاتها **Hauge regulations** [(**)].

(*) إن كيان "إسـرائيل" هو دولة مغتصـبة للمياه وللأرض، ولا يتمتع بأي سـند قانوني. وإن اتفاقات كيان "إسرائيل" مع بعض الدول العربية اتفاقات استسلامية.

(١) أيمن الرابي، مصدر سابق، ص١٠٢.

(٢) المصدر السابق، ص١٠٣.

(**) لابد من الإشـارة إلى أن قرارات هيج قد فصـلت ما بين ممتلكات الدولة الواقعة تحت الاحتلال (المنقولة) حيث يمكن للدولة المحتلة اسـتخدام هذه الممتلكات في حالة الحرب وقد تم تفصـيل هذه الممتلكات تحت الفقرة ٥٣ من قرارات هيج. ومن الجدير بالذكر ((انها اسـتثنت مصـادر المياه الجوفية ولم تعتبرها ممتلكات منقولة)). وبين الممتلكات (غير المنقولة) الّتي تم وضـعها تحت الفقرة ٥٥ من نفس القرارات. وبالرغم من أن الفقرة (٥٥) لم تصـنف مصـادر المياه بصورة واضحة ومفصلة من ضمن الممتلكات غير المنقولة والتي لا يحق للدولة المحتلة اسـتخدامها إلا انه ولعدة أسـباب يمكن اعتبارها ممتلكات غير منقولة... راجع: أيمن الرابي، مصدر سابق، ص١٠١-١٠٦.

٢) معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ **Fourth Geneva Conventaion** والتي تقضي بحماية المدنيين في حالة الحرب (***).

وتأسيساً على ما تقدم، فإن قانون الاحتلال بالقوة قد فرض قيوداً صارمة فيما يتعلق باستخدام الدولة المحتلة لمصادر مياه الدولة الواقعة تحت الاحتلال، ((فمثلما لا تملك الدولة المحتلة حق السيادة على الأرض، كذلك فإنها لا تملكها على المياه)). واستناداً إلى البند الثاني فإن "إسرائيل" لا تملك حق السيادة على المياه الّتي تسيطر عليها ولكن يمكن ممارسة صلاحيات مؤقتة عليها **de Facto** واستناداً إلى البند الثالث فلا يمكن لـــ "إسرائيل" استخدام المياه الّتي تسيطر عليها في كافة المناطق الخاضعة لسيطرتها إلا لتلبية الاحتياجات العسكرية وتلبية احتياجات السكان الواقعين تحت الاحتلال فقط. وأخيراً فلا يمكنها ممارسة صلاحيتها الّتي نتجت عن عملية الاحتلال غير الشرعي، فيما يتعلق بالمياه بما يعزز من مصالحها أو مصالح شعوبها.

(***) تحدد الاتفاقية المبادئ والقواعد الأساسية الّتي يخضع لها الاحتلال الحربي وهي:
الاحتلال وضع مؤقت ليس له صفة الدوام، وليس له تأثير في استمرار وجود الدولة.
الاحتلال لا يؤدي من الناحية القانونية إلى نقل السيادة من دولة إلى أخرى، أي انه لا يكسب حق السيادة على الإقليم المحتل، لأن السيادة تبقى محفوظة للسكان الّذين يحق لهم خلال فترة الاحتلال رفض الغزو أو الضم، أو اللجوء إلى المقاومة.
قانون الاحتلال هو الّذي يحدد الإطار التشريعي الإجرائي الّذي يحق لسلطة الاحتلال أن تتحرك ضمنه، ويجب أن يتم كلّ تغيير تدخله هذه السلطة على شؤون الإقليم في أضيق نطاق، وأن يقتصر على مواجهة متطلبات السكان.
الاحتلال يخول دولة الاحتلال صلاحية ممارسة سلطة فعلية واقعية تستهدف حفظ النظام والأمن على الإقليم المحتل. راجع: عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص٨٦.

أما بالنسبة للاتفاقيات الخاصة بين دول حوضي الأردن واليرموك، فلا يوجد اتفاق بين دول الحوض لاستغلال مياههما، ولكن هناك اتفاقيات بين بعض الدول من أجل استغلال جانب منها [(١)].

- الاتفاق الأول: وهو الاتفاق الّذي وقعت عليه كلّ من بريطانيا وفرنسا في عام ١٩٢٠، والذي حدد فيه ضرورة تشكيل لجنة مشتركة لبحث ما تحتاجه الأراضي الزراعية، وكذلك الكهرباء في حوض نهر الأردن وروافده وتحديد توزيع المياه بين دول الحوض.
- الاتفاق الثاني: وهو الاتفاق الّذي وقعت عليه كلّ من بريطانيا وفرنسا أيضاً في عام ١٩٢٢ والذي حدد فيه انه من حق سكان سوريا ولبنان الصيد من بحيرة الحولة وبحيرة طبريا ونهر الأردن، وهذا لا يحرم الفلسطينيين من حقهم في ذلك أيضاً.
- الاتفاق الثالث: ووقعت عليه كلّ من سوريا والأردن عام ١٩٨٧ لاستغلال مشترك لمياه نهر اليرموك وذلك من خلال بناء سد الوحدة، وقد ذكر في هذا الاتفاق بأن الأردن سوف تحصل على معظم المياه باستثناء كميات محدودة لسوريا من أجل استخدامها في الإرواء.أما سوريا فسوف تحصل على ٧٥% من الطاقة الكهربائية المولدة من السد.
- الاتفاق الرابع: وهو اتفاق جزئي بين "إسرائيل" والأردن بواسطة الولايات المتحدة، بشأن تبني مشروع جونستون. وهذا الاتفاق مبني على وثيقتي تفاهم: الأولى أمريكية – "إسرائيلية" ... والثانية أمريكية – أردنية مع تغييرات طفيفة بينهما.

والجدير ذكره هنا إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت عدداً من القرارات الّتي دانت فيها سرقة إسرائيل للمياه العربية ومن ضمنها القرار رقم (٣٠٠٥)، والقرار رقم (٣٣٣٦) والقرار رقم (٣١/١٦١). لكن تمتع "إسرائيل" بالتفوق

(١) أرنون سوفير، مصدر سابق، ص١٦٧-١٦٨.

العسكري قد جعل صانعي القرار السياسي فيها يتصرفون وكأن العالم قد اصبح في أيديهم، طالما كانت موازين القوى تسمح لهم بذلك [1].

ج. المركز القانوني لنهر النيل

لقد فرض تعدد منابع نهر النيل وتشعباتها وضعاً في غاية الأهمية إذ يجري النهر وروافده من خلال أراضي عشر دول أفريقية. تتسم أوضاعها السياسية والاقتصادية بعدم الاستقرار، ممّا تطلب التفكير الجدي بأهمية المحافظة على انسيابية مياه النهر. ولكن ليس هناك قانون دولي يحكمها، كما انه ليس هناك اتفاقية مشـــتركة بين جميع دول حوض النهر بشأنها.

إن الموضـــوع حتّى الآن من الناحية القانونية يعتمد على الاتفاقيات الثنائية، أو الجماعية بين دول حوض النهر مستندة بعضها إلى مرجعية مبادئ هلسنكي السابق ذكرها، وأخرى إلى طبيعة العلاقات بين الدول الموقعة على مثل تلك الاتفاقيات مثل اتفاقية حقوق المياه وتوزيع حصصها بين مصر والسودان لعام ١٩٥٩ [2].

-- وفيما يلي سنتناول أهم تلك الاتفاقيات:

١) معاهدة ١٨٩١: بين بريطانيا الّتي كانت تحتل مصـــر، وإيطاليا الّتي كانت تحتل أرتيريا، تعهدت فيها إيطاليا بعدم إقامة منشــآت على نهر عطيرة لأغراض الري يمكن أن تؤثر في تدفق هذا الرافد إلى نهر النيل على نحو ملموس.

٢) معاهدة ١٩٠٢: بين بريطانيا وإيطاليا وأثيوبيا، ونصت المادة الثالثة منها على تعهد أثيوبيا بعدم إقامة أية منشـــآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر الســـوباط من شـــأنها اعتراض جريان المياه إلى النيل إلا بموافقة حكومتي بريطانيا والسودان [3].

٣) معاهدة ١٩٠٦: بين بريطانيا والكونغو الديمقراطية، ونصـــت المادة الثالثة منها على تعهد حكومة الكونغو بعدم انشاء أية أعمال للخزن أو الري قرب أو على

---

(١) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص١٤٧.
(٢) عبد المالك خلف التميمي، مصدر سابق، ص١٦٤.
(٣) عبّاسٍ قاسم، مصدر سابق، ص٣٤-٣٥.

نهر سـميلكي والذي من شـأنه تقليل أو التأثير على حجم المياه المتدفقة إلى بحيرة البرت بدون موافقة الحكومة البريطانية.

٤) مذكرات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا عام ١٩٢٤: والتي من خلالها اعترفت الحكومة الإيطالية بالحقوق المصرية – السودانية في مياه أنهار النيل الأبيض والأزرق، كذلك تعهدت إيطاليا بأن لا تقيم عليهما أو على روافدهما منشـآت قد تؤثر بشكل ملحوظ على المياه الّتي تصل إلى نهر النيل[١].

٥) معاهدة ١٩٢٩: بين مصـر وبريطانيا (مثلت بريطانيا كلاً من: السـودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا) وقد نصت على عدم القيام بأي عمل أو مشـروع على النيل أو على فرعه أو على البحيرات الّتي تؤمن مصادر النيل ودون موافقة مصر [٢].

٦) معاهدة ١٩٣٤: بين بريطانيا (نيابة عن تنزانيا الحالية) وبلجيكا (نيابة عن رواندا وبورندي) تنظم الاستفادة من نهر (كاجيرا) أحد روافد مجموعة بحيرة فكتوريا.

٧) معاهدة ١٩٣٩: بين مصـر وبريطانيا (نيابة عن السـودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا) وقد التزمت فيها بريطانيا بعدم إقامة أية منشـآت للري وتوليد الكهرباء من شأنها الإضرار بمصلحة مصر. وحددت هذه المعاهدة نصيب مصر من مياه النيل بـ ٤٨ مليار م٢ في السنة، ونصيب السودان بـ ٤ مليار م٣ في السنة كحق مكتسب لكل منهما.

٨) معاهدة ١٩٥٩: بين مصـر والسـودان تنظم الانتفاع الكامل بمياه النيل، بعد بناء السد العالي، ومن منطلق ان متوسط التصريف السنوي للنيل عند أسوان هو (٨٤) مليار م٣ في السنة، فأصبح نصيب مصر بعد بناء وتشغيل السد العالي (٥٥,٥) مليار م٣ في السنة، ونصيب السودان (١٨,٥) مليار م٣ في السنة، والباقي ومقداره (١٠) مليار م٣ في السنة يضيع في التبخر في بحيرة ناصر أو بحيرة

---

(١) حسين عليوي عيشون، مشكلة المياه في الوطن العربي، مصدر سابق، ص١٦٤-١٦٥.

(٢) غسان محمّد رشاد، إشكالات المياه في مصر والسودان في مطلع القرن الحادي والعشرين، مجلة آفاق استراتيجية مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان، ع١، ٢٠٠٠، ص٣٨.

السد العالي [1].

9) اتفاقية انشـاء قناة جونجلي في عام ١٩٧٤: بهدف زيادة واردات نهر النيل فقد اتفق البلدان على إقامة قناة في جنوب السودان، من شأنها زيادة مياه نهر النيل الأبيض بمقدار ٤,٧ مليار م٣، وتواصـــل العمل بحفر القناة للمدة ١٩٧٩ – ١٩٨٣ وتوقفت بسبب الحرب الأهلية جنوب السودان.

١٠)توصـــيات ندوة بالكوك في عام ١٩٨٦: إذ عقدت بلدان نهر النيل ندوة دولية نضمها برنامج التنمية التابع إلى الأمم المتحدة، حيث تضمنت تلك التوصيات على ضـرورة التعاون في اقتسـام موارد المياه على أسـاس العدالة المشـتركة، وضـرورة أن تكون المعالجة الّتي تتبناها بلدان حوض النيل من أجل التطوير الشـــامل للموارد المائية بحيث تتلاءم مع الحاجات الخاصـــة لبلدان الحوض. وقد وافق المشاركون على توصيات تلك الندوة باستثناء أثيوبيا.

١١) اتفاق ١٩٩٣: بين مصر وأثيوبيا الّذي ضمن التعاون على استخدام مياه النيل على أسـاس القانون الدولي والامتناع عن أي نشـاط يؤدي إلى ضـرر الطرف الآخر فيما يخص النيل وأن يلتزما بالتشـــاور والتعاون في المشـــاريع ذات الفائدة المشتركة [2].

وتؤكد كلّ الاتفاقيات الّتي عقدت لتنظيم اســـتغلال مياه نهر النيل على دولية النهر ومن ثمّ تخضـــع تصـــرفات وسـلوك دول حوضـــه الجغرافي إلى مبادئ القانون الدولي المتعلقة باستغلال مياه الأنهار الدولية في الشؤون غير الملاحية والتي تؤكد على [3]:

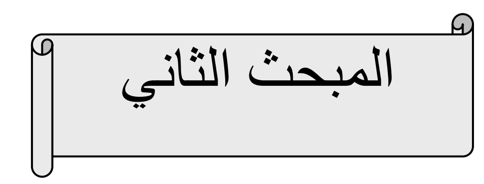
- لا يحق لأية دولة من دول الحوض الجغرافي للنهر الدولي تحويل مجرى النهر أو حجز مياهه أو قطعها أو ســـد مجراه أو أية أعمال من شـــأنها التأثير في مناسيب وتصاريف مياه النهر العابرة إلى بقية الدول.
- لا يجوز لأية دولة من دول الحوض الجغرافي للنهر الدولي القيام بأية أعمال هندســـية على مجرى النهر الدولي أو على أحد روافده المغذية بالمياه أو تلك الّتي

(١) المصدر السابق، ص٣٩.
(٢) مجذاب بدر العناد، مشكلات مياه النيل، مصدر سابق، ص١٠.
(٣) حسين عليوي عيشون، مشكلة المياه في الوطن العربي، مصدر سابق، ص١٨٠-١٨١.

تنســحب منه المياه أو أية أعمال من شــأنها الإضــرار بحقوق ومصــالح بقية الدول المعنية.

- لا يجوز لأية دولة من دول الحوض الجغرافي استغلال مياه ذلك النهر انطلاقاً من مبدأ السـيادة على ذلك الجزء المار عبر أراضـيها أو اسـتغلالاً لما يمنحها الموقع الجغرافي من خاصية على حساب بقية الدول.
- الامتناع عن القيام بأية أعمال للري أو الطاقة دون مشـــاهدة بقية دول الحوض أو إحظارها بمدة زمنية كافية كي يتســـنى لها معالجة الآثار الجانبية عن ذلك إضافة إلى تجنب الأحداث المفاجئة.
- ضرورة اللجوء إلى الوسائل السلمية في حل المنازعات الناجمة عن استغلال مياه النهر الدولي وذلك لأن الأنهار الدولية خير وســيلة لتدعيم ســبل التعاون والتنسيق بين دول حوضه الجغرافي وإحدى الطرق لتنمية الروابط الاقتصادية والسياسية من أجل رفاه سكان دول الحوض الجغرافي الواحد.

من هنا يتضـح أن هناك مجموعة من البنود والاتفاقيات الخاصـة باسـتغلال المياه المشـتركة، إلا أن واقع الحال والممارسـات الفعلية لا تنضـبط وواقع هذه الاتفاقيات والقانون الدولي، وذلك بسبب ضعف المنظمة الدولية (الأمم المتحدة ومجلس الأمن) وسـيادة المعايير المزدوجة ممّا جعل الأمر يخضـع لسـياسـات القوة، وبما أن الدول العربية هي دول مصــب وليســت دول منبع، فإن الضــرر ســيكون كبيراً ما لم يتم الالتزام بأحكام القانون الدولي، وفي ظل سـياسـة الأمر الواقع الّتي يعيشــها عالم ما بعد الحرب الباردة، فإن على الدول العربية إن أرادت حماية أمنها المائي ومن ثم أمنها القومي أن تتعامل مع موضــوع المياه بذات الســياســات الّتي تفرض بها دول الجوار الجغرافي وخلق حالة قوة جيوبوليتكية عربية وموحدة تأخذ بنظر الاعتبار عنصر امتلاك القوة وعنصر الضغط بعوامل اقتصادية أخرى من أجل الحفاظ على حقوق العرب المائية.



المبحث الثاني

الأطماع الجيوبوليتكية الصهيونية المائية

أولاً. المياه في الفكر الجيوبوليتكي الصهيوني

على الرغم من أن شهادة ميلاد المشكلة الفلسطينية لم تصدر إلا عام ١٩١٧ على يد وزير الخارجية البريطاني آنذاك بلفور؛ فإن جذور المشكلة تمتد إلى أواخر القرن التاسع عشر مع تبلور الصهيونية الحديثة في أوربا كنظرية سياسية تدعو إلى إقامة ((وطن قومي لليهود)) في فلسطين.

لقد أدرك الصهاينة دوماً ومنذ بداية سعيهم المحموم لإنشاء دولتهم في "أرض الميعاد" أهمية توافر المياه لتحقيق أطماعهم الرامية إلى جلب ملايين اليهود من أرجاء المعمورة وتوطينهم فلسطين. فالدولة اليهودية الّتي يبغي زعماء الحركة الصهيونية تحقيقها هي دولة مائية تمتد من الفرات إلى النيل[١]؛ لذلك جعلت الحركة الصهيونية المياه عنصراً جيوستراتيجياً مهماً في احتلالاتها التوسعية منذ بداية تكوينها، بل إنها استوحت اهتمامها بالمياه من نصوص التوراة، فقد ورد فيها أن النّبيّ إبراهيم ﷺ وزوجته سارة وابنها إسحق وأهليهم عندما بقوا في أرض كنعان (فلسطين)،وعد الرب إبراهيم بالأرض الّتي اختارها لهم قائلاً: ((لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات))[٢].

---

(١) أسعد مرزوق، "إسرائيل" الكبرى في الفكر التوسعي الصهيوني، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص٥٨١-٥٨٢.

(٢) محمّد جواد علي، المياه في الكيان الصهيوني، في كتاب: الاختلالات البنيوية في الكيان الصهيوني، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص٧٧-٧٨.

وترى التوراة أن الرب وضـــع الحدود المائية لدولة "إســـرائيل" منذ زمن داود فتقول: ((جمع داود كلّ "إسرائيل" من شيور ومصر إلى مدخل حماة))، ويعني ذلك أن حدود الدولة تمتد بين نهر دمياط فرع النيل وبين نهر العاصــــي عند مدينة حماة السورية [(١)].

ويمكن إدراك ذلك منذ أن تقدم عدد من اليهود باقتراحات تطالب بإيجاد مستعمرات في فلسطين وإعادة بناء دولة "إسرائيل". ففي كتابه الصادر عام ١٨٦٢ م ((البحث عن صـــهيون)) أفرد كاليشـــر الجزء الأكبر للحديث عن قدســـية العمل اليدوي، وأهمية الاستيطان الزراعي في فلسطين، للتخلص من الوصمة الّتي لحقت باليهود في أوربا بأنهم ليسوا أمة، وقد أثرت هذه الأفكار على جمعية أطباء صهيون الّتي كان لها دور بارز في الهجرة اليهودية الأولى إلى فلسطين.

وقد توجهت إلى فلســطين طلائع المهاجرين الصـــهيونيين من روســيا ورومانيا وغيرها فيما بعد ... وعاش هؤلاء على الصـــدقات الّتي كانت تصـــلهم من أبناء الطائفة اليهودية خارج فلســطين، أو على ما عرف في حينه باســم نظام (الحالوكاه)[(*)]، وبخطا ثابتة لكنها مدروســـة، وفي غفلة من الزمن العربي تم نقل (الحالوكاه) إلى حياة الإنتاج الزراعي، أو على حد تعبير تيودور هرتزل ((تحويل اليهود إلى شـعب زراعي))، وهكذا بدأت الصــهيونية تبلور مشـوارها الاسـتيطاني الأول في فلســـطين كحركة مائية، حتّى قبل أن يعتمد ذلك رســـمياً في المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد ببازل في سويسرا آب ١٨٩٧[(٢)].

إن اهتمام الصـــهيونية بالمياه، وتحويل المســـتوطنين اليهود إلى عمال زراعيين كان له أثره الكبير على النجاحات الّتي حققتها الحركة الصـــهيونية في بداية استيطانها

---

(١) لقد احتلت المياه حيزاً مهماً في التوراةحيث بلغ عدد النصـــوص الّتي تتعلق بالمياه على ما يزيد على٢٠٠نص احتوت غالبيتها على أفكار تحمل في جوهرها نظرة عدائية للمياه العربية... راجع: أسعد مرزوق، مصدر سابق، ص٥٨٠.

(*) هو نوع من الإحسان ينبغي على اليهودي القيام به تجاه اليهود الآخرين في فلسطين كفريضة (استيطان أرض "إسرائيل").

(٢) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص١٩-٢٠.

بفلسطين، إذ انطلت الكذبة على عدد كبير من اليهود وسوغت رحيلهم إلى مواطن إقامتهم الأصلية، ويبدو أن الحركة الصهيونية حققت بالفعل قدراً لا بأس به من النجاح على صعيد التطبيق العملي لهذه الأفكار. ففي موجة الهجرة الأولى (١٨٨٢ -١٩٠٣) أنشأت مستوطنات زراعية أهمها: اريشيون، ليتنسيون، روشبنيا، زخروف يعقوب، سيستتيونة، عكرون، وغديرة. وخلال هذين العقدين كان المهاجرون اليهود قد أقاموا ٢٢ مستوطنة، أما الموجة الثانية (١٩٠٤-١٩١٤) فقد ضمت ٣٥-٤٠ ألف مهاجر يهودي روسي شكلوا طليعة للصهيونية الاشتراكية [١].

وفي العام ١٩١٩، انتهزت الصهيونية العالمية فرصة عقد مؤتمر السلام في باريس لترويج أفكارها حول المياه دولياً، فقد وصف وايزمان للمؤتمر حدود الدولة الّتي تريدها الصهيونية بشكل تفصيلي مضمناً إياها منابع نهر الأردن والأجزاء السفلى من نهر الليطاني واليرموك.

وفي عام ١٩٣٧ ذكر الصهيوني بن غوريون أن حدود دولته لابد أن تتضمن خمس مناطق حدودية هي: جنوب لبنان حتّى الليطاني، وجنوب سوريا، وعبر الأردن، وفلسطين، وتمر بالحدود الشمالية لخط عرض مدينة حمص بسوريا، إنها الحد الشمالي لكنعان [٢]. وخطب بالمحتفلين بذكرى إعلان الكيان "الإسرائيلي" دولة عام ١٩٥٥ قائلاً: ((إننا نخوض مع العرب معركة المياه وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير "إسرائيل"، فإذا لم نربح هذه المعركة كأننا لم نفعل شيئاً)) [٣].

وفي عام ١٩٧١ طرحت غولدا مائير أمام الكنيست حول ضرورة الاهتمام الصهيوني بالمنافذ البحرية والمائية لتحقيق غايات "إسرائيل" الأمنية قائلة: ((أن تصبح "إسرائيل" دولة غير مغلقة جغرافياً هو أمر بالغ التأثير من الناحية الاستراتيجية والجيوبوليتكية، وأن السيطرة على المنافذ والمضايق المائية أمر يكفل للدولة

---

(١) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص٢٢.
(٢) روجيه غارودي، مصدر سابق، ص١٩.
(٣) الأرقم الزعبي، مصدر سابق، ص٦١.

اليهودية القيام بمشاريعها الزراعية والصناعية)) [1].

إذن الأطماع الصهيونية بالمياه العربية، ولدت مع ولادة المشروع الصهيوني التوسعي الّذي يقوم على عنصرين أساسيين هما: الأرض والبشر، وكلاهما بحاجة إلى المياه، حيث الحاجة إلى المياه هي أساس أي حياة، فكيف إذا كانت "إسرائيل" أساساً قائمة على منهجية التوسع الأخطبوطي.

هذه الأيديولوجية الصهيونية اتضحت بصورة أدق في شعار الدولة العبرية المحفور على اللوحة التوراتية المعلقة على مدخل الكنيست الصهيوني " حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل "، وتصميم علم الدولة وشكله إذ يتكون هذا العلم من خطين أزرقين أفقيين يحصران بينهما نجمة داود الّتي تمثل الدولة اليهودية،ويمثل الخط العلوي نهر الفرات،فيما يمثل الخط السفلي نهر النيل[2]،بالإضافة إلى النشيد الصهيوني المسمى ((الحارس على الأردن)) الّذي يحمل في ثناياه دعوة ونداء إلى اليهود وترغب روحهم بالعودة إلى أرض الآباء والأجداد وإلى نهر الأردن "وتحرير نهرنا المقدس من الأعداء"[3].

نستشف من عرضنا هذا أن مسألة المياه تأخذ حيزاً واسعاً في حدود الفكر الصهيوني نظراً لما تمثله المياه من تداخل مع الخريطة الأمنية " لإسرائيل " حيث مثلت المياه وكيفية الوصول إليها والسيطرة والتحكم بمقدراتها أهمية عند الزعماء الصهاينة حيث مثلت نقطة التقاء قديماً وحديثاً، إضافة إلى أنها نقطة ارتكاز في السياسة الخارجية "الإسرائيلية"، وهذا يمكن أن نلاحظه في علاقات "إسرائيل" مع أثيوبيا وتركيا.

---

(١) محمّد جواد علي، اثر المياه في العلاقات بين الدول، مصدر سابق، ص١٠٢-١٠٣.

(٢) محمّد أحمد حسن السامرائي، أطماع الكيان الصهيوني في نهري الفرات والنيل، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع١١-١٢، تشرين٢ - كانون١، ص٢٢.

(٣) أسعد مرزوق، مصدر سابق، ص٥٨٣.

ثانياً: مشاريع الكيان الصهيوني المائية

أ. قبل قيام الكيان الصهيوني

لقد بذل زعماء الحركة الصـــهيونية جهوداً كبيرة مع رؤســـاء وفود دول الحلفاء أثناء انعقاد مؤتمر الســـلام في باريس في أوائل ١٩١٩ من أجل عزل فلســـطين جغرافياً وسياسياً عن بقية الأراضي العربية، الّتي كانت تحت الحكم التركي. وتعيين حدودها الشمالية لتشمل الأراضـي الّتي تأتي منها منابع نهر الأردن وبضـمنها نهر الليطاني، حيث طالب زعماء الحركة الصـــهيونية بموجب المذكرة الّتي تقدموا بها إلى مؤتمر الســلام في ١٩١٩/٢/٣ بأن تبدأ حدود فلسـطين، من صـيدا على البحر المتوسط، ويجري شمالي شرقي صاعداً سفوح جبل لبنان، ليشمل القسم الأكبر من نهر الليطاني، ومنطقة تجميع مياه نهر الأردن حتّى مصـــادرها في الشـمال بالقرب من راشـــيا (لبنان) ومن هناك تجري الحدود إلى قمة جبل الشـــيخ يتجه شـــرقاً إلى منطقة مجرى روافد اليرموك باتجاه ســـكة حديد الحجاز على مســـافة ٢٠ كم إلى الجنوب من دمشق، ومن هذه المنطقة تسير الحدود جنوباً موازية لخط سكة الحجاز لتسـير إلى الغرب منها مباشـرة حتّى تصـل إلى خليج العقبة،وبذلوا في هذا السـبيل جهوداً مماثلة مع الحكومتين البريطانية والفرنســـية أثناء تعيين الحدود مع بريطانيا في فلسطين، وفرنسا في سوريا ولبنان عام ١٩٢٣ [١].

ومع ذلك فإن الجهود الصـــهيونية لم تحقق أهدافها الرئيســـة الخاصـــة بمصـــادر المياه، وإن أضـيفت إلى فلسطين بعض الأراضـي من سـوريا ولبنان بموجب اتفاقية الحدود دخلت بحيرة الحولة وبحيرة طبريا ضــمن حدود فلســطين، وبتأثير الحركة الصـــهيونية أيضـــاً وخططها، أدخل في حدود فلســطين مثلث اليرموك و ٨ كم من مجرى نهر اليرموك ليصـــبح للصـــهيونيين حق في مياه اليرموك[*]. وبذلك فإنهم حققوا

---

(١) عطا الله سليمان الحديثي، مصدر سابق، ص١٤١-١٤٢.

(*) نصـت اتفاقية الحدود لعام، على جعل حدود فلسـطين تبدأ من رأس الناقورة على البحر المتوسـط إلى قرب بانياس ومنها جنوباً حتّى شـرق بحيرة الحولة، ثمّ إلى جسـر بنات يعقوب، ومنه يمتد الخط حتّى الحمة بمحاذاة اليرموك إلى حيث يلتقي بالأردن. يلاحظ أن خط الحدود هنا منضـــبط تماماً مع عامل المياه... راجع: عطا الله سليمان الحديثي، مصدر سابق، ص١٤٤.

نجاحاً أكيداً في عملية رسم الحدود الخارجية لفلسطين، على الرغم من انزعاجهم من أنها لم تدخل نهر الليطاني ضمن حدود فلسطين [١].

وإذا ما اتجهنا إلى الحدود الداخلية الّتي تفصل بين الكيان الصهيوني وبين كلّ من الضفة الغربية والقطاع، نجد أن الصهيونيين قد حققوا لأنفسهم معظم ما كانوا يهدفون إليه، فقد ضم كيانهم الّذي أقيم عام ١٩٤٨ معظم مصادر المياه في فلسطين، فقد دخل في حدوده المنابع الشمالية لنهر الأردن، وجبال الجليل، وكل النطاق الساحلي الّذي تمر به الانخفاضات الجوية، إضافة إلى ما أكده التقسيم من حق في منابع نهر اليرموك، وهكذا يبدو واضحاً أن اللذين ساهموا في وضع تفاصيل مشروع التقسيم على معرفة تامة بمشروعات ونوايا الكيان المستقبلية.

ففي العام ١٩٢٦ حصلت شركة روتنبرغ على مشروع استثمار مياه نهري الأردن واليرموك لفترة ٧٠ سنة من أجل توليد الطاقة الكهربائية، وتمكنت شركات يهودية من الحصول على امتيازات لاستغلال مياه الأنهار الداخلية الصغيرة في فلسطين مثل نهر العوجا، ونهر المقطع.

وفي العام١٩٣٤ استطاعت الشركات اليهودية شراء امتياز تجفيف بحيرة الحولة والذي بدأت أعمال التنفيذ فيها في العام ١٩٥١ من قبل شركة (اهغرشوب هايشوب) والتي أنهت أعمال التجفيف في العام ١٩٥٧؛ بقصد استغلال الأراضي السهلية حولها وفي مكانها واستغلال مياه البحيرة وروافدها في ري الأراضي في تلك المنطقة وإقامة برك السمك وحشدت قواتها العسكرية في تلك المنطقة [٢].

وفي العام ١٩٣٩ اقترح الهيدرولوجي البريطاني ايونيدس،لحل مشكلة توزيع مياه الأردن،حصر استعمال مياه نهر الأردن في منطقة حوض النهر ممّا أثار حفيظة

---

(١) **Goodan, D., Three Maps in Palestine, pp.٣٥٢-٣٦٣ in the Jour of Goeg. Vol. VII, ١٩٨٤.**

(٢) صبحي كحالة، مصدر سابق، ص٥-٧.

الصـهيونية، الّتي رأت أن من شـأن ذلك الحد من إمكان اسـتخدام مياه النهر لري النقب،الّذي يعد هدفاً استراتيجياً للصهيونية منذ بدايتها[١].

وفي العام ١٩٤٤ كلفت وزارة الزراعة الأمريكية لاودرميلك بدراســـة إمكان اسـتخدام مياه حوض نهر الأردن لري النقب لإرضــاء مؤيدي الصــهيونية الّذين لم يدخروا جهداً في معارضـــة خطة ايونيدس. وقد خرج لاودرميلك بأنه يوجد في حوض الأردن ما يقدر بــ ١٨٠٠ مليون م٣ من المياه يمكن توظيفها لري النقب. أما فيما يتعلق بالعرب الّذين ربما لا يرغبون في العيش تحت ما اقترحه لاودرميلك، فقد رأى هو أنه يمكن لهؤلاء - الرحيل إلى العراق [٢].

وفي العام ١٩٤٤ أيضـاً قدم سـيمابلاس مشـروعه في كتاب (إمكانات الثروة المائية في ارض "إسـرائيل"، إمكانات الري والتنمية)، وقد ضـمن مشـروعه جميع مصــادر المياه في المنطقة: الأردن، اليرموك، اليركون، ومياه الينابيع، والمياه الجوفية، ومياه السيول والمجاري، وقد لعب هذا المشروع دوراً كبيراً في رسم الخطوط العامة لحدود الدولة الصهيونية كما وردت في قرار التقسيم عام ١٩٤٧ [٣].

وفي العـام ١٩٤٨ اقترح هيس اســتكمـال خطـة لاودرميلـك بتحويـل ميـاه نـهر الليطاني إلى فلســطين لتزويد "إســرائيل" بإمدادات إضــافية من المياه[٤]... وهكذا صــنعت من جديد حدود الماء حدود الدولة الصــهيونية،بعد أن كانت قد صــنعت من قبل حدود الفكر الصهيونية في الجغرافيا الفلسطينية والعربية.

ب. بعد قيام الكيان الصهيوني

بات من الواضح أهمية المياه في رسم حدود الكيان "الإسرائيلي"، ودور خبراء المياه، بتقرير الحدود المؤقتة لدولة "إســرائيل" المزعومة - حدود ١٩٤٨ -؛ ولكن ما هي

---

(١) جاد إسحاق وهشام زعرور، مصدر سابق، ص١٤٦.

(٢) **Lowdermilk, W.C; Palestine, Land of Promise New York, Horper & Bros ١٩٤٤, p.٤-٩.**

(٣) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص٣٥.

(٤) جاد إسحاق وهشام زعرور، مصدر سابق، ص١٤٧.

التبدلات الّتي طرأت على التفكير اليهودي، تجاه المسـألة المائية بعد عام ١٩٤٨ ؟ من المفيد أن نقول: إن حكومات الكيان "الإسـرائيلي" المتعاقبة قامت بتنظيم المسألة المائية، ونقلها من أطروحات الخبراء ومشاريعهم، الّذين استقدمتهم الوكالة اليهودية قبل إعلان الدولة العبرية عام ١٩٤٨، ((أمثال: روتنبرغ - ايدونيدس - لاودرميلك، ومساعده جيمس هيس ...)) إلى التطبيق العملي؛ لذلك، عملت على إصدار قوانين ناظمة لاستثمار الماء، وهيأت الظروف المواتية، لكي يستفيد اليهود وحدهم من أكبر كمية من المياه الموجودة في فلسطين ... لذلك عمدت قوات الاحتلال إلى تقليص نسبة عدد القرى العربية من ١٠٠% إلى ٣٥% من المجموع الكلي لعدد قرى فلسطين، وذلك بين عامي ١٩٤٨م و ١٩٦٣م؛ وبالتالي ارتفعت المساحات المغتصبة من الأراضي الزراعية إلى ٣/٢ من الأرض الّتي كانت لدى العرب ... ولا بد من الإشارة إلى أن القوانين "الإسرائيلية"، عدت الأرض المتبقية لدى العرب أرضاً احتياطية لتغطية احتياجات المهاجرين الجدد مستقبلاً [(١)].

وانخفض استهلاك العرب من مياه الري إلى درجة قريبة من الحرمان الكلي، فقد وصلت نسبة استهلاكهم من مياه الري إلى ١,٩٨% من المجموع الكلي للمياه في فلسطين، وبالتالي تحول العديد من المزارعين العرب إلى فلاحين أجراء في المستعمرات اليهودية، بسبب تقلص مساحات الأرض المروية الّتي يملكونها نتيجة صدور قانون الأحكام العرفية عام ١٩٤٩م، الخاص باستملاك الأرض من قبل اليهود. وحوصر الفلاحون العرب، في أراضٍ فقيرة بالثروة المائية، وأصبحت زراعتهم ديمية مثل: الحبوب والزيتون.

ونتيجة لتهجير ما يقارب مليون عربي عام ١٩٤٨م من أرضهم في فلسطين، انخفضت نسبة السكان العرب في فلسطين إلى ١١% من المجموع الكلي - عرب ويهود -، وبقيت أملاك المهجرين وأرضهم ومشاريعهم المائية مشاعاً حتّى صدر قانون عد الموارد المائية ملكية عامة، وذلك عام ١٩٤٩م، وكلفت (إدارة الأملاك العربية) المؤسسة عام ١٩٤٨م

---

(١) الأرقم الزعبي، مصدر سابق، ص٦٠.

باستثمار المشاريع المائية، بالإضافة للأملاك العربية الأخرى [1].

والآن ماذا عن المشاريع المائية المطروحة في هذه الفترة ١٩٤٨ وما بعدها ؟
ففي العام ١٩٥١ أنهى مكدونالد دراســاته الّتي كلفته بها الحكومة الأردنية حول إمكان إعادة توطين الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الّذين نزحوا إلى الأردن في أثر تهجيرهم خلال حرب عام ١٩٤٨ وبعدها، خرج منها بما يشــبه خطة ايونيدس من حيث خلوصه إلى وجوب قصر استخدام مياه النهر في منطقة حوضه. إلا أنه اقترح ما لا يرضــي العرب، وهو تخزين الفائض من مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا الّتي استولت عليها "إسرائيل" بالكامل سنة ١٩٤٨ [2].

عليه، فقد أيد العرب خطة المهندس الأمريكي بونجر الّذي اقترح إنشاء سد على مجرى نهر اليرموك في منطقة المقارن لتخزين مياه النهر الفائضة إلى حين الحاجة إليها، وصرف المياه من السد للغور الشرقي ليستفيد من هذه المياه أراضي الغور. إلا أن "إسرائيل" رأت في هذا مساساً بسيطرتها على مياه المنطقة وادعت أن هذا خرق لحق الامتياز الّذي حصــل عليه روتنبرغ وشــركته من حكومة الانتداب البريطاني. ونتيجة لضغوطات "إسرائيل"، على الولايات المتحدة الأمريكية ووكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين أوقفت هاتان الجهتان دعمهما للمشــروع، وبالتالي أوقف العمل العربي في المشروع [3].

أما مشــروع اليركون - النبع فقد بدأ بتنفيذه ســنة ١٩٥٢ من أجل تزويد المياه منطقة شمال النقب الّتي أقيم فيها العديد من المستوطنات، ويتلخص المشروع بجر مياه نهر العوجا - (اليركون) الذي ينبع من تجمع ينابيع المياه القادمة من المنحدرات الشمالية لفلسطين، وهدف المشروع الّذي يبلغ طوله ١٠٦ كم،وقطر أنابيب الجر

---

(١) المصدر نفسه، ص٦١-٦٢.
(٢) جاد إسحق وهشام زعرور، مصدر سابق، ص١٤٨.
(٣) ليزلي شــميدا، مشــروعات "إســرائيل" المائية وتأثيرها على حركة الصــراع العربي - "الإســرائيلي"، مجلة الباحث العربي، مركز الدراســات العربية، لندن، ع٦، ١٩٨٦، ص٢٠-٢١. وراجع أيضاً: جاد إسحاق وهشام زعرور، مصدر سابق، ص١٤٨.

٦٦ عقدة إلى ري ٢٠٠ ألف دونم بمعدل ١٢٠ مليون م٣ سنوياً [(١)].

وللخروج من المأزق الّذي وضعت المنطقة فيه نتيجة وقفها دعم المشروع العربي القائم على خطة بونجر قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعرض خطة جديدة لقسمة مياه نهر الأردن بين العرب و "إسرائيل". ففي تشرين الأول ١٩٥٣، قدم أريك جونستون خطته لتسوية النزاع العربي - "الإسرائيلي" على مياه النهر [(٢)]. وقد ارتكزت اقتراحاته بشكل أساسي على خطة أعدها تشارلزمين، تحت إشراف سلطة وادي تنسي الأمريكية. ويعد ما اقترحه جونستون خليطاً من خطط لاودرميلك - هيس ومكدونالد - بونجر. ومع أن اقتراحات أريك جونستون قد أتت أساساً كخطة توفيقية، فقد تم رفضها من قبل "إسرائيل" أولاً ثمّ من قبل العرب، وبينما قدم العرب خطة بديلة عرفت في ما بعد باسم (خطة اللجنة الفنية العربية)، فإن "إسرائيل" لم تتقيد بأي اقتراح بديل بشكل رسمي، واكتفت بتأييد خطة كوتشن الّتي تم إعدادها بإيعاز من "إسرائيل". ويعرض الجدول (٥١) التغييرات الّتي تم اقتراحها على خطة جونستون من قبل الأطراف المختلفة.

جدول رقم (٥١) خطة جونستون والتعديلات الّتي طرأت عليها

البلد	جونستون ١٩٥٣		العربية		كوتشن		جونستون المعدلة	
	مياه مليون م٣	ارض للري ألف دونم	مياه	ارض للري	مياه	ارض للري	مياه	ارض للري
الأردن/فلسطين	٧٧٤	٤٩٠	٨٦١	٤٩٠	٥٧٥	٤٣٠	٧٢٠	
سوريا	٤٥	٣٠	١٣٢	١١٩	٣٠	٣٠	١٣٢	١١٩
لبنان	-	-	٣٥	٣٥	٤٥٠	٣٥٠	٣٥	٣٥
الدول العربية	٨١٩	٥٢٠	١٠٢٨	٦٤٤	١٠٥٥	٨١٠	٨٨٧	
"إسرائيل"	٣٩٣	٤٢٠	٢٠٠	٢٣٤	١٢٩٠	١٧٩٠	٤٥٠	
المجموع	١٢١٣	٩٤٠	١٢٢٨	٨٧٨	٢٣٤٥	٢٦٠٠	١٣٣٧	

المصدر/ جاد إسحق وهشام زعرور، مصدر سابق، ص١٤٩.

(١) بشير شريف البرغوثي، مصدر سابق، ص١٣٢.
(٢) محمود رياض، "إسرائيل" والمياه العربية - القضية وتطورها، مجلة الباحث العربي مركز الدراسات العربية، لندن، ع٦، ١٩٨٦، ص١٢-١٣.

أما عن أسباب رفض كلّ من "إسرائيل" والعرب خطة جنستون الأصلية، فإنه يعتقد أن "إسـرائيل" لم ترد إلزام نفسـها بحصــة معينة، أما العرب فلم يرغبوا في الاعتراف "بإسـرائيل" في ذلك الوقت عن طريق الاعتراف بحصـتها في مياه نهر الأردن. ويرى كثيرون أن خطة جونســتون تطبق حالياً،على الأقل في خطوطها العريضـة، ولكن كيف تحصـل "إسـرائيل" على ما يقارب ٦٠٠ مليون م٣ من مياه النهر بدلاً من حصتها المنصوص عليها في الخطة الّتي لا تتجاوز ٣٩٤ مليون م٣؟ يبدو أن السبب في هذا يعود إلى احتلال "إسـرائيل" الضـفة الغربية،حيث رأت أنها تستحق بذلك نصيب هذه المنطقة الّذي شمله جونستون أساساً في الحصة الأردنية؛ لكون الضفة تحت الحكم الأردني عند صوغ الاقتراح(١).

وفي العام ١٩٦٤ أعلنت "إسرائيل" أنها على وشك إنهاء مشروعها في تحويل مياه نهر الأردن لمنطقة النقب، بما يســمى الخط الناقل، على أثر ذلك عقد مؤتمر القمة العربي الأول في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٤، وقرر المؤتمر تحويل المشـــروع والمشـاريع المشـابهة الأخرى مثل تحويل مياه نهر الحاصباني وإنشـاء سد المخيبة على نهر اليرموك، وبقيت المشــاريع العربية تتعثر إلى أن حصـلت حرب حزيران ١٩٦٧، ونتيجة للحرب احتلت "إسرائيل" جميع المواقع المتعلقة بالمشاريع العربية. ومنـذ ذلـك التـاريخ أصــبحت ميـاه نـهر الأردن وروافـده تحـت الـهيمنـة الفعليـة "الإسرائيلية" (٢).

أما مشـــروع قناة البحرين للربط بين البحر المتوســط والبحر الميت والتي تم إقرارها في اتفاقية غزة - أريحا بين منظمة التحرير الفلسـطينية و "إسـرائيل" فإن فكرة هذا المشروع تعود إلى منتصف القرن الـ ١٩ عندما اتجهت أنظار الاستعمار البريطاني لتسهيل الاتصال بالهند، إلا أنها لم تنجح في وقتها؛ لأنها تزامنت مع حفر قناة السـويس في مصـر، ثمّ عاد وطرحها بن غوريون في وثيقة خاصــة حول نهر الأردن والليطاني قائلاً: ((إن ربط البحر المتوســط بالبحر الميت بالمحيط الهندي حلم صهيوني

---

(١) جاد إسحق وهشام زعرور، مصدر سابق، ص١٤٩. لدراسة أكثر تفصيلاً عن خطة جونستون والمشروع العربي وموقف البيان بينهما راجع: عطا الله سليمان الحديثي، مصدر سابق، ص١٥٥-١٧٠.

(٢) ليزلي شميدا، مصدر سابق، ص١٩.

كبير)) [1]. ثمّ عادت وقررت الحكومة "الإسرائيلية" حفر القناة بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٤م [2]، ويبدأ المشروع من تل القطيفة الّذي يقع على شاطئ البحر المتوسط جنوبي دير البلح، شمالي خان يونس في قطاع غزة، وينتهي في منطقة مسعدة بالقرب من البحر الميت ماراً بالنقب الشمالي جنوبي بئر السبع، ويطلق على هذا الخط (خط القطيف ـ مسعدة) [3].

وللمشروع جملة من الفوائد "الإسرائيل" يأتي في مقدمتها تشكيل مانع مائي يمكن بناء خط دفاع رئيسي عليه (على غرار خط بارليف الّذي أقامه العدو على قناة السويس) لمنع أي قوات عربية قادمة من الجنوب والشرق من اجتيازه، كما يمكن استغلال المياه في الجزء المفتوح منه لتبريد المفاعلات النووية في النقب الشمالي، ممّا يساعدها في تطوير مفاعلاتها النووية [4]. بالإضافة إلى ما ستسهم مياه القناة في إقامة المشاريع الزراعية والصناعية وبالتالي اجتذاب المزيد من المستوطنين الجدد إلى صحراء النقب بما يسهم في تنفيذ مخططات "إسرائيل" الرامية إلى توطين النقب،الأمر الّذي سيخلق واقعاً جديداً لايمكن تغييره حتّى بعد التوصل إلى تسوية للمشكلة الفلسطينية،ممّا يعكس بوضوح أهداف "إسرائيل" التوسعية دون اعتبار لحقوق الفلسطينيين الثابتة وللقوانين والمواثيق الدولية. كما يمكن للقناة أن تسهم في إحياء وإقامة السياحة من خلال إنشاء سبع بحيرات اصطناعية على امتداد القناة[5]، ومؤدى ذلك برمته تحقيق ازدهار اقتصادي يزيد من قوة العدو الصهيوني التوسعية.

أما آثار المشروع على الأردن فهي كثيرة منها:أنه يتسبب في تقليل مردود البوتاس بنسبة ١٥% مشكلاً خسارة مقدارها١٠٠ مليون دولار سنوياً،وسيدمر هذا المشروع

---

(١) محمّد جواد علي المبارك، اثر المياه في العلاقات بين الدول، مصدر سابق، ص١١٠.

(٢) فهد مقبول الغبين، مصدر سابق، ص٤٢.

(٣) عبد القادر رزيق المخادمي، مصر سابق، ص٨١.

(٤) فهد مقبول الغبين، مصدر سابق، ص٦٢.

(٥) عبد الرحمن حمادي، مصدر سابق، ص١٢٣.

مواقع اســتخراج البوتاس العربية ومرافقها،وســيغمر مواقع الضــخ الّتي يعتمد عليها المشــروع القائم على تبخير المياه وترسـيب الأملاح، وســوف يغرق أجزاء كبيرة من وادي الأردن وعدداً من القرى والمزارع والســدود والأماكن الأثرية في الأردن كما سـيدمر المنتجات السـياحية والمشـروعات الصـناعية في المنطقة، كما يهدد المشـــروع تربة وادي الأردن بزيادة ملوحتها ممّا ينعكس ســلباً على طبيعة الحياة النباتية والحيوانية في الوادي ويهددها بالإبادة، وهذا بدوره ســيؤثر على الاقتصاد الأردني، وبالتالي سلباً على الحياة في شرقي الأردن (١).

ثالثاً: مياه الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل السياسة المائية الصهيونية

تمتاز الضــفة الغربية بأهمية جيوبوليتكية للكيان الصــهيوني، فعســكرياً تمثل أراضــي الضـفة عمقاً اسـتراتيجياً لكيانهم تجاه أي هجوم عربي محتمل، وكمسـاحة إضـــافية لأجل اســتقدام المزيد من المهاجرين اليهود لدعم خارطتهم الديموغرافية تجاه الدول العربية وتنفيذ سياستهم الاستيطانية، وكمخزون مياه مضمون يمد كيانهم البغيض بحوالي ثلث استهلاكه من المياه - حوالي ٦٠٠ مليون م٣ سنوياً -؛ ليتحقق بذلك أحد الشــروط الهامة لتثبيت كيانه، ولهذا دأب ســاســتهم منذ احتلال الضــفة الغربية عام ١٩٦٧ على ســرقة كلّ قطرة ماء عربية لتعطيش الســكان العرب وإجبارهم على الهجرة لإفراغ هذه المنطقة من العنصــر العربي مســبباً بذلك تحدياً خطيراً للأمن القومي العربي (٢).

لقد بدأ الكيان الصــهيوني بتنفيذ سـياســة التعطيش واسـتنزاف مياه الضـفة بعدة إجراءات منها:

١. أصـدرت سلطات الاحتلال الأمر العسكري رقم ٩٧ الّذي يقضـي بالاستيلاء على مصــادر المياه في هذه المنطقة، ثمّ فرضــت رقابة شــديدة على حفر الآبار، وقيدت

---

(١) فهد مقبول الغبين، مصدر سابق، ص٥٧-٦٣.

(٢) حســين عليوي عيشــون، الأطماع الصــهيونية في المياه العربية وأثرها في الأمن القومي العربي، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع١٢-١٣، ١٩٩٧، ص٥٢.

استخدام المياه من الأنهار الموجودة وذلك بتركيب عدادات عليها وفرض غرامات على السكان العرب في حالة زيادة الاستهلاك، كما منعت زراعة بعض المحاصيل المستهلكة للمياه. وفي الوقت نفسه توسعت في إقامة المستوطنات "الإسرائيلية"، وعملت على حفر آبار وضخ المياه من أعماق بعيدة في باطن الأرض؛ ممّا أدى إلى سحب المياه من الآبار العربية وإفقارها (*) (١).

٢. قام الكيان الصهيوني بتنفيذ مشروع الناقل القطري للمياه، وعلى ثلاث مراحل:

أ) المرحلة الأولى (١٩٥١-١٩٥٣): وشملت:

- تجفيف بحيرة الحولة وجر ١٠٠ مليون م٣ سنوياً من المياه.
- تحويل المياه الربيعية لتصب في نهر الأردن بعد خروجه من بحيرة طبريا للحصول على ٣٠ مليون م٣ في السنة.

ب) المرحلة الثانية (١٩٥٣-١٩٥٥): وتم خلالها إنجاز:

- القناة الشرقية: وطولها ١٩,٥ كم وعرضها ٥٠ م؛ لتصريف مياه الأردن.
- القناة الغربية: وطولها ١٠ كم وعرضها ٢٠ م؛ لتجميع مياه الينابيع.
- القناة الشمالية: وطولها ١ كم وعرضها ١٢ م؛ لربط القناتين.

ج) المرحلة الثالثة (١٩٥٥ـــــ١٩٥٧): وتشمل إزالة العقبة البازلتية عند مخرج البحيرة، وإزالتها نهائيا؛ بهدف نقل المياه السطحية إلى القنوات المشار إليها في المرحلة الثانية (٢).

٣. قام الكيان الصهيوني بتنفيذ مشروع كبير في غور الأردن، يتضمن السيطرة على مياه الضفة الغربية، ويتكون من ثلاث مراحل بدأت مرحلته الأولى عام ١٩٨٢

(*) حددت "إسرائيل" الكميات الّتي يحق للعرب الحصول عليها بـــ١٢٠ مليون م٣، في الوقت الّذي تصل الحاجة الحقيقية للعرب إلى ٤٠٠ مليون م٣، كما حضرت "إسرائيل" على العرب حفر آبار بعمق يزيد على ١٤٠ م، في حين تقوم هي بحفر آبار بعمق٨٠٠ م... راجع: عبد المالك خلف التميمي، مصدر سابق، ص٩٧.

(١) آمال سعد متولي، مصدر سابق، ص٩٤.

(٢) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص٧٥-٧٦.

ويهدف إلى إســكان ٤٠٠ عائلة ويتطلب ١٤٢ مليون م٣ من المياه ســنوياً على حساب حاجة السكان العرب [١].

٤. قيام سلطات الاحتلال بإصدار قرار في أيار ١٩٨٩ برفع أسعار المياه للعرب في الضفة الغربية المحتلة، بحيث أصبح سعر المتر المكعب من المياه ١,٤ شيكل بدلاً من ٩٠ اغوره، في حين بلغ سعر المتر المكعب من المياه الّذي يباع للمستوطن "الإسـرائيلي" حوالي ٢٥ اغوره. لقد جاء هذا القرار التعسـفي في أعقاب اتسـاع فعالية انتفاضـة شـعبنا الباسـلة في الأرض المحتلة وذلك في محاولة للحد من تلك الانتفاضة بإجراءات خنق اقتصادية [٢].

أما الأوضـاع المائية في قطاع غزة فيمكن أن توصـف بأنها قنبلة موقوتة على وشـك الانفجار، والمياه الجوفية فوق الطبقات الصـخرية والتي تغذي المنطقة بحاجتها من المياه تتعرض لضغوط استهلاكية كبيرة. ففي عام ١٩٨٥ زاد استهلاك الماء للأغراض الزراعية والمحلية عن الكمية الّتي تغذيها بما يعادل ٥% ممّا أدى إلى تلوث هذه المنطقة من المياه الجوفية، بسبب تسرب المياه إليها. ويبلغ ما تسحبه "إسـرائيل" سـنوياً من مياه القطاع الجوفية ١٠٠مليون م٣،علماً أن مجمل كمية الأمطار وجريان المياه السطحية الّتي تصل إلى القطاع لا تزيد عن ٥٠-٦٠ مليون م٣ سنوياً، أي أن الفرق يستنزف من احتياطي المياه الجوفية، وعلى حساب نوعية تلك المياه بسبب تسرب مياه البحر[٣].

وقد أصدرت سلطات الاحتلال فور احتلالها القطاع قراراً يقضي بعدم السماح للمواطنين العرب، بحفر أي بئر بدون ترخيص، خاصـة إذا كانت تبعد عن سـاحل البحر أكثر من ٥٠٠ م، وحتى عام ١٩٨٤ أغلقت سـلطات الاحتلال نحو ٦٧ بئراً من

---

(١) حسين عليوي عيشون، الأطماع الصهيونية في المياه العربية، مصدر سابق، ص٥٣.
(٢) محمّد زهدي النشاشيبي، مصدر سابق، ص٩٩.
(٣) المصدر نفسه، ص٩٩-١٠٠.

تلك الّتي يستخدمها السكان العرب بحجة عدم حصول أصحابها على تصاريح خاصة بحفرها [1].

وقد بلغ عدد الأوامر العسكرية والتشريعية الّتي أصدرتها سلطات الاحتلال الصهيوني لغاية عام ١٩٨٩: (٢٠٠٠) أمر وتشريع، ثمّ تتابعت المراحل بإحداث التغيرات على قاعدة الموارد الأساسية من أراضٍ ومياه، وفي نوع متسارع حيث أصبحت السلطات الصهيونية تسيطر على ما يزيد على ٥٤% من مساحة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، و٨٤% من الموارد المائية الوطنية المتاحة ووصل عدد المستوطنات إلى ٢٦٠ مستعمرة استيطانية [2].

رابعاً: جيوبوليتكية الكيان الصهيوني في الجنوب اللبناني

ترتكز الاستراتيجية الصهيونية في نظرتها إلى الجنوب اللبناني كجزء من المجال الحيوي للدولة اليهودية، ومنطقة هامة يشكل التوسع فيها أحد مرتكزات تلك الدولة وليست هذه الركيزة بمعزل عن دوافع عدة منها:

- الأهمية العسكرية والاستراتيجية لهذه المنطقة، والسيطرة من جميع جهات الحدود على المناطق الّتي قد تشكل مصدراً للمتاعب في فلسطين.
- وجود منابع نهر الأردن وكذلك مصب ومجرى نهر الليطاني.
- صلاحية الأرض اللبنانية من ناحية خصوبتها وطبيعتها وإمكانية التوسع السكاني الصهيوني [3].

وتشكل كميات المياه المتوافرة في جنوب لبنان رقماً مدهشاً للصهاينة، إذ تبلغ كمية المياه حوالي ١١٤٧,١٣ مليون م٣ سنوياً تتوزع كما يأتي:

- نهر الليطاني: ٧٧١,١٣ مليون م٣ سنوياً. - نهر الأولي: ٢٨٤,٣٥ مليون م٣ سنوياً.

- نهر الزهراني: ٣٨,٥٩ مليون م٣ سنوياً. - ينابيع رأس العين في الحولة:٢٨,٠٦مليون م٣سنوياً.

---

(١) عطا الله سليمان الحديثي، مصدر سابق، ص١٨٧.

(٢) باسم فاضل لطيف الدوري، مصدر سابق، ص١٩٤.

(٣) **Raqhda Jaber, The Politics of Water in South Lebanon, Race and Class, Vol.٣١, Oct., ١٩٨٩, p.٢٦.**

- ينابيع متفرقة: يبلغ تصريفها ٢٥,٠٠٠ مليون م٣ سنوياً [١].

وفي هذا الصدد يقول دايفيد غيلمور في كتابه ((المشردون)): ((بأن "إسرائيل" كانت دوماً تشتهي منطقة الجنوب اللبناني المعروفة بحوض الليطاني))، و هذه الرغبة تعززت بملاحظة أدلى بها الجنرال موشي دايان أثر حرب ١٩٦٧ م إذ قال: ((إن حدود "إسرائيل" أصبحت كلها مثالية باستثناء الحدود مع لبنان)) [٢].

ونتيجة لازدياد الحاجة إلى المياه في "إسرائيل" وفي ظل استخدامها لـــ ٩٧% من مواردها المائية، هذا ممّا جعلها تتطلع بأعين شرهة للمياه اللبنانية وبخاصة مياه الليطاني حيث يدعي المسؤولون "الإسرائيليون" أنهم أولى باستهلاك فائضه الّذي يصب في البحر والذي يبلغ حوالي ٤٠٠ مليون م٣، علماً أن مخزونه السنوي يزيد على ٧٠٠ مليون م٣، بينما لا تستثمر الدولة اللبنانية من هذا المخزون سوى ٤٠ مليون م٣ [٣].

وفي السياق نفسه أعلن ليفي أشكول: ((إن "إسرائيل" العطشى لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى أكثر من نصف مليار م٣ من مياه الليطاني تذهب هدراً إلى البحر، وإن القنوات باتت جاهزة في "إسرائيل" لاستقبال المياه القادمة من الليطاني)) [٤]. وتعود الأطماع الصهيونية في مياه الليطاني إلى مطلع القرن العشرين عندما بعث ثيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية إلى السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٣ عارضاً عليه تقديم مليون ليرة تركية مقابل موافقة السلطان على حق اليهود في الاستقرار في منطقة الجليل وصولاً إلى أرض لبنان الجنوبية وأعلن أن نهر الليطاني يشكل مركزاً للمخططات اليهودية الرامية إلى نشر الازدهار بالمنطقة [٥].

---

(١) عبد الرحمن حمادي، مصدر سابق، ص١١٢.
(٢) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص١٠٢.
(٣) هاشمية علي رسلان، سياسات الكيان الصهيوني المائية في لبنان بين الامنين الماء والحدود، مجلة الشاهد، شركة الشاهد للنشر المحدودة، قبرص، ع١٥٢، نيسان، ١٩٩٨، ص٦٣.
(٤) بشر شريف البرغوثي، مصدر سابق، ص٢٢٣.
(٥) عبد المالك خلف التميمي، مصدر سابق، ص٩٠-٩١.

والمتتبع لتطورات الاستراتيجية الصهيونية المائية إزاء مياه الليطاني يجد انسجاماً واضحاً فيما بين الأحلام والحقائق، فمنذ العام ١٩٧٨ - تاريخ الاجتياح "الإسرائيلي" لقسم من الجنوب اللبناني والذي يسمى اليوم الشريط الحدودي - سيطرت الدولة العبرية على حوال ٣٠ كم من نهر الليطاني ابتداءً من تلال قليا والدلاقة وصولاً إلى تلة الشومرية المشرفة على جسر القعقعية، وتضم هذه المسافة منطقة الخردلي وهي ما تسمح بإنشاء حوض التجميع المائي سعته ٨٠ مليون م٣ [١].

وقد شرعت "إسرائيل" بسرقة مياه الليطاني منذ الاجتياح الجزئي للجنوب عام ١٩٧٨، حيث قامت بتركيب مضخات كبيرة قرب جسر الخردلي، ثمّ مدت أنابيب ضخمة بطول ١٠ كم من خزانات الطيبة وحتى بلدة عيتا الشعب حيث شيدت هناك أيضاً خزانات ضخمة قرب البلدة لاستقبال مياه الليطاني وتوزيعها على منطقة الجليل [٢].

ثمّ جاء احتلال "إسرائيل" لجنوب لبنان عام ١٩٨٢ تحت ستار تأمين الجليل، ونتيجة لهذا الاحتلال استقرت قوات "إسرائيل" العسكرية عند انعطافات النهر غرباً أي عند أغزر جزء من مجراه والذي يسمى نهر القاسمية، وبعد عام واحد من الاحتلال وصلت "إسرائيل" شبكة مياه القرى الحدودية اللبنانية بشبكة مياه شمال فلسطين وقامت في العام ذاته بخفض منسوب مياه بحيرة القرعون بحجة أن ارتفاع المنسوب فيها يشكل خطراً على المواقع العسكرية "الإسرائيلية" المجاورة.

وفي عام ١٩٨٤ بدأت "إسرائيل" بجر مياه الليطاني إلى مستعمراتها في الجولان مستخدمة أنابيب التابلاين الواقفة عن العمل. وشهد عام ١٩٩٠ تطوراً كبيراً في سرقة مياه لبنان حيث أنجزت المرحلة الأخيرة من عملية جر مياه نهر الليطاني إلى داخل فلسطين المحتلة [٣].

---

(١) هاشمية علي رسلان، مصدر سابق، ص٦٣.
(٢) عطا الله سليمان الحديثي، مصدر سابق، ص١٩٧.
(٣) فهد مقبول الغبين، مصدر سابق، ص٣٠-٣١.

أما مياه الحاصباني والوزاني، فمن المعلوم أن هذين النهرين يصبان في بحيرة الحولة الّتي جففتها "إسرائيل" وحولتها إلى أرض زراعية ومدت فيها أقنية للري، وقد استغلت "إسرائيل" مياههما بصورة كاملة وبمعدل ١٤٥ مليون م٣ سنوياً.

وفي عام ١٩٨٦ قامت "إسرائيل" بتسييح عدة هكتارات حول نبع الوزاني بعد أن طردت المزارعين اللبنانيين، وبدأت بمد أقنية من نبع الوزاني باتجاه الشمال بحجة ري قرى العرقوب الواقعة داخل ما تسميه "إسرائيل": ((منطقة الحزام الأمني)) (١).

وكذلك عمدت إلى تثبيت أعمدة حديدية إلى جانب الطرق الّتي شقتها بمحاذاة المنطقة الجنوبية لنهر الوزاني بحدود ١٢ كم ولقد أحاطتها بالأسلاك وأقامت جسراً فوق النهر وكانت تهدف من ذلك كله إلى تلبية احتياجات المهاجرين السوفييت واستخدام "إسرائيل" الأنابيب لنقل المياه إلى داخل "إسرائيل"(٢).

وبذلك نجحت "إسرائيل" في تحويل منبع الوزاني وحصلت بذلك على ١٠ ملايين م٣ من المياه سنوياً وحولت كذلك منبع الدرداره الّذي يجري في منطقة مرجعيون لاستغلاله في أراض حدودية كانت موضع خلاف بين لبنان و "إسرائيل" (٣).

ولعل أفضل تعبير عن جيوبوليتكية "إسرائيل" في الجنوب اللبناني ما صرح به وزير دفاع الكيان الصهيوني إثر حرب عام ١٩٦٧ قائلاً: ((إن حدود "إسرائيل"، أصبحت طبيعية على جميع الجهات باستثناء لبنان وسنعمل لاستكمال هذه الحدود)) (٤).

يتبين لنا من ذلك كله أن الأطماع الجيوبوليتكية للصهيونية بالمياه اللبنانية تعود إلى بداية القرن العشرين، حيث وضعت مخططاتها بالاستيلاء على المياه اللبنانية من أجل تحقيق حلمهم الموعود ((إسرائيل الكبرى)) سواء كان ذلك من خلال المشاريع "الإسرائيلية" أو من خلال الحرب للاستيلاء على المياه - عملية الليطاني -. إن للمياه

---

(١) محمّد زهدي النشاشيبي، مصدر سابق، ص١٠٣-١٠٤.

(٢) **Raghda Jaber, Op.cit, p.٢٩.**

(٣) محمّد زهدي النشاشيبي، مصدر سابق، ص١٠٥.

(٤) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص١٠٢.

اللبنانية القدرة على ســد جزء من العجز المائي"الإســرائيلي"، الّذي تدعي به "إسرائيل"، لذا نجد أن الأطماع "الإسرائيلية" اتجهت نحو الأنهار اللبنانية متناسية أن هناك شعباً يعتمد عليها وليس له من بدائل تمده بالمياه.

خامساً: الأهمية الجيوستراتيجية - المائية لهضبة الجولان المحتلة

ورد في كتاب الصـهيونية في السياسـة العالمية الّذي صـدر عام ١٩٢١ المقولة الآتية: ((إن مسـتقبل فلسـطين بأكمله هو بأيدي الدولة الّتي تبسـط سـيطرتها على الليطاني واليرموك ومنابع الأردن)) وهو ما يعني السـيطرة على الجولان [١]. [خريطة رقم ٢٧]

تعد الجولان ذات أهمية اسـتراتيجية نظراً لموقعها المنفرد فهي تقع في الزاوية الجنوبية لسوريا وفي جنوبي شرقي لبنان وشمالي غربي الأردن هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر خزان المياه الأسـاسـي لجنوب سـوريا ولبنان وشـمال فلسـطين خصـوصـاً في منطقة جبل الشيخ الّذي تتربع هضـبة الجولان على سفوحه، وكذلك في إشـرافها على منخفض الحولة وطبريا ومجاري روافد نهر الأردن، ومنحدرات جنوب لبنان الّذي ينبع منها ويجري فيها نهر الحاصـباني والينابيع الأخرى الّتي تغذي شـمال فلسـطين، إضـافة إلى أن الجولان تعتبر منطقة مهمة؛ لأنها حصـن طبيعي للجليل ومرج بني عامر، وتسـيطر الجولان على موارد المياه في الجليل الأعلى " لإسرائيل " هذا بالإضافة إلى أن الجولان نقطة انطلاق نحو الليطاني [٢].

تبلغ مسـاحة الجولان ١٨٦٠ كم٢، وهي لا تتعدى نسـبة ١% من المسـاحة الإجمالية لسورية تبلغ مساحة الجزء المحتل منها١٢٠٠كم٢[٣]. وتمتد الرقعةالمحتلة من الأجزاء الجنوبية من جبل الشـيخ شـمالاً حتّى مصـب نهر اليرموك في نهر الأردن جنوباً،وتمتد

(١) محمود حيدر، جيوبوليتكيا الجولان واسـتراتيجيا المياه (هضـبة السـلام المسـتحيل)، مجلة الشاهد، شركة الشاهد للنشر المحدودة، قبرص، ع١٥٢، نيسان، ١٩٩٧، ص٥٨.

(٢) عبد المالك خلف التميمي، مصدر سابق، ٨٤.

(٣) محمود حيدر، مصدر سابق، ص٥٧-٥٨.

رقعة الأراضي السورية المحتلة في الغرب من خط الحدود السياسية الّذي ينبع من قسم جبل الشيخ ثمّ وادي الأردن والحولة من طبريا جنوباً [1].

ومنذ احتلال هذه الهضـــبة في حزيران ١٩٦٧ ومن ثم قرار ضـــمها في عام ١٩٨١ إلى الدولة العبرية خصصت الخطة اليهودية حيزاً كبيراً من اهتمامها لإنشاء مستوطنات سكانية وزراعية نظراً لأهمية المنطقة على صعيد الموارد إضافة إلى أهميتها الاســتراتيجية فهي تشــكل عمقاً إنتاجياً للأراضـــي الّتي احتلها اليهود عام ١٩٤٨ ومخزناً غذائياً كبيراً ينتج مختلف أنواع المحاصيل والموارد نظراً لخصوبة الأرض وتوفر المياه، وبالمقابل تطل هذه المرتفعات في قممها الشـــمالية على مشارف دمشق، وهذه الهضبة حسب ما ورد في تقرير وزارة الإسكان في الحكومة الصهيونية صالحة لاستيعاب ٣٠٠ ألف مستوطن تعمل الحكومة الصهيونية على جلبهم من كافة أنحاء الأرض، كما أنها من الناحية الاســـتراتيجية تشـــكل عقدة المواصلات الرئيسية، وتشكل منطقة دفاعية مهمة، إضافة إلى كونها قاعدة هجومية ممتازة وفقاً لاعتبارات الجيش الصهيوني.

لهذا فقد صـــدر مؤخراً عن مركز الأبحاث الاســـتراتيجية في جامعة تل أبيب دراسة استراتيجية أعدها البرفسور أدبيه شليف حول منظور "إسرائيل" للجولان حيث تقول الدراسة: إن من أهم المخاطر الاستراتيجية الّتي تترتب على الانسحاب الصهيوني من الجولان هو غياب عامل الردع ضد الهجوم المباغت والمفاجئ، وإن قيمة التلال المرتفعة الموجودة شـرق هضـبة الجولان وخط الرؤية منها لمسـافات بعيدة ناحية المشرق تمكن الحصول على معلومات كثيرة، ويمكن استخدام المناطق المرتفعة في "إســـرائيل" كبديل، حيث يمكن الحصـــول منها على معلومات جزئية فقط لبعدها عن الجبهة إلى جانب اختفاء أجزاء منها، وحتى البالونات وطائرات التنصت تعطي نتائج جزئية.

---

(١) **J.A. Allan, Politics and Economy in Syria, London, center of near east and middle eastern studies, ١٩٨٧, pp.٣٨.**

أما الأقمار الصناعية كما تقول الدراسة فتستطيع تزويد "إسرائيل" بمعلومات هامة عن طريق التصوير الجوي لكن فائدتها في تحقيق الردع بواسطة التنصت قليلة جداً؛ لأن القمر الصناعي يمر فوق سوريا لعدة دقائق - ١٥ دقيقة كلّ سبع ساعات -، ولكي يكتسب فاعلية متواصلة فعلى "إسرائيل" أن تمتلك عشرات الأقمار الصناعية وذلك أمر صعب ومكلف.

أما المسألة الثانية الّتي تعطي الجولان كلّ هذه الأهمية في المنظور الصهيوني فهي مصادر المياه فيها إذ تقدر طاقة هضبة الجولان المائية حوالي ٦٠ مليون م٣ من المياه سنوياً، وتزود الكيان الصهيوني بنحو ٣٠% من استهلاكه السنوي [١].

لقد خططت "إسرائيل" منذ عام ١٩٦٧ للاحتفاظ بهضبة الجولان والتمهيد لسرقة المياه، ففي عام ١٩٧١ قامت شركة مكوروت بحفر مجموعة من الآبار الارتوازية لضخ مياه الهضبة إلى المستوطنات اليهودية الّتي يبلغ عددها ٣٧ مستعمرة. وكذلك شرعت الشركة بإقامة محطة ضخ من بركة رام الّتي أصبحت طاقتها الاستيعابية تقدر بـ ١,٥ مليون م٣ نتيجة لمياه السيول الناجمة عن ذوبان الثلوج فوق جبل الشيخ [٢].

وفي عام ١٩٨٥ وضع الكيان الصهيوني خطة تقضي باستغلال أكثر من ٣١ مليون م٣ من المياه سنوياً في المستوطنات المقامة في الجنوب و٦ ملايين م٣ للمستوطنات في وسط الهضبة و ٨ مليون م٣ إلى المستعمرات المقامة في شمال الهضبة، وكان الهدف من وراء ذلك إسكان ٥٠ ألف مهاجر يهودي في الجولان [٣]. هذه السياسة التطبيقية تعد مؤشراً واضحاً على نية "إسرائيل" للاحتفاظ بالمرتفعات السورية وعدم الانسحاب منها.

---

(١) عطا الله سليمان الحديثي، مصدر سابق، ص١٩٠.

(٢) **J. A. Allan, Op.cit, p.**٤١-٤٢.

(٣) محمّد زهدي النشاشيبي، مصدر سابق، ص٩١.

وإذا كان ترك سيناء للسيادة المصرية بموجب اتفاقيات كامب ديفيد، فإن الموقف يختلف بالنسبة للجولان، وقد عزز شامير رئيس الوزراء الصهيوني في آب ١٩٩٠ ذلك عندما نفى فكرة مبادلة الأرض بالسلام مع سوريا (١).

وما زال موضوع الجولان يتصدر مسارات التفاوض بين سوريا و "إسرائيل" وتنطلق الاستراتيجية السورية من مفهوم الحق غير القابل للجدل بمياه الجولان والمناطق المحتلة الأخرى، وتصر سوريا على ضرورة انسحاب "إسرائيل" إلى خط ٤ حزيران بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فضلاً عن الإشكالية المتعلقة بالجدول الزمني للانسحاب من تلك المنطقة بينما تطالب "إسرائيل" بأن يكون انسحابها حتّى الحدود الدولية التاريخية بين سورية وفلسطين الّتي تستثني منطقتي بانياس والحمة (*) - طبريا اللتين أصبحتا سوريتين بعد حرب ١٩٤٨ (٢).

من الواضح أن المسألة بالنسبة " لإسرائيل " لا تقف عند حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، أو حدود فلسطين أثناء الانتداب، وإنما هي أكثر تعقيداً من تلك الاعتبارات الّتي تتعلق بمصير المياه، وليس من شك في أن رغبة "إسرائيل" الدائمة بالاستيلاء على المنطقة المسماة (الجولان النافع) مردها إلى طموحها لتصبح شريكاً لسوريا في مياه نهر الحاصباني والأردن وكذلك مئات الينابيع الموجودة في تلك المنطقة، وهو الأمر الّذي سيعود عليها بـ ٤٥٠ مليون م٣ من المياه سنوياً.

---

(١) آمال سعد متولي، مصدر سابق، ص٩٤.

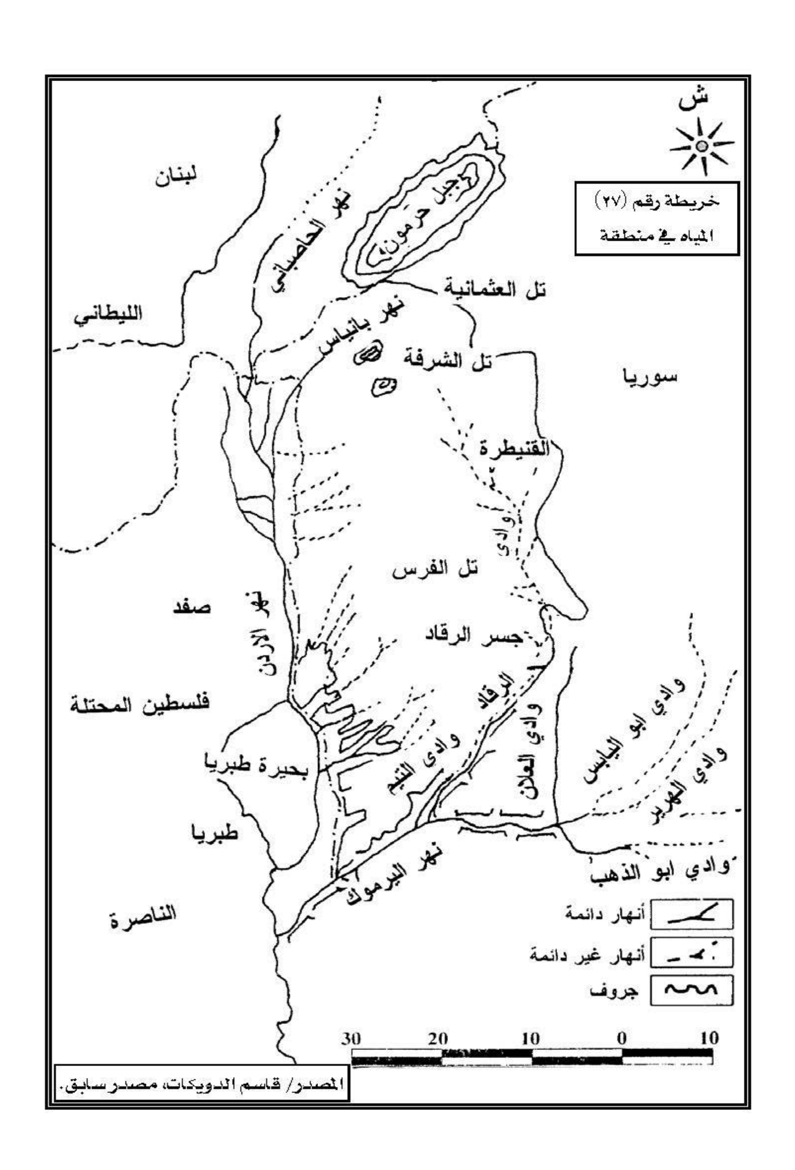
(*) تقع منطقة الحمة إلى الجنوب الغربي من الحدود الانتدابية لفلسطين مع سوريا وتتخذ لها هيكلاً محاذياً للشاطئ الجنوبي الشرقي لبحيرة طبرية ثمّ تمتد إلى الشرق على نحو بيضاوي مسطح تصل نهايته حتّى مثلث الحدود السورية - الفلسطينية - الأردنية من الشمال تحوطها قرى الروض الأحمر وروض القطن والبرح الحاوي ومن الجنوب قرية أم قيس الأردنية. ومن الشرق يقع القسم الثاني من منطقة الحمة الواقع حالياً داخل الحدود الأردنية أما من الغرب فتتاخم أراضيها الزراعية أراضي بلدة سمح وقرية العدسية... راجع: محمود حيدر،مصدر سابق، ص٦٠.

(٢) زينة كمال خورشيد، مصدر سابق، ص٨٧.

إن سيطرة "إسرائيل" على مياه الهضبة ستعطيها بلا شك القدرة على التحكم بمياه الجولان وإعاقة أي محاولة أردنية تصب في خانة تحويل مياه نهر الأردن حيث كانت سوريا من خلال هضبة الجولان تسيطر على المنابع والروافد الرئيسة لنهر الأردن، ومما لا شك فيه أن هذا السبب كان وراء احتلال الجولان عام ١٩٦٧، ولقد اتجهت "إسرائيل" فيما بعد إلى عدم إفساح المجال لسوريا في تنمية مواردها المائية سواء من خلال التهديد بضرب أي سد يقام لها، أو من خلال سحب المياه العربية، وهي بالتأكيد تهدف إلى تحقيق أهدافها في تثبيت وجودها وكسب أكبر مساحة ممكنة من الأراضي [١]. وهذا ما تحاول تحقيقه أخيراً من خلال عرضها مع سوريا فهي تريد تحقيق مساومة على الأراضي العربية نفسها وبما يضمن الأمن المائي لها.

---

(١) حسين عليوي عيشون، الأطماع الصهيونية في المياه العربية، مصدر سابق، ص٥٧.


ش
خريطة رقم (٢٧)
المياه في منطقة
لبنان
جبل حرمون
نهر الحاصباني
تل العثمانية
الليطاني
نهر بانياس
تل الشرفة
سوريا
القنيطرة
وادي
تل الفرس
صفد
نهر الأردن
جسر الرقاد
فلسطين المحتلة
الرقاد
وادي العلان
وادي ابو اليابس
وادي التيم
بحيرة طبريا
وادي الهرير
طبريا
نهر اليرموك
وادي ابو الذهب
الناصرة
أنهار دائمة
أنهار غير دائمة
جروف
30 20 10 0 10
المصدر/ قاسم الدويكات، مصدر سابق.

سادساً: مياه نهر النيل في المفهوم الجيوبوليتكي الصهيوني

من المعروف أن "إسرائيل" تنفذ استراتيجيتها في السيطرة على مصادر المياه العربية وسرقتها خطوة خطوة، ولا تسقط من حساباتها أبداً مياه نهر النيل بهدف التوسع وجلب المستوطنين الجدد، ويذكر أن الأطماع الصهيونية في مياه النيل ليست جديدة في الفكر الجيوبوليتكي الصهيوني، بقدر ما تعود إلى بداية القرن العشرين وبالضبط عام ١٩٠٣. وقد حدد هرتزل الوسيلة الّتي سيتم بها إيصال مياه النيل إلى الصحراء من خلال مد خط أنابيب بسيطة، ولكن هذا مستحيل بسبب قناة السويس؛ لأن الماء يجب أن يضخ من فوق على علو السفن، أو يضخ من تحت على عمق كبير وهذه الطريقة الثانية تبدو اسهل بكثير [١].

ومع كل محاولات هرتزل في إعداد الدراسات والتصاميم والخرائط والاتصال بالمعتمد البريطاني وبطرس باشا غالي وزير الخارجية آنذاك، إلا أن تقرير اللجنة الفنية لنظارة الأشغال العمومية برئاسة جارستين جاء رافضاً للمشروع الصهيوني؛ لأنه كما قال التقرير سيؤثر دون شك على ري الأراضي داخل مصر [٢].

وظهرت الفكرة على السطح مجدداً في أواخر السبعينات، وبالتحديد في شهر سبتمبر من عام ١٩٧٨ م، على شكل مشروع قدمه المهندس الصهيوني اليشع كالي في صحيفة معاريف الصهيونية تحت عنوان مياه السلام [٣]. شرح كالي مشروعه على الوجه الآتي: توسيع قناة الإسماعيلية الممتدة من القاهرة إلى الفيوم لتصريف ٢,٥ مليون م٣ يومياً، ومن ثم تنقل المياه في أنابيب تحت قناة السويس بالقرب من الإسماعيلية، ومن ثم في قناة اسمنتية إلى الشمال الغربي، حيث تقترب من طريق القاهرة - العريش، ومن ثم على خط موازٍ لطريق العريش وخط آخر إلى النقب الغربي باتجاه مستعمرة أوفكيم وبئر السبع.

---

(١) محمّد أحمد السامرائي، الكيان الصهيوني ونهر النيل، مصدر سابق، ص١٧.

(٢) صباح محمود محمّد، الأمن المائي المصري، بيروت، ١٩٩٧، ص١٦. راجع أيضاً: محمود رياض، مصدر سابق، ص١٥.

(٣) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص١٠٠.

ولتأمين رفع المياه إلى مختلف مناسيب الأراضي في النقب، تقسم القناة على امتدادها إلى أجزاء، طول كلّ منها نحو ٢٠ كم، تنشأ في بدايته محطة ضخ تقوم برفع المياه إلى بداية الجزء التالي. ويقدر طول القناة من الإسماعيلية إلى خان يونس بحوالي ٢٥٠ كم (١). ويقوم المشروع على استغلال نسبة ١% من مياه النيل (٠,٨ مليار م٣) من حوالي ٨٠ مليار م٣/سنة الّتي تصل إلى منطقة العريش في سيناء وجرها في قطاع غزة والنقب (٢).

أما النموذج الثاني فتمثل بمشروع يئور، ويرى صاحب هذا المشروع أن ثمة ثلاثة بدائل تتناول دفع المياه فقط، كلها قائمة على العملية الهندسية نفسها. وفي هذا النطاق يتم حفر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس يكون مصدرها قناة المياه العذبة، وتقوم تلك القنوات برفع المياه إلى نقطة سحب رئيسة في سيناء، يتم رفع المياه إلى ارتفاع يبلغ عشرات الأمتار ويتم دفعها بقوة النقل على طول ساحل سيناء وفي قناة مفتوحة ومن تلك القناة تتفرع المياه إلى شبكات الري الموجودة شمال غرب النقب.

وتقوم الفكرة الصهيونية على أساس أن تبيع مصر " لإسرائيل " مياه النيل، وتهدف "إسرائيل" من وراء ذلك ليس توطين اليهود هناك في النقب فحسب بل تخطط لزراعة القطن في صحراء النقب لضرب إنتاج القطن المصري الشهير وإنهاء عهد الزراعة المصرية الناجحة والعريقة (٣).

إن تحقيق هكذا فكرة، يقود إلى مضاعفة الأرض الزراعية "الإسرائيلية" عشرين ضعفاً على الأقل والحصول على ٢١٠ ألف هكتار جديد في منطقة النقب وبالتالي مضاعفة سكان "إسرائيل" عدة مرات، وهكذا نلاحظ أن هدف "إسرائيل" وأطماعها في نهر النيل هام للغاية فهي تهدف إلى إنشاء المستعمرات في النقب، وزراعة صحرائه بالقطن، وبذلك يتحقق لها استعمار الأرض، وضرب الاقتصاد المصري الزراعي وخاصة زراعة محصول القطن.

---

(١) محمّد زهدي النشاشيبي، مصدر سابق، ص١٠٢.
(٢) محمّد أحمد السامرائي، الكيان الصهيوني ونهر النيل، مصدر سابق، ص٢٠.
(٣) محمود الأشرم، مصدر سابق، ص٢٠٥.

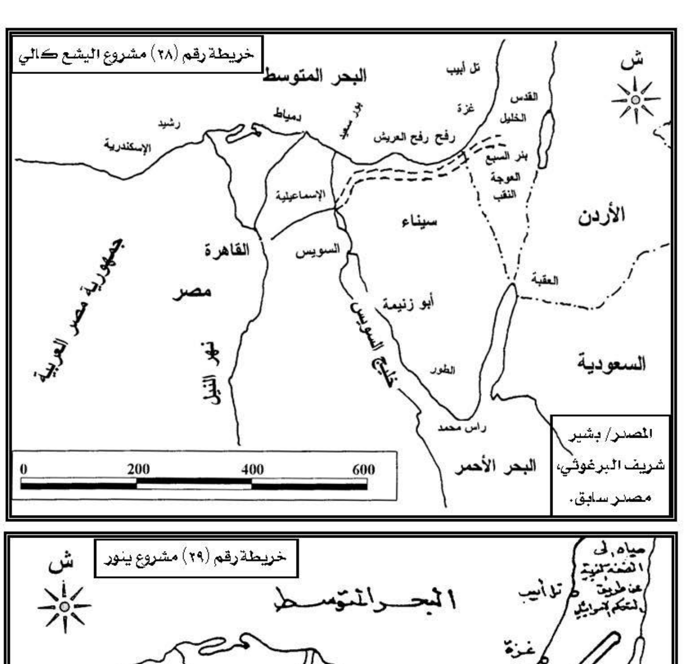
وقد وجد المشـــروعان طريقهما إلى التحقيق بعد تصـــريح الرئيس المصـــري الراحل أنور الســادات في عام ١٩٧٩، ورســالته الّتي بعث بها إلى الملك الحســن الثاني مبرراً ذلك ((إنه أراد اســتخدام مياه النيل كأداة لإقناع "إســرائيل" بتغيير ســياســتها في الأراضــي المحتلة))، إلا أن هذه الفكرة رفضــت من قبل الشــعب المصري، الّذي نادى بعدم تزويد "إسرائيل" بقطرة ماء واحدة [1].

ولم تقف الأطماع والأســاليب الصــهيونية عند هذا الحد، فقد مارســت نفوذها ونشاطها بشكل خاص في تنشيط استراتيجية الطوق الخارجي حول الوطن العربي، ولقد اتضــح ذلك بعد إعادة العلاقات الدبلوماســية بين أثيوبيا و "إســرائيل" ومظهر التفاهم الّذي لوحظ بعد ذلك بينهما خاصــة بعد تهجير يهود الفلاشــا إلى الأراضــي المحتلة ثمّ إيجاد صــيغ تفاهم لمســاعدات " إســرائيلية " لأثيوبيا بإقامة الســدود على منابع أعالي النيل وبحيراته للضــغط على كلّ من مصــر والســودان وخلق المشــاكل الســياســية بين الدول المســتفيدة من مياه النيل لإشــغال الســودان ومصــر عن خدمة قضايا الأمة وخاصة القضية المركزية وهي القضية الفلسطينية [2].

---

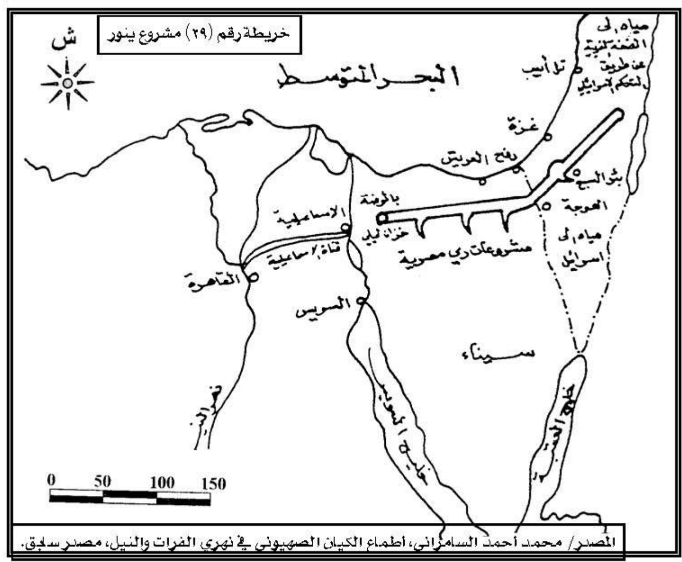
(١) عطا الله سليمان الحديثي، مصدر سابق، ص٢٠٣-٢٠٤.

(٢) فهد مقبول الغبين، مصدر سابق، ص٣٩.



خريطة رقم (٢٨) مشروع اليشع كالي

المصدر/ بشير شريف البرغوثي، مصدر سابق.



خريطة رقم (٢٩) مشروع ينور

المصدر/ محمد أحمد السامرائي، أطماع الكيان الصهيوني في نهري الفرات والنيل، مصدر سابق.

المبحث الثالث

استراتيجية الكيان الصهيوني المائية
في ظل المشروع الشرق أوسطي

أولاً: المياه في المفهوم الصهيوني للمشروع الشرق أوسطي

لما لم يكن حلم "إسرائيل" يتحقق إلا من خلال قطرة ماء، كان الإدراك الصهيوني منذ بداية القرن الماضي لأهمية المياه ودوره في إنشاء الدولة العبرية، فكانت سياستها مبنية على امتصاص المياه العربية بغض النظر عن الآلية الّتي تمكنها من الوصول إلى المياه العربية، فكانت حرب ١٩٦٧ الّتي تمكن من خلالها السيطرة على نهر الأردن ومنع سوريا من استخدام الحاصباني وبانياس وبحيرة طبرية ومياه وادي الرقاد [(١)]. إلا أنه وعلى إثر حرب ١٩٧٣ دخلت "إسرائيل" في أزمة؛ وذلك أن ستراتيجية الحرب لم تعد تؤدي الوظيفة المرجوة نفسها الّتي كانت تقوم بها، فقد أصبحت الحرب سبباً لخلق أزمة (حرب ١٩٦٧) أو أنها تؤدي إلى تعميق أزمة قائمة (اجتياح لبنان) في عام ١٩٨٢ ولو جئنا إلى الفترة الّتي سبقت انعقاد مؤتمر مدريد لتبين لنا أن "إسرائيل" استنفدت كافة الموارد المائية من تلك الّتي احتلتها بعد حرب ١٩٦٧ حيث كانت تشير التوقعات إلى أن "إسرائيل" وصلت إلى أزمة مائية حيث سوف تعاني في العام ٢٠٠٠ نقصاً في مواردها المائية تقدر بنحو ٣٠% من حاجتها، وسترتفع حاجة "إسرائيل" إلى ١٥٠٠ مليون م٣ في عام ٢٠٢٠ أي ما يساوي إجمالي

---

(١) عبد القاهر الزعيمي، المياه والمشروع الشرق أوسطي، أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، الدورة الخامسة، في الفترة من ٢١-١٩٩٥/٧/٣١، تموز، ١٩٩٥، جامعة ناصر الأممية، ليبيا، ص١٢٩.

كمية المياه المتوقع توافرها في الأراضي الفلسطينية [1].

لذلك لم يكن غريبا أن يقدم راعيا مؤتمر مدريد ١٩٩١ على تخصيص لجنة لدراسة ملف في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط، ولقد نالت هذه اللجنة اهتماماً خاصاً ذلك أن "إسرائيل" مصممة على استخدام المياه سلاحاً سياسياً ضد الدول العربية المجاورة ولاقتناعها أن العبقرية "الإسرائيلية" هي وحدها القادرة على توفير المياه بواسطة الأنابيب أو منشآت تحلية مياه البحر، فضلاً عن أن "إسرائيل" تعتبر أن ما اغتصبته واستولت عليه من مياه عربية أصبح حقاً وملكاً لها، وبالتالي لا يمكن أن يخضع لأي مساومة.

فقد ظهر ذلك جلياً من خلال معارضة الوفد "الإسرائيلي" في اجتماع أثينا الّذي انعقد في ١٩٩٤ لأي تغيير أو تخصيص في الموارد المائية في المنطقة وهذا ما دفع رئيس الوفد الفلسطيني إلى القول: ((ليس من قبيل الصدفة أن "إسرائيل" لم تدرج في بند نقل الصلاحيات في الضفة الغربية المصادر المائية)) [2].

ولما كان المشروع الصهيوني ينطلق لتحقيق أهدافه بغض النظر عن الوسيلة فكان لابد " لإسرائيل " من أن تتجاوز العوائق الّتي تمنعها من جعلها قوة اقتصادية ذاتية، فكان ذلك من خلال استراتيجية تبنى على أسس اقتصادية بعد أن بلغ اللجوء إلى القوة العسكرية حدوده القصوى، فكان النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد الّذي وإن لم يحدد وفق مشروع رسمي ذو صبغة محددة [3]، إلا أنه يرمي إلى ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية من مياه، ونفط، وسياحة، وتقانة بالاقتصاد "الإسرائيلي"، وينطلق من منطلق الاستراتيجية "الإسرائيلية" من فكرة مفادها ((تنمية شبكة واسعة ومتنامية من التشابكات الاقتصادية بين الاقتصاد

---

(١) أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايار، ١٩٩٧، ص١٣٨.

(٢) سمير صالحة، مياه "إسرائيل" في العلاقات المائية العربية - التركية، مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، ع١٥، ١٩٩٥، ص٩٦.

(٣) عبد القاهر الزعيمي، مصدر سابق، ص١٣٢.

"الإسـرائيلي" والاقتصـادات العربية))، وبالتالي تكون عملية الانفصـال Dissociation Cost بين أطراف هذه المنظومة مكلفة خصوصاً وأن مشاريع اقتسام وإدارة الموارد المائية تحتل حيزاً في إطار مشـاريع الربط الإقليمي حيث إن لهذه المشـاريع طبيعة استراتيجية سياسـية في الوقت ذاته؛ ذلك أن هذه المشـاريع تتعلق بالسيادة والسيطرة على شرايين الحياة الاقتصادية [١].

أما لو انتقلنا إلى آلية التعاون الشرق أوسطي بخصوص المياه فإنها من دون شك تدخل ضـمن الإطار العام للتعاون الاقتصـادي ومفهومها الخاص للسـوق الشـرق أوسـطية "فإسـرائيل" تعتبر نفسـها شـريكاً في الموارد كافة (مياه، رسـاميل، نفط) إضـافة إلى مواردها المائية من الفرات إلى النيل مروراً بالليطاني، إضـافة إلى الاحتفاظ بموارد المياه الّتي اسـتولت عليها إثر حرب ١٩٦٧ كما إنها تطرح نفسـها في الوقت ذاته وسيطاً لنقل المياه من لبنان إلى الأردن ومن مصـر إلى غزة، وبذلك أعطت لذاتها دوراً مركزياً حيناً وتبادلياً وسيطاً حيناً آخر، بالإضافة إلى الاستحواذ على مصـادر مائية تقع خارج سـيطرتها الجيوبوليتكية على ضـوء قيام عدد من المشـاريع المشـتركة "الإسـرائيلية" العربية التي يتداخل فيها اليد العربية والتمويل الدولي وأخيراً التقنية "الإسرائيلية" [٢].

وبهذا الصـدد يشـير شـيمون بيريز رئيس الوزراء الصـهيوني السـابق في أيلول ١٩٩٠ إلى إقامة ((سوق شرق أوسطية مشتركة على أساس التكامل بين التكنلوجيا "الإسرائيلية" المياه التركية والأموال الخليجية والعمال المصرية)) [٣].

وقد طرحت "إسرائيل" في أوائل التسعينات دراسة تقدم بها الباحثان الصـهيونيان أليشع كالي وأفراهام طالي بعنوان خطة مياه الشرق الأوسط في ظل السلام وقد

---

(١) محمود عبد الفضيل، مشـاريع الترتيبات الاقتصـادية الشرق أوسطية، مصـدر سابق، ص١٣١-١٣٢.

(٢) نواف الرومي، السـوق الشـرق أوسـطية والصـراع حول المياه، وأبعادها على الاقتصـاد العربي، أعمال المائدة المسـتديرة للأسـاتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، الدورة الخامسة في الفترة من ٢٣-١٩٩٥/٧/٣١، جامعة ناصر الأممية، ليبيا، ص١٣٧-١٣٨.

(٣) جلال عبد الله معوض، تركيا والأمن القومي العربي، مصدر سابق، ص١١٢.

تضمنت الدراسة بعض المقترحات الخاصة باقتسام المياه العربية، إذ اقترحت الدراسة ما يسمى بمشروع التبادل المائي الّذي يقضي بنقل المياه من النيل إلى النقب في الوقت الحاضر وبما يحقق تخفيض في الكلفة الاقتصادية في نقل المياه إلى كلتا المنطقتين. وقد عبر شيمون بيريز عن آلية تحقيق ذلك في دعوته إلى قيام هيأة إقليمية تشارك فيها كافة الأطراف المعنية فيما يتعلق بقضية توزيع المياه بصورة عادلة (١).

وتعد النظرية الّتي ساقها فيشزلوب خبير المياه "الإسرائيلي" بمثابة المرتكز للعقل الصهيوني حيال الأمن المائي في المنطقة. يقول فيشزلوب: ((تشير خريطة المياه ومصادرها في الشرق الأوسط إلى المصادفات الجغرافية وهذه الظاهرة تقوض مفهوم حق الملكية أو حق الاستخدام محلياً وتفرض الحاجة إلى اتفاق لنقل المياه إلى المناطق الّتي لم تشأ المصادفات أن تمنحها المياه)) (٢).

وهكذا فإن المياه في المفهوم الصهيوني في ظل السوق الشرق أوسطية لا يعني " لإسرائيل " سوى تقسيم العمل على صعيد المنطقة ومشاركتها في اقتسام مياه المنطقة لكي تكون القطب الصناعي المتقدم فيها إلى جانب تحقيق حلمها القديم من النيل إلى الفرات وتحويل مياهها إلى صحراء النقب لاستقبال المهاجرين الجدد الّذين أتوا من الاتحاد السوفيتي السابق والذين يتراوح عددهم بين ٨٠٠ ألف إلى مليون مهاجر والذين تقدر احتياجاتهم المائية بنحو ٢٢٠٠ مليون م٣ من المياه (٣).

وعلى هذا فإن "إسرائيل" تسعى من وراء مفاوضات التسوية الجارية حالياً إلى الحصول على ما تحتاج إليه من مياه، وقد بدا ذلك واضحاً في مواقف "إسرائيل" بدءاً من محادثات مدريد مروراً باتفاقات الحكم الذاتي في أوسلو، ومعاهدة السلام الأردنية - "الإسرائيلية" وصولاً إلى المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية.

---

(١) رضا القريشي، المياه العربية والمشروع الشرق أوسطي، نشرة دراسات في الأمن المائي العربي، مركز دراسات الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، ع٧، ١٩٩٨، ص٢٩.
(٢) محمود حيدر، مصدر سابق، ص٥٧.
(٣) رضا القريشي، المياه العربية والمشروع الشرق أوسطي، مصدر سابق، ص٢٨.

ثانياً: المياه في إطار التسوية العربية ـ الصهيونية

بما أن موضـوع بحثنا سيتطرق كثيراً لمفهومي التسوية والسلام فقد حدا بنا إلى توضيح هذين المفهومين على النحو الآتي:

إن مفهوم التسوية كما يقول الأستاذ جميل مطر: ((هي تهبيط الصراع أو تهدئته وعند البعض الآخر هي صـــورة من صـــور (نظم الأمن القومي)، أي حالة يتجمد عندها الصــراع ويتوقف، أو يندر اســتخدام العنف الشــامل المتبادل وعند البعض الآخر هي السلام)) [1].

أما مفهوم السلام كما يقول الأستاذ خالد الحسن فهو مرتبط بتوضيح كلمتي الأمن (**Security**) أو الاستقرار(**Stability**)،فإذا توفر الأمن والاستقرار في أي دولة فإنه ســيوفر بالتالي حالة أو نوعاً من الســلام ســواء فرض بصــورة طبيعية وعادلة أو فرض بالقوة المادية كأن يكون في داخل الدولة نفسها،أو بفرض من قبل دول كبرى على دول أصغر منها، وهو ما يعرف بالانضباط الدولي (**International Order**) وذلك عن طريق اســـتخدامها الردع (**Detterant**) أو التهديد (**Thraet**)، فإذا كان الأمن والاستقرار قائماً بفعل القوة المادية المفروضة بدون عدالة فإنه بذلك لا يحقق سلاماً؛ لأن ديمومة الأمن والاستقرار مرتبطة بفعل هذه القوة المادية واستمرارها، أما إذا كان العكس فإن ذلك يعني توفر حالة من الأمان (**Safneces**) أي الأســـاس النفسي والفكري بالسلام، ذلك يعني أن السلام مرتبط بضمان الحقوق الطبيعية أولاً ثمّ العدالة من خلال الحقوق القانونية ثانياً، إن الســـلام بهذا المفهوم يعني: ((زوال حالة الخضوع لحق القوة وقيام حالة التجاوب الطوعي مع قوة الحق والعدالة))[2].

---

(١) جميل مطر، التسوية السلمية للصراع العربي ـ "الإسرائيلي" وتأثيراتها على الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٣.

(٢) خالد الحسن، الدولة الفلسطينية شرط أساسي للسلام العالمي، مجلة صامد الاقتصادي، عمان، ع١١، ١٩٨٥، ص١٨ـ٢٠.

أما لو انتقلنا إلى تطبيق مفهوم التسوية السياسية على الصراع العربي - "الإسرائيلي" فإن الحديث عن تسوية هذا الصراع تكتنفه عدة عقبات نظرية وإجرائية، ذلك أن الخصائص الّتي يتميز بها هذا الصراع تجعل من الصعوبة الاتفاق على إطار مفاهيمي وإجرائي لنمط التسويات الّتي اقترحت لحله والأهداف المتوخاة منها [١].

وعلى الرغم من أن مفاوضات التسوية الجارية حالياً، وبشقيها الثنائي والمباشر والمتعدد الأطراف، تنحو في ظاهرها باتجاه حسم الصراع العربي - الصهيوني على قاعدة مجلس الأمن (القرارين ٢٤٢ و ٢٣٨) والقرار ٤٢٥ المتعلق بلبنان، والترجمة العربية لذلك هي (الأرض مقابل السلام) أي انسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ وما بعده، مقابل الصلح والاعتراف العربيين بـ "إسرائيل"، ثمّ مرحلة تطبيع العلاقات معها، إلا أن المفاوض "الإسرائيلي" قد حمل في جعبته إلى المفاوضات ملفاً آخر يختلف تماماً عن الملف العربي، الّذي يطالب "إسرائيل" بتحقيق الانسحابات، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كشرطين أساسيين لأي تسوية. هذا الملف "الإسرائيلي" هو ملف المياه، وقد أعطى شيمون بيريز تصوراً صهيونياً مختلفاً للسلام في خطاب له أمام المجلس الاستشاري للطائفة اليهودية في الولايات المتحدة قائلاً: ((لو اتفقنا على الأرض ولم نتفق على المياه، فقد نكتشف أنه ليس لدينا اتفاق حقيقي)) [٢].

نستشف ممّا سبق، أن الثروة المائية قد أصبحت الموجه الأول للسياسات الصهيونية، حيث كان موضوع المياه حاضراً بقوة خلال مفاوضات التسوية العربية - "الإسرائيلية"، حتّى يخيل للمرء - كما يقول أحد الباحثين العرب -: ((إن "إسرائيل" استبدلت مقولة الحدود الآمنة، بمقولة الحد المائي الأكثر استقراراً؛ لأن هذه القضية باتت تهم القادة العسكريين والسياسيين ومعظم العاملين في حقل الاقتصاد

---

(١) مظهر خزعل فيصل التكريتي، مصدر سابق، ص٨.
(٢) عبّاسٍ قاسم، مصدر سابق، ص٥٠-٥١.

بسبب الأزمة المائية)) [١].

ولما كانت الانســحابات تعني فقدان "إســرائيل" ٦٥% من مواردها المائية المتاحة، فهذا يعني مقتل وجودها، لذلك فإن "إسرائيل" ترى أن أي انسحاب لها من الأراضــي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ هو مســتحيل، ما لم يأخذ المفاوضــون العرب بالاعتبار شروطها التعجيزية، وهي [٢]:

بالنســبة إلى الضــفة الغربية: تتمحور حول ثلاث نقاط: الأولى: ملكية أراضــي المستوطنات المقامة في الضفة الغربية، والتي ستصبح داخل منطقة الحكم الذاتي في أحسن الأحوال. الثانية: ملكية مصادر المياه، وإبقاء الإجراءات الكفيلة بضمان تسرب المياه الجوفية والسطحية إلى المناطق الساحلية من سفوح الضفة الغربية. الثالثة: إبقاء الاتصــال بشــكل رســمي بين المســتوطنات في الضــفة والقطاع و "إســرائيل"، وهذا يعني تحويل الضــفة الغربية إلى محمية " إســرائيلية " مفتوحة الأبواب على "إسرائيل"، مغلقة على العرب الآخرين.

بالنسبة إلى الجبهة الشرقية والشمالية مع الأردن وسوريا ولبنان، فهي تتمحور حول ثلاث نقاط أخرى أيضاً: الأولى: إدخال الليطاني منظومة نهر الأردن، واقتسام المياه بعد ذلك في ما بين الدول الواقعة في حوض هذه المنظومة، على أســاس واقع الحاجات. الثانية: وضــع شــروط على اســتغلال ســوريا لمياه الجولان الجوفية، مع إبقاء المســتوطنات "الإســرائيلية" هناك تحت الإشــراف الدائم للقوات الأمريكية. الثالثة: إجراء تعديلات على نظم ومشــاريع المياه في الدول العربية ذات الصــلة بخريطة التسوية. وهذا يعني استبدال المشاريع العربية بمشاريع مشتركة مع كيانه المغتصب، وبهذا المعنى فإنه في حالة حصول انسحاب " إسرائيلي " سيكون عبارة عن أرض دون ســيادة مائية وتســليم جثة هامدة من دون روح. وقد عبر المتطرف (شــامير) عن إصــرار حكومته الصــهيونية وقادة الحركة الصــهيونية،على التمسك بالأراضــي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، عشــية الجولة الخامســة من المفاوضــات الثنائية يوم ٢٧ نيسان

---

(١) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص١٤٥.

(٢) عبّاسٍ قاسم، مصدر سابق، ص٥١.

١٩٩٢ في واشـنطن: بأنها جزء من أرض " إسـرائيل الكبرى "، وكان إسـحاق رابين قد سـبق الإعلان عن رفضــه الانسـحاب من هذه الأراضـــي مماثلة لاتفاقية كامب ديفيد مع سورية[١].

وتهدد "إسرائيل" بالحرب إذا ما فشلت مفاوضاتها مع العرب، وقد عبر عن ذلك زفي اورتنبرغ رئيس هيأة مياه بحيرة طبريا أنـه: ((إذا ازداد نقص الميـاه في "إسرائيل" ولم نستطع التوصل إلى حل المشاكل بالطرق السلمية، فلابد من حلها بواسطة الحرب، هل هناك خيار آخر؟ الماء كالدم لا يمكن العيش بدونه)) [٢].

أ. المفاوضات المائية متعددة الأطراف

تمثل المفاوضـات المتعددة الأطراف (المنبثقة عن صيغة مدريد[*]) الإطار العام للنظام الشـرق أوسـطي، والدول المشـاركة فيها هي: الولايات المتحدة الأمريكية، و"إســرائيل"، وروســيا، واليابان، وأوكرانيا، ودول المجموعة الأوربية، ودول مجلس التعاون الخليجي، والأردن، وفلسطين، إضافة إلى وفود دولية تمثل استراليا وكندا والصـــين والمجموعة الأوربية (الدول الشـــمالية) والهند والأمم المتحدة. واستبعد عن المفاوضات كلّ من العراق واليمن وإيران إضافة إلى جمهوريات آسيا الوسطى الّتي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق [٣].

وقاطعت كلّ من سـوريا ولبنان هذه المفاوضــات في كلّ اللجان، لحين التوصـل إلى نتيجة في المفاوضـات الثنائية، بما يعني احتمال اشـتراكهما فيها بعد تحقيق تقدم في تلك المفاوضـــات، وهذا الموقف يشـــكل عقبة في طريق إقامة النظام الإقليمي المتمثل

---

(١) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص١٤٨-١٤٩.

(٢) عبّاسٍ قاسم، مصدر سابق، ص٥٢.

(*) صيغة مدريد: وهي بداية عملية التسوية بين العرب - الكيان الصهيوني، ويقصد به المؤتمر الّذي عقد في العاصمة الأسبانية مدريد، بتاريخ ١٩٩١/١١/٣٠. واتخذت مسارين للمفاوضات: ١. مسار المفاوضات الثنائية. ٢. مسار المفاوضات المتعددة الأطراف.

(٣) طلعت مسلم، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي، مصدر سابق، ص٢٦٨-٢٦٩.

بالمشروع الشرق - أوسطي باعتبار أن هذه المفاوضات الوسيلة الوحيدة لتشكيله [١].

وتم تقسيم العمل في هذه المفاوضات إلى عدد من اللجان هي:

أ. لجنة الحد من التسلح. ب. لجنة اللاجئين. ج. لجنة البيئة. د. لجنة الموارد المائية. هـ. لجنة التنمية الاقتصادية.

إضـــافة إلى عدد من اللجان مثل لجنة التنســـيق والتوجيه للمحادثات المتعددة الأطراف، واللجنة الّتي تقوم بتقديم نتائج اجتماعات اللجان الخمس الرئيســـية، ومناقشة بعض القضايا التفصيلية [٢].

ويلاحظ في جدول الأعمال المطروح في هذه المفاوضـــات من جانب الولايات المتحدة و "إسـرائيل" أن مسـألتي المياه والتعاون الاقتصـادي المشـترك يشـكلان مركزاً حيوياً في المنظور الأمريكي و"الإسرائيلي" لمركزة "إسرائيل" في المنطقة بشـكل يضـمن اسـتقرارها وبقاءها آمنة ومسـيطرة، لذلك سـعت الولايات المتحدة بصـفتها راعية للعملية التفاوضـية إلى الربط بين قضـية المياه وقضـية الصـراع العربي - الصـهيوني من خلال عملية التسـوية الشـاملة الّتي تقوم على أسـاس تقسـيم الثروات ودمج "إسرائيل" في المنطقة [٣].

وقد أجرت هذه المجموعة خمس جولات من الاجتماعات إضـــافة إلى الاجتماع التنظيمي المتعدد الأطراف، ففي الجولة الأولى عرضـت أسـباب النزاع حول المياه للأطراف الثلاثة الأصـلية المشـاركة، وكانت وجهة النظر الصـهيونية ترى بأن: حقوق المياه تناقش إفرادياً ويجب أن تركز المفاوضـــات المتعددة الأطراف على الإرادة المشتركة وعلى تنمية موارد مائية جديدة. وفي الجولة الثانية تم الاتفاق على مناقشـــة المواضـــيع الّتي أعدتها وزارة الزراعة الأمريكية وهي: زيادة البيانات والمعلومات عن

---

(١) محمّد الأطرش، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٢١٠، آب، ١٩٩٦، ص٥.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي،١٩٩٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٧٧.

(٣) أوهام السلام.

المياه، وإدارة المشـــاريع المائية. وقد تبين في هذا الاجتماع أن اتفاقيات تقاســم المياه الإقليمية أو أية اتفاقات ســياســية وبخاصـــة الموارد المائية لن تعالج ضـــمن نشــاطات عمل هذه المجموعة الّتي تمثل دورها الفعلي في التخطيط لمســتقبل الإقليم بعد عملية التســوية. وفي الجولة الثالثة أثير موضــوع حقوق المياه الفلســطينية، وقد وافق الطرفان الأردني والفلســطيني على إجراء مباحثات قادمة، قادت إلى وضـــع اتفاق شمل تكوين ثلاث مجموعات عمل فلسطينية - " إسرائيلية " ضمن المباحثات الثنائية إحداها تتعامل بحقوق المياه، ودعت هذه الاتفاقية إلى إشــــراك ممثلين عن الولايات المتحدة الأمريكية في مجموعة عمل المياه ودعوتهم لزيارة الإقليم [١].

وقد أسفرت المفاوضات في لجنة الموارد المائية عن تقدم خلال عام ١٩٩٤ في الاتفاق على:

- إنشاء محطة لتحسين المياه في غزة.
- إنشــاء بنوك إقليمية لتبادل المعلومات حول مصــادر المياه ومشــاكل المياه في الشرق الأوسط.
- إجراء دراسة حول سبل تطوير تكنلوجيا المياه.
- إنشاء مركز دولي لتطوير تكنلوجيا تحلية المياه.
- إعداد برنامج لتدريب الفنيين بدول الشرق الأوسط في مجال المياه.
- تكليف ألمانيا بإعداد دراســـة شـــاملة عن الموارد والاحتياجات المائية لدول المنطقة.
- الموافقة على اقتراح كندي بتجميع مياه الأمطار في الشــرق الأوســط، وآخر أمريكي بمعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف في الزراعة [٢].

وتشكل المياه دوراً هاماً في عملية تشكيل النظام الإقليمي الجديد من خلال وجهة النظر "الإسرائيلية" الّتي تبناها بيريس في كتابه (الشرق الأوسط الجديد)، إن المياه أكثر من أي قضية أخرى تعتبر دليلاً على مدى الحاجة لإقامة نظام إقليمي

---

(١) محمود الأشرم، مصدر سابق، ص٢٨٦-٢٨٧.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤، مصدر سابق، ص١٧٨-١٧٩.

ومن خلال هذا النظام فقط يمكننا التخطيط وتنفيذ مشـــاريع تنمية المياه وتوزيع المياه على أساس اقتصادي لأسلوب عادل ومؤتمن [١].

ولابد من الإشـــارة إلى أن العمل الجدي الدبلوماســـي لمشـــروع بيريس بدأ منذ مؤتمر مدريد، وضـــمن إطار هذه المفاوضـــات (المفاوضـــات المتعددة الأطراف) ويتألف مشروع بيريس من شقين: الأول: أمني، والثاني: اقتصادي.

ويتداخل الشـق الاقتصـادي مع الشـق الأمني، ويدعم كلّ منهما الآخر وذلك عبر تشـابك المصـالح، ممّا يسـاهم في دعم وتحقيق أمن "إسـرائيل". أما الشـق الأمني فيتضـمن اتفاقات الحد من التسـلح وخلق مناطق منزوعة السـلاح ومناطق محدودة السـلاح بين "إسـرائيل" وجاراتها العربية، وإقامة أنظمة دائمية للمراقبة، وتبادل المعلومات حول المناورات العسكرية الّتي ينوي أي طرف القيام بها [٢].

وترفض "إسـرائيل" أي تسـوية في المفاوضـات دون الحصـول على أهدافها في مســألة المياه، الّتي تعد جوهر المفاوضـــات الجارية حالياً، مع إصـــرارها على اسـتمرار سـيطرتها على كلّ المصـادر الّتي تسـتحوذ عليها، والتطلع نحو مصـادر جديدة خصوصاً تجاه جنوب لبنان ومياه النيل.

وبقدر ما تحقق هذه المفاوضات من أهداف للكيان الصهيوني في توفير احتياجاته من المياه تحقق في الوقت نفسـه المكانة الجديدة لتركيا ودورها في الشرق أوسطية، من خلال اشـــتراك تركيا في هذه المفاوضـــات والخاصـــة بالمياه، ومما يؤكد ذلك تصـريح الوزير التركي حكمت تشـيشـين خلال زيارته للأردن في ١٩٩٣/٧/٢٥: ((إن بلاده الّتي تشـارك في المفاوضـات المتعددة الأطراف والخاصـة بالمياه سـتبذل كلّ جهودها لإنجاح هذه المفاوضـــات))[٣]. ويعد قبول تركيا المشـــاركة في المفاوضـــات وخصـوصـاً في لجان الموارد المائية إيذاناً بقبولها بفكرة قيام الشـرق أوسطية، الّتي بدأت ملامح تشكلها تظهر بقوة إثر انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

---

(١) شمعون بيريس، مصدر سابق، ص١٤٥.

(٢) محمّد الأطرش، مصدر سابق، ص٥.

(٣) طلعت مسلم، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي، مصدر سابق، ص٤١٥.

وبدأ التناغم واضحاً في تطابق وجهات النظر التركية و"الإسرائيلية" في مجال (دبلوماسية المياه) والتي ظهرت في تصريحات المسؤولين الأتراك والصهاينة، والتي ظهرت في تصريح وزير الخارجية التركي أثناء زيارته إلى "إسرائيل" وقوله: ((إن بلاده تتمتع بموارد مائية غير محدودة ويمكن أن تساهم في تحسين الوضع في المنطقة)) وردت "إسرائيل" على ذلك: ((إن "إسرائيل" تأمل أن يكون لتركيا دور كبير في المفاوضات المتعددة الأطراف)) [١].

ب. إعلان المبادئ الفلسطيني - "الإسرائيلي" [*]

منذ الوهلة الأولى لمفاوضات التسوية على المسار الفلسطيني - "الإسرائيلي" كان واضحاً موقف "إسرائيل" المصر على مبدأ الفصل ما بين الأرض ومواردها ومنها المياه، والسلطات الّتي منحت للفلسطينيين في إطار ما سمي بالحكم الذاتي.

وكانت "إسرائيل" تراوغ أحياناً بخصوص بحث موضوع المياه، وتطلب تأجيله إلى مفاوضات المرحلة النهائية باعتبارها من موضوعات السيادة، وأحياناً أخرى تعبّر عن رأيها بصراحة تامة. ومثال على مراوغة "إسرائيل" بخصوص المياه ما صرح به المفاوض "الإسرائيلي" هير شغليد في أوسلو: ((لماذا تصرون على مسألة حقوق المياه علماً بأنها قضية من قضايا السيادة، وتبحث في المرحلة النهائية)) [٢].

وتصر "إسرائيل" على ضرورة البحث عن مصادر جديدة خارجية لتزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه لتؤكد أن حقوق المياه في هذه المناطق قد أصبحت " إسرائيلية "، فقد أكد كاتس عوز، رئيس لجنة المياه في الجانب "الإسرائيلي" في

---

(١) تعقيب قيصر فرح على بحث: طارق المجذوب، إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية - العربية، ندوة العلاقات العربية - التركية / حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص٢٣٢.

(*) في ١٥ أيلول ١٩٩٣ تم إعلان المبادئ الخاصة بالسلطة الفلسطينية، على المناطق الّتي ستنسحب منها القوة العسكرية "الإسرائيلية" من قطاع غزة والضفة الغربية... راجع: محمود الأشرم، مصدر سابق، ص٢٧٨.

(٢) منذر خدام، مصدر سابق، ص٢٣٤.

المفاوضـــات المتعددة الأطراف: ((إن مياه الضـــفة الغربية كانت وســـتبقى " إسرائيلية " حتّى بعد إقامة الحكم الذاتي)) [1].

ومســايرةً مع ما أكده كاتس عوز ما صــرح به مارك ميلر من مركز الدراســات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، والذي يعتبر من أهم المؤيدين لقيام دولة فلسطينية على ضرورة منع الدولة الفلسطينية من سحب المياه الجوفية، كي لا تهدد الكثير من المزارع "الإسرائيلية" بالفناء [2].

وتأكيد على المراوغة "الإســرائيلية" فقد أشـــار إعلان المبادئ إلى تعاون "إسرائيل" والفلسطينيين في إدارة الموارد المائية في الضفة الغربية وغزة، وتقديم مقترحات حول حقوق المياه لكل جانب، كما دعا إلى تطوير البنية التحتية بما في ذلك المياه، وإلى قيام خطة إقليمية للتطوير الزراعي،إلا أن الاتفاق لم يحدد هذه الحقوق ولا هذه التوجهات لحل المشكلة المائية في الضفة وغزة.

ونظراً إلى أن أهم برامج الســلطة الوطنية الفلســطينية هي عمليات التطوير الزراعي والصــناعي، وإنشــاء البنية التحتية للاقتصــاد الفلســطيني، فإن المياه تعد المشكلة الأساسية الّتي تواجه هذه البرامج[3].

وفي اتفاقية طابا الّتي تضـــمنها الاتفاق المرحلي في ١٩٩٥/٢/٢٤ ورد حول المياه: ((تتعهد "إسرائيل" بزيادة حصة المياه المخصصة لفلسطينيي الضفة الغربية بـ ٢٨ مليون م٣)) [4].

ودعت هذه الاتفاقية أيضاً تشكيل لجنة مشتركة من "الإسرائيليين" والفلسطينيين لتنظيم المياه في الضــفة الغربية. على الرغم من الشــك في عدم الاســتمرار؛ نتيجة لتغير القيادة "الإســرائيلية" ما زال هناك الكثير من الإجراءات قد أغفلتها الاتفاقية، فعلى سبيل المثال، فإن الحصة المصرح بها للفلسطينيين لا تكفي

---

(١) مظهر خزعل التكريتي، مصدر سابق، ص٢٣٤.

(٢) عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص١٤٦.

(٣) محمود الأشرم، مصدر سابق، ص٢٧٨-٢٧٩.

(٤) منذر خدام، مصدر سابق، ص٢٣٥.

إلا الاحتياجات المنزلية. ومن الأمور الّتي لم تحل أيضـــاً هي القضـــية الأكبر الخاصة باستمرار حقوق تخصيص الحصص من مياه الضفة الغربية (والتي تصل حالياً ٢٥% من إجمالي مخزون مياه الدولة) والمياه الأخرى لحوض الأردن.

ورغم هشــاشــة بنود هذه الاتفاقية لم تنفذ "إســرائيل" منها شـيئاً [١]، فقد أخرجت "إسرائيل" مصادر المياه من دائرة السيطرة الفلسطينية ووضعتها تحت سيطرتها؛ وذلك لأن رؤيتها للحكم الذاتي ناجمة عن رؤية السيطرة على منابع المياه في الضفة الغربيـة [٢]. وبـذلـك فـإن اتفـاق الحكم الـذاتي لم يعط الحق في اســـتخـدام الميـاه للفلسطينيين وفق مصالحهم القومية والوطنية ووفق تخطيطهم الاقتصادي، وبالتالي لم يتمكن من وضـــع القواعد الســـلمية للبنى التحتية للتنمية الصـــناعية والزراعية الفلسطينية، ولا لعملية التوزيع الديمغرافي.

وبالتالي،لا غرو، إن انصـــبت اهتمامات "إســـرائيل" على المفاوضـــات متعددة الأطراف،الّتي تحـاول من خلالهـا تحقيق أطمـاعهـا الّتي عجزت عن تحقيقهـا على مدى أكثر من خمسين عاماً، سواء المتعلق بأمور التطبيع أو المياه العربية، لا سيما وأن المرحلة الراهنة الّتي يمر بها المشـروع الصـهيوني في ضـوء المؤامرة الدولية الّتي مهدت لتدفق المهاجرين الســـوفييت اليهود والمرتزقة إلى الكيان الصـــهيوني بأعداد ضـخمة، تؤثر بصـورة لا تترك مجالاً للتكهن على تركيز "إسـرائيل" على المياه العربية.

وعلى الرغم من أن مســيرة الســلام ـ كما ذكرنا ـ تقوم على أســاس مقايضـــة الأرض بالســلام، فإن المتتبع لمجريات المفاوضــات بين "إسـرائيل" والفلسـطينيين يلاحظ محاولات " إســـرائيلية " لا تكل لتغيير المعادلة لتصـــبح: بعض الأرض، قطرات مياه، وسـيادة وطنية مفتوحة للفلسـطينيين مقابل كلّ السـلام وأغلب الأرض ومعظم المياه " لإسرائيل ".

بينما يصــر الجانب الفلسـطيني على وجوب حل موضــوع الأرض على أســاس رجوع "إســـرائيل" إلى حدودها الّتي كانت قائمة عام ١٩٤٨، وأن تكون ســـيادة الفلسطينيين

---

(١) ساندرا بوستيل، مصدر سابق، ص٦٣.
(٢) محمود الأشرم، مصدر سابق، ص٢٩٧.

على أرضهم ومصادرهم المائية، فإنهم يصرون أيضاً على نيل حقوقهم الوطنية المشروعة بالكامل في مياههم الّتي باتت نية "إسرائيل" في سلبها جلية للعالم كله.

ج. المياه الأردنية في إطار اتفاقية وادي عربة

حرصت "إسرائيل" خلال مفاوضاتها مع جميع الأطراف العربية الّتي جلست معها على مائدة المفاوضات على إلزام تلك الأطراف بقبول قيام علاقات تعاون شامل على مختلف الأصعدة معها وبموجب الاتفاق تنازل الطرف الأردني عن وحدة حوض نهر الأردن وبالتالي التنازل عن حقوق الأردن الشرعية في مياه أعالي نهر الأردن وروافده شمالي بحيرة طبريا.

ولنتصفح بنود الاتفاقية للتأكد مما ذهبنا إليه أعلاه. فقد نصت المادة (٦) من الاتفاقية حول المياه على ما يأتي [١]: بهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لكافة مشاكل المياه القائمة بين الطرفين:

١. يتفق الطرفان بشكل متبادل بالاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما، وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك، ومن المياه الجوفية لوادي عربة، وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها، وحسب الكميات والنوعيات المبنية في الملحق رقم (٢)، والتي سيصار إلى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الأتم.

٢. انطلاقاً من اعتراف الطرفين بضرورة إيجاد حل عملي ومتفق عليه لمشاكلهما المائية، وبالنظر إلى كون موضوع الماء يمكن أن يشكل أساساً لتطوير التعاون بينهما، وإن الطرفين يتعهدان بالتعاون بالعمل على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما، بأي شكل من الأشكال بالإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر.

٣. يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للإيفاء باحتياجاتهما الأمر الّذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات إضافية بغية استخدامها، وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

---

(١) مظهر خزعل التكريتي، مصدر سابق، ص٢٤٣-٢٤٤.

٤. في ضوء أحكام الفقرة (٣) أعلاه، وعلى أساس أن التعاون في المواضيع المتعلقة بالمياه سيكون لمنفعة الطرفين، الأمر الّذي من شأنه التخفيف من حدة ما يعانيانه من شحة في المياه، وإن قضايا المياه على امتداد الحدود بينهما لابد أن تتم معالجتها بوصفها وحدة كاملة، بما في ذلك إمكانية نقل كميات المياه عبر الحدود الدولية، فإن الطرفين يتفقان على القيام بالبحث عن وسائل من شأنها التخفيف من حدة شحة المياه، وعلى العمل في إطار المجالات الآتية:

أ. تنمية الموارد المائية الموجودة منها والجديدة. ب. منع تلوث الموارد المائية. ج. نقل المعلومات والقيام بنشاطات البحوث والتطوير المشتركة في المواضع المتعلقة بالمياه.د. التعاون المتبادل في مجال التخفيف من حدة النقص في المياه.

* يتضح من خلال تحليلنا لبنود الاتفاقية ما يأتي:

أولاً: يتضح من نص الفقرة الأولى والثانية من المادة أنها تجاهلت حقوق سوريا وفلسطين في مياه نهري الأردن واليرموك. كما إن التعهد الّذي نصت عليه الفقرة الثانية المتعلقة ((بعدم تسبب إدارة الموارد المائية لأحدهما بأي شكل من الأشكال بالإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر)) سيشكل قيداً آخر لأي تعاون سوري أردني لاحق في مجال استثمار الموارد المائية في حوض نهر الأردن. والجدير ذكره هنا أن هناك اتفاقية ثنائية بين الأردن وسوريا بشأن ذلك منذ عام ١٩٥٣، وحول الموضوع نفسه وقعت اتفاقية أخرى في عام ١٩٨٧ لكن كلتا الاتفاقيتين لم تنفذا بعد، كما كرست الفقرة الأولى من الاتفاقية عملياً هيمنة "إسرائيل" على موارد المياه في نهري الأردن واليرموك والأحواض المائية الجوفية في المنطقة على امتداد وادي الأردن تحت ستار المساواة والندية.

ثانياً: أصبحت "إسرائيل" بموجب الفقرة الثالثة شريكاً في أي نشاطات عربية أو إقليمية لتنمية الموارد المائية، كما أنها اعترفت صراحة بأن "إسرائيل" تعاني نقصاً في مواردها المائية، علماً أن ذلك أمر مبالغ فيه.

*** توزيـع مياه نـهري اليرموك والأردن بين الأردن والكيان الصهيوني**

١. نـهر اليرموك: لقد نصت المعاهدة في المادة (١) من الملحق (٢) بشأن توزيع مياه نـهر اليرموك على النحو الآتي:

أ- فترة الصـيف: من ١٥ أيار حتّى ١٥ تشـرين الأول من كلّ عام تضخ "إسرائيل" ١٢ مليون م٣ ويحصل الأردن على باقي التدفق.

ب- فترة الشـتاء: من١٦ تشـرين الأول وحتى١٤ أيار يحق للأردن أن يقوم بتخزين معدل أدناه ٢٠ مليون م٣ لاسـتعماله الخاص من فيضـان نهر الأردن جنوب التقاء نـهر اليرموك به.

ت- وبالإضـافة لما هو أعلاه، يحق " لإسـرائيل " الحفاظ على اسـتعمالاتها الحالية لنهر الأردن بين نقطة التقاء نـهر اليرموك به وحتى نقطة التقاء وادي اليابس / عطيرات تنتهي به. ويحق للأردن كمية مساوية لتلك المياه التي تسـتعملها "إسـرائيل" على أن لا تضـر الاسـتعمالات الأردنية كمية المياه التي تستعملها "إسرائيل" أعلاه ونوعيتها.

ث- يحق للأردن كمية سنوية مقدارها ١٠ مليون م٣ من حوالي ٢٠ مليون م٣ من مياه الينابيع المالحة حالياً إلى نهر الأردن، وستقوم "إسرائيل" بتقصي إمكانية تمويل كلفة التشـغيل والصـيانة لإمداد الأردن بهذه المياه المحلاة (ولا يشمل ذلك الكلفة الرأسمالية) وبمجرد نفاذ مفعول المعاهدة، وإلى أن يحين موعد تشغيل منشآت التحلية، وستقوم "إسرائيل" بتزويد الأردن بـ ١٠ مليون م٣ من مياه نـهر الأردن [١].

ج- التخزين: يتعاون الأردن و "إسـرائيل" لبناء سـد تحويلي - تخزيني على نـهر اليرموك يقع مباشـرة إلى الغرب من تحويلة العدسـية، النقطة ١٢١، والهدف هو تحسـين كفاءة تحويل المياه من مخصصـات المملكة الأردنية الهاشمية إلى قناة الملك عبد الله، وربما إلى تحويل مخصصات "إسرائيل" من مياه النهر، ويمكن الاتفاق بين الطرفين على أية أهداف أخرى.

---

(١) محمّد جواد علي، المياه في الكيان الصهيوني، مصدر سابق، ص٩٢.

٢. نهر الأردن: نصت المادة (١) من الملحق (٢) بالنسبة لمياه نهر الأردن في معاهدة السلام الأردنية - "الإسرائيلية" على الآتي:

أ- فترة الصيف: من ١٥ أيار حتّى ١٥ تشرين الأول من كلّ عام، توافق "إسرائيل" على نقل مياه للأردن خلال فترة الصيف مقدارها ٢٠ مليون م٣ من نهر الأردن، من مكان يقع مباشرة قبل بوابات دجانيا على النهر. ويدفع الأردن نفقات التشغيل والصيانة لهذا النقل عبر أنظمة النقل القائمة، ويتحمل الأردن كامل الكلفة لأي نظام نقل جديد.

ب- فترة الشتاء: من ١٦ تشرين الأول حتّى ١٤ أيار من كلّ عام، يحق للأردن أن يقوم بتخزين معدل أدناه ٢٠ مليون م٣ لاستعماله الخاص من فيضانات نهر الأردن جنوب التقاء نهر اليرموك به. ويمكن استعمال الفيضانات الّتي يتعذر استعمالها وتذهب هدراً، وذلك لصالح الطرفين بما في ذلك تخزينها بالضخ خارج مجرى النهر.

ت- يحق " لإسرائيل " الحفاظ على استعمالاتها الحالية لنهر الأردن بين نقطة التقاء نهر اليرموك به حتى نقطة التقاء وادي اليابس به، ويحق للأردن كمية المياه الّتي تستعملها "إسرائيل" أعلاه ونوعيتها.

ث- يحق للأردن كمية سنوية مقدارها ١٠ مليون م٣ من المياه المحلاة من حوالي ٢٠ مليون م٣ من مياه الينابيع المالحة المحولة حالياً إلى نهر الأردن، وستقوم "إسرائيل" بتقصي إمكانية تمويل كلفة التشغيل والصيانة لإمداد الأردن بهذه المياه المحلاة. وبمجرد نفاد مفعول المعاهدة، وإلى أن يحين موعد تشغيل منشآت التحلية، ستقوم "إسرائيل" بتزويد الأردن بـ ١٠ مليون م٣ من مياه نهر الأردن خارج فترة الصيف مع مراعاة طاقة النقل القصوى [1].

*** مياه إضافية:**

يتعاون الأردن و "إسرائيل" لإيجاد مصادر لتزويد الأردن بكمية إضافية مقدارها ٥٠ مليون م٣/سنة من المياه بمقاييس مناسبة لاستعمالها في الشرب؛ على أن يتعاون

---

(١) محمّد أحمد عقلة المؤمني، مكتسبات الأردن المائية، مصدر سابق، ص٢٩٩.

الأردن و "إســـرائيل" لبناء نظام لتخزين المياه على نهر الأردن على حدودهما المشتركة، وذلك بين نقطة التقاء نهر اليرموك به ونقطة التقاء وادي اليابس به [١].

وحتى بعد الاتفاق هذا لم تكن "إســـرائيل" على اســـتعداد لاحترام تعهداتها، فقد أعلنت الحكومة "الإســـرائيلية" في تموز ١٩٩٩ عن عزمها على تخفيض الحصـــة المائية الأردنية إلا أنه ولغرض تحقيق المصـالح السياسية " لإسرائيل " في إعلان ســـوريا عن اســـتعدادها لإمداد الأردن بالمياه على إثر وفاة الملك الحســـين جعلت "إســـرائيـل" تعـدل عن تخفيض النهر. وبـالتـالي أعطى الاتفـاق الكثير للجـانـب "الإسرائيلي" ولم يأخذ الجانب الأردني إلا التهديد لأمنه المائي [٢].

من ذلك كله تبين أن "إسرائيل" سيطرت على نهر الأردن؛ لما له من أهمية على البلدان المشـتركة في النهر، وبالتالي سـيطرت "إسـرائيل" على النهر وبالتالي فإنها ضـــمنت لنفســـها مصـــدراً مائياً كبيراً يســـاعدها على تغطية الزيادة الســـكانية نتيجة لمجيء اليهود الجـدد الأمر الّـذي يعطيهـا القـدرة العـاليـة على فرض آرائهـا على الأطراف المتفاوضـــة معها فيما يخص المياه وعملية التســـوية، وهذا الّذي حدث مع الجانب الأردني.

وجدير ذكره هنا، أن ما تعتبره الأردن مكتســـبات مائية حققتها والتي تقدر بنحو ٣٠% من حجم الموارد المائية في الأردن الّتي كانت تتوافر قبل المعاهدة هو في حقيقة الأمر يعد ســـرقة من مواردها المائية، إذ إن الكيان الصـــهيوني يعد مغتصـــباً للأرض والمياه العربية.

---

(١) محمّد جواد علي، المياه في الكيان الصهيوني، مصدر سابق، ص٩٤.

(٢) مجموعة خبراء، هكذا فرَّط المفاوض الأردني بحقوقنا المائية، مجلة الميثاق، ع١٢، ١٩٩٧، ص١١٤.

د. المياه السورية في إطار التسوية

على وفق الرؤية "الإسرائيلية" أن السلام مع العرب وخاصة دول الطوق، لا يمكن اعتباره مكتملاً دون التوصل إلى سلام مع سوريا، وأن أمن "إسرائيل" الّذي يعد الهدف الرئيس من توقيع اتفاقات السلام مع العرب لن يتحقق طالما بقيت سوريا في حالة حرب معها، ولكن "إسرائيل" تبدو غير مستعدة لدفع الثمن الكامل للسلام مع سوريا، وهو ما يساهم بدوره في إبقاء الموقف السوري في خانة المتشددين أو قريباً منه(١).

والجدير ذكره هنا، أن سوريا قد أصرت على مجموعة شروط من أجل الانخراط في مفاوضات مع "إسرائيل" وكان إصرار سوريا مرتبطاً بحاجتها لصياغة وتشكيل البنية التفاوضية بما يضمن إمكانية تحقيق الأهداف والمصالح السورية. ولما تبينت سوريا أن صياغة البنية التفاوضية هو أمر خارج قدرتها، قبلت بالدخول في مفاوضات تجري تحت رعاية أمريكية دون التزام مسبق من "إسرائيل" بالانسحاب من الجولان (٢).

وإذا كانت الخطوط العريضة للترتيبات الأمنية الّتي يمكن التوصل إليها ليست خفية، حيث إنها ترتكز على مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود ومراكز المراقبة وتحذير إلكتروني، إضافة إلى قوات دولية يمكن الاتفاق على تركيبتها تبقى الترتيبات المائية من أبرز المسائل الشائكة بين سوريا و "إسرائيل" (٣). وتطالب "إسرائيل" بأن يكون انسحابها حتّى الحدود الدولية التاريخية بين سوريا وفلسطين الّتي تستثني منطقتي (بانياس والحمة - طبريا) اللتين أصبحتا سوريتين بعد حرب ١٩٤٨ والتي تبلغ مساحتهما ٦٠٠ كم٢، بينما تطالب سوريا بضرورة انسحاب

---

(١) مظهر خزعل فيصل التكريتي، مصدر سابق، ص٩٦.

(٢) أيمن السيد عبد الوهاب،المحادثات السورية -"الإسرائيلية" وإشكالية بناء الثقة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢٢، ١٩٩٥، ص١٤٧.

(٣) فتحي علي حسين، المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٠٨، ١٩٩٢، ص٢١٢.

"إسرائيل" إلى خط الرابع من حزيران وفق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فضلاً عن الإشكالية المتعلقة بالجدول الزمني للانسحاب من تلك المنطقة [١].

إن اشتراطاً سورياً كهذا جعل القيادة الصهيونية في حالة من الإرباك الظاهر، وقد عبرت عنه تصريحات متناقضة لأركانها تتباين بين قبول طفيف للانسحاب بالكامل وتردد بين مستويات ودرجات التنازل، أي بين صيغة انسحاب كامل او جزئي، ناهيك عن أصوات متشددة أخذت تستعيد تأثيراتها وحيويتها وترفض رفضاً مطلقاً الانسحاب من الجولان ونأخذ مثالاً على هذا الإرباك والتناقض، الخطة الّتي تقدم بها إسحق رابين بالانسحاب من الجولان على مراحل في ١٩٩٤/١/٢٩، وهو ما ترفضه سوريا [٢]، علماً أن رابين قد صرح سابقاً رفضه الانسحاب من الجولان في ظل توقيع اتفاقية مماثلة لكامب ديفيد مع سوريا [٣].

تتوقع "إسرائيل" في حالة انسحابها إلى حدود ١٩٦٧ فإن مياه الجولان المقدرة كمياتها بنحو ٤٠ مليون م٣ في السنة ستنتقل من مرفق المياه "الإسرائيلي" إلى مرفق المياه السوري ومن دون ترتيبات أمنية ملائمة للتعاون فينشأ تهديد جديد هو تحويل روافد نهر الأردن. ويتخوف الصهاينة من أن تشكل هضبة الجولان مصدر تلويث محتمل لبحيرة طبريا، فمع انسحاب "إسرائيل" سيتوقف النشاط الصهيوني في هذا المضمار وبحسب "الإسرائيليين" فإن سوريا ستواصل وضع يدها أكثر على المياه الّتي تتجمع في أراضيها، وستستعمل هذا كأداة ضد "إسرائيل" بواسطة نهر الأردن.

ضمن هذا الوضع المحتمل يقترح تقرير يافي (مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب) خطين ذَوَيْ وجهين، تكتيكي واستراتيجي، ويقضي بأن ترسم "إسرائيل" لنفسها خطين للانسحاب، الأول: هو الحد الأقصى ويسميه التقرير (خط انسحاب معقول) وهذا الخط هو خط توزيع المياه الّذي يمر تقريباً على امتداد

---

(١) زينة كمال خورشيد، مصدر سابق، ص٨٧.

(٢) مظهر خزعل فيصل التكريتي، مصدر سابق، ص١٨١.

(٣) فتحي علي حسين، المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، مصدر سابق، ص٢١٢.

طريق القنيطرة -، الحمة والدلالة السـياسـية لهذا الخط هي أن "إسـرائيل" لن تنسحب تقريباً من هضبة الجولان.

أما الخط البديل (الثاني) فأطلق عليه (خط الانسـحاب الأخير) والمرابطة على هذا الخط يبقي "إسرائيل" في جزء صغير من هضبة الجولان وغير بعيد عن خط حدود ١٩٦٧، وتضـمن وفقاً للتقرير، ألا يكون المسـاس السـوري بكميات المياه جسيماً، وهذا الخط يقع إلى الشـرق من خزانات المياه الموجودة بالقرب من محور مسـاقط المياه ويشـدد التقرير على أنه في أي سـيناريو لا يقوم على التعاون ليس بإمكان "إسـرائيل" التراجع عن هذا الخط إذا كانت ترغب في الحفاظ على الحد الأدنى من مصادرها المائية [١].

ويضـيف التقرير سـيناريو آخر يعتبره إيجابياً ويتحدد في تسـوية بين الطرفين سوريا و "إسرائيل" ضمن إطار اتفاق سلام شامل، ففي حال قيام تعاون كامل يمكن وضـع ترتيبات للرقابة على اسـتغلال المياه في الجولان وبين أمور أخرى، أن تتوقف سـوريا عن منشـآت جديدة للسـيطرة على مياه الجولان وتكتفي بالعمل على زيادة فعالية المنشآت القائمة.

ويتوجب على "إسـرائيل" المطالبة بضـمان رقابة قصـوى على مصـادر نهر الأردن بما في ذلك وادي الحرمون (بانياس) وينابيع الوزاني - أحد مصـادر نهر الحاصـباني - وفي الجولان يجب ضـمان الرقابة على اسـتغلال المياه في جميع الأراضي الواقعة إلى الغرب من الخط بجميع المياه على امتداد محور مساقط المياه [٢].

نسـتشـف من عرضـنا هذا، أن الحذر "الإسـرائيلي" من أي تنازل مفترض عن الجولان يبدو مسـتحيلاً حتّى في ظل تسوية شـاملة مع سـوريا؛ وذلك بسـبب وجود ثروة مـائيـة هـائلـة تمت السـيطرة عليهـا إثر احتلال الجولان، وبنى عليهـا " الإسرائيليون " على امتداد ثلث قرن استراتيجيات تنموية في المجالات كافة، وأكثر من هذا فقد دخلت عمليات التنمية ضـمن دوائر الأمن القومي الصـهيوني وحسـاباته البعيدة.

---

(١) محمود حيدر، مصدر سابق، ص٦٠-٦١.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٢.

ثالثاً: المياه في إطار التعاون الشرق أوسطي

لم يقدم أحد تصــوراً شــمولياً مثل الّذي قدمه مشــروع اليشــع كالي المنشــور في كتاب (المياه والسلام) لوجهة نظر "إسرائيل" حيث يطرح آراءه بتوافق ضمني مع تصــورات شــمعون بيريز حينما دعا إلى الإعلان عن قيام هيأة إقليمية تشــارك فيها كافة الأطراف المعنية، بالإضافة إلى أنه يحدد إطارين يمكن من خلالهما حل مشكلة المياه في منطقة الشـــرق الأوســـط الأولى عن طريق نقل المياه من المناطق الّتي تحظى بوفرة منها إلى المناطق الّتي هي في أمس الحاجة اليها ومن خلال تكنولوجيا تحلية المياه المالحة، وشـــمعون بيريس بهذه الآلية التي يتحدث عنها يعطي حلولاً لقضـــية المياه من وجهة نظره عازفاً عن تحديد مســـببات الأزمة المائية والتي هي متولدة أصــلاً من الاحتلال "الإســرائيلي" للأراضــي العربية المحتلة واســتحواذها على المياه. لهذا كله، ونظراً لكون المشـــروع الّذي يقدمه اليشـــع كالي يعد إلى حد كبير وجهة نظر رســـمية؛ لهذا اســـتعرض المشـــروع على اعتبار أنه أهم الحلول الشرق أوسطية لنماذج التعاون الإقليمية في مجال المياه وفق المنظور "الإسرائيلي" (١).

أ. التعاون الأردني - الصهيوني

يطرح الكيان الصـــهيوني فيما يخص الأردن مشـــاريع للتعاون المشـــترك فيما يخص المياه نابعة من قيام إدارة مشــتركة بين الجانبين لإدارة الأحواض المشــتركة والمشروع الأساسي هنا هو تعزيز التدفق الشتوي لنهر اليرموك في بحيرة طبرية ونظراً إلى كون معظم مياه النهر فيضــانات شــتوية متدفقة فإنه لا يمكن اســتغلالها ســوى عن طريق التخزين الموســمي ورغم محدودية ســعة التخزين في طبريا الّتي تحد أيضاً من كمية المياه الّتي يمكن استقبالها من اليرموك لكن هذه المحدودية تجعل المشروع مفيداً بالنسبة "لإسرائيل" فمحدودية سعة التخزين تتركز في فائض المياه الشتوية وهو فائض مرشح لأن يفيض دون استخدام وليس في وسع الأردن استغلال هذه الفوائض بكاملها؛ لأن الطلب الشــتوي عنده محدود لكن في وســع "إســرائيل" استغلال هذه

---

(١) محمّد رفيق القوصـــي، معلومات دولية، مركز المعلومات القومي في الجمهورية العربية السورية، ع٥٦، ربيع ١٩٩٨، ص١٠٢-١٠٣.

الكمية بســـبب قدرتها على ســـحب المياه وتخزينها في خزانات جوفية وســـط "إسرائيل" [1].

ب. التعاون المصري - الصهيوني

في كتاب المياه والســـلام يطرح أليشـــع كالي إطارين للتعاون الصـــهيوني - المصــري في إطار التعاون الشـرق أوسـطي، ففي الإطار الأول يقترح كالي مزجاً مثـالياً بين الإمكـانـات المصـــريـة في الأرض والميـاه والعمـل وبين الإمكـانـات الصهيونية في الخبرة والإدارة المتخصصة، وبالتالي يقدم الجانب الصهيوني الخبرة في مجال اسـتصــلاح الأراضــي وهندســة المياه، في حين يتكفل بتقديم المواد الخام لعملية الإنتاج وتوسيعه وإن ذلك سيؤدي حسب ما يؤكد كالي إلى الحد من استهلاك الماء غير النظامي وبالوقت نفسه يؤدي إلى تحسن الاداء الزراعي [2].

أما الإطار الثاني فإنه يندرج في إطار تصـــور أن كميات ضــئيلة من المياه لا تشكل عنصراً مهماً في الميزان المائي المصري وغير مستهلكة يمكن نقلها بصورة مجدية اقتصــادياً في اتجاه الشـمال إلى قطاع غزة والنقب "الإسـرائيلي"، كما يمكن نقلها ضـــمن شـــروط محددة حتّى إلى الضـــفة الغربية والأردن ويســـوغ الكيان الصـــهيوني عدداً من التبريرات منها: أن الكميات المســـتثمرة قليلة ولا تؤثر على مجمل المياه المصرية فضلاً عن أن مصر تخطط لنقل مياه إلى سيناء إضافة إلى أن تزويد النقب من النيل أقل تكلفة من نقله من طبريا [3].

ج. التعاون اللبناني - الصهيوني المحتمل

لما كانت قضــية المياه اللبنانية، من أبرز القضــايا المطروحة على المفاوضــات المتعددة الأطراف، منذ مؤتمر مدريد، وكذلك على المفاوضات الثنائية بهدف توقيع

---

(١) مجدي صـبحي، مشـروعات التعاون الإقليمي في مجال المياه، مجلة السـياسـة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١١٥، ١٩٩٤، ص١٩٨.

(٢) عبدة الأســدي، الحلول "الإســرائيلية" ونماذج التعاون الإقليمي في مجال المياه، رؤية نقدية، مركز المعلومات القومي، في الجمهورية العربية السورية، ع٥٦، ربيع ١٩٩٨، ص١٠٤.

(٣) عبد الأسدي، مصدر سابق، ص١٠٣.

معاهدات سلام بين كلّ من "إسرائيل" وكل دولة عربية مجاورة على حدة، ولما كان لبنان بالذات معنياً بمسيرة التفاوض منذ البدء، بحكم العديد من المخاطر الّتي تحيط به، خصوصاً الخطر الداهم على مياهه.

وعلى الرغم من توقف مسيرة التفاوض على المسار اللبناني - "الإسرائيلي"؛ لتمسك لبنان بصيغة المؤتمر الدولي والمفاوضات الجماعية بين الدول العربية و "إسرائيل" ورفضها محاولات التسوية الانفرادية، إلا أن "إسرائيل" قد طرحت فيما يخص لبنان مشروعين للتعاون المشترك فيما يخص المياه وهما:

١. **توليد الكهرباء:** وهو ما يتعلق باستغلال مياه نهر الحاصباني بصورة أساسية ومياه نهر العيون بصورة جزئية، وإن فائدة مثل هذا المشروع - وفق الرؤية "الإسرائيلية" - تنبع من إمكان إيجاد مشروع أكثر نجاعة في مجال الاستغلال الكهرومائي لمياه النهر إذا ما امتد المشروع في أراضي الدولتين [١]، حيث تكون عملية السيطرة والتخزين بالنسبة للمشروع الأول ضمن الحدود اللبنانية وتكون محطة الطاقة ضمن حدود "إسرائيل".

٢. **نقل المياه إلى "إسرائيل"** وهذا المشروع قابل للتحقق عن طريق تحويل مياه نهر الليطاني بواسطة نفق إلى نهر الحاصباني أو إلى نهر العيون، إضافة إلى تدفق مياه الليطاني لتصب في طبريا وهذا حسب وجهة النظر "الإسرائيلية" أجدى من إبقاء هذه المياه تتدفق لتصب في البحر المتوسط. وتقدر كمية الكهرباء الّتي يمكن توليدها عبر إنجاز هذا المشروع بنحو نصف كيلو واط/ساعة لكل م٣ يحول من مياه الليطاني إلى طبريا [٢].

---

(١) فتحي علي حسين، المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، مصدر سابق، ص٢١١.
(٢) مجدي صبحي، مصدر سابق، ص١٩٩.

المبحث الرابع

جيوبوليتكية المياه والعلاقات "الإسرائيلية" مع دول الجوار

أولاً: الأطماع التركية الجيوبوليتكية

أ. المياه في المفهوم التركي للمشروع الشرق أوسطي

إن التصور التركي للمشروع الشرق - أوسطي بخصوص المياه يقترب كثيراً من حيث الجوهر من التصور الصهيوني بهذا الخصوص؛ لذا فإن التصور التركي يقوم على أساس المقولة الّتي مفادها: ((إن النفط ثروة العرب يستغلونها متى تقتضي مصالحهم، وإن المياه ثروة تركية يجب أن تستغلها بما يتوافق ومصالحها)) لذا يجب أن تكون المقايضة بين هذين الموردين أساساً للتعاون فيما بين الطرفين، أي تدعيم مسعى تركيا في تحقيق مسعاها (مقايضة النفط بالمياه)؛ ومن هنا فإن تركيا تصر على التعامل مع حوضي دجلة والفرات على أنهما حوض واحد، بالإضافة إلى عدم اعترافها بدولية هذين النهرين، إذ تطلق عليهما تسمية ((مياه ما وراء الحدود)) وبالتالي فإنهما نهران تركيان وحتى نقطة مغادرتهما الحدود التركية [1].

وللتعرف على التصور التركي للمشروع الشرق - أوسطي، لابد من التطرق بشكل مركز إلى مشروعين من أهم المشاريع المائية التركية الّتي تقف وراءها "إسرائيل" هما:

١. مشروع جنوب شرق الأناضول.
٢. مشروع أنابيب السلام.

١. مشروع جنوب شرق الأناضول الـ GAP

سعياً وراء تحقيق هدفها الاستراتيجي، وطموحها من جديد للقيام بدور سياسي

(١) رضا القريشي، المياه العربية والمشروع الشرق أوسطي، مصدر سابق، ص١٩.

واقتصـــادي رئيســـي في المنطقة، ودعماً لأوضـــاعها غير المطمئنة اقتصـــادياً وضـــمن خططها الرامية للســـيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات داخل أراضيها شرعت تركيا إلى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول **Great Nation Project** المعروف بمشـــروع (غـاب) **GAP**، وهو مشـــروع متعدد الأغراض والجوانب، حيث يتضـمن ١٣ مشـروعاً أسـاسـياً للري وتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق ٢١ سداً ـ منها ١٧ سداً على نهر الفرات، و٤ سدود على نهر دجلة ـ وإقامة ١٧ محطة كهرمائية على النهرين وروافدهما، فضـــلاً عن مشـــاريع أخرى في قطاعات الزراعة والصـناعة والمواصـلات والصـحة والتعليم وغيرها [١]. [جدول ٥٢] [جدول ٥٣]

يقع المشـــروع في الأجزاء الجنوبية الشـــرقية من تركيا المتاخمة لحدودها مع سوريا والعراق، ويغطي المشروع كلّ مقاطعات مدينتي (أورفه وماردين) وأجزاء من مقاطعات (سيرت وشـانلي أورفه وادي يامان وغازي عينتاب). وتبلغ المساحة الّتي يشـــملها المشـــروع ٧٣,٨٦٣ ألف كم٢، أي ما نســـبته ١٠% من المســـاحة الإجمالية لتركيا[٢]. [خريطة ٢٩]. ويتصـف بالضـخامة وحجم الإنفاق والمتطلبات المالية لمشروع ((غاب)). فقد وصل مجموع ما أنفق عليه منذ عام ١٩٨١ إلى نحو ٩ مليارات دولار[٣]. غير أن بعض المراقبين يعتقدون أن بلداً في طور النمو كتركيا لن يكون في وسـعه تحمل هذه المبالغ الكبيرة؛ لذلك تقوم تركيا بتخصـيص قسـم من مواردها الذاتية لتمويل المشـــروع حتّى تتمكن من إنجازه في إطار الوقت المحدد. ومن هنا يمثل مشروع ((غاب)) ٦-٩% من مجموع الميزانية العامة التركية، ولهذا فإن الإنفاق عليه ـ بحدود ١,٥ مليون دولار يومياً ـ قد أســـهم في بروز التضـــخم السنوي في تركيا الّذي ناهز الـــ ٧٠%. وكانت المشـاريع الإقليمية لتصدير المياه وبيع الطاقة الكهربائية من بين

(١) جلال عبد الله معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية- التركية، شـــؤون عربية، ع٦٥، نيسان، ١٩٩١، ص١٣١.

(٢) عوني عبد الرحمن السبعاوي، "إسـرائيل" ومشـاريع المياه التركية، مصـدر سـابق، ص١٥-١٦.

(٣) عبد العزيز شحاذة المنصور، مصدر سابق، ص١٦٢.

الأفكار الّتي طرحت لتخطي عقبة التكاليف ومشـــكلة التمويل [١]. وبخاصـــة أن البنك الدولي وغيره من المؤسـسـات الدولية المانحة رفضـت تمويل المشـروع في غياب اتفاق سوري - عراقي - تركي. وقد أشاد عدد من المسؤولين الأتراك بأهمية هذا المشـــروع، حيث قال أوزال وهو يفتتح ســـد أتاتورك في ٢٤ تموز ١٩٩٢ م: ((إن هذا الإنجاز هو رمز لمواجهة التاريخ الّذي شـــهد هزيمتنا أمام الغرب منذ تراجعنا أمام فينا حتّى الآن)) كما قال ديميريل: ((إن **GAP** لا يخترق الجبال بل يخترق العصـــر)). ووصـــفت مجلة تايم المشـــروع بكونه واحداً من عجائب الدنيا السبع، أو هو واحد من (٩) أكبر المشاريع في العالم [٢].

جدول رقم (٥٢) وحدات مشروع جنوب شرق الأناضول ((غاب))

اسم الوحدة	إنتاج الطاقة الكهربائية (مليار ك.و.س) سنوياً	المساحة المروية (الف هكتار)
مشروع الفرات الأدنى	٨,٢٤٥	٧٠٦,٢٠٤
مشروع قره قايا	٧,٣٤٥	-
مشروع الفرات الحدودي	٣,١٧٠	-
مشروع سروج يازكي	٠,١٠٧	١٤٦,٥٠٠
مشروع غوتصو - اريان	-	٨٩,٥٠٠
مشروع ادي يامان-كاهنا	٠,٥٠٩	٧٧,٤٠٩
مشروع غازي عينتاب	-	٨٩,٠٠٠
مشروع دجلة قرال - قيزي	٠,٤٤٢	١٢٦,٠٨٠
مشروع باطمان	٠,٤٨٣	٣٧,٧٤٤
مشروع باطمان سيلوان	١,٥	٢١٣,٠٠٠
مشروع جرزات	٠,٣١٥	٦٠,٠٠٠

(١) طارق المجذوب، إشكالية المياه وآثارها في العلاقات العربية التركية، ندوة: العلاقات العربية -التركية / حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٥، ص١٨٤.
(٢) كريم محمّد حمزة، الأبعاد الاجتماعية لمشـــروع غاب التركي، مجلة بيت الحكمة، دراســـات اجتماعية، ع٧، خريف ٢٠٠٠، ص٤٣.

مشروع اليسو	٣,٣٧٠	-
مشروع جزرة	١,٢٠٨	١٢١,٠٠٠
المجموع	٢٧,٠٦٣	١,٦٥٩,٦٥٢

المصدر / رياض حامد الدباغ، مشكلة المياه في العراق، مصدر سابق، ص٢٥٠.

جدول رقم (٥٣) حجم مشروع غاب وموقعه التنموي بالنسبة لتركيا

مشروع جنوب شرق الأناضول ((غاب))	النسبة المئوية على مستوى تركيا
مساحة المشروع	١٠
سكان المنطقة الّتي يشملها المشروع	٩,١
الأراضي الّتي تستفيد من المشروع	٢٥
مخزون المياه الباطنية	٢٥
الطاقة الّتي سيوفرها المشروع	٢٥

المصدر/عبد العزيز شحاذة المنصور، مصدر سابق، ص١٦٥.

أ. أهداف السياسة المائية التركية من مشروع الـ (**GAP**)

تهدف تركيا في سياستها في منطقة جنوب شرق الأناضول إلى تحقيق جملة أهداف يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

١. الأهداف الاقتصادية:

تهدف تركيا من وراء سياساتها في منطقة ((غاب)) إلى تنمية هذه المنطقة من تركيا، واستغلال موارد المياه المتوافرة على حساب الدول المشاركة مع هذه الموارد وفق الآتي:

- تسعى تركيا لتكون سلة غذاء ((الشرق الأوسط)) وبخاصة الوطن العربي الّذي قدرت قيمة وارداته من المواد الغذائية بحدود ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ ولذلك تحاول تركيا أن تتحكم بمعظم مياه نهري دجلة والفرات لتحقيق هذا الهدف، وتسعى إلى رفع نصيب منتجاتها الغذائية من إجمالي صادراتها الزراعية إلى البلدان العربية [١].

---

(١) عبد العزيز شحاذة المنصور، مصدر سابق، ص١٦٥.

- سـيؤمن إنشــاء نحو ١٧ محطة لتوليد الطاقة الكهربائية، إنتاج نحو ٢٧ مليار كيلو واط/ســـاعة من الطاقة الكهربائية (ما يعادل ٥٠% من إجمالي الطاقة الكلية الّتي تنتجها تركيا)؛ إذ يتوقع أن يكون هناك فائضاً من الطاقة الكهربائية تحاول بيعها للعرب [١]. وهذا ما أكده وزير الأشغال التركي ٢١ كانون الثاني ١٩٩٢ بقوله: ((نحن لدينا فائض من الطاقة الكهربائية، ويمكن أن نزود سوريا بالطاقة الكهربائية كتعويض عن النقص في مياه الفرات))[٢].
- محاولة تركيا الاســتحواذ على أكبر كمية من مياه دجلة والفرات، ما هو إلا تطبيق لما تخطط له، باعتبار مياه النهرين موارد طبيعية تركية ويجب أن تستثمرها لصالحها. وتعرض مقايضتها بالنفط العربي وهذا ما أكده توركوت أوزال بقوله: ((إن ما يهم تركيا هو الطاقة وما يهم العراق هو الحصـول على ما يكفيه من المياه، وبما أن العراق بلد نفطي، فبالإمكان إعطاؤه كمية أكبر من الماء خلال ملء السد، مقابل بيع النفط العراقي لتركيا))[٣].
- فتح منافذ لتسـويق الخبرة الفنية والتكنولوجية التركية خاصــة في مجال المياه والري واستصـلاح الأراضـي ممّا يساعد الشركات التركية على الدخول إلى السوق الشرق أوسطية - الإقليمية - لتنفيذ مشروعات مائية وزراعية [٤].

---

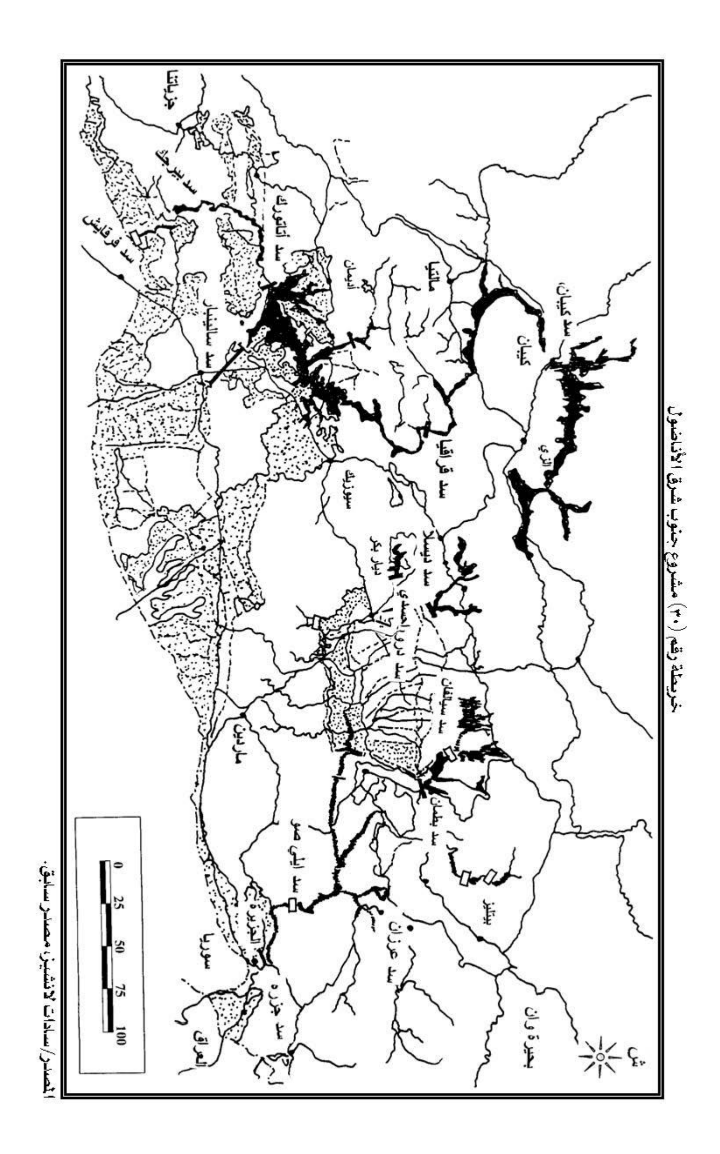
(١) طارق المجذوب، مصدر سابق، ص١٨٤.

(٢) محمّد جواد علي المبارك، أثر المياه في العلاقات بين الدول، مصدر سابق، ص٤٢-٤٣.

(٣) زياد عزيز حميد،الأبعاد السياسية لمسألة المياه في الشرق الأوسط،تركيا:دراسة حالة، ندوة: الموارد المائية لدول حوضـــي دجلة والفرات /واقعها وآفاقها المســتقبلية، مركز الدراســات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص٢٥٢.

(٤) **John Bulloch and Adel Dawish, Water Wars Coming Conficts in The Midlle East, Victor Gollancz (London ١٩٩٣), p.١٤٧.**

خريطة رقم (٣٠) مشروع جنوب شرق الأناضول



المصدر/ سادات الانشيز، مصدر سابق.

٢. الأهداف السياسية:

لقد اكتسى مورد المياه أبعاداً سياسية واقتصادية على درجة عالية من الأهمية، وخاصة بعد تصاعد الاهتمام بالمياه في العالم بشكل عام، والأقطار الّتي تعاني من شحة هذا المورد بشكل خاص. ومنها الأقطار العربية ...؛ لذلك تم تنظيم استغلال هذا المورد بشكل يؤمن للدول المتشاطئة في الأنهر الدولية عن طريق الاتفاقيات والقوانين الدولية. ولكن تركيا تجاهلت كلّ الأعراف والقوانين الدولية، معتبرة مياه دجلة والفرات مياهاً تركية؛ لذلك نجد تركيا تسعى من خلال سياستها المائية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الحصول على موقع فاعل ومؤثر في ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، وهذا ما أقدمت عليه تركيا ضمن تحالفها الأطلسي عندما قامت بتخفيض تصريف الفرات عام ١٩٩١ إلى مستويات متدنية وصلت إلى ١٧٠ م٣/ثا كجزء من توسيع نطاق الحظر الاقتصادي المفروض على العراق وقد بررت تركيا ذلك بأنه يعود إلى أسباب فنية.
- إن مشروع ((غاب)) سيمكن تركيا من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات وبالتالي استخدام المياه كورقة ضغط سياسي واقتصادي ضد سوريا والعراق، وتهدد العرب بهذه الورقة، الّتي باتت تقلق الجميع نظراً لما يمكن أن تتحكم به تركيا بتصاريف نهري دجلة والفرات لتحقيق أهداف سياسية [١].

* وقد تمثل ذلك في قضيتين هما:

الأولى: قضية حزب العمال الكردستاني الـ **P.K.K**

على الرغم من أن الموقف التركي الرسمي يقوم على نفي إمكانية توظيف مياه الفرات كورقة ضغط سياسية ضد سوريا والعراق، إلا أن الموقف التركي من الناحية الفعلية يؤكد استعدادها لاستخدام المياه كسلاح للضغط على البلدين

---

(١) جلال عبد الله معوض، تركيا والأمن القومي العربي، مصدر سابق، ص٩٩.

العربيين ســوريا والعراق وخصــوصــاً ســوريا؛ لارتباطها وكما تدعي تركيا بحزب العمال الكردستاني الـ **P.K.K** [1].

ولابد من الإشارة إلى أن المصادر التركية الرسمية وغير الرسمية تشير إلى أن سوريا هي القوة الأساسية المحركة والمحرضة والداعمة لعمليات حزب الــ **P.K.K** منذ نشـأتها عام ١٩٨٤، وسـبب ذلك الدعم حسـب ادعاء تركيا يكمن برغبة سـوريا في عرقلة تنفيذ مشروع ((غاب)) والضغط عليها - تركيا - بشأن مسألة المياه [2].

وإن ما يؤكد ذلك تصــريح تورجوت أوزال في ١٩٨٩/٩/٣ حيث قال: ((من مصــلحة الدول المجاورة أن تحافظ على علاقات جيدة مع تركيا ولكنها ســتعرض مصـــالحها للخطر إذا ما اســتمرت في دعم الأنشــطة الانفصـــالية لحزب العمال الكردســتاني المحظور ولن تتردد تركيا حينئذ بالدخول في الصــراع المســلح الّذي سينشب في المنطقة)) [3].

وقد تكررت الاتهامات من قبل المسؤولين الأتراك لسوريا بشـأن ارتباط سوريا المزعوم بهذا الحزب وتهديداتهم لها بإمكانية تأثير ذلك على العلاقات الثنائية وخاصــة في مجال المياه. وقد تجسـد ذلك بتحذير مسـعود يلماز الّذي طالبها ((بعدم دعم المتمردين الأكراد ... ورافضــاً ادعاءاتها بعدم الحصــول على مياه كافية نتيجة السدود التركية على الفرات لأن تركيا مهتمة بمراعاة الاحتياجات المائية لجيرانها)) [4].

ويذكر أنه في نهاية عام ١٩٨٦ قد شـــهدت العلاقات التركية - الســـورية توتراً حاداً نتيجة إعلان السلطات التركية اكتشاف مؤامرة لتدمير سد أتاتورك بدعم من

---

(١) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مصدر سابق، ص١٩٧.

(٢) **Rahmi Cunduz, Iraq, Syria and Turkey, Water Politics and Kurds, Turkish Daily News IDN,٨-٥, ١٩٩٥,p.٢٣.**

(٣) عوني عبد الرحمن السبعاوي، "إسرائيل" ومشاريع المياه التركية، مصدر سابق، ص١٢.

(٤) ناصـــيف حتي، العرب والقوى الكبرى، المؤتمر القومي العربي الســـابع، مركز دراســـات الوحدة العربية، بيروت، آذار، ١٩٩٧، ص١٨٠.

ســــوريا وعلى يد مجموعة من هذا الحزب. وقد خفت حدة التوتر إثر زيارة تورجوت أوزال إلى ســــوريا في تموز عام ١٩٨٧ حيث أبرم الطرفان اتفاقيتان: الأولى تقضـي بأن تفرض سوريا قيوداً صـارمة على نشـاطات الـــ **P.K.K**؛ لمنع عناصـــره من عبور الحدود بين البلدين لشـــن عملياتها في تركيا[١]. ويطالب بعض النواب في البرلمان التركي حكومتهم باستخدام سلاح المياه لإرغام سوريا بالتخلي عن دعم حزب العمال التركي الـــ **P.K.K** وضمن هذا السياق يرى دوغوارغييل الأستاذ في كلية العلوم السياسية في تركيا صلة مباشرة بين ما يسميه الإرهاب ومسألة المياه ((إن في اللحظة الّتي كانت تتبع سياسة لا تريدها، كانت سوريا تلجأ إلى أساليب إرهابية وكانت الرسالة من جانب تركيا أنه يمكن أن يدفعوا ثمناً غالياً)). وقد قطعت المياه ثلاث مرات من أجل إعطاء رسالة [٢].

ولابد من الإشارة إلى أن استمرار الخلاف السوري - العراقي سيزيد من حرية حركة تركيا بهذا الاتجاه. والحقيقة إن هذا الخلاف قد ســـمح لتركيا في الماضـــي بالتصـــرف في مياه نهر الفرات بمثل هذه الحرية، وهو ما يســتشــف من قول أكرم باكد ميرلي وزير الخارجية التركي السابق: ((إن العلاقات السورية - العراقية غير جيدة، وإذا ما تمكنت من اســـتحصـــال موافقة أحد الأطراف فإن الطرف الآخر لن يعطي ضـمانات للتجاوب ... فإذا طلب العراق كميات إضـافية من المياه من تركيا، فإننا لا نستطيع أن نضمن أن سوريا سوف تسمح بمرورها إلى العراق عن طريق سد الطبقة. وقد استفادت تركيا من الخلاف السوري - العراقي بعقد اتفاقية ثنائية مع ســـوريا عام ١٩٨٧ تتناقض مع الأعراف الدولية الّتي تفرض عقد اتفاقيات بين البلدان المتشاطئة [٣]. [خريطة ٣٠]

---

(١) تعقيب جلال عبد الله معوض على بحث: طارق المجذوب: إشــكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية - العربية، ص٢١٢.

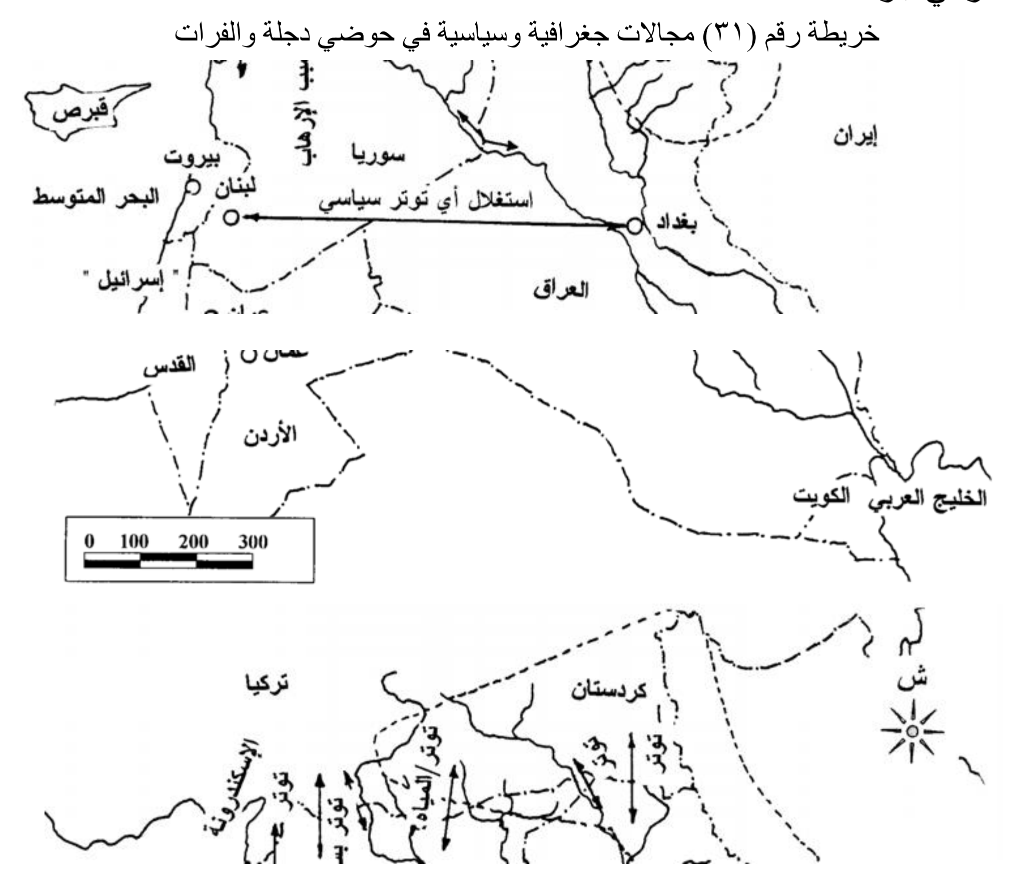
(٢) سادات لانشيز، مصدر سابق، ص٤١.

(٣) **Rahmi Cunduz, Op.cit, p.١٤٨.**

وتأسيساً على ما تقدم فإن الحكومة التركية تحاول الربط ما بين قضية الحركة الانفصالية في جنوبها الشرقي، وما بين قضية المياه وقد تجلى ذلك في اتفاقيتا ١٩٨٧ الّتي أبرمها أوزال في سوريا وتصريحات المسؤولين الأتراك بهذا الشأن.

إذ إن سجل النزاعات في الماضي حول المياه بين الطرفين واضح. ففي عام ١٩٧٥ وصلت الحالة بين العراق وسوريا إلى حافة الحرب بسبب تخفيض سوريا لتدفق الفرات كي تملأ سد الثورة (الطبقة)، الّذي أثر سلباً على ٣ ملايين مزارع عراقي جراء ذلك [١].

خريطة رقم (٣١) مجالات جغرافية وسياسية في حوضي دجلة والفرات



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على آرنون سوفير , مصدر سابق

---

(١) جويس ستار، مصدر سابق، ص١٧٦.

الثانية: قضية نهر العاصي (العاصي مقابل الفرات):

وقد تمثل ذلك في قيام تركيا بإثارة موضـــوع مياه نهر العاصـــي الّذي ينبع من لبنان ويمر بسـوريا، ثمّ يصـب في البحر المتوسـط عند منطقة لواء الاسـكندرونة، الّتي ضمتها تركيا إليها بموجب معاهدة أبرمتها مع فرنسا عام ١٩٣٩؛ وذلك بهدف زيادة حصـتها من مياهه، وربطها بين أي تسـوية شـاملة ونهائية لمشـكلة الفرات، وبين تسـوية مشـكلة نهر العاصـي. إلا أن سـوريا ترفض هذا الربط لما يعنيه من اعترافها بشرعية ضم تركيا للواء الاسكندرونة، علماً أن خرائطها الرسمية تتضمن اللواء المسلوب كجزء منها [١].

وتجدر الإشارة إلى أن تركيا تحتاج لمياه نهر العاصي لري منطقة تقدر مساحتها بحوالي ٢٥٠ ألف هكتار، أي ما يزيد على ثلث إجمالي المســاحات الّتي تروى في سوريا [٢].

إضافة إلى ما يمكن تحقيقه من أهداف اقتصادية وسياسية من مشروع ((غاب))، إلا أن هناك جملة من الأهداف العسكرية والأمنية ذات التأثير السلبي على سـوريا والعراق، ويمكن إبراز أهمها على الوجه الآتي:

- لا يسـتبعد اسـتخدام تركيا لمخزونها المائي المسـتتر خلف سـدودها العملاقة كسلاح عسكري مباشر في حالة حدوث نزاع مسلح ضد سوريا والعراق من خلال إطلاق تصاريف عالية جداً تفوق استيعاب أحواض الخزن في البلدين - سوريا والعراق -، ويكمن خطر هذا العامل ضد سوريا الّتي تتصف حدودها المتاخمة لتركيا بالأراضي السهلية المنحدرة باتجاهها - باتجاه سوريا - والتي من الممكن أن تعيق أي تقدم سوري مدرع.
- قد تثير السـدود والمشــاريع التركية وخاصــة على حوض نهر دجلة قرب الحدود العراقية وخصوصاً سدي (جزرة واليصو) مشكلات أمنية فيها، حيث ستخلق

---

(١) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مصدر سابق، ص١٩٧.

(٢) عوني عبدالرحمن السبعاوي، "إسرائيل" ومشاريع المياه التركية، مصدر سابق، ص١٤.

واقعاً زراعياً جديداً قرب الحدود وستكون هنالك مدن وقرى وحضور سكاني بأية صورة أخرى مما قد يثير مشكلات أمنية فيها [١].

- إن تطوير منطقة جنوب شرق الأناضول من الناحية الاقتصادية سوف تساعد تركيا على تطويق حركة حزب العمال الكردستاني الـــ **P.K.K** في هذه المناطق الّتي تقطنها غالبية كردية عن طريق اجتذاب ودمج الأكراد في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في تركيا[٢]. أي تأمل الحكومة التركية في دمج الأكراد في البوتقة التركية وإضعاف نواياهم واتجاهاتهم الانعزالية الّتي تمتد لتشمل كلّ أجزاء تركيا والتي تتخذ أحياناً أشكال العنف.

وبناء على ما تقدم فإن مشروعات تركيا في منطقة ((غاب)) ليست مجرد مشروعات لتنظيم تصاريف نهري دجلة والفرات، والحد من مخاطر الفيضانات كما تدعي تركيا. وإنما هي بالأساس مشروعات اقتصادية سياسية تتيح لتركيا القدرة في التحكم بالمياه الّتي تطلقها إلى كلّ من العراق وسوريا، وبذلك تحرمهما من التصاريف الطبيعية للنهرين المذكورين، والتأثير على معدلات واردهما السنوي. مستخدمة هذه القدرة في التحكم بالتصاريف كورقة ضغط سياسية لتمرير مخططات وأهداف أجنبية، تمليها عليها برامج التعاون المشتركة بينها وبين الدول الغربية والكيان الصهيوني. والحد من القدرات الزراعية العربية في كلّ من سوريا والعراق، وجعل أمنهما الغذائي مخترقاً نتيجة لربطهما بتبعية غذائية دائمية.

ب. انعكاس آثار مشروع الـ **GAP** على الأمن المائي العربي

حاولت تركيا أن تقنع الرأي العام العربي والعالمي بأن مشاريعها المائية على نهر الفرات لن تؤثر في جارتيها سوريا والعراق. وقد صرح الرئيس التركي تورغوت أوزال بهذا الصدد قائلاً: ((إن ترويج الشائعات حول أن المياه ستكون دافعاً للصراع بين تركيا وجاراتها هو أمر واهم كاذب. إن تشبيه سد أتاتورك بالجلاد الرابض فوق

(١) عبد الستار سلمان حسين، مشروع جنوب شرق الأناضول، الأبعاد الفنية، مجلة بيت الحكمة، ع٧، ٢٠٠٠، ص٣٧.

(٢) زياد عزيز حميد، مصدر سابق، ص٢٤٨.

رقاب سوريا والعراق تشويه للصورة الحقيقية)). وأرسلت تركيا وفداً رسمياً إلى بعض الدول العربية لشرح وجهة نظرها. وادعت أن المشاريع المائية التركية ليست لها أهداف سياسية ضد هذين البلدين، بل هي إجراءات ((زمنية)) تهدف إلى توفير المياه لتركيا دون ترك أي أثر ســـلبي في كمية المياه المتدفقة منها لكل من ســـوريا والعراق(١).

يتضح من خلال ما عرضه من أهداف السياسة المائية التركية، أن تركيا تسعى عن طريقها لأن تكون قوة اقتصادية وسياسية على حساب مصلحة الدول المتشاطئة معها في نهري دجلة والفرات. وتصر على نهجها في تنفيذ برامجها المائية، بالرغم من الاعتراضـــات عليها من قبل العراق وســـوريا بصـــفتهما دولتين متضـــررتين. ومخالفة ذلك للقواعد والقرارات الدولية الّتي تنظم عملية اســـتثمار المياه المشـــتركة بين الدول. وفيما يأتي تحليل لأهم المشكلات الّتي سببتها السياسة المائية التركية في مشـــروع **GAP** حيال ســـوريا والعراق. وهي تقع ضـــمن الاســـتراتيجية التركية - الأمريكية - الصهيونية بعيدة المدى للتأثير على الأمن القومي العربي.

. مشكلة تذبذب تصاريف الأنهر:

تتيح مشـــروعات تركيا المائية الّتي نفذتها والتي ســـتنفذها مســـتقبلاً على نهري دجلة والفرات التحكم بتصاريف النهرين المذكورين. وذلك بإطلاق ما تشاء من مياه خزاناتها المقامة على النهرين وفقاً لمصـــالحها الذاتية. ممّا يؤدي إلى تذبذب غير مستقر للتصاريف الواردة إلى سوريا والعراق. وهذا ما تشير إليه المصادر التركية ذاتها، موضحة أن التحكم في المياه المطلقة من محطات القوى المائية الخاصة بتلك الســدود ســتكون وفقاً لحاجة تركيا للطاقة الكهربائية. ففي حالة عدم الحاجة فإنه يتم تشغيل واحدة أو اثنتين من هذه الوحدات، ممّا يعني أن التصريف المطلق سوف لن يكون ثابتاً كما تدعي تركيا بأن الهدف من إقامة السدود هو تنظيم جريان مياه نهري دجلة والفرات وحماية سكان الحوضين من الفيضانات، بل سيتراوح بين

---

(١) عبد العزيز شحاذة المنصور، مصدر سابق، ص١٧٧-١٧٨.

٢٠٠-٣٠٠ م٣/ثا تبعاً للطلب على الطاقة [١].

• مشكلة تناقص الوارد السنوي لنهري دجلة والفرات

بحكم موقع العراق وسوريا كدولتي مصب لنهري دجلة والفرات، فإن أي نشاط تقوم به تركيا لاستغلال مياه النهرين المذكورين سينعكس على كمية ونوعية المياه الواردة اليهما وخاصة فيما يتعلق بنهر الفرات. وقد تجلت جسامة المشكلة عندما أعلنت تركيا من جانب واحد خفض تدفق مياه الفرات لمدة شهر ابتداءً من ١٣ كانون الثاني ١٩٩٠ لملء خزان سد أتاتورك، حيث تم خزن ٢,٥ مليار م٣ من المياه. وأثناء هذه الفترة كان جريان نهر الفرات إلى سوريا شديد الانخفاض يجمع بين مياه ثلاثة روافد صغيرة هي: غوكصو وعربان ونزيب الّتي تغذي نهر الفرات في جنوب سد أتاتورك.

وتشير البيانات الّتي نشرتها وزارة الخارجية التركية الواردة بالجدول (٥٤) إلى الانخفاض الكبير بتصريف النهر للفترة ١/١٤ ولغاية ١٩٩٠/٢/١٢ مقارنة بالفترة الّتي سبقتها.

وكان من نتيجة هذا القرار التركي الّذي يعد سابقة ليس لها مثيل في العلاقات الدولية، أن عانت سوريا - كذلك العراق - كثيراً نتيجة ذلك القرار. فخلال فترة تنفيذ هذا القرار تعرضت المحاصيل الشتوية في سوريا لخسائر فادحة؛ لأن ذلك ترافق مع معاناة الأخيرة جفافاً للعام الثاني على التوالي، كما أشارت المصادر السورية إلى أن المنطقة الّتي ترتوي من نهر الفرات من الحدود السورية - التركية عند جرابلس شمالاً إلى بحيرة الأسد جنوباً، تأثرت تأثراً حاداً بهذا القرار [٢].

---

(١) مجذاب بدر العناد، السياسة المائية التركية، مصدر سابق، ص١٦. نقلاً عن: وزارة الخارجية التركية، دراسة قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، أنقرة ١٩٩٠،ص٢٧.

(٢) عبد العزيز شحاذة المنصور، مصدر سابق، ص١٧٩.

جدول رقم (٥٤) يبين الانخفاض الكبير في تصـــريف نهر الفرات خلال ملء ســـد أتاتورك ١٩٩٠

الفترة بالأيام	التصريف م٣/ثا	عدد الأيام	إجمالي التدفق مليار م٣
١. الفترة الّتي سبقت التخزين			
٢٣-١٩٨٩/١١/٣٠	٦٢٥	٨	٠,٤٣٢
١-١٩٨٩/١٢/٣١	٨١٨	٣١	٢,١٩٠
١-١٩٩٠/١/١٣	٧٤٠	١٣	٠,٨٣١
المجموع		٥٤	٣,٤٥٢
٢. فترة التخزين			
١٤-١٩٩٠/١/٣١	٦٥	١٨	٠,١٠٢
١-١٩٩٠/٢/١٢	٥٠	٢	٠,٠٥٢
إجمالي الفترة		٣٠	٠,١٥٤

المصدر/د. مجذاب بدر العناد، مصدر سابق، ص١٦، نقلاً عن وزارة الخارجية التركية، دراسة قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، أنقرة، ١٩٩٧، ص١٦.

كذلك عانى العراق نتيجة القرار التركي، إذ انخفض وارد النهر إلى ٨,٩ مليار م٣. وإن التخفيض لم يشمل فترة الشهر المشار إليها وإنما استمر خلال السنوات الخمسة اللاحقة.

أما بالنسبة لوارد نهر دجلة، وعلى الرغم من أن هذا النهر يمر في تركيا بمناطق أكثر وعورة من نهر الفرات، إلا أن تركيا أنشـــأت عليه عدة مشـــروعات إروائية وخزنية كبيرة ممّا أثر على وارده الســـنوي. ونظراً لأن نصـــف الوارد الآخر لهذا النهر يتكون من روافد دجلة داخل الأراضـــي العراقية،ولكنه يؤثر بشكل كبير على إمكانية تشغيل سد صدام وكميات المياه الّتي يمكن خزنها في بحيرته، ومن ثم يؤثر على مشروع ري الجزيرة الشمالي،وكذلك يؤثر على إمكانية توليد الطاقة الكهربائية في هذا السد [1].

ويوضح الجدول (٥٥) مقارنة بين كمية المياه الّتي كانت تصل إلى العراق قبل

---

(١) أحمد عمر أحمد الرّاوي، مصدر سابق، ص٨١.

مشـــاريع التطويق الّتي تقيمها تركيا والمتوقع وصـــولها مســـتقبلاً بعد إنجاز هذه المشاريع ونوعية تلك المياه.

جدول رقم (٥٥) التغيرات الكمية والنوعية على مياه نهري دجلة والفرات بســـبب مشـــروع **GAP**

اسم النهر	معدل وارد النهر قبل**GAP**	معدل وارد النهر بعد**GAP**	نوعية مياه النهر قبل**GAP**	نوعية مياه النهر بعد **GAP**
دجلة	٢٠,٩٠ مليار م٣	٩,١٦ مليار م٣	٢٥٠ ملغم/لتر	٣٧٥ ملغم/لتر
الفرات	٣٠,٣ مليار م٣	٨,٤٥ مليار م٣	٤٥٧ ملغم/لتر	١٢٢٠-١٢٧٥ ملغم/لتر

المصدر/وزارة الخارجية ووزارة الري العراقية، مصدر سابق، ص١٥- ١٦.

وفي ضـــوء ذلك، يتوقع في الســـنوات القادمة أن تعاني ســـوريا وكذلك العراق تأثيرات سلبية في مشروعات الري والطاقة وغيرها بسبب هذا المشروع التركي (**GAP**)، بما يعنيه ذلك من تهديد الأمن المائي والوطني لكلا البلدين. حيث ســـيؤثر المشروع سلباً في ثلثي الأراضي الزراعية السورية الّتي تعتمد أساساً ٨٠% على الري من مياه الفرات، كما سيؤدي إلى استبعاد ٤٠% من أراضـــي حوض الفرات في العراق من نطاق الاستغلال، ويصعب على العراق تعويض هذا النقص اعتماداً على مخزون منخفض الثرثار ونهر دجلة نظراً لارتفاع نســـبة ملوحة مياه الأخير [(١)].

. مشكلة التأثير على نوعية المياه:

قد تســـببت الســـياســـة المائية التركية في رداءة مياه نهري دجلة والفرات؛ نتيجة لما قامت به من عمليات خزن كبيرة وأثرت على الوارد الســـنوي لهذين النهرين، ممّا أدى إلى ارتفاع نسب الأملاح الذائبة فيه، نتيجة لانخفاض التصاريف عن معدلاتها الطبيعية.

لذا نجد أن نســـبة الأملاح الذائبة في مياه نهر الفرات الواردة إلى العراق قد ارتفعت من معدل ٤١٥,٥ جزء بالمليون عام ١٩٨٠ إلى ٤٣٠,٦ جزء بالمليون عام ١٩٨٥ وإلى ٧٩٢,٥ جزء بالمليون عام ١٩٩٠ بســـبب انخفاض معدل التصـــريف من ٩٤٤ م٣/ثا عام ١٩٨٠ إلى ٥٤٦ م٣/ثا عام ١٩٨٥ ومن ثم إلى ٢٨٥ م٣/ثا عام ١٩٩٠.

(١) عبد العزيز شحاذة المنصور، مصدر سابق، ص١٧٥.

وقد أُثيرت مشـــكلـة تملح ميـاه الفرات منـذ الخمســـينـات من قبـل الـدكتور (**Degruyter**) أحد خبراء الري الّذي عمل في العراق للفترة ٥٢ـ١٩٥٤، وأشـــار هذا الخبير إلى أن مياه نهر الفرات ترسب أملاحاً تقدر بـــ ١٥٥ غم/م٣ سنوياً من الأرض الّتي تروى بمياهه. وإن ما يترسـب من أملاح بسـبب مياه هذا النهر يجعل من التربة عقيمة لا جدوى منها خلال ٧٨ سنة، ما لم يعاد استصلاحها (١).

فإذا كان الحال على هذا المســتوى من الخطورة في الخمســينات فكيف تكون مشـــكلة التدهور في نوعية مياه الفرات حالياً بعد تزايد معدل كميات الأملاح الذائبة بسبب المشروعات التركية.

أما نوعية مياه دجلة فعلى الرغم من أنها تعد أفضـــل من مياه الفرات من حيث كمية الأملاح المذابة فيها، الّتي لا تزيد في محطة الموصـــل عن ٣٣٥ جزءاً لكل مليون، إلا أن هذه الكمية تزداد باتجاه الجنوب، حيث وصـــلت إلى ٩٧٦ جزءاً في منطقة الكوت عام ١٩٩١ وإلى ١٥٤٨ جزءاً في منطقة العمارة عام ١٩٩٢.

إن ارتفاع كمية الأملاح المذابة في مياه نهري دجلة والفرات سيؤدي إلى تدهور خصوبة التربة نتيجة تملحها ممّا ينعكس على إنتاجية المحاصيل الزراعية، حيث إن المياه الصـالحة للزراعة ولجميع المحاصيل يجب أن لا تزيد كمية الأملاح فيها عن ٥٠٠ جزء في كلّ مليون جزء.

أما إذا ازدادت هذه الكمية فإن إمكانية زراعة المحاصـــيل تكون محدودة وفقاً لقدرة بعض هذه المحاصيل على تحمل الأملاح وكمياتها المذابة في المياه (٢).

كما إن تأثير نوعية المياه لا يؤدي فقط إلى ارتفاع نسبة الأملاح الذائبة فيه نتيجة لانخفاض التصـــريف الســنوي للنهر، وإنما على الأنشـــطة الأخرى الّتي يقوم بها الإنسان إذ تسهم الزراعة في تدهور نوعية المياه بوسائل مختلفة كالمواد الكيمياوية الناتجة عن الأسمدة والمبيدات المستخدمة في الزراعة، وكذلك الأنشطة الصـناعية الّتي

---

(١) محمود شوقي الحمداني، مصدر سابق، ص٢٩٧.
(٢) المصدر السابق، ص٣٥٤.

تسببت في زيادة المواد الصلبة في المياه أو الملوثات السامة كالنفايات السائلة ومخلفات الوقود، حيث ازدادت المواد الصلبة بنسبة ٦٧% بعد قيام تركيا بتنفيذ برامجها المائية. وقد بلغ حد الصلابة الحد المسموح به البالغ ٤٧٨ وحدة بالمليون، وازدادت نسبة الكبريت إلى ٣١٥ وحدة بالمليون (١).

كذلك أقدمت تركيا في أواخر عام ١٩٩٥ إلى رفع نسبة التلوث في رافد البليخ إلى نسبة تجاوزت الحد المسموح به دولياً بـ ١٢٥%. إذ بلغت نحو ١٨٠٠٠ ملغم / لتر، بينما يبلغ الحد المسموح به دوليا هو ٨٠٠ ملغم/لتر (٢).

وإذا ما استمر التدهور في نوعية المياه سيؤدي إلى عدم صلاحية هذه المياه للاستخدام البشري أو الحيواني أو الزراعي وحتى الصناعي. كما أن محطات توليد الطاقة الكهربائية تؤدي إلى ارتفاع درجات الامتداد المائي نتيجة لتبريد محطات الطاقة، وبالتالي ستؤثر على الكائنات الحية الموجودة في المياه نتيجة لتقلص الأوكسجين المذاب بسبب الحرارة (٣).

- **التأثير على إدارة وتخطيط الموارد المائية (*):**

---

(١) مجذاب بدر العناد، السياسة المائية التركية، مصدر سابق، ص١٨.

(٢) علي جمالو، مصدر سابق، ص٢٧.

(٣) لدراسة أكثر تفصيلاً عن الآثار البيئية لنقص المياه راجع: ساطع محمود الحصري، بعض الجوانب البيئية لمشاريع تنمية الموارد المائية في تركيا وانعكاساتها السلبية على العراق، ندوة: الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات / واقعها وآفاقها المستقبلية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص٨٢-١٠٠.

(*) يعد موضوع إدارة الموارد المائية من أهم فروع علم هندسة الري **Irrigation Engineering** وكان في الماضي يقتصر الأمر على العناية بتدبير الاحتياجات المائية **Water Demands** بناء على الموارد الطبيعية المتاحة من المياه السطحية العذبة **Surface Fresh Water**، والممثلة أساساً في الأنهار. ومع تزايد النمو السكاني، وتناقص مصادر المياه العذبة السطحية، أصبح الموضوع أكثر تعقيداً من جميع النواحي. وصار من الطبيعي أن تتضمن الإدارة الحديثة للموارد المائية - بالإضافة إلى مهامها الرئيسية - الموضوعات الآتية:

- حصر وتصنيف نوعية المياه الطبيعية وغير الطبيعية.
- إدارة الإمداد المائي **Water Supply Management** لكل نوعية من هذه النوعيات، ولتناسب أغراض الاستخدام المتنوعة.
- إدارة الاحتياجات المائية **Water Demand Management** لتحقيق معدلات التنمية حالياً ومستقبلاً.
- مكافحة وإيقاف جميع مصادر التلوث للبيئة المائية.

راجع: سمير المنهراوي، ود.عزة حافظ، مصدر سابق، ص ٥٨-٥٩.

هناك عوامل متعددة تتداخل في مجال إدارة المياه، منها عوامل طبيعية تتحكم بمدى الوفرة والندرة، وعوامل اجتماعية واقتصـــادية تتمثل بكيفية توزيع المياه على الاســتخدامات المختلفة، وعوامل ســياســية تمارس دوراً مهماً على مســتوى الإقليم الواحد أو بين الدول.

لذلك كانت الســـياســـة المائية التركية في مقدمة العوامل الّتي وقفت أمام تحقيق الإدارة المائية لمهامها في ســـوريا والعراق. نتيجة لما تقوم به تركيا من ســـحب كميات كبيرة من الوارد المائي لنهري دجلة والفرات، وخاصـــة عندما تم مل خزان كيبان وأتاتورك.

وعلى الرغم من اعتراضـــات كلّ من الإدارة المائية العراقية والســـورية، فإن تركيا اســتمرت بتنفيذ مشــاريعها دون مراعاة مصــالح الدولتين المذكورتين، رغم وجود اتفاقية دولية قد تم التوقيع عليها في برشـلونة منذ عام ١٩٢٢ الّتي تنظم إدارة المياه.وتبعتها عدد من الاتفاقيات، كان من أشهرها (قواعد هلسنكي).

ويســـتخلص من جميع هذه الاتفاقيات والقواعد الدولية هو أن الإدارة المثلى للأحواض المائية المشــتركة يتمثل بالتفاهم المشــترك والفعال والاســتخدام الأمثل للموارد المتاحة، كما أنه لا يحق لأية دولة متشـــاطئة أن تقوم باســـتثمار الموارد المشتركة بأسلوب يلحق الضرر بالدول الأخرى [١].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٩.

٢. **مشروع أنابيب السلام**

مشروع مياه السلام، اقترحه لأول مرة في آذار ١٩٨٧ توركوت أوزال. ويقضي ببيع ستة ملايين من أصل ١٦ مليون م٣ هي حجم التدفق اليومي لنهري سيحان وجيحان، إلى دول المشرق العربي وأقطار مجلس التعاون الخليجي عبر خطين للأنابيب(**). [خريطة ٣١]

الخط الأول (الأنبوب الغربي) طوله ٢٦٥٠ كم ويصل إلى السعودية، والثاني (أنبوب الخليج) بطول ٣٩٠٠ كم ويصل إلى الخليج. ويبين الجدول رقم (٥٧) التوزيع اليومي للمياه عبر الخطين.

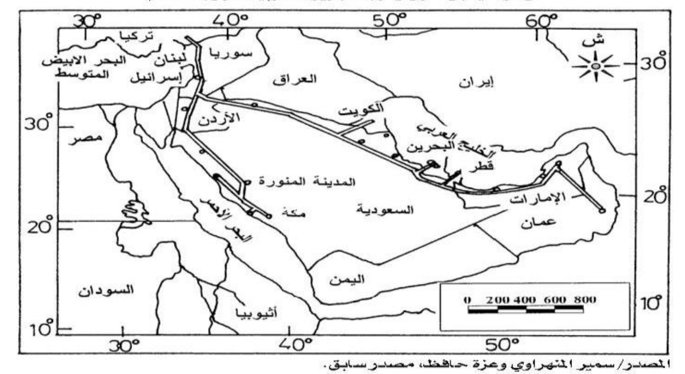
ولابد من الإشارة إلى أن "إسرائيل" قد استبعدت من المشروع بدعوى أن النزاع الفلسطيني - "الإسرائيلي" لم ينته بعد وإنه ليس هناك سلام بين "إسرائيل" وجاراتها. وقد جاء ذلك في البيان الرسمي الصادر عن وزارة الخارجية التركية بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٦ إثر اجتماع وزير خارجية تركيا مع وزراء خارجية دول الخليج العربي(١)، إلا أن تركيا عدلت المشروع ومنحت الحصة المخصصة لها في عام ١٩٩٠ والبالغة ٣٠٠ ألف م٣ يومياً إلى "إسرائيل" (٢).

(**) لم تكن هذه أول مرة يطرح فيها بيع المياه التركية، ففي بداية تشرين الثاني عام ١٩٨٢ جرى التفكير في مشروع لجر المياه التركية إلى المملكة العربية السعودية من قبل لجنة خاصة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اجتمعت في جدة، وارتأى المشروع مد خط أنابيب طوله ٣٧٥٠ كم من الإسكندرونة إلى الموصل وبغداد - في العراق - وإلى الكويت ومنها إلى الظهران والرياض ومكة وجدة والمدينة المنورة في السعودية. وقدرت كلفة المشروع آنذاك بـ ٥٦٠ مليون دولار ... راجع: علي جمالو، مصدر سابق، ص١١١.

(١) أرنون سوفير، مصدر سابق، ص١٩٦.

(٢) محمّد جواد علي المبارك، أثر المياه في العلاقات بين الدول، مصدر سابق، ص٥٦.

خريطة رقم (٣٢) مسار المشروع المقترح لنقل المياه العذبة
من تركيا إلى شرق وغرب الجزيرة العربية (أنبوب السلام)



المصدر/ سمير المنهراوي وعزة حافظ، مصدر سابق.

جدول رقم (٥٦) طاقة مشروع مياه السلام (م٣/يومياً)

الأنبوب	الطاقة		الأنبوب	الطاقة
١. الأنبوب الغربي	٣,٥٠٠,٠٠٠		٢. أنبوب الخليج	٢,٥٠٠,٠٠٠
تركيا	٣٠٠,٠٠٠		الكويت	٦٠٠,٠٠٠
سوريا	١,١٠٠,٠٠٠		السعودية	٨٠٠,٠٠٠
حلب	٣٠٠,٠٠٠		جبيل	٢٠٠,٠٠٠
حماه	١٠٠,٠٠٠		الدمام	٢٠٠,٠٠٠
حمص	١٠٠,١٠٠		القصير	٢٠٠,٠٠٠
دمشق	٦٠٠,٠٠٠		هفوف	٢٠٠,٠٠٠
الأردن (عمان)	٦٠٠,٠٠٠		البحرين (المنامة)	٢٠٠,٠٠٠
السعودية	١,٥٠٠,٠٠٠		قطر (الدوحة)	١٠٠,٠٠٠
تبوك	١٠٠,٠٠٠		الإمارات العربية	٦٠٠,٠٠٠
المدينة	٣٠٠,٠٠٠		أبو ظبي	٢٨٠,٠٠٠
ينبع	١٠٠,٠٠٠		دبي	١٦٠,٠٠٠
جدة	٥٠٠,٠٠٠		الشارقة وعجمان وأم القيوين	١٢٠,٠٠٠
مكة	٥٠٠,٠٠٠		رأس الخيمة والفجيرة	٤٠,٠٠٠
			عمان (مسقط)	٢٠٠,٠٠٠
			الإجمالي	٦,٠٠٠,٠٠٠

المصدر / عبد العزيز شحاذة المنصور، مصدر سابق، ص١٩٤.

أ. أهداف المشروع:

- تسعى تركيا من خلال هذا المشروع إلى تحقيق ما يأتي:
- الحصـــول على عائدات مالية كبيرة تقدر بحوالي ملياري دولار ســنوياً نظير بيع المياه إلى البلدان العربية، وبهذا تســـعى تركيا إلى الاســـتفادة من وفرة مواردها المائية في تغطية حاجتها من النفط والغاز [1]. أي بمعنى آخر تحويل تركيا إلى دولة مائية كمصطلح مواز بالمعنى والمدلول بـ (دولة نفطية).

(١) عبد العزيز شحاذة المنصور، مصدر سابق، ص١٩٢.

- تسعى تركيا ومن خلال ورقة المياه إلى تكريس الاستعمار والاحتلال الصهيوني للأراضي العربية. إذ يعاني الكيان الصهيوني من نقص حاد في موارده المائية [1].
- تحاول تركيا ومن خلال هذا المشروع التمهيد لهيمنة استراتيجية تركية على المناطق الّتي تزودها بالمياه وخلق امبراطورية تركية جديدة قوامها المياه، وقد أعلنت تركيا ذلك علناً عندما صرح جيم دونما مستشار الشؤون الخارجية لرئيس الحكومة التركية عام ١٩٨٧: ((إن الإمبراطورية العثمانية ضمنت تعزيز الولاء لسلطتها المركزية من خلال إمدادات المياه)) [2].
- تحاول تركيا من خلال هذا المشروع إقرار مبدأ بيع المياه، وقد طرح ذلك الرئيس التركي الراحل توركوت أوزال عام ١٩٨٧. وقد أثير الموضوع مجدداً في أيلول من عام ١٩٩٧ عندما أصدر وزير الدولة التركي بياناً ذكر فيه أن تركيا يجب أن تبيع مياهها من نهري دجلة والفرات لجيرانها في الجنوب. ممّا أثار ردود فعل من قبل العراق وسوريا. وقد قامت سوريا بانتقاد مشروع (السوق الدولية للمياه) المطروح أمام مؤتمر مياه العالم وتمويل مشروعات المستقبل، المنعقد بإسطنبول في أيلول ١٩٩٧. ودعت الأقطار العربية المؤتمر لأن يساهم في إيجاد رأي حول بيع تركيا مياهها للآخرين [3].

* ويؤكد الباحث القول في كلّ ما تقدم ويرى:

((إن لمشروع أنابيب السلام خطراً كامناً يهدد الأمة العربية من ناحيتين هما: إمكانية استغلال تركيا سلاح المياه سواء بإرادتها أو تحت الضغط الصهيوني -

---

(١) عراك تركي حمادي، نهرا دجلة والفرات وأثرهما في جيوبوليتك العلاقات العربية- التركية، مجلة الأستاذ، كلية التربية، جامعة بغداد، ع١٦، ١٩٩٩،ص٦٠٤.

(٢) عوني عبد الرحمن السبعاوي، التأثير الصهيوني في المشاريع المائية التركية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، ندوة: الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات/واقعها وآفاقها المستقبلية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص٢١٥.

(٣) نرمين السعدني، مؤتمرات التعاون الشرق أوسطية: الإيجابيات والسلبيات، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢٧، كانون٢، ١٩٩٧، ص٢٤٢.

الغربي، كما حدث عندما أوقفت تركيا تصـــدير النفط العراقي عبر أنبوب النفط الممتد داخل أراضيها إبان العدوان الثلاثيني على العراق.

ومن ناحية أخرى فإن مشروعات كهذه سوف تدفع المنطقة العربية إلى الانخراط في نظام شـــرق أوســـطي يقوم على تفكيك الروابط العربية - القومية، ممّا يحقق الدعوة الصهيونية على إقامة سوق شرق أوسطية مشتركة على أساس التكامل بين العمالة المصرية، والأموال الخليجية، والمياه التركية، والتقنية "الإسرائيلية")).

ب. التنسيق التركي - "الإسرائيلي" وأثره على الأمن المائي العربي

تعد تركيا النموذج للدولة الّتي يلعب فيها الجيش دوراً مهماً في حياتها السـياسـية من خلال مجلس الأمن القومي التركي، الّذي أســس بموجب المادة (١١١) من دستور عام ١٩٦١. ويضم في عضويته رئيس الأركان العامة وقادة القوات المسلحة فضـــلاً عن وزارة الخارجية والداخلية والمواصـــلات [١]. وعليه نجد أن القرارات التركية تتخذ على الدوام من قبل هذا المجلس. وكان لأعضائه من العسكريين الدور الكبير في صناعة القرار السياسي والاقتصـادي التركي ووفق هذا المنهج حاولت تركيا تعظيم دورها في الشؤون الاقتصادية الشرق أوسطية عبر التنسيق التركي - الغربي دولياً، والتنســيق التركي - "الإســـرائيلي" إقليمياً. مع العمل على تعطيل القدرات الاقتصادية للدول العربية، واحتواء أي ممكنات لتنسيق اقتصـادي عربي - عربي [٢].

كما قامت بالمشـاركة الفعلية في السياسات الغربية تجاه الدول العربية ولاسيما ضـــد العراق بمشـــاركتها بعدوان عام ١٩٩١. كذلك وقعت عدداً من الاتفاقات العسكرية والاقتصـادية مع "إسرائيل" عام ١٩٩٦ شملت ثلاث اتفاقيات تضـمنت تبادل الخبرات والتنسيق المعلوماتي والأمني بينهما. أما على الصـعيد الاقتصـادي، فقد

(١) طلال يونس الجليلي، مجلس الأمن القومي التركي والقرار السياسـي، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٢١، ١٩٩٩، ص٣٥-٣٦.

(٢) عبد الجبار عبد مصطفى، سياسة تركيا الإقليمية وأنعكاساتها على الأمن الوطني العراقي، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٥، ١٩٩٨، ص٣٣٧.

أسس مجلس العمل التركي - "الإسرائيلي" لتحقيق إمكانات التعاون الاقتصادي بين الجانبين. وقد عزز هذا الاتفاق بزيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل في ١١ آذار ١٩٩٦ " لإسرائيل ". وقدر ترتب على هذه الزيارة توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية ومنها اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين والاتفاقيات الخاصة بالاستثمارات "الإسرائيلية" في مشروع الغاب [١].

على أساس التطور المهم الّذي تشهده العلاقات التركية - "الإسرائيلية"، تبرز قضية التعاون المائي التركي - "الإسرائيلي" كأحد الأوجه الأساسية في هذه العلاقات، بأبعادها الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، الأمر الّذي يعطي قضية المياه في الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي بعداً استراتيجياً لم تبلغه في أي وقت مضى، ويتيح هذا البعد لتركيا أن تتبوأ موقعها في عملية صنع قرارات المنطقة، ولاسيما أنها تملك أوراقها كاملة.

وترى "إسرائيل" أن لها مصلحة كبيرة فيما يدور في أحواض دجلة والفرات؛ لأن كلاً من سوريا والعراق المشتركين في أحواضهما من ضمن دول المواجهة معها. فسوريا أكبر دولة متشددة ومعادية " لإسرائيل " ولها حدود معها. أما العراق فليس له حدود مواجهة مع "إسرائيل"، ولكن سبق أن اشترك في حروب ضد "إسرائيل" وقام بمهاجمتها أثناء أم المعارك (حرب الخليج).

لهذا فهي ترى أن تشجع وتساعد تركيا على تحقيق مشروعاتها، فكلما ازدادت مشكلة المياه والمواد الغذائية والطاقة الكهربائية في سوريا والعراق كلما كان ذلك يضعف من اقتصادهما وتزداد بالتالي حاجتهما لاستيراد المواد الغذائية من الدول الغربية. وهذا يلزمهما بتعديل مواقفهما المتشددة[٢].

---

(١) وصال نجيب العزاوي، أبعاد التعاون العسكري التركي - "الإسرائيلي"، دراسة في الدوافع والأهداف، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٣٣٦.

(٢) ارنون سوفير، مصدر سابق، ص١١٥-١١٦.

كذلك تسـعى "إسـرائيل" إلى التعاون مع تركيا في المجال المائي؛ لأنها وكما تدعي تعاني حالياً عجزاً خطيراً في مواردها المائية؛ نتيجة لزيادة السـكان في مناطق المدن، ومن المتوقع أن يبلغ ٣٠٠ مليون م٣ في السـنة بحلول عام ٢٠٢٠. لذلك سعت إلى التعاون مع تركيا في المجال المائي(١).

وتريد تركيا من "إسرائيل" التعاون على صعيد المياه، وهذه المسألة لها شقّان:

الأول تجاري: ويتعلق بنقل المياه العذبة من نهر مانفجات، عن طريق خليج الأناضول عن طريق استخدام البالونات المطاطية الضخمة، والتي تعبأ بالقرب من الشواطئ التركية وتجر بواسطة القاطرات البحرية. وقد أعلنت "إسرائيل" بالفعل عن رغبتها بالتعاقد على نقل حوالي ٥٠٠ ألف م٣ / يوم، وبتكلفة ٠,٢٥ دولاراً أمريكياً للمتر المكعب الواحد (٢).

الشق الثاني من مسألة المياه هو محاولة تركيا كسب تأييد "إسرائيل" في موقفها حول مياه الفرات ودجلة، وفي هذا الإطار نظم الأتراك لوايزمن زيارة لمنطقة مشـروع غاب على الفرات، حيث وصـفه بأنه مشـروع خارق وأرفع قبعتي تحية لتركيا ... وإن بإمكان تركيا الاستفادة من الخبرات "الإسرائيلية" إلى أبعد مدى في مشروع الـ ((غاب)) (٣).

* ونستخلص من ذلك:

((إن تعزيز تركيا تعاونها مع "إسرائيل" قد أضاف أخطاءً جديدة تثير مزيداً من الحساسية المزمنة مع العرب. وكان على تركيا أن تستفيد من متغير المياه ليكون مدخلاً إيجابياً في علاقتها مع الدول العربية، ممّا يجعل لها دورا مؤثراً في محيطها الطبيعي بالمنطقة. وإن ما تقوم به تركيا عند التخوم العربية يتعدى أبعاده التنموية المعلنة إلى أبعاد جيوبوليتكية مبطنة، وهي تستخدم سلاح المياه بالأصالة عن نفسها

---

(١) عراك تركي حمادي، التحالف التركي ـ الصهيوني، مصدر سابق، ص٢٣٥.
(٢) سمير المنهراوي وعزة حافظ، مصدر سابق، ص٩٦.
(٣) ارنون سوفير، مصدر سابق، ص٥٠.

وبالنيابة عن "إســـرائيل" وتعمل على تهديد الأمن القومي العربي من خلال ضربها العمود الفقري للخطط التنموية في كلّ من سوريا والعراق)).

ثانياً: الأطماع الأثيوبية الجيوبوليتكية

أ. السياسة المائية الأثيوبية

تســتمد أثيوبيا أهميتها من بين دول حوض النيل ليس لكونها دولة منبع فقط وإنما بوصــفها المصــدر الرئيســي لمياه النيل.إذ تمثل إيرادات الهضــبة الأثيوبية (النيل الأزرق وعطيرة والسوباط) نحو٨٥% من إجمالي إيراد النيل.ومن الناحية الأخرى فأثيوبيا أقل اعتماداً على مياه النيل مقارنة بمصر والسودان.

لقد ارتبطت الســياســة المائية في أثيوبيا بالقرار الســياســي للدولة ونالت اهتمام رؤســائها. فقط ظلت مياه المنابع الأثيوبية اختصــاصــاً ينفرد به الإمبراطور هيلاسيلاسي... ومن بعده الرئيس منجستو هايلاميريام ... رغم وجود وزارة للموارد المائية في الحكومة الأثيوبية يرأســها وزير. فللوزير وأجهزته الكلمة الفنية في مســألة المياه. أما الكلمة السياسية فهي من اختصاص رأس الدولة ينفرد به، والأكثر من هذا أن الرئيس منجستو، في آخر تشكيل وزاري جعل على رأس وزارة الموارد المائية مجرد مفوض (**Commissioner**) يختص فقط بالشؤون المحلية للمياه. أما شؤونها الخارجية فيحتفظ بها رئيس الوزراء تحت إشــراف رئيس الدولة [١]. كما طرحت وجهات نظر أثيوبية كان لها تأثيرها الواضح على السياسة المائية لأثيوبيا وخاصة المتعلقة في كيفية التعامل مع الأنهار ممّا يعكس الأهمية الجيوبوليتكية للمياه في الســياســة الأثيوبية لاعتبارات استراتيجية مستقبلية مع مصر والسودان وكورقة ضغط تجاه الأمة العربية. فأكدت تلك الآراء أن هناك نوعين من الأنظمة المتكاملة الّتي تهدف إلى خدمة النيل بالكامل كوحدة اقتصــادية واجتماعية متكاملة. أما النوع الثاني، فهو الّذي تفرضــه دولة من دول الحوض

(١) أشــرف محســن وآخرون، ندوة نهر النيل ١٩٩٠، مجلة الســياســة الدولية، مركز الدراســات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٠٤، نيسان، ١٩٩١، ص١٧١.

على توزيع المياه بصرف النظر عن مصالح وسياسات الدول الأخرى لحوض النيل وذلك خدمة لأغراضها الذاتية فقط.

كذلك حاولت أثيوبيا أن تعطي لنفسها نفوذاً سياسياً يتعدى حدودها الجغرافية إلى باقي دول أفريقيا وخاصة دول الجوار الجغرافي العربي (السودان ومصر)، بواسطة مياه نهر النيل الّتي وجدت فيها خير وسيلة لتحقيق طموحها السياسي لذلك شكلت السياسة المائية الأثيوبية إحدى التهديدات السياسية والأمنية الخطيرة للأمن القومي المصري - السوداني وهذا يتجلى بشكل واضح من خلال استقراء تلك السياسة، فمنذ طلائع الاستعمار الحديث حاولت أثيوبيا استخدام ورقة المياه بوجه مصر والسودان إذ أبدت مساعدتها وتأييدها للبرتغاليين في مسعاهم لتحويل مياه النيل الأزرق إلى صحراء الأوغادين بعيداً عن مصر من أجل تركيعها سياسياً، كما ساعدت وأيدت المساعي البريطانية الرامية إلى التلويح بورقة النيل واستخدامها لفك عرى الوحدة المصرية - السودانية وإحكام السيطرة على مصر [1].

وتعتقد أثيوبيا أن من شأن إقامة السدود والخزانات على مياه نهر النيل الّتي تنبع من أراضيها أن يحقق أهدافاً سياسية واقتصادية في آن واحد، فهو يضمن لحكومتها عدم تكرار الحوادث الّتي تنشأ بسبب المجاعة ممّا يضمن لها نجاحاً سياسياً على صعيد الانتخابات الأثيوبية، كذلك فإن من شأن إقامة السدود ضمان زراعة مساحات كبيرة من الأراضي مع ضمان ريها دون الاعتماد على الأمطار الّتي ينحبس هطولها في كثير من الأقاليم الأثيوبية مسبباً المجاعة لملايين السكان، وبذلك تستطيع أثيوبيا حسب اعتقادها ضمان أمنها الغذائي وتطوير إنتاج الطاقة الكهربائية وبما يعزز تطور القطاع الصناعي فيها؛ ولذلك فقد أعلنت أثيوبيا في عام ١٩٩٦ عن برنامج لإنشاء سدين على النيل الأزرق لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية دون الرجوع إلى ما جاء باتفاقية عام ١٩٩٣ [2].

---

(١) حسين عليوي عيشون، مشكلة المياه في الوطن العربي، مصدر سابق، ص١٩٧.
(٢) مجذاب بدر العناد، مشكلات مياه نهر النيل، مصدر سابق، ص٧-٨.

إضـــافة إلى ذلك فإن تاريخ العلاقات السـياسـية بين كلّ من مصـــر والســـودان وموقفهما تجاه قضـــية الصـــراع الأثيوبي - الأرتيري الصـــومالي، وعلاقة أثيوبيا "بإسرائيل" كلّ ذلك انعكس تأثيره المباشر على السياسة المائية الأثيوبية إضافة إلى العوامل والاعتبارات الّتي تم ذكرها. وقد ارتكزت أطماع أثيوبيا الجيوبوليتكية على ثلاثة محاور.

الأول: التنكر للاتفاقات المبرمة بين دول حوض النيل والضـــامنة لحقوق مصـــر والسودان التاريخية بمياه هذا النهر الحيوي، بحجة أن هذه الاتفاقات تعود إلى عهود الاحتلال السابقة، وهي اتفاقات إذعان غير مشروعة. في حين تتمسك هي من جهتها بالاتفاقات الّتي وقعتها مع الدول الاســتعمارية ذاتها، والتي بموجبها حققت أثيوبيا توســعها الإمبراطوري في أراضـــي الصـــومال وأرتيريا[(١)].

الثاني: التوســع ببناء الســدود على روافد النيل الأزرق، بقصــد خفض كمية المياه الهاطلة إلى السودان ومصر، متبعة الطريقة ذاتها الّتي تلجأ إليها تركيا حالياً بشأن دجلة والفرات.

الثالث: رفض التعاون والتنسيق مع سائر دول حوض النيل، وعدم السّماح بإجراء أية رقابة هيدروميتولوجية على روافد النيل الأثيوبية.

وقد كشــفت أثيوبيا عن نواياها غير الصـــادقة تجاه الســـودان في موقفها المؤيد للانفصاليين في جنوب السودان، بهدف إضعاف السودان وتجزئته [(*)].

---

(١) عبّاسٍ قاسم،مصدر سابق، ص٣٥. راجع أيْضاً:مجذاب بدر العناد، مشكلات مياه نهر النيل، مصدر سابق، ص٨.

(*) تدور في السودان حرب أهلية، اندلعت منذ أن أصبحت السودان دولة مستقلة، وتتمثل القضية الّتي تدور من حولها تلك الحرب، في رغبة الســكان المســيحيين والوثنيين في الانفصـــال عن الوطن الأم (السودان الشمالي العربي المسلم) الّذي يسيطر على مقاليد السلطة، وكان الرئيس السوداني السابق جعفر نميري قد وقع في عام ١٩٧٢ على اتفاقية مع المتمردين بشأن إنهاء هذه الحرب، إلا انها استؤنفت مرة أخرى في عام١٩٨٢وبقوة وكان من بين أسباب نشوبها، تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان. وتطالب ما يسمى حركة تحرير الجنوب بالحكم الذاتي السياسي للجنوب، والتقسيم المتساوي لموارد الدولة - أي النفط الّذي تم اكتشافه في الجنوب، ومياه النيل، الّتي تعد إحدى القضايا الّتي تدور من أجلها الحرب، ذلك أن مشروعات التنمية الخاصة بزيادة إمدادات نهر النيل، يحتل الجنوب مركز الصـدارة كموقع سـيتم فيه تنفيذها في منطقة الســدود. ويعارض سكان الجنوب هذه المشروعات، وخاصة مشروع جونجلي، لأنه وحسب ادعائهم لا ينظر بعين الاعتبار إلى احتياجات أهل هذه المنطقة،الّذين يعتالون على مياه المســـتنقعات. فهو يهدف في الأساس إلى تزويد مصر والسودان بالمزيد من المياه... راجع: ارنون سوفير، مصدر سابق، ص٦٠.

ب. انعكاس السياسة المائية الأثيوبية على الأمن المائي العربي

يعد نهر النيل الشريان الوحيد في كلّ من السودان ومصر، إذ يحمل في جريانه معاني اجتماعية واقتصادية وسياسية عديدة جعلته منبع الحياة لصحراء السودان ومصر، فعلى أساسه بنيت حضارة وحياة البلدين، فهو يشكل عماد الحياة لهما والمصدر الوحيد للماء والطاقة إذ يوفر للسودان ٨٠% من احتياجاته السنوية من المياه، ويمد مصر بـ ٩٥% من المياه الصالحة للشرب والري والطاقة [١].

ولكن وضعهما الجغرافي، باعتبارهما دولتي مصب، يضعهما في موقف حرج؛ لأنهما يتأثران سلباً بإجراءات الدول الواقعة أعلى مجرى النهر وبشكل خاص دولة المنبع أثيوبيا، ومن تلك الإجراءات ما أنشأته وما تخطط له من سدود وما يرتبط بها من مشاريع إروائية وزراعية واسعة بالتعاون مع الكيان الصهيوني ودون التشاور المسبق مع دولتي المصب السودان ومصر.

وكما تشير الدراسات إلى أن رغبة أثيوبيا التوسع في إقامة المشاريع على نهر النيل الأزرق وروافده سيمكنها إضافة إلى توليد الطاقة الكهربائية وتوسيع الرقعة الزراعية من حجز ٤٠ مليار م٣ من المياه لهذا الغرض، ممّا يؤدي إلى حرمان السودان من ٤,٧ مليار م٣، وحرمان مصر من ٢٢ مليار م٣ (على أساس اتفاقية عام ١٩٥٩ الموقعة بين البلدين بشأن اقتسام مياه نهر النيل)، ممّا يعني حرمان السودان من زراعة ٤٦٢٥٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية، وحرمان مصر من زراعة ١,٣٧٥ مليون هكتار من الأراضي الزراعية الّتي تعادل نصف الأراضي الزراعية في مصر. وهذا

(١) حسين عليوي عيشون، مشكلة المياه في الوطن العربي، مصدر سابق، ص١٩٣.

يعني تصحر مساحة زراعية تقدر بـــ ١,٨٣٧ مليون هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة في كلّ من مصر والسودان [١].

لذا فإن تنفيذ المشاريع الأثيوبية سيخلق ضرراً كبيراً بالحياة البشرية والاقتصادية لكل من مصر والسودان،وقد تجسد الموقف السوداني تجاه هذه المشاريع في التأكيد على أن النهر يشكل وحدة هيدرولوجية واحدة وفي الوقت نفسه وحدة اقتصادية، وإن اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ يمكن أن تكون منطلقاً لإنشاء هذا الإطار التكاملي [٢].

وفي ضوء السياسة المائية الّتي تتبعها أثيوبيا لا يتوقع زيادة حصة كلّ من مصر والسودان من المياه لمعالجة المشكلة المائية المتفاقمة فيها، حيث تترافق مخاطر هذه المشكلة مع مسعى دول حوض نهر النيل إلى تسيس مياه النهر لتشكل بذلك إحدى التهديدات للأمن القومي العربي.

إن أثيوبيا تمتلك حقاً في استثمار ثرواتها المائية ولكن بحدود حقها الطبيعي وبحدود حقها وفق الاتفاقيات والأعراف الدولية في استثمار الأنهار والمياه الدولية، إلا أن أثيوبيا لو قامت بتحسين علاقاتها مع الدول العربية المجاورة ونظمت صرف المياه المشتركة فيما بينها وبين السودان ومصر ودول حوض النيل واستعانت بالخبرات الفنية العربية لتطوير مشروعات لكان لذلك مردود هائل لصالح الشعب الأثيوبي.

جـ. التعاون المائي الأثيوبي - "الإسرائيلي" وأثره على الأمن المائي العربي

ترتبط "إسرائيل" بعلاقات وثيقة مع أثيوبيا حيث تولي "إسرائيل" اهتماماً بألا يكون البحر الأحمر بحراً عربياً فقط، وبذلك فإن "إسرائيل" تساعد أثيوبيا بكل السبل الممكنة بما في ذلك تنمية مواردها المائية وتقديم مساعدات تقنية لاستغلال مياه النيل، وقد تمثل هذا في متابعة الخبراء المائيين "الإسرائيليين" عملية المسح الجيولوجي الأمريكي للهضبة الأثيوبية الّتي تم اختيارها لإنشاء عدد من السدود

---

(١) مجذاب بدر العناد، مشكلات مياه النيل، مصدر سابق، ص٩.

(٢) عبّاسٍ قاسم، مصدر سابق، ص٣٦.

على منابع نهر النيل [1]. فقد قامت "إسرائيل" بالتخطيط والمشاركة في التمويل وتقديم المساعدات الفنية لأثيوبيا في إقامة ٣٣ سداً على الأنهار الّتي تغذي النيل الأزرق وعلى بحيرة تانا الّتي ينبع منها الأخير، وذلك لحجز حوالي ٦ مليارات م٣ من مياهه الأمر الّذي يمكن أن يؤدي إلى خفض حصة مصر والسودان المائية بنسبة مهمة، وبالفعل بوشر بإنشاء عدد من هذه السدود الّتي كانت بوادرها خفض حصة مصر المائية بنحو مليار م٣ عام ١٩٩٠ [2].

وفي الوقت نفسه تقوم "إسرائيل" بتحريض أثيوبيا على التنصل من الاتفاقيات المائية المبرمة مع مصر والسودان بغرض تنفيذ تلك المشروعات [3]. كما إن سياسة كهذه "الإسرائيل" سوف تمكنها من استخدام ورقة مياه النيل للمساومة وهذا ما ذكره اولي لوبراني الّذي قال: ((سوف تكون مياه النيل لجام مصر في حالة تنصلها من اتفاقيات كامب ديفيد وانغماسها في الصف العربي)) [4].

وتشكل هذه السياسة الّتي اتبعتها "إسرائيل" جزءاً من استراتيجيتها في التحرك نحو أفريقيا واحتوائها والضغط على العرب عملاً بمقولة بن غوريون الّذي أكد على أن أفريقيا هي الطريق لإضعاف العرب، وأنها أفضل أسلوب لهدم جدار الكره العربي " لإسرائيل " وفتح الطريق لعقد اتفاق سلام بين العرب و "إسرائيل". حيث ترى "إسرائيل" أن تقديم الخبرة الفنية والمساعدات المالية للدول الأفريقية وخاصة أثيوبيا سيتيح لها فرصة كبيرة لترسيخ وجودها في شرق القارة السوداء، ومن ثم الانطلاق إلى بقية أقطار القارة بهدف تحقيق مكاسب أمنية وسياسية وذلك بإحكام جدار الحصار السياسي على الدول العربية لتحييدها ومن ثم كسب الدول الأفريقية

---

(١) محمّد صالح العجيلي، مصدر سابق، ص٧٧. وراجع أَيْضاً: محمّد أحمد حسن السامرائي، الكيان الصهيوني ونهر النيل، مصدر سابق، ص٢١-٢٢.

(٢) رضا القريشي، حوض النيل، اثيوبيا، "إسرائيل" المثلث الحرج في الأمن المائي العربي، مجلة دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، الجامعة المستنصرية، ع١، ك١، ١٩٩٥، ص٩٨.

(٣) محمّد أحمد حسن السامرائي، الكيان الصهيوني ونهر النيل، مصدر سابق، ص٢١.

(٤) أرنون سوفير، مصدر سابق، ص٦٢.

لصالحه في قضية الصراع مع العرب وهذا ما يشير إليه صانعو القرار السياسي في الكيان الصـــهيوني: ((إن العرب لن يجدوا أصــــدقاء في أفريقيا بعد عمل "إسرائيل" فيها وبذلك لن يجدوا بداً إلى البحث عن السلام معنا)) [١].

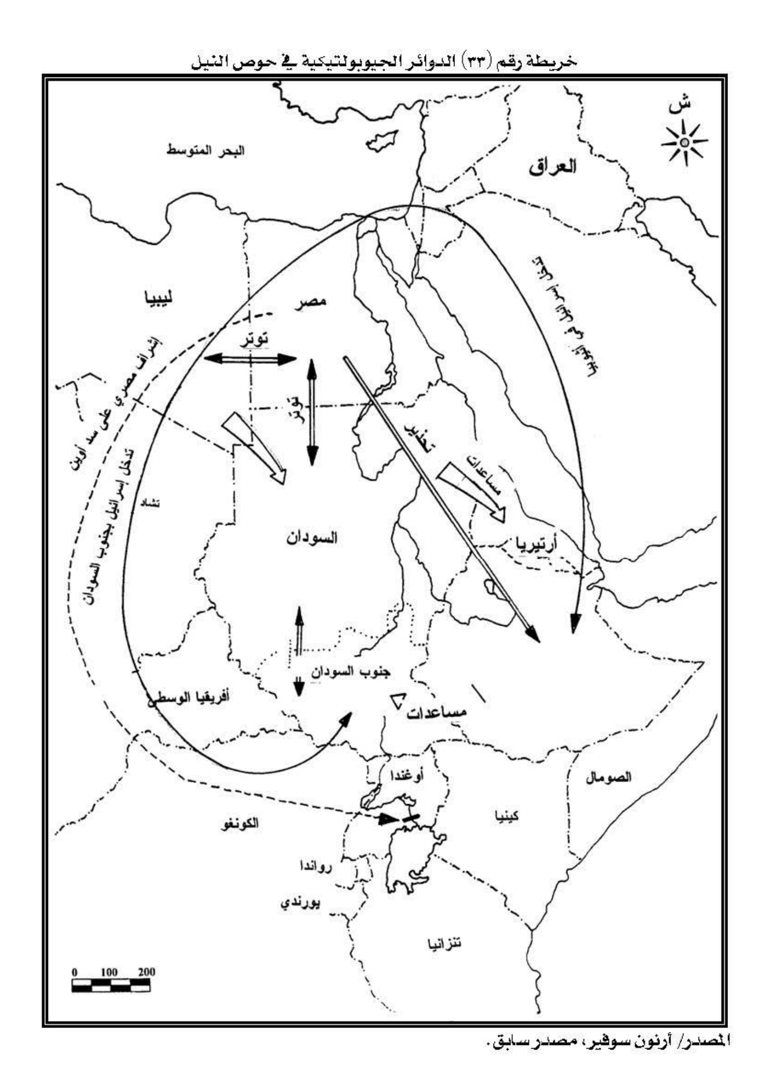
ويبقى اهتمام "إســـرائيل" بأثيوبيا منهجاً ثابتاً في اســـتراتيجيتها وقد عبر عن مضامينه أغلب كتابها، ففي هذا الاتجاه يشير موشيه كرمل: ((إن الخطوط الملاحية في الجنوب قد تكون أكثر ضـــماناً " لإســـرائيل "، إذا لم يقع البحر الأحمر تحت سيطرة عربية كاملة، وإذا كان به مركز قوي لأثيوبيا المسيحية المستقلة الصديقة)) [٢].

ولقد بلغت مســألة التعاون الأثيوبي "الإســرائيلي" من الخطورة بحيث طرحت نفسها على مستوى رجل الشارع المصري ممّا حدا بمجلس الشعب المصري خلال جلسة مفتوحة بأن تلجأ مصر إلى مجلس الأمن الدولي لضمان حصولها على مياه كافية من نهر النيل وقال البعض: إن مصر ستتعرض إلى الجفاف بسبب المساعي الأثيوبية - "الإســرائيلية" ممّا سـيدفع بها إلى خوض حرب أفريقية من أجل الدفاع عن شريان حياتها وهذا ما أشار إليه رئيس الوزراء المصري بقوله: ((لا تستطيع حكومة عاقلة أن تفرط بمياه النيل))[٣]. هذا وتوضـــح الخريطة (٣٢) الدوائر الجيوبولتيكية في حوض النيل.

---

(١)د. حسين عليوي عيشون، مشكلة المياه في الوطن العربي، مصدر سابق، ص٢٠٣-٢٠٤.
(٢) غسان دمشقية، مصدر سابق، ص١٤١-١٤٢.
(٣) حسين عليوي عيشون، مشكلة المياه في الوطن العربي، مصدر سابق، ص٢٠٢.

خريطة رقم (٣٣) الدوائر الجيوبولتيكية في حوض النيل



المصدر/ أرنون سوفير، مصدر سابق.

المبحث الخامس

المياه العربية ومستقبل الأمن القومي

أولاً: الأمن الغذائي العربي يرتهن بالماء

تعاني كل الدول العربية من عجز مائي واضح بصرف النظر عن إمكانية مواجهة هذا العجز. وقد تم تقسيمها إلى عدة مجموعات في ارتباط هذا العجز بالميزان التجاري الكلي والميزان التجاري الغذائي مع بداية التسعينات [١].

ويوضح الجدول رقم (٥٧) مجموعة الدول العربية ذات الوضع التجاري القوي وتعتبر من كبار مستوردي الغذاء. وعلى الرغم من مواجهة معظم هذه الدول لعجز مائي إلا أنها لا تتأثر بالسياسات الدولية ذات الصلة بموضوع المياه. ويتبين من الجدول رقم (٥٧) أن كل دول هذه المجموعة باستثناء البحرين كانت تتمتع بفائض في الميزان التجاري في الوقت الذي تواجه فيه كلها بعجز في الغذاء، وهي جميعها تعاني من عجز مائي. وتكشف بيانات تلك المجموعة من الدول عن ازدواجية واضحة في الثروة المالية مقابل عجز غذائي ومائي في معظم أقطارها.

جدول رقم (٥٧) مجموعة الدول ذات الفائض في الميزان التجاري والعجز الغذائي والمائي

الدولة	الميزان التجاري بليون دولار	الميزان الغذائي بليون دولار	العجز في المياه كم٣
البحرين	-٠,١	-٠,٢٥	-٠,١٥
الكويت	+٣,٠	-٠,٣	-٠,١٥
قطر	+١,٠	-٠,١٥	-٠,١٠
السعودية	+٤,٠	-٣,٥٠	-١,٠
الإمارات	+٧,٠	-٠,٩٠	-٢٠.

(١) توني الان، مصدر سابق، ص١٧-٢٢.

المصـــــدر / توني الان، فجوة الغذاء في العالم العربي والحلول الواقعية، الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، آذار - حزيران، ١٩٩٢، ص١٧.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٥٨) حالة المجموعة الثانية من الدول العربية التي تواجه بعجز تجاري وغذائي كبير في الوقت الذي تتأثر أيضـاً بالعجز المائي كما أن معظم بلدانها تتأثر بالسياسات المائية في المنطقة.

جدول رقم (٥٨) مجموعة الدول ذات العجز في الميزان التجاري والغذائي والمائي

الدولة	الميزان التجاري بليون دولار	الميزان الغذائي بليون دولار	العجز في المياه كم٣
الأردن	-٢,٠	-٠,٣٠	-١,٠
لبنان	-١,٥	-٠,٢٠	-
سوريا	-٢,٠	-٠,٥٠	-٠,١٥
مصر	-٦,٠	-٥,٥٠	-١٠,٠
اليمن	-١,٠	-٠,١٠	متوقع
المغرب	-١,٠	-	متوقع
تونس	-١,٠	-٠,٢٠	-٠,٢٠

المصدر / توني الان، مصدر سابق، ص١٧

وتشـــير بيانات الجدول رقم (٥٨) إلى أن هذه المجموعة من الدول تواجه بعجز تجاري وغذائي ومائي، بالإضــافة إلى هاتين المجموعتين فإن بقية الدول العربية لا تستثنى من شمولها لأحد عناصر العجز في التجارة أو الغذاء أو الماء.

ويصعب وضع هذه الدول في تصنيف واحد، إذ إن دولة مثل العراق قبل آب عام ١٩٩٠ كانت صـاحبة فائض تجاري إلا أنها تواجه بعجز مائي وغذائي نظراً للدور التركي في موضـــوع المياه بالنســبة لنهر الفرات وقيامها بمشــروع جنوب شــرق الأناضول[١].

(١) حسـان الشـوبكي، الأمن المائي العربي، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، ع٧٦، ك٢، ١٩٩١، ص١٧-٢٢.

أما في السـودان فإن الطلب على المياه يتزايد بصـورة كبيرة؛ لزيادة المسـاحة المروية بحيث وصـل اسـتهلاكه الحالي إلى نحو ١٩ مليار م٣. وإذا ما نفذت المشـروعات المقترحة فإنه سـيحتاج إلى نحو ٣٠ مليار م٣. وهذا التقدير المرتقب يتجاوز حصـته الحالية من جميع روافد النيل والمقدرة بنحو ٢٠,٣٥ مليار م٣، أي أنه سيواجه بعجز يقترب من نحو ١٠ مليارات م٣ [١].

إن مظاهر العجز المائي العربي تتجسد بصورة واضحة في العديد من المقارنات الدولية، فبينما يصل سكان الدول العربية إلى نحو ٤,٣% من سكان العالم في عام ١٩٩٠ إلا أن نصيبهم من الموارد المائية المتجددة لا يمثل إلا نحو ٠,٧٤%من المياه المتجددة في العالم،وهذا يعني انخفاض متوسـط نصـيب الفرد منها إلى نحو ١٧٤٤م٣ سنوياً في حين أن المتوسط العالمي يصل إلى نحو ١٢٩٠٠ م٣ سنوياً[٢].

أ. العجز الغذائي العربي الراهن وصورته المستقبلية

لا تختلف مظاهر العجز الغذائي كثيراً عن مظاهر العجز المائي في اتجاهاتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة وكذلك بالنسـبة لمسـتقبلها في ظل الأداء القومي والقطري الراهن.

وربما يوضح مؤشر الاعتماد على الخارج منذ بداية عقد السبعينات حتى نهاية عقد الثمانينات وفي توفير احتياجات الوطن العربي، حالة التدهور الكبيرة في الأمن الغذائي العربي عبر هذين العقدين كما هو مبين في الجدول رقم (٥٩).

وتقدم بيانات الجدول صـورة بالغة للدلالة على مدى الاعتماد المتزايد على الخارج لتوفير معظم الحاجات الأسـاسـية من الغذاء وفي مقدمتها الحبوب والتي تزايدت نسـبة الاعتماد على الخارج للحصـول عليها من نحو ١٩,١% في بداية السبعينات إلى نحو ٥٠,٨% في نهاية الثمانينات.

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٧.
(٢) المصدر نفسه، ص١٩.

كما يتجســد زيادة الاعتماد على الخارج من منتجات غذائية رئيســة أخرى وفي مقدمتها الزيوت النباتية والتي قفزت من نحو ٢٩,٥% في مطلع السبعينات إلى نحو ٦٩,٢% في نهاية الثمانينات والصورة نفسها تنطبق على البقول واللحوم والألبان. كما أن بعض المنتجات تحولت من فائض إلى عجز في نهاية الثمانينات (البقول والخضر).

جدول رقم (٥٩) اعتماد الوطن العربي على الخارج في توفير الغذاء (%)

مجموع المحاصيل والمنتجات الزراعية	السنوات			التغيير السنوي	
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٩
جملة الحبوب	١٩,١	٤١,٦	٥٠,٨	٨,١	٢,٢
منها القمح	١٧,١	٤٩,٥	٥٤,٩	١٠,٨	١,٢
البقول	(٢٢,٩)	٧,٧	١٨,٤	-	١٠,٢
الزيوت النباتية	٢٩,٥	٢٢,٩	٦٩,٢	(٢,٥)	١٣,١
السكر	٦٦,٠	٧٣,٨	٦٥,٠	١,١	(١,٤)
الخضر	(٢,٥)	(٠,١)	٢,٣	-	-
الفواكه	(١٣,٦)	(٢,٤)	(٠,٨)	-	-
جملة اللحوم	١٢,٥	٣٠,٧	٢٢,٢	٢٨,٥	(٣,٥)
لحوم حمراء	٣,٥	١٧,٧	٢٣,١	١٧,٦	٣,٠
لحوم دواجن	٧,٥	٤٧,١	٢٠,٧	٢٠,٢	(٨,٧)
أسماك	(٨,٢)	(٠,٤)	(٧,١)	-	-
ألبان	١٥,٧	٣٩,٧	٤٠,٩	٩,٧	٠,٣
بيض مائدة	٩,٣	٢٣,٣	٧,٢	٩,٦	(١٢,٣)

(*) الأرقام بين اقواس سنوات تغير وجود فائض، الأرقام بين قوسين في التغير النسبي تغير نمو سنوي في نسبة الاعتماد على الذات.

المصـدر/ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضـاع الأمن الغذائي العربي ١٩٩٠، جامعة الدول العربية، الخرطوم، أيلول، ١٩٩١، ص٨٤.

وتتجســد مظاهر العجز الغذائي العربي من خلال التعرف على قيمة الفجوة الغذائية التراكمية خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٠ والتي بلغت إلى إجمالي الواردات تقديراً ربما

يتجاوز أي تصور، حيث بلغت حوالي ١٤٩,٣ مليار دولار كما موضح في الجدول رقم (٦٠). ويلاحظ أن نسبة الحبوب تصل إلى حوالي ٣٧,٣% من قيمة هذه الفجوة.

جدول رقم (٦٠) قيمة التراكمية للمنتجات الغذائية في الوطن العربي (مليون دولار)

المحاصيل والمنتجات	القيمة	%
الحبوب منها	٥٥٧٠٨	٣٧,٣
القمح	٣٣٦٨٣	٢٢,٦
السكر	١٤٧٦٠	٩,٩
الخضر والفواكه	١١١٩٦	٧,٥
البقول والدرنيات	٣٦٤٩	٢,٤
الشاي والقوه والتبغ	١٦٢١٩	١١,٤
اللحوم	١٦٢١٩	١٠,٩
الزيوت النباتية	١١٧٢٨	٧,٩
البيض	١٩٢٤	١,٣
الألبان	١٧٠٩٩	١١,٤
المجموع	١٤٩٢٥٠	%١٠٠

المصـــدر / التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد، ١٩٩٢، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ص٢٥٩.

إن صـورة الانكشـاف الغذائي العربي تبدو واضـحة أيضـاً إذا ما تبين أن نسـبة واردات الوطن العربي من حجم الواردات العربيـة يفوق وبدرجة كبيرة في معظم المنتجات الأساسية نسبة عدد سكان المنطقة في العالم والبالغة نحو ٤,٢% (١).

إن صـورة المسـتقبل تتضـح في أحدث تقارير منظمة الأغذية والزراعة الدولية بالنسـبة للقطاعات الزراعية في دول المنطقة العربية. إذ يشـير التقرير إلى أن دول المنطقة ستواجه خلال القرن الــ ٢١ بعدد من اللايقينيات (**Uncertainties**) بالنسبة للأوضــاع الاقتصــادية والاجتماعية والتنمية الزراعية. إن هناك شـكاً واضـحاً في قدرة

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢، ص٢٥٩-٢٦١.

دول المنطقة على زيادة بل وربما الحفاظ على المستوى الحالي من متوسط نصيب الفرد من الغذاء. ويعزو التقرير ذلك إلى أن مستوى الأداء الضعيف في متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء يعود إلى النمو الكبير في السكان [١].

وهكذا يتضح أن القطاع الزراعي يعد حجر الزاوية في الأمن المائي العربي لاسيما وأنه مسؤول عن عنصر مهم من عناصر قوة الدولة ألا وهو الغذاء، وبالتالي فإن التفكير السليم ينبغي أن يتجه صوب مشكلة الغذاء العربي بشكل رئيسي لاسيما وإن معدلات النمو السكاني في الوطن العربي تبلغ نحو ٣% في حين أن معدلات نمو الاستهلاك الغذائي تبلغ ٥% في الوقت الذي يبلغ فيه معدل نمو الإنتاج الغذائي ٢% [٢].

وبناء على ذلك فإن الأخطار التي تواجه الثروة المائية العربية تهدد بفقدان الحد الأدنى من الأمن الغذائي العربي الذي أضحى بالتدريج من أهم العناصر الاستراتيجية في تحديد الأمن القومي العربي.

ثانياً: مستقبل المياه العربية في ظل النظام الشرق ـ أوسطي

إذا كان التردي في تحقيق الأمن المائي والغذائي العربي ملمحاً أساسياً خلال فترة الحرب الباردة ـ ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي ـ، فإن السؤال المطروح هو: ما هو الوضع بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وانهيار التضامن العربي والذي كان متوافراً نسبياً فيما قبل العدوان على العراق وما تبعه من آثار ؟ ربما كان من بينها الدعوة لمحادثات السلام بين العرب والكيان الصهيوني، ومن المعروف أن موضوع المياه يدخل كأحد مكونات المفاوضات الجارية ضمن المكونات الأخرى حول السلام مع الكيان الصهيوني. وتجدر الملاحظة إلى بروز الدور التركي الإقليمي في موضوع المياه ضمن إطار مشروع تركي أكبر للتعاون الإقليمي مع دول المنطقة بما فيها "إسرائيل".

---

(١) **F.A.O (١٩٩٢), The State of Food and Agriculture, ROME.**

(٢) محمد أزهر سعيد السماك، العلاقات السكانية والاقتصادية بين الموارد المائية والأمن القومي العربي، مجلة الأمن القومي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٣، ١٩٨٩، ص١٣٠-١٣٢.

إن اســـتمرار حالـة الوهن العربي في مواجهـة تحديات مخاطر العجز المـائي والغذائي ربما تؤدي إلى انهيار مروع في الأمن القومي العربي يتجاوز أي حدود سـلبية متوقعة. ومن شـأن حالة التشـرذم العربية والانقسـامات المتزايدة ما بعد أم المعارك (حرب الخليج) وآخرها ذلك الانقسـام الواضـح بين ((التوأمين)) مصـر والسـودان أن يمهد الأسـاس لفرض بديل شـرق أوسـطي يحقق للأطراف العالمية المهيمنة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الإقليمية، وخاصـة "إسرائيل" وتركيا وإيران مستقبل منطقة الشرق الأوسط أو مع أثيوبيا وبعض دول حوض النيل الأخرى (أفريقيا) مسـتغلين حالة الوهن العربي لمزيد من تحقيق أمنها المائي والغذائي على حسـاب أمن المنطقة العربية. ومن المتوقع - إذا ما اسـتمرت تلك الحالة المروعة - أن تؤدي التحولات العالمية والإقليمية الراهنة المتوقعة إلى النتائج الآتية على الأمن المائي العربي:

- استمرار "إسرائيل" في اعتداءاتها على المياه العربية في قطاع غزة والضفة الغربية ومياه نهر الأردن وغيرها من المياه التي تسـيطر عليها. وسـتسـعى "إسرائيل" في ظل غياب توازن القوى، والذي هو في صالحها أن تصل إلى الحصول على جزء من هذه المياه مقابل تخليها عن الأراضي العربية المحتلة إن تخلت عنها بالكلية.
- يعكس التنسـيق الواضـح بين كل من تركيا و "إسـرائيل" في التحرك في المنطقة بدعوى التعاون الإقليمي إلى الضـغط المتزايد على كل من سـوريا والعراق وربمـا التلويح لبعض دول المنطقـة الأخرى بـإمكـانيـة التعـاون الاقتصـادي في مقابل التخفيف من حدة العجز المائي لكل دول المنطقة بما في ذلك السعودية ودول الخليج [١]. ومن الواضح أن كلاً من تركيا و "إسرائيل" لاسيما وأن تعظيم العوائد الاقتصادية والسياسية على حساب الموارد المائية العربية من ناحية، أو عدم تحقيق السلام العادل من ناحية ثانية، أو فرض

---

(١) جلال عبد الله عوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - الجيزة، ١٤-١٦، كانون١، ١٩٩١، ص١٣.

الهيمنة الاقتصادية والتكنلوجية على معظم الدول العربية خاصة معظم الدول الآسيوية من ناحية ثالثة، وربما هذا هو الأهم المزيد من الصراع بين كل من العراق وسوريا على الموارد المائية المحدودة من ناحية رابعة [١].

- إن التحرك المكثف "لإسرائيل" في القارة الأفريقية في مقابل العجز العربي عن المواجهة ربما يدفع ببعض بلدان حوض النيل وخاصة أثيوبيا إلى التحرك للحد من الحقوق التاريخية المشروعة لمصر من مياه النيل، إما بصورة مباشرة من خلال القيام بمشروعات السدود وتنمية الموارد المائية المؤثرة على تدفق المياه للسودان باعتبارهما حقوقاً وطنية مشروعة لشعوبها في التنمية. أو بصورة غير مباشرة من خلال حركة "إسرائيل" النشطة، في مقابل عجز الدول العربية وخاصة مصر في مواجهتها، من خلال إثارة النزاعات بين دول حوض النيل بما يحول دون القيام بمشروعات مشتركة تحقق الفوائد المتبادلة لدول الحوض.
- إن نمو الخلافات وتصعيدها بين مصر والسودان، وهما الشريكان الأساسيان في الاتفاقية الخاصة بمياه النيل عام ١٩٥٩ لا يؤثر سلباً فحسب على كل منهما، بل يتجاوز الأمر ذلك إلى اعتباره مبرراً لإشاعة المزيد من الخلاف بين دول حوض النيل ويقدم أرضية خصبة "لإسرائيل" وغيرها من دول الحوض للتمرد على حقوق مصر التاريخية، ويؤدي بالتالي إلى تأجيج صراعات المياه في غير صالح مصر على وجه الخصوص.

---

(١) المصدر نفسه، ص٥.

ثالثاً: استراتيجية المواجهة

لابد من النظر إلى مستقبل مشكلة المياه في المنطقة من خلال ثلاثة محاور رئيسة أو سيناريوهات محتملة أو ممكنة الحدوث لوضع تصور واضح حول مشاكل المياه في المنطقة، فالسيناريو الأول: هو التعاون العربي - العربي، والسيناريو الثاني: التعاون الإقليمي، والسيناريو الثالث: هو احتمالات الصراع في المنطقة.

أ. على المستوى العربي

إن التعاون العربي العربي حول موضوع المياه أصبح ضرورة، بل أمر لازم لطبيعة التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه الدول العربية، ومن أجل حماية الموارد المائية العربية وتوفير الأمن المائي العربي. وإن مجابهة التحديات تدعو بشدة العالم العربي إلى تقويم موقفه في حالة وضع أمنه المائي وإعادة النظر في سياساته المائية، وإن دخول القرن الواحد والعشرين الذي أستطيع أن أقول إنه بدأ فعلياً منذ فترة وجيزة يتطلب القدر الأكبر من التعاون والتنسيق لحماية المياه العربية وتوفير الأمن المائي العربي، ولابد للعالم العربي أن يدرك فعلياً وعملياً مدى الأخطار والتحديات التي تحيط به، ويتجاوز الخلافات السياسية الثنائية أو حتى المحاور المتصارعة من أجل بناء استراتيجية عربية مائية موحدة.

حقيقة الأمر أن الأمن القومي العربي هو شيء أو مبدأ متكامل لا يمكن تجزئته، وإن دخول القرن الواحد والعشرين يتطلب منا استراتيجية عربية متكاملة وشاملة في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري والمالي والمائي. إن الأمن المائي العربي هو جزء لا يتجزأ من الأمن الغذائي العربي، وكلاهما جزء من الأمن القومي العربي الشامل والمتكامل.

لابد هنا من تشكيل لجان فنية متخصصة لدراسة الأوضاع المائية بين سوريا والأردن ولبنان والسلطة الوطنية الفلسطينية واتخاذ مواقف ومعايير موحدة، وفي الوقت نفسه لابد من تشكيل فرق فنية بين سوريا والعراق وإيجاد السبل الكفيلة للتعاون المائي بين البلدين، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مصر والسودان، ولابد من

تفعيل الاتفاقيات الموقعة بينها وتحديها بما يتلاءم مع مصـــالحها الوطنية في ضوء المتغيرات المتسارعة [1].

ومن أجل المزيد من التعاون العربي لابد من تفعيل دور الجامعة العربية ومنظمات العمل العربي المشـــترك، وإنشـــاء وتأســيس المعاهد والمراكز العلمية المتخصصة لدراسة الأمن المائي وتوفير المعايير والأرقام والإحصاءات لأجهزة القرار السياسي، وكذلك لابد من إقامة المشاريع المائية المشتركة من استغلال كل قطرة ماء في الأرض العربية وكل ذلك لخدمة المصلحة القومية العليا.

لقد أوضـــح المكتب العربي للمشـــاريع الإقليمية العوامل التي تؤثر في تنمية وتحسين استخدام المياه في الوطن العربي وحددها بالنقاط الآتية:

- في الكثير من الأقطار العربية نجد أن عملية جمع المعلومات الأســاســية في مجال المياه غير متطورة ولا تتبع سـيراً علمياً إلى حد أنها معدومة في بعض الأقطار، وبالتالي لا توجد أية قاعدة معلومات يمكن الاعتماد عليها من أجل التخطيط العلمي لمصادر المياه واستغلالها.
- قلة المعاهد العربية المتخصصة في مجال المياه والنقص الواضح في المناهج الجامعية في هذا الخصوص بالذات.
- عدم وجود برامج مدروســة للتثقيف على وســائل المحافظة على المياه وعدم تبذيرها.
- قلة الخبرة العربية في مجالات التطبيق والصيانة.
- عدم وجود مراكز للوثائق والمراجع العلمية في كثير من الأحيان.

لذلك يتطلب الأمر العمل على تشكيل هيأة عربية مشتركة للمياه مستقلة أو ضمن إطار جامعة الدول العربية، تأخذ على عاتقها جميع ما يخص الشؤون المائية

---

(١) لدراســة أكثر تفصــيلاً عن التعاون المائي العربي راجع:عبد الجبار عبد مصــطفى، التعاون المائي العربي: الإمكانات والقيود، مجلة حولية العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع١، أيلول، ٢٠٠١، ص٣٥-٤٤.

العربية ســـواء أكان ذلك بين الأقطار في الداخل أم الخارج فيما يتعلق الأمر بالخطط والسياسات المائية مع دول الجوار الجغرافي [1].

ب. على المستوى الإقليمي

لعل التعاون الإقليمي في موضـــوع المياه يفضـــي إلى تعاونه مع دول الجوار المتشـــاركة في أحواض الأنهار مع الأقطار العربية وفق ســـياســـة حســـن الجوار والتفاهم، كما يدفع التعاون الإقليمي إلى إقامة علاقات متطورة بين دول الحوض الواحد المشـــترك، وبالتالي تدعيم الجانب الســـياســـي بجوانب اقتصـــادية وثقافية وغيرها.

لابد من الرجوع إلى الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية في حالة الخلاف وعدم التفاهم لحل أو تحجيم قدر الإمكان وتجنب النزاع والتصارع بكل أشكاله وسبله[2].

ويرى بعض الأطراف أنه يلزم لتحقيق التعاون الإقليمي توفر حســـن النية بدوره وهذا بدوره، يقلل حدة التوترات القائمة ويســـاهم في خلق جو من التعاون الإقليمي بدءاً بقضايا المياه لحاجة المنطقة إليها، ويرى بعضهم أن نجاح عملية (السلام) التي ستحل المشـاكل السـياسـية والأزمات العالقة سـتتيح لكل الأطراف وضـع معايير وإجراءات للتعاون في اقتســـام مصـــادر المياه وإعادة إدارة المياه بطريقة تخدم المنطقة وشعوبها انطلاقاً من مبدأ المياه في منطقة الشرق الأوسط والتي هي مصنفة بأنها مياه دولية. ويرى أن حالة التعاون يجب أن تستند إلى النقاط الآتية [3]:

أولاً: اعتماد الأطراف المختلفة مبدأ الحوار كوســـيلة لحل المشـــكلات الإقليمية ومشاكل المياه.

ثانياً: المنهج المعتمد في حل المشكلات يجب أن يكون شاملاً ومتكاملاً.

---

(١) نصيف جاسم المطلبي، الأمن المائي العربي، مصدر سابق، ص٨٩.

(٢) نصيف جاسم المطلبي، الأمن المائي العربي، مصدر سابق، ص٨٩-٩٠.

(٣) **J. Allan, Water, Peace and The Middle East Negouating Resources in The Jordan Vasin, Taeris Academic studies, N.Y. ١٩٩٦, p.١٠-١١.**

ثالثاً: إعطاء جميع الأطراف حقوقها في المياه غير منقوصة وبالتساوي استناداً إلى ميثاق إقليمي موحد **One Regional Charter**.

وإن التعاون الإقليمي مع دول الجوار الجغرافي العربي أصبح ضرورة، وإنه يجب عقد الاتفاقيات الإقليمية استناداً للقانون الدولي والأعراف الدولية المعمول بها، أو مقارنة بالدول التي لديها اتفاقيات متشابهة فيما يتعلق بالأحواض المائية المشتركة والأنهار الجارية في أكثر من دولة، وفي هذا المجال هناك الكثير من الاتفاقيات التي عقدت تعالج مثل هذه القضايا، وإن أي تعاون مع دول الجوار العربي يجب أن يقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة بين الأطراف المختلفة.

ويرى بعضهم ضرورة فصل الجانب أو الخلافات السياسية عن المائية في التعاون مع دول الجوار وباعتقادي هذا أمر في غاية الصعوبة؛ لأن المشكلات متداخلة مع بعضها الآخر، وحقيقة الأمر أن التعاون مع دول الجوار مثل: تركيا، وإيران، واثيوبيا، أمر ليس غاية في الصعوبة؛ لوجود قواسم مشتركة بين تلك الدول والدول العربية، وما دامت المصلحة مشتركة وفيها نفع متبادل والحالة هذه لابد من خلق آليات جديدة للحوار والتعاون في ظل المتغيرات المتسارعة، والتي تدعو العرب لفتح قنوات الحوار، وما دامت مصالحنا تتطلب ذلك فعلينا أن نبدأ [١].

وضمن هذا السياق، اقترحت لجنة تابعة للأمم المتحدة قيام آلية تتولى مهمة تنسيق وإدارة الموارد المائية على نطاق إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وغربي آسيا، وتقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ((الاسكوا)) باقتراح مفصل لإنشاء ((مجلس إقليمي للتنسيق في مجال الموارد المائية)) وحددت اللجنة أربعة أهداف رئيسة للمجلس المقترح تشمل:

- تنسيق سياسات وبرامج الموارد المائية للمنظمات الدولية والإقليمية والثنائية، وتوفير الدعم لبلدان المنطقة، وصياغة أنشطة مقترحة حسب الحاجة.

---

(١) عبد الملك عودة حمادي، التعاون الإقليمي في القرن الأفريقي وحوض النيل، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٠٤، نيسان، ١٩٩١، ص١٣٢.

- تشـــجيع التعاون الإقليمي في القضـــايا المشـــتركة أو في مجال مكافحة الآثار السلبية الناتجة عن تنمية الموارد المائية.
- توفير قاعدة لتشجيع الحوار وتبادل الآراء بشأن القضايا المشتركة بين الدول.
- دعم وتطوير الآليات المؤسـسـية لتنسـيق إدارة الموارد المائية على مسـتوى الأحواض، إلى جانب القيام بشـكل دوري باسـتعراض التقدم الذي يتم إحرازه في مجالات برامج المياه العذبة للخطط المقررة للقرن الحادي والعشرين [١].

وتعهدت اللجنة التابعة للأمم المتحدة بأن يتولى المجلس التنسيقي: تعزيز القدرات التكنولوجية والمســـاعدات في نقل المعلومات والخبرة الفنية والطرق غير التقليدية لتوزيع قاعدة الموارد مثل تحلية المياه، وإعادة استخدام المياه [٢].

ج. احتمالات الصراع

يعتقد البعض أن الصــــراع على المياه ســـيكون المدخل لأية نزاعات أو حروب مســـتقبلية، وفي ندوة مركز الدراســـات الاســـتراتيجية والدولية في العام ١٩٨٨ ((سياسـة الندرة: المياه في الشـرق الأوسـط)) كانت التوصـيات حول أحواض المياه في الشرق الأوسط، النيل، والفرات، الأردن وروافده، حيث إن دول المنطقة تواجه نقصـــاً حاداً في المصـــادر المائية، وإنها تقف على حافة الهاوية لأزمة جديدة من أزمات المصـادر الطبيعية ألا وهي المياه [٣]. ويؤكد بعض الخبراء والمختصـين أن المناطق الساخنة التي ستقود إلى صراع مسلح هي: حوض الفرات، وحوض النيل، وحوض الأردن وروافده[٤].

---

(١) قدس برس، الأمم المتحدة تقترح إنشاء مجلس تنسيقي بين دول الشرق الأوسط للسيطرة على الموارد المائية، مجلة قضايا دولية، الباكستان، ع٢٤٤، ص١١.

(٢) المصدر نفسه، ص١٢.

(٣) حســن بكر، المنظور المائي للصــراع العربي - "الإســرائيلي"، الســياســة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٠٤، ١٩٩١، ص١٥٤.

(٤) عبد الملك عودة حمادي، مصدر سابق، ص١٣٣.

ويقول شـــمعون بيريس: ((إذا لم تبرم "إســـرائيل" الســـلام مع ســـوريا ولبنان والأردن فإن حوضـي اليرموك والأردن قد يصبحا مجدداً مصـادر الأعمال العدائية الخطيرة))[1]. والرؤية "الإسرائيلية" - كما أسلفنا - تقوم على أن المياه هي مشتركة ولابد من التعاون مع الأطراف جميعها لاســـتغلالها أفضـــل اســـتغلال وتدعو "إســـرائيل" إلى إقامة نظام إقليمي يمكن من خلاله التخطيط وتنفيذ مشـــاريع التنمية وخصوصاً في مجال المياه وتوزيعها على أساس اقتصادي، وتدعي وجهات النظر "الإسرائيلية" أن الحاجة تدعو إلى تغيير السياسات والمواقف وأن نقص المياه يدعو الدول العربية إلى أن تتغير تغيراً جذرياً، وإن "إســـرائيل" لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه أية سياسات أو مشاريع تضر بمصالحها، هذا من جانب، والجانب الآخر هو الســياســات المائية التركية التي تهدد الأمن القومي العربي، والأمن المائي العربي، وتضر بالواقع الاقتصادي خصوصاً في سوريا والعراق.

ويعتقد أن تركيا جادة في اســتخدام ســلاح المياه لتهديد الأمن القومي العربي من خلال تلك المشاريع التي تقيمها على نهري الفرات ودجلة، وترفض بصورة مطلقة مبدأ تقسـيم المياه بين الدول المشــاركة بالنهرين على أســاس أن منابع هذين النهرين هي تركية، ولا تعترف بالاتفاقات الدولية، والأعراف الدولية، والأعراف الدولية السـائدة في هذا المجال، وترفض بصـورة مطلقة إبرام أي اتفاقية تقسـم بها مياه نهر الفرات. وإن التحالف التركي - "الإســـرائيلي" ســـيكون حالة ضـــاغطة على الدول العربية - سوريا والعراق - ولابد من إيجاد الوسـائل والآليات لكسر حالة الاختراق هذه ناهيك عن التعاون السياسي والعسكري والمائي بين كل من "إسرائيل" وأثيوبيا الذي يشكل حالة ضاغطة على كل من مصر والسودان. باختصار فإن هذه الصورة القائمة للحالة المائية العربية، واستمرار بؤر النزاع قائمة ومحتملة في أي وقت.

وإذا ما رحنا نتصور مشاهد - سيناريو - لحروب / معارك تديرها أطراف غير عربية من أجل المياه، فثمة ملامح لهذه المشاهد، ترتسم في الصياغات الآتية [2]:

---

(١) شمعون بيريس، مصدر سابق، ص١٤.

(٢) فهد مقبول الغبين، مصدر سابق، ص١٦٢.

١. مشـهد حرب/معركة تديرها "إسـرائيل"، يكون هدفها الحفاظ على ما كسـبته بالقوة من موارد المياه العربية، أو وضـع اليد على مورد جديد، أو تدمير مشـروع عربي يؤثر على ما كسـبته بالقوة. وفي هذا المشـهد سـتجعل "إسـرائيل" عمليتها العسكرية في شكل ضربة تتصف بالمفاجأة والقوة والحسم وفرض الأمر الواقع. وهذا النوع من العمليات لا يحتاج إلى احتلال أرض، لذلك يمكن أن تقوم به قوة جوية، أو قوة مدرعة سهمية الاختراق.

٢. مشـهد حرب/معركة تديرها تركيا. ويفترض هنا أن تبادر تركيا، بادئ ذي بدء إلى سـوء تحكم في مياه حوض دجلة والفرات، بشـكل يؤدي إلى الإضـرار بسورية والعراق رياً وتوليد طاقة واستعمالاً حياتياً للمياه، وهو إضرار قد يبلغ حد الكارثة إذا كان التحكم التركي ذا أغراض سياسية. وسيكون بعيداً عن التصور أن تكون الردود الدفاعية لسورية والعراق مجتمعين أو منفردتين، ذات طابع عسكري، إلا إذا بادرت تركيا إلى القيام بضربة وقائية مسبقة.

٣. مشـهد حرب/معركة تديرها أثيوبيا أو بعض دول حوض النيل. ويفترض هنا أن تلجأ بعض دول الحوض إلى الضـغط على مصـر أو السـودان بواسـطة إنقاص صـبيب النهر الأزرق، الرافد الأكبر للنيل، بحيث تضـر الكمية المقتطعة من المياه بالمصالح الزراعية والطاقية والحياتية للسودان ومصر. وقد يكون الدافع الذي يكمن وراء الاقتطاع مصلحة دولة أو دول من الحوض، أو خدمة غرض أجنبي. وبالرغم من أن الأمر قد لا يبلغ حد الصـراع المسـلح؛ لضـعف الافتراض الذي بني عليه المشهد، لا يمكن إسقاط هذا الاحتمال إسقاطاً مطلقاً، فالمتغيرات الإقليمية والأفريقية والدولية لها تأثيرها في هذا المجال.

هذا عن مشـاهد متصـورة لحروب / معارك تديرها أطراف غير عربية. أما مشاهد الدفاعات أو ردود الفعل العربية فيمكن تكثيفها في ثلاثة مشاهد:

١. في حالة التجزئة والتفكك العربي الراهنة، من المتوقع أن تجري النزاعات بشأن المياه بين بعض الدول العربية ودول الجوار على أساس قطري وليس قومي، في حين قد يدعم الموقف القطري موقف سياسي جماعي.

٢. في حالة تعميم تجربة التنظيمات الجهوية العربية (على شاكلة: مجلس التعاون لدول الخليج العربية،واتحاد دول المغرب العربي) فثمة إمكانية تشكل ملامح مشهد للتعاون الجهوي العربي.
٣. ثمة مشهد لاحتمال عربي ثالث - وهو الأبعد - يفترض فيه أن يبلغ أحد النزاعات على المياه والحقوق العربية حداً تتوافر له ظروف وشروط عربية وإقليمية ودولية خاصة، ويفرض نفسه على الواقع العربي، فتتنادى الدول العربية إلى الدفاع عن امنها المائي، وتعيد - ولو بشكل آخر - تجربة ١٩٦٤، من حيث التخطيط لعمل مشترك يستثمر المياه العربية لخير الأرض العربية وعمرانها، ويوفر لها عوامل الحماية والأمن.

رابعاً: النظام الشرق أوسطي... الآثار والتوقعات المستقبلية

إن قيام نظام شرق أوسطي على وفق الآليات المطروحة والدعم اللامحدود من قبل الإمبريالية العالمية وحسب الوضع الدولي المتمثل بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية والوضع العربي المجزأ وتعطيل القدرات العربية، وعلى ما أفرزه العدوان على العراق والشعب العربي ومعسكر الأنظمة السياسية الموالية والتابعة للولايات المتحدة وتحجيم قوة العراق الضاربة والمتمثلة بقوة العراق الصامد، فإن لهذا النظام آثاراً اقتصادية وسياسية وثقافية بالغة الخطورة. وبما أن الصراع العربي - الصهيوني هو صراع حضاري وشمولي، فإن آثاره ستكون هي الأخرى حضارية وشمولية.

إن الآثار المباشرة للبعد الشرق أوسطي على الأمن القومي العربي يمكن أن تتجسد فيما يأتي:

أ. تصفية القضية الفلسطينية، والقضاء على النظام العربي القائم في ظل الجامعة العربية، وإعادة صياغة هوية المنطقة كلها عن طريق إدماج الأقطار العربية مجزأة في نظم وعلاقات مع مناطق جيوبوليتكية غير عربية، بحيث تصار المنطقة إلى خليط من الثقافات والعروق والانتماءات والأديان عبر السيناريو الآتي:

- إدخال المغرب العربي إلى الفضاء المتوسطي (بلدان البحر المتوسط)، وإدخاله في منظومة التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوربي.

- إخضاع منطقة المشرق العربي التي تضم مصر، وسوريا، والأردن، والكيان الفلسطيني للهيمنة "الإسرائيلية"، وبمشاركة تركيا في إطار منطقة للتبادل الحر.
- تبقى دول الخليج العربي في تجمع خاص بها تحت خيمة مجلس التعاون الخليجي وتلتحق مستقبلاً بمنطقة التبادل التجاري الحر في إطار منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي.
- إدخال العراق وإيران وربما جمهوريات آسيا الوسطى التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي في منظومة أمنية جديدة.
- ضم بلدان الأطراف التي تشمل كل من (السودان، والصومال، واليمن) في منظومة أمنية اقتصادية خاصة بأفريقيا (١).

ب. دفع العرب إلى عقد اتفاقيات صلح منفردة مع "إسرائيل" من أجل تحقيق هيمنة "إسرائيلية"-أمريكية على المنطقة والتحكم بأسواقها وثرواتها وبأدائها وأدوارها السياسية وصولاً إلى جعل العرب مجرد أطرافٍ في منطقة متعددة الهويات وتغيير فكرة العروبة وتحويل العرب إلى مجرد شرق أوسطيين.

ج. إن النظام الشرق أوسطي سيؤدي إلى تدمير الأمن الاقتصادي العربي وسيعزز المصالح الأجنبية عبر مختلف الشركات متعددة الجنسية في كيانات وقطاعات الاقتصادات العربية.

د. توسيع المجال الحيوي الاقتصادي " لإسرائيل "؛ وذلك عن طريق إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية، وإقامة تعاون اقتصادي مالي يساهم في قيام سوق شرق أوسطية تمكن "إسرائيل" من زيادة صادراتها للمنطقة العربية مما يعزز آفاق الاعتمادية الذاتية وتقليص الاتكال على الدعم الخارجي.

---

(١) محمد زكريا إسماعيل، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد الثامن عشر، ع١٩٦، حزيران ١٩٩٥، ص١٠. راجع أيْضاً: محمود عبد الفضيل، الجوانب الاقتصادية للتحديات الشرق أوسطية مصدر سابق، ص١٤٨.

هـ. تطبيق إمكانية إحلال السـلام الاقتصـادي، بما ينطوي عليه من إنهاء حالة الحرب وإزالة العوائق الاقتصادية والسياسية وتغليب التعاون والتنمية الاقتصادية عن طريق قيادة " إسـرائيلية " والتي تتلقى بالمقابل دعماً عربياً عن طريق أموال ونفط الخليج زائداً الأيدي العاملة العربية، فضـلاً عن الاستفادة من المياه التركية وتكنولوجيا الشركات المتعددة الجنسيات بمساعدة عقول وخبرات " إسرائيلية ".

عليه يمكن القول إنه ليس من وليد الصـدفة أن يتم بعد إبرام أي اتفاقية أو نظام أمن بين دولة عربية و "إسـرائيل" أن يعلن بالمقابل عن إجراءات انفتاح اقتصـادي أو سـياسـي أو كلاهما معاً، وليس مصـادفة أن تكون هناك دول من خارج نطاق الطوق العربي هي أكثر اسـتعداداً لهذا الانفتاح الاقتصـادي وهي الأسـرع في الوصول إلى مستوى عال من التسوية مع "إسـرائيل" [١] وهو ليس وليد الساعة، إنما تم الإعداد والتمهيد له إعلامياً وسياسياً وهو وليد الهيمنة الأمريكية الراهنة على النظام الدولي،فضلاً عن أنه وليد الاختلال الراهن في موازين القوى في المنطقة[٢].

وهكذا جاءت قمة الدار البيضاء عام (١٩٩٤) لتشهد نقلة جديدة بهذا الاتجاه عن طريق تحويل بعض أفكار مجموعات العمل في المفاوضات المتعددة الأطراف إلى واقع عملي، فكانت الدار البيضاء بمثابة رسالة سياسية واضحة عن هذا التحول المهم [٣].

إذ قام الملك الحسن الثاني عاهل المغرب ـ وقتئذ ـ بدعوة ممثلين عن (٦١ دولة) تضم دول الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية والآسيوية، لحضور هذا المؤتمر في مدينة الدار البيضاء وذلك في محاولة لكسر الجمود الذي خيم على عملية السلام، ويعد هذا المؤتمر من أوائل المؤتمرات

---

(١) معن بشور، المشروع الشرق أوسطي، جذوره، دلالاته، احتمالاته، مجلة المنابر، بيروت، ع٧٣، شباط ـ آذار، ١٩٩٢، ص١٤٥.
(٢) المصدر نفسه، ص١٤٦.
(٣) خلدون ناجي معروف، مسارات الصراع العربي ـــــ الصهيوني في التسعينات، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع٨-٩ تشرين١، ١٩٩٦، ص١٠٠.

التي جمعت بين العرب و "الإسرائيليين" في حوار مفتوح للمناقشة بل التعاون الممكن في مجالات عديدة [1].

١. إن قيام النظام الشرق أوسطي يفسح المجال لغزو ثقافي لمجتمعات دول المنطقة من قبل "إسرائيل" والولايات المتحدة، والتي سبق وأن نجحت في كل من مصر وتركيا، ومن خلال النشاطات الاستخبارية، وإنشاء المراكز الثقافية والنوادي الاجتماعية [2].

وقد حذر الكاتب جلال أحمد أمين من مخاطر الانفتاح على "إسرائيل"؛ لأن "إسرائيل" ليست مجرد دولة من الدول بل هي مشروع وأن الهدف من هذا الغزو هو موجه أساساً لضرب الفكر العربي الإسلامي [3].

إذ إن العقل الاستراتيجي "الإسرائيلي" الحاكم يراهن على نشر نوع من حالة ذهنية أو سيكولوجية لدى العرب تكون بلا مضمون تاريخي ولا بعد وطني أو قومي أي حالة لا ثقافية، حالة نفسية - بيولوجيا - تحول كل عربي إلى فرد معزول، وتحول كل جماعة إلى أقلية مستفردة، وكل دولة إلى سلطة قامعة، وكل مجتمع إلى مشروع حرب أهلية [4]. (شكل رقم ١٨)

٢. سيؤدي المشروع إلى تنشيط الدور التركي في المنطقة بعد أن كان لتركيا دور مهم في حرب الخليج الثانية (أم المعارك)، لاسيما وأن تركيا لم تلق الترحيب في السوق الأوربية المشتركة؛ لذا فقد حاولت الولايات المتحدة تشجيعها ليكون لها دور في المشروع الشرق - أوسطي.

---

(١) نرمين السعدني، مصدر سابق، ص٢٤٧-٢٤٨.
(٢) محمود علي الداود، الأبعاد السياسية للنظام الاقتصادي الشرق أوسطي، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٧، تموز، ١٩٩٤، ص٢٩.
(٣) حميد سعيد، الحدود الثقافية لمشروع الشرق الأوسط، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٣، ١٩٩٢، ص١٤٥.
(٤) عبد الله أبو هيف، مصدر سابق، ص٦٢.

٣.كما سيؤدي المشروع إلى تنشيط الدور الإيراني في المنطقة على الرغم مما تدعيه من معارضتها للوجود "الإسرائيلي" في فلسطين فهي لم تعارض قيام نظام اقتصادي شرق أوسطي، خاصة وأن القيادة الإيرانية تسعى إلى دور أمني متميز في المنطقة، فهي كما يبدو ستقبل التحول في هذا النظام.

ومن خلال كل ما تقدم تبين أن مشروع الشرق أوسطية هو هجوم استراتيجي جديد على الوطن العربي يتحرك ضمن ثلاثة محاور هي:

١. تفتيت مفهوم الأمن القومي العربي وإحلال ما يسمى بالسلام في الشرق الأوسط بديلاً عنه على أسس قطرية تكون فيها الأقطار العربية دول قطرية منعزلة تماماً.

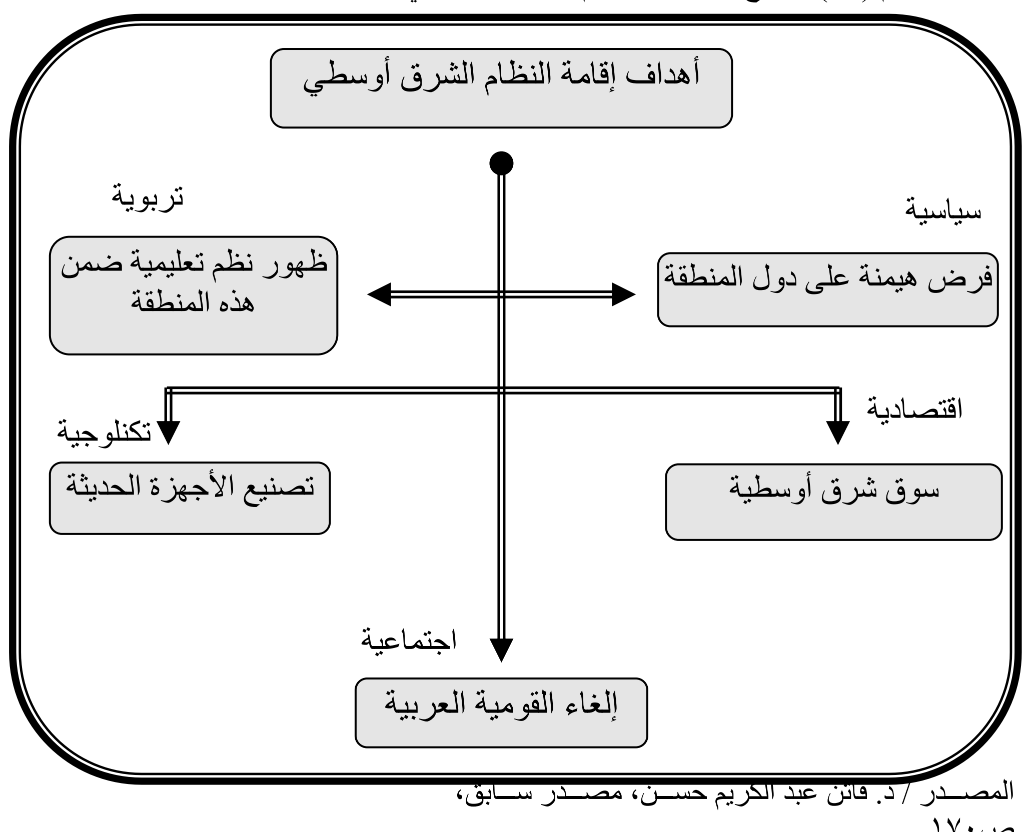
٢. تغليب الهرم الاقتصادي على الهرم السياسي العربي من خلال إقناع الأقطار العربية بالتركيز على المشاكل الاقتصادية على أساس أنها الأساس وليس التجزئة السياسية والتبعية الاقتصادية الخارجية، وعدم التكافؤ في تعاملهم مع الدول الرأسمالية التي تهيمن على اقتصادياتهم مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

يدعو في جانبه الاقتصادي إلى تبني مفهوم اقتصاد السوق وتحرير التجارة الداخلية والخارجية. وإلى خلق اقتصاديات استهلاكية في محاولة لامتصاص الفوائض المالية العربية وبذلك تسلب تلك الاقتصاديات ليس بالنفط والموارد الاقتصادية فقط بل وحتى سيولتها النقدية الفائضة.

يتبين من الشكل رقم (١٨) أن العامل السياسي والعامل التربوي يقعان ضمن خط واحد على طرفي المخطط وهذا يعني أن السياسة لها أبعادها بحيث اعتبرت الجانب التربوي جزءاً مهماً للتخطيط لهذا النظام.

فمن خلال السيطرة على النظم السياسية لهذه المنطقة (الوطن العربي) يمكنها أن تضع الاستراتيجيات التربوية لتلك البلدان تحت تصرفها. ويؤدي ذلك إلى خلق نظم بعيدة عن التوجهات القومية للدول العربية. أو دمجها مع توجهات قومية أخرى مكتسبة من نظم سياسية مجاورة.

الشكل رقم (١٨) يوضح تأثير إقامة نظام الشرق ـ أوسطي على حياة المجتمعات الواقعة ضمنه



المصدر / د. فاتن عبد الكريم حسن، مصدر سابق، ص١٧٠

الاستنتاجات

انصرفت هذه الدراسة لبحث مرحلة جديدة ومتطورة في الفكر الصهيوني ، فالمتغيرات الدولية الجديدة ، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم والعدوان على العراق ، أدى إلى انبثاق عصر جديد في تاريخ الصراع العربي - " الإسرائيلي " ، وبدء حلقة أخرى منه ، وهي مرحلة التسوية التي تحمل في طياتها إطاراً جديداً لشرق أوسط جديد ، يعد مشروعاً متقدماً للصهيونية الجديدة تحقيقاً لهدف صهيوني قديم ليسط جناحي " إسرائيل " من النيل إلى الفرات ، وإنهاء النظام الإقليمي العربي والاستعاضة عنه بنظم إقليمية (كالنظام الشرق أوسطي) وتثبيت الوجود " الإسرائيلي " وصولاً لخلق أجواء تتوافر فيها مستويات القبول المتبادلة والعلاقات السلمية وتحييد أهم القوى العربية في هذا الصراع بغية تحقيق كامل الأهداف الصهيونية ... وفي ضوء مضامين الفصول السابقة نستنتج الآتي :

١. يواجه الأمن المائي العربي تحديات مستقبلية متمثلة بالتحديات الطبيعية الناجمة عن تأثير العوامل الجغرافية وبخاصة المناخ . إذ ساهم مناخ منطقة المشرق العربي - الذي يتصف بالجفاف وقلة الأمطار الساقطة وتذبذبها - في خلق حالة من عدم التوازن بين دول المشرق العربي وبين دول الجوار الجغرافي (تركيا - إيران - أثيوبيا) التي تتميز بوفرة مواردها المائية التي يشكل المطر فيها المصدر الرئيس .
٢. يعاني الأمن المائي العربي من تأثيرات السلوك الفني والسلوك السياسي المائي للدول المجاورة للإقليم الجغرافي العربي . إذ إن معظم المياه السطحية ذات الأهمية الاستراتيجية تقع تحت هيمنة دول الجوار الجغرافي والكيان الصهيوني وبذلك أصبحت المياه عنصر قوة وظفته تلك الدول كورقة ضغط سياسية بهدف تحقيق أهدافها وتشكيل نظام شرق - أوسطي . تكون فيه مشاريع المياه المشتركة إحدى خطوات العمل الأساسية فيه . بعد ما اتضح بأن منطقتنا العربية تعاني شحةً في مواردها المائية المتاحة .
٣. يشكل الأمن المائي العربي صمام الأمان لتحقيق أمن غذائي عربي وبخاصة السلع الاستراتيجية الأساسية لسكان الوطن العربي .
٤. تعاني كلٌ من : الأردن وسوريا ولبنان ، عجزاً في مواردها المائية المتاحة بسبب ارتفاع الطلب عليه الناجم عن ارتفاع الكثافة السكانية إذ ظهرت بوادر العجز في الأردن بحلول العام ١٩٩٠ واستمر حتى عام ٢٠٠٠ ومن المتوقع أن يستمر الحال كذلك في الأعوام اللاحقة . أما في سوريا فقد ظهرت بوادر العجز في مواردها المائية المتاحة منذ بداية القرن الحالي ومن المتوقع أن

يستمر في السنوات اللاحقة . أما لبنان فلا يمتلك فوائض مائية كما تدعي " إسرائيل " ، بل سيجد نفسه خلال وقت غير بعيد أمام عجز مرتقب في ميزانه المائي .

٥. التقديرات الصهيونية لحاجات الكيان من المياه مبالغ فيها ، وتفوق ما متاح له من وارد ، بحيث تعزز من مطالبهم وأطماعهم في المياه العربية المجاورة .
٦. يعاني الفلسطينيون حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة أزمة مائية خانقة بسبب عدم ممارسة سيادتهم الكاملة على مصادر المياه الموجودة في الضفة والقطاع .
٧. يعاني العراق حالياً عجزاً مائياً من المتوقع أن يستمر خلال السنوات اللاحقة . في حين تعاني تركيا تخمة مائية يفوق فيها ما هو متاح من المياه احتياجاتها المختلفة .
٨. تشير الدراسة إلى أن مصادر المياه في السودان قد اقتربت من الوضع الحرج . وإن تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الماء يستلزم تنفيذ المراحل المتعددة لمشروع قناة جونقلي ، ومشروعات تقليل الفواقد بالتبخر من منطقة بحر الغزال والسوباط ومشار .
٩. على الرغم من أن مصر لا تعاني حالياً أزمة مائية ، إلا إن المستقبل القريب ينذر بوجود أزمة مائية متوقعة .

نخلص من ذلك :

إن مقدار ما هو متاح من موارد مائية عربية في الجزء العربي من الإقليم يعتبر قليلاً وغير كاف لاسيما إذا ما قورن مع مساحة المنطقة وعدد السكان . في حين يفوق ما هو متاح من موارد مائية حجم الطلب عليها في : تركيا - أثيوبيا - إيران .

١٠. افتقاد العرب لأي ستراتيجية عربية شاملة لمواجهة هذه الطروحات باستثناء تعاون ثنائي ضعيف بين الحين والآخر وهذا الأمر لن يخدم حل مشكلة المياه لأننا لا يمكن أن نتوقع من "إسرائيل" أن تتنازل عن المياه العربية ولا من تركيا وأثيوبيا أي تعاون مستقبلي في ظل التحالف والتنسيق القائم بينهم .
١١. في الوقت الذي تماطل فيه تركيا وتمانع في التوصل إلى اتفاق حول تقسيم مياه نهري دجلة والفرات مع سوريا والعراق ، نجدها قد وقعت اتفاقيات لتقاسم المياه مع كل جيرانها من غير العرب (اليونان ، بلغاريا ، إيران ، الاتحاد السوفييتي السابق) . وهذا يؤكد استخدام المياه من قبل تركيا كورقة ضغط سياسية تجاه العراق وسوريا .
١٢. على الرغم من أن الوجود " الإسرائيلي " في فلسطين يخضع لـــ : قانون الاحتلال بالقوة Belligerent Occupation ، الذي لا يتيح " لإسرائيل " سوى ممارسة سيادة مؤقتة على الأرض والمياه ، إلا أن " إسرائيل " تؤكد على عدم تمسكها بكل القوانين الدولية .
١٣. من خلال المفاهيم المسوقة لمشروع النظام الشرق-أوسطي حالياً نصل إلى حقيقتين أساسيتين هما:

- إن هذا المفهوم هو مفهوم سياسي ستكون له مدلولات جغرافية خطيرة .
- يحمل هذا المفهوم في طياته مشروعاً أمريكياً غربياً للسيطرة على المنطقة من جديد . وهو مناقض تماماً لمفهوم القومية العربية والوحدة العربية ويحاول فرض القطرية المســتقلة التي ينخرط فيها نظام إقليمي لا تجمعه صــلات قومية مشــتركة وإنما مصالح اقتصادية .

فمشروع النظام الشرق - أوسطي الذي تسوقه أمريكا حالياً ما هو إلا مقترح صهيوني يهدف إلى الانقضــاض على الفكرة القومية التي فشــل الاســتعمار القديم في تحقيق النجاح في مواجهتها خدمة للكيان الصـهيوني بالدرجة الأولى ومصـالحها في المنطقة . وهكذا جاءت اتفاقات كامب ديفيد، واتفاقية غزة - أريحا لتحمل في طياتها الآلية التنفيذية لهذا المشروع .

١٤. إن إنهاء النظام الإقليمي العربي والاستعاضـة عنه بنظم إقليمية (كالنظام الشرق - أوسطي) ، وتثبيت الوجود " الإســرائيلي " ، وصــولاً لبناء أجواء تتوافر فيها مســتويات القبول المتبادل والعلائق السلمية بين دول المنطقة ، سينفتح أمام " إسرائيل " آفاق الاعتماد الذاتية والتي من شأنها تقليص الاتكال على الدعم الخارجي علاوة على معالجة مشاكلها الاقتصادية ، من خلال استغلال المنطقة كسوق لمنتجاتها .

١٥. إن ســقوط الاتحاد الســوفيتي والعدوان على العراق أديا إلى انبثاق عصــر جديد في تاريخ الصــراع العربي - الصــهيوني ، وبدء حلقة أخرى منه وهي عملية التســوية التي تحمل في ثناياها تبعات الماضــي وإشــكالاته ، ناهيك عن انفتاح على صــعيد علاقاتها الدولية ، التي شهدت اندفاعة كبيرة على قاعدة التعاون والمصالح المشتركة وعلى مستويات عدة .

١٦. تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصـهيوني أن التعاون الاقتصـادي هو محور عملية الســلام في الشــرق الأوســط ويعتبر الأمن المائي للكيان الصــهيوني من أولويات ما يســمى بالمشــروع الشــرق - أوســطي حيث يتضــمن دمج الكيان الصــهيوني في المنطقة من خلال مشــاريع مائية مشــتركة مع الدول العربية ويرتبط هذا بمحاولة تركيا الاضــطلاع بدور مائي أمني في المنطقة من خلال ما يسمى بـ : أنبوب السلام .

١٧. جعلت " إســرائيل " نفســها محوراً لحل مشــكلة المياه وخصــوصــاً بعدما اســتنزفت الحرب مقاصـدها ولم تعط النتائج المرجوة . فكانت مشـاريع السـلام التي تطرحها " إسـرائيل " لحل مشكلة المياه من خلال طروحات شاملة (الشرق أوسطية) للمنطقة والتي تعطي " لإسرائيل " مكانة ســـتراتيجية بالمنطقة وبالمقابل تمنع العرب من حلمهم بالوحدة واســـتنزاف مياههم وأموالهم.

١٨. إن الكيان الصــهيوني لا يرفض فكرة الأرض مقابل الســلام إذا ارتبط هذا بحقوق مائية للكيان الصـهيوني من المصـادر المائية العربية وإن بقاء المستوطنات الصـهيونية في الضـفة الغربية وقطاع

١٩. غزة والجولان الهدف منه هو الوصـول إلى منابع المياه في هذه المناطق سـواء المياه الجوفية أو السطحية .
٢٠. إن المكاســـب التي تحققت للدولة اليهودية بدءاً بجلوس العرب معها على طاولة التفاوض وانتهاء بتوقيع اتفاقات التســـوية مع بعض الأطراف العربية وما انطوت عليه من فتح أبواب عواصـم عربية أمام التسـلل " الإسـرائيلي " ، إنما اسـتندت على فكرة مؤداها : إسـقاط نقاط الرفض العربي للوجود الصــهيوني التي تشـكل تهديداً لمصــالحه ، بغية إضـعافها وتفكيكها ، ومن ثَم النفاذ التام إلى الواقع العربي الممزق وإجباره على تقديم تنازلات تهضـــم الحقوق العربية والفلسطينية لتتأهل " إسرائيل " لسيادة المنطقة إقليمياً .
٢١. أتاح اتفاق تقاسم المياه اعترافاً أردنياً بمشروعية موقف " إسرائيل " في استحواذها على المياه منذ بداية الخمسـينيات . بينما كان الأردنيون يصـفونها بسـرقة المياه والاسـتيلاء عليها بالقوة العسكرية . حيث اعترفت " إسرائيل " للأردن بخمسين مليون م^{٣} من الماء سنوياً زيادة على استهلاكه الحالي وستساهم في مشاريع مشتركة سدود - قنوات وغيرها بغية تزويد الأردن بـ ١٠٠ مليون م^{٣} في السنة .
٢٢. الدعوة إلى تنشيط الدور التركي في المنطقة وتشجيع من الدول الغربية بعد أن كان لتركيا دور مهم في أم المعارك (حرب الخليج الثانية) وبعد مسـاعي الولايات المتحدة لإقامة وقيادة نظام دولي جديد بعد انتهاء الحرب الباردة ، لاسيما وأن تركيا لم تلق الترحيب في السوق الأوربية المشــتركة لذلك حاولت الولايات المتحدة تشــجيعها ليكون لها دور في المشــروع الشــرق - أوسطي .

وتأتي خطورة الدور التركي في النظام الشــرق أوســطي من خلال تحكمها بالموارد المائية لكل من سوريا والعراق . وهذه المسألة تتخذ أبعادها الخطيرة لما تشكله المياه من عصب للحياة ... إذ سيؤدي مشروع الغاب بعد اكتماله إلى خفض حصـة العراق من مياه الفرات من ٣٠ مليار م^{٣} إلى ٨ مليار م^{٣} وخفض مياه دجلة من ٢٠ مليار م^{٣} إلى ٩ مليار م^{٣} .
٢٣. يهدف المشروع إلى تنشيط الدور الإيراني في المنطقة ، على الرغم مما تدعيه من معارضتها للوجود " الإســرائيلي " في فلسـطين فهي لم تعارض قيام نظام اقتصــادي شـرق أوسـطي ، لاســيما وإن القيادة الإيرانية تســعى إلى دور أمني متميز في المنطقة،فهي كما يبدو ســتقبل الدخول في هذا النظام.
٢٤. إن القوى العربية الداخلية (مصر ، الأردن) وفي ضوء التسوية أصبحت شبه معدومة التأثير في الوقوف بالضد من تنفيذ هذا المشروع.

٢٥. لا يزال العراق يشكل العقبة الكؤود أمام قيام النظام الشرق أوسطي وإطاره العام (التسوية) لذلك لا تزال الدوائر الصهيونية تعمل وبشتى الوسائل لاحتواء العراق وعزله عن محيطه الإقليمي .

إن هذه الحقائق واضحة أمام صانعي القرار السياسي العربي وهو القرار الرسمي وبدلاً من اللجوء إلى شعوبهم قادهم الاستكبار على هذه الشعوب إلى التهافت السياسي الرسمي على إقامة علاقات مع " إسرائيل " وما ترتب عليه من إقامة علاقات اقتصادية وتجارية دون التصريح بأن هذا المشروع مصمم لبناء نظام إقليمي بديل عن النظام العربي يكون " لإسرائيل " وحدها المركز القائد في هذا النظام الجديد بدون شريك .

التوصيات

١. على النظام العربي إلغاء السيطرة أو التبعية الأجنبية لكل أشكالها بما فيها السيطرة "الإسرائيلية" ، وإقامة نظام قادر على حماية الأمة ، والنهوض بها ، وتحقيق تطورها وازدهارها، والقيام بدورها الحضاري تجاه البشرية . وتعرف فلسطين والدول المحيطة بها بـ: المشرق العربي ، ولهذه التسمية دلالة قومية وتاريخية وحضارية ، وعندما تعمل " إسرائيل " على استبدالها بتعبير " النظام الشرق أوسطي الجديد " فهذا يعني أن المشرق العربي لن يكون كما هو عليه الآن ؛ حيث إن " إسرائيل " ستكون دولة عظمى في النظام الإقليمي الجديد ، فالمطلوب "إسرائيلياً" وأميركياً أن لا تلتحق " إسرائيل " بالمنطقة العربية ، بل تلتحق المنطقة العربية بـ "إسرائيل" ، يجري تغييرها ونزع الطابع العربي عنها ، وإقامة دويلات انعزالية فيها في نطاق شرق أوسطي تقوده " إسرائيل " . إن النظام الشرق أوسطي المطروح نظام متعدد الطوائف والأعراق تقوده "إسرائيل" الدولة الطائفية ، والمتعددة الأعراق ، أي أن " إسرائيل " تعمل على تغيير المنطقة ، وتعزيز الطائفية والإقليمية على حساب العروبة والوحدة العربية والإسلام .

٢. العمل على إقامة منطقة تبادل حر بين الأطراف التي تبدو أكثر تهديداً في المرحلة الاقتصادية، أي: مصر وسوريا والعراق والأردن ولبنان .

٣. توسيع رقعة الاتصال الدولي بالأطراف العالمية المتضررة ، إما من أحادية القطب الأمريكي ، وإما من تنامي القدرة " الإسرائيلية " ، وإما من كليهما معاً ، وهي أطراف واسعة .

٤. تعظيم الاستثمار العربي المالي في الأراضي العربية المحتلة ، لمنع الكيان الفلسطيني الوليد من الالتحاق تماماً بالفلك " الإسرائيلي " .

٥. مساندة السلطة الفلسطينية في مطالبها العادلة بشأن إدارة مواردها المائية في الأراضي الفلسطينية وبسط حقوق السيادة على ما تحت أيديها من ماء وأرض والضغط على "إسرائيل" لتنفيذ القرارات المتعلقة بالحقوق الفلسطينية في مياه حوض الأردن وأحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

٦. ضرورة وجود موقف عربي موحد يطالب الأمم المتحدة ومؤسساتها بوقف المخططات "الإسرائيلية" للسيطرة على الأراضي والمياه العربية عن طريق تشريعات قانونية لا تسمح "لإسرائيل" بتكريس كل ما تغتصبه .

٧. ينبغي على العرب أن يقاوموا بشكل جدي المساعي الصهيونية لنهب المياه العربية وتطلعاتها نحو دول الجوار الجغرافي ضمن إطار جيوبوليتكي واسع ، عن طريق تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول الجوار كتركيا وأثيوبيا بما يضمن تدفق الموارد المائية بصورة

كافية ودائمة، من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية بين دول المنبع ودول المصـــب . وإنشاء المشـاريع الزراعية والصـناعية المشتركة . وتوسيع الاستثمار العربي فيها . بما يجعل مصالحها الوطنية تتشابك مع مصالح الوطن العربي .

٨. العمل على إيجاد استراتيجية عربية تتبناها منظمة إقليمية متخصصة تناط بها مسؤولية إدارة المياه العربية وتنميتها وتنسيق مواقف الدول العربية في أي مفاوضـات حول المياه ودرء أي خطر يهدد حقوق العرب في مياههم .

٩. من أجل مواجهة التحديات الطبيعية والتي تشـــكل عائقاً لتحقيق الأمن المائي العربي لابد من العمل على تذليل هذه التحديات من خلال التخطيط الســـليم لتنمية واســـتثمار الموارد المائية والتي تتمثل بوضع سياسة خزنية وإروائية معتمدة على البرامج العلمية والتقنية الحديثة .

١٠. تعزيز التعاون الثنائي بين الأقطار العربية في المجالات كافة وتوقيع الاتفاقيات المشـــتركة بحيث تفوت على المخططات " الإســـرائيلية " التي تهدف بالأســـاس إلى اختراق هذه الدول اقتصادياً .

١١. العمل على إنشـــاء المزيد من الســـدود والخزانات ، لإمكانية تعويض العجز في الســـنوات الشحيحة، وعدم هدر مياه الأنهر في الجريان إلى البحر .

١٢. ضـــرورة التمســـك بالاتفاقات المائية المبرمة التي عقدتها كل من ســـوريا والعراق ومصـــر والسودان مع كل من تركيا وأثيوبيا واعتبارها اتفاقات ملزمة وغير قابلة للإلغاء.

١٣. إنشاء بنك عربي يتولى الصرف على المشاريع المائية العربية يرتبط بالجامعة العربية فضلاً عن التنســـيق على مســـتوى الجامعة العربية لتكون مهمته الرد على دول الجوار الجغرافي الأخرى كتركيا وأثيوبيا وما تتخذه من إجراءات تجاه المياه العربية ومخططاتها مع " إسرائيل " حتى لو اقتضى التلويح بالتعاون الاقتصادي والسياسي على مستوى الجامعة العربية وهذه الدول .

١٤. إن نظرة مستقبلية للأمن المائي العربي تفرض جهداً عربياً مشتركاً من خلال السلوك الفني والسلوك السياسي المائي بإفشال كل المخططات التي تهدف إلى فرض نظام شرق أوسطي بديل من الأمن العربي وإن هذا يتحقق من خلال حماية المصـالح المائية العربية والابتعاد عن النظرة القطرية الضيقة .

المصادر

أولاً. الكتب العربية والمترجمة

القرآن الكريم.

إبراهيم درويش، النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٩.

إبراهيم شريف، الشرق الأوسط دراسة تجاه سياسة الاستعمار حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، دار الجمهورية، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٩٦٥.

أحمد سوسة، في ري العراق (نهر الفرات)، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٨.

الأرقم الزعبي، الغزو اليهودي للمياه العربية، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٢.

أسامة الغزالي حرب ومحمّد السعيد إدريس، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، حزيران، ١٩٨٢.

إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط٤، ١٩٨٥.

أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان الصهيوني منذ قيام الثورة الفرنسية حتّى نهاية الحرب العالمية الأولى، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٤.

ابن منظور، لسان العرب، ج١٢، دار صادر للنشر، بيروت، ط١، بلا تاريخ.

بشير شريف البرغوثي، المطامع "الإسرائيلية" في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، دار الجليل للنشر، عمان، ط١، ١٩٨٦.

التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب، ترجمة دار الجليل، عمان ١٩٨٤.

جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، آب ١٩٩٨.

جميل مطر، التسوية السلمية للصراع العربي - "الإسرائيلي" وتأثيراتها على الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

جميل مطر و علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٦، أيلول، ١٩٩٩.

جورج لتشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، الجزء الأول، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بغداد.

حامد ربيع، الوظيفة الدولية للعراق، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، ١٩٨٧.

حامد ربيع، مبدأ شد الأطراف وتطور السياسة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط خلال الثمانينات، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٦.

حسن أبو العينين، لبنان. دراسة في الجغرافية الطبيعية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠.

حسن نافعة، مصر والصراع العربي - "الإسرائيلي" - من الصراع المحتوم ... إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، آب، ١٩٨٦.

حلمي عبدالكريم الزعبي، الاختراق "الإسرائيلي" للمنطقة العربية ومخاطره على الأمن القومي العربي، الدار العربية للنشر والترجمة، القاهرة، دراسة رقم (١٣)، ١٩٩٦.

خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية - التركية، مطبعة الراية، ط١، بغداد، ١٩٩٠.

رفيق شاكر النتشة، الاستعمار وفلسطين - "إسرائيل" مشروع استعماري، ط١، عمان، دار الجليل للنشر، آذار، ١٩٨٤.

روجيه غارودي، ملف "إسرائيل" دراسة للصهيونية السياسية، ترجمة مصطفى كامل فوده، دار الشروق.

زياد خالد وآخرون، علاقات "إسرائيل" الدولية، سلسلة دراسات فلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠.

ساسين عساف وآخرون، النزاعات الأهلية العربية، العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.

سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة (٢٠٩)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٥٦.

ساندرا بوستيل، ترجمة: شويكار زكي، تقسيم المياه الإقليمية، الأمن الغذائي وصحة النظام البيئي والسياسات الجديدة تجاه الندرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، معهد مراقبة البيئة العالمية (ورلد واتش) ١٣٢، ١٩٩٨.

سرمد زكي الجادر، تطور سياسة الاستيطان الصهيوني، بغداد، ١٩٨٥.

سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ك٢، ١٩٩٠.

سمير المنهراوي وعزة حافظ،المياه العذبة،الدار العربية للنشر والتوزيع،القاهرة، ط١، ١٩٩٧.

شاكر خصباك، العراق الشمالي،دراسة لنواحيه البشرية والطبيعية،مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٣.

شريف جويد العلوان، السياسة الخارجية الأميركية وأزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧-١٩٧٣)، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٨.

شفيق عبد الرزاق السامرائي، المشرق العربي، القسم الأول، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطابع مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٠.

شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤.

صباح محمود محمّد، الأمن المائي المصري، بيروت، ١٩٩٧.

صباح محمود محمّد، السياسة المائية الأردنية، مكتبة العالم الإسلامي، قبرص، ١٩٩٩.

صباح محمود محمد، تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الأوربي، مركز الدراسات والبحوث، بيروت، ١٩٩٦.

صباح محمود محمّد،وعبد الأمير عبّاس،السياسة المائية التركية،مطبعة المتوسط،بيروت،١٩٩٨.

صبحي كحالة، المشكلة المائية في "إسرائيل" وانعكاساتها على الصراع العربي - "الإسرائيلي"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية رقم (٩)، بيروت، ط١،، ١٩٨٠.

صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، وزارة الثقافة والفنون - بغداد، ١٩٧٩.

ظاهر محمّد صكر الحسناوي، الرؤية الأمريكية للصراع المصري البريطاني: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩.

عارف العبد، لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، تشرين٢، ٢٠٠١.

عبد الرزاق عبّاس حسين، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتكية، جامعة بغداد، مطبعة أسعد بغداد، ١٩٧٦.

عبد العزيز شحاذة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.

عبد القادر رزيق المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر، ط١، دمشق،١٩٩٩، ص٢٠-٢١.

عبد القادر محمد فهمي، النظام الإقليمي العربي، في العلاقات العربية - العربية في التسعينات، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

عبد الله أبو هيف، الشرق أوسطية والفكر العربي: المفهوم والمقاومة والأبعاد والمواقف، الأوائل للنشر والتوزيع، سوريا، ط١، ١٩٩٦.

عبد علي حسن الخفاف وسالم سعدون، جغرافية الوطن العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥.

عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.

عبد المنعم بلبع، الأرض... والماء... والتنمية في الوطن العربي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، تموز، ١٩٨٧.

عصام العطية، القانون الدولي العام، ط٤، ١٩٨٧.

علي الدين هلال وآخرون، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، تشرين١، ١٩٨٨.

علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات، النزاع على المياه في الشرق الأوسط، دار الريس للنشر، ط١، حزيران، ١٩٩٦.

عوني عبد الرحمن السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ١٩٩٧.

غازي صالح نهار، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج (آب ١٩٩٠ - آذار ١٩٩١)، ط١، بيروت، مطبعة البهجة، ١٩٩٢.

غسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٨٤.

فؤاد العشا، النظام العالمي الجديد عالم بخمسة رؤوس - الحقيقة والوهم، دار الجمهورية للنشر والطباعة، سوريا، ط١، أيلول، ١٩٩٤.

فرج بن لامه، الدولة اليهودية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤.

فهد مقبول الغبين، حروب الماء العربية، نزاع المياه في الشرق الأوسط في السنوات العشر المقبلة، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، ١٩٩١.

فيصل الرفوع السعودي، ملامح عامة في السياسة الخارجية الأردنية، سلسلة التثقيف الشبابي (٢٢)، وزارة الشباب، عمان.

قاسم الدويكات، الجغرافيا العسكرية، الأهلية للنشر والتوزيع، ط١، بلا تاريخ.

كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية الدولية، شركة أياد للطباعة، بغداد، ١٩٨٨.

كاظم هاشم نعمة وآخرون، النظام الدولي الجديد، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢.

كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، ١٩٧٩.

كمال مظهر أحمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، ١٩٧٨.

ل. كارل براون، السياسة الدولية والشرق الأوسط قواعد قديمة لعبة خطيرة، ترجمة عبد الهادي حسين جياد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧.

ليس أسبين، الدفاع من أجل عهد جديد (دروس في حرب الخليج)، ترجمة: منقذ محمد داغر، قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية، السلسلة الخاصة رقم (٩٥)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٩٣.

مازن إسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق، ١٩٦٨-١٩٩٠، سلسلة آفاق (٩)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٤.

محسن عوض وآخرون، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

محمّد أزهر سعيد السماك وآخرون، العراق دراسة إقليمية، ج١، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٥.

محمّد السيد سليم وآخرون، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

محمد جواد علي وآخرون،الاختلالات البنيوية في الكيان الصهيوني،بيت الحكمة،بغداد،٢٠٠٠.

محمد خليفة التونسي، الخطر اليهودي (بروتوكولات حكماء صهيون)، ترجمة وتحليل الأستاذ عباسٍ محمود العقاد، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة.

محمّد رياض، الشرق الأوسط دراسة في التطبيق الجيوبولتيكي والسياسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٤.

محمّد عبد الغني، جغرافية الوطن العربي، القاهرة، المكتبة النموذجية.

محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، آب ٢٠٠١.

محمود شوقي الحمداني، لمحات من الري في العراق - قديماً وحديثاً، مطبعة السعدون، بغداد، ١٩٨٤.

ممدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥.

منذر خدام، الأمن المائي العربي - الواقع والتحديات -، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠١.

مهدي الصحاف، الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث، وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٨٠.

ناظم عبد الواحد الجاسور، الأمة العربية ومشاريع التفتيت، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٨.

نافع القصاب و خالص الأشعب، جغرافيا الوطن العربي مع دراسة خاصة لجغرافيا العراق، جامعة بغداد، ١٩٨٦.

نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥.

نعمة السعيد، النظم السياسية في الشرق الأوسط،شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٨.

هاشم خضير الجنابي، جغرافية أوراسيا: دراسة في الجغرافيا العامة والإقليمية، جامعة الموصل، ١٩٨٧.

هاشم خضير الجنابي، و طه حمادي الحديثي، قارة أفريقيا دراسة عامة وإقليمية لأقطارها غير العربية، بغداد، ١٩٨٠.

وفيق حسين الخشاب وأحمد سعيد حديد وماجد السيد ولي محمّد، الموارد المائية في العراق، جامعة بغداد، مطبعة الجامعة، ١٩٨٣.

وليام بيري،الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط،وزارة الدفاع الأمريكية، واشنطن، ٣مايس ١٩٩٥، ترجمة: الممثلية الدائمية لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة.

وليام كوانت، عملية السلام (الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي - "الإسرائيلي" منذ ١٩٦٧)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٤.

ثانياً: الموسوعات

١.عبد الرزاق محمّد أسود، الموسوعة الفلسطينية، الدار العربية للموسوعات، المجلد الثاني.

ثالثاً: الدوريات

أبو بكر الدسوقي،صراع المصالح الخارجية في الأزمة الأفغانية،مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٣، تشرين١، ١٩٩٧.

أحمد أبو الحسن زرد، العلاقات المصرية - الأثيوبية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع٨٢، تشرين١، ١٩٨٥.

أحمد ثابت، مخاطر تحديات المشروع الشرق أوسطي،مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، ع٨، شتاء ١٩٩٥.

أشرف محسن وآخرون، ندوة نهر النيل ١٩٩٠، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٠٤، نيسان، ١٩٩١.

الياس شوفماني، الاتفاق المرحلي في سيناء ... دفعة أولى على حساب التسوية، مجلة شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع٥٠-٥١، تشرين١، ١٩٧٥.

آمال سعد متولي، المصادر المائية والصراع السياسي في المنطقة العربية، مجلة الوحدة المغربية، ع١، ك٢، ١٩٩١.

أيمن السيد عبد الوهاب،المحادثات السورية -"الإسرائيلية" وإشكالية بناء الثقة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢٢، ١٩٩٥.

بهاء الدين حسين معروف، الأثر البيئي للنشاط النووي الصهيوني، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث دراسات أم المعارك، بغداد، ع٢١، نيسان، ٢٠٠٠.

بهاء بدري، مخططات تغيير الخارطة السياسية للوطن العربي في نهاية القرن العشرين، دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع٤، ١٩٩٧.

بيان نويهض الحوت،خلفية الأطماع "الإسرائيلية" في المياه اللبنانية، انعكاس الجذور الدينية والصهيونية والقانونية على مفاوضات السلام،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع١٩٥، أيار، ١٩٩٥.

التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٩.

التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩١.

التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤.

التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.

التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦.

التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٨.

جابر إبراهيم الرّاوي، النظام القانوني لمسؤولية الدولة عن أضرار التلوث الناجم عن نشاطاتها في الأنهار والبحيرات الدولية، مجلة القانون الدولي، بغداد، ع١٢، ١٩٨١.

جلال عبد الله معوض، تركيا والأمن القومي العربي السياسة المائية والأقليات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع١٦٠، ١٩٩٢.

جلال عبد الله معوض، تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي: الجانب الأمني، شؤون عربية، ع٦٧، أيلول، ١٩٩١.

جلال عبد الله معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية - "الإسرائيلية"، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ع٨٩، ايلول، ١٩٩١.

جمال زهران،الدور الروسي في توازن أمن الخليج العربي،مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢٢، تشرين١، ١٩٩٥.

جويس ستار،حروب المياه في الشرق الأوسط،مجلة صامد الاقتصادي، عمان، ع٨٨، ١٩٩٢.

حازم عبد القهار الرّاوي، أم المعارك والاستراتيجية العسكرية الأمريكية، دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع٤، ١٩٩٥.

حامد سلطان، الأنهارالدولية في الوطن العربي، المجلة العربية للقانون الدولي،مجلد١٩٩٦،٢٢.

حسان الشوبكي، الأمن المائي العربي، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، ع٧٦، ك٢، ١٩٩١.

حسن البزاز، مصر العربية بين الإقليمية والدولة، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد ١٨، ١٩٦٥.

حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي - "الإسرائيلي"، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٠٤، ١٩٩١.

حسن عبد الله جوهر، الأصولية الإسلامية ونظرية الدومينو السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢٥، تموز، ١٩٩٦.

حسنين توفيق إبراهيم، العالم العربي وتحديات التسعينات، مجلة قضايا دولية، الباكستان، ع٢١١، كانون٢.

حسيب عارف العبيدي،إيران والتطورات السياسية في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الدولية مركز بحوث جريدة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، بغداد، ع١، تشرين١، ١٩٩٢.

حسين عليوي عيشون، الأطماع الصهيونية في المياه العربية وأثرها في الأمن القومي العربي، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع١٢-١٣، ١٩٩٧.

الحلقة النقاشية لمجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ع٢٠٨، حزيران ١٩٩٦.

حميد الجميلي، استشراق في مستقبل الاقتصاد العربي، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٣، ١٩٩٤.

حميد الجميلي، الأطماع التركية بمياه دجلة والفرات الأبعاد والانعكاسات، البعد الاقتصادي السياسي،مجلة آفاق عربية،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد،ع٩-١٠،أيلول-تشرين١٩٩٩،١.

حميد سعيد، الحدود الثقافية لمشروع الشرق الأوسط، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٣، ١٩٩٢.

خالد الحسن، الدولة الفلسطينية شرط أساسي للسلام العالمي، مجلة صامد الاقتصادي، عمان، ع١١، ١٩٨٥.

خلدون ناجي معروف، الخليج في الاستراتيجية الصهيونية، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع١١، ١٩٩٧.

خلدون ناجي معروف، خلفيات اتفاق غزة - أريحا، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٤٨، تشرين١، ١٩٩٤.

خلدون ناجي معروف، مسارات الصراع العربي - الصهيوني في التسعينات، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع٨ - ٩، ك١- تشرين١، ١٩٩٦، ص٩٢.

خلدون ناجي معروف وكريم سيد كنبار، إيران و "إسرائيل"، دراسة في تغير موازين القوى الإقليمية بعد حرب الخليج، مجلة الدراسات الدولية مركز بحوث جريدة الجمهورية،دار الجماهير للصحافة، بغداد، ع١ تشرين١، ١٩٩٢.

خليل إبراهيم الطيار، التحدي العراقي في المنظور "الإسرائيلي"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٢، أيلول ٢٠٠١.

خليل إبراهيم العزاوي وفؤاد عوني، النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الأهداف - السيناريو - التصورات، دراسات الشرق الأوسط، مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع٢، تشرين٢، ١٩٩٦.

خليل إبراهيم العزاوي، أم المعارك ومخططات الصهيونية العالمية العولمة والإقليمية (النظام الشرق أوسطي)، دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع٤، ١٩٩٧.

خليل الســــامرائي، تطور المفاهيم الاســـتراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، مجلة بيت الحكمة، سلسلة الدراسات الحرة (١٩)، بغداد، ١٩٩٨.

خليل الياس مراد،الاتفاق العسكري التركي الصهيوني:حلف إقليمي في إطار الشراكة الأمريكية، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع١٢-١٣، تشرين١، ١٩٩٧.

خيري عزه، خطط "إسرائيل" السرية في تركيا، مجلة الدستور، ع٥٥٤، ١٠ تشرين١، ١٩٨٨.

رضــا القريشــي،المشــروع الشــرق أوســطي، دراســة في الاقتصــاد والسـياســة لأبعاد العدوان إقليمياً، دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع٤، ١٩٩٧.

رضــــا القريشــــي، حوض النيل، اثيوبيا، "إســــرائيل" المثلث الحرج في الأمن المائي العربي، مجلة دراسـات الشـرق الأوسـط، مركز دراسـات الشـرق الأوسـط (الملغى)، الجامعة المسـتنصـرية، ع١، ك١، ١٩٩٥.

رياض حامد الدباغ، الأهمية الاســـتراتيجية للمياه في الوطن العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، ع٣، ١٩٩٢.

زكي حنوش، العرب ومأزق المياه الوضــــع الراهن والتحديات المســـتقبلية، مجلة آفاق اقتصــــادية، مجلد١٨، ع٧١، ١٩٩٧.

زهير أبو داود،مشكلة الفرات،مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية،لندن،ع١٩٩٠،٢٣.

سـادات لانشـيز، عاصـفة في مشـروع الــــ (غاب)، شـؤون تركية، تقرير فصـلي، مركز الدراسـات الاستراتيجية والبحوث والتوفيق، بيروت، ع١١، ربيع ١٩٩٤.

سـتيفان براسـيموس وتورغول كونتال، تركيا: ثوابت الجغرافية السـياسـية والاسـتراتيجية الجديدة نحو المشرق، مجلة المنار، ع١٣-١٤، ١٩٨٦.

سمير صـالحة، مياه "إسرائيل" في العلاقات المائية العربية - التركية، مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، ع١٥، ١٩٩٥.

شاكر الباوي، أهداف التحالف الأمريكي - الصهيوني في الحرب على الخليج، دراسات عربية، ع١٩، تشرين٢، ١٩٩١.

صــــبري فارس الهيتي، مشــــكلة المياه في الوطن العربي، دراســــة جيوبوليتكية، مجلة بيت الحكمة، دراسات اجتماعية، ع٦، صيف ٢٠٠٠.

صبري فارس الهيتي، النفط في الميزان السياسي، الأهمية الجيوبوليتيكية للنفط العربي وسياسات دول الشمال المضادة، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٥-٦، حزيران، ١٩٩٩.

صــبري مصــطفى البياتي، صــفحات جديدة في الحلف الأمريكي للنظام الشــرق أوســطي، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع١، ك٢، ١٩٩٦.

صلاح مهيوب، فكرة السوق الشرق أوسطية، مجلة الحوار، ع٢٦، كانون٢، ١٩٩٥.

ضاري رشيد الياسين، البيئة الإقليمية للعراق رؤية عامة، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٥، ١٩٩٨.

ضاري رشيد الياسين، الرؤية الأمريكية للعراق، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٥، ١٩٩٧.

طلال يونس الجليلي، مجلس الأمن القومي التركي والقرار السياسي، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٢١، ١٩٩٩.

عبّاس قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبولتيكية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع١٧٤، آب، ١٩٩٣.

عبد الإله بلقزيز، تحديات إقامة "النظام الشرق أوسطي" وانعكاساته على مجال الثقافة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد١٨، ع٢٠٣، ١٩٩٦.

عبد الجبار عبد مصطفى، التعاون المائي العربي: الإمكانات والقيود، مجلة حولية العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع١، أيلول، ٢٠٠١.

عبد الجبار عبد مصطفى،سياسة تركيا الإقليمية وأنعكاساتها على الأمن الوطني العراقي، مجلة دراسات استراتيجية،مركز الدراسات الدولية،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، ع٥، ١٩٩٨.

عبد الرحمن حمادي، جوانب من الاستراتيجية المائية " لإسرائيل " وأثرها على آفاق الصراع العربي - الصهيوني، مجلة الوحدة المغربية، ع١، ك٢، ١٩٩٢.

عبد الستار سلمان حسيس، المياه الدولية المشتركة في القانون الدولي، مجلة الموقف الثقافي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ع٢٠، ١٩٩٩.

عبد القادر الطرابلسي، أزمة المياه العربية بين تحديات الداخل وأخطار الخارج، مجلة شؤون عربية، ع١٩٥، أيلول، ١٩٩٨.

عبد القادر محمد فهمي، النظام الشرق - أوسطي تحت التشكيل الإشكاليات الفكرية والتحديات الأمنية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية،مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٤٨، ١٩٩٤.

عبد اللطيف علي حسين المياح، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، مركز دراسات وأبحاث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، ع٦-٧، ١٩٩٩.

عبد الله أحمد، الميزان الاستراتيجي بين العرب و "إسرائيل": الاختلالات الراهنة وتصورات المستقبل، مجلة قضايا دولية، باكستان، ع١٢٦، كانون٢، ١٩٩٥.

عبد الله صالح، الاتفاق التركي - "الإسرائيلي" وعملية التسوية للسلام، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢٥، تموز، ١٩٩٦.

عبد الله صالح، الاتفاق التركي - "الإسرائيلي" وعملية السلام، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢٥، تموز، ١٩٩٦.

عبد الملك عودة حمادي، التعاون الإقليمي في القرن الأفريقي وحوض النيل، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٠٤، نيسان، ١٩٩١.

عبد المنعم السيد علي، البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٧ - ٨، تموز، ١٩٩٤.

عبد المنعم السيد علي، التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي، التناقض والتداخل والبدائل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٢١٤، ك١.

عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢٢، تشرين١، ١٩٩٥.

عبد المنعم سعيد، نظرة عامة على المفاوضات العربية - "الإسرائيلية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١١٥، ١٩٩٤.

عبد المنعم ضاحي العمار، إيران وقابلية التكون من جديد، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع١٧، ٢٠٠٠.

عبدة الأسدي، الحلول "الإسرائيلية" ونماذج التعاون الإقليمي في مجال المياه، رؤية نقدية، مركز المعلومات القومي، في الجمهورية العربية السورية، ع٥٦، ربيع ١٩٩٨.

عبير بسيوني، الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،القاهرة،ع١٢٧،ك٢، ١٩٩٧.

عدنان هزاع البياتي، أزمة المياه في المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، المجلد ١٨، ع٢٠٤، شباط، ١٩٩٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

عراك تركي حمادي، التحالف التركي - الصهيوني وأبعاده على الأمن القومي العربي (منظور جيوبوليتكي)، مجلة الأستاذ، كلية التربية، جامعة بغداد، ع١٨، ١٩٩٩.

عراك تركي حمادي، نهرا دجلة والفرات وأثرهما في جيوبوليتك العلاقات العربية-التركية، مجلة الأستاذ، كلية التربية، جامعة بغداد، ع١٦، ١٩٩٩.

علي غالب عبد الخالق،المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيراتها على الوارد المائي إلى العراق، الباحث العربي،مركز الدراسات العربية،لندن، ع٢٤، تموز-أيلول، ١٩٩٠.

غازي ربايطة، الأفق تستطلع الآراء حول إقليم الشرق الأوسط، مجلة الأفق، ع١٧٧، تشرين١، ١٩٩٢.

غسان سلامه، أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع١٧٩، ك٢، ١٩٩٤.

غسان محمّد رشاد، إشكالات المياه في مصر والسودان في مطلع القرن الحادي والعشرين، مجلة آفاق استراتيجية مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان، ع١، ٢٠٠٠.

فاضل زكي محمد،الأزمة الدولية بين مقترحات ومفترقات المصطلحات: دراسة تحليلية علمية مقارنة - دراسة حالة أم المعارك،مجلة أم المعارك،مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع٩/٨، تشرين١، ١٩٩٦.

فاضل عبد القادر أحمد الشيخلي، النظام الشرق أوسطي قواعد قديمة لعبة جديدة، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، ع٣٠، تموز، ١٩٩٦.

فتحي علي حسين، المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٠٨، ١٩٩٢.

فتحي علي حسين، المياه في الوطن العربي.. المشكلة والحل، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، ع١٥، تموز، ١٩٩٧.

فلاح شاكر أسود، نهرا دجلة والنيل دراسة في علاقة الجوار، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، ع٢٠، تموز ١٩٨٧.

قدس برس، الأمم المتحدة تقترح إنشاء مجلس تنسيقي بين دول الشرق الأوسط للسيطرة على الموارد المائية، مجلة قضايا دولية، الباكستان، ع٢٤٤.

قيس محمد النوري، التحديات التي يفرضها التعاون العسكري التركي"الإسرائيلي" على الأمن القومي العربي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع١٩، ١٩٩٩.

قيس محمّد نوري، المشروع الأمني الأمريكي - الصهيوني للمشرق العربي، مجلة بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (٤١).

كريم محمّد حمزة، الأبعاد الاجتماعية لمشروع غاب التركي، مجلة بيت الحكمة، دراسات اجتماعية، ع٧، خريف ٢٠٠٠.

كريم محمد حمزة، القرار الأمريكي بوقف إطلاق النار، مجلة بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (١٥)، ١٩٩٧.

كمال حمدان، الموارد المائية العربية والمتغيرات الدولية، مجلة الطريق، ع١، كانون٢ - شباط، ١٩٩٥.

ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، النظام الشرق أوسطي ومستقبل الأمن القومي العربي، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع٦، ١٩٩٦.

ليزلي شميدا، مشروعات "إسرائيل" المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربي - "الإسرائيلي"، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، ع٦، ١٩٨٦.

مازن إسماعيل الرمضاني، الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة شؤون سياسية، مركز دراسات الجمهورية، بغداد، ع٢، مايس، ١٩٩٤.

مازن إسماعيل الرمضاني، الواقع العربي بعد أم المعارك وآفاق المستقبل، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع١، ك٢، ١٩٩٤.

مازن محمّد الرمضاني، النظام الشرق أوسطي الرؤى "الإسرائيلية" والأمريكية، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٣، ١٩٩٤.

مجدي صبحي،مشروعات التعاون الإقليمي في مجال المياه، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١١٥، ١٩٩٤.

مجذاب بدر العناد، السياسة المائية التركية وتأثيراتها على الموارد المائية والأمن الغذائي في العراق، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع٨، ٢٠٠٠.

مجذاب بدر العناد، مشكلات المياه نهر النيل وضرورات التعاون الاقتصادي العربي - الأفريقي، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ع١٠.

مجموعة خبراء، هكذا فرط المفاوض الأردني بحقوقنا المائية،مجلة الميثاق،ع١٢، ١٩٩٧.

محسن عبد الصاحب المظفر، مشكلات الموارد المائية في إيران، دراسة جغرافية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، ع٢٣، تموز، ١٩٨٩.

محمّد أحمد المؤمني، مكتسبات الأردن المائية من معاهدة السلام، المجلة الثقافية، عمان، ع٧، ١٩٩٥.

محمّد أحمد حسن السامرائي، أطماع الكيان الصهيوني في نهري الفرات والنيل، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع١١-١٢، تشرين٢ - كانون١.

محمد أحمد حسن السامرائي، الكيان الصهيوني ونهر النيل، مجلة الموقف الثقافي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ع٢٠، آذار - نيسان ١٩٩١.

محمّد أحمد عقلة المؤمني، مكتسبات الأردن المائية من معاهدة السلام الأردنية - "الإسرائيلية "، المجلة الثقافية وزارة التربية والتعليم، عمان، ع٩، أيلول، ١٩٩٦.

محمّد أزهر سعيد السماك، العلاقات السكانية والاقتصادية بين الموارد المائية والأمن القومي العربي، مجلة الأمن القومي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٣، ١٩٨٩.

محمّد الأطرش، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٢١٠، آب، ١٩٩٦.

محمّد جواد علي المبارك، ملف المياه العربية والتهديد المحتمل، مجلة بيت الحكمة، بغداد، ع١٠، ١٩٩٨.

محمّد رفيق القوصي، معلومات دولية، مركز المعلومات القومي في الجمهورية العربية السورية، ع٥٦، ربيع ١٩٩٨.

محمّد زكريا إسماعيل، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد الثامن عشر، ع١٩٦، حزيران ١٩٩٥.

محمّد زهدي النشاشيبي، مخططات "إسرائيل" لسلب المياه العربية واستراتيجية التصدي لها، مجلة الوحدة المغربية، ع١، ك٢، ١٩٩٢.

محمّد سعيد أبو عامود، الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢، ١٩٩٤.

محمد صالح العجيلي،تحليل جيوستراتيجي لمثلث قوى الجوار العربي، مجلة دراسات الشرق الأوسط،مركز دراسات الشرق الأوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع٣، حزيران، ١٩٩٧.

محمّد عبد السلام،الموقف "الإسرائيلي" من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مجلة السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢٠، نيسان، ١٩٩٥.

محمد كاظم علي، إيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى مجلة الدراسات الدولية مركز بحوث جريدة الجمهورية، دار الجماهير للصحافة، بغداد، ع١ تشرين١، ١٩٩٢.

محمّد وصفي أبو مغلي، التحدي الإيراني للأمن القومي العربي، آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٣، ١٩٨٥.

محمود حيدر، جيوبوليتكيا الجولان واستراتيجيا المياه (هضبة السلام المستحيل)، مجلة الشاهد، شركة الشاهد للنشر المحدودة، قبرص، ع١٥٢، نيسان، ١٩٩٧.

محمود رياض، "إسرائيل" والمياه العربية - القضية وتطورها، مجلة الباحث العربي مركز الدراسات العربية، لندن، ع٦، ١٩٨٦.

محمود عبد الفضيل، مشاريع التسوية والترتيبات الاقتصادية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع١٢٥، شتاء ١٩٩٦.

محمود علي الداود، الأبعاد السياسية للنظام الاقتصادي الشرق أوسطي، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٧، تموز، ١٩٩٤.

محمود علي الداود، مخاطر المشاريع التركية المقبلة على مياه نهر الفرات وعلاقات الجوار،مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٩-١٠، أيلول-تشرين١٩٩٩،١.

محيي الدين الطائي، و مجذاب بدر العناد، التعاون الاقتصادي العربي بديل لفشل الصياغة الشرق أوسطية، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٧، ٢٠٠٠.

مدحت الزاهد، "إسرائيل" والحرب العراقية - الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع٨٥، ١٩٨٦.

مطيع الله نائب، أفغانستان واللعبة الكبرى، مجلة قضايا دولية، الباكستان، ع٣٥٥، ٢١ تشرين١، ١٩٩٦.

معن بشور، المشروع الشرق أوسطي، جذوره، دلالاته، احتمالاته، مجلة المنابر، بيروت، ع٧٣، شباط - آذار، ١٩٩٢.

ملف مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع٢٩٤، شتاء ١٩٩٧.

مهدية صـــالح العبيدي، أزمة المياه في المنطقة العربية، مجلة حولية العلوم الســياســية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع١، أيلول، ٢٠٠١.

ميشيل كولون، عرض كتاب بعنوان (احذروا الإعلام)، ترجمة: ناصرة السعدون، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع١١، تموز ١٩٩٧.

ناصـــيف حتي، الشـــرق الأوســط في العلاقات الأمريكية الأوربية، مجلة المســتقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٣٩٠، أيار، ١٩٨٢.

ناظم محمّد نوري، اقتصاديات دول الطوق العربية والتوجهات الصهيونية الجديدة، مجلة بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (١٧)، آذار، ١٩٩٧.

نبيل شبيب، الانتخابات الروسية: الشيوعيون عائدون ... دون شيوعية، مجلة قضايا دولية، الباكستان، ع٣١٢، شباط، ١٩٩٦.

نبيه الأصفهاني، انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٣١، كانون٢، ١٩٩٨.

نجم قمر الدهام، تنمية الثروة الســمكية في منطقة الأهوار، المعوقات والحلول، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، مجلد ٢٤، جامعة البصرة، ١٩٨٨.

نرمين السعدني، مؤتمرات التعاون الشرق أوسطية: الإيجابيات والسلبيات، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع١٢٧، كانون٢، ١٩٩٧.

نصيف جاسم المطلبي، الأمن المائي العربي، مجلة شؤون سياسية، مركز دراسات الجمهورية، ع٤، ١٩٩٥.

نورهان الشيخ، السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سوريا، ع١٣، ك٢، ١٩٩٨.

نوري عبد الحميد العاني، الجذور التاريخية للشرق الأوسط، دراسات الشرق الأوسط، مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط، الجامعة المستنصرية، ع٢، ١٩٩٦.

هاشمية علي رسلان، سياسات الكيان الصهيوني المائية في لبنان بين الأمنين الماء والحدود، مجلة الشاهد، شركة الشاهد للنشر المحدودة، قبرص، ع١٥٢، نيسان، ١٩٩٨.

هدى شاكر معروف، النظام الشرق أوسطي - رؤى وملاحظات -، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، ع١، ك٢، ١٩٩٥.

هشـــام الخطيب، نظرة في مســتقبل الطاقة العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، الأوبك، الكويت، ع٧٧، ١٩٩٦.

الهيثم الأيوبي، ميزان القوى التقليدي بين العرب و "إسرائيل" بعد ٤٠ عاماً من النكبة، شؤون عربية، ع٥٧، آذار، ١٩٨٩.

وائل محمد سليمان، مخطط التفتيت والنظام الشرق أوسطي، رؤية سياسية، دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع١، ك١، ١٩٩٥.

ودودة بدران، القرار الاستراتيجي "الإسرائيلي" خلال أزمة الخليج، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ع١٢، تموز، ١٩٩١.

وصال نجيب العزاوي، أبعاد التعاون العسكري التركي - "الإسرائيلي"، دراسة في الدوافع والأهداف، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

ولمان شـومان، كامب ديفيد أكثر الطرق أمناً إلى السـلام، مجلة السـياسـة الدولية، مركز الدراسـات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع٣٢، ١٩٨٢.

ياسر هاشم، الأبعاد السياسية والاقتصادية لأزمة المياه، مجلة السياسية الدولية بالأهرام، القاهرة، ع٤-٩، نيسان، ١٩٩١.

يوسف أبو نجم، نهر النيل والأمن القومي العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع٧٩، كانون٢، ١٩٨٥.

يوسـف حمدان، اتفاقية التسـوية ومكاسـب "إسـرائيل"، مجلة شـؤون فلسـطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع٥٠-٥١، تشرين١، ١٩٧٥.

يونس السـيد، المشـاريع المائية على نهر الأردن وحقوقها في الصـراع العربي - "الإسـرائيلي" مجلة صامد الاقتصادي، عمان، ع٨٨، ايار، ١٩٩٢.

رابعاً: الندوات

إحسـان غوركان، تركيا في الجيوسياسية الجديدة وآثارها في مستقبل العلاقات العربية التركية، ندوة: العلاقات العربية - التركية / حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز، ١٩٩٥.

الياس سلامه، مشكلة المياه في الأردن، ندوة: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١: دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

أيمن الرابي، مصـادر المياه في الضـفة الغربية وقطاع غزة الوضـع السـياسـي والقانوني، ندوة: المشـكلات المائية في الوطن العربي، ٢٩-٣١ تشـرين١، ١٩٩٤، معهد البحوث والدراسـات العربية، القاهرة.

بسام جابر، مشكلة المياه في لبنان، ندوة: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، معهد الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ١٩٩٤.

جاد إسحاق ورياح عودة، مشكلة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، ندوة: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ١٩٩٤.

جاد إسحاق وهشام زعرور، مخططات "إسرائيل" المائية، ندوة: مشكلات المياه في الشرق الأوسط، ج١، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، بيروت، ١٩٩٤.

جان خوري وواثق رســول أغا و عبد الله الدروبي، الموارد المائية في الوطن العربي وآفاقها المستقبلية، ندوة: مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي،المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة،الكويت ١٧-٢٠ شباط، ١٩٨٦.

حسين توفيق إبراهيم، مشكلة المياه في مصر، ندوة: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ١٩٩٤.

رسلان خضور، البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي، أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، الدورة الخامسة في الفترة من ٢٣- ٢٨ تموز، ١٩٩٥،جامعة ناصر الأممية، ليبيا.

رفعت سيد أحمد، التبعية الثقافية للآخر كثمن محتمل للشرق أوسطية في ظل النظام العالمي الجديد، أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، الدورة الخامسة في الفترة من ٢٣- ٢٨ تموز، ١٩٩٥، جامعة ناصر الأممية، ليبيا.

رفيق جويجاتي، المسألة المائية في سوريا، ندوة: المشكلات المائية في الوطن العربي، ٢٩-٣١ تشرين١، ١٩٩٤، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

رياض حامد الدباغ،مشكلة المياه في العراق، ندوة:مشكلة المياه في الشرق الأوسط،ج١، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ١٩٩٤.

زياد عزيز حميد، الأبعاد السياسية لمسألة المياه في الشرق الأوسط، تركيا: دراسة حالة، ندوة: الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات / واقعها وآفاقها المستقبلية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

ساطع محمود الحصري، بعض الجوانب البيئية لمشاريع تنمية الموارد المائية في تركيا وانعكاساتها السلبية على العراق، ندوة: الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات / واقعها وآفاقها المستقبلية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

طارق المجذوب، إشكالية المياه وآثارها في العلاقات العربية التركية، ندوة: العلاقات العربية - التركية / حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٥.

طلعت مسلم، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، ندوة: التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.

طلعت مسلم، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه وموقعهم منه، ندوة العلاقات العربية - التركية/حوار مستقبلي، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ك٢، ١٩٩٥.

عبد القادر محمّد فهمي، روسيا الاتحادية والوطن العربي، دراسة مقارنة للسلوك السياسي السوفييتي- الروسي تجاه الوطن العربي، ندوة: العرب والقوى العظمى (العرب وروسيا)، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (٢٠)، آذار،١٩٨٨.

عبد القاهر الزعيمي، المياه والمشروع الشرق أوسطي، أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، الدورة الخامسة، في الفترة من ٢١-١٩٩٥/٧/٣١، تموز، ١٩٩٥، جامعة ناصر الأممية، ليبيا.

عبد النّبيّ فردوس ومحمد مدبر، حصاد مياه الأمطار والري التكميلي في الأردن، ندوة: حصاد مياه الأمطار والري التكميلي في الوطن العربي، دمشق ١٧-١٩ أيلول، ١٩٩٧، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (إكساد).

عثمان التوم أحمد، مسألة المياه في السودان، ندوة: المشكلات المائية في الوطن العربي، ١٩-٣١ / تشرين١، ١٩٩٤، معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة.

عراك تركي حمادي،الموقع الجغرافي للعراق وسوريا والكيان الصهيوني،ندوة الخصائص الجغرافية للعراق وسوريا والكيان الصهيوني وأثرها في الصراع العربي الصهيوني،جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا،٢٠٠١.

علي محمّد المياح، السياسة الروسية والموقع الجغرافي العربي، ندوة: العرب والقوى العظمى (العرب وروسيا)، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (٢٠)، آذار، ١٩٨٨.

عمر شعبان، السوق الشرق أوسطية وأبعادها على الوطن العربي، أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، الدورة الخامسة في الفترة ٢٥-٣١ تموز، ١٩٩٥، جامعة ناصر الأممية، ليبيا.

عمر عبد الرحيم دراغمة، الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه) في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، ندوة: حصاد مياه الأمطار والري التكميلي في الوطن العربي، دمشق، ١٧-١٩/أيلول، ١٩٩٧، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (إكساد).

عوني عبد الرحمن السبعاوي، التأثير الصهيوني في المشاريع المائية التركية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، ندوة: الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات/واقعها وآفاقها المستقبلية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

غانم محمّد صالح، روسيا والخليج العربي، ندوة: العرب والقوى العظمى (العرب وروسيا)، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (٢٠)، آذار،١٩٨٨.

المؤسسة العلمية العربية للأبحاث ونقل التكنولوجيا، الوضع المائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ندوة: مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، الكويت ١٧-٢٠ شباط ١٩٨٦، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (إكساد).

مازن إسماعيل الرمضاني، الاستراتيجية الصهيونية حيال العراق، ندوة: دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٧.

مجدي النعيم حسين، مشكلة المياه في السودان، ندوة: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج١، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤.

محمّد بن هاني، المياه في الأردن، ندوة: المشـــكلات المائية في الوطن العربي، ٢٩-٣١ تشـــرين١، ١٩٩٤، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

محمد عبد الله الدوري، المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضـــوء أحكام القانون الدولي، ندوة: المشـــكلات المائية في الوطن العربي،٢٩-٣١ تشـــرين١، معهد البحوث والدراســـات العربية، القاهرة، ١٩٩٤.

محمّد مورو، الشـــرق أوســـطية محاولة لاجتثاث الهوية، أعمال المائدة المســـتديرة للأســـاتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، الدورة الخامســـة في الفترة من ٢٣ - ٢٨ تموز، ١٩٩٥، جامعة ناصر الأممية، ليبيا.

محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية، الشرق أوسطية: التصورات - المحاذير - أشكال المواجهة، ندوة: التحديات الشـــرق أوســـطية الجديدة والوطن العربي، مركز دراســـات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.

مروان عبد الملك ذنون، تقويم المشـــاريع المائية والإروائية لحوضـــي دجلة والفرات، ندوة: الموارد المائية لدول حوضـي دجلة والفرات واقعها وآفاقها المستقبلية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

نصيف جاسم المطلبي، السياسة المائية (الحالية والمستقبلية) لدول أعالي الفرات وأثرها على العراق، ندوة: الموارد المائية لدول حوضـي دجلة والفرات (واقعها وآفاقها المستقبلية)، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

نواف الرومي، السوق الشرق أوسطية والصراع حول المياه، وأبعادها على الاقتصاد العربي، أعمال المائدة المســـتديرة للأســـاتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، الدورة الخامســـة للفترة من ٢٣-١٩٩٥/٧/٣١، جامعة ناصر الأممية، ليبيا.

هيثم الكيلاني، البعد الأمني لمعاهدة السـلام الأردنية - "الإسـرائيلية" والاتفاقات العسـكرية التركية - "الإسـرائيلية"، ندوة: مسـتقبل الترتيبات الأمنية في الشـرق الأوسـط وتأثيرها على الوطن العربي، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

خامساً: المؤتمرات

أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايس، ١٩٩٧.

جلال عبد الله عوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، المؤتمر الســـنوي الخامس للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - الجيزة، ١٤-١٦، كانون١، ١٩٩١.

ضـاري رشـيد الياسـين، المتغيرات الدولية وانعكاسـاتها على المحيط العربي للعراق، المؤتمر السـنوي الثالث لمركز الدراسـات الدولية، ١٩٩٨-١٩٩٩، مركز الدراسـات الدولية، كلية العلوم السـياسـية، جامعة بغداد.

ناصيف حتي، العرب والقوى الكبرى، المؤتمر القومي العربي السابع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار، ١٩٩٧.

هاني خضـــر الياس الحديثي، العراق ومحيطه العربي، المؤتمر الســـنوي الثالث لمركز الدراســـات الدولية، ١٩٩٨-١٩٩٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

هيثم الكيلاني، الأبعاد الاقتصـــادية قضـــايا المياه والغذاء والنفط من منظور الأمن القومي، المؤتمر القومي العربي السابع، آذار، ١٩٩٧.

سادساً: الصحف والمجلات

إبراهام تامير، نهاية عهد التسويات المؤقتة، صحيفة السفير اللبنانية في ١٩٩١/١/٢ ، أرشيف مركز الدراسات الدولية.

خليل إبراهيم العلاف، جريدة الثورة العراقية ٢٠٠١/٧/٢٦.

صحيفة عل همشمار "الإسرائيلية" ١٩٨٠/١٢/٨، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

سابعاً: الرسائل والأطاريح الجامعية

أحمد عمر أحمد الرّاوي، مشكلات المياه بالعراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيراتها على الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٩.

باسم فاضل لطيف الدوري، الموارد المائية والأمن الاقتصادي في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

حسين علي إبراهيم، العولمة ومستقبل السيادة في العالم الثالث، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

حسين عليوي عيشون، مشكلة المياه في الوطن العربي وأثرها على أمنه الوطني، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٢.

زينة كمال خورشيد، الأهمية الجيوبولتيكية لسورية في الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

سالم الياس سليمان، الموارد المائية في حوضي نهري دجلة والفرات، تركيا، دراسة جغرافية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨.

سمير جسام راضي، إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، دراسة في الواقع والمستقبل، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

صبرية أحمد اللافي، استثمار الموارد المائية السطحية في العراق وأثرها في الأمن الوطني، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ك٢، ١٩٩٦.

عبد الأمير عبّاسٍ الجيالي، نهر الفرات والأمن المائي العربي، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٥.

عطا الله ســليمان الحديثي، الأطماع الصـــهيونية في المياه العربية، رســـالة ماجســـتير ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

فاضــل عبد القادر أحمد، صــراع القوتين العظميين في القســم الشــرقي من البحر المتوســط، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

فتحي بن عبد الوهاب علياني، العولمة والعلاقات العربية ـ العربية، دراســـة جيوبولتيكية، رســـالة ماجستير ، كلية التربية ـ جامعة بغداد، ٢٠٠١.

ماجد عيادة حداد، القرار الســـياســـي الخارجي الأردني حيال الأزمة والعدوان الثلاثيني على العراق وانعكاساته على الأمن الوطني، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

محمّد الجواد علي المبارك، أثر المياه في العلاقات بين الدول، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

محمد عبد المجيد عبد الباقي، الأهمية الجيوســـتراتيجية للعراق وأثرها في بناء قوته الدولية، رســـالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

مظهر خزعل فيصــل التكريتي، التســوية العربية ـ "الإســرائيلية" وأثرها على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

مها ذياب حميد بدي التكريتي، الوزن الســياســي للعراق في منطقة الخليج العربي، رســالة ماجســتير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

مهدية صالح العبيدي، العلاقات العراقية التركية من عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨٠، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٦.

نصــيف جاســم المطلبي، موقع تركيا الجيوســتراتيجي وأهميته للعراق،أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٦.

وصــال نجيب العزاوي، المؤســســة العســكرية التركية، دراســة في الدور الســياســي، رســالة ماجســتير ، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨.

ثامناً: المنشورات الحكومية والرسمية

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،القاهرة، ١٩٩٢.

التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد لســـنة ١٩٩٧، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الســـنوي للإحصــــاءات الزراعية، المجلد١٤، الخرطوم، ١٩٩٤.

هيئة التخطيط والتشــييد والإســكان والخدمات، حاجة القطر لمشــاريع الماء لغاية عام ٢٠٠٠، بغداد، ١٩٨٩.

وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الزراعي، دليل مشــاريع القطاع الزراعي، الجزء الأول مشــاريع الري واستصلاح الأراضي ١٩٩٠.

وزارة الخارجية العراقية، دليل المعلومات عن دول العالم، ط٢، ١٩٨٨.

وزارة الخارجية ووزارة الري، قسـمة المياه في القانون الدولي، حقائق بشـأن المياه المشـتركة مع تركيا،بغداد، ١٩٩٩.

وزارة الري ـ الهيأة العامة للسدود والخزانات / قسم المعلومات المائية، سجلات التصاريف السنوية لنهري دجلة والفرات.

وزارة الري ـ قسم الموازنة المائية / توقعات تطوير الأراضي الزراعية في كلّ من تركيا وسوريا.

وزارة الزراعة والري، التقرير الشامل لموارد المياه والأراضي في العراق، المرحلة الثالثة، الموارد المائية، بغداد، ١٩٩١.

وزارة الزراعة والري، الهيأة العامة للسدود والخزانات، مشاريع السدود المستقبلية (دراسة غير منشورة)، ١٩٩٢.

وزارة الزراعة والري، قسم الموازنة المائية، التقرير الشامل لموارد المياه والأراضي في العراق، (تقرير غير منشور).

وزارة المياه والري، سلطة المياه ـ سلطة وادي الأردن، المملكة الأردنية الهاشمية، التقرير السنوي ٢٠٠٠.

تاسعاً: النشرات

أحمد صدقي الدجاني، وجهة النظر الأمريكية حول مشروع الشرق أوسطية، نشرة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ع٢٢، أيلول، ١٩٩٣.

حميد الجميلي، الهندسة الجيواقتصادية للشرق أوسطية: الآفاق والأبعاد، نشرة دراسات، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، ع١٠، آذار، ١٩٩٦.

رضا القريشي، المياه العربية والمشروع الشرق أوسطي، نشرة دراسات في الأمن المائي، مركز دراسات الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، ع٧، ١٩٩٨.

سهى العامري، الجولان في الخارطة الصهيونية، الجزء الثاني، مجلة محطات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٣٩، ٢٠٠٠.

عبد الوهاب عبد الستار القصاب، تهديدات دول الجوار الإقليمي للأمن القومي العربي تركيا ـ دراسة حالة، أوراق عربية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، ع٢٨، شباط، ٢٠٠٠.

عصام فاهم العامري، العلاقات المصرية الأمريكية، هل تستطيع مصر أن تقول لا، محطات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٤٢، بغداد، ٢٠٠٠.

علاء سالم، التعاون بين الأردن و "إسرائيل" وانعكاساته على الدول العربية، نشرة تقديرات استراتيجية، الدار العربية للنشر والترجمة، ع١٥، آب، ١٩٩٥، القاهرة.

نزار إسماعيل الحيالي، الدور التركي الجديد في حلف الناتو، نشرة مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع١٥، ١٩٩٧.

عاشراً: بحوث غير منشورة

طيبة خلف عبد الله، موقف بريطاني من مشـروع إيصـال المياه من شـط العرب إلى الكويت ١٩٥٤-١٩٥٨، بحث مقدم إلى كلية الآداب، جامعة البصرة، بلا تاريخ.

مهدية صالح العبيدي، الشرق أوسطية، دراسة في الأبعاد الاقتصادية، مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠١.

حادي عشر: المحاضرات

١. مازن إسماعيل الرمضاني، إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، محاضرات، كلية القانون والسياسة، طبعة مكتبة الجامعة، ١٩٧٨.

ثاني عشر: المصادر الأجنبية

١. Ameran, D.H.K., Land Use in Israel in Land Use in Semi, Arid medli lerranean climate, UNISCO, ١٩٦٤.

٢. Anthony Lake,Confronting Back states,Foregin Affairs, Vol.٧٣,No.٢, March-April, ١٩٩٤.

٣. Ben Halpern, The Role of Military in Israel, in Jonhnson (Ed) The Role of military in derderveloped countries (princeton: princeton, university press, ١٩٦٢).

٤. Berbers. F. J. " Revers in international Law", London ١٩٥٩.

٥. D.P.O.' Cannel, International Law (London: stevens and Sons, ١٩٨٥), Vol. ١.

٦. F.A.O (١٩٩٢), The State of Food and Agriculture, ROME.

٧. Food and Aqiculture Orqanization of the united nations (FAO). Irsqation in the Noor East Reqion in Figures, water, Reports, ٩(Rome: Fao; ١٩٩٧).

٨. Freedman,Robert.O."The Middle East after The Israel Invasion of Lebanon",London, ١٩٨٦.

٩. Goodan, D., Three Maps in Palestine, pp.٣٥٢-٣٦٣ in the Jour of Goeg. Vol. VII, ١٩٨٤.

١٠. J. Allan, Water, Peace and The Middle East Negouating Resources in The Jordan Vasin, Taeris Academic studies, N.Y. ١٩٩٦.

١١. J.A. Allan, Politics and Economy in Syria, London, center of near east and middle eastern studies, ١٩٨٧.

١٢. Jawad Saad, " Recent developments in the Kurdish isuue " Iraq, The contemporary state, Edition by Tim Niblock, Croom Hilm, London ١٩٨٢.

١٣. John Bulloch and Adel Dawish, Water Wars Coming Conficts in The Midlle East, Victor Gollancz (London ١٩٩٣).

١٤. Kepan Project and Lower Euphrates Vally Development, ELE Bank, Haward University, USA, ١٩٦٠.

١٥. Lowdermilk, W.C; Palestine, Land of Promise New York, Horper & Bros ١٩٤٤-٩.

١٦. NazinErtan, Cooperation of the Sphinx, Egypt talk of Mutual Action but don't say how. TP, May١٣, ١٩٩٤.

١٧. Newspot TD, Year ١٠, No.١٣, March.

١٨. Orni, E., Efrat E., Geography of Israel, Israel university press., Jerusalem, ١٩٧٦.

١٩. Rahmi Cunduz, Iraq, Syria and Turkey, Water Politics and Kurds, Turkish Daily News IDN,٨-٥, ١٩٩٥.

٢٠. Raqhda Jaber, The Politics of Water in South Lebanon, Race and Class, Vol.٣١, Oct., ١٩٨٩

٢١. **Rules of Hlsinki, The Confernce of The International Law Commission Assocciation on The Use of Water of International Rivers, ١٩٦٩..**

٢٢. **Sharif S. Elmusa, The Tordan- Israel Water Agreement: Model or an Exception? Vol.٢٤, No.٣, Spring ١٩٩٥.**

٢٣. **State of Israel Prime Minister Office; Economic Planning Authoroty; Israel Economic planning authoroty Israel economic development, past progress and plan for the future jerusalem, ١٩٦٨.**

٢٤. **Steven J. Rosen, The strategic value of Israel (washington) D.C, Aipav Paper on U.S- Israel Relations ١٩٨٢.**

٢٥. **The Mas Naff, The Jordan Basin: Political, Economic and international issues(١٩٩١).**

٢٦. **Thomas Naef and C.Matson, Water in the middle east conflict or cooperation, Penselvanya University Press ١٩٨٤.**

٢٧. **Tubitak, Guneydoqu Andolu Projects, Tarmosal Kalkinm & Simpozy amu ١٨-١٢٩ Ankara University, Zerat Fakultes, Solons, Ankara, ١٩٨٦.**

٢٨. **Vide: Congressional Research Service, Oil Fields as Military Objectives, Library of Congress, washigton, Augast ٢١, ١٩٨٧.**

٢٩. **Whiteman, M: Digest of International Law, Dep of State, Puplication, Washington, U.S.A, Vol.٣, ١٩٧٣ .**

THE EAST-WEST SYSTEM
AND It's AFECTS IN THE ARABIC
WATER SECURITY

A Study in The Political Geography and Geopolitics

A Thesis Submitted by

Omer Kamel Hassan

TO THE COUNCIL OF THE COLLEGE OF EDUCATION THE UNIVERSITY OF ANBAR IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE DEGREE GEOGRAPHY

SUPERVISOR

Atallah suleman Al-Hadithy

٢٠٠٢ **A.D** ١٤٢٣ **H.**

ABSTRACT

In this thesis, I try to shed lights on studying the effect of East-west system on the Arab water security, As water regarded major aspect of the Middle East conflict. The natural Geography and political Geography take a main role in creating Geo-politics of special attitude in this area.

The natural characteristics imposes a great need to water for the countries of the area, while the political Geography plays a dangerous role in deepening the problem throughout creating Israel at the heart of the Arab home land near the most important rivers (Euphrates, Nile, Jordan) dominated by the neighbors.

Despite Israel absorbing to the most of Jordan's river and the water of Palestine.

Going to make its slogan true " from Nile to Euphrates " and it is using a keen strategy that is " Peace and War " using the International situation and USA domination on the situation.

The Israel control on the area led to a special situation on the aspects economical, political, and multiracial.

The thesis deals with water in the Middle East area and the Geo-politics problems and evoking the problems that will take place to the Arab homeland.

الفهرس

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع